الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة 8 ماي 1945 قالمة

Université 8 mai 1945

الكلية: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

القسم: علم الاجتماع

أطـروحـة

لنيل شهـــادة الدكتـوراه الطور الثالث

الميدان: علوم الاجتماعية والانسانية

الشعبة: علم الاجتماع

الاختصاص: أفراد –جماعات – مجتمعات

من إعداد الطالبة: بركان مريم

التغيرات الاجتماعية الاقتصادية وانعكاساتها على أداء أساتذة التعليم الثانوي بالجزائر

–دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم الثانوي لولاية سوق أهراس–

بتاريخ:2019/06/09.......... أمام لجنة المناقشة

المكونة من:

الاسم واللقب:	الرتبـــة:		
الأستاذ الدكتور: عسوس عمر	أستاذ التعليم العالي	بجامعة قالمة	رئيسا
الأستاذ الدكتور: بلعادي إبراهيم	أستاذ التعليم العالي	بجامعة قالمة	مشرفا ومقررا
الأستاذ الدكتور: ماهر فرحان	أستاذ التعليم العالي	بجامعة قالمة	ممتحنا
الأستاذ الدكتور: جفال عبد الحميد	أستاذ التعليم العالي	بجامعة عنابة	ممتحنا
الأستاذ الدكتور: عمارة فاتح	أستاذ التعليم العالي	بجامعة عنابة	ممتحنا
الدكتورة: بن صويلح ليليا	أستاذ محاضر أ	بجامعة قالمة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2018–2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة 8 ماي 1945 قالمة

Université 8 mai 1945

الكلية: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

القسم: علم الاجتماع

أطـروحـة

لنيل شهـــادة الدكتـوراه الطور الثالث

الميدان: علوم الاجتماعية والانسانية

الشعبة: علم الاجتماع

الاختصاص: أفراد –جماعات – مجتمعات

من إعداد الطالبة: بركان مريم

التغيرات الاجتماعية الاقتصادية وانعكاساتها على أداء أساتذة التعليم الثانوي بالجزائر

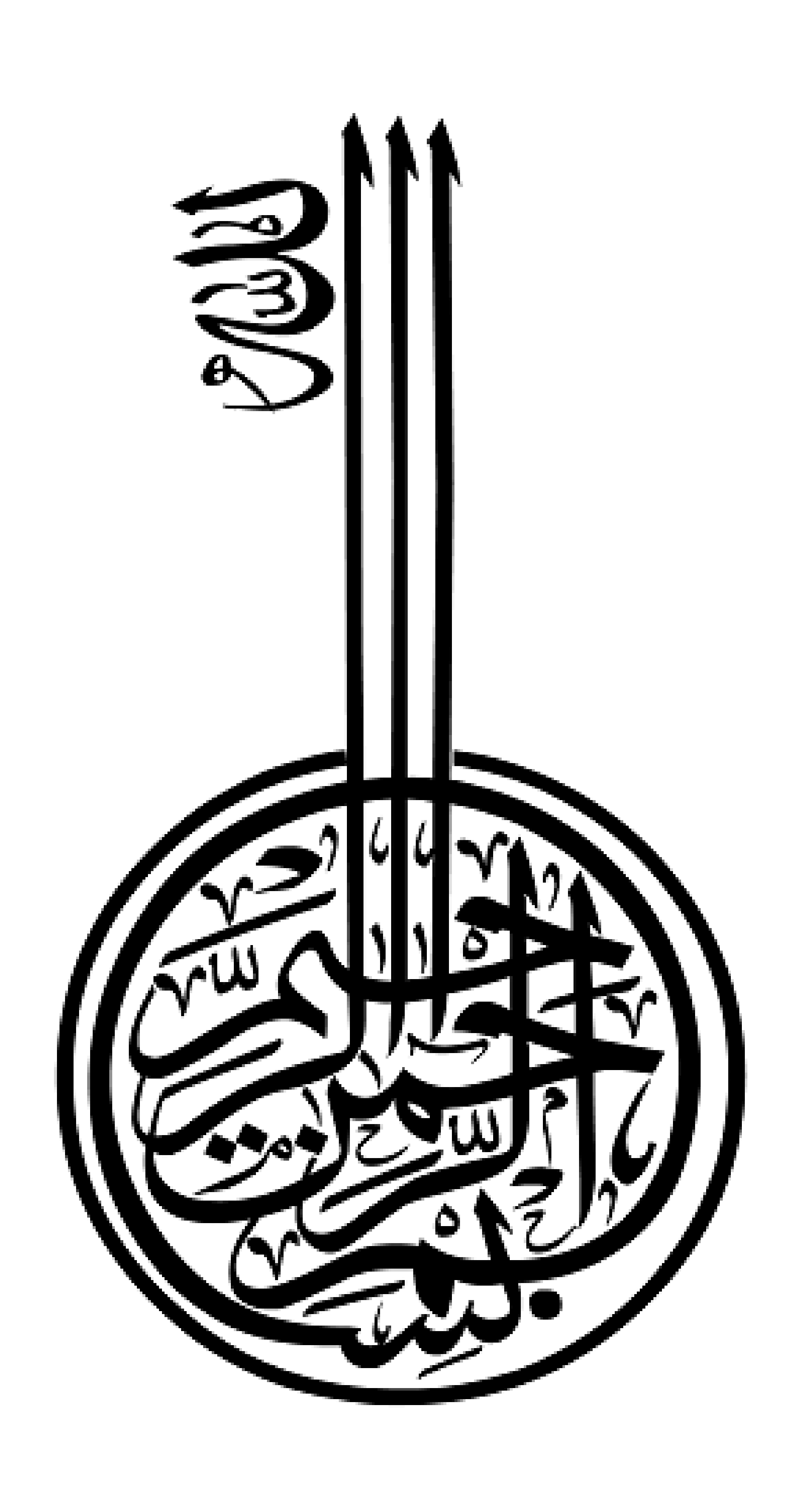
-دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم الثانوي لولاية سوق أهراس-

بتاريخ:2019/06/09.......... أمام لجنة المناقشة

المكونة من:

الاسم واللقب:	الرتبـــة:		
الأستاذ الدكتور: عسوس عمر	أستاذ التعليم العالي	بجامعة قالمة	رئيسا
الأستاذ الدكتور: بلعادي إبراهيم	أستاذ التعليم العالي	بجامعة قالمة	مشرفا ومقررا
الأستاذ الدكتور: ماهر فرحان	أستاذ التعليم العالي	بجامعة قالمة	ممتحنا
الأستاذ الدكتور: جفال عبد الحميد	أستاذ التعليم العالي	بجامعة عنابة	ممتحنا
الأستاذ الدكتور: عمارة فاتح	أستاذ التعليم العالي	بجامعة عنابة	ممتحنا
الدكتورة: بن صويلح ليليا	أستاذ محاضر أ	بجامعة قالمة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2018-2019



شكـــــر وتقـــــدير

الحمد لله أولا القائل في محكم تنزيله: ﴿ لئن شكرتم لأزيدنكم ﴾ والقائل: ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم والرسول والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينوبكم بما كنتم تعملون ﴾ والقائل: ﴿ قال رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقه قولي ﴾.

الحمد لله حمدا كثيرا مباركا فيه على توفيقه لي لإنجاز هذا العمل المتواضع.

ثم أتقدم بجزيل والشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل البروفيسور بلعادي إبراهيم على إشرافه على إنجاز تفاصيل هذا العمل، وعلى توجيهاته الإيجابية وملاحظاته المتميزة وعلى دعمه الفعال وعلى تشجيعه المتواصل بالمثابرة على إنجاز العمل وعلى متابعته الدقيقة لهذه الأطروحة.

كما أتقدم بالشكل الجزيل إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في متابعة هذا العمل وإنجازه وإخراجه.

الباحثة

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
• شكر وتقدير	
• قائمة المحتويات	
• المقدمة	أ – خ
الفصل الأول: الإطار النظري والمنهجي للدراسة	2 – 44
• تمهيد	02
• أولا: الإشكالية	03
• ثانيا: فرضيات الدراسة	14
• ثالثا: تحديد مفاهيم الدراسة	14
• رابعا: المقاربات النظرية المتبناة في تحليل الدراسة	29
• خامسا: الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة	36
الفصل الثاني: مقاربات نظرية حول ظاهرة التغير الاجتماعي	46–72
• أولا: الخلفية التاريخية لظاهرة التغير الاجتماعي	46
• ثانيا: تحليل التغير الاجتماعي من منظور سوسولوجي	49
• ثالثا: عرض نقدي للنظريات المفسرة لظاهرة التغير الاجتماعي	51
• رابعا: وقائع حول نظرية التغير الاجتماعي	59
• خامسا: خصاص التغير الاجتماعي وأهم العوامل التي تتحكم فيه	61
الفصل الثالث: التغير الاجتماعي في الجزائر ومجالاته	74–99
• أولا: التغير الديمغرافي والظروف الاجتماعية المصاحبة له	74
1. المرحلة الأولى	74
2. المرحلة الثانية	76
3. المرحلة الثالثة	79
• ثانيا: نظرة تحليلية حول التغير القيمي في الجزائر	81

1. تصنيف القيم في المجتمع الجزائري	81
2. الانفتاح الاجتماعي والاختراق القيمي في الجزائر	83
3. إعادة تأسيس المنظومة القيمية في الجزائر	85
• ثالثا: الوضع الاجتماعي العام وانعكاساته على المجتمع	86
1. الظروف الاجتماعية في الجزائر	88
2. الأثر الاجتماعي والثقافي للوضع العام في الجزائر	90
• رابعا: التغير الاجتماعي وانعكاساته على مكانة وأدوار الأفراد داخل المجتمع	91
1. المكانة الاجتماعية في ظل تغير المجتمع الجزائري	92
2. مظاهر تحول المكانة الاجتماعية في الجزائر	94
3. المراكز والأدوار نظرة تحليلية	95
الفصل الرابع: التغيرات المحلية وانعكاساتها على بناء الدولة الجزائرية الحديثة	101–129
• أولا: المنطلقات الأولى لمعالم الدولة	101
• ثانيا: استراتيجية التنمية في الجزائر	107
1. منطلقات استراتيجية التنمية في الجزائر قبل الثمانينات	108
2. واقع مخططات التنمية بعد الثمانينات	110
3. التنمية ومشروع الإنعاش الاقتصادي بين 2014/1999	111
• ثالثا: المقومات الأساسية للتنمية في الجزائر	112
1. التنمية والرأسمال المفقود في الجزائر	114
2. المجتمع وملامح الأزمة السياسية في الجزائر	115
3. الممارسة السياسية بعد الاستقلال	116
4. مظاهر الأزمة في الجزائر	120
• رابعا: العولمة والهوية	121
1. بناء الهوية الجمعية وتحولها	122
2. تداعيات العولمة على الثقافة والقيم في الجزائر	125

3. العولمة والمنظومة القيمية في الجزائر	126
4. العولمة وانعكاساتها على الهوية	127
الفصل الخامس: التعليم في الجزائر ومقتضيات التغيير	157_131
• أولا: المؤسسة التربوية وواقع المجتمع	132
1. المسألة التربوية والمجتمع المنجز	133
2. الثابت والمتغير في الفكر التربوي الموجه نحو الحياة الاجتماعية	136
3. متطلبات التربية الحديثة	139
4. التغير نحو رؤية مستقبلية في التربية	140
• ثانيا: نبذة تاريخية عن التعليم في الجزائر	142
1. المراحل التي مرت بها المنظومة التعليمية في الجزائر	143
2. المنظومة التعليمية في الجزائر ومسايرة التحولات	148
• ثالثا: التعليم والتحديات الراهنة	152
1. تغير الظروف وصعوبة الاستمرار	152
2. التعليم في مواجهة التحديات	152
• رابعا: الاستثمار في التعليم ورهانات التنمية	153
1. مقومات الاستثمار في التعليم	153
2. تمويل التعليم	154
3. أفاق تطوير التعليم والمنظومة التربوية في الجزائر	156
الفصل السادس: خصائص ومقومات أداء الأستاذ التربوي والتعليمي	186–159
• أولا: الخصائص الواجب توفرها في الأداء	159
1. خصائص الأداء التربوي والتعليمي	159
2. محددات الأداء	160
3. معايير الأداء	162
• ثانيا: أليات تطوير أداء الأستاذ التربوي والتعليمي	163

1. دراسة الواقع العام للعملية التعليمية	64
2. التحول إلى البناء المنهجي والمعرفي	65
3. اعتماد معايير الجودة العالمية	65
• ثالثا: تحديات الأداء التربوي والتعليمي	167
• رابعا: المشاكل التي يعاني منها الأستاذ في الجزائر	170
• خامسا: أداء الأستاذ في ظل التحديات التي مست قطاع التربية والتعاليم	173
1. مظاهر الإصلاح التربوي في الجزائر	174
2. أهم الإصلاحات التي عرفها التعليم الثانوي	176
3. أهم المحاور التي استهدفها الإصلاح التربوي	182
الفصل السابع: انعكاس التغيرات الراهنة على أداء الأستاذ لأدواره	215–188
• أولا: الأداء في ظل التغيرات التربوية	188
1. الفلسفة التربوية وتأثيراتها على الأداء	189
2. المناهج التعليمية والأداء	191
• ثانيا: تأثير التغيرات الاجتماعية والثقافية على الأداء	193
1. التغيرات الاجتماعية الثقافية والأداء	194
2. انعكاسات الأوضاع العامة على الأداء	199
• ثالثا: مظاهر العولمة وانعكاساتها على الأداء	207
1. العولمة وأداء الأستاذ	208
2. تأثير الأبعاد المعرفية على الأداء	209
• رابعا: التغيرات التكنولوجية وانعكاساتها على الأداء	212
1. التكنولوجيا والمنظومة التعليمية	213
2. التكنولوجيا والأداء	214
الفصل الثامن: عرض وتحليل البيانات الإحصائية ومناقشة نتائج الدراسة	356_217
• أولا: عرض وتحليل البيانات المتعلقة باستمارة الأساتذة	217

• ثانيا: تحليل البيانات المتعلقة بأسئلة المقابلة	316
• ثالثا: مناقشة نتائج الدراسة	323
• رابعا: عرض النتائج العامة للدراسة	347
• خاتمة	352
• قائمة المراجع	
• قائمة الملاحق	

قائمة الجـداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب متغير الجنس.	217
02	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب متغير السن.	217
03	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب الحالة العائلية.	218
04	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب المستوى الدراسي.	219
05	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب طريقة الالتحاق بالوظيفة.	220
06	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب المادة المدرسة من قبل الأساتذة.	221
07	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب سنوات الأقدمية في العمل.	223
08	جدول يبين توزيع المبحوثين حسب سبب اختيار مهنة التعليم.	223
09	جدول يبين رأي المبحوثين حول الإصلاحات التي عرفها قطاع التعليم.	224
10	جدول يبين رأي المبحوثين حول مساهمة الإصلاحات في تطوير المنظومة التعليمية.	225
11	جدول يبين رأي المبحوثين في المجالات التي اهتمت بها الإصلاحات.	226
12	جدول يبين رأي المبحوثين حول تماشي الإصلاحات مع التطورات والتغيرات المعرفية والعلمية.	227
13	جدول يبين رأي المبحوثين في كيفية تماشي الإصلاحات مع التطورات المعرفية والعلمية.	227
14	جدول يبين رأي المبحوثين حول مساهمة الإصلاحات في رفع مهارات الأستاذ التدريسية.	229
15	جدول يبين رأي المبحوثين في تأثير الإصلاحات على احتياجات الأستاذ التدريسية.	230
16	جدول يبين رأي المبحوثين حول انعكاس الإصلاحات على مستويات أداء الأستاذ.	230
17	جدول يبين رأي المبحوثين حول كيفية تأثير الإصلاحات على أداء الأستاذ.	231
18	جدول يبين رأي المبحوثين حول كيفية تأثير الإصلاحات على أداء الأستاذ.	232
19	جدول يبين رأي المبحوثين في كيفية تحسين الأستاذ لإمكانياته لتتماشى مع	233

	الإصلاحات.	
20	جدول يبين رأي الأستاذ في عدم تحسين إمكانياته لتتماشى مع الإصلاحات.	234
21	جدول يبين تقييم الأستاذ لأدائه في ظل الإصلاحات التي عرفها القطاع.	236
22	جدول يبين رأي المبحوثين حول مواكبة الإصلاحات التربوية للتغيرات الاجتماعية الاقتصادية التي عرفها المجتمع.	237
23	جدول يبين رأي المبحوثين حول تأثير مكانة الأستاذ على أدائه التعليمي وأدواره الاجتماعية.	240
24	جدول يبين رأي المبحوثين حول أهم الأدوار التي يمارسها الأستاذ في وسطه الاجتماعي.	242
25	جدول يبين تغير أدوار الأستاذ في ظل التغيرات الاجتماعية الاقتصادية.	243
26	جدول يبين تأثير تغير أدوار الأستاذ على أدائه التربوي والتعليمي.	244
27	جدول يبين تأثير المركز الاجتماعي الذي يحتله الأستاذ على أدائه.	245
28	جدول يبين تأثير المكانة الاجتماعية التي يحتلها التعليم على الأداء.	248
29	جدول يبين رأي المبحوثين حول تأثير الأوضاع الاجتماعية العامة على التربية والتعليم في الجزائر.	250
30	جدول يبين رأي المبحوثين حول تأثير تغير التربية والتعليم على أداء الأستاذ في ظل تغير الأوضاع الاجتماعية العامة.	251
31	جدول يبين رأي المبحوثين حول تأثير المنظومة القيمية السائدة في المجتمع على التربية والتعليم.	253
32	جدول يبين رأي المبحوثين حول تفاعل النظام التربوي مع التحولات الداخلية والخارجية بصورة ديناميكية.	254
33	جدول يبين رأي المبحوثين في تأثير تغيرات المنظومة التربوية على أداء الأستاذ في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية.	257
34	جدول يبين رأي المبحوثين في تماشي المنظومة التربوية مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية.	258
35	جدول يبين رأي المبحوثين حول انعكاس التغيرات الاجتماعية الاقتصادية على أداء الأستاذ.	258

36	جدول يبين رأي المبحوثين في مواكبة أداء الأستاذ للتغيرات الاجتماعية الاقتصادية.	261
37	جدول يبين رأي المبحوثين حول مساهمة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في مواكبة العملية التعليمية لعصر العولمة.	262
38	جدول يبين رأي المبحوثين في تأثير عولمة العلم والمعرفة والتكنولوجيات الحديثة على أساليب التعليم.	262
39	جدول يبين رأي المبحوثين حول مواكبة أداء الأستاذ للمستجدات المصاحبة للعولمة.	263
40	جدول يبين رأي المبحوثين حول تأثير العولمة على النشاط العملي للأستاذ	264
41	جدول يبين رأي المبحوثين حول تماشي المناهج التي يدرسها الاستاذ مع التقدم العلمي والتكنولوجي.	264
42	جدول يبين رأي المبحوثين في كيفية تماشي المناهج التي يقدمها الأستاذ مع التقدم العلمي والتكنولوجي.	265
43	جدول يبين رأي المبحوثين حول كيفية عدم تماشي المناهج التي يقدمها مع التقدم العلمي والتكنولوجي.	267
44	جدول يبين رأي المبحوثين حول تأثير مواكبة الأستاذ لتدفق المعلومات على أدائه.	270
45	جدول يبين رأي المبحوثين في كيفية انعكاس مواكبة الأستاذ لتدفق المعلومات على المنظومة التعليمية.	271
46	جدول يبين رأي المبحوثين حول استخدام الأستاذ للأنترنت وأنظمة المعلومات لتنمية قدراته التعليمية.	272
47	جدول يبين رأي المبحوثين في استخدام الأستاذ للمعلوماتية في ممارسته للعملية التعليمية.	273
48	جدول يبين رأي المبحوثين حول مساهمة استخدام الأساتذة للمعلوماتية في تحسين أدائه.	273
49	جدول يبين رأي المبحوثين في تأثير التطور التكنولوجي في زيادة مهارات	274

	الأستاذ التعليمية.	
50	جدول يبين رأي المبحوثين حول حاجة الأستاذ لتوفر وسائل تكنولوجية عصرية في أدائه.	274
51	جدول يبين رأي المبحوثين في كيفية استفادة الأستاذ من الوسائل التكنولوجية العصرية في أدائه.	275
52	جدول يبين رأي المبحوثين حول استفادة الأستاذ من تكوين في استخدام التكنولوجيات الحديثة.	276
53	جدول يبين رأي المبحوثين في ارتباط عملية تطوير أداء الأستاذ باستخدام التكنولوجيات الحديثة.	277
54	جدول يبين رأي المبحوثين حول الأداء وتحدي المعلوماتية.	279
55	جدول يبين رأي المبحوثين في تغير أدوار الأستاذ في ظل تحديات المعلوماتية.	280
56	جدول يبين رأي المبحوثين حول مستويات التغير في أدوار الأستاذ	280
57	جدول يبين رأي المبحوثين حول تماشي أداء الأستاذ مع تحديات المعلوماتية.	282
58	جدول يبين رأي المبحوثين حول تفاعل الأستاذ مع التغيرات المعرفية.	283
59	جدول يبين رأي المبحوثين حول كيفية تأثير الثورة المعلوماتية على العملية التعليمية في الجزائر.	285
60	جدول يبين رأي المبحوثين في كفاية المرتب الشهري.	288
61	جدول يبين رأي المبحوثين في الاستفادة من الحوافز.	288
62	جدول يبين رأي المبحوثين في نوعية الحوافز التي استفاد منها الأستاذ.	289
63	جدول يبين رأي المبحوثين حول تأثير الوضع المادي على أداء الأستاذ.	291
64	جدول يبين رأي المبحوثين حول تناسب الأجر والحوافز التي يتحصل عليها الأستاذ مع جهده المبذول.	291
65	جدول يبين رأي المبحوثين حول قرب السكن من مكان العمل.	294
66	جدول يبين رأي المبحوثين حول تأثير قرب السكن على الأداء التعليمي للأستاذ.	294
67	جدول يبين رأي المبحوثين حول تقديم الأستاذ للدروس الخصوصية.	296

68	جدول يبين رأي المبحوثين حول الأسباب التي دفعت الأستاذ لتقديم الدروس الخصوصية.	297
69	جدول يبين رأي المبحوثين حول تأثير تقديم الدروس الخصوصية على مكانة التعليم والأستاذ.	298
70	جدول يبين رأي المبحوثين حول تأثير الطور التعليمي الذي يدرسه الأستاذ على أدائه.	301
71	جدول يبين رأي المبحوثين حول تأثير المادة المدرسة على أداء الأستاذ.	303
72	جدول يبين رأي المبحوثين حول تأثير أداء الأستاذ بعلاقاته داخل العمل.	304
73	جدول يبين رأي المبحوثين حول اتصال الأستاذ بأولياء التلاميذ.	305
74	جدول يبين رأي المبحوثين حول طبيعة علاقة الأستاذ مع أولياء المتعلمين.	306
75	جدول يبين رأي المبحوثين حول طبيعة علاقة الأستاذ مع تلاميذه.	307
76	جدول يبين رأي المبحوثين حول رضا الأستاذ عن أدائه.	309
77	جدول يبين رأي المبحوثين حول الأسباب التي دفعت الأستاذ إلى عدم الرضا.	310
78	جدول يبين رأي المبحوثين حول انعكاس عدم رضا الأستاذ على أدائه.	311
79	جدول يبين رأي المبحوثين حول تأثير التغيرات التي أصابت المنظومة التعليمية على أداء الأستاذ.	313

مقدمة:

لقد تعقدت الحياة الاجتماعية بما يكفي لتفتح المجال أمام عملية التجديد أخذة على عاتقها تنمية المجتمع خاصة في ظل ما يشهده من تغيرات واسعة النطاق من حيث النوع والكم، الأمر الذي ساهم في زعزعة الواقع الاجتماعي المعاش بتجلي مظاهر التشتت والارتباك التي أحدثها التحول العميق في درجة الوعي الفكري، خاصة في ظل الديناميكية الاجتماعية الناتجة عن الاستخدام الموسع للتكنولوجيات والتقارب الحضاري، والتي كان من نتائجها التحول الإيديولوجي في طبيعة التفكير وبناء المعرفة من حيث الاختلاف والتعارض والانتشار الأمر الذي انعكس على المجتمع والسلوك الإنساني على حد سواء، حيث أصبحت هذه التغيرات بمثابة سلطة تمتلك قوة السيطرة المنظمة على مبادئ التنظيم وتفعيله الذاتي والاستراتيجي، من حيث إنتاج العمليات الاجتماعية وطرق اندماجها ضمن الحياة العامة وتقبل الأفراد والجماعات لذلك التحكم، وأمام هذه التغيرات لم يجد أمامه إلا إعادة النظر في صياغة البنية المعرفية والسلوكية خاصة وأن التغير في العصر الحديث أصبح إلى حد كبير ناتج عن ديناميكية العمليات التغييرية، التي باتت تشكل محرك يمارس ضغوطه في جميع أجزاء المجتمع كالنظم الاجتماعية والفكرية والسلوكية أو على المستويات الثقافية والعلاقات والتفاعلات في وقت واحد وفي كل الاتجاهات.

وفي هذا السياق يتضح الارتباط الوثيق بين المنظومة التربوية والتعليمية والتغيرات المختلفة ذات الطابع المتسارع والمربك أحيانا خاصة وأنها تمتلك طبيعة يسودها الانفتاح على كل المستجدات العالمية والمحلية في أبعادها الاجتماعية والثقافية الاقتصادية والسياسية، نتيجة لفعاليات التحديث واسعة النطاق والتطور الاجتماعي السريع وحركة المعرفة وانتشارها والتقارب والاحتكاك الحضاري، وتحول المشهد الثقافي الناجم عن الاستخدام الموسع لتكنولوجيا للإعلام والاتصال، الأمر الذي أدى إلى تغيرات كبيرة في عمق البنية الاجتماعية والمعرفية والقيمية والمعيارية السائدة، من هنا جاءت الحاجة لمحاولة تعميق الفهم للكشف عن طبيعة وملامح التأثيرات التي أحدثها هذا التحول في المجتمع وفي البنية التعليمية خاصة منها أداء الأستاذ وبحث التحولات التي مست طبيعته أثناء الممارسة من حيث أنه مفهوم وممارسة، وفي هذا السياق يعتبر التعليم من المواضيع التي أثارت اهتمام الباحثين في العديد من الميادين الاجتماعية التربوية والاقتصادية هذا ما يؤكد أهميته باعتباره أهم المحددات في بناء السلوك الإنساني والاجتماعي للفرد وهو الفاعل الأساسي في بناء المجتمع، كما أنه مؤشر للرفاه والتقدم وفي هذا الإطار يصبح الأستاذ قاعدة أساسية في العملية التعليمية كما أنه فاعل مؤثر بشكل احترافي في نمو الفرد والمجتمع انطلاقا من ضبط القواعد المهنية وقدرتها في إخضاع أدائه للتطوير أثناء ممارساته المتجددة للعملية التعليمية، وبعيدا عن المجال التداولي للعملية التعليمية التي تتخذ شكل روتيني يستدعي الأمر عملية التطوير من خلال

البحث في العلاقة الكامنة بين المعرفة والغايات التي يسعى المجتمع لبعثها في الأجيال بصفة جوهرية وفعالة، وفي ضوء ذلك يتوجب إعادة قراءة العملية التعليمية في مجتمعنا قراءة تقوم على أساس النقد والتجديد حتى يتم التوفيق بين بناء الفكر والسلوك، وهنا تقع المفارقة بالنسبة للمنظومة التربوية والتعليمية في بحثها عن الانخراط في الممارسات التعليمية التي تعتمد مبدأ النقد الذي يخضع الواقع للتشريح خاصة في تأثيراته على الأداء التعليمي للأستاذ وما تغدو به هذه الأفكار من فهم للحقيقة التعليمية في المجتمع.

وعليه يستمد مفهوم الأداء فعاليته من قراءة التغير وفهم أحداث الواقع والوعي بتلك الحركة التفاعلية بين مفهوم الممارسة التعليمية في حد ذاتها ومجريات الأمور في البعد الاجتماعي الذي يشير إلى أن الأداء هو نشاط إنساني فكري معرفي يتغير وفق المستجدات التي تحدثها الظروف الاجتماعية المتحكمة إلى حد بعيد فيه وفي مستوى التحول الذي يطرأ عليه كممارسة وكبناء منظم من العمليات التي لا تنفك تتجدد وتتطور بقدر ما تختلف وتتغير، مشكلا بذلك أفقا جديدا ينبع من عمق المحاكاة التي يحدثها الأستاذ أثناء ممارسته للعملية التعليمية مع العالم المتغير والواقع المتجدد، الذي يجمع بين المتعارضات والمتناقضات، وفي هذا السياق تتطور ممارسة العملية التعليمية في ذاتها لتمتلك القدرة على إرساء أليات الحراك والتفاعل البناء من أجل إنتاج مقومات ذاتية للنهوض بالمجتمع وتغيير الأداء الذي يستدعي تغيير النظرة الاجتماعية للتعليم باعتباره منهج نحو التقدم وليس مجرد تقنية لنقل المعارف، مع العمل على إعادة إنتاج أرضية الممارسة في حد ذاتها من حيث مقوماتها وأليات اشتغالها والأهداف المركزية المزمع تنفيذها في حالة تجمع بين الاحتياجات الأساسية للمجتمع وطموحاته ورهاناته لتتجسد في تحويل الأفكار إلى مفاهيم يتم ممارساتها على أرض الواقع.

إن طبيعة الممارسة التعليمية يجب أن ترتقي لمستوى طموح المجتمع من أجل الخروج من كل ما يحمله الواقع من تحديات، وعليه فإن هذه الطبيعة يجب أن تتحول شيئا فشيئا إلى قوة اجتماعية موازية يكون لها الدور الكبير في إعادة إنتاج البنية الفكرية والسلوكية للفرد والارتقاء بالعلاقات إلى مستوى التجديد والفعالية، لتكريس مشروع مجتمعي والخروج بالأداء التعليمي من حالاته التقليدية التي تتميز بنقل المعرفة إلى حالة الممارسة التنموية الفاعلة، بإعلان القطيعة مع ما هو كائن والشروع في العمل المبني على استراتيجيات تعليمية مخطط لها مسبقا من قبل الأستاذ، كونه يشكل قوة ثابتة تحمل معها فكرة الصالح الاجتماعي العام، ولعل الرهانات المطروحة في هذا الإطار وفي ظل التغيرات المتتالية والتطورات التي عرفها المشهد المعرفي في العالم تتمحور في الوقوف عند التغيرات التي أحدثتها حركة المجتمع العالمي والتي أعادت إنتاج الواقع الاجتماعي والثقافي كما غيرت في المظهر التعليمي بكل مظاهره.

وفي مجتمع كثرت فيه التفاعلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، عرف المجتمع الجزائري الكثير من التغيرات مر فيها منذ الاستقلال إلى غاية الأن بالعديد من التوترات نتيجة غياب الاستقرار في مختلف الأوضاع، الأمر الذي أدى بالمجتمع إلى التمظهر بمظهر الشتات والقصور والوهن ما أدى إلى الوقوع في جملة من الاختلالات العميقة التي شكلت تحديا أمام الدولة في إعادة بناء البنية التحتية التي يتم بمقتضاها التعامل مع مختلف المواقف والمستجدات، خاصة ما فرضه العصر من صيغ جديدة للحياة الاجتماعية، وأمام هذه التحديات كان من الضروري إعادة النظر في التعليم وأداء الأستاذ كونه يحتل اليوم مكانة استراتيجية وحيوية لمساهمته في بناء جيل جديد فاعل ذو سلوك إيجابي حريص على تحقيق التنمية الوطنية، كما يلعب أداء الأستاذ دورا رياديا في النهوض بالمجتمع، غير أن الوضع لم يعد بذلك المستوى من القدرة حيث أنه منذ الاستقلال تجاوز تلك الآمال المتوقفة على التربية والتعليم والتي باتت هي الأخرى أمام تحدي كبير لم يعد بإمكانها تجاوزه مالم يتم تنمية أداء الأستاذ، وهنا يتطلب الوضع إعادة صياغة مضامينه بناء على مقتضيات التنمية البشرية وإنتاج الفكر والشخصية الاجتماعية المطلوبة حتى يتمكن المجتمع من وضع أسس تربوية تتماشى مع تطورات العصر.

وفي هذا الإطار ترجع أسباب اختيارنا للموضوع بالدرجة الأولى إلى التوجهات الفكرية التي يتم وفقها تحديد ميولاتنا البحثية والمعرفية كما يرجع توجهنا لهذا الحقل من المعرفة إلى اهتمامنا الكبير بالقضايا التربوية الكبرى محاولين في ذلك تقصي أهم المشكلات والتوترات التي تحدث على مستوى المنظومة التربوية وأهم الاختلالات التي مست مختلف مستويات ممارسة العملية التعليمية بالإضافة إلى الوقوف على أهم المشكلات التي يواجهها الأستاذ أثناء أدائه لأدواره، ومن هنا يمكن تحديد الأسباب الرئيسية والدوافع الأولية في اختيارنا لموضوع الدراسة والمتعلقة بالوقوف على أهم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية الناتجة عن مرور المجمع الجزائري بمرحلة زمنية أدت إلى تحول المشهد الاجتماعي العام والتعرف على أهم التأثيرات التي خلفتها على الفرد والأنظمة والمجتمع، بالإضافة إلى التغير الذي مسى المنظومة التربوية في مستوياتها البنائية والوظيفية، والتعرف على مختلف التوترات الناتجة عنه، وما أحدثه من انعكاسات على الأبعاد الفكرية والتربوية والأخلاقية وعلى مستوى العلاقات والتفاعلات في بنية المجتمع الجزائري، الرغبة في الإلمام بمختلف الأبعاد التي تتحكم وتؤثر في مجريات العملية التعليمية وأداء الأستاذ خاصة في مرحلة التعليم الثانوي التي تعتبر منعطف مهم بالنسبة لفلسفة صناعة الأجيال وبناء الرأسمال البشري في المجتمع سواء تعلق الأمر بالبيئة التعليمية أو بالظروف والأوضاع التي يعيش ضمنها الأستاذ، الاهتمام الشخصي والموضوعي بمختلف المواضيع الاجتماعية المتعلقة بالمنظومة التربوية والتعليمية، كونها تشكل الألية الاجتماعية في إنتاج وإعادة إنتاج البنية الثقافة والقيمية والفكرية

عند الأجيال، وبالرغم من الدراسات التي تهتم بالمنظومة التربوية إلا أن الأمر لايزال بحاجة إلى البحث المعمق حول الظروف التي تؤثر على أداء الأستاذ وفعاليته والتي تساهم في فهم وتقصي العوامل المتحكمة في حركته بالسلب أو الإيجاب حتى يتسنى للمجتمع أن يحدد الفلسفة الإصلاحية التي يجب تبنيها في تنميته ليتم في ضوئه تأهيل المنظومة لتكون قادرة على التكيف مع التغيرات العالمية والمعرفية.

وأمام الواقع الذي أعاد صياغة المنظومة التربوية والتعليمية تستمد دراستنا أهميتها من القضايا التي تبحث فيها ومن الإسهامات العلمية التي تقدمها للمجتمع لتشكل مرجعية معرفية بالنسبة للباحثين في الإطار الاجتماعي العام وفي البعد التربوي، كما تساهم في تمكين المجتمع من الوقوف على أهم المشكلات التي يعاني منها والتي تؤثر على مستوياته البنائية والوظيفية وتعيق تقدمه وحركته الأمنة نحو التطور، كما تكمن أهميتها في الوقوف على أهم التغيرات التي مر بها المجتمع منذ الاستقلال وتسليط الضوء على انعكاساتها على البيئة التربوية وما خلفه ذلك من عراقيل حالت دون السير الحسن للمنظومة التربوية والتعليمية في المجتمع، ويمكن أيضا تحديد أهمية الموضوع النظرية والعملية في إظهار الدور الكبير الذي يلعبه التعليم والأستاذ في تجاوز التحديات الكبرى التي كانت وما تزال تواجه المجتمع خاصة في امتلاك القدرة على التكيف مع المتغيرات والمؤثرات الداخلية والخارجية، كما تتضمن هذه الدراسة بيان أهمية المنظومة التربوية ودور الأستاذ في تنمية الأجيال والاستثمار فيهم وإعدادهم بشكل يسمح بمواجهة كل التغيرات العلمية والتكنولوجية والثقافية والقيمية المصاحبة لعصر العولمة كما تساهم نتائج هذه الدراسة في إعطاء أفاق جديدة في مستويات البحوث الأكاديمية التي تبحث في مجال التربية والتعليم، كما تفتح المجال للباحثين في إعادة طرح القضايا التربوية ومشكلات الأداء ومختلف القضايا التي تتعلق بتكوين وإعداد الأساتذة وتأهيلهم في العصر الراهن وبذلك تشكل مرجعية لمواضيع بحثية جديدة.

وعليه ووفق هذا الطرح تهدف هذه الدراسة إلى البحث في كل ما نصبوا إليه من غايات في البعدين النظري والميداني خاصة وأن الهدف الأساسي هو الوقوف على الحقائق وكشف التفاعلات التي تحدث بين متغيرات البحث بالإضافة إلى التعرف على القوانين التي تتحكم في الظواهر الاجتماعية المختلفة، وتهدف هذه الدراسة للوصول إلى مجموعة من الغايات، التي تعبر في إطارها العام عن الترجمة الفعلية والواقعية للانعكاسات التي خلفتها التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتغيرات التربوية والثقافية الراهنة على أداء الأستاذ وفعاليته التي تعمل على الاهتمام ببلورة التوجه العام للتربية والتعليم القائم على ألية تنمية الأجيال وتوجيههم لبناء المستقبل والحفاظ على مقومات المجتمع وبعث عناصر التجديد والتطوير، ومن هنا سعينا في إطار هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف في مقدمتها التعرف على الواقع الفعلي لأداء أساتذة التعليم الثانوي في المجتمع الجزائري في ظل التغيرات التي يعرفها، كما تهدف

للتعرف على موقف الأستاذ من الأداء التربوي والتعليمي في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي مر بها المجتمع، وكيفية تفاعله ومسايرته للتغيرات والإصلاحات التربوية الراهنة، والوقوف على الشروط التي فرضها العصر الراهن التي تتطلب الربط بين المجتمع وعناصر التجديد في المنظومة التربوية والوقوف على دور الأستاذ في بناء الأجيال واعتباره ألية في البناء والتنمية ومواجهة تحديات المستقبل ومتغيرات العصر، كما تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم التغيرات التي انعكست على أداء الأستاذ سواء على الصعيد المحلي أو الخارجي ولبلوغ هدفنا ارتأينا تقديم الموضوع في ثمانية فصول متوازنة راعينا فيها التسلسل المنطقي والتدرج من النظري إلى التطبيقي ومن العام إلى الخاص.

الفصل الأول: "الإطار النظري والمنهجي للدراسة" تضمن هذا الفصل التصور النظري والطرح المنهجي للدراسة حيث اشتمل على ضبط إشكالية الموضوع وتحديد المفاهيم الأساسية للدراسة والمفاهيم المرتبطة بها كما تم طرح المقاربات النظرية المعتمدة في التحليل وتحديد الإطار المنهجي المتمثل في الطرح المعتمد في جمع البيانات وتحديد مجالات الدراسة والتقنيات البحثية المستخدمة.

الفصل الثاني :"مقاربات نظرية حول ظاهرة التغير الاجتماعي" تضمن هذا الفصل كل ما يتعلق بالخلفية التاريخية لظاهرة التغير الاجتماعي من خلال تحليل التراث السوسيولوجي الذي تضمن مختلف أبعاد ظاهرة التغير الاجتماعي والعناصر والوقائع والعوامل التي تتحكم في التغير الاجتماعي، كما تضمن هذا الفصل أنماط التغير ومستويات حدوثه، من أجل التعرف على النظريات التي عالجت ظاهرة التغير الاجتماعي والكشف عن منطلقاتها في البحث والتحليل لفهم التوجهات العلمية في تبيان خصائص ومبادئ التصور النظري للطرح السوسيولوجي لظاهرة التغير الاجتماعي.

الفصل الثالث :"التغير الاجتماعي في الجزائر ومجالاته" تضمن هذا الفصل عرض أهم مظاهر التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري ومناقشة المراحل والمحطات التي مر بها منذ الاستقلال إلى غاية الأن، بالإضافة إلى ذلك تم التطرق إلى المجالات التي مسها التغير في المجتمع من أجل تحليل وتكوين رؤية واضحة حول مختلف التحولات التي عرفتها الجزائر خلال مسارها التنموي.

الفصل الرابع: "التغيرات المحلية وانعكاساتها على بناء الدولة الجزائرية الحديثة"حيث تضمن هذا الفصل بحث وتحليل مختلف الأبعاد الاقتصادية والسياسية التي ساهمت في بناء الدولة الجزائرية بالإضافة إلى رصد ملامح الأزمة السياسية والأمنية التي عرفها المجتمع الجزائري خلال مراحل تطور مساره البنائي والتنموي، ضف إلى ذلك محاولة الكشف عن ملامح التغير التي عرفها المجتمع نتيجة ما أحدثته العولمة من تغييرات عميقة في بنية المجتمعات والعلاقات السائدة بينها والتعرف على انعكاسات الانفتاح الثقافي على البناء الداخلي للدولة الجزائرية.

الفصل الخامس: "التعليم في الجزائر ومقتضيات التغيير" خصص هذا الفصل لمحاولة بحث كل ما يتعلق بالتعليم والمجتمع بالإضافة إلى الوقوف عند مراحل تطور المنظومة التربوية والتعليمية في الجزائر ومحاولة التركيز على عملية الاستثمار في التعليم ورهانات التنمية في المجتمع الجزائري.

الفصل السادس: "خصائص ومقومات أداء الأستاذ التربوي والتعليمي" حيث حاولنا في هذا الفصل الوقوف على خصائص الأداء وأهم محدداته ومقوماته ومعاييره وتحدياته بالإضافة إلى التطرق إلى أليات التطوير التي تعتمدها الدولة لتطوير الأداء التربوي والتعليمي للأستاذ مع تسليط الضوء على مختلف المشكلات التي يعاني منها الأستاذ في الجزائر.

الفصل السابع: "أداء الأستاذ التربوي والتعليمي في ظل التغيرات الاجتماعية الراهنة" تناولنا فيه انعكاسات التغيرات التربوية والاجتماعية والثقافية على أداء الأستاذ إضافة إلى الوقوف عند تأثير كل من الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على أداء الأستاذ كما تناولنا مختلف التأثيرات التي نتجت عن ظاهرة العولمة والتطرق إلى الأبعاد المعرفية وتأثيراتها على الأداء، كما تطرقنا أيضا في هذا الفصل إلى التغيرات التكنولوجية مع التركيز على انعكاساتها على أداء الأساتذة.

الفصل الثامن: "عرض وتحليل البيانات الإحصائية ومناقشة نتائج الدراسة" تضمن هذا الفصل عرض وتحليل البيانات الخاصة بالدراسة الميدانية والتي تتعلق باستمارة البحث الموجهة لأساتذة التعليم الثانوي بالإضافة إلى عرض وتحليل البيانات الإحصائية التي تم الحصول عليها من أسئلة المقابلة الموجهة للمديرين وتم مناقشة النتائج في ظل التساؤلات الفرعية وأهداف الدراسة بالإضافة إلى مناقشة النتائج التي توصلنا إليها في ظل الطرح النظري العام للدراسة، كما قمنا بمناقشة النتائج في ظل الفرضيات المطروحة والوقوف على النتائج العامة ليتم اختتام الدراسة بمقترحات تفتح الباب لآفاق بحثية جديدة، وفي الختام تم عرض قائمة المراجع المستخدمة وقائمة الملاحق.

كما نشير في الأخير إلى أنه بالرغم من الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث والمتعلقة بطبيعة الموضوع في حد ذاته من حيث بحث وتحليل العلاقة القائمة بين مختلف التغيرات الاجتماعية التي مر بها المجتمع الجزائري خلال مراحل نموه منذ الاستقلال إلى الآن وأداء الأساتذة الذي يعتبر موضوع الساعة خاصة في ظل الظروف التي مر بها المجتمع ومرت بها المنظومة التربوية والتعليمية في إطار مسارها نحو النمو والتقدم، تمحورت الصعوبات في أمرين أساسيين أولهما المعالجة النظرية للموضوع من حيث تحصيل المراجع الكافية المتعلقة بتقديم معالجة الموضوع من جميع الجوانب أما على المستوى الميداني فترجع الصعوبات إلى طول المدة الزمنية المستخدمة في عملية جمع البيانات الكفيلة بتحقيق أهداف الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري والمنهجي للدراسة

- تمهيد
- **أولا:** الإشكالية.
- **ثانيا:** فرضيات الدراسة.
- **ثالثا:** تحديد مفاهيم الدراسة.
- **رابعا:** المقاربات النظرية المتبناة في تحليل الدراسة.
- **خامسا:** الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة.

تمهيد:

يكتسي الإطار المفهمي للدراسة أهمية بالغة في ضبط مسار البحث وتحديد أطره النظرية والمنهجية، فهو يعكس بلورة للتصور الذهني الذي سيتم من خلاله رسم جميع معالم الدراسة وأهدافها وغاياتها.

وفي هذا الفصل سنتناول بالبحث الإطار المفهمي للدراسة والمتضمن كل من إشكالية الدراسة والتساؤلات الموجهة للبحث وفرضيات الدراسة.

كما سنتناول بالدراسة ضبط وتحديد المفاهيم الأساسية في البحث وجملة المفاهيم المرتبطة بالدراسة، بالإضافة إلى تحديد وضبط المقاربات النظرية التي تم استخدامها من أجل تحليل العلاقات الكامنة وراء متغيرات البحث، كما سنتطرق إلى مختلف الإجراءات المنهجية التي سيتم اعتمادها في الدراسة.

أولا: الإشكالية:

ارتبطت نشأة الحضارة الإنسانية وتطورها بظاهرة التغير التي تعتبر سنة من سنن الحياة، كما أنها ظاهرة إنسانية كونية كامنة في الوجود منذ القدم، تنشأ كنتيجة طبيعية لدورة الحياة لما تحتويه من تحولات وتطورات وذلك في سبيل بقائها ونموها، وعليه يعتبر التغير عملية حتمية ديناميكية تنبثق عنها جملة من العناصر والخصائص الجديدة التي تتفاعل مع المجتمع وحضارته في كل زمان ومكان، ومن هذا المنطلق يصبح التغير صفة ملازمة للإنسان والمجتمعات، غير أن قوة حدوثه وتأثيراته يعتمد على طبيعة كل مجتمع وفلسفته في العيش، ومع مرور الزمن لم يبقى التغير مجرد تحولات تلقائية طبيعية كامنة في عناصر المجتمع وفي فكر الإنسان وسلوكه بل أصبح في هذا العصر ذو توجه مقصود فلم تمر البشرية في أية مرحلة من تاريخها بمشهد يسوده حركة سريعة من التغير كهذا العصر، الذي أعطاه صبغة جديدة ميزته عن باقي العصور ما أكسبه صفات العمق والتعقيد والشمولية فأصبح بذلك شرطا للبقاء.

إن ما تمر به المجتمعات من مظاهر تغير وتحول وكل ما يتعلق بها من مواقف وقرارات وتفاعلات ألفت انتباه الفلاسفة والمفكرين منذ فجر التاريخ، فقد بحثوا في ظواهر التغير الطبيعي والبيولوجي والاجتماعي، حيث ارتبطت تلك التحليلات بفكرة أساسية مفادها أن التغير حقيقة الوجود وكل موجود لابد أن يتغير ويتحول وبذلك يصبح التغير دال على وجود الوجود، ولعل أول من لفت الانتباه إلى قوانين التغيير العامة التي تحكم كل الأشياء هو الفيلسوف اليوناني هيراقليطس **(540-475ق م)** الذي أطلق عبارته الشهيرة "**إن الإنسان لا يستطيع أن يضع قدمه في نهر واحد مرتين لأن النهر يكون قد تغير بين الخطوتين**" هذا ما يدل على أن التغير قانون أساسي من قوانين الوجود، وأن الوجود دائم الحركة لا يسكن على حال، كما أشار أفلاطون (427-347 ق.م) إلى هذا المبدأ بالرغم من أنه مثالي إلا أنه أدرك أن المجتمع الذي يعيش فيه ظهر كنتيجة لتطورات سابقة، وكشف أن تغير المجتمع يرتبط بتطوراته بناء على تغير حاجات الإنسان وكلما ظهرت حاجة جديدة أدى ذلك إلى إحداث تغيرات سريعة، كما سار أرسطو على نهجه فبحث بشكل واقعي في توضيح العمليات التي أصابت المجتمعات الصغيرة وحولتها إلى مجتمعات أكثر تعقيدا كالتعاون والتضامن وتقسيم العمل وأوضح أوجه التطور التي تأسست عليها الدولة، كما أضاف أرسطو إلى أن هناك تغير مفاجئ ينتج عن الثورة والانقلاب[1].

كما توجه المفكرون إلى دراسة التغير وفق تصورات فلسفية وتاريخية حيث جاءت نظريات العديد من المفكرين في ضوء مفاهيم التقدم والتطور أمثال ابن خلدون وسبنسر وأوغست كونت، أما ابن خلدون

[1] . محمد عبد المولى الدسوقي: "**التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2005 ص13.

فقد عالج شؤون العمران عن وعي مبكر بقوانين التغير الاجتماعي في العمران البشري فشبه المجتمع في تحليلاته بالكائن الحي الذي يظهر للوجود طفلا ثم يصل إلى مرحلة الشباب ثم الكهولة وأخيرا يصيبه الهرم فيفنى ويزول، وبذلك يبين في فكره أن العمران له عمر محسوس كأعمار البشر، وقد ظهر في فكره بشكل واضح التحول من البداوة إلى الحضارة ومن الرئاسة إلى الملك ومن البضائع البسيطة الضرورية إلى البضائع الكمالية، أما كونت فقد اهتم بدراسة قوانين الحركة الاجتماعية للمجتمعات الإنسانية والكشف عن حالة التقدم والانتقال من حال إلى أخر، كما يعتبر المجتمع وفق تصوره وحدة مركب ومعقد والفرد والعائلة والدولة عناصر أساسية في بناء المجتمع أما الفكر فهو صانع المجتمع ودافعه ومحركه.[1]

في حين توجه كارل ماركس إلى دراسة المجتمع ككل تاريخي متغير وذلك ببحث القوانين الفاعلة في تطور التكوينات الاجتماعية الاقتصادية وبحث مختلف العلاقات الداخلية للحياة كما ساهم بتحليلاته السوسيولوجة في الكشف عن تجسيدات القوانين العامة والنوعية للتطور والتغير الاجتماعي وبذلك ركز على المجتمع من خلال توضيح ديناميكيته وتناقضاته، أما دوركايم دراسة تطور المجتمع الإنساني وقسمه إلى مجتمعين ألي وتضامني وبحث في خصائصهم ومميزاتهم، كما أشار إلى أن الاتصال بالمجتمعات الأخرى من أهم العوامل التي تساهم في تطور المجتمعات وتغيرها، وينتقل المجتمع من حالة إلى أخرى بالتقسيم الاجتماعي للعمل وفي كتابه تقسيم العمل يشير إلى أن التغير سمة لصيقة بحياة الإنسان والمجتمعات، في حين يذهب ماكس فيبر في دراسته عن الأخلاق البروتستنتية وروح الرأسمالية إلى توضح الدور الذي تلعبه الأخلاق والمعقدات في تغير المجتمع، ويطلق نفس الحكم على دراسات سبنسر وباريتو وغيرهم من علماء القرن التاسع عشر الذين انشغلوا برصد حركة التغير وأنماطه وعوامله[2].

وعلى الرغم من هذا الاهتمام بهذه الظاهرة إلا أن المفهوم لم يظهر إلا سنة (1922) في كتابات وليام أوجبرن William Ogburn في كتابه عن التغير الاجتماعي الذي درس فيه التحولات التي تطرأ على بناء المجتمع ونظمه، كما زاد اهتمام المفكرين بدراسة التغير الاجتماعي مع بدايات القرن العشرين وزادت هذه الأهمية بعدما أثبتته الدراسات الأنثروبولوجية أن المجتمعات البدائية ليست ثابته بل هي في تغير مستمر، غير أن الاختلاف يكمن في سرعته وعمقه وفي العوامل المؤدية إليه.

ومن هذا المنطلق تعتبر هذه الظاهرة خاصية أساسية تتميز بها الحياة الاجتماعية كما أن سبيل بقائها ونموها يكون عن طريق توجه الجماعات إلى تحديد وتلبية متطلبات أفرادها وحاجاتهم المتجددة

---

[1].عبد الباسط عبد المعطي: "**اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، سلسلة كتب عالم المعرفة**"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت 1998، ص ص62-55.

[2]. المرجع نفسه، ص ص 83-75.

وبذلك أصبحت الدراسات السوسيولوجية الخاصة بالتغير تهتم بدراسة الحركة الاجتماعية وسير المجتمعات في تقدمها وانتقالها من حال إلى آخر، كما أنها اتخذت بعدا أساسيا يقف على مبدأ أن أي دراسة اجتماعية هي دراسة للتغير بالدرجة الأولى، فقد توجه جي روشي في كتابه "**التغير الاجتماعي، مدخل إلى علم الاجتماع العام**"، الصادر سنة 1968 إلى التأكيد على أن التغير ظاهرة عامة تنعكس على أسلوب حياة الأفراد، كما أنه يصيب البناء الاجتماعي ومؤسساته وأنظمته سواء في الكل أو الجزء، بالإضافة إلى أنه محدد بالزمن والعمق في التأثير ويتصف بالديمومة والاستمرارية، ويشير جيرث إلى أنه التحول الذي يطرأ على الأدوار التي يقوم بها الأفراد وكل المستجدات في النظم الاجتماعية وقواعد الضبط التي تتضمنها في فترة معينة، أما جنزبيرج يعتبره كل تغير يصيب البناء الاجتماعي في الكل والجزء وفي شكل النظام، وبذلك تتغير أدوار الأفراد التي يمارسونها في مرحلة زمنية معينة، ويذهب عاطف غيث إلى أن التغير يصيب التنظيم الاجتماعي في بنائه ووظائفه المتعددة، ويرى أيضا أن التغيرات الاجتماعية تأتي في أشكال مختلفة كالتغير في القيم التي تؤثر بطريقة مباشرة في محتوى أدوار الأفراد والتفاعل الاجتماعي، وفي النظام بصفة عامة ومراكز الأشخاص والعمليات الاجتماعية، وعليه نستطيع القول أن التغير الاجتماعي هو كل تحول حتمي يصيب النظام الاجتماعي في بنائه ووظائفه كما يصيب البناء الفكري والأفراد في أدوارهم التي تدعم البناء وتهدف إلى تغيير شكله ووظائفه من أجل الحفاظ عليه وإعداده لمواجهة المستقبل كالتربية والتنشئة الاجتماعية والتعليم[1].

على الرغم من كل المجهودات والدراسات والتوجهات النظرية التي تناولت ظاهرة التغير الاجتماعي بالدراسة والتي أنتجت موروث فكري أعطى فهم معمق لحركة المجتمع، إلا أن دراسة التغيرات تزداد صعوبة لأن المجتمعات الإنسانية لا تسير على وتيرة واحدة فلكل واحد خصائصه ومميزاته وظروفه وثقافته وأساليبه في الحياة وطريقته في التقدم وما يزيد الأمر تعقيدا ما شهده العالم خلال السنوات القليلة الماضية من تغيرات أساسية طالت مختلف أبعاد الحياة ومست جميع جوانبها، بما في ذلك المؤسسات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية وكل ما يتعلق بأنماط التفاعل والعلاقات السائدة في المجمعات على اختلاف درجاتها في التقدم والتطور.

إن هذا التغير الذي تتجه إليه البشرية جمعاء بجميع مجتمعاتها على اختلافها وتناقضاتها يسير نحو مزيد من العمق والتعقيد أخذا بذلك منعطفا أخر في الحركة، بحيث ساهم في إعادة تحديد اتجاهات النمو ورسم مسارات تتوافق مع النطاق العالمي المنتج وفق شروط متجددة لم تشهدها البشرية من قبل، حيث وضعت هذه الشروط ملامح جديدة كرست فكرة العمل بعدم إجراء فصل تعسفي بين المحلي

[1]. عبد الباسط عبد المعطي: مرجع سبق ذكره، ص ص16-17.

والعالمي، كما أثارت جدلا كبيرا بين الفرص والمخاطر التي تتطلب من كل مجتمع أن يكون سريع التأقلم والتكيف كما فرضت عليه ادرك ضرورة الانفتاح والتوجه نحو العالمية، فما توصلت إليه البشرية من تغيرات وتطورات قد أعاد توجيه المسارات الفكرية في جميع المجتمعات والأكثر من ذلك تأثيراتها الكبيرة على الأنظمة باختلاف أبعادها، وفي ضوء هذا التغير وما صحبه من أنماط ووسائل وتقنيات في الإنتاج والاتصال والمعاملات والتفاعلات أدى هذا الأمر إلى التسارع نحو التجديد والتطوير من أجل مواكبة مظاهر التغير وإعادة التفكير في إيجاد مهن جديدة تتطلب نوعية معينة من الطاقات البشرية والمهارات والمعارف التي تستدعي استثمار جميع قوى المجتمع في زيادة الاهتمام بالتدريب والتكوين والتعليم، كما أن التقدم أصبح حاجة ملحة وهاجسا أمام دول العالم ما استدع منهم مواجهة أكبر التحديات، من خلال رسم مناهج وإعداد استراتيجيات لمواكبة التغيرات المفروضة، خاصة في الفكر والمفاهيم التي أصبحت تشكل مرجعيات جديدة أعادت صياغة أنماط مختلفة من العلاقات الاجتماعية عل المستوى العالمي وبهذا تتغير الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الفرد داخل البناءات والنظم المختلفة، إن جوهر تقدم المجتمعات يكمن في تفاعل الناس وتكيفهم مع البيئة الاجتماعية والاقتصادية وظروفها حيث يعكس الأفراد درجة من الاستعدادات والميل للخبرات الجديدة والانفتاح والتغيير وأمام هذا التقدم الهائل والاستعدادات الكامنة لدى الأفراد دفع ذلك المجتمعات للاهتمام بالجوانب الأكثر حيوية وفعالية في المجتمع خاصة المنظومة التعليمية، التي لم تكن لتمر دون تأثير مختلف التحولات سواء الاجتماعية أو الاقتصادية على مسارها داخل المجتمع، وبذلك لا يجب تحت أي ظرف من الظروف القيام بعزل المنظومة التربوية والتعليمية عن مجريات الأحداث وكذلك ما أحدثته التغيرات من تأثيرات على أدوارها وأهدافها وأهميتها بالنسبة للفرد والمجتمع، خاصة وأن لها الدور البارز في توجيه المجتمع نحو استشعار التحديات والإحساس بالمسؤولية اتجاه الانعكاسات التي أحدثتها التغيرات المتسارعة على البنية الاجتماعية والفكرية[1]، بل إن الأكثر من ذلك ما لعناصرها ووسائطها من أهمية في بناء الشخصية الفعالة التي لا تكتفي بتتبع المستجدات فقط بل وسعيها المستمر في صياغة المستقبل ومواجهة تحدياته الناجمة عن التقارب الحضاري، والمشكلات الناتجة عن الثغرة الثقافية التي أحدثها عدم التوازن بين النمو المادي والنمو المعنوي للمجتمعات، كما لعب تنامي العوامل التكنولوجية دورا كبيرا في ملاحظة الفوارق التي حدثت في التصورات الفكرية حول فعالية الإنسان في بناء المستقبل والمحافظة عليه خاصة بعدما أصبح النظام التعليمي نظام مفتوح على المجتمع والعالم بمتغيراته بعدما أصبح على درجة كبيرة من التفاعل الدينامي، الذي لا يكشف فقط عن

[1]. منظمة الأمم المتحدة: "**إعادة التفكير في التربية والتعليم، نحو صالح مشترك عالمي**"، منشورات اليونسكو، فرنسا، 2015 ص 54. مأخوذ من **http://www.unesco.org/opem-access/terms-use-ccbya-ar** 2017/03/20.

ملامح التغير في البناء الاجتماعي وأنظمته بل إنه يكشف عن كل تغير مصاحب لذلك ويستهدف ما تتضمنه الحياة من علاقات إنسانية وقيم ومعايير واتجاهات وعادات وتقاليد تنعكس بدورها على أبعاد السلوك الفردي والجماعي، وعليه يستثير التغير الراهن الوعي بضرورة حشد القوى والتخطيط الدقيق لبناء مجتمعات ودول قادرة على إنتاج وتطوير منظومات تعليمية تملك الاستطاعة الكافية في مواجهة المشكلات والتناقضات واحتياجات العصر وتحدياته، ونتيجة للتطور الكبير وللتدفق السريع في المعارف وتعقد الحضارة الإنسانية وتشابكها أصبحت المنظومة التربوية والتعليمية في عالم متغير من حيث فلسفتها وسياساتها ومؤسساها وأساليبها ومضامينها، فلقد تأثرت بشكل بالغ الخطورة بالنقلة النوعية الناجمة عن استخداماتها الموسعة للتكنولوجيات الحديثة والمعارف الواسعة النطاق وهو الأمر الذي أعاد توجيه النظر إلى استراتيجيات بناء الإنسان وإعداده حيث فلم تعد منظومة التربية والتعليم بتلك المفاهيم التقليدية في نقل المعرفة بل تجاوزت كل حدود التوقع والإدراك حتى أصبحت تشكل ثورة فعليه في تنمية الفرد والمجتمع.

إن مهمة إعداد الأفراد وتنمية استعداداتهم لمواجهة تحديات المستقبل وفق عناصر العصر الراهن لا تقف فقط عند مجاراة المنظومة التربوية والتعليمية للتغيرات المعرفية والتكنولوجية بل الأمر أكبر من ذلك فقد أصبحت مطالبة بإنتاج عناصر ذاتية تعمل على تقليص الفجوة بين القيم السائدة والقيم العالمية كما أنها أمام تحد أخر يكمن في تعديل السلوك الإنساني ليمتلك القدرة على الاتفاق مع القيم والاتجاهات الجديدة ليكون سريع الاستجابة لمتغيرات العصر، ومن هذا المنطلق يتوجب على المنظومة التربوية والتعليمية أن تكون على علاقة ذات طابع ديناميكي مع المجتمع حتى يتسنى له من خلالها تجاوز الإشكاليات المطروحة وتتجنب بذلك المنظومة التعليمية الفجوة بين احتياجات المجتمع وطموحات أفراده وبين أداء مؤسساتها وفاعليتها في التعامل مع سرعة التغير والمرونة العالية في انتشار المعرفة وانتقالها[1].

شهد العالم في السنوات القليلة الماضية تحولاً عميقا في النظام الاجتماعي وأجزائه الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على المنظومة التربوية كونها نظام مفتوح على بقية أنظمة المجتمع فإن ذلك يجعل منها وجود يتفاعل مع جل التغيرات سواء كانت محلية أو عالمية، ومنه تعرضت في ظل هذه الأحداث إلى تغيرات واسعة النطاق في مدخلاتها ومخرجاتها وعملياتها وأيضا من حيث أهدافها وغاياتها وفلسفتها واستراتيجياتها وبيئتها ومحتواها المعرفي والتربوي والتنموي، كما تغيرت العملية التعليمية وممارسات الفعالين فيها نتيجة انعكاسات الوضع الاجتماعي العام عليها، إن ما شهده العصر من تغيرات ساهم في تغيير ملامح العالم كونه لم يطل مجتمعات بذاتها بل سادها جميعا غير أنه يختلف في عمقه وحدته واتجاهه من مجتمع لأخر فما يشهده العالم اليوم لا يعنى فقط بمظاهر التقدم والتطور بل إن التراجع

[1] . منظمة الأمم المتحدة: "**إعادة التفكير في التربية والتعليم، نحو صالح مشترك عالمي**"، مرجع سبق ذكره، ص 54.

والتدهور والاندماج والانحلال ضمن ثقافات أخرى ومختلف مشاهد الصراع والتوتر والاختلال ومظاهر الرفض الثقافي كانت هي الأخرى من ملامحه التي عرفتها المجتمعات خاصة منها العربية حيث أحدث التقارب الحضاري والتفاعل الحديث تغير شامل، ولم يتوقف الأمر عند ذلك بل تحرك ليشمل قيمها وطموحاتها، احتياجاتها وحتى أنظمتها التربوية وأدوار الأفراد وأفعالهم وردات أفعالهم اتجاه المواقف ووجهات نظرهم واستعداداتهم في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، إن التغيرات الكبيرة التي مست المجتمعات العربية كان تأثيرها بالغ الخطورة لأن مخططاتها لتنموية لم تكن تستهدف إرساء معالم التقدم بل كانت تسعى للتخلص من مخلفات الاستعمار، والتي كان لها تأثير بالغ على البنية الفكرية والبشرية والقيمية والمؤسسية وحتى على المسارات السياسية والايدلوجية التي كان لها التأثير في تحديد الملامح العامة للمجتمع العربي، وأمام هذا الوضع لم يبقى أمامه سوى إعادة النظر في منظوماته التربوية والتعليمية ليس فقط لتطويرها ومجاراة تدفق المعلومات ومواجهة ضرورات المستقبل وإنما أيضا لعبور الاختلالات المسيطرة على الوضع العام وتجاوز التوترات وبحث الضوابط القانونية للحركة الاجتماعية التي تنشأ ضمن ثقافة المجتمع وتتكون في إطارها الشروط الضرورية لبناء الوضع الراهن، كما يحتاج لإعادة بعث أسس التربية في إطار توجه حقيقي يرتكز على صياغة القوانين الخاصة في مواجهة المستقبل وتحدياته، وعليه فإن التغيرات التي مست المجتمع تستدعي منه أن يغير في أنظمته التعليمية ويبحث في ألياتها لإيجاد الفرص الحقيقية للتطور وفق المزايا المتاحة ضمن المناخ العالمي الجديد[1].

وعلى غرار ما شهده العالم من تغير لم تكن الجزائر بمعزل عن التحولات التي غيرت المشهد العالمي وأعادت إنتاجه بناء على معطيات جديدة تتطلب من جميع المجتمعات أن تجد لنفسها منهجا يتضمن المبادئ التي تسير وفقها، والميكنزمات التي تعزز فكرة البناء ضمن إطار التغير وإنتاج بنية فكرية تستطيع المراوغة والحركة بمرونة للتكيف مع التغيرات على النطاقين المحلي والعالمي، وفي هذا السياق عرفت الجزائر تغيرات شملت كل الأنظمة بعد الحصيلة الثقيلة التي خرجت منها أثناء الاستقلال وبذلك أصبح من الضروري أن تعيد التفكير في كيفية تسيير شؤونها، من خلال البحث عن إمكانية زيادة قدرتها على التكيف الأمر الذي أستدعى منها إنتاج سياسات تنموية أصيلة، تعتبر السبيل الأول لإيجاد أرضية فعالة لبناء استراتيجيات تتخطى بها تأثيرات الوضع المتردي، خاصة أنها مرت بالعديد من التغيرات التي انعكست بشكل واضح على البنية الاجتماعية والتربوية بعدما وجدت نفسها في مواجهة التخلف الاجتماعي والثقافي بكل أشكاله، كما أن المنظومة التعليمية التي ورثتها عن الاستعمار كانت

[1]. تريكي حسان: "**التحولات في نسق القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري، دراسة سوسيولوجية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2014، ص، 149

بعيدة عن الواقع الحضاري والتاريخي للمجتمع من حيث مضامينها وغاياتها، وأمام هذا التحدي وجدت الجزائر نفسها في موقف يستدعي منها تجسيد طموح الشعب في التنمية،[1] ما دفع برجال الدولة للسعي من أجل تحقيق الاستقرار وجاء ذلك متجليا في الميثاق الوطني الذي كان بمثابة الإطار المرجعي للسياسة المنتهجة من قبل الدولة في تلك المرحلة، حيث تبلورت الرؤى المختلفة في كل من برنامج طرابلس 1962 وميثاق الجزائر 1964 وكانت بذلك الانطلاقة التي تحددت من خلالها معالم بناء المجتمع الجزائري، فتم الشروع في هذه المرحلة بمعالجة مخلفات الاستعمار وتحليل الأوضاع العامة وإتباع الاشتراكية كنظام اقتصادي واجتماعي، كما مرت الجزائر بمرحلة انتقالية خلفت الكثير من التأثيرات على المراحل التي لحقتها حيث شهدت الفترة الممتدة بين 1971 / 1979 العديد من التغييرات منها ما جاء في ميثاق الجزائر 1976 الذي أكد على دعم الاستقلال الوطني وهيمنة الخطاب الأيديولوجي الشعبوي الذي يسعى من ورائه صناع القرار السياسي إلى إقامة مجتمع العدالة والخروج من التبعية بكل أشكالها وتوجيه الرؤية نحو تحقيق النمو، كما مر المجتمع بتغيرات عميقة كشفت عن الديناميكية الواضحة في أنظمته فشرع في تطبيق المخططات التنموية في جميع القطاعات والتي ركزت حتى منتصف الثمانينات على بناء قاعدة صناعية كرست جهودها في تنمية التعليم ومجانتيه وإجباريته، غير أن الوضع انقلب نتيجة تصادم جهود الدولة وتجربتها التنموية بالعديد من العوائق، منها ضعف البنية التحتية وقلة الكفاءات البشرية، وأمام هذا الوضع وجدت الدولة نفسها من جديد في تحدي اتسع ليشمل مختلف القطاعات كما توسعت دائرة الفقر بين 1995/1988 وأدخلت الخيارات السياسية المجتمع في أزمة متعددة الجوانب ما أدى إلى انفجر الوضع في 5 أكتوبر 1988 وعلى إثر ذلك فرض نظام جديد أثر في تحديد أولويات التنمية المنشودة وزاد في تراجع الوضع الاقتصادي وتدني مستوى المعيشة، وقد تولد عن ذلك مجموعة من مظاهر العنف والاضطرابات دفعت بالدولة إلى تغيير توجهاتها فكانت الأولوية لمراجعة النظام السياسي الذي تبنته في تلك الحقبة والتوجه نحوى الانفتاح على العالم بتبني التعددية الحزبية والعمل بمبادئ اقتصاد السوق، كل هذه الظروف أنتجت مستوى جديد من القيم والاتجاهات لدى الأفراد، ولم تقتصر الظروف على تراجع المستوى المعيشي بل إن ذلك كان من أهم العوامل في انتشار ظاهرة العنف كنتيجة للاختلالات التي مست النظام الاجتماعي والقيمي وتغيرت مقومات الفرد الاجتماعية والثقافية

[1]. وحدة النظام التربوي: "**سند تكويني لفائدة مديري مؤسسات التعليم الثانوي والإكمالي**"، المعد الوطني لتكوين مستخدمي التربية 2005، ص09 مأخوذ **http://www.enfpe.edu.dz**

والمهنية، وأمام التغيرات التي أصابت البنية الاجتماعية في عمقها وتفاقم المشكلات السياسية والاقتصادية والأمنية وجدت الدولة نفسها معزولة عن العالم ولفترة زمنية ليست ببسيطة[1].

لقد عرفت الجزائر العديد من المظاهر التي انعكست على البنية التحية للدولة فكانت فترة التسعينات من أصعب الفترات التي كان لها التأثير على مختلف أنظمة المجتمع خاصة منها المنظومة التربوية والتعليمية، والتي مرت منذ الاستقلال بالعديد من الإصلاحات والاهتمام بالتعليم كمحور عملي في التنمية فقد نص مؤتمر طرابلس وميثاق الجزائر على أهمية التعليم وحريته وإجباريته كحق للجميع كما أكد على ضرورة تنمية القطاع وإعداده ليكون قادرا على مواجهة تحديات تلك الفترة، وعرفت المنظومة إصلاحات عميقة سنة 1976 تم في إطارها التركيز على تأصيل المدرسة بمضامينها وإطاراتها وبرامجها أما فترة التسعينات أنتجت وضع اجتماعي يسوده الكثير من الاختلالات التي أصبحت تشكل أكبر تحدي للمنظومة التربوية والتعليمية الأمر الذي استدعى إعادة النظر فيها واستمر الوضع على حاله إلى غاية 2003 وفي ظل التطورات العالمية التي غيرت من مفاهيم التربية والاستثمار في الإنسان سعت الدولة لإصلاح المنظومة حتى تتماشى مع تحديات العصر وطموحات الأجيال.[2]

تعتبر النظم التعليمية وليدة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي نشأت فيها، فبعضها ينموا ببطء والأخر كان نتيجة لحدوث تغيرات جذرية والبعض الآخر عبر عن رغبة المجتمع في الإسراع بعملية التغيير لذلك فإن الظروف الاجتماعية والاقتصادية تؤثر وبشكل مباشر في حركية التعليم ومساره وتطوره وفي هذا الإطار لا يمكن فصل المنظومة التربوية والتعليمية في الجزائر عن ما يحدث من تغيرات في المجتمع، حيث ساهمت بتأثيرها في المنظومة ومسارها نحو التقدم لذلك كان من الضروري على المجتمع زيادة الاهتمام بالأطراف الفاعلة فيها والعمل على رسم الخطوط العريضة للاتجاهات التربوية التي تنطلق من الاعتراف بالفجوة العميقة بين المنظومة والاحتياجات والطموحات الفردية والاجتماعية والتوجه نحو الأفاق المعرفية المتاحة في المشهد التربوي العالمي، وبذلك احتلت المخططات الرامية الى تنمية وبناء الإنسان مكانة خاصة في الاستراتيجيات التنموية منذ الاستقلال إلى غاية الأن فتأكدت في ضوء ذلك خيارات الجزائر في مجال تكوين العنصر البشري وإعطائه الأولوية في التنمية، نتيجة ما تواجهه من تحديات تتعلق بما تفرضه مجتمعات العولمة من معايير والتي أصبح النظام التربوي في ظلها مطالب بتحقيق الأهداف الحيوية ورفع رهان التحدي بتحسين مخرجات التعليم والارتقاء بالأداء البيداغوجي

[1]. تريكي حسان: مرجع سبق ذكره، ص. 153.

[2]. وزارة التربية الوطنية: "**إصلاح المنظومة التربوية النصوص التنظيمية**"، المديرية الفرعية للتوثيق والنشر، ط2، الجزائر، 2009 ص 14.

وانتهاج المجتمع نهج أكثر مرونة في التعليم ينطلق من تحديد مقاصد وغايات تتماشى مع سياق التغير الراهن الذي يطرح مستويات جديدة ومتصاعدة من التعقيد الاجتماعي والاقتصادي والمعرفي[1].

كم يستدعي الأمر من الدولة أن تعيد النظر في المنظومة التعليمية وضبط خياراتها التربوية التي يجب أن تكون تفاعلية مع الوضع الراهن كما يجب أن تكون ذات مرونة عالية في مواجهة الحجم الهائل للمعلومات، هذا ما جعل المجتمع في تحد استراتيجي أمام صناعة السياسات التعليمية التي أصبحت أكثر تعقيدا نتيجة التوجه العالمي نحو أنظمة تعليمية أكثر انفتاحا على العالم تنطلق من فكرة التعليم مدى الحياة والاعتراف بأن المعرفة والكفاءات الفردية والجماعية لها الدور الكبير في إعطاء تصور جديد للمستقبل يلائم في ذلك التحديات التكنولوجية والتطورات العلمية[2].

إن ما يخوضه المشهد التربوي والتعليم في الجزائر من تحولات عميقة في جميع الأطوار التعليمية خاصة منها المرحلة الثانوية من حيث الشكل والمضمون والأساليب يحتاج بالدرجة الأولى إلى إعادة النظر في السياسات التعليمية والإنطلاق في ذلك من اعتبار قطاع التربية والتعليم قطاع حيوي واستراتيجي في الدولة لمساهمته في تنمية الرأسمال البشري وبناء المستقبل ومواجهة تحدياته، لذلك احتلت قضية التعليم مكانا بارزا في مخططات الدولة انطلقت من مراجعة المنظومة التربوية واللوائح التعليمية المستخدمة وأساليب التعليم ووسائطه بالإضافة إلى الوقوف على أهم التغيرات التربوية التي يشهدها العالم والوقوف عند الفروقات الناتجة عن الثقافات الفرعية والذهنية السائدة وكل ما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية والممارسات السياسية التي لها تأثير مباشر في حركة المنظومة ومسارها نحو التقدم، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل إن إعداد الأساتذة والمعلمين بات من أهم ضروب التقدم ومن أهم الاستراتيجيات في بناء الرأسمال البشري القادر على مراوغة الظروف وتجاوز المشكلات والوقوف عند التحديات الراهنة، وعليه أصبح الاهتمام بالأساتذة والمعلمين من أهم انشغالات الباحثين وصانعي السياسات التربوية والاجتماعية وأمام هذه التغيرات والتطورات وجدت المنظومة والأستاذ والمتعلم أنفسهم أمام ضوابط جديدة لابد من مواجهتها والعمل ضمنها والتكيف معها في إطار تفاعلي يجمع بين مضامين المنظومة وأهدافها وبين إمكانيات الأستاذ واستعداداته وبين احتياجات المتعلم وطموحاته وتوقعاته، كما يتطلب الأمر أداء فعال يقوم على بناء مخططات استراتيجية تهدف إلى اعتبار الأستاذ رأسمال المجتمع وتعزيز ذلك المنطلق ليكون بمستوى التغيرات الراهنة.

---

[1]. منظمة الأمم المتحدة: مرجع سبق ذكره، ص54.

[2]. المرجع نفسه، ص 55.

وفي هذا السياق يقوم بناء الرأسمال الاجتماعي وإعداد الأجيال بالدرجة الأولى على منظومة تعليمية مرنه تتفاعل مع مختلف التغيرات المحلية والعالمية، كما أن الأمر لا يتوقف عند ذلك بل يستوجب تنمية قدرات الأستاذ ليس فقط المعرفية وإنما تنمية الفهم الثقافي العام والتفكير الناقد مع التركيز على التغيرات القيمية والثقافية التي تتحكم في توجيه أدائه، وتزويده بالمهارات التي تساعده في التعرف على المستجدات المعرفية والتربية وزيادة مقدراته في فهم طبيعة المتعلمين والفروقات الفردية لديهم سواء في نموهم الفكري أو المعرفي، والإلمام بجميع القضايا والمشكلات التي تعاني منها البيئة التربوية والاجتماعية والمشكلات العالمية لما لذلك من أهمية في بناء الأجيال، وربط قضايا المجتمع المحلي والعالمي بالمحتوى التعليمي أثناء ممارسة العملية التعليمية والأدوار الاجتماعية والتربوية، كما أن المضي في مسار تسوده التغيرات والتحديات أصبح رهان يستوجب على المجتمع أن يمتلك الاستطاعة في مواجهته والسير فيه قدما وذلك ببناء أجيال قادرة على مجاراة الواقع والوقوف على التحولات التي تطرأ على البنية الكامنة وراء التغيرات والأحداث والتعرف على تأثيراتها في المنظومة التربوية، وهنا يتطلب الأمر البحث عن مهارات وكفاءات تعمل بمرونة مع السياق الراهن المتسم بالتعقيد والارتياب وعليه يتوجب على الفاعلين التربويين في المجتمع أن يوجهوا جهودهم نحو بناء أليات التجديد التي تتراوح مضامينها بين التنفيذ والمتابعة والتحليل لاستشراف الممارسة التربوية والتعليمية، هاته الأليات التي جاءت بمثابة أسلوب للتحري عن ممارسات العملية التعليمية ومنطلقاتها ومساراتها واستخلاص نتائجها ومألتها خاصة وأن تطوير وتنمية أداء الأستاذ ليست غاية في حد ذاتها بقدر ما هي ضرورة منهجية وحتمية فرضها الحرص على الإلمام بجميع جوانب الإصلاح التربوي والوقوف عند مختلف ملامحه وجعله أكثر نجاعة على تنمية الأجيال، إصلاح يرصد مختلف مظاهر التغير التي تنعكس على المنظومة التعليمية والأداء ويوضح مختلف الأفاق المطروحة في الساحة التربوية، وبذلك يعكس المجهودات المبذولة في تنمية العملية التعليمية لتصبح من الأولويات الوطنية المطلقة[1].

وفي هذا الإطار ونتيجة للدور الريادي الذي يمارسه الأستاذ في بناء المجتمع وتنمية الأجيال والارتقاء بهم لمستويات عالية من المرونة تسمح لهم بمراوغة الظروف المحيطة والتعامل بفعالية مع التغيرات العالمية بل الأكثر من ذلك تهيئتهم ليكونوا قادرين على صناعة المستقبل وإحداث التغيير الإيجابي والهادف، أصبح من الضروري أن نتوجه بالبحث للكشف عن مختلف الظروف والتغيرات التي تتحكم في أداء الأستاذ وتؤثر على فعاليته، وفي إطار الواقع الذي تعيشه الجزائر والذي يعكس الكثير من التحديات في جميع المجالات، جاءت هذه الدراسة للتحري عن التغيرات الاجتماعية الاقتصادية في

[1]. منظمة الأمم المتحدة: مرجع سبق ذكره، ص40.

المجتمع الجزائري وانعكاساتها على أداء أساتذة التعليم الثانوي، والتي تنطلق من فكرة أن هناك علاقة قائمة بين الأستاذ كفاعل أساسي في العملية التعليمية وبين التغيرات في البعدين الاجتماعي والاقتصادي هذا ما أثار لدينا مجموعة من التساؤلات حول المظاهر التي يمكن أن تتخذها تلك العلاقة والتي قد كون عملية حاسمة في بناء الأجيال وإعدادهم حتى يتسنى للمجتمع بأن يسير في خطوات ثابتة وفاعلة نحو التقدم وبذلك يتحدد التساؤل الرئيسي لبحث هذا الموضوع في "**ما هو انعكاس التغيرات الاجتماعية الاقتصادية التي شهدها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال على أداء أساتذة التعليم الثانوي في بيئتهم التربوية والاجتماعية؟.**

الاسئلة الفرعية.

- ما هو واقع الأداء التربوي والتعليمي للأستاذ في ظل ممارسة العملية التربوية والتعليمية في الجزائر؟.
- كيف تؤثر الإصلاحات والتغييرات التربوية والتعليمية التي عرفتها المنظومة التربوية في الجزائر على أداء الأستاذ؟.
- كيف يتأثر أداء الأستاذ التربوي والتعليمي في ظل التحولات المعرفية والتكنولوجية المصاحبة لعصر العولمة والتدفق الهائل للمعلومات؟.
- كيف تنعكس الظروف الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي يعيشها الأستاذ على أدائه التربوي والتعليمي؟.
- كيف يؤثر أداء الأستاذ التربوي والتعليمي على فعالية التعليم في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية؟
- كيف تنعكس الأدوار التي يمارسها الأستاذ على مكانة التعليم في المجتمع؟.

ثانيا: فرضيات الدراسة.

1: الفرضية العامة.

- هناك انعكاس للتغيرات الاجتماعية الاقتصادية التي يمر بها المجتمع على أداء أساتذة التعليم الثانوي.

2: الفرضيات الجزئية.

- يتحدد دور الأستاذ سلبا أو إيجابا تبعا للتغيرات التي تطرأ على المنظومة التربوية والتعليمية.

- يتحدد دور الأستاذ سلبا أو إيجابا تبعا للتغيرات التي تطرأ على مكانة التعليم وأهميته في المجتمع.
- تتحدد فعالية أداء أساتذة التعليم الثانوي بسعيهم الدائم في التكيف مع المستجدات المعرفية والعلمية والتكنولوجية على الصعيدين المحلي والعالمي.
- تؤثر الظروف الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والصحية التي يعيشها أساتذة التعليم الثانوي على أدائهم التعليمي وعلى أدوارهم التربوية.

ثالثا: تحديد مفاهيم الدراسة.

1: التغير

لغة: تغير الشيء عن حاله بمعنى تحول، وغير الشيء حوله وبدله أي جعله غير ما كان عليه، وغير الأمر حوله وتغيرت الأشياء أي اختلفت، من خلال هذا المفهوم يتضح أن التغير يعبر عن الانتقال من حال إلى أخر.

كما يشير مصطلح التغير إلى أنه ظاهرة تصيب المجتمع والثابت الوحيد فيه هو عملية تغيره، فلا يوجد بذلك مجتمع واحد على مر العصور، كما لم يوجد مجتمع في عصر واحد وإنما توجد مجتمعات مختلفة باختلاف مراحل تطور الاجتماع البشري[1].

غير أنه بإضافة مصطلح الاجتماعي لمفهوم التغير تصبح التسمية هي **التغير الاجتماعي** وهنا يشير هذا المفهوم إلى كل التحولات المتصلة بالمجتمع، من حيث عناصره، بناه، نظمه، عملياته والعلاقات بين عناصره، وبذلك يكون التغير الاجتماعي على صلة وثيقة بالتحولات العديدة التي تحدث في مختلف أنماط الحياة الإنسانية[2].

مفهوم التغير الاجتماعي:

تشير ظاهرة التغير الاجتماعي إلى تلك التحولات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي، أي أنه يشير الى ما يحدث من تغيرات وتحولات في كل من بناء المجتمع وظائفه، فهو بذلك يشير إلى كل ما يحدث من تبديل في البناءات الاجتماعية، متضمنا في ذلك كل النتائج فيها والمتمثلة في قواعد السلوك والقيم والناتج الثقافي والرمزي، وبذلك يتصل التغير الاجتماعي بشكل وثيق بمختلف التحولات التي تحدث في جميع أنماط الحياة الإنسانية، وعليه ينعكس كل تغير في المجتمع على الإنسان بالضرورة ويؤثر فيه

[1]. غريب عبد السميع غريب: "**علم الاجتماع، مفهومات– موضوعات– دراسات**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،2009 ص20.

[2]. ابن منظور: "**لسان العرب**"، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1993، ص30.

بشكل مباشر وغير مباشر، وفي هذا الإطار يمكن تحديد مفهوم التغير الاجتماعي انطلاقا من ما قدمه الفلاسفة والعلماء السوسيولوجين في دراستهم لظاهرة التغير التي شملت جميع جوانبه وكل ما يتعلق به من ظروف ومظاهر وانعكاسات وأثار، واعتبروه من الظواهر الطبيعية التي يخضع لها الكون والمجتمع والإنسان ومختلف شؤون الحياة، من خلال التفاعلات والعلاقات والتبادلات الاجتماعية المستمرة التي تفضي إلى تغير دائم ومستمر، وعليه يعرف التغير الاجتماعي على أنه كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء كان في بناءه أو وظائفه خلال فترة زمنية معينة وهو كل تحول يمكن أن يقع في التركيب السكاني أو البناء الطبقي أو النظم الاجتماعية أو العلاقات والقيم والمعايير المؤثرة في سلوك ومكانة وأدوار أفراد مجتمع من المجتمعات[1].

كما يعتبر مصطلح التغير الاجتماعي من المصطلحات الحديثة نسبيا بوصفه دراسة علمية، ولكنه قديم من حيث الاهتمام به وملاحظته، حيث كانت الدراسات القديمة قائمة على التفكير الفلسفي، إلا أنها شكلت إطارا مرجعيا للدراسات العلمية الحديثة. كما اعتبر الفلاسفة ظاهرة التغير أهم حقيقة في الوجود أي أن كل موجود لا بد أن يتغير كما يدل على وجود الموجودات، والوجود، ويتضح هذا الفكر بشكل جلي في كتابات المفكر اليوناني هيقراطيس في قوله:« إن الفرد لا يستطيع أن يقول إني أعبر النهر الواحد مرتين، ذلك على اعتبار أن ذات الشيء لا يبقى على حاله مرتين، كما أن الشخص نفسه لا يكون قد تغير عن المرحلة الأولى » من منطلق هذه الفكرة نجد أن الفلاسفة اليونانيين قد أكدوا على أن التغير حقيقة تعم كافة الموجودات وفي كل الأوقات دون استثناء.

أما في القرون الوسطى اقترن مفهوم التغير أو ظاهرة التغير حتى القرن الثامن عشر بفكرة التشاؤم المبنية على التخوف الدائم والمستمر من المستقبل[2]. حيث يشير سملسر Smesler في هذا الإطار في تحديده للمفهوم إلى أحد الأنماط التالية:

- التغير في البناء الاجتماعي: أو نماذج التفاعل بين الأفراد وتأثير التغير في البناء والوظيفة ويشمل التغير في هذه الأحوال على، الأدوار، المكانات الاجتماعية، حيث يؤدي إلى ظهور أدوار مستحدثة ومكانات جديدة تعمل على تأصيل التغير.
- التغير الذي يحدث في الوحدات الاجتماعية، أي الأشخاص، والأشخاص الذين يشغلون وظائف مختلفة، الأشخاص الذين يعبرون عن مختلف العقائد الدينية والأفراد الأميين.

[1]. غريب عبد السميع غريب:" مرجع سبق ذكره، ص54.

[2]. Robert Anisbet: «**Social change and history**», Oxford University Press, Landon, 1969, p 20.

- التغير في معدلات السلوك لمجتمع ما عبر الزمن، ويعطي سمسلر أمثلة على تلك التغيرات في معدلات التصويت، المواظبة الدينية، الجريمة، الانتحار، الاحتجاج الجماعي.

ثم اختلف الأمر بالنسبة للمفهوم حيث اتخذ شكل جديد انطلاقا من فكرة سان سيمون التي يرى فيها أن العصر الذهبي أمامهم وليس خلفهم، وبذلك أصبح الاهتمام بهذه الظاهرة أكثر من قبل ومن النظرة التشاؤمية التي ميزت الفترة السابقة لعصر التنوير الأوروبي[1].

أما جي روشي Guy Rocher يرى بأن التغير الاجتماعي يشكل كل التحولات في البناء الاجتماعي يتم ملاحظتها في الزمن، لا يكون مؤقتا، سريع الزوال لدى فئات واسعة من المجتمع[2].

يعرف كنجزلي دافيز: التغير الاجتماعي على أنه تلك التحولات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي أي بناء ووظائف المجتمع، ومن ثم فإن التغير الاجتماعي ما هو إلا جزء من شيء أكبر يسمى بالتغير الثقافي، فالتغير الاجتماعي يشير أساسا إلى السلوك البشري الفعلي[3].

يعرفه جزنبرج: « هو التغير الذي يحدث في طبيعة البناء الاجتماعي من حيث الزيادة أو النقصان في الحجم، أو في النظم والأجهزة الاجتماعية أو التغيرات اللغوية، وكذلك يشمل الاصطلاح والتغيرات في المعتقدات والمواقف ».

كما يرى أنه: « جملة الاختلافات التي تطرأ على ظاهرة اجتماعية خلال فترة زمنية معينة، والتي يمكن ملاحظتها وتقديرها، وهي تحدث بفعل عوامل خارجية وداخلية ».

ويرى جوسون: أن التغير الاجتماعي ما هو إلا تغيرات في بنية النظام الاجتماعي من حالة كان فيها ثابتا نسبيا، كما أن هذه التغيرات البنائية ناتجة بالأساس عن تغيرات وظيفية في البنية الاجتماعية، وصولا إلى بناء أكثر كفاءة، وأكثر قدرة على أداء الإنجازات[4].

ويتضح في هذا المفهوم حقيقة التغير التي تدل على انتقال البيئة الاجتماعية من حال إلى حال، وغالبا ما تكون الحالة التي انتقلت منها تتمتع بنوع من الاستقرار والثبات النسبي بغض النظر عن طبيعته من حيث التخلف أو التحضر، الخطأ أو الصواب، لأن البنية الاجتماعية تميل بطبيعتها إلى الاستقرار، ولذلك فو هدف يسعى إليه كل مجتمع حتى وهو في حالة التغير، وعليه يصبح التغير وفق هذا المنطلق الألية التي

---

[1]. ثروت محمد شلبي: "**تنمية اجتماعية**"، مركز التعليم المفتوح، جامعة نبها، الأردن، ص ص34-35.

[2]. Guy Rocher: «**Le changement social, Introduction à la sociologie générale**», EDHMH, Paris, 1968, p 19.

[3]. ثروت محمد شلبي: مرجع سبق ذكره، ص 36.

[4]. فادية عمر الجولاني: "**التغير الاجتماعي، مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير**"، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، مصر 1993، ص 12.

يسير بها المجتمع نحو الاستقرار، وقد تكون هذه الآلية في حالة متسارعة إذا ما حدث طارئ، سواء كان داخلي أو خارجي، فيكون في هذه الحالة استجابة للظروف المختلفة أو انعكاسا لها، أو رد فعل عنها على اختلاف أنواعها، فالمجتمع وأمام الظروف التي يواجهها ينتج آليات جديدة تواكب الضغوط التي قد تزيد فاعليته وقد تحبطها، ويرجع ذلك إلى نوعيتها وطبيعتها ومكانة المجتمع في المسار الحضاري، كبناء ومجموعة وظائف ومن حيث تركيبته البشرية وعلاقته مع المجتمعات الأخرى[1].

انطلاقا من ما تم ذكره، يصبح التغير ألية دفاعية للمجتمع في حد ذاته، كونه يفرض عليه صياغة ظروف جديدة تسمح له بإعادة هيكلة بنيته بما يتوافق مع المعطيات التي يعيشها وتمر به، لذلك نجد المجتمع سرعان ما ينتج ظروف تأقلمه وتطوره، كما أنه سرعان ما ينتج أليات تقوقعه وتعمل على انتكاسه إذا ما فرضت عليه الظروف ذلك[2].

ولذلك يمكن اعتبار التغير في حد ذاته بنية اجتماعية، كونه يتشكل من وعي الأفراد بالظروف المحيطة ومواجهتها بطريقة واعية وإدراك كلي لمختلف المعطيات الحاصلة في فترة زمنية معينة، وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة وهو الاستقرار الذي يعتبر الغاية الأساسية التي يسعى المجتمع لتحقيقها، أما التغيرات المختلفة التي يمر بها المجتمع هي عبارة عن انعطافات وحالات مرضية، ترتبط في الأساس بطبيعة المرحلة سواء كانت في حالة الاستقرار أو حالة التغير[3].

يعرف أحمد زكي بدوي التغير الاجتماعي: بأنه كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية معينة، والتغير الاجتماعي على هذا النحو ينصبّ على تغير يقع في التركيب السكاني للمجمع أو في بنائه الطبقي، أو نظمه الاجتماعية، أو في أنماط العلاقات الاجتماعية أو القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد وتحدد مكاناتهم وأدوارهم في نختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها[4].

ويشير عاطف غيث إلى التغير الاجتماعي على أنه جملة التغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي من حيث البناء والوظائف المتعددة والمختلفة التي يقوم بها البناء، كما يرى أنها تأتي على أشكال متعددة، منها التغير في القيم الاجتماعية والتي تأثر بطريقة مباشرة في مضمون الأدوار والتفاعل

---

1. عدلي أبو طاحون: "**في التغير الاجتماعي**"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1997، ص 3.
2. صبحي محمد قنوص: "**علم دراسة المجتمع**"، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع، مصراتة، ليبيا، ص 147.
3. عزت السيد أحمد: "**القيم بين التغير والتغير، المفاهيم والخصائص والآليات**"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد الثاني 2011، ص 611.
4. محمد الدقس: "**التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**"، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1987، ص ص 23 24.

والتغير في النظام الاجتماعي أي في المراكز والأدوار الاجتماعية، كالانتقال من نظام تعدد الزوجات إلى نظام وحدانية الزوج والزوجة، ومن الملكية المطلقة إلى الديمقراطية والتغير في مراكز الأشخاص يحدث ذلك بحكم التقدم في السن[1].

التعريف الإجرائي للتغير الاجتماعي:

يشير مفهوم التغير الاجتماعي إلى مختلف التحولات التي تصيب المجتمعات وأنظمتها ومختلف أنماط الحياة الإنسانية فيها من حيث الأبنية والوظائف، بحيث تتضمن كل ما يحدث من تبدلات وعمليات تعديل اضطرارية ومستمرة ومتجددة تطرأ على الأبنية الاجتماعية والثقافية والفكرية وعلى بنية العلاقات الاجتماعية وأصناف التفكير وأنماط التفاعل والمنظومة القيمية والعادات والتقاليد وعناصر المجتمع وأدواته ورموزه، وبذلك تتضمن عمليات التحول مجموعة من النتائج تنعكس على سلوك الأفراد ومستويات تفكيرهم وعلى اتجاهاتهم وأدوارهم في البيئة الاجتماعية التي ينتمون إليها.

2: تعريف الأداء:

تتميز المرحلة الراهنة بالتغيرات المتسارعة والتحولات المتتالية الأمر الذي أدى إلى حدوث تغييرات شملت مختلف المجالات ما ساهم في تجدد مختلف أنماط الحياة، وكنتيجة للتسارع الذي شهدته البناءات الاجتماعية أصبح من الضروري الأخذ بعين الاعتبار كل المستجدات والمتغيرات التي من شأنها أن تعيد بناء المعطيات الاجتماعية للتماشي مع المستقبل في تنمية الأجيال، إن التحديات التي تواجه مستقبل بناءهم أصبحت ذات طابع دينامي وملامح متجددة ونتيجة لذلك لم تعد سبل تنمية الأفراد والاستثمار فيهم مرهون بما يوفره الفكر التربوي التقليدي من معطيات، بل أصبح الوضع يتطلب الحذر في صياغة أبعاد التربية، وذلك من خلال اعتماد استراتيجيات وفلسفات تنبع من عمق التحديات التي أنتجتها التحولات والتغيرات خاصة بعدما أصبحت أولوية اجتماعية ودولية وأهمية استراتيجية، ما أدى بالمجتمعات إلى قطع أشواط طويلة نحو التقدم، وبذلك تغيرت وجهات النظر حول التربية والفعل التربوي والفاعلين التربويين، وفي هذا الإطار يمكن تحديد مفهوم الأداء الذي يعد من بين المفاهيم المتداولة في الجانب التنظيمي وتسيير الموارد البشرية في بعديه اللغوي والاصطلاحي كما يلي.

التعريف اللغوي:

الأداء في معناه اللغوي مستمد من مصدر الفعل أدى، ويقال أدى الشيء أوصله، وأدى الشيء أي قام به[2].

---

[1]. أحمد التكلاوي: "**التغير والبناء الاجتماعي**"، مكتب القاهرة الحديثة، القاهرة، مصر، 1968، ص 8.

[2]. ابن منظور: "**لسان العرب**"، مرجع سبق ذكره، ص 26.

في اللغة الإنجليزية يعرف بمصطلح performance بمعنى تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، أما مصطلح to perform فيعني بشكل واضح ومحدد القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة[1].

اصطلاحا: تعريف معجم العلوم الاجتماعية: هو القيام بأعباء الوظيفة من مسؤوليات وواجبات وفقا للمعدل المفروض أداؤه من العامل الكفء والمتدرب، ذلك المعدل الذي يمكن معرفته من خلال تحليل الأداء[2].

كما يستخدم مصطلح الأداء على نطاق واسع في ميدان الأعمال لكن يبقى من الصعب إعطاء تعريف بسيط ومحدد له، ويراجع ذلك لتعدد الأبعاد التي يتكون منها.

- الأداء في المنشأة: يعني مردودية المنشأة وقدرتها على المنافسة.
- الأداء بالنسبة للموظف: يعني مناخ العمل.
- الأداء بالنسبة للزبون: يعني نوعية الخدمات والمنتجات التي تقدمها المؤسسة.
- ويعني الأداء النتيجة المتحصل عليها في أي ميدان عمل.
- ويعني تنفيذ أمر واجب أو عمل ما أسند الى شخص أو مجموعة للقيام به[3].

فالأداء إذن مسألة إدراكية يختلف من فرد لأخر ومن فئة لأخرى.

يعرفه عاشور أحمد صقر: على أنه قيام الفرد بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منها عمله ويمكننا أن نميز بين ثلاث أبعاد جزئية يمكن أن يقاس أداء الفرد عليها، وهي كمية الجهد، نوعية الجهد، نمط الأداء. حيث تعبر كمية الجهد عن الطاقة المبذولة من الفرد في عمله خلال فترة زمنية معينة، أما نوعية الجهد فتعني درجة تطابق ذلك الجهد لمواصفات تتسم بالدقة والجودة، أما نمط الأداء فيعني الطريقة التي يؤدي بها الفرد عمله[4].

يعرفه علي السلمي: هو الرغبة والقدرة اللذان يتفاعلان معا في تحديد مستوى الأداء حيث أن هناك علاقة متلازمة ومتبادلة بين الرغبة والمقدرة في العمل والمستوى في الأداء.

---

1. علي عبد الله: "**أثر البيئة على أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية حالة الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر 1999، ص 5.
2. أحمد زكي بدوي :"**معجم المصطلحات الاجتماعية** "،مكتبة لبنان للنشر والتوزيع، لبنان، 1992، ص31.
3. أحمد زكي بدوي، محمد كامل مصطفى: "**معجم المصطلحات القوى العاملة**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1984، ص 166.
4. عاشور أحمد صقر : "**السلوك الإنساني في المنظمات**"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص ص 25- 26.

يعرفه توماس جلبرت: الذي يرى في السلوك أنه كل ما يقوم به الأفراد من أعمال في المنظمة التي يعملون بها. أما الاداء ينظر إليه على أنه التفاعل بين السلوك والإنجاز، أي أنه مجموع السلوك والإنجاز والنتائج التي تحققت عنها مع قابليتها للقياس[1].

الأداء الوظيفي:

هو درجة تحقيق وإتمام المهام المكونة للوظيفة وهو يعكس الكيفية التي يحقق بها الفرد متطلبات الوظيفة، كما يشير إلى محصلة ونتائج السلوك الإنساني في ضوء الإجراءات والتقنيات التي توجه العمل نحو تحقيق الأهداف المرغوبة والمسطرة[2].

مفهوم الأداء التربوي: وهو العمل والوظيفة التي يقوم بها الأستاذ، حيث يعتمد فيها على معلومات نظامية يحصلها من معهد أو كلية أو جامعة كما يعتمد على القابلية والمهارة الذاتية للفرد الذي ينجزها ويشير الأداء التربوي أيضا إلى ذلك الميل أو الاستعداد الشخصي الذي يدفع بصاحبه إلى ممارسة التعليم، وهذا العمل يعتمد على مجموعة من الخصائص ومنظومة من المعايير منها:

- ثقافة عامة متخصصة ومهنية.
- إعداد مهني ينموا بصورة مستمرة.
- احتراف مهني منظم ودائم الارتقاء والفعالية.
- خدمة حيوية من الناحية الاجتماعية.
- أخلاق مهنية عالية تتضح في مختلف الحقوق والواجبات ومختلف الأنماط السلوكية التي يلتزم بها المجتمع.
- تنظيم مهني يتمتع باستقلالية ذاتية يعمل على رفع مستويات مهنية وتحسين أحوال الأفراد[3].

كما يشير إلى جملة العمليات المتفاعلة التي يقوم بها الأستاذ والتي تهدف إلى إكساب المتعلمين المهارات والمعارف والاتجاهات والخبرات التعليمية المطلوبة مستخدما في ذلك مختلف أساليب وطرق التدريس ومختلف الوسائل التي تعينه على إيصال الرسالة، مشركا بذلك المتعلم في كل ما يدور حوله أثناء الموقف التعليمي[4].

---

[1]. صلاح الدين عبد الباقي: "**الموارد البشرية من الناحية العلمية والعملية**"، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 175.

[2]. رواية حسن: "**إدارة الموارد البشرية رؤيا مستقبلية**"، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 209.

[3]. بن دومية رزيقة: "**الرضا المهني للمدرسين عن مهنة التدريس، دراسة ميدانية للاوضاع الاقتصادية والمهنية عند أساتذة التعليم الثانوي واثرها على عملهم التربوي** "، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع التربوي، جامعة الجزائر،2001/2000 ص18.

[4] . الفتلاوي سهيلة، محسن كاظم: "**كفايات التدريس (المفهوم، التدريس، الأداء) سلسلة طرائق التدريس**"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2003، ص17.

التعريف الإجرائي للأداء الأستاذ:

انطلاقا مما تم ذكره لم يعد أداء الأستاذ التربوي والتعليمي يعرف بمفهومه الضيق والمحدود الذي يشير غالبا إلى عملية نقل المعرفة وتلقينها للأجيال، بل ارتبط هذا المفهوم بشكل مباشر بالتغيرات التي مست مقومات الفلسفة التربوية المتحكمة في عمليات تخطيط وتنفيذ وتقييم وتجديد مختلف جوانب العملية التعليمية والتربوية كما أنها تتحكم في تنظيم المناهج وتطويرها وتنميتها بما يتكيف مع مستجدات الوضع الاجتماعي الراهن وبما يتماشى مع مقومات الفلسفة الاجتماعية السائدة في المجتمع، كما أنه ارتبط بتغير النظرة للإنسان واعتباره مورد بشري وأساس بناء المجتمعات وهو الأمر الذي ساهم في تغير التوجهات النظرية والجهود المبذولة والموجهة لتنمية وتطوير إمكانيات الأستاذ والارتقاء بممارساته التربوية والتعليمية التي لم تعد تقتصر على التلقين بل انتقلت الرؤية إلى زاوية جديدة تقوم على الاستثمار في الأجيال الجديدة وإنتاج رأسمال بشري جدير بتحمل مسؤوليات بناء المستقبل ومواجهة تحدياته وبناء أفاق متجددة ذات أبعاد ديناميكية تفاعلية، وفي هذا الإطار لم يعد الأداء مجرد ممارسات صفية فقط بل الانطلاق من مدركات جديدة تقوم على أدبيات البحث العلمي في ما يخص البنية التربوية، حيث ينطلق التربويين في نظرتهم للأداء من كونه جملة عمليات وممارسات ونظام متكامل أو نسق تتفاعل ضمنه مختلف الأنشطة التربوية والتعليمية والتنموية الموجهة لبناء سلوك المتعلم وتعديل اتجاهاته وضبط رغباته وزيادة مهاراته والاستثمار في استعداداته وقدراته وذلك من أجل تحقيق الأهداف المسطرة وفي هذا الإطار يمكن رصد المرتكزات الأساسية للأداء في النقاط التالية:

- الأداء التربوي والتعليمي منظومة محكمة العمليات يحوي مدخلات وعمليات ومخرجات.
- يرتبط ارتباط وثيق بالأهداف العامة للتربية والأهداف الجزئية للعملية التعليمية.
- الارتباط بعملية الإدراك الكلي والضروري في تنمية التفاعل داخل البيئة التربوية بطريقة ايجابية التي تتحدد في ظلها الأدوار والأهداف والممارسات.
- عبارة عن مجموعة عمليات محكمة التنظيم يتم خلالها نقل المعارف وتنمية البنية الفكرية والنفسية والاجتماعية والمعرفية للمتعلم.
- هو نشاط ديناميكي ينم عن التسيير المتقن للنشاط العلمي.
- كما أنه سلوك اجتماعي دينامي تفاعلي منظم وهادف يعكس في مقوماته فلسفة المجتمع وعليه يمكن تحديد مفهوم الأداء التربوي والتعليمي للأستاذ كما يلي:

يشير مفهوم الأداء التربوي والتعليمي للأستاذ إلى كل المجهودات والقدرات والأدوار التربوية والأعمال والأنشطة التعليمية التي يقدمها الأستاذ أثناء ممارسته للعملية التعليمية بشكل منظم، من أجل تنمية

مهارات المتعلمين وبناء قدراتهم الذهنية وإثارة استعداداتهم الفكرية وعملياتهم العقلية وزيادة مستوياتهم المعرفية ومهاراتهم العلمية وتحفيز مدركاتهم النفسية والاجتماعية في إنتاج معارف جديدة والإلمام بكل المستجدات المعرفية، ذلك لتحقيق الأهداف والغايات التربوية المسطرة والمخطط لها وتجسيدها من خلال بناء أجيال تمتلك القدرة على التكيف والتفاعل الإيجابي مع المتغيرات العالمية ذات الطابع الديناميكي والمتفاعل.

كما يشير إلى الجهد المبذول من قبل الأستاذ أثناء ممارسته لمختلف العمليات التربوية والتعليمية والتنموية وعمليات الاستثمار الموجهة لتعليم الأجيال بحيث تشتمل على مختلف الظروف الذاتية والمحيطة التي تؤثر في فعالية هذا الجهد، كالممارسات والنشطات والوسائل المستخدمة والوسائط التربوية المتاحة ومجموعة الطرق التعليمية وجملة المفاهيم التربوية ومختلف الاساليب المستخدمة في عملية التقويم وعوامل الجذب المساعدة في العملية التعليمية والعناصر الدافعة للتعلم وكل المقومات والإمكانيات التي يمتلكها الأستاذ ويوجهها لتنمية سلوكات المتعلمين وإعدادهم والاستثمار فيهم من خلال توجيههم لبناء مستقبل المجتمع والارتقاء به لمواجهة مختلف التحديات المطروحة على الساحة الوطنية والعالمية.

3: مفهوم الدور:

هو نمط من الدوافع والأهداف والمعتقدات والقيم والاتجاهات والسلوك الذي يتوقع أعضاء الجماعة أن يروه في من يشغل وظيفة معينة أو يحتل منصبا اجتماعيا معينا، كما يشير الدور إلى كل سلوك متوقع من شخص ما في موقف ما يكون فيه مرتبط بتوقعات الأخرين في إطار تفاعلهم[1].

ويعبر أيضا عن التتابع النمطي للمعارف والاتجاهات المكتسبة التي يقوم بها فرد من الأفراد في موقف ما، ويرتبط دور الفرد بأدوار الأخرين الأمر الذي يجعله يؤثر ويتأثر بالأخرين أثناء شغلهم مناصب اجتماعية بعينها[2].

المفهوم الإجرائي للدور:

يشير الدور إلى جميع الحقوق والواجبات والمسؤوليات والالتزامات التي يتبادلها الأفراد والجماعات فيما بينهم في إطار تفاعلي ينتج عن العلاقات الاجتماعية والمهنية داخل البناء الاجتماعي، وعليه يشير إلى كل ما يتوقعه المجتمع والأفراد من بعضهم البعض في إطار ما تفرضه العلاقات التفاعلية من التزامات ترتبط بالمركز والمكانة الاجتماعية على أن يكون الفرد مهيئ ومعد من خلال ما يتلقاه من

1. عبد الرحيم محمد عدس: "**دور المعلم طبيعته وماهيته**"، مجلة التربية، اللجنة الوطنية القطرية للنشر والتوزيع، العدد 43 نوفمبر 1980، ص 62.

2. نبيل السمالوطي: "**التنظيم المدرسي والتحديث التربوي**"، دار الشروق للنشر، السعودية، 1980، ص 369.

خبرات ومؤهلات نفسية اجتماعية تربوية ومعرفية ومهنية تسمح بأداء أدواره بشكل فعال خاصة في ظل تأهيل الظروف المحيطة للقيام بذلك.

مفهوم التربية:

لغة: هي من أصل كلمة ربا يربو بمعنى زاد ونمى أي أنها تدل على الزيادة والتطوير كما أنها تعني إصلاح الشيء[1].

اصطلاحا: عرفت منظمة اليونسكو: "التربية بأنها عملية الحياة الاجتماعية التي عن طريقها يتعلم الأفراد والجماعات داخل مجتمعاتهم الوطنية والدولية أن ينموا وبوعي منهم في كافة قدراتهم الشخصية واتجاهاتهم واستعداداتهم ومعارفهم وهذه العملية لا تقتصر على أنشطة بعينها".

يعرفها جون ديوي: "بأنها عملية مستمرة لإعادة بناء الخبرة بهدف توسيع وتعميق مضمونها الاجتماعي".

كما تعرف بأنها تنمية الوظائف الجسمية والعقلية والخلقية كي تبلغ كمالها عن طريق التدريب والتثقيف[2]. وعليه يمكن القول أنها:

- عملية تكاملية ومستمرة مدى الحياة.
- عملية اجتماعية مقصودة وشاملة تهتم بالإنسان من جميع جوانبه.
- عملية هادفة وذات أبعاد متغيرة ومتجددة.
- عملية لها مخططات ووسائل وطرق وأساليب تنطلق مع الأفراد منذ نشأتهم وطيلة حياتهم.
- عملية تستهدف بناء عقل الفرد وخلقه وشخصيته التي تميزه عن غيره من أفراد المجتمع[3].

المفهوم الإجرائي للتربية:

شكل مفهوم التربية محورا أساسيا عند المفكرين لما له من أهمية في بناء المجتمعات وقد ساهم ذلك في إعطاءها مركزا استراتيجيا في اهتمامات المجتمعات ما أدى إلى معالجتها من عدة زوايا وطرحها كألية أساسية في بناء الحضارة واستمرارها خاصة وأن قوتها وضعفها يقومان على مدى قدرة التربية في الحفاظ على المقومات الراسخة في جذور الثقافة والمساهمة في تجديد عناصرها حتى تعطي للمجتمع القوة الكافية للاستمرار بطريقة ديناميكية تسمح له بالحركة بشكل مرن وبأسلوب تقدمي متطور، إن حقيقة

---

[1] .عدنان أبو مصلح: "**معجم علم الاجتماع**"، دار أسامة للنشر والتوزيع ،الأردن ،2010، ص79.

[2]. مزهورة شكنون: "**مدخل إلى علوم التربية، مفهوم التربية** "، مأخوذ من/https://fr.scribd.com/docb11730361

[3]. حسين عبد الحميد أحمد رشوان: "**التربية والمجتمع، دراسة في علم اجتماع التربية**"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر 2002 ص11.

أن التربية هي روح الحضارة وعماد بناء الفكر والفرد والمجتمع ترجع في الأساس لاستيعابها للإنسان في بعده التكاملي لتتناول بذلك المنظور العام في بناء شخصيته واعداده بشكل منهجي يسمح له بالتكيف مع الظروف، وفي هذا الإطار يعتبر الفكر التربوي محرك الفعالية التغييرية في المجتمعات، وهنا تشير التربية إلى قدرة المجتمع في التحكم في معطيات الواقع لتصبح بذلك الموجه الأساسي للسياقات السوسيوثقافية بمضمونها الفعال الذي ينطلق من التجسيد الفعلي للأهداف المسطرة لذلك تستمد محتواها من طبيعة الواقع المتغير والمتجدد كما تستمد قوة ثباتها من حركة تغيرها وتكيفها المتواصل مع التغيرات المتتالية متخذة بذلك التجديد والتغيير ألية للتطور، ومنه يمكن أن ننظر للتربية على أنها قاعدة بناء للحضارة والفرد والأجيال بأسلوب منهجي علمي تتكامل عناصره الفكرية مع معطيات الواقع الاجتماعي المتغير وفي ضوء ذلك يمكن تعريف التربية من هذا المنظور على أنها:

عملية متكاملة ومنظمة تشتمل مجموعة من العناصر تضم الأفكار والأدوات والإجراءات والأفعال والقواعد والتأثيرات المختلفة الموجهة لتنمية الفرد والاستثمار في جميع جوانب شخصيته، كما تتيح أمامه إمكانية كمال وظائفه من خلال تأهيله ليتكيف مع طبيعة المعطى الاجتماعي المحيط به والذي يتميز بديناميكية تفاعلية في ما تحتاجه هذه الوظائف من أنماط سلوكية وقدرات واستعدادات وإمكانيات وخبرات تؤهله للارتقاء بأدواره إلى مجابهة تحديات المستقبل والحفاظ على مقومات المجتمع.

مفهوم التعليم:

يشير إلى تنمية القدرات الذهنية عن طريق المؤسسات التي توفر تعليما منظما مثل المدارس وغيرها من المعاهد العلمية[1].

هو عملية منظمة يتم من خلالها إكساب المتعلم الأسس البنائية العامة للمعرفة بطريقة مقصودة ومنظمة ومحددة الأهداف، كما يشير إلى عملية التحكم في المعرفة والمحتوى العلمي المقدم للمتعلم بالتقنين والضبط والتنظيم وذلك بهدف إعداده سلوكيا ووجدانيا وعقليا وفق الفلسفة المتفق عليها[2].

هو إحدى حالات التدريس التي يعتمد فيها على التفاعل بين المعلم والطالب لإيصال المعلومات أي أنه نوع من أنواع التدريس الذي يتضمن تفاعلا حيا وواقعيا[3].

[1]. علي جدور: "**أثر التعليم في الحراك الاجتماعي بالمجتمع الليبي**"، دراسة ميدانية على بعض ذوي المهن المتخصصة بمدينة الزاوية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2005، ص19.

[2]. الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي: "**مفهوم التعليم**" مأخوذ من، **https://www.abahe.co.uk** 2015/03/20

[3]. نواف أحمد سمارة، عبد السلام موسى العديلي:"**مفاهيم مصطلحات في العلوم التربوية**"، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009 ص67.

التعريف الإجرائي للتعليم:

يعتبر التعليم محرك أساسي للمجتمعات والطاقات البشرية كونه محور هام في التقدم الاجتماعي ويعتبر السبيل نحو بلوغ الشعوب أفاق الرفاه الاجتماعي وبذلك تزايدت الحاجة إلى تنميته والوقوف على احتياجاته وأهم مشكلاته، كما أن له الدور الفاعل في إحداث التحولات العميقة ذات البعد الإيجابي في الاستثمار في الأفراد وتهيئة المجتمعات لمواجهة تحديا المستقبل وتغيرات الحاضر، وبذلك أصبح أحد المقومات القاعدية في بناء الاستراتيجيات الإنمائية للمجتمعات لاقترانه بمفهوم التنمية، فهو بذلك يشكل أساس الانطلاق في مشاريعها ومخططاتها، إن الإدراك العميق لما يحمله التعليم من إمكانية في تحقيق الاستثمار الكافي في الطاقات البشرية يرجع بالدرجة الأولى إلى تغير المناخ الاجتماعي الذي أعاد صياغة طبيعة العلاقات ومنها طبيعة البناءات الاجتماعية وحركتها وبذلك كان له المساهمة الأولى في غرس وترسيخ الرؤى الجديدة، التي تتخطى المصالح الفردية وليس فقط ذلك بل تتعداه إلى حدود الحفاظ على المكتسبات والإنجازات المعرفية والسعي الدائم والمستمر لتنميتها وتطويرها، وبذلك يصبح التعليم بوابة اكتساب المهارات والخبرات كما أنه ضرورة ملحة للحفاظ على الموروث الثقافي ومجابهة التحديات وركيزة لتحقيق التطلعات في إنتاج المعرفة وعليه يمكن تعريف التعليم على أنه:

هو نظام محكم يحوي مجموعة متكاملة من العمليات المنظمة والمستمرة والمقصودة التي تهدف إلى بناء وتنمية قدرات الأفراد واستعداداتهم واتجاهاتهم وسلوكاتهم بالإضافة إلى تنمية القيم التي يحرص المجتمع على نقلها للأجيال وتأكيدها من خلال ترسيخها وتكييفها لهم، كما يشير إلى جملة العمليات الموجهة لتنمية المهارات والخبرات اللازمة للأفراد حتى يمتلكوا القدرة على شغل مناصب مهنية تحدد من خلالها جملة الواجبات والحقوق التي تهدف إلى بناء المجتمع والارتقاء به في ظل التغيرات الراهنة.

6: تعريف الأستاذ:

لقد فرض العصر الراهن مستوى جديد من التحديات التي ساهمت في إنتاج فلسفة اجتماعية جديدة كما أنتجت صيغ متجددة من التفاعلات والعلاقات التي كان لها التأثير الكبير في محتوى المنظومة التربوية والتعليمية ما أدى إلى إعادة النظر في أهمية الأستاذ وأدائه خاصة وأن التوجهات التربوية المعاصرة ركزت على أدواره في بناء المجتمعات والأجيال، ومع البدايات الأولى للقرن الواحد والعشرين اعتبر الخبراء أن للأستاذ فعالية قصوى في الارتقاء بمدخلات العملية التعليمية والاستثمار فيها كما أن أداءه يعتبر من ضرورات التطور والتقدم في مختلف مجالات الحياة، لذلك تشير كلمة أستاذ إلى وسيلة المجتمع وأداته لبلوغ أهدفه، وبذلك يصبح من أهم العوامل في العملية التعليمية كما يمثل محورا

مهما في منظومة التعليم لأي مرحلة تعليمية، بحيث يتوقف مستوى نجاح الأجيال والمؤسسات التعليمية والمجتمعات وارتقائها على فعالية الأستاذ وقدراته.[1]

ويعرف بأنه ذلك الشخص المؤهل الذي يتم اختياره ليتولى عملية تربية وتنمية الأجيال وتزويدهم بمختلف المعارف والخبرات التي أعدت من قبل مختصين لتحقيق الأهداف المسطرة التي ترتكز في الأساس على فلسفة التربية في ذلك المجتمع، ويعرف بأنه الشخص المؤهل الذي يتولى تعليم التلاميذ بمؤسسة حكومية أو خاصة[2].

كما يعرف الأستاذ بأنه الشخص الذي يبحث فيه الطلاب عن كثير من المعاني التي تساعدهم على فهم العالم الخارجي والتوافق معه، كما أنه الفاعل الأول في ضبط مستويات السلوك المتناقض لدى المتعلمين، والمتعلم إنما يبحث عن السلوك الايجابي والفعال في هذا الإنسان الذي ينقل إليه التراث الثقافي، وبذلك يعتبر أهم شخص يؤدي دورا في تشكيل الحياة الانفعالية للمتعلم[3].

كما يعرف الأستاذ بأنه الشخص الذي يستخدم مختلف قدراته ومجهوداته واستعداداته الشخصية في التحقق من أن المتعلمين يكتسبون العادات والاتجاهات ومختلف أشكال السلوك المنشود، عن طريق تحفيزهم إلى القيام بالمهام التي يسندها إليهم ويعلمهم كيف يتصرفون في المواقف التي يتعرضون لها وكيف يحرزون النجاح والتقدم في سلوكاتهم اليومية[4].

هو الشخص الذي يملك القدرات والكفاءات والمهارات اللازمة لتربية الأجيال، بحيث يلعب الدور الفعال في بيئة المدرسة الاجتماعية، يقوم في إطارها بتقديم وإعطاء التعليمات والإرشادات للمتعلمين باستعمال أساليب تعليمية مناسبة كما يحث المتعلمين على التعلم والتفكير الابتكاري وحل المشكلات[5].

---

[1]. حسين عبد الحميد أحمد رشوان: "**العلم والتعليم والمعلمين، منظور علم الاجتماع**"، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 2007 ص181.

[2]. أحمد زكي بدوي : "**معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية (قاموس انجليزي فرنسي عربي)**"، دار الكتاب المصرية القاهرة مصر ،1987، ص295.

[3]. سهيل أحمد الهندي: "**دور المعلم في تنمية بعض القيم الاجتماعية لدى طلبة الصف الثاني عشر بمحافظات غزة من وجهة نظرهم**"، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في أصول التربية، جامعة غزة، 2001، ص46.

[4]. فايز مراد دندس، "**اتجاهات جديدة في المناهج وطرق التدريس**"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003 ص182.

[5]. كوثر حسين كوجك: "**اتجاهات حديثة في المناهج وطرق التدريس**"، عالم الكتب للنشر والطباعة، ط2، القاهرة، 2001، ص138.

هو الشخص الذي يمارس مهنة التربية والتعليم في جميع الأطوار التعليمية في المنظومة التربوية ويلقب بعدة أسماء كالمدرس والمعلم والمربي والأستاذ[1].

أما أستاذ التعليم الثانوي يعرف بأنه الشخص المكلف بتطبيق المنهاج الدراسي المعد للطور الثانوي من التعليم في المدرسة الجزائرية كل أستاذ حسب اختصاصه[2].

المفهوم الإجرائي:

انطلاقا مما سبق يعتبر الأستاذ نقطة الارتكاز في النظام التربوي والتعليمي، ذلك كونه القاعدة التي يقوم على أساسها المجتمع ببناء منطلقاته المستقبلية التي ترتبط ببعدين أساسيين يقوم الأول على تنمية الأجيال والاستثمار فيهم، أما البعد الثاني ينطلق من الأهداف التربوية العامة ومدى التزام الأستاذ بالمسؤوليات الاجتماعية الملقاة على عاتقه اتجاه المجتمع والأفراد والأجيال، كما يرتبط بإمكانياته واستعداداته في تحقيق احتياجات المجتمع وضبط وتعديل واعادة توجيه طموحاته المرتبطة بجملة التغيرات التي تحدث في البيئة التربوية والاجتماعية المحيطة، إن الدور الذي يلعبه الأستاذ في المجتمع جعل منه أساس التفاعل بين مدخلات العملية التعليمية ومخرجاتها كونه المسؤول عن تخطيط وتنفيذ وتسيير مختلف العمليات التي تعنى بتنظيم الأنشطة البيداغوجية والاجتماعية داخل البيئة التعليمية ووفق عناصر الفلسفة التربوية المعتمدة من قبل المجتمع، وعليه يمكن تحديد المفهوم الإجرائي للأستاذ في كونه الشخص المؤهل الذي يمتلك مجموعة من القدرات والمهارات والاستعدادات التعليمية والتربوية والفكرية والنفسية والانفعالية والاجتماعية والمهنية والتقنية والتنموية والاستثمارية والمفاهيم والاتجاهات التي تسمح بتوجيهه للقيام بمجموعة من الأدوار والممارسات المقصودة الموجهة لتنمية المتعلم واعداده والتأثير في حياته، من خلال إكسابه القدرة على النقد والتحليل وبناء شخصيته وفق المعطيات والمعايير الاجتماعية السائدة، كما أنه الشخص المعد لمواجهة تغيرات المستقبل من خلال ما يقدمه من معارف وخبرات للأجيال وضبط وتوجيه سلوكات المتعلم وفق متغيرات البيئة الاجتماعية والثقافية والتربوية السائدة.

---

[1]. بن دومية رزيقة: مرجع سبق ذكره، ص16.

[2]. إبراهيم هياق: "**اتجاهات أساتذة التعليم المتوسط نحو الإصلاح التربوي في الجزائر، أساتذة متوسطات أولاد جلال وسيدي خالد نموذجا**" مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التربية، جامعة منتوري، قسنطينة،2011/2010، ص30.

7: تعريف التعليم الثانوي:

التعليم الثانوي هو حلقة الوصل بين التعليم الالزامي أي التعليم المتوسط من جهة والتعليم العالي والتكوين المهني من جهة أخرى، وتدوم هذه المرحلة ثلاث سنوات السنة الأولى، الثانية ثانوي، والثالثة ثانوي[1].

كما تعرف بأنها المرحلة التي يتم فيها إعداد المتعلمين لالتحاق بالتعليم العالي، مدته ثلاث سنوات يهدف إلى إكساب المتعلمين المعارف الضرورية لمتابعة الدراسات العليا[2].

التعريف الإجرائي للتعليم الثانوي:

يعرف التعليم الثانوي بأنه أهم المراحل التي يتم فيها بناء شخصية المتعلم وإعداده كرأسمال بشري من خلال توسيع أفقه الاجتماعي والمعرفي والمهني، كما يشير إلى مرحلة الاستقلال الذاتي والتفاعل الاجتماعي، ويتم في إطار هذه المرحلة تأهيله لمواجهة تحديات المستقبل، ذلك من خلال ما يوفره المجتمع من إمكانيات تعمل في ظلها المنظومة التربوية على إعداد المتعلمين وتوجيههم نحو تنمية وتطوير قدراتهم وامكانياتهم، انطلاقا من بناء الذات وتحمل المسؤولية وتنمية الذكاء الاجتماعي والخبرات في اختيار التوجهات المستقبلية والقدرة على التصرف في المواقف الاجتماعية والتعليمية والمهنية، بشكل يؤهلهم لقيادة المستقبل وبناء المجتمع والحفاظ على مقوماته وتوجيهه نحو التكيف مع الظروف العالمية ذات التوجه الدينامي التفاعلي.

رابعا: المقاربات النظرية المتبناة في تحليل الدراسة:

تساهم الأبعاد النظرية بشكل فعال في فهم وتحليل المواضيع المدروسة من خلال ما تقدمه من تأطير فكري ومنهجي في تحليل الظواهر الاجتماعية والإنسانية، وفي هذا السياق وبالعودة إلى التراث السوسيولوجي الذي سنستدل به في محاولتنا لفهم موضوع الدراسة المتعلق بانعكاسات التغيرات الاجتماعية والاقتصادية على أداء الأستاذ تم الانطلاق من أسس نظرية اعتمدنا فيها على منظورات متباينة وأطر مرجعية مختلفة للإلمام بجميع جوانب الدراسة والوقوف على مختلف الأحداث التي تتعلق بها، وسنحاول فيما يلي أن نتعرف على أهم النظريات المستخدمة في تحليل الموضوع.

يعتبر التغير من أهم السمات التي تمس الواقع الإنساني ومن ميزات العصر كونه ظاهرة تتضافر فيها العوامل وتتداخل المعطيات لتتفاعل في أشكال معقدة من العلاقات وتنتج نمط جديد من الحياة الأمر

---

[1]. وزارة التربوية الوطنية: "**المنشور الوزاري رقم 2160 المؤرخ في 10 ماي 2005 والمتعلق بتنصيب السنة الأولى من التعليم الثانوي العام والتكنولوجي**، مديرية التقويم، التوجيه والاتصال، الجزائر، 2005، ص

[2]. وزارة التربية الوطنية: "**الانظمة التربوية** "،2008، ص12.

الذي ينعكس على بنية النظم، وكنتيجة لتسارع مظاهر التغير الاجتماعي أصبحت الأوضاع تتشكل ويعاد إنتاجها بصورة ديناميكية في ظل حالات التباين والاختلاف التي يشهدها المجتمع في إطار سعيه الدائم والمستمر لتحقيق التوازن مع ما تفرضه التغيرات من واقع مختلف، خاصة وأن التغير ظاهرة تمس البناء الاجتماعي ومختلف أنظمته من حيث شكلها ووظائفها كما أنه يمس أنساق العلاقات من حيث الترابط والاتصال وأيضا التفاعل وطبيعته وتأثيراته ومن حيث السلوك ومراكز الأفراد وأدوارهم الاجتماعية والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم ومن حيث الأنظمة التي تحكم العلاقات السائدة بينهم كالقواعد والضوابط والقوانين والقيم والمعايير بالإضافة إلى كل ما يتعلق بالعناصر التي تتحكم في تطوير وتنمية قدرات الإنسان وكفاءاته حتى يستطيع تجديد سلوكاته وفق مستجدات العصر بما في ذلك البناء المعرفي والعلمي والتقني والثقافي، وفي هذا السياق تؤثر هذه البنى بصفة دائمة وعلى درجة متفاوتة في أدوار الأفراد الاجتماعية والمهنية ذلك وفق الأهداف المسطرة سواء بالنسبة للفرد أو المجتمع، وعليه يتأثر أداء كل فرد سواء في بيئته المهنية أو الاجتماعية في ظل عالم شديد التغير والتفاعل[1].

وأمام هذا الواقع وفي سياق هاته الدراسة تنعكس الظروف المشكلة للواقع الاجتماعي الذي يعيشه الأستاذ على أدواره وعلى مستويات أدائه وفق التغيرات العامة التي تمس مختلف البنى المتعلقة بحياته الاجتماعية والمهنية وعلى مستوى تفاعلاته وعلاقاته بالمحيط والبيئة العامة، حيث تؤثر وتنعكس هذه الظروف على طرق وأساليب أداءه التربوي والتعليمي كما أنه يتغير وفق سعيه الدائم من أجل التكيف مع التغيرات التي تحدث على مستوى البنى المعرفية وكل ما يتعلق بها من تطور وتغير في المفاهيم والأهداف والغايات وكل ما يرتبط ببناء الإنسان وإنتاج معايير وعناصر التجديد الذاتي في المجتمع وفي النظام التعليمي الذي يشكل أساس بناء السلوك الفعال في بيئة سريعة التغير حيث يصبح أداء الأستاذ محور أساسي في تنمية الفرد وتجديد ملامح البناء الاجتماعي العام حتى يتكيف مع الطبيعة الاجتماعية المتغيرة، وفي إطار هذه الدراسة تم استخدم مجموعة من النظريات لتحليل متغيرات البحث منها.[2]

1- نظرية التوازن الدينامي:

نظرية لتالكوت بارسونز ويفترض فيها أن المجتمع عبارة عن مجموعة من الأنساق تعيش في حالة من التوازن من خلال العلاقة المنتظمة بين الأنظمة وفي حالة تعرض المجتمع للتغير فإن ذلك لا يفقده التوازن لأنه في حد ذاته عملية دينامية ومستمرة تسمح للمجتمع والأنظمة الاجتماعية والأفراد أن

---

[1]. "**التغيرات الاجتماعية لعائلات الأحياء القصديرية بعد اسكانها**"20،12،2015، مأخذ من **www.sidiamer.com/t15238-topic**

[2]. عبد الباسط عبد المعطي ،عادل مختار الهواري: "**في النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**"، دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية مصر، 1986 ص113.

يتكيفوا مع المستجدات، وفي إطار موضوع الدراسة يمكن اعتبار التعليم من أهم الانساق التي تساهم في استمرارية عملية التكيف كونه الميكانيزم الأساسي الذي يعمل على تطوير سلوك الإنسان، وعليه يتغير أداء الأستاذ ويتجدد وفق ما يطرحه المجتمع العالمي والمحلي من متغيرات، وذلك من أجل تحقيق الاستمرارية والمحافظة على التوازن الدينامي فسعي الأستاذ باستمرار في تطوير أدائه من شأنه أن يساهم في تحقيق التوازن الديناميي في المجتمع، لذلك فكل الظروف سواء تعلقت بالوضع العام في المجتمع أو بالتغيرات على المستوى الخارجي بما في ذلك البنية المعرفية تنعكس على أداء الأستاذ بصورة عامة وعلى فعاليته لأنه أساس حركة المجتمع والبناء الفكري نحو التقدم وعليه يتغير الأداء التربوي والتعليمي للأستاذ وفق ما يحدث من تغيرات في المجتمع بكل أنساقه ووظائفه وعلاقاته وتفاعلاته[1].

2- **نظرية التحديث الوظيفية:**

ترتكز هذه النظرية على فكرة مفادها أن الثقافة تنتشر نتيجة الاتصال الحضاري في شكل دائري حتى تمس جميع وحدات المجتمع بما في ذلك الأسرة وعندما يحدث هذا الاتصال تبدأ الثقافات التقليدية في الخروج من حالة جمودها ساعية وراء ذلك لبلوغ النموذج المثالي القائم في المجتمعات المتقدمة وبذلك تقوم بمجموعة من العمليات تؤدي إلى تغيرها وتكيفها مع ما أحدثته الحضارة الغربية من تغيرات في الجوانب المعرفية والتكنولوجية وعليه تسعى المجتمعات لاكتساب عناصر التكيف والمرونة حتى تستطيع الانسجام مع جميع المستجدات المتعلقة بالجوانب المعرفية والتكنولوجية والجوانب الحضارية، كما تفترض هذه النظرية وجود تغيرات تدريجية ترتبط بعمليات التكامل والتباين وتفترض أن خبرة التغير التي تحدث في المجتمعات الحديثة قد تتكرر في المجتمعات النامية، وفي إطار هذه الدراسة نستطيع القول أن أداء الأستاذ من أهم الأليات التي يمكن للمجتمع أن يعتمدها في اكتساب عناصر التكيف والمرونة مع المستجدات المطروحة في الحياة الاجتماعية وذلك من خلال مساعي الأستاذ المتواصلة في تجديد المعارف والأساليب المستخدمة في ممارسة العملية التعليمية خاصة بعد التغيرات التي حدثت نتيجة دخول التكنولوجيا في الحياة الاجتماعية وفي البنية المعرفية والتعليمية، وعليه يتغير أداء الأستاذ ويتقدم ويتكيف وفق التغيرات الناتجة عن التقارب والتفاعل الثقافي والاتصال الاجتماعي بين المجتمعات فأداء الأستاذ يسمح بالتكيف كما يمنح المرونة اللازمة للفرد وللمجتمع حتى يتماشى مع التطورات والتغيرات في جميع المستويات كما أنه يساهم في حدوث قفزات استثنائية من التطور في حالة تفعيله مع حركة التطور في المجتمعات وعليه فإن أي تغيير يحدث نتيجة التفاعل والاتصال والتقارب الحضاري من شأنه أن يؤثر

[1]. حمدي عبد الحميد، أحمد مصطفى: "**النظريات المعاصرة والمفسرة للتغير الاجتماعي والثقافي**"، 2010/25/10، مأخوذ من موقع **http://hamdisocio.blogspot.com**

على مستويات الأداء كما أن تطوير الأستاذ لأدائه يساهم في توجيه سلوك الأفراد للتماشي مع العناصر التي فرضت نتيجة ديناميكية المجتمع وتفاعله مع متغيرات الفكرية والمعرفية والحضارية[1].

3- النظرية البنائية:

تم التركيز في هذه النظرية على نقطة جوهرية يتم خلالها فهم ضرورة اكتساب الأستاذ للمعرفة في إطار عالم سريع التحول ونظام اجتماعي تفاعلي يتأثر ويتفاعل مع البناء المعرفي في حركة مستمرة ومنتظمة من التغير، وفي هذا الإطار تم اعتماد ثلاث أسس من منطلقات النظرية المعرفية لجون بياجي التي تقوم على.

التكيف: وفي إطاره يسعى الإنسان دائما إلى التكيف العقلي مع تغيرات البيئة المحيطة به.

التراكيب المعرفية: وفي إطارها يقوم الإنسان بمجموعة من التراكيب العقلية و المعرفية حتى يستطيع التكيف مع التغيرات والمستجدات المطروحة في البيئة المحيطة به والتي تخضع لتغيرات مستمرة فتؤدي إلى تكوين تراكيب عقلية جديدة أو منظومات معرفية.

عملية التنظيم الذاتي: حيث يتم في إطارها التأكيد على أن العوامل المسؤولة على التعلم المعرفي واكتساب المعرفة تلعب دورا أساسيا في إعادة بناء المعرفة وتنميتها وتعديلها بشكل مستمر ويتم تجديد الأبنية المعرفية في إطار عمليتين هما التمثيل والمواءمة حيث في إطارها يتم إعادة بناء أبنية معرفية جديدة من خلال إستقبال المعلومات المستجدة ووضعها في تراكيب معرفية سابقة من أجل القيام بتعديلها لتتناسب مع مختلف المستجدات والمثيرات[2].

ويؤكد جون بياجي من هذا المنطلق على أن التعلم عملية تنظيم ذاتية للتراكيب المعرفية للفرد وتستهدف التكيف مع المثيرات والمشكلات التي يتعرض لها حيث يستخدم التراكيب السابقة لديه لمحاولة فهمها وحلها فإذا تم ذلك أضيفت الخبرة الجديدة وإن لم يجد ما يساعده في حل المشكلات وتحليلها لا يحدث التكيف مع المستجدات أثناء عملية التفاعل مع البيئة المحيطة.

وفي هذا الإطار فإن ما يحدث من تغيرات مستمرة في البيئة الاجتماعية والثقافية والبيئة التربوية والمعرفية تجعل الأستاذ في حالة مستمرة من التفاعل مع هذا المحيط، الأمر الذي يحدث العديد من التغيرات في المعارف التي يحتاجها في أدائه لأدواره ما يضطره إلى السعي الدائم والمستمر في فهم مختلف المستجدات والعمل على إعادة إنتاجها وفق المعارف السابقة من أجل تحقيق التكيف مع التغيرات لبلوغ

---

1. حمد عبد الحميد، أحمد مصطفى: "**النظريات المعاصرة والمفسرة للتغير الاجتماعي والثقافي**"، 2010/25/10 **http://hamdisocio.blogspot.com**

2. رشيد التلواتي: "**نظريات التعلم ،النظرية البنائية**"، مأخوذ2012/07/1، **www.new-educ.com/theories-dapprenttissage-le-constrectivisme**

حالة الاتزان في تنظيم الأبنية المعرفية الجديدة، وبالتالي تتكون لديه أبنية معرفية يستطيع من خلالها أن يرتقي بأدائه ويتماشى مع التغيرات العلمية والمعرفية والمستجدات في البيئة التربوية والمحيط الاجتماعي وذلك لبناء منظومة معرفية تستجيب وتتلاءم مع ديناميكية المجتمعات[1].

كما أشار جلاسر سفيلد إلى أن اكتساب المعرفة وتجديدها يرجع إلى كونها ذات وظيفية تكيفية ويؤكد أن اكتسابها يقوم على منطلقين، يركز الأول على فكرة بناء الفرد الواعي للمعرفة اعتمادا على خبرته الخاصة أما الثاني يقوم على أن وظيفة العملية المعرفية هي التكيف مع تنظيم العالم التجريبي وخدمته، وفي هذا الإطار يتم اعتماد هذه الأسس في فهم ضرورة تنمية الأستاذ لقدراته وتطوير إمكانياته من أجل التماشي مع مختلف التطورات والتغيرات التي تحدث في البنية المعرفية وفي البناء الاجتماعي بصفة عامة

4- **البنائية الوظيفية:**

ترتكز هذه النظرية على مجموعة من الأسس المحورية التي تم توظيفها لتحرك أليات البحث في تفسير عملية تأثير وانعكاسات التغيرات الاجتماعية على أداء الأستاذ وذلك من أجل معالجة المشكلة المطروحة وفق أسس ومعطيات نظرية يمكن من خلالها معرفة توجه مشكلة الدراسة وموقعها في البناء الاجتماعي وفي إطار هذا السياق تم توظيف مجموعة من المرتكزات في النظرية البنائية الوظيفية.

النسق الاجتماعي: وفي هذا الإطار يؤكد تالكوت بارسونز على أن المجتمع عبارة عن نظام يتكون من مجموعة انساق فرعية تتكامل وتتبادل وظيفيا في ظل مجموعة العلاقات التي تتشكل في أفعال وأدوار الأفراد الاجتماعية التي تؤثر في استقرار مكونات البناء الاجتماعي بصفة عامة وبذلك يشكل حقيقة موجودة يمتلك في إطارها واقعا مستقلا عن وجود الأفراد وعليه تتكامل الأجزاء في إطار علاقاتها لتشكل الكل أو البناء وفقا لأدوارها التي تم رسمها البناء الاجتماعي من قبل.

التكيف: الذي يعني أن مختلف الأجزاء عليها أن تتكيف مع البيئة المحيطة سواء كانت اجتماعية أو مادية كما يعني التكيف عملية التكامل الوظيفي بين الأجزاء من أجل تحقيق التوازن الذي يساعد البناء الاجتماعي على أداء وظائفه وبلوغ اهدافه وتحقيق الاستقرار المنشود والاستمرارية.

وفي إطار هذا السياق يعتبر التعليم من أهم الانساق حيث يتكون من مجموع أجزاء تتكامل وظيفيا فيما بينها يسعى النسق من خلالها لتلبية احتياجات المجتمع والفرد، وفي إطار ذلك يعتبر أداء الأستاذ عملية متكاملة الأجزاء يقوم بها أثنا ممارسته للعملية التعليمية، ترتكز على عدة معطيات أهمها استعداد الأستاذ وتوازن إمكانياته وقدراته مع مختلف الاحتياجات المطلوبة والأهداف المرسومة سواء على المستوى الاجتماعي العام أو على مستوى العملية التعليمية وطموحات المتعلمين، وعليه يتأثر أداء الأستاذ بكل ما

[1]. **"النظرية البنائية ":** 5/12/ 2014، مأخوذة من موقع **www.alialzubidg.blogspot.com**

يحدث في النظام التعليمي من تغيرات ومستجدات، وأي خلل أو تغيير يدخل في إطار تنمية النظام التعليمي يؤثر عليه وبذلك ينبغي تجديد الإمكانيات اللازمة في تحسينه وزيادة فعاليته[1].

5- **نظرية الفعل الاجتماعي:**

يؤكد تالكوت بارسونز في هذه النظرية على أن الفعل الاجتماعي هو الوحدة الأساسية للحياة الاجتماعية وللتفاعل فكل الصلات التي تقوم في المجتمع بين الأفراد تكون مبنية على أساسه كما أن أوجه التفاعل هي عبارة عن شكل من أشكال الفعل التي تتباين وتختلف من حيث الاتجاه والنوع والمسار وفي ظل ذلك يتم فهم السلوكات وفق تطورها، وعليه يعتبر الفعل الاجتماعي من منظور نظرية بارسونز على أنه سلوك إرادي لدى الإنسان لتحقيق هدف محدد وغاية بعينها حيث يتكون من بنية تضم الفاعل بما يملكه من خصائص وسمات تمييزه عن غيره وموقف يحيط به ويتبادل معه التأثير وموجهات قيمية وأخلاقية تجعل الفاعل يقوم بذلك الفعل، بالإضافة إلى الإمكانيات الجسدية وكل ما يتعلق باحتياجاته وقدراته واستعداداته التي تميزه عن غيره ويتحدد وفقها التفاوت في القدرة على ممارسة الفعل الاجتماعي.

كما يرتبط الفعل بالمنظومة الاجتماعية التي تنطوي على مختلف نظم التفاعل والروابط التي تحدث بين الأفراد، ذلك أن الفرد لا يستطيع أن يقوم بممارسة الفعل المنوط به إلا في إطار الحدود التي يسمح بها موقعه الاجتماعي والمهام التي يشغلها ضمن معطيات ذلك الموقع.

بالإضافة إلى أنه يرتبط بالمنظومة الحضارية والثقافية التي تنطوي على القيم والأخلاق ومختلف المبادئ التي توحد الاختلاف الموجود في المنظومة الاجتماعية وفي إطارها يستمد الفاعل الدلالات التي تضبط وتحدد الفعل الاجتماعي وتحكم على صلاحيته استنادا إلى الثقافة السائدة في المجتمع، وفي هذا السياق يعتبر الأستاذ من أهم الفاعلين في المجتمع حيث يعتبر أداءه من وحدات التحليل الهامة التي يتم اعتمادها لفهم مظاهر التغير والتطور والتوازن في النسق التعليمي ويرجع ذلك لأدواره التي يتم تحديدها وضبطها في الإطار الاجتماعي العام[2].

وفي إطار التغيرات التي تحدث في البيئة الاجتماعية والثقافية وفي البيئة المعرفية والتربوية فإن استقرار المنظومة التعليمية يرجع إلى قدرتها على إيجاد معطيات وأليات التجديد من أجل التكيف مع ما يطرأ على أداء الأستاذ من تفاعل مع محيطه الاجتماعي والمادي في إطار تحقيق الأهداف العامة

[1]. نبيل حميدشة :"**الواقع الاجتماعي للمعلم ومكانته الاجتماعية** "،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، علم اجتماع التنمية جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2009، ص ص 59،58.

[2]. حمدي عبد الحميد أحمد مصطفى: "**الفعل الاجتماعي تالكوت بارسونز (1979/1902)**"11نوفمبر 2010 مأخوذ من **hamdisocio.blogcpot.com/2010/11/1902-1979.html**

وبالتالي يتحقق التكيف مع التغيرات المتنوعة والتكامل بين جميع مكونات المنظومة التعليمية ومنظومة الأداء من أجل بلوغ التوازن وتحقيق الاستمرارية[1].

6- **نظرية رأس المال البشري:**

ركز شولتز في هذه النظرية على الثروة البشرية من خلال الاهتمام بها والاستثمار فيها حيث يشير إلى أن الاستثمار في رأس المال البشري ينطلق من ضرورة اعتبار أن مكتسبات الفرد المعرفية ومهاراته تعد شكل من أشكال رأس المال التي يجب الاستثمار فيها للوصول إلى تنمية المجتمع.

كما ركز على عملية التعليم واعتبرها أهم استثمار في تنمية المورد البشري كما أنها شكل من أشكال رأس المال، ومن هنا قام بإطلاق تسمية رأس المال البشري على التعليم لاعتبار أنه جزء من الفرد ووفق هذا السياق نستطيع القول أن الأستاذ رأسمال بشري يجب إعداده وتنمية قدراته وإمكانياته من خلال التدريب والتكوين والسعي الدائم لرفع مهاراته حتى يستطيع أن يكون في حد ذاته أساس لعمليات الاستثمار في المورد البشري، من خلال ما يقدمه من معارف وخبرات ومعلومات تساهم في رفع مستويات النجاح وتحسين مخرجات التعليم التي توجه لتغطية احتياجات سوق العمل من الموارد البشرية[2].

وفي ظل التطورات التي عرفتها المعرفة وتقنيات المعلومات والاتصالات والتي يتطلب استخدامها كفاءة عالية من الموارد البشرية، وزيادة عمليات الابتكار وانتشار الاهتمام بتنمية المهارات الإبداعية للأفراد وإنتاج الفرص أمامهم وزيادة البدائل المطروحة للمساهمة بأفكارهم في تنمية المجتمع ورفع قدراتهم واشتداد المنافسة وتنامي الطلب على المورد البشري وارتفاع مستوى التعليم في العالم، أدى ذلك إلى ظهور مشاريع بالغة التعقيد تستدعي من النظام التعليمي توفير مهارات عالية يتطلب توفرها وجود قاعدة من الأساتذة تتميز بفاعلية الأداء التربوي والتعليمي من أجل النهوض بالمجتمع وتحقيق الخطط التنموية المرسومة، فالأستاذ في إطار هذ التطور ينبغي أن يمتلك قدرة كبيرة على تجديد معارفه حتى تتماشى مع المستجدات التي تحدث في البيئتين الاجتماعية والتربوية ليشكل وفق هذا الطرح القاعدة الأساسية في تكوين رأس المال البشري الذي يحتاجه المجتمع في قيادة مسيرة التنمية[3].

إن الارتقاء بالمورد البشري لن يتحقق إلا بوجود نظام تعليمي تتوفر فيه شروط الجودة في كافة مراحله ومستوياته، وذلك من خلال استحداث منظومة ذات قاعدة بشرية مستعدة لتحقيق مختلف

---

[1]. غني ناصر حسين القريشي: "**المداخل البنائية الوظيفية في دراسة التنظيم تالكوت بارسونز، التنظيم بوصفه نسق اجتماعي**" مأخوذ من **www.ubabylon,eduiq/uobcoleges/lecture.asp?fid=8&depid=3&lcid=45980**

[2]. راوية حسن: " **مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية** "، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر،2002، ص 69.

[3]. رياض مشرف:" **نظرية رأس المال البشري لشولتز** "، مأخوذ من، **https://hrdiscussion.com/members/2035.html**

احتياجات الأجيال وطموحاتهم، كما تم اعتماد تصور بيتر داركر الذي يقوم على فكرة أساسية مفادها أن أكبر تغير عرفته البشرية يرجع إلى الثورة العلمية والتكنولوجية، حيث أكد على أن أهم تحدي يواجه الدول يكمن في قدرتها على الإنتاج المعرفي من خلال مواردها البشرية ويؤكد على أن هذا التحدي يتطلب ضرورة الاعتماد على المورد البشري من أجل إنتاج معرفة جديدة بالإضافة إلى ملاءمتها مع متطلبات التغيير من خلال تجديد وتنقيح المعرفة السائدة وملاحظة الواقع.

كما تغيرت نوعية الحياة التي نتيجة ظهور مصطلحات جديدة كرأس المال الفكري والحكومة الإلكترونية وإدارة المعرفة والمجتمع الرقمي وغيرها من المفاهيم التي غيرت في شكل الحياة الاجتماعية وحتى المهنية، كما غيرت في شكل التفاعلات والعلاقات، وفي هذا السياق توجب إعادة النظر في إمكانيات الأستاذ وأدائه التربوي والتعليمي فدونه لا يمكن بلوغ عالم المعرفة بمختلف مستجداته خاصة بعد ما أعاد تشكيل ملامح المجتمع والدول وملامح البيئة التربوية والتعليمية، هذا الأمر أصبح تحدي أمام الأستاذ أثناء ممارسته للعملية التعليمية وعليه يصبح الأستاذ مطالبا بتغيير أدائه وممارسته للعملية التعليمية من خلال الاستثمار في إمكانياته وقدراته وتفعيل أدواره حتى يستطيع أن يكون قاعدة لبناء رأس المال البشري والفكري الذي يحتاجه المجتمع في تحقيق التنمية المطلوبة[1].

خامسا: الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة:

1: منهج الدراسة :

تعتبر عملية اختيار المنهج من أهم الخطوات في البحث العلمي فهو يعبر عن الخطوات الفعلية اتجاه ضبط تصورات الباحث بالشروع في تنظيمه واعداه وفق جملة من القواعد والأسس العلمية التي تتقصى درجة من الدقة والانتظام والموضوعية، كما يساهم في تمكين الباحث من اختيار التقنيات المناسبة لجمع البيانات وفق ملائمتها لطبيعة الموضوع ومتغيراته.

وفي هذا السياق تندرج هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية ولتقصي الصدق الإمبريقي في قمنا باستخدام طريقة المسح الشامل حيث ساهم ذلك في توفير مختلف البيانات والمعلومات المتعلقة بمشكلة الدراسة التي تدور حول التغيرات الاجتماعية الاقتصادية وانعكاساتها على أداء أساتذة التعليم الثانوي في الجزائر، كما تم تحديد ووصف أبعادها ومختلف خصائصها في الإطار الاجتماعي الذي تنتمي إليه وضبط عناصرها لفهم جدليتها واختلافاتها وديناميكيتها، ونوع العلاقة السائدة بين متغيراتها واتجاهاتها والتركيز على مختلف الدلالات ذات العلاقة بأهدافها من خلال التعرف على مواقف الأستاذ اتجاه

[1] . www.knouledgeoman.com/en/arabic/newsdetails.php?id=154

المشكلة والتعرف على جميع الظروف التي ساهمت في تغير الأداء والمؤشرات التي تتحكم فيه وفي كيفية تفعيله في الإطار الاجتماعي العام، بالإضافة إلى تحديد إطار الدراسة وأبعاد مجتمع البحث الأمر الذي يسهل عملية تشخيص المشكلة وتجلياتها وقواعدها وحدودها وتأثيراتها، كما أن استخدامنا للمسح الشامل في تصور الوضع العام لأداء الأستاذ في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية قد تم تقييده بمجموعة من خطوات البحث المرتبطة بشكل مباشر بالدراسة الميدانية بتطبيق مجريات البحث الميداني وجمع البيانات وتحليلها والخروج بالنتائج الجزئية والعامة.

2: أدوات جمع البينات:

تم استخدام مجموعة من أدوات جمع البيانات التي تساهم في الوصول إلى مجموعة من المؤشرات الميدانية وضبط وتحديد الأبعاد التطبيقية للبحث، ومنه الوصول الى المعطيات المستخدمة في عملية التحليل والبرهنة وتوضيح العلاقة بين متغيرات البحث، ومن هذه الأدوات نذكر:

- **الملاحظة :**

تم توظيف الملاحظة كأهم أداة في البحث منذ بداية الدراسة الميدانية إلى نهايتها وذلك من خلال مراقبة مجتمع البحث والاحتكاك بواقع الأساتذة والتعرف على ظروفهم والوضع العام الذي يعكس واقع ممارستهم للعملية التعليمية وذلك للتعرف على مختلف التغيرات على مستوى سلوكاتهم وللاطلاع على أهم العناصر والقوانين الاجتماعية التي تضبط تصرفاتهم وتحدد سلوكهم، بالإضافة إلى استخدام الملاحظة للتعرف على نمط العلاقات السائدة وطبيعة التفاعل الاجتماعي بين أفراد مجتمع البحث وطبيعة تأثيره.

وفي هذا السياق ساهم استخدام الملاحظة بشكل فعال في معرفة محددات الأداء التربوي والتعليمي للأستاذ ومعرفة طبيعة العلاقات وتأثيرها على الأداء والتعرف على مختلف الظروف المهنية التي يعيشها الأستاذ وكيفية تأثيرها على أدائه أثناء ممارسته للعملية التعليمية، ومعرفة واقعه المهني وذلك من خلال التعرف على الظروف المهنية التي يعيشها الأستاذ.

الملاحظة المنظمة: وفيها تم تحديد جملة من العناصر التي تم التركيز عليها أثناء طرح التساؤلات من خلال التعرف على:

- الاطلاع على مدى معرفة الأستاذ بالظروف التي يمر بها التعليم.
- الاطلاع على أراء الأساتذة حول إصلاح المنظومة.
- التعرف على مواكبة الاساتذة للتغيرات المعرفية المتسارعة.
- معرفة مدى تأثر الأستاذ بمختلف المستجدات المعرفية والتعلمية.

- **استمارة البحث :**

تساهم الاستمارة بشكل فعال في توفير مختلف البيانات التي يحتاجها الباحث حول موضع الدراسة حيث يتم من خلالها التعرف على مختلف خصائص المبحوثين وتوفير البيانات المطلوبة من أجل معرفة العلاقة بين متغيرات البحث، وفي سياق هذه الدراسة تم صياغة استمارة البحث وفق معايير علمية يتم من خلالها معرفة مختلف المعطيات والعناصر الميدانية المتعلقة بمتغيرات البحث حتى يتم في إطارها الوصول إلى النتائج المنتظرة وتحقيق الأهداف من الدراسة.

وفي هذا الإطار تم صياغة الاستمارة وفق مجموعة من المحاور ترتبط بفرضيات البحث، تتضمن جملة من الأسئلة الهدف من ورائها معرفة العلاقات الكامنة وراء متغيرات البحث والحصول على معرفة خاصة بآراء ومواقف المبحوثين اتجاه مشكلة الدراسة والتعرف على مؤشراتها الواقعية وكيفية تأثيرها على مفردات البحث، التعرف على مختلف المظاهر المتعلقة بمشكلة الدراسة حتى يتسنى تحليل العلاقات والتفاعلات بين متغيراتها، وبذلك قسمت استمارة البحث المتعلقة بهذه الدراسة إلى مجموعة من المحاور مقسمة كالاتي.

- المحور الأول: يرتبط بالبيانات الخاصة بالمبحوثين ومن خلال هذه الأسئلة تعرفنا على الخصائص التي يتميز بها أفراد مجتمع البحث عن غيرهم وتضم 06 أسئلة.
- المحور الثاني: يتعلق بمؤشرات أداء الأستاذ في ظل الإصلاحات التربوية والتعليمية.
- المحور الثالث: يتعلق بالبيانات الخاصة بارتباط أداء الأستاذ بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.
- المحور الرابع: يتعلق بالتساؤلات المطروحة حول تأثير التحولات التكنولوجية والمعلوماتية على أداء الأستاذ التربوي والتعليمي.
- المحور الخامس: يتعلق بالتساؤلات المطروحة حول انعكاس الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأستاذ على أدائه التربوي والتعليمي.

وفي هذا السياق تم إخضاع الاستمارة بعد إعدادها للتجريب من خلال توزيعها على عينة من المبحوثين في ثانويتي عبد الله بلهوشات وعنتر السعيد في دائرة مداوروش، أين تم فيها توزيع النسخة الأولى من الاستمارة وبناء على إجابات المبحوثين تم تعديل بعض الاسئلة وإضافة أسئلة جراء معلومات أثارها المبحوثين.

- **المقابلة:**

وفي سياق هذه الدراسة خصصت المقابلة لمديري الثانويات حيث تم فيها تقديم مجموعة من الاسئلة، وتم في هذا الإطار إعداد دليل المقابلة الذي يحوي 09 أسئلة تتعلق بتعميق الفهم حول المشكلة المطوحة وذلك من أجل توفير أكبر قدر من البيانات والمعلومات المتعلقة بمشكلة الدراسة.

3: مجالات الدراسة.

يعتبر تحديد مجالات الدراسة من القواعد الأساسية في البحوث الاجتماعية، كما أنها من أهم الأسس المنهجية التي تسمح للباحث في حصر مجتمع البحث وتحديد خصائصه ومميزاته من أجل ضبط المتغيرات التي تتحكم في تطور الظاهرة وفي حركتها ضمن بيئتها الاجتماعية، كما تسمح بمعرفة مختلف الظروف المتعلقة بنشأة الظاهرة وتطورها وكل المتغيرات التي تتحكم فيها، وفي حجم تأثيرها وتأثرها وانعكاس ذلك على المجتمع العام وعلى مجتمع البحث في حد ذاته، وبذلك تفيد مجالات الدراسة في التعرف على مجتمع البحث ومكان إجرائه وزمن إجراء البحث، وفي هذا الإطار تم تحديد مجالات الدراسة لمشكلة البحث المطروحة وتم تحديدها في هذه الدراسة وفق الترتيب الاتي.

- **المجال البشري:**

يرتبط المجال البشري في الدراسة بالفئة الاجتماعية التي تجرى عليها الدراسة، والتي تتميز بجملة من الخصائص لا تتوفر في غيرها من الفئات الأخرى، بالإضافة إلى الظروف الاجتماعية المحيطة بهذه الفئة والتي تتحكم بشكل كبير في مشكلة الدراسة وفي عمق تأثيرها على الأفراد والمجتمع وأنظمته بالإضافة إلى السياق الذي تتمظهر فيه في البيئة الاجتماعية وكيفية إحداثها للتغييرات على مستوى العلاقات الناتجة عن طبيعة انفعالات أفراد مجتمع البحث، كما يساهم في إعطاء ملامح حول تصور المبدئي للبحث من حيث عناصره والمنهج وأدوات البحث وطرق التحليل ومدى التوافق بين الطرح النظري للإشكالية وما هو متاح في المجتمع من وقائع تضبط المشكلة وتحدد للباحث اتجاهها، وفي إطار هذه الدراسة يشمل المجال البشري فيها على مجتمع البحث المتمثل في عدد الأساتذة الموزعين على31 مؤسسة تربوية وتعليمية في ولاية سوق أهراس ويتم توضيح ذلك في الجدول الاتي :

الرقم	المؤسسة	تاريخ النشأة	عدد الأساتذة		
			المجموع	إناث	ذكور
1	حدادي حومانة (سوق أهراس)	2002	60	44	16
2	أبو مهاجر دينار (سوق أهراس)	1979	51	33	18

3	رباحي نوار (سوق أهراس)	1974	55	34	21
4	أحمد لولو (سوق أهراس)	1988	58	35	23
5	حاجي حسين (سوق أهراس)	2005	41	26	15
6	جابر بن حيان (سوق أهراس)	1983	80	51	29
7	الفارابي (سوق أهراس)	1985	56	44	12
8	رافع عبد المجيد (سوق أهراس)	1997	43	30	13
9	سوداني محمد التركي (سدراتة)	1993	48	37	11
10	رجايمية علاوة (سدراتة)	1985	60	42	18
11	علي بن دادة (سدراتة)	1983	46	25	21
12	جميل العربي (سدراتة)	2003	50	36	14
13	غليس حمه (الحنانشة)	2009	30	18	12
14	سردوك الشريف (مشروحة)	1998	29	20	09
15	رزاق محمد الصغير (عين سنور)	1015	18	12	06
16	عوادي مالك بن عوادي (أولاد دريس)	2007	27	14	13
17	المجاهد محمد الشريف مساعدية (تيفاش)	2006	29	22	07
18	ثانوية(الزعرورية)	2008	22	14	08
19	سيرين لخميسي (تاورة)	1994	45	28	17
20	صحراوي زغلامي (تاورة)	1988	38	30	08
21	فرشاني معمر بن علي (الدريعة)	2015	17	13	04
22	عبد الحميد بن باديس (الحدادة)	1992	28	16	12
23	جوامع محمد الشريف بن عمارة (لخضارة)	2012	27	16	11
24	ثمانية عشر فيفري (المراهنة)	2000	43	26	17
25	صالحي عثمان (بئر بوحوش)	2008	40	26	14
26	المجاهد عبد الله بلهوشات (مداوروش)	1988	55	37	18
27	عنتر السعيد (مداوروش)	2007	43	26	17
28	الشهيد مقيدش عمار (أم العظايم)	2006	24	14	14

29	الشهيد ربعي عبد الحفيظ (سيدي فرج)	2015	18	13	05
30	مزري حمو بن المكي (وادي الكبريت)	2015	20	17	03
31	بلقاضي خالد بن عبد الحق (ترقالت)	2012	17	13	04
المجموع			1218	812	406

- **المجال المكاني:**

يساهم تحديد المجال المكاني في ضبط مجتمع الدراسة في إطاره الجغرافي، من أجل التعرف على اختلافات وخصوصيات المشكلة المطروحة وطبيعة تأثير البيئة الاجتماعية عليها، بالإضافة إلى ضبط العناصر المحددة لمفهومها وملامحها الميدانية، كما يتيح أيضا العناصر التي تتحكم فيها كالقوانين البيئية والاجتماعية والثقافية التي تتحرك ضمنها المشكلة، كونها نظام محكم وبنية حقيقية من العلاقات ذات نمط معين من التفاعلات والتي تعكس طبيعة الترابط بين متغيرات الدراسة، وعليه يعبر المجال المكاني عن جميع العناصر المتعلقة بالمكان المخصص للبحث والتي لها علاقة بالمشكلة المطروحة.

وفي هذا السياق تم تحديد النطاق المكاني لهذه الدراسة في المؤسسات التربوية الموجودة في مدينة سوق أهراس التي تعرف بطاغاست وتاجيلت نسبة إلى سوق الأسود التي كانت تحويها سابقا وتقع الولاية على الحدود التونسية للجزائر، بين ولاية تبسة جنوبا وولاية قالمة وأم البواقي غربا وولاية عنابة والطارف شمالا ودولة تونس شرقا، تتربع على مساحة قدرها 4541 كيلومتر مربع وتضم ما يقارب 412281 نسمة بكثافة سكانية 90,79 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد، أما فيما يخص التقسيم الإداري فهي تحوي 10 دوائر و26 بلدية وهي عاصمة الولاية 41 الناتجة عن التقسيم الإداري 1984، وقد تم إجراء الدراسة في كافة مؤسسات التعليم الثانوي في الولاية والمقدرة ب31 مؤسسة.

- **المجال الزمني للدراسة:**

ارتبطت الدراسة بمرحلتين تم القيام في المرحلة الأولى بضبط أبعادها النظرية والتي انطلقت منذ تحديد الموضوع وضبطه وبناء إشكالية البحث وتحديد أبعادها النظرية وصياغة وتصنيف المادة العلمية المتحصل عليها من التراث المعرفي المتعلق بالمشكلة وتحديد الميدان المخصص للدراسة حتى يتم إعداد مخطط العمل في بعديه النظري والميداني، وذلك في الفترة الزمنية الممتدة من 2013 الى غاية 2015

أما المرحلة الثانية خصصت لضبط وتطبيق الدارسة الميدانية والتي قسمت إلى مرحلتين

- المرحلة الأولى: مرحلة الملاحظة والنزول إلى الميدان للتعرف على مجتمع الدراسة والحصول على معلومات أساسية عن حجم مجتمع البحث والمؤسسات التربوية وأيضا الحصول على

مختلف المعلومات والبيانات والإحصائيات المرتبطة بموضوع الدراسة من مديرية التربية لولاية سوق أهراس، وذلك من خلال الاتصال بإدارة المديرية والحصول على خريطة توزيع المؤسسات عبر الولاية والدوائر والبلديات، زيارات ميدانية لمفتشي المقاطعات في مختلف المواد التعليمية والحصول على بعض المعلومات حول موضوع الدراسة، الاتصال بالأساتذة المبحوثين والتعرف على واقع العملية التعليمية في الميدان، من أجل التعرف على مختلف الظروف المحيطة بالعملية التعليمية وبالأستاذ في المؤسسة التربوية حتى يتسنى إعداد استمارة البحث الموجهة لهم.

- المرحلة الثانية: من البحث أجريت من 2014 إلى غاية 2016 وفي هذه المرحلة تم إعداد مخطط الدراسة الميدانية واختيار المجتمع المتمثل في أساتذة التعليم الثانوي لولاية سوق أهراس ومديري المؤسسات التربوية، كما تم تحديد أدوات جمع البيانات حيث تم توجيه استمارة البحث للأساتذة ودليل المقابلة للمديرين، وبعض الزيارات للمفتشين ولمستشاري التربية والتعليم وأيضا زيارات للمؤسسات وملاحظة مظاهر العملية التعليمية والعلاقة بين الأساتذة والإدارة والمدرين والمفتشين، كما تم إعداد الاستمارة ودليل المقابلة الاختبارية والتي وزعت على مؤسستين في مدينة مداوروش من أجل اختبار الأسئلة.
- المرحلة الثالثة تم إجراؤها من 2016 الى غاية 2017 وفيها تم ضبط الاستمارة النهائية وتوزيعها على المبحوثين واسترجاعها، كما تم إجراء المقابلة مع المديرين، بالإضافة إلى تفريغ البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية SPSS وتحليلها وصياغة نتائج البحث التي تم التوصل إلهيا وتقديم البحث في شكله النهائي.

4: أساليب تحليل البيانات:

تعتبر عملية تحليل البيانات من أهم المراحل في البحث العلمي حيث يتم من خلالها استعراض البيانات وضبطها وترتيبها وتنظيمها وتحليلها باختيار أنسب الطرق التي تتماشى مع طبيعة الموضوع والتي تسمح للباحث بالوقوف على عمق العلاقة الكامنة وراء متغيرات الدراسة، وفي سياق هذا البحث تم استخدام مجموعة من أساليب التحليل حتى نصل إلى صدق الدراسة الميدانية حيث قمنا باستخدام:

التحليل الكيفي: انطلقت عملية التحليل منذ المراحل الأولى للنزول إلى الميدان من خلال استخدام الملاحظة ومعرفة مختلف الظروف التي مر بها المبحوثون سواء الاجتماعية أو المهنية بالإضافة إلى بحث التفاعل بين مختلف التغيرات التي تحدث في علاقات المبحوثين داخل إطارهم المهني ومدى تأثير ذلك على أدائهم، تحليل مختلف المعلومات والوثائق المتحصل عليها من قبل الهيئات الإدارية التي تساهم

في تعميق الرؤية نحو الموضوع، بالإضافة إلى جمع المعطيات الإحصائية المتعلقة باستمارات البحث ودليل المقابلة والقيام بتحليلها وربطها بالجانب النظري من أجل التحقق من فرضيات الدراسة.

الأسلوب الكمي: يتعلق بجمع البيانات الإحصائية وتصنيفها وترتيبها وحساب النسب المئوية واستخدام الجوانب الفنية في عملية التحليل الإحصائي من خلال توظيف البرنامج الإحصائي spss في عملية تفريغ البيانات الإحصائية، بالإضافة إلى تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة والنسب التي تم التوصل إليها وذلك بغية تقصي الصدق الامبريقي في تحليل العلاقات والكشف عن الواقع الاجتماعي والمهني الذي يمر به الأستاذ في الوقت الراهن والتعميق في الأسباب والتحولات التي أدت إلى إنتاج هذا الواقع وهذا الوضع الذي يعيشه الأستاذ في ظل التغيرات العالمية في مجال التربية والتعليم وفي الجانب المعرفي، بالإضافة إلى تحليل الانعكاسات ذات الصلة بأداء الأستاذ أثناء ممارسته للعملية التعليمية في ظل تغيرات الوضع الاجتماعي العام والتفاعلات القائمة بين المؤشرات الميدانية لمتغيرات الدراسة.

5: خصائص مجتمع البحث:

وحدة التحليل: يعتبر مجتمع البحث الأساس الذي يتم تحليله وهو الكيان الذي تدور حوله مشكلة الدراسة، ويتم وفقه بناء مخطط البحث واستنتاج العلاقة بين المتغيرات على ضوء خصائصه ومميزاته وفي إطار هذه الدراسة يمثل أستاذ المرحلة الثانوية هو وحدة التحليل المستخدمة في هذه الدراسة وهو الذي تدور حوله إشكالية الدراسة وتتحدد وفق خصائصه مختلف العلاقات القائمة بين متغيرات البحث التي ترتبط بتفسير انعكاسات التغير الاجتماعي والاقتصادي على أداء أستاذ التعليم الثانوي، وفي هذا السياق يتم إثبات الفروض المتعلقة بوحدة التحليل، حيث يتم في إطارها التحقق من الفرضيات المطروحة المتعلقة باختبار العلاقة القائمة بين متغيري التغيرات الاجتماعية الاقتصادية والأداء، وفي هذا الإطار ولتفسير ذلك تم استخدام طريقة المسح الشامل لجميع أفراد مجتمع الدراسة وذلك للوصول إلى جمع البيانات بصورة شمولية من جميع مفردات الدراسة مما يسمح بدراسة المشكلة بشكل مفصل. وبذلك قمنا في إطار هذه الدراسة بإجراء المسح الشامل لجميع أساتذة التعليم الثانوي في ولاية سوق أهراس ويصل تعدداهم إلى 1218 أستاذ موزعين على 31 مؤسسة للتعليم الثانوي و31 مدير للثانوية وبعد توزيع استمارات البحث على الأساتذة المبحوثين والموزعين على 31، تم رفض دخولنا لمتقن جابر بن حيان والذي يحوي 80 أستاذ كما تم استبعاد 157 استمارة نتيجة عدم استوفاء الشروط اللازمة في إدراجها وذلك لعدم الإجابات المتناسقة وتجاهل الإجابة على الكثير من الأسئلة، بالإضافة إلى هذا تم إجراء مقابلة مع 25 مدير مؤسسة من أصل 31 لرفض البقية تقديم إجابات مفيدة حول موضوع الدراسة واكتفاء المديرين بتقديم معلومات تقتصر على سنة إنشاء المؤسسة وانطلاق عملها، وتحفظ البعض الأخر عن

الإجابة على دليل المقابلة وتجنب المناقشة حول موضوع الدراسة، وفي هذا السياق يشير الجدول الاتي إلى توضيح عدد المبحوثين من الأساتذة والمديرين بعد إجراء عملية التوزيع واسترجاع الاستمارات:

المبحوثين	العدد الإجمالي	رفضوا الإجابة	استمارات مرفوضة	المبحوثين
الأساتذة	1218	80	157	981
المديرين	31	06	/	25

الفصل الثاني

مقاربات نظرية حول ظاهرة التغير الاجتماعي

❖أولا: الخلفية التاريخية لظاهرة التغير الاجتماعي.

❖ثانيا: تحليل التغير الاجتماعي من منظور سوسيولوجي.

❖ثالثا: عرض نقدي للنظريات المفسرة لظاهرة التغير الاجتماعي.

❖رابعا: وقائع حول نظرية التغير الاجتماعي.

❖خامسا: خصاص التغير الاجتماعي وأهم العوامل التي تتحكم فيه.

.

إن المتتبع لطبيعة الحياة الاجتماعية واستمراريتها يعكس الكثير من مظاهر التغير الذي يحدث على المستويين الفردي والاجتماعي لذلك لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يتم اعتبار التغير موضوعا جديدا في تاريخ الفكر الإنساني والاجتماعي، فقد اهتم به الكثير من الفلاسفة والاجتماعيين والعلماء ويرجع هذا الاهتمام الكبير كنتيجة لما تعرضت له الشعوب من انهيارات مفاجأة على مر العصور الأمر الذي دفع بالمفكرين إلى محاولة البحث في واقع هذه الظاهرة ومحاولة استجلاء الأسباب والعوامل التي أدت إليها، ولذلك لا يمكن فهم واقع وحقيقة هذا المصطلح إلا بالتعرف على التاريخ الذي مر به من خلال ما قدمه العلماء والفلاسفة من تحاليل ودراسات خاصة بتطور هذا المفهوم من المعنى القديم إلى يومنا هذا وبالأسباب والعوامل التي تؤدي إلى التغيرات الكبيرة في البناء الاجتماعي والأنظمة ونوعية وطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع وكل ما يتعلق بالتفاعلات والمعايير التي تتحكم في سلوكات الأفراد وتحددها.

أولا: الخلفية التاريخية لظاهرة التغير الاجتماعي.

بالرغم من أن دراسة التغير من الاهتمامات المعاصرة لعلم الاجتماع إلا أن الفلاسفة والمفكرين على مر العصور والأزمنة قد لاحظوا التغير وتأملوه، كما أنهم طوروا بشأنه أفكارا كانت قاعدة لتشكل الرصيد المعرفي الذي تطور من خلاله مفهوم التغير الحديث، فالتغير سنة لصيقة بالحياة الإنسانية كما أنه يكمن أيضا في مختلف العمليات الاجتماعية بمختلف مظاهرها سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي بالإضافة إلى الأفكار والتوجهات، وفي التجمعات البشرية بصفة عامة[1]، ويعتبر التغير أحد المبادئ الأساسية التي ينهض عليها الوجود الاجتماعي بجوانبه الطبيعية فظواهر الكون الطبيعية تخضع للتغير كما أن الكائنات الحية التي تعيش داخل المحيط الفيزيقي تخضع في حركتها وتطورها لمبدأ التغير، أما بالنسبة للإنسان فعندما أسس لحياته الاجتماعية كان نظام بسيط في كل ما يخص البناء الاجتماعي من أعمال وعلاقات وتفاعلات، غير أنها شهدت تطورا كبيرا واختلافا عما كانت عليه، هذا يعني أنها خضعت لعملية تغير ولا تزال تخضع له كل يوم[2].

إن التأمل الذي قام به الفلاسفة والمفكرين في الظواهر البيولوجية والاجتماعية دفعهم إلى أن يؤسسوا نظريات وافتراضات عامة بشأنها ولعل أول من لفت الانتباه إلى قوانين التغير العامة التي تحكم كل الأشياء هو الفيلسوف اليوناني هيراقليطس (540-475 ق.م) الذي أطلق فيها عبارته الشهيرة التي قال فيها "**إن الإنسان لا يستطيع أن يضع قدمه في نهر واحد مرتين لأن النهر يكون قد تغير بين الخطوتين** " ويعني هذا أن التغير قانون أساسي من قوانين الوجود، وبذلك يكون الوجود دائم الحركة لذلك فإن الإنسان والنهر

[1]. أحمد زايد، إعتماد علام: "**التغير الاجتماعي**"، مكتبة الأنجلو المصرية للنشر والتوزيع، ط2، مصر، 2000، ص 14.
[2]. المرجع نفسه، ص 14.

ليسا هما في المرتين لأن التغير قد أصابهما، ولقد أكد فلاسفة اليونان ممن جاءوا بعد هراقليطس على مبدأ التغير، فبالرغم من أن أفلاطون (427–347 ق.م) كان فيلسوفا مثاليا إلا أنه كان يدرك أن المجتمع الذي عاش فيه والذي كان مجتمعا معقدا إلى حد ما ظهر نتيجة تطورات سابقة عليه وهنا يشير ذلك إلى أن مفهوم التغير ارتبط في هذه الحالة بمفهوم الحاجة فكلما زادت الحاجة وتنوعت تغيرت معها مجريات حياة الإنسان، وكلما تنوعت مطالب الناس ظهرت حاجة جديدة وكلما ظهرت الحاجة ظهرت عملية التغير، ولقد ظلت المجتمعات هكذا حتى أصابها الفساد ما دعا أفلاطون إلى أن يحاول تجاوز هذه المجتمعات إلى عالم اليوتوبيا (العالم المثالي) ليؤسس مدينة فاضلة لا يدركها التغير.

أما أرسطو (384–322 ق.م) فقد سار على نهج أفلاطون، غير أنه كان فيلسوفا واقعيا أقرب في تحليله إلى ما هو كائن دون البحث فيما ينبغي أن يكون، حيث اتجه في فكره إلى توضيح العمليات التي أصابت المجتمعات الصغيرة وحولتها إلى مجتمعات أكثر تعقيدا مثل التعاون والتضامن وتقسيم العمل كما أوضح السلسلة المتصلة من التطور التي تأسست عليها الدولة أو المجتمع السياسي، فالدولة حسب فكر أرسطو في أصل نشأتها تشكلت من صورة المجتمع الصغير الذي التف حول الأسرة ومن الأسرة ظهرت القبيلة ومن القبيلة تكونت القرى فالمدن، ثم المجتمع السياسي الكبير، كما أن الحاجة إلى التعاون والتضامن هي الكامنة خلف تعقيد المجتمعات على هذا النحو وتغيرها عبر الزمن مع تبدل المشكلات والحاجات التي تواجهها ولقد لفت أرسطو النظر إلى عنصر هام أصبح جوهريا في دراسات التغير فيما بعد، فالتغير يحدث وفق قانون ثابت هو الانتقال من البسيط إلى المركب ومن التجانس إلى اللاتجانس وبذلك تتحول وتتغير المجتمعات ويتم انتقالها عبر مراحل طويلة المدى في بناء المجتمعات إلا أنه أكد أيضا على إمكانية ظهور التغير المفاجئ الناتج عن أسباب أخرى وهي الثورة أو الانقلاب ويظهر ذلك عندما تتأسس الدولة على نظام خاطئ للعدالة الاجتماعية[1].

أما ابن خلدون فقد بين في نظريته في شؤون العمران عن وعي مبكر بقوانين التغير الاجتماعي في العمران البشري فقد شبه، المجتمع بالكائن الحي الذي يظهر إلى الوجود طفلا ثم يبلغ شبابه، ثم الكهولة وأخيرا يصيبه الهرم فيفنى ويزول وبذلك يتضح حسب فكر ابن خلدون أن العمران له عمر محسوس كأعمار البشر وهو يفنى ويدركه الهرم والكبر، إن إدراك ابن خلدون لطبيعة التغير في المجتمعات البشرية هو الذي جعله ينشغل بقضايا التحول من البداوة إلى الحضارة ومن الرئاسة إلى الملك، ومن الصنائع البسيطة الضرورية إلى الصنائع الكمالية، ولكن الأهم من ذلك هو أن ابن خلدون قد أدرك أن التغير لا يسير على وتيرة واحدة بل أن له أشكالا حددها في شكلين رئيسيين هما المباينة بالجملة، وتعني التغير التدريجي الذي

[1]. أحمد زايد، إعتماد علام: مرجع سبق ذكره، ص ص 15–16.

يحدث في العمران كله أو في جزء من أجزائه والتبدل بالجملة، ويعني التغير الجذري الذي يخلق نمطا جديدا ومجتمعا جديدا يخالف المجتمع السابق عليه تماما.

أما في عصر التنوير الأوروبي فقد بلغ الاهتمام بالتغير الاجتماعي درجة عالية من الأهمية فقد عرفت المجتمعات الأوروبية في هذا العصر تطورا كبيرا وواضحا في بناء المجتمع السياسي وفي بناء الفكر حيث اهتم فلاسفة بالمتغيرات التي طرأت على الحياة الاجتماعية مند نشأتها حتى قيام الدولة الحديثة، فبالرغم من أن التطورات التي قدمها الفلاسفة قد اعتمدت على نظريات افتراضية إلا أنها عكست اهتماما كبيرا بالتغير وإدراكا واعيا لدوره في تقدم المجتمعات، والتغير الاجتماعي في نظر الفلاسفة في عصر التنوير هو تغير تقدمي ينقل المجتمع إلى حالة أفضل وفي ضوء ذلك ذهب توماس هوبز 1585–1679 إلى أن المجتمعات تنتقل من حالة الفوضى التي يقتل فيها الأفراد بعضهم البعض إلى حالة يسود فيها النظام ويتحكم فيها العقل من خلال إلزام الأفراد بالقوانين العامة التي تفرضها الدولة.

ويرى في ذلك جون جاك روسو (1712–1778 م) أن المجتمعات تطورت من حالة بسيطة يشبع فيها الفرد كل حاجاته إلى مجتمعات سيطرت فيها بعض الفئات على فئات أخرى وظهرت فيها أشكال من اللامساواة الأمر الذي يتطلب قيام نظام أخلاقي جمعي تمثله الدولة التي تحمي حقوق الأفراد وبذلك ركز في هذا الإطار على نمو الروح الجمعية الأخلاقية، في حين نجد أوجست كونت قد فسر ظاهرة التغير من خلال قانون المراحل الثلاث الذي تنتقل فيه المجتمعات وتتحول من المرحلة الدينية إلى المرحلة الفلسفية إلى المرحلة الوضعية العملية والعقلية[1].

أما إميل دوركايم فقد فسر حالة التغير من خلال ربطها بما يعرف بتقسيم العمل الذي تتحول فيه المجتمعات الغربية وفقا لمبدأ التباين والتكامل الناتجين عن عملية تقسيم العمل ودرجة التخصص، ويذهب ماكس فيبر إلى الاهتمام بظاهرة التغير من خلال الدور الكبير الذي لعبته المعتقدات في تغير المجتمع وفي إنتاج تغيرات واسعة النطاق، إن دارسة ظاهرة التغير والاهتمام المستمر من قبل الباحثين والمفكرين في تحليل هذه الظاهرة وفهم مسارها فتح أفاقا أمام علماء الاجتماع الأوائل لرصد حركة التغير وتنظيمها بشكل علمي[2].

[1]. أحمد زايد، إعتماد علام: مرجع سبق ذكره، ص ص16–17.

[2]. حمد عبد الحميد، أحمد مصطفى: "**النظريات المعاصرة والمفسرة للتغير الاجتماعي والثقافي**"، **http://hamdisocio.blogspot.com** 2010/25/10

ثانيا: تحليل التغير الاجتماعي من منظور سوسيولوجي.

يشغل تحليل التغير مركزا أساسيا في البحث مند بداية ظهور علم الاجتماع الحديث، فقد بدأ الفكر في هذه الظاهرة من خلال بحث الأسباب أو العوامل التي تؤدي إلى مثل هذه العمليات، وفيما بعد أصبح الاهتمام الأساسي للمفكرين هو البحث في المجتمع الحديث الذي أوجد في ذاته النزعة الطبيعية إلى التغير المستمر،[1] إن المرحلة الجديدة التي تعيشها البشرية اليوم لا تنحصر فقط في تقصي الأسباب التي تؤدي إلى التغير والتحول وإنما أصبحت تبحث في كل ما يتعلق بتطور المجتمع في حقول التكنولوجيا والاقتصاد والصناعة والتجارة والثقافة والسياسة والاجتماع فهي باختصار تعكس منعطف بشري ضخم، أحدث تحولات كبرى في الفكر الاجتماعي،[2]وبذلك يظهر ويتضح بشكل جلي أن مفهوم التغير والذي كان ينظر إليه على أنه تقدم وتطور قد أصبح يعرف في مرحلة معينة بأنه، تغير اجتماعي بعد أن ظهر في عام 1922 في كتابات وليام اوجبرن **william ojbùrn** في كتابه التغير الاجتماعي وبذلك قدم مفهوم أكثر حيادية لدراسة التحولات التي تطرأ على بناء المجتمع ونظمه[3].

إن الأبعاد الجديدة التي اتجه إلى دارستها أغلب المفكرين والباحثين في علم الاجتماع فيما يخص ظاهرة التغير من شأنها أن تعمق الفهم المتكامل للعملية بأسرها وبذلك يظهر أن مفهوم التغير الاجتماعي قد ظهر لمواجهة أوجه التجديد في المفاهيم الأخرى الدالة على عملية التحول الاجتماعي،[4] هذا لا يعنى أن هذا المفهوم قد ألغى دور هذه المفاهيم حال ظهوره، بل إنه مفهوم وظاهرة أصبحت تتخذ هذه المفاهيم كأحد العوامل التي تحدث من خلال التغير وهذا يعني أنه قد يحدث بهدف التطوير أو يحدث بهدف التنمية، كما أنها مفاهيم تشترك في خاصية واحدة، تتمثل في أن لكل منها ظروف خاصة وسياق خاص ظهرت فيه، وأن أي منها لا يستغرق عملية التغير في شموليتها، وحتى يتضح الأمر يتوجب تحديد المفاهيم التي تملك علاقة بمفهوم التغير الاجتماعي وتحمل معني التحول ولذلك نذكر منها[5]:

1:مفهوم التقدم:

يشير هذا المفهوم إلى حالة التغير التقدمي الذي يرتبط بتحسن دائم في ظروف المجتمع المادية واللامادية، ويسير التقدم نحو هدف محدد أو نحو نقطة نهائية، ويرتبط هذا الهدف دائما بنوع من الغائية أي

---

[1]. محمد محفوظ: "**العولمة و تحولات العالم إشكالية التنمية في زمن العولمة وصراع الثقافات**"، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب 2003، ص 9.

[2]. سناء الخولي: "**التغير الاجتماعي والتحديث**"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 21.

[3]. أحمد زايد، إعتماد علام: مرجع سبق ذكره، ص 18.

[4]. مريم أحمد مصطفي وآخرون: "**التغير و دراسة المستقبل**"، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 20002، ص18

[5]. أحمد زايد، إعتماد علام: مرجع سبق ذكره، ص 23.

أنه يرتبط برؤية تنظر إلى عملية التحول الاجتماعي بوصفها عملية تقدمية ترمي إلى غاية محددة وبهذا المعني يصبح مفهوم التقدم يشير إلى أن صور المجتمعات تكون أفضل بالضرورة من سابقتها وانطلاقا من هذه الفكرة فإنه يرتبط أو يشير إلى حكم قيمي وهنا يصبح التغير لا بد أن يحدث في الطريق المرغوب فيه الذي يحقق مزيدا من الإشباع ومزيدا من الرضا، وقد ظهرت مجموعة من النظريات التي ربطت بين مفهومي التقدم والتغير واعتبرت أن التغير تقدمي أي أن مساره محدد مثل ما جاء به أوجست كونت، إلا أن التغير أشمل وأوسع من ذلك بل قد يتضمن مسيرة تقدمية ولكنه لا يعني التقدم بأتم معنى الكلمة[1]، وبذلك يتضح قصور مفهوم التقدم الذي يظهر في كونه مفهوم يحمل الدلالة القيمة، كما أنه لا يستوعب مفهوم التغير من كل جوانبه، بل جانب واحد منه وهو التغير التقدمي[2].

2: مفهوم التطور:

يشير هذا المفهوم إلى التحول المنظم من الأشكال البسيطة إلى الأشكال الأكثر تعقيدا وهو يستخدم لوصف التحولات في الحجم والبناء، كما يشير إلى العملية التي تتطور بها الكائنات الحية من أشكالها البسيطة والبدائية إلى صورها الأكثر تعقيدا، وهذا التحليل يرجع إلى تأثر الدراسات الاجتماعية بالدراسات الطبيعية خاصة أن استخدام هذا المفهوم في وصف التحولات التي طرأت على المجتمعات قد شبهت المجتمع بالكائن الحي في نموه وتطوره كما أن هذه المماثلة العضوية امتدت إلى تشبيه التطور في الحياة الاجتماعية بالتطور في المستوى البيولوجي للكائنات الحية، فالحياة الاجتماعية تتطور من البسيط إلى المركب كما تتطور الكائنات الحية، والحياة تخضع في تطورها لمبدأ الصراع ومبدأ البقاء للأقوى كما هو الحال في الحياة الطبيعية.[3] إن مفهوم التطور من خلال ما سبق ذكره يشير إلى نمط خاص من التغير، وهذا يدل على عدم القدرة على استخدامه لوصف كافة أشكال التغير لأنه أكثر شمولا، كما أنه في العادة ما يحمل داخله نوع من التقدم والتحضر غير أن الدراسات السوسيولوجية المتتابعة لظاهرة التغير الاجتماعي أثبتت أن هذه العملية قد تحمل مفهومي التطور والتقدم كما أنه يمكن لتراكم المشكلات في المجتمع أن يتمخض عنه مجموعة من الاختلالات البنائية التي تهدد التوازن عمليا وتجعل من بقاءه أمرا نسبيا وبذلك لا يمكن اعتبار مفهوم التطور على أنه عملية تكشف حقيقة الوقائع وتحديد عوامل التغير فيها بشكل أكثر دقة وشمولية ومعرفة النتائج المترتبة على تفاعلها[4].

---

[1]. أحمد زايد، إعتماد علام: مرجع سبق ذكره، ص 24.

[2]. سناء الخولي: مرجع سبق ذكره، ص 26.

[3]. المرجع نفسه، ص 28.

[4]. مريم أحمد وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 28.

3: مفهوم النمو:

يدل هذا المفهوم على نوع معين من التغير وهو التغير الكمي مثل التغيرات التي تطرأ على حجم السكان وكثافتهم والتغيرات في أعداد المواليد والوفيات ومعدلات الخصوبة وكذلك التغيرات في حجم الدخل القومي ونصيب الفرد منه، أو في أنواع الإنتاج المختلفة وتتميز هذه التغيرات في كونها قابلة للقياس كميا ولذلك نجد أن مفهوم النمو أكثر انتشارا في الدراسات السكانية والاقتصادية، ويرتبط مفهوم التغير بهذا المفهوم ارتباطا وثيقا لأن التغير الاجتماعي له جوانبه العديدة، وأحد هذه الجوانب هي الجوانب الكمية التي يمكن أن تقاس من خلال معدلات النمو التي تعتبر أحد مؤشراته الهامة غير أنها غير كافية لدراسة ظاهرة التغير، حيث أن دراسة هذه الظاهرة تحتاج إلى بيانات أكثر تفصيلا حول التغيرات الكيفية في العلاقات الاجتماعية وفي الثقافة والقيم[1]، أما التنمية فتعنى في معناها الحرفي عملية التفتح التدريجي أو النضج الكامل لجزئيات شيء ما أو نمو لما هو كائن داخل البذرة الأصلية وبهذه الطريقة فإن مفهوم التنمية يشير إلى عملية ارتقاء تدريجي كارتقاء نمو الطفل أو الشخصية، لكن المفهوم في استخدامه العلمي يعنى شيء مختلفا إلى حد ما حيث ارتبط هذا المفهوم بالتفرقة بين نوعين من المجتمعات المجتمعات الصناعية والمجتمعات النامية التي ما تزال زراعية وفي ضوء عملية التفرقة أصبح مفهوم التنمية يشير إلى عملية التغير التدريجي سواء ارتبط ذلك بتغيرات اقتصادية كمية يمكن قياسها أو بتغيرات في مستوى المعرفة والسيطرة على الطبيعة وتنمية قوى الإنتاج البشرية.[2] أما العلاقة بين مفهومي التنمية والتحديث ومفهوم التغير الاجتماعي، فهي علاقة وطيدة الصلة حيث يعتبران من أحد العوامل الفاعلة في إحداث التغيرات الاجتماعية، غير أنهما ليسا بديلان لمفهوم التغير الاجتماعي، من خلال ما تم ذكره سابقا حول تطور مفهوم التغير والمفاهيم والعمليات التي يتضمنها خلال حدوثه، يتضح بشكل جلي أن لكل مفهوم معنى خاص ويرتبط بظروف خاصة، ولهذا فإن مفهوم التغير الاجتماعي هو المفهوم الذي يمكن أن يحتويها جميعا دون أن يكون متحيزا أو منتميا إلى تراث خاص وذلك كان الدافع الأول في وصول وليام اوجبرن إلى استخدام مفهوم التغير الاجتماعي باعتباره مفهوم يتصف بالشمولية والحياد.

ثالثا: عرض نقدي للنظريات المفسرة لظاهرة التغير الاجتماعي.

لقد كان الفكر الاجتماعي قديما ينظر لظاهرة التغير وفق التصور التقليدي الذي يتجسد في مساواته بالتقدم والتطور في بعض الحالات، غير أنه وفي بداية القرن التاسع عشر، حدث تغير في هذا الفكر طبقا لما تعرضت له المجتمعات من تغيرات واسعة النطاق خلال تلك الفترة خاصة في المجال الصناعي

[1]. أحمد زايد، إعتماد علام: مرجع سبق ذكره، ص 26.
[2]. المرجع نفسه، ص 27.

والتكنولوجي الذين اتسم بالحركة والفاعلية وما أحدثه من تغيرات في الشكل والبناء وفي عمق العلاقات والتوجهات والتفاعلات الخاصة بالحضارة الإنسانية إن تحليل ظاهرة التغير الاجتماعي تدفعنا في هذه الدراسة إلى محاولة فهم التحولات التي طرأت على الإنسان في إطار محيطه الطبيعي والاجتماعي بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية النفسية والاجتماعية، وكل التفاعلات التي تحدث بشكل مستمر وديناميكي والتي تخلق في تفاعلها مجموعة من الظروف التي تسمح للإنسان بأن يكون شخص فاعل ومرن يستطيع أن يعيش في ظل هذه الظروف المتغيرة[1].

1- النظريات الحتمية:

وهي النظريات التي تركز في دراستها للتغير الاجتماعي على عامل واحد وتفترض كل نظرية من هذه النظريات أن عاملا واحدا هو المحرك الأساسي لبقية العوامل، ولذلك توصف بأنها نظريات اختزالية أي أنها تختزل مختلف العوامل المسببة للتغير الاجتماعي في عامل كافي لحدوث التغير وذلك راجع إلى أن التغير إذا حدث في مستوى معين من البناء الاجتماعي فإنه سيؤثر في بقية المستويات الأخرى ولذلك يعتبر هذا العامل هو الكافي لإحداث التغير في البناء بشكل كلي وعليه تفترض الحتمية أن الأمور محددة سلفا، أما استخدام هذا المفهوم في الفكر الاجتماعي فإنه يدل على البحث عن السبب الوحيد والمصدر الأساسي في حدوث التغير داخل المجتمع ونذكر منها نظريتين[2].

الحتمية الجغرافية والتي تنطلق من فكرة أن القدم هو وجود علاقة بين طبيعة الطقس الذي يعيش فيه الإنسان وبين طابعه الاجتماعي والسمات المحددة له في حدة المزاج والانبساط والانطواء وغير ذلك من محدداته، ولقد تأثر المنظرون الأوائل بهذا الاعتقاد وحاولوا من خلاله أن يميزوا بين أوجه التشابه والاختلاف بين البشر، واستخدام المفكرين الأوائل الحتمية الجغرافية في تفسير نشأة المجتمعات وتغيرها ولقد استخدم الباحث الأمريكي هنتجتون **Huntingtton** هذه النظرية في تفسير تغير المجتمعات حيث اعتبر أن الظروف الجغرافية هي التي تحدد صفات الناس وسلوكهم ولا تتغير إلا بتغير هذه الظروف وفي ضوء هذه الفرضية فسر ظهور الحضارات وسقوطها واندثارها.

الحتمية البيولوجية تتأسس هذه الحتمية على فرضية مؤداها أن الناس في العالم ينقسمون إلى أجناس وجماعات متميزة بيولوجيا وأن الأجناس تختلف في قدرتها على تطوير حياة اجتماعية وتنميتها، كما أنها تعتبر نوعية الحياة لدى الشعوب هي مؤشر على قدراتها البيولوجية العرقية، وعليه تقوم الحتمية البيولوجية على فرضية سادت في المجتمعات القديمة وهي تلك الخاصة بتفوق طبقات داخل المجتمع على بقية

---

[1]. الدسوقي عبده إبراهيم: "**التغير الاجتماعي والوعي الطبقي، تحليل نظري**"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ص61

[2]. أحمد زايد، إعتماد علام: مرجع سبق ذكره، ص ص42-43.

الطبقات وارتباط هذا التفوق بالخصائص البيولوجية، ولقد تبلورت بشكل واضح في الحضارة اليونانية التي ظهر فيها الاعتقاد بأن هناك أناسا ولدوا ليحكموا والأخرين ولدوا كرعية، ومن أبرز المفكرين الذين كان لهم الدور في ترويج وانتشار هذا الفكر دي جوبيون (1816–1882 ***de gobineau***) من خلال بحثه عن تفاوت السلالات البشرية والذي ربط فيه بين تفوق شعب من الشعوب أو انحطاطه وبين الخصائص العرقية وعلى الرغم من أن هذه النظريات سادت في مرحلة معينة من تطور العلم إلا أنها كانت ذات نظرة أحادية وانحيازية واختزالية.

2- النظريات التطورية:

انتشرت هذه النظريات في القرن التاسع عشر وكانت متوازية إلى حد ما مع النظريات الحتمية وإن كانت تستمد جذورها من الفلسفات القديمة، ولقد ظهر هذا النوع من النظريات انطلاقا من الاعتقاد بأن المجتمعات تسير في مسار واحد محدد سلفا عبر مراحل يمكن التعرف عليها، ويتفق المفكرين في هذه النظرية على هذه القضية ولكنهم يختلفون حول ثلاث قضايا، الأولى تتصل بمراحل التطور أي عدد المراحل التي تمر بها أما الثانية تتصل بالعامل الرئيسي المحرك للتطور هل يظهر نتيجة لتغير في الأفكار والمعتقدات أم يظهر نتيجة لتغير في التكنولوجيا والعناصر المادية، أما الثالثة تتصل بوجهة التطور هل التطور يسير في مسلك خطي تقديمي أم يسير في مسلك دائري بحيث يعود من حيث يبدأ. وفي البداية سوف نتعرض إلى البعد الثالث وهو المتصل بوجهة التطور والتي تقسم فيه نظريات خطية ونظريات دائرية.

النظريات الخطية توصف هذه النظريات بأنها نظريات تهتم بالتحولات القديمة والمستمرة حيث يمر المجتمع في حالة تحوله نحو تحقيق الهدف بعدة مراحل وخطوات ثابتة، وترجع هذه الفكرة في ظهورها إلى الفلسفة الإغريقية القديمة وأعيد إحياؤها في عصر التنوير على يد فيكو ***vico*** الذي حدد مسار المجتمعات في ثلاث مراحل أساسية في ضوء علاقة الإنسان بقوى ما فوق الطبيعة ولقد زاد الاهتمام بين المفكرين في هذا الاتجاه عندما انشغلوا بالبحث عن الأصول الأولى لمجتمعاتهم ومحاولة تحديد المرحلة التاريخية التي وصلت إليها هذه المجتمعات[1].

نظرية لويس مورجان أشار في تفسيره للتغير الاجتماعي إلى مرور المجتمع بثلاث مراحل غير أنها مختلفة عن أوجست كونت حيث قسم هذه المراحل إلى "المرحلة الوحشية، المرحلة البربرية، المرحلة الدينية" وأشار إلى التغيرات التي حدثت في كل مرحلة وأثارها على المجتمع[2].

[1]. أحمد زايد، إعتماد علام، مرجع سبق ذكره، ص 45-46.
[2]. الدسوقي عبده إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص 66.

نظرية سبنسر أما سبنسر فقد فسر التغير الاجتماعي في ضوء التطور البيولوجي وذلك من خلال محاولة تطبيق قوانين علم الأحياء على مظاهر النشاط الإنساني والتحول في البناء الاجتماعي، حيث ماثل بين المجتمع والكائن الحي واعتبر أن المجتمع شأنه شأن الكائن الحي حيث يبدأ متجانسا في استعداده ثم يميل شيا فيشأ إلى التغير والانتقال من التجانس إلى اللاتجانس مما يجعله عرضة للتغير أثناء مراحل تطوره، وقال أن التغير الاجتماعي لا يكون حتميا في كل المجتمعات، كما حاول تفسير بعض مظاهر التغير الاجتماعي المصاحبة للثورات والحروب الناتجة عن التقدم الثقافي في المجتمع.

نظرية دوركايم، حاول دوركايم **E.dorkaiem** تفسير التغير الاجتماعي من خلال مدخله التطوري على أساس الانتقال من حالة إلى أخرى، حيث يصل في النهاية إلى التخصص الذي يؤدي إلى تقسيم العمل وفي حالة انتقاله من حالة لأخرى تحدث بعض التغيرات التي تزداد فيها حالة التخصص وتظهر مبادئ تقسيم العمل في المجتمع، كما اعتبر التغير الاجتماعي هو السبيل لرقي المجتمع وتقدمه وهو الطريق للتضامن طبقا لما ذكره في تقسيمه للمجتمعات البسيطة والمركبة، كما ظهرت في هذه الفترة أراء أخرى تفسر التغير الاجتماعي عن طريق نقدها لبعض أراء النظريات التطورية من خلال نشر بعض المحاولات الفكرية الجديدة المتصلة بالتقدم الاجتماعي وعلاقته بالتغير الاجتماعي، ونجد في هذا الصدد المفكر روجو بيكون الذي اشتهر باستخدام المنهج التجريبي في تحقيق التقدم التكنولوجي والاجتماعي، حيث حاول بيكون ***A.bacon*** توضيح بعض العوامل التي أدت إلى التغير الاجتماعي، ولأن التغير يحدث لتعدد وتنوع حاجات الإنسان فإن ذاك يهدف إلى حدوث بعض التغيرات الاجتماعية، بالإضافة إلى ذلك فقد أشار إلى التغيرات المصاحبة للنهضة العلمية التي حدثت في عصر التنوير، أما ديكارت **dekart** فقد أشار إلى التغير الاجتماعي ليساعد على التخلص من الأفكار التقليدية والتحرر، في حين نجد أن ***condorce*** الذي عاش قبل الثورة الفرنسية وبعدها قد تأثر بالتغيرات الاجتماعية التي حدثت في المجتمع الفرنسي عقب الثروة، الأمر الذي دفعه إلى الاهتمام بتجديد مراحل التغير الاجتماعي التي قسمها إلى عشر مراحل تسير في خط مستقيم متصاعد نحو التقدم والرقي[1]، وهي (مرحلة الصيد والرعي ثم الزراعة وعلوم الفلسفة اليونانية والحضارة ومرحلة الجمود الفكري والعلمي ثم مرحلة اختراع الطباعة ومرحلة التحرر الفكري والإصلاح الديني وأخيرا مرحلة الثورة الفرنسية)، واعتبر أن كل مرحلة من المراحل السابقة تعقبها بعض التغيرات وهذا يوضح مدى الاهتمام بدراسة التغير الاجتماعي خلال تلك الفترة.

النظريات الدائرية: انطلقت هذه النظريات من فكرة أساسية قديمة مفادها أن كل الحقب البشرية قد حدثت من قبل وليس هناك من جديد في هذه الخبرة، كما أن الحياة الاجتماعية تقوم على أسلوب من الانتظام المتكرر،

[1]. الدسوقي عبده إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص 67.

فحياة كل نوع من الأنواع بما فيها الإنسان هي دائرة مغلقة من الحياة والموت، ويذهب ابن خلدون في ذلك إلى الاعتقاد بأن للمجتمعات عمرا كأعمار البشر وأنها تتطور مثلما تتطور الحياة البشرية بحيث تتحول المجتمعات في حياتها من البداوة إلى الحضارة، وهي في تحولها تعكس هذه الدائرة التطورية[1]. كما ظهرت عند باريتو في نظريته عن دورة الصفوة التي ذهب فيها إلى أن الصفوة الحاكمة لا تستقر في الحكم إلى النهاية، فيما تلبث أن تفقد قوة الرواسب التي أوصلتها إلى الحكم ومن ثم تبدأ في الضعف والوهن فتنهار وتحل محلها صفوة أخرى وهكذا تختفي أي أرستقراطية في حركة التاريخ الدائرية والمستمرة، أما سروكين ***sorokin*** (1889-1968) فقد اعتبر في نظريته أن الدورات التاريخية التي تكررت في كل المجتمعات تمر عبر ثلاث مراحل هي المرحلة الاعتقادية والمرحلة المثالية ثم في الأخير الحسية، وتتشابه هذه الأفكار مع الأفكار التي جاء بها أرنولد توينبي ***a.toynbee*** (1889-1975) حول دورة الحضارة بين التحدي والاستجابة، فكل دائرة أو دورة حضارية تبدأ بفكرة مفادها التحدي بهدف تحقيق التكيف مع البيئة واستقلال إمكانياتها ويقابل على حد اعتقاده هذا التحدي باستجابة قد تكون ناجحة وقد تكون غير ناجحة فينهار المجتمع[2].

3- الصورة الحديثة للتطورية:

لم يعد الفكر التطوري يركز على الحتمية التاريخية ولم يعد يركز على أحادية التطور ولم يعد يناظر بين التطور على المستوى البيولوجي والمستوى الاجتماعي غير أنها حافظت على نفس الهدف.

نظرية مراحل النمو وهي النظرية التي قدمها والت رستوتو ***w.rostow*** عام 1961 في كتابه بعنوان "**مراحل النمو الاقتصادي**"، وتقوم هذه النظرية على فرضية مؤداها أن النمو في المجتمعات جمعيا يمر بمراحل محددة والفرق بين مجتمع وأخر في الدرجة التي قطعها المجتمع في طريق النمو الاقتصادي، وقد حدد روستو مراحل النمو بخمس مراحل هي المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للانطلاق، مرحلة الانطلاق مرحلة السعي نحو النضج، وأخيرا مرحلة الاستهلاك الجمعي الوفير، والمجتمعات الغربية في أغلبها وصلت إلى المرحلة الأخيرة، بينما المجتمعات النامية فهي تحتل إحدى هذه المراحل[3].

نظرية التقارب رائدها كلارك كير ***k.kerre*** عام 1960 وقد عرفت بنظرية الالتقاء كما عرفت بنظرية التقارب والوفاق وقد تأسست على فرضية أساسية هي أن العالم قد دخل إلى مرحلة جديدة وهي مرحلة التصنيع الكامن، وأن كل مجتمع سيمر بهذه المرحلة في زمن معين وللتصنيع خاصية أساسية تجعل من

---

[1]. الدسوقي عبدة إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 48-68.

[2]. أحمد زايد، إعتماد علام: مرجع سبق ذكره، ص 47.

[3]. المرجع نفسه، ص 49.

المجتمعات تتشابه، ويؤدي إلى خلق نمط ونظام من التشابه يقوم على المظاهر الأتية الإنتاج الواسع الاعتماد على المهارات والمنافسة وتقسيم العمل، الحراك الاجتماعي الرأسي والأفقي تطور التعليم وتفرعه التحضر وزيادة سكان المدن لتحقق درجة من الاتفاق على القيم، النمو والاعتماد المتبادل وتناقص فرص قيام الحرب، وتكون هذه المؤشرات نموذجا مثاليا ويسعى التغير الاجتماعي في أي مجتمع إلى تحقيقه كما أنه سوف يؤدي إلى تحقيق نوع الالتقاء والتقارب بين المجتمعات المختلفة.

نظرية نهاية التاريخ قدمها المفكر الأمريكي فرنسيس فوكوياما f.fukuyama **عام 1989** بعد سقوط الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية تتأسس هذه النظرية على أراء هيجل التطورية التي تنظر إلى التطور على أنه انطلاق نحو الكمال، العقل الكامل، الدولة الكاملة، القيم المطلقة، والتطور يكون نحو المطلق يتحكم فيه ويفرضه قانون الجدل ويسعى به إلى أفضل الصور ولقد اعتمد فوكوياما على فكرة هيجل حول الرغبة في الاعتراف والتقدير التي اعتبرها هيجل فكرة محركة للتاريخ وينظر فوكاياما على أن الديمقراطية اللبرالية المعاصرة التي تمثلها أمريكا قد ألغت فكرة العلاقة بين السادة والعبيد التي كانت موجودة بشكل أو بأخر في بقية الأنظمة السياسية، التي كانت تجعل من الأنظمة تتأسس على علاقات تسلطية أما اللبرالية الديمقراطية التي ظهرت بعد الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية ألغت بذلك الرغبة غير العقلانية في الاعتراف وأحلت محلها رغبة عقلانية في الاعتراف على أساس من المساواة وبذلك نجد أن اللبرالية الديمقراطية قد حلت مشكلة الصراع التاريخي، من خلال ما تم ذكره فإن هذه النظرية بوضعها لفكرة نهاية التاريخ قد أوقفت مسيرة التطور وثبتتها عند نقطة واحدة[1].

4- النظريات البنائية الوظيفية:

تأسست هذه النظرية على فكرة مفادها ضرورة فهم المجتمع في ضوء تاريخه، أي فهمه في ضوء ظروفه المعاصرة وتعتمد هذه النظرية في تحليلاتها على مفهومين أساسيين هما مفهوم البناء ومفهوم الوظيفة، يشير مفهوم البناء في إطار هذه النظرية إلى العلاقات المستمرة الثابتة بين الوحدات الاجتماعية، بينما يشير مفهوم الوظيفة إلى النتائج أو الأثار المترتبة على النشاط الاجتماعي، فالبناء يكشف عن الجوانب الهيكلية الثابتة بينما تشير الوظيفة إلى الجوانب الدينامية داخل البناء الاجتماعي كما تم إضافة مفهوم أخر وهو النسق الاجتماعي، فالمجتمع نسق يتكون من مجموعة من الأنساق الفرعية يؤدي كل منها وظيفة محددة[2]، إن تحليل التغير الاجتماعي من وجهة النظر الوظيفية يتطلب التوقف عند بعض صور التوازن التي تنطلق من عدة افتراضات أهمها أن المجتمع يتكون من مجموعة من الأجزاء يعتمد بعضها على بعض

[1]. أحمد زايد، إعتماد علام: مرجع سبق ذكره، ص 51.

[2] المرجع نفسه، ص ص 52-54.

وتكون ضرورية لأداء وظائفها، كما أن تغير أي جزء من هذه الأجزاء في النسق الاجتماعي يؤدي إلى التغيرات في كل الأجزاء الأخرى إلا أنها في أخر الأمر تتكامل ككل أو كوحدة واحدة، وكل المجتمعات تسعى دائما تجاه المحافظة على التوازن، أما استقرار المجتمع إنما يرجع إلى قيمته الوظيفية ولذلك فإن أي نمط اجتماعي لا يمكن فهمه بصورة سليمة إلا في ضوء نتائجه ووظائفه التي يقدمها للمجتمع[1].

نظرية التوازن الدينامي من أهم رواد هذه النظرية تالكوت بارسونز الذي ركز على فكرة التوازن الدينامي في عملية التغير الاجتماعي يعتبر بارسونز المجتمع أحد الأنساق الأساسية للفعل التي حددها في أربع أنساق، النسق العضوي، ونسق الشخصية، والمجتمع والثقافة وبدوره ينقسم كل نسق من الداخل إلى أربعة أنساق فرعية هي، الاقتصاد والسياسية والروابط المجتمعية ونظم التنشئة الاجتماعية، والمجتمع كنسق يعيش في حالة توازن داخلي وخارجي فهو يدخل في علاقات متوازنة مع أنساق الفعل الأخرى الكائن العضوي الشخصية الثقافية وهو يتوازن من الداخل حيث تحقق أنساقه علاقات منتظمة ومتوازية وعندما يتعرض المجتمع للتغير فإنه لا يفقد الخاصية التوازنية لأنه عملية دينامية ومستمرة لذلك فإنه يمكن المجتمع دائما من أن يتكيف مع التغيرات الجديدة ويدمجها داخل بنائه[2].

نظرية التحديث الوظيفية تحول اهتمام علم الاجتماع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى دراسة التغير في مجتمعات العالم الثالث، حيث ركز العلماء على أن تحول المجتمعات التقليدية التي تقع خارج نطاق الصناعات المتقدمة تتحول وتتغير على نفس نمط التحول داخل المجتمعات الصناعية، كما افترضوا أن التغير يحدث في الأبنية التقليدية من خلال عوامل خارجية ناتجة عن عملية اتصالها بالثقافة الغربية، إن عملية التغير الاجتماعي المرتبطة بعمليتي التنمية والتحديث ليس تغيرا جذريا، وإنما هو تغير تدريجي خطي وتقدمي يتم بمقتضاه تحول الأبنية التقليدية إلى أبنية حديثة، أي تحولها من أبنية ساكنة وبسيطة إلى أبنية غير متجانسة ومتحركة ومعقدة وتفرز هذه العملية أثناء حدوثها الكثير من المشكلات[3].

5- نظريات الصراع:

تؤكد هذه النظرية على ضرورة النظر إلى المجتمع على أنه مركب من جماعة ضد جماعة كما أنها تنطلق من فكرة مفادها أن ظاهرة التغير الاجتماعي تستهدف القوى المادية للإنتاج بصورة مستمرة الذي يؤدى إلى نشوء الصراع بين العوامل الاقتصادية وعلاقات الإنتاج وفي هذا الإطار يذهب كارل ماركس إلى أن العملية التي عن طريقها تتغير المجتمعات وتتطور تكون من خلال الصراع الذي ينحصر أساسا في

---

[1]. مريم أحمد مصطفي وأخرون: مرجع سبق ذكره، ص 104.

[2]. "**النظرية البنائية** ":12/5/ 2014، مأخوذة من موقع **www.alialzubidg.blogspot.com**

[3]. أحمد زايد، إعتماد علام، مرجع سبق ذكره، ص 56.

المجال الاقتصادي بحيث يكون المجتمع في ظله ديناميكي، كما اهتم بتحليل بعض التغيرات التي طرأت على العلاقات الإنسانية المتأثرة بالنواح الاقتصادية، لأنه كان ينظر للكون على أنه نسق من الأجزاء المتداخلة والمترابطة وأي تغير في جزء منه يؤثر في الأجزاء الأخرى واعتبر أن الأساس الاقتصادي للمجتمع بمثابة قوة حقيقية للتغير الاجتماعي[1].

نظرية التنمية التابعة ترتبط هذه النظرية بتوصيف التغير الاجتماعي في دول العالم الثالث حيث تعتبر أن حركة التغير في مجتمعات العالم الثالث تسير نحو مزيد من التخلف وأنه إذا تحققت فيها جوانب للتنمية فإنها تظل تنمية تابعة غير مستقلة، وغير نابعة من ذات المجتمع وكيانه الداخلي، وتعتبر هذه النظرية أن البناء الاجتماعي في دول العالم الثالث هو بناء متخلف تابع محكوم بنمط معين لتقسيم العمل الدولي الذي اكسب المجتمع خصائص التخلف من خلال العلاقات التاريخية التي تدخل فيها مع الرأسمالية العالمية بحيث لم تؤدي هذه العلاقات إلى تقدم الابعاد الأمنية والاجتماعية وإنما أخضعتها لخدمة مصالحها واستغلالها.

النظريات السيكولوجية الاجتماعية تركز هذه النظريات على دور الفرد في التغير الاجتماعي وعلى دور الأفكار التي يحملها الأفراد في تغير أنماط الحياة ومسارها، وتتأسس هذه النظرية على فرضية مفادها أن التغير يصيب المجتمع من خلال الأفراد الذين يتغيرون، وبذلك فإن هناك مكانا للعوامل النفسية في حركة التغير الاجتماعي، بل إنها تشكل عوامل ضرورية لخلق دينامية التغير الاجتماعي ولقد تبلور هذا الاتجاه من خلال أعمال ماكس فيبر حيث ركزت دراسته على الأخلاق البروتستنتية وروح الرأسمالية فافترض في هذه الدراسة أن الرأسمالية الصناعية قد ظهرت إلى الوجود بسبب الحالة السيكولوجية التي ظهرت في أوروبا الغربية في القرن السادس عشر والتي ترتبت عن انتشار النزعة البروتستنتية، ولقد أدت هذه النزعة التي تمثلت في مجموعة من الأفكار الجديدة التي طورت المسيحية إلى خلق روح الرأسمالية لأنها أدت إلى ظهور التفكير العقلاني الرشيد بحيث أصبحت العقلانية هي الأساس الذي تنهض عليه الحياة الاجتماعية وهي التي خلقت الدافعية للإنجاز والعمل والربح.

نظرية أيفرت هاجن يطلق عليها نظرية الشخصية المجددة حيث ركز فيها ايفرت على دور المجددين في إحداث التغير الاجتماعي، فلقد نظر إلى المجتمعات التقليدية على أنها مجتمعات ساكنة راكدة تعرف نظم جامدة للمكانة الاجتماعية، وذلك راجع لكون البناء الاجتماعي يتكون من وجود جماهير الفلاحين وصفوة حاكمة تحكمها علاقات تسلطية غير مبدعة وغير دافعة للتجديد، الأمر الذي ينعكس على الأفراد وبالتالي تصبح من أهم مواصفاتهم عدم القدرة على التجديد وعلى ضبط تحليل العالم الذي يعيشون ضمنه، كما

[1]. الدسوقي عبده إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص 69.

يفترض أن هناك علاقة قوية بين طبيعة البناء الاجتماعي وأنماط الشخصية القادرة على التجديد حيث تتسم هذه الشخصية بالابتكار والانفتاح على الخبرة.

نظرية ديفيد ماكليلاند وهي نظرية يطلق عليها نظرية المجتمع المنجز حيث اهتم ماكليلاند في إطار هذه النظرية بنوع معين من التغير هو التغير الاقتصادي كما اهتم بالجانب السيكولوجي في تحليله لعملية التغير في المجتمعات التقليدية، وكانت نقطة الارتكاز عنده هي الدافعية للإنجاز بالإضافة إلى ذلك فإنه أكد على عملية التنمية الاقتصادية سواء في المجتمعات القديمة أو الحديثة، والتي تظهر دائما بناء على ظهور متغير سابق وهو الحاجة إلى الإنجاز، من خلال هذا التحليل ترتبط عملية التغير حسب هذا الفكر بوجود الحاجة لأنها تنمي القدرات الإبداعية وتخلق الدافع ونتيجة لذلك جاءت فكرة ماكليلاند في قوله "استثمر في صناعة رجل ولا تستثمر في صناعة طائرة" وبذلك يتجاوزا الوجود القائم على الوجود التقليدي المرتبط بالنشاط الحرفي[1].

رابعا: وقائع حول نظرية التغير الاجتماعي:

من الواضح أنه لا يمكن اكتشاف نظرية شاملة وكبرى في فهم وتوضيح مظاهر التغير الاجتماعي داخل المجتمعات خاصة التغيرات الكبرى في البناءات الاجتماعية وهذا ما تم توضيحه بشكل جلي في عرض ومناقشة المسار التطوري للتنظير في دراسة التغير داخل المجتمعات.

إن تعدد وجهات النظر والاتجاهات التي ظهرت عبر التاريخ واختلاف الآراء في تفسير التغير الاجتماعي راجع إلى سبب ذات أهمية كبرى، وهو حقيقة البناء الاجتماعي داخل المجتمع، الذي هو بدوره يتأثر بعدة عوامل أهمها التركيبة البشرية وما تشكله من علاقات وتفاعلات واتجاهات وأدوار داخل البناء وارتباطها وظيفيا في نسق متوازن.

ساهم التطور الكبير والنضج الهائل في العلم وأساليبه وأدواته في بناء الإيديولوجيات والمنهجيات المختلفة في فهم سياق التغير داخل المجتمع وتفسير دينامية الواقع ورصد وتحليل محاولات الإنسان للسيطرة على بيئته سواء الطبيعة أو الاجتماعية ومصيره من أجل تحقيق التقدم[2].

إن الاختلافات في البناءات النظرية التي ساهمت في تحليل واقع التغيرات من خلال التأملات في ما يحدث داخل المجتمعات شكلت الانطلاقة لمجموعة الافتراضات التي كانت تحدد المسار لكل باحث في صياغة قوانينه الملائمة لمعالجة التكرار والانتظام الذي يحدث في مسار التاريخ[3].

---

[1]. أحمد زايد، إعتماد علام: مرجع سبق ذكره، ص ص59-64.

[2]. سناء الخولي: مرجع سبق ذكره، ص ص 41-42.

[3]. مريم أحمد مصطفي وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 14.

إن استناد الباحثين لإيديولوجيات محددة في تفسير التغيرات خلق تعدد وجهات النظر التي قدمت تراثا بالغ الأهمية في فهم أساليب التغير وأسبابه وأنماطه وكل ما يتعلق به فظهرت نظريات تنطلق في تفسيرها من البعد الوظيفي وهناك من فسر التغيرات انطلاقا من فكرة الصراع وهناك من فسرها من جانب تطوري، وعلى الرغم من تخصص كل نظرية في إطار محدد إلا أنه لا يعني نقص أو قصور هذه النظريات، ولكن يمكن اعتبار أن لكل نظرية انطلاقة، ومما تم عرضه في جملة النظريات التي فسرت ظاهرة التغير انطلقت كل واحدة في بحثها من افتراض معين وكل نظرية هي صالحة لمجتمعها وزمانها[1].

إن فهم عملية التغير سواء على مستوى الأنساق الفرعية أو على مستوى البناء الكلي ليس من السهولة بما كان على الرغم من تعدد النظريات في فهم هذه الظاهرة، إلا أن اختلاف البناءات الاجتماعية من حيث تكوينها البشري ومن حيث أنماط الإنتاج والمعيشة، فرض نوع من الصعوبة في محاولة فهم وإيجاد تفسير أكثر شمولا وتكاملا، كما أن التصحيحات والتعديلات التي طرأت على النظرية في علم الاجتماع وظهور معطيات جديدة ساهمت في صياغة نظريات التغير التي ظهرت منذ مطلع القرن العشرين عن نموذج واحد تقريبا يسعى إلى بناء نظريات عامة طويلة المدى، غير أن الظروف التي صاحبت الحرب العالمية الثانية سواء اتصل الأمر بضرورة استيعاب التجديدات الهائلة التي طرحها التقدم العلمي والتكنولوجي ودفعها لتحديد الواقع وفق نموذج قد يختلف كليا أو جزئيا عن النماذج القديمة أدى إلى عودة التعدد والاختلاف في التوجيه النظري والإطار المنهجي المفسر لظاهرة التغير[2].

أدت التغيرات في الجانب العملي والتكنولوجي إلى إضفاء طابع جديد على الحياة الاجتماعية والسلوك الفردي والسلوك الاجتماعي هذا أدى إلى توجيه الموقف النظري المعاصر في دراسة التغير الاجتماعي إلى منطلق جديد وهو البعد الواقعي في دراسة الجماعات الاجتماعية من خلال مكانتها داخل البناء الاجتماعي وما يطرأ عليها من تغيرات وما تحدثه هي من تأثيرات على بقية الأنساق داخل المجتمع[3].

بالإضافة إلى ما تقدم لا يمكن تفسير التغير بعيدا عن مجريات التاريخ في أي منطقة بذاتها لهذا فإن أهمية التاريخ تكون في القوى التي تشابكت بعضها ببعض عبر مختلف العصور، وهكذا يمكن تحليل العمليات التي تؤثر في مجتمع ما باعتبارها تتضمن سلسلة متصلة من العلاقات المتبادلة التي يقوم عليها النظام الاجتماعي، وبهذا فإن التوصل إلى المسائل الكبرى التي تواجه البشرية في عصرنا ينبغي أن تقوم على معرفة تاريخية وافرة وعميقة[4].

[1]. سناء الخولي: مرجع سبق ذكره، ص 42.
[2]. مريم أحمد مصطفي وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 15.
[3]. سناء الخولي: مرجع سبق ذكره، ص 48.
[4]. مريم أحمد مصطفي وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 20.

إن تطور الكيانات الاجتماعية التي توسع إطار الفهم تسمح بتحقيق تساند وظيفي بين النظريات المفسرة لظاهرة التغير، وذلك من خلال العودة إلى طبيعة المسببات داخل أي مجتمع هذا من جهة ومن جهة أخرى إلى تتبع الفكر أو المرجعية الفكرية السائدة عند الأفراد في تلك المجتمعات وذلك من أجل خلق تكامل نظري وتساند وظيفي بين النظريات سواء في جانبها القديم أو الحديث، لأنها في أغلبها اعتمدت على ربط ذلك التغير بعدة مفاهيم أبرزها التقدم والتطور والتنمية والتحديث وهذه يمكن اعتبارها الأليات التي يقوم من خلالها أي تغير سواء كان تلقائي أو موجه.

خامسا: خصائص التغير الاجتماعي وأهم العوامل التي تتحكم فيه:

1: خصائص التغير الاجتماعي:

تعتبر عملية التغير الاجتماعي هي العملية الجوهرية التي تتيح للمجتمع البقاء والاستمرار في الوجود كما أن التغير في حقيقة الأمر يعبر عن كونه عملية تحافظ ديناميا وأحيانا استاتيكيا على كيان المجتمع وتلائم بين تنظيماته وتؤلف بينها فالإنسان لا يكف عن اكتساب الخبرات والتغيير في فكره ومن المعروف أن محاولة فهم التغييرات وإدراك عوامله وتحليله وتتبع مساراته يتطلب محاولة فهم الخصائص العامة التي يتميز بها التغير الاجتماعي ونذكر منها ما يلي[1]:

- التغير الاجتماعي ظاهرة عامة ودائمة تشهدها كافة المجتمعات المتقدمة والمتخلفة والفارق بينهم يتمثل في درجة واتجاه وسرعة التغير.
- مفهوم نسبي يكتسب مضامين مختلفة طبقا لتباين البيانات الثقافية والحضارية ونسق القيم السائدة من مجتمع إلى أخر ومن مرحلة إلى أخرى في المجتمع نفسه.
- التغير ظاهرة شاملة ومعقدة لها أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية المرتبطة والمتكاملة باعتبار أن المجتمع يمثل وحدة عضوية يتأثر كل جزء منها بما يطرأ على بقية الأجزاء من تغير[2].
- التغير الاجتماعي عملية ناتجة عن عدد من العوامل الداخلية والخارجية يتوقف إسهام كل منهما على عدد المتغيرات طبقا لاختلاف الزمان والمكان.
- التغير الاجتماعي لا يفترض بالضرورة السير في اتجاه واحد ولا يفترض الانتقال من وضعية متخلفة إلى أخرى متقدمة فهو عملية تضمن التقدم والانهيار والتدهور.

---

[1]. سناء الخولي: "**مدخل إلى علم الاجتماع**"، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، الإسكندرية، 2003، ص 242.

[2]. ثروت مكي: "**النخبة السياسية والتغير الاجتماعي**"، عالم الكتب، مصر، 2005، ص 128.

- التغير الاجتماعي عملية تحدث على مستوى القيم والهياكل وقد يكون تدريجيا أو فجائيا محدود أو شامل، تلقائي أو مخطط ذو طبيعة سلمية أو ثورية ينطلق من الجزء أو من الكل.
- طبيعة المجتمع تفرض نوعية التغير الاجتماعي وذلك يرجع إلى مجموعة الظواهر والمتغيرات التي يشهدها العالم المعاصر والتي تفرض ضرورة تخطيط عمليات التغير وعدم تركها للتلقائية من أهمها قابلية الموارد للنفاذ، وثورة التوقعات والتحول في مفهوم الدولة والترابط.
- يساهم التغير في ظهور نمط من الصراع بين الأفراد وبين القيم التي ترسبت في تكوينهم والأوضاع الجديدة التي جاء بها التغير وذلك حسب درجة التماثل والتغير في القيم والتقاليد السائدة ودرجة التصادم بحقيقة أساسية هي سلوكيات الأفراد نتيجة لسيادة قيم ثقافية واجتماعية واقتصادية معينة.
- أن عملية التغير تحدث في إطار نظام محكم الصلة بين أجزائه ولذلك يصعب القول أنها عملية تحدث على مستوى واحد بعيدا عن بقية المستويات.
- تتأثر العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع بنمط التغير ونوعه وطريقة حدوثه وذلك بأسلوب إيجابي أو سلبي ويؤثر في السلوك الواقعي لأفراد المجتمع ويصبح الفرد بدوره مؤثر في البناء الاجتماعي بطريقة أو بأخرى[1].

2: العوامل التي تتحكم في عملية التغير:

✓ **البعد البيئي أو الإيكولوجي:**

ويقصد بالعوامل الإيكولوجية للتغير الاجتماعي هو مدى تفاعل الإنسان مع البيئة الطبيعية والجغرافية باعتبار أن الإيكولوجية تشير إلى العلاقة التي تحدث بين المجتمع والبيئة الجغرافية المتمثلة في التضاريس على اختلافها والموقع الجغرافي[2]، ويمكن اعتبار الجانب الطبيعي من أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث عملية التغير وذلك يرجع إلى كون الإنسان في حاجة دائمة إلى تحسين الظروف من حوله وتكييفها لتتماشى مع حياته ومتطلباته، ولذلك كانت الحاجة أم الاختراع من حيث تحسين الظروف البيئية وإخضاعها لخدمة الإنسان وتهيئتها حتى لا يكون الإنسان بعيدا عن الاستقرار، كما يظهر تأثير العوامل البيئية على العلاقات الاجتماعية في كثافة السكان وأماكن نشاطهم وتجمعهم ومواقع المدن والمراكز الصناعية بأنواعها[3].

[1]. ثروت مكي: مرجع سبق ذكره، ص 129.
[2]. الدسوقي عبده إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص 47.
[3]. ثروت مكي: مرجع سبق ذكره، ص 138.

✓ **البعد الديمغرافي:**

تعتبر كثافة السكان وحجمهم وتركيبهم من العوامل الهامة في إحداث بعض التغيرات الاجتماعية وأي تحول يحدث في الجماعات الإنسانية يكون عاملا للتغير الاجتماعي فكل زيادة أو نقصان في حجم السكان يؤدي إلى تحول النشاط الإنساني ونمط الحياة التي يعيشها السكان كما يؤثر في ارتفاع الدخل وحجم الإنفاق ومستوى المعيشة، كما أن العامل الديمغرافي يؤثر في الكثير من العلاقات الاجتماعية والتفاعلات بين أفراد المجتمع، خاصة في حالة الهجرة التي تحدث تغيرات في النواحي السكانية والثقافية نتيجة الاختلاط الثقافي مما يؤدي إلى خلق ثقافات جديدة وأنماط مهنية جديدة وأي تعديل يحدث في الجماعات الإنسانية من خلال الهجرة أو الأمراض أو الحروب يؤدي إلى حدوث تغيرات اجتماعية واسعة وبذلك يكون من أهم العوامل التي تحدث عملية التغير الاجتماعي[1].

✓ **البعد الاجتماعي:**

إن عمليات التحول والتغير التي تشهدها أغلبية المجتمعات ترجع أيضا في أساسها إلى أبعاد اجتماعية سواء من حيث الظواهر التي تطرأ على المجتمع وتستدعي منه إعادة النظر في الحياة الاجتماعية وإعادة بنائه، أو في القيم والعادات السائدة والتي تؤثر في البناء الاجتماعي من حيث وحدة الجماعة أو الانحراف عن معاييرها وأعرافها والقوانين السائدة فيها، كما أن التفاعل الاجتماعي يتأثر بدوره كعملية نتيجة قبول أو رفض أشكال السلوك الإنساني ودرجة الانتماء للجماعة، ويساهم الإنسان بدوره في التأثير على البناء الاجتماعي كونه الوحيد القادر على تطوير سلوكه وتكييفه مع الظروف المتغيرة، كما أن عملية الدمج الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية يؤثران بشكل كبير في تجديد الحياة الاجتماعية انطلاقا من ذلك فإن مختلف العمليات التي تحدث داخل البناء الاجتماعي وما يترتب عنها من تفاعل تعتبر عامل ديناميكي يساهم بشكل فعال في حدوث عملية التغير وفقا لتغير الأفراد ومدى التكيف والتلاؤم مع ظروف الحياة ومتطلباتها[2].

✓ **البعد الثقافي:**

تعتبر الثقافة كل معقد لاشتمالها على عدد كبير من السمات والملامح والعناصر ويرجع ذلك إلى تراكمها عبر العصور، كما أنها تشكل الكل المركب من المعارف والعقائد والفن والأخلاق والقانون والأعراف وكل ما اكتسبه الإنسان بوصفه عضوا في المجتمع وبذلك يمكن القول عنها أنها نتاج التفاعل بين الإنسان

1. الدسوقي عبده إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص 57.
2. سالم القمودي: "**التغير**"، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، لبنان، 2004، ص 15.

والجماعات التي ينتمي إليها عبر العصور[1]، وتؤدي الأبعاد الثقافية دورا هاما في حدوث العديد من التغيرات الاجتماعية داخل المجتمع والتي تظهر بصورة واضحة في الإضافات الجديدة للأشياء القديمة، وتلعب وسائل الانتشار الثقافي والاتصال المختلفة دورا كبيرا في إحداث التغيرات داخل المجتمعات على اختلافها كما أن حالات الاختراع والاكتشافات والاحتكاك بين الشعوب قد يؤدي إلى اختفاء ثقافات قديمة وحلول ما يعوضها من ثقافات جديدة تؤثر في سلوكات الأفراد وتطلعاتهم، كما يمكنها أن تحدد توجهات المجتمع بصورة مختلفة على التوجه الذي كان يسلكه، هذا يؤدي بدوره إلى حدوث تحولات على مستوى القيم السائدة والمعايير الأخلاقية والإنسانية في المجتمع[2].

✓ **البعد الاقتصادي:**

يعتبر البناء الاقتصادي من أهم الميكنيزمات التي تؤدي إلى حراك المجتمع سواء نحو التقدم أو التخلف، نحو القوة أو الضعف وقد مرت فترات على المجتمعات الإنسانية أصبح فيها المجال الاقتصادي المعيار الذي يحدد مدى تقدم الدول وهو الميكانيزم الذي تقاس عليه هيمنة وسيطرة الدولة والمجتمعات بعضها على بعض خاصة في القرن الماضي الذي شهد ميلاد الكثير من الدول الاقتصادية الكبرى التي تحكمت بعدها في مسيرة الدول الأخرى، ويتمثل هذا العامل في امتلاك الدول لترسانة من الإمكانيات والموارد الطبيعية والبشرية والتقنية والمالية بالإضافة إلى امتلاك المؤسسات والشركات القدرة على التسيير والإدارة[3]، ويساهم العامل الاقتصادي بكل أبعاده في حدوث عملية التغير الاجتماعي ضمن المجتمعات وفقا لما يسببه من تحديد وتوجيه النشاط الإنساني المتعلق بالإنتاج والتوزيع واستهلاك السلع والخدمات ما يؤدي إلى صياغة مفهومات وتصورات جديدة مرتبطة بالجانب الاقتصادي وكيفية تأثيره في البناء الاجتماعي بشكل عام وفي الفرد بشكل خاص[4].

✓ **البعد الإيديولوجي:**

يعبر العامل الإيديولوجي عن مجموعة من الأفكار والمعتقدات التي تضفي على جمع ما شخصية مميزة متفردة وهي تتأثر بظروف كل مجتمع وتعبر عن الطابع الذي يتسم به وبذلك فهي تعبير عن الحركة المستمرة للتجديد والتغير في الأهداف والبنيان الاجتماعي وتتضمن تقدير الماضي وتنظيم الإطار الحاضر وتقديم تصورا لمستقبل المجتمع، من دون أن تحيد عن المبادئ الأولية والأفكار الأساسية التي انطلقت منها

---

[1]. غريب سيد أحمد وأخرون: "**المدخل في علم الاجتماع المعاصر**"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص ص 297-298.

[2]. الدسوقي عبده إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص ص 53-52 .

[3]. سالم القمودي: مرجع سبق ذكره، ص 16.

[4]. غريب سيد أحمد، وأخرون: مرجع سبق ذكره، ص ص 62 - 63 .

ولكنها تتغير وتتكيف وفق المتغيرات وتصنع بذلك واقع وسياسة متكاملة تنشأ منها فلسفة ومنهجية تنطلق وفقها لمواجهة التغير، وفي نفس الوقت لإحداثه، إن الإيديولوجيا من هذا المنطلق تعني فلسفة ديناميكية حركية متطورة ترفض الجمود وتقبل المرونة طبقا للظروف وبذلك فهي تعتبر من أهم العوامل المؤدية إلى حدوث التغير الاجتماعي من خلال إعادة صياغة نظام سياسي ذو مرجعيه فكرية تحكمه، والوعي الكامل بأهمية بناء الأسس والقواعد التي تسير المجتمع وتضبط الأفراد في إطارها وتصبح بذلك الإيديولوجيا خلفية فكرية وسياسية أو دينية تحكم وتتحكم في عملية التغير[1].

✓ **البعد الفردي (النفسي):**

يطور الإنسان ثقافة بها نسق للقيم ومعايير توظيف لتنظيم علاقاته بالأخرين وبالموارد الأولية و الطبيعية وتطورها لذلك تتطور علاقات أخرى إلى جانب تلك الموجودة في الأساس البيولوجي أهمها التعاون والانتماء والاجتماع، ويلعب الأفراد دورا هاما في عملية التغير من خلال نشاطهم أو مهاراتهم الخاصة، سواء كان من جانب البعد النفسي أو البعد الاجتماعي، إن مساهمة الأفراد في نشر الأفكار والعلاقات الدافعة إلى مزيد من الإنجاز ومزيد من الابتكار حتى يصبح ذو دور إيجابي كما أن الأفراد من خلال دورهم قد يؤدون بالنشاط الذي يقومون به إلى إحداث التغير ولكن بشكل سلبي أي أنه يكون غير نافع يحرك المجتمع بطريقة غير ناجحة تؤدي به إلى التخلف، إن الواقع الإرادي الراهن للإنسان هو صورة واقعية عما بنفسه من أنساق وأنماط ثقافية تدفع إلى الفعل والعمل وتوجه السلوك والتصرف وتحدد طرق وكيفية استخدام العقل وتطبيقات هذا العمل في الواقع[2].

3: مميزات التغير الاجتماعي:

يعتبر التغير الاجتماعي ظاهرة دائمة القدرة على التحرك لكنها تكون في بعض الحالات بطيئة الاستجابة ويصعب في حقيقة الأمر التكهن بهذه الحالات من الثبات ولكنها في الغالب ما تكون أثناء حالة الاستقرار التي يمر بها المجتمع بعد فترة من التغير والانعطافات الكبرى أو الحاسمة والمصيرية كما أن الحالات المفاجأة والصدمات التي يتعرض لها المجتمع في مسيرته، تؤدي إلى تحريك العناصر الفاعلة التي تسمح لعملية التغير بأن تؤدي ردود فعل سريعة في البناء الاجتماعي أو في جزء من أجزائه لمواكبة مظاهر التغير والتكيف مع متطلباته، وهذا ما يفسر فكرة أنه ألية دفاعية تسمح للمجتمع بأن يكون مرن ومتقبل للتغير بالإضافة إلى الظروف المفاجأة التي تصيب المجتمعات فإن حالة الاستقرار هي أيضا لا تخلو تماما من

[1]. ثروت مكي: مرجع سبق ذكره، ص 137.

[2]. مصطفي عمر التير: "**اتجاهات التحضر في المجتمع العربي**"، أكاديمية الدراسات العليا، ط2، طرابلس، ليبيا، 2005، ص 21.

التغير كون تفاعل المجتمع داخليا مع أجزائه أو مع بيئته الخارجية المتمثلة في علاقته مع المجتمعات الأخرى تجعل منه دائم العمل لمواجهة أي تهديد أو تجديد ويمكن تحديد مميزاته في.

اقتران عملية التغير بحدوث جديد حيث يتميز التغير الاجتماعي بكونه عملية مقترنة بحدوث جديد في المجتمع، ولا يمكن تحديد نوعية هذا الحدوث إن كان إيجابيا أو سلبيا، فكلاهما يتميز بخصائص ومظاهر وعمليات جديدة على البناء الاجتماعي والأنساق المكونة له.

التغير الاجتماعي غير مخطط بما أن التغير الاجتماعي ألية أو عملية تسمح للمجتمع أن يتكيف ويتأقلم مع حياته الجديدة بمختلف معطياتها، فهو غير مخطط وإنما يتحرك وفق الظروف والشروط الجديدة التي تطرأ على المجتمع حتى يستطيع أن يتعايش معها[1].

التغير الاجتماعي غير محدد الهدف والغاية مسبقا ولا حتى أثناء صيرورته سواء كانت الظروف التي يعيشها المجتمع سلبية أو إيجابية، فالغاية الوحيدة التي تكون محددة هي في إعادة صياغة البنية الاجتماعية الفاعلة للتكيف مع الظروف الجديدة حتى تصبح هذه المعطيات صلب الواقع الاجتماعي الذي يعيشه المجتمع.

غير معروف النتائج سلفا، فدخول طارئ جديد على المجتمع غير كاف لمعرفة ما يمكن أن يصل إليه على المدى البعيد أو القريب، أي لا يعرف إن كان المجتمع سيتغلب على الحدث الطارئ ويتجاوزه أم أنه قد يصبح من مكونات المجتمع الأساسية.

التغير الاجتماعي ذو صيرورة بطيئة على المجتمعات حيث تقابل التغيرات بردود فعل أنية واستعجاليه ولكنها تمثل فقط البداية في مسيرة التغير المتواصلة، كونها تمثل الوقت الأني وتفتقر إلى الديمومة على النحو الذي كانت عليه لحظة الحدث الجديد، كما يمكن لردود الأفعال الأولى أن تكون ذات دور قيادي في عملية التغير الاجتماعي أي أنها ترسم المسار ولكنها ليست الحاسمة، كون المجتمع بعد عملية الاستيعاب للأحداث الجديدة يخلق أليات للتكيف مع المستجد على اختلاف أنماطها[2].

التغير الاجتماعي ذو أثر قوي إن النتائج التي تحدث أثناء عملية التغير أو التي يخلفها التغير الاجتماعي ذات أثر قوي، كونها لا تمثل مجرد رد فعل محكوم بالانفعال الأني، بل إنه يصبح جزءا من هوية المجتمع وخصائصه التي تسود جميع أفراده ويصبح يمارس نوع من القسر الاجتماعي شأنه شأن غيره من

---

[1]. حسين عبد الحميد أحمد رشوان: "**تطور النظم الاجتماعية وأثرها في حياة الفرد**"، المكتب الجماعي الحديث، الإسكندرية، مصر 1993، ص 13.

[2]. عزت السيد أحمد: مرجع سبق ذكره، ص ص 618-619.

العادات والمعتقدات وهذا طبيعي كونه من أهم وظائف التغير المحافظ على المجتمع وعلى هويته واستقراره وتوازنه.

يتمتع بالديمومة النسبية من أهم مميزاته الديمومة غير أنها ديمومة نسبة مرتبطة بطبيعة المستجدات والمتغيرات التي تطرأ في المجتمع من جهة ومن جهة أخري بالأمور الموجبة التي أدت إلى التغير في مرحلة ما، فإذا فرضت الظروف على المجتمع تغيرا ما فإن البنية الاجتماعية يجب أن تتسم بالمرونة الكافية للتكيف مع الضغوط المصاحبة واستيعابها في إطار جملة من التغيرات الكافية للتلاؤم معه إلى أن ينتهي، وبذلك فإن الديمومة صفة نسبية في التغير الاجتماعي كونها مرتبطة بما ينسجم مع الخصائص العميقة للمجتمع والعناصر الجوهرية المكونة لهويته[1].

4: **أنماط التغير الاجتماعي:**

- **التطور:**

يظهر هذا النمط من التغير الاجتماعي من خلال زيادة التنوع والتعقيد كنتيجة لدمج الصفات الجديدة إلى سابقتها وإعادة توجيهها حتى تتضمنها الصفات القديمة، وينشأ بذلك الطابع الجديد داخل المجتمع ويصبح الجديد مندمج اندماجا يكاد يكون الأصل ويصعب بذلك الفصل بين ما كان وما هو كائن سواء كان التغير كمي أو كيفي، سواء كانت من حيث النظم القانونية والدينية والاجتماعية والسياسية وغيرها أو من حيث زيادة حجم السكان وهجرتهم من مكان لأخر وطرق إنتاج الطعام ومختلف الأنظمة المرتبطة به[2]، وبذلك تصبح مظاهر التغير تطورية ويصبح بذلك نمطه تطوري لأنه عملية تسمح للتنظيم الاجتماعي ومختلف ما يحتويه من أفراد وأنساق ووحدات مختلفة من أن يحتوى على تمايز متزايد وتعقيد كبير يكون ذو قدرة أكبر للتكيف مع البيئة التي كانت أقل تعقيدا، فيصبح التكيف بين ما هو أقل تعقيدا مع ما هو أكثر تعقيدا هو الأساس في عملية التغير مشكلا بذلك نمط التطور سواء في الكم أو في الكيف فكل تقدم يتطلب تنوعا مما ينتج عنه التعقيد المتزايد باستمرار[3].

- **الثورة:**

يتضمن هذا النمط من التغير الاجتماعي تغيرات سريعة وعنيفة تحدث في البناء الاجتماعي وفي الأساس يحدث في التنظيم السياسي وعلاقات السلطة والطبقات ونظام التحكم في الملكية الاقتصادية وفي كل ما يسود داخل النظام الاجتماعي، وهكذا تعتبر الثورة أكثر الأنماط تطرفا في حدوث التغير كما أنها

---

[1]. عزت السيد أحمد: مرجع سبق ذكره، ص ص 620-621.

[2]. سناء الخولي: " **التغير الاجتماعي والتحديث**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 55–56.

[3]. المرجع نفسه: ص 57.

تحدث تغيرا جذريا في المجتمعات، هذا لا ينفي أن النمط الثوري قد يحدث فقط في السلطة والقيادة مع بقاء بقية أنظمة المجتمع على حالها أو مع حدوث تغير جزئي، والتغير الثوري يحدث أيضا في العلم أي يحدث على المستوى الفكري، والتفكير الإنساني أو في النظرة العالمية من حيث الانتماءات السياسية أو العسكرية للمجتمعات ومكانتها بالنسبة لبقية المجتمعات وبذلك يتشكل نمط التغير الثوري في حده الأقصى، الذي ظهرت نتائجه الواسعة في المجالات التكنولوجية والمعرفية والسياسية والاقتصادية والدينية للحياة.

- **الانتشار:**

ويشير هذا النمط من التغير إلى العملية التي بواسطتها تنتشر عناصر أو انساق ثقافية مختلفة من خلال انتقال اختراع جديد أو نظام جديد من مكانه الأصلي إلى مناطق مجاورة، إن انتقال الثقافات من مراكز الحضارة التي ظهرت فيها إلى مناطق أخرى شكل تغير اجتماعي كما أنه ساهم في نمو التعقيدات الثقافية داخل المجتمعات المستقبلة، فتصبح المجتمعات المستقبلة لمظاهر التغير متبنية له على اختلافاتها ثم تقوم بتكييفها مع حاضرها من خلال اكتساب الخصائص المتوفرة في المظاهر المتغيرة أو المظاهر الجديدة سواء كان ذلك من خلال غزو أو نتيجة لحرب أو احتلال أو الهجرة أو نقل القوى العاملة، كل هذه القنوات تخلق نوع من الاتصال بين المجتمعات فتسمح على إثرها بانتقال نماذج معينة من السلوكات والقيم والأخلاقيات كما تسمح بانتقال الأدوات والوسائل المختلفة والاختراعات الجديدة وبذلك يتشكل نوع من التقارب يساعد على اندماج الأصلي مع الوافد الجديد ليشكل بذلك نمط معين من الثقافات والأفكار وبذلك يخلق نوع من التغير من خلال الاختلاف بين الثقافات[1].

- **التحديث:**

يوضح هذا النمط انتقال المجتمع من حالة تقليدية إلى حالة أكثر منها تقدما من خلال تضمنه للتكنولوجيا التي تتميز بنوع معين من النظام الاجتماعي والتحديث يصف تغيرات عديدة في وقت واحد وعلى مستويات متعددة، فالتصنيع والتحضر والبيروقراطية ترتبط بشدة بالتحديث، وهذا النوع يؤدي إلى حدوث تغير على مستوى الميول والسلوك وينتج عنه توجه معين نحو قيم جديدة كما يمكن أن ينظر إليه على أنه نوع من المنافسة التي تهدف إلى تحويل البناء الاجتماعي ونشر معايير جديدة وقيم مختلفة عن سابقتها من خلال التعليم أو إدخال تكنولوجيا جديدة أو المعرفة المتزايدة التي تظهر عند الإنسان وقدرته على السيطرة على البيئة كونه يمتلك ميزة في فهم أسرار الطبيعة[2].

---

[1].سناء الخولي: "**التغير الاجتماعي والتحديث**"، ص 63- 64.

[2]. المرجع نفسه: ص ص 75-76 .

- **التصنيع:**

حدث هذا النمط من التغير الاجتماعي على إثر دخول الألة الإنتاجية إلى المجتمع فأصبح يعرف بالمجتمع الصناعي وذلك كنتيجة لنمو أنساق المصنع، حيث أحدث هذا التغير نمو على المستوى الاقتصادي للمجتمعات وصحبه تحول على الصعيد السياسي والاجتماعي والديني بالإضافة إلى التعليم وأيضا التغيرات النظامية الأخرى التي صحبت عملية التصنيع، وقد امتد التصنيع بصورة أكبر عن طريق الانتشار أكثر منه عن طريق الاختراعات، كما استخدم هذا المصطلح للتفرقة بين خصائص المجتمعات الصناعية والمجتمعات المتخلفة وما يحدث عليها من تغيرات نتيجة دخول الصناعة إليها، ويبين هذا التحول الانتقال من تركيز قوة العمل في المهن الزراعية إلى المهن الصناعية بالإضافة إلى ظهور وظائف لم تكن من قبل وزاد في تقسيم العمل والتخصص، كما أن هناك تحولات تحدث في حجم وتعقيد القوى العاملة التي تعمل في الصناعة ونمو الوعي الطبقي بين العمال.

- **التحضر أو الحضر:**

يتضمن هذا النمط من التغير الاجتماعي هجرة الأفراد والأسرة والقبائل والجماعات الاجتماعية والعمالية من منطقة لأخرى بحثا عن العمل أو الاستقرار، فالهجرة نحو التحضر والمدينة تسمح بحدوث مظاهر متعددة من التغيرات والتحولات التي تحدث على مختلف مستويات المجتمع، وبذلك يزيد حجم السكان ويزيد المجتمع في بنائه حتى يصبح كامل التعقيد، كما أنه يكون غير متجانس مما يؤدي إلى كثرة الانتقال أو التنقل الاجتماعي والمكاني وإلى التخصص والرسمية، وهو يؤكد على أنه كلما زاد عدد الناس الذين يتفاعلون باستمرار كلما زاد احتمال الاختلاف، حيث يظهر في هذا النوع من العلاقات صفة الرسمية وقلة الانتماء وينتج عن التحضر والكثافة تمايز أكبر وتخصص وانفصال بين مكان الإقامة عن مكان العمل والتخصص الوظيفي، وهكذا تصبح المدينة عالم اجتماعي مختلف التركيب.

- **التحول إلى البيروقراطية:**

يحمل لفظ البيروقراطية لبعض المجتمعات دلالة سلبية قوية فهي تتضمن تصورا يتعلق بالروتين الحكومي والمماطلة في تنفيذ القرارات وتسيير الإدارات والمشاريع والمصالح، ولكنه في الواقع يعني غير ذلك فهو يدل على إدارة التنظيمات الكبيرة بطريقة عقلانية وبكفاءة واستخدام العقلانية في اتخاذ القرار والكفاية في العمل ومحاولة الوصول إلى الأهداف الاجتماعية العامة بأسلوب منطقي، قانوني ونظامي كما يدل على تسلسل السلطة حتى يكون لكل حلقة منظور معين وواجبات محددة على أساس الخبرة الفنية والوظيفية وليس على أساس اعتبارات شخصية، ولذلك أحدثت البيروقراطية تغيرات كبيرة في البناء الاجتماعي وفي العلاقات داخل هذا البناء حتى أصبح التنظيم البيروقراطي هو بالدرجة الأولى عمل اجتماعي فني صيغ على مدى

عدة قرون كنتيجة لجملة من التغيرات على المستويات الكبرى للمجتمعات فالتغير البيروقراطي أصبح من أبرز مظاهر العصر الحديث[1].

- **العولمة:**

ساد هذا النمط من التغير المجتمعي الحديث في إطار ظروف بنيوية مختلفة بسبب الثورة في الاتصالات وعلوم الحياة والتحولات في أشكال العمل والعلاقات الاجتماعية، وهي تعبر عن مشروعات بناء مجتمعات سواء كانت إقليمية أو وطنية مترابطة في إطار هياكل متفق عليها بما يضمن حدوث تكاملا نسبيا في ما بينها، إن التغيرات الكبيرة التي فرضتها العولمة دفعت بالمجتمعات الإنسانية للتوجه نحو الإمبريالية التي تجعل من العالم قرية صغيرة تختفي فيها الحدود الإقليمية كما تندمج ضمنها مختلف الثقافات حتى تكاد تختفي، ساهمت العولمة في تغير المجتمعات انطلاقا من تأثيرها على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل المجتمعات بل انعكست على التركيبة القيمية لدى الشعوب، وقد سلكت التغيرات نحو العولمة في مجملها واقعا تاريخيا معاصرا وضع المجتمع الإنساني على عتبة مرحلة جديدة في القرن الحادي والعشرين[2].

5: مستويات حدوث التغير:

إن التغير الاجتماعي بمعناه العام يشمل التغيرات البنائية أي التغيرات في جميع أنواع العلاقات الاجتماعية وأطرافها، والتغيرات الثقافية بكل ما يشمله معنى الثقافة من معاني وأفكار وقيم وأدوات ومواضيع وبذلك يتضمن مفهوم التغير الاجتماعي جميع المستويات الاجتماعية والثقافية، وعليه يمكن القول بأن التغير يكمن في:

مستوى الفكر: وذلك بظهور الأفكار أو إعادة تشكيلها وظهور الإيديولوجيات،[3] إن الانفتاح على العالم في العلاقات الاجتماعية يسمح بتجديد الأفكار، كما أنه يساعد على تكوين الإيديولوجيات التي تتأثر بدورها بظروف المجتمع ككل على الرغم من كونها تعبر عن الطابع الذي يتسم به وبذلك تندمج الأفكار والإيديولوجيات مع مصادرها الخارجية لتدخل إلى النسق الاجتماعي مشكلة بذلك علاقات جديدة في إطار التفاعل الدائم بين ما هو محلي وما هو حديث، وهذا ما يعطي النسق الاجتماعي طبيعة وصفة التجديد

[1]. سناء الخولي، "**التغير الاجتماعي والتحديث**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 87-97.

[2]. سمير أمين وآخرون: "**المجتمع والاقتصاد أمام العولمة**"، سلسلة كتب المستقبل العربي 33، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان،2004، ص19.

[3]. سيد سالم عرفة: "**اتجاهات حديثة في إدارة التغير**"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 58.

وتغير الأهداف والبناء الاجتماعي من خلال تقدير الماضي وتنظيم الإطار الحاضر مع تقديم تصورا لمستقبل المجتمع[1].

مستوى المصالح: حيث يظهر في تشكيل أو إعادة توزيع الفرص والمصالح سواء كان ذلك بالنسبة للمجتمع أو بالنسبة للمنظمات على اختلاف أنماطها أو الأفراد على اختلاف توجهاتهم، فالكل يخضع إلى فكرة تعديل أساليب الحياة انطلاقا من المصالح والفرص المتاحة، وبذلك تتعدد الأدوار والنظم والوظائف الاجتماعية ضمن مستوى الأهداف والأساليب المخصصة لتحقيقها ضمن الحياة الاجتماعية للمجتمع[2].

مستوى التنظيم والنظم: ويظهر ذلك في تأكيد أو رفض القيم والقواعد أو قيام النظم والأنساق الأخلاقية والقانونية أو انحلالها أو تعديلها بالإضافة إلى ظهور التغير على مستوى أنظمة القرابة والزواج والتعليم وتغير النظام السياسي والاقتصادي ويرجع ذلك إلى تطور وسائل وأدوات الإنتاج وظهور الاكتشافات والابتكارات الجديدة التي كان لها الأثر الكبير في حدوث التغير في حياة الإنسان من حيث الأنظمة والتنظيمات.

المستوى الشخصي: حيث يكمن في حدوث التغير على مستوى الأفراد، وذلك بإمكانية ملاحظة أن كل شخص يمر بمراحل نمو حيوية وعقلية، فكرية وقيمة فالإنسان يتغير على المستوى الشخصي كونه لا يعيش بمعزل عن الأخرين فهو يعيش في إطار اجتماعي محكوم بجملة من القوانين والضوابط السياسية والدينية والقيم الاجتماعية والأخلاقية، بالإضافة إلى المصالح والفرص المتاحة أمامه، والتي تؤدي إلى تغير في أهدافه وطموحاته وفقا لما يحدث داخل المجتمع من تغيرات[3].

المستوى الاجتماعي: ويمكن ملاحظة التغير على المستوى المحلي للمجتمع كما يمكن ملاحظته على المستوى العالمي وذلك راجع لتشابك المجتمعات الإنسانية من خلال مظاهر تشكل النسيج الاجتماعي وتبلور أليات التفاعل والتواصل وكذلك الاختلاف والصراع في أبعاده المتنوعة، كما يظهر في التركيب السكاني للمجتمع أو في بنائه الطبقي أو الأنظمة الاجتماعية، أو أنماط العلاقات والقيم والمفاهيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد وتحدد مكانتهم وأدوارهم في مختلف التركيبات الاجتماعية التي ينتمون إليها[4].

من خلال ما تم تقديمه في عملية تحليل التراث السوسيولوجي والتراث التاريخي لظاهرة التغير الاجتماعي بعد تقديم أهم التحليلات والقراءات التي قدمها الباحثون والعلماء المختصون في علم الاجتماع حول التغير الاجتماعي فإنه وبالرغم من ذلك التطور في القراءات والنظريات ووجهات النظر التي بحثت منذ

---

[1]. محمود عودة: "**أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي**"، دار المعرفة الجامعية، عين شمس، مصر، 1996، ص150.

[2]. سيد سالم عرفة: مرجع سبق ذكره، ص 58.

[3]. المرجع نفسه، ص ص59– 90.

[4]. محمد عبده محجوب: "**البترول والسكان والتغير الاجتماعي دارسة انتروبولوجية**"، دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، مصر 2008، ص 90.

القدم في قضايا التغير الاجتماعي وفي مساره وفي العوامل التي ساهمت في حدوثه وتطور مظاهره ومن حيث الإسهامات السوسيولوجية المتعلقة بالأبعاد النظرية لظاهرة التغير الاجتماعي وكل ما يتعلق بمظاهرها وأساليبها وحركتها فإن ظاهرة التغير الاجتماعي لاتزال من الظواهر الأكثر أهمية وتعقيدا في الدراسات الاجتماعية نتيجة ديناميكية الحياة الاجتماعية التي أصبحت معقدة بشكل كبير ومليئة بالغموض والتفاعل والتداخل والتناقض، كما أن الاختلافات والتباين في البنية العامة للمجتمعات ساهمت أيضا في الاختلاف ويتباين في دراسة مختلف القضايا التي تتعلق وترتبط بظاهرة التغير الاجتماعي من مجتمع لأخر كما أن تأثيرها يختلف من مجتمع لأخر ومن بنية اجتماعية لأخرى، لذلك تختلف وجهات النظر والمناهج العلمية المتبعة في دراسة وتحليل مظاهر الظاهرة وتأثيراتها على الأشكال البنائية والوظيفية وجملة العلاقات السائدة في المجتمع ومن خلال ما تم تقديمه في إطار معالجة مظاهر التغير ومختلف الاتجاهات الفكرية التي سعت إلى محاولة فهم ظاهرة التغير الاجتماعي من حيث الأبعاد النظرية ومن حيث كل ما يتعلق بفهم طبيعة الظاهرة في بعدها التاريخي والعوامل المرتبطة بها وكل ما يتعلق بخصائصها ومستويات حدوثها فإن مختلف الدراسات ترتبط بشكل مباش بالإطار المرجعي وإيديولوجيات الباحثين والعلماء في علم الاجتماع وهو الأمر الذي يفسر تعدد واختلاف المنطلقات الأساسية في تقديم تفسيرات وتحليلات للظاهرة حتى يتسنى معرفة مختلف العناصر المرتبطة بها والتي نستطيع استخدامها في فهم ومعالجة مظاهر هذه الظاهرة في المجتمع وتأثيراتها على البيئة الاجتماعية وعلى البنية الشخصية والسلوكية للإنسان في إطار علاقاته مع المجتمع وبذلك تتعدد التحليلات وتختلف وفق اختلاف الإيديولوجيات والاتجاهات العامة للباحثين والعلماء وهو ما يفسر اختلافات الآراء وثرائها حول تقديم فهم عام لظاهرة التغير الاجتماعي التي باتت من أهم محطات البحث والتفاعل بين الدراسات والتحليلات نتيجة ديناميكية الفرد والمجتمع وتفاعلهما مع تغيرات العصر.

الفصل الثالث

التغير الاجتماعي في الجزائر ومجالاته

❖أولا: التغير الديمغرافي والظروف المصاحبة له

1: المرحلة الأولى

2: المرحلة الثانية

3: المرحلة الثالثة

❖ثانيا: نظرة تحليلية حول التغير القيمي في الجزائر

1: تصنيف القيم في المجتمع الجزائري

2: الانفتاح الاجتماعي والاختراق القيمي في الجزائر

3: إعادة إنتاج المنظومة القيمية في الجزائر

❖ثالثا: الوضع الاجتماعي العام وانعكاساته على المجتمع.

1: الظروف الاجتماعية في الجزائر.

2: الأثر الاجتماعي والثقافي للوضع العام في الجزائر.

❖رابعا: التغير الاجتماعي وانعكاساته عل مكانة وأدوار الأفراد داخل المجتمع.

1: المكانة الاجتماعية في ظل تغير المجتمع الجزائري.

2: مظاهر تحول المكانة الاجتماعية في الجزائر.

3: المراكز والأدوار نظرة تحليلية.

مر المجتمع الجزائري بالعديد من التجارب منذ الاستقلال والتي أحدثت الكثير من التحولات طالت مختلف مجالات الحياة والأنشطة كالعمل والاقتصاد والسياسة ومختلف العلاقات الاجتماعية، هذه التحولات تمخض عنها أشكال متنوعة من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، حيث تميز هذا التغير في بعض الأنساق بالبطء الشديد بينما أخذ في الكثير من الأوضاع حركة سريعة قلبت الموازين في الأنظمة والمؤسسات الاجتماعية على اختلاف أدوارها ووظائفها، كما ساهمت عملية التغير التي مر بها المجتمع بمعناها الواسع في الزوال التدريجي للمظهر الاجتماعي العام بالإضافة إلى نظام القيم المرفق لها والانتقال إلى مظاهر أخرى تتصف بالديناميكية وسرعة الحراك في مختلف مكوناتها خاصة منها التحول الذي مس البعد البنائي والوظيفي للأنساق العامة، مر خلالها المجتمع بعدة مراحل أعادت تنظيمه وفق معطيات جديدة ساهمت في إعادة تشكيل مختلف أنماط الحياة والسلوكات الفردية وفي هذا السياق سنحاول بحث أهم التغيرات التي شهدها المجتمع منذ الاستقلال إلى غاية الأن.

أولا: التغير الديمغرافي والظروف الاجتماعية المصاحبة له:

1: المرحلة الأولى:

عرفت الجزائر في هذه المرحلة تصاعدا في وتيرة السكان وارتفاعا في معدل النمو السكاني إلى غاية منتصف الثمانينات، حيث ارتفع في مدة 15 سنة أي بين 1970 إلى غاية 1985 من 13 مليون نسمة إلى21،5 مليون نسمة بما يعادل 38,65% من معدل النمو السكاني بعدما كانت الحصيلة غداة الاستقلال تقارب 10 مليون نسمة، كما تميزت الجزائر باختلال التوازن في التوزيع السكاني بين المناطق والانتشار السريع لحركة التعمير خاصة في المدن حيث نجد أن 04 % فقط من مساحة الشريط الساحلي في الجزائر يقطنها أزيد من 80 % من السكان تليها منطقة الهضاب العليا وهي أكبر مساحة من السواحل أما الصحراء الكبرى التي تتربع على ثلاث أرباع المساحة تتميز بانخفاض في مستوى الكثافة السكانية[1].

وأمام هذا الوضع وجدت الجزائر نفسها في مواجهة تحديات كبرى على جميع الأصعدة خاصة الصحية منها والتعليمة والاقتصادية وحتى النفسية التي خلفها الاستعمار الفرنسي، الأمر الذي أدى بأصحاب القرار إلى مواجهة احتياجات ضخمة لم تكن لهم القدرات والوسائل الكافية لمواجهتها خاصة وأنهم كانوا في مرحلة بناء الدولة التي تطلبت إعادة بناء المجتمع بكل أبعاده وقد تمحورت القرارات الهامة في بناء المجتمع الجزائري المستقل في النقاط التالية[2].

[1]. Mohamed Ouahdi et autres: «**Plan nationale stratégique de lutte contre l'IST VIH sida 2008-2012**», avec la collaboration d'Onu sida, Alger, 2008, p 10.

[2]. محمد بلقاسم، حسن بهلول: "**مميزات التنمية المستقلة في الجزائر**"، مجلة المجاهد، العدد 130، الجزائر، 1985.

- إقامة نظام اجتماعي جديد يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية.
- إقامة العلاقات الاجتماعية على أسس ديمقراطية.
- تحقيق مجانية التعليم وإجباريته على جميع الأطفال من كلا الجنسين.
- النهوض بالعمل والعمال مع الاهتمام بقضايا الأجور.
- مصادرة الأملاك الكبيرة وإعادتها للفلاحين.
- الاهتمام بالجانب الصحي بعد ما خرجت من الاستعمار بحصيلة ثقيلة من الإعاقات والأمراض[1].

وأمام الاجراءات التي قامت بها الدولة في تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع ساهم ذلك في زيادة الكثافة السكانية كما أن عودة الأمن أدت إلى تحسين الظروف بالإضافة إلى دعم المجال الصحي بشكل كبير من أجل تحقيق العيش الكريم للمواطن الجزائري، وبعد الاستقرار الأمني بدأت الحياة الاجتماعية تستقر خاصة وأن الأهداف التي سطرتها السياسة الجزائرية المتعبة أدت إلى رفع مستوى معيشة المواطنين وإزالة مظاهر الفقر والعوز وضمان العدالة في توزيع الدخل، كما أن الاهتمام بتنمية الموارد البشرية كان الشغل الشاغل بالنسبة للسياسات المسطرة في تلك الفترة وذلك بتكوين وتنمية القدرات والكفاءات العلمية والمعرفية[2].

بالإضافة إلى ذلك كانت مخططات الدولة الجزائرية ذات دور محوري في تعزيز قاعدة الموارد وتقديم الخدمات الاجتماعية وتعزيز فرص العمل المنتج، كما أن الاهتمام بالمجال الصحي من دون شك يعتبر رأسمال الإنسان فالحياة في حد ذاتها من أكثر السلع نفاسه والصحة الجيدة تعتبر ضرورة للقضاء على الفقر وتحقيق التقدم، ذلك لأن الصلة قوية بين الصحة والإنتاجية بالنسبة للفرد والمجتمع فالصحة تساهم في معالجة الضعف والوهن وهذا كله من أجل توسع قاعدة المورد البشري وتحسينه بعدما كان منهار بداية الاستقلال[3].

كما ساهمت الدولة بشكل كبير في تعمير البلاد وذلك من خلال تدعيم القطاع السكاني وتحسين العمران داخل المدن والأرياف وبناء شبكة الطرقات ومد السكك الحديدية ودعم السكن الاجتماعي وتطوير شبكة الإنارة والمرافق الضرورية كالمستشفيات والمدارس والملاحق الإدارية والخدمية، وعليه ركزت السياسات

---

1. محمد بلقاسم حسن بهلول: مرجع سبق ذكره.
2. إسماعيل العرب: "**التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب**"، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص107.
3. منظمة الصحة العالمية: "**الاستثمار في صحة الفقراء، الاستراتيجية الإقليمية لتنمية الصحة المضمونة**"، **www.emro.int**

الأولى مع بداية الاستقلال في القضاء على مظاهر الفقر ودعم الفئات المحرومة ما أدى الى زيادة الكثافة السكانية هذا الوضع ساهم في حدوث الكثير من التغيرات على مستوى المجتمع والفرد[1].

كما أحدثت السياسات الإنمائية المبرمجة في هذه الفترة تغير على عدة مستويات في البناء الاجتماعي للدولة الجزائرية ومنها بداية ظهور ملامح الدولة الجديدة التي تحددت معالمها من خلال تمكين الفرد الجزائري من أن يخلق من الأجزاء المتفرقة مجتمعا جديدا مبني على أسس عملية، وقيم وطنية تمتاز بالتماسك وتجسيد الأمة بإدراك الشعب والدولة فكرة الوصول إلى تحقيق غاياته في قهر النظرية الاستعمارية والتبعية للأجنبي المستعمر وبناء الاقتصاد الوطني وتنمية الفرد والمجتمع وبذلك اتخذت الدولة في وظيفتها صورة الإصلاح الاجتماعي والتحديث المرتبط بفتح المجال أمام الدولة لتسيير مسار تقدمي موجه ومنضبط[2].

2: المرحلة الثانية:

انطلقت من 1988 إلى 1999 تميزت هذه المرحلة بانخفاض قوي في نسبة الولادات وزيادة نسبة الوفيات، حيث بلغت نسبة الوفيات لدى الأطفال في 1995، 54,87 في 100 ولادة أما بالنسبة لوفيات الأطفال أقل من 4 سنوات بلغت 63,50 في 1000 ولادة في السنة، في حين بلغت نسبة الوفيات بين الأمهات الحوامل 17,4 وفاة في 1000 ولادة وتظهر التحليلات ذات الطابع السوسيولوجي المتعلقة بالمجتمع الجزائري أن الديناميكية الواضحة فيه قد بدأت مع الحصول على الاستقلال السياسي وتطبيق المخططات الإنمائية المختلفة والتي ألت إلى هيكلة البنية الاجتماعية وتحسن مستوى المعيشة وزيادة الكثافة السكانية، الأمر الذي أدى الى الانتقال النوعي الذي اشتمل على عملية التحول التقدمي المرتبط بالأبعاد المختلفة للدولة، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وحتى ثقافيا والمحددة لإيديولوجية المسار التحولي أما الفترة التي تلتها أشارت إلى إعادة تشكل واقع المجتمع الجزائري الذي رسم أزمة التحول البنيوي للمجتمع في فترة الثمانينات وبداية التسعينات[3].

إن الأعباء الثقيلة التي ألقت على عاتق الدولة الجزائرية خاصة في كونها رسمت لنفسها برامج ومخططات تهدف إلى تحسين الوضع المعيشي والصحي والتعليمي والقضاء على الفقر، قد جعلت من الدولة تقع في الاختلال بين تقديم الخدمات الاجتماعية للشعب الذي عان من مخلفات الاستعمار، وبين معالم

---

1. إبراهيم العيسوي: "**التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها منتدى العالم الثالث**"، دار الشروق، القاهرة، 2003، ص13.

2. عماري عمار: "**بعض الملاحظات على التنمية البشرية في الجزائر وسبل النهوض بها**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد 07، 2007، ص ص24-25.

3. Mouhamed Ouahdi: .op cit p 11.

الدولة وتشييد البنية التحتية التي تسعى من ورائها القيادة السياسية إلى بناء المجتمع والارتقاء إلى المكانة اللائقة بين الدول، ولهذا جاءت السياسات في هذه الفترة لتطبيق ووضع أرضية إنمائية تنطلق من فكرة المزاوجة بين الإدارة السياسية والإدارة الاقتصادية وهذا يدخل ضمن إيديولوجية بناء مجتمع متوازن وعليه تم إنتهاج السياسة الاقتصادية كاستراتيجية والتنمية كعملية إجرائية[1].

إن الرغبة في اللحاق بالدول المتقدمة وكثرة المشكلات التي مر بها المجتمع أدت إلى اصطدام التجربة الجزائرية في بدايتها بعدة عوائق من بينها ضعف البنية التحتية ونقص الكفاءات أو انعدامها في بعض المجالات وذلك لعودة المعمرين الذين كانوا يسيرون القطاعات الاقتصادية والقانونية في الجزائر لذلك فإن المشاريع الاقتصادية في الجزائر قد تأسست وفق نماذج اجتماعية، لم ترقى بطبيعة الإنسان المحلي والبسيط إلى مستوى الإنتاج والتسيير، والتي أدت إلى حدوث تغيرات جذرية ذات طابع عنيف على جميع الأنساق سواء الاجتماعية الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية ويمكن توضيحها في[2]:

- تحول اجتماعي عميق يحمل صيغة التأزم.
- انفلات العلاقة بين المجتمع والدولة وانهيار الوضع الاقتصادي والاجتماعي.
- تدهور الوضع بالنسبة لشرائح واسعة من الشعب.

ساهمت هذه الأوضاع في إحداث تحولات اجتماعية سريعة وعميقة خلال هذه الفترة خاصة وأن السياسات التي تم انتهاجها في هذه المرحلة اعتمدت على المنطلق الذرائعي للنظام السياسي، الذي كان له التأثير الكبير في البناء الاجتماعي ووظائفه[3].

لقد أدى الضعف الاقتصادي في هذه المرحلة والضغوط الداخلية بسبب الفقر والبطالة إلى انفجار الوضع بسبب الإحساس الذي نشأ من عدم كفاءة النظم القائمة في إشباع الحاجات المتنوعة التي خلقت نوع من الظروف الجديدة، والتي يفترض من الشعب أن يكيف نفسه ويعدل من مواقعه ونشاطاته حتى يتمكن من السيطرة على الوضع ويعيد تعديله وفق ما يتماشى مع ظروفه حتى يتمكن من تجاوز هذه الظروف والتحكم في الوضع ليسهل من عملية إعادة هيكلة وإنتاج البناء الاجتماعي الذي يمكنه من تحقيق وتلبية حاجاته، غير أن الوضع لم يكن كذلك بل أن الإحباط في أوساط الشعب أدى إلى انتفاض الشارع الجزائري في 5

---

[1]. ميلود سفاري: "**الصراع بين الدين والإيديولوجيات في الجزائر غداة الاستقلال**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد 01 جوان1990 ص ص 83-84.

[2]. عبد القادر جغلول: "**تاريخ الجزائر، دراسة سوسيولوجية**"، ترجمة فيصل عباس، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، ط 2 بيروت، لبنان 1982، ص 30.

[3]. عنصر العياشي: "**سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر**"، دار الأمير، القاهرة، 1999، ص 14.

أكتوبر 1988 هذه الانتفاضة التي تم على إثرها إعلان حالة الطوارئ مما زاد في حدة الغليان الذي دفع بالوضع إلى الأسوأ[1].

كما ساهم الوضع في تدهور العلاقة بين الدولة والشعب وفقدان الثقة في السلطة الأمر الذي أحدث شرخا في عمق المجتمع الجزائري نتيجة إخفاقات متعددة، كما وجدت الخطابات السياسية المتطرفة التي تبناها فئة من الشباب الجامعي تحت الشرعية الإسلامية طريقها لزيادة التوتر في العلاقات الداخلية وعمقت في الهوة بين الشعب والسلطة، مما دفع بها إلى الدعوة للقتال وتغير النظام الذي عجز عن تلبية أبسط الاحتياجات التي كان الشعب في أمس الحاجة إليها[2].

بالإضافة إلى تدهور أوضاع فئات كبيرة من الشعب خاصة الطبقة الوسطى والتي تعتبر أحد العوامل الأساسية المساهمة في خلق استقرار سياسي وتوازن اجتماعي نظرا لكونها تتميز بجملة من الخصائص التي تؤهلها لذلك من حيث كونها فئة محافظة سياسيا ومتمسكة بأساليب الترقية الاجتماعية القائمة على تثمين الجهد والكفاءة، إضافة إلى تمسكها بالقواعد والمعايير السائدة وحاجتها الدائمة للاحتماء بالقانون بالنظر إلى كونها تحتل موقع وسيط في الهرم الاجتماعي، حيث تشكل ممرا ضروريا لكل عمليات الحراك الاجتماعي الصاعد تبعا لما تضعه الطبقات المهنية من شروط، كما أن استقرار هذه الفئة يدل على الاستقرار والتوازن داخل المجتمع، وهي تشكل أحد العناصر الضرورية لتحقيق التنمية والحداثة داخل المجتمع، وأي خلل في إحدى هذه المميزات سيؤدي إلى اختلال على مستوى البناء الاجتماعي هذا ما حدث في الجزائر حيث أدى تردي الوضع إلى اختفاء هذه الطبقة كونها انضمت إلى الطبقة الضعيفة الأمر الذي أدى إلى العصيان المدني الذي ساهم بشكل كبير للدخول في المرحلة الانتقالية التي لايزال أثارها على المجتمع الجزائري حتى اليوم[3].

إن هذه الأوضاع التي مست البناء الاجتماعي والتي تم الوقوف على مضامينها العميقة بالمعنى العملي لا بالمعنى الإيديولوجي قد وضح أن طبيعة التغير في هذه المرحلة اتخذ صورة التغير الانتقالي ويتضح ذلك بشكل جلي من خلال تأزم الوضع وإعلان الانتقالية بعد أحداث 8 أكتوبر 1988 والتي نبأت بتحول المسار الاجتماعي بشكل يسمح بالانتقال إلى التعددية الحزبية والتخلي عن سياسة الحزب الواحد من خلال ما توصلت إليه السياسة الجزائرية في تلك الفترة والتحول إلى المجتمع المنفتح على بقية المجتمعات، من خلال إعادة بعث الأفكار من جديد وتوفير المناخ الملائم من أجل تقبل التغير وذلك بتبني مبادئ تلك

---

[1]. محمد عبده محجوب: "**البترول والسكان والتغير الاجتماعي دراسة أنثربولوجية**"، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2008، ص ص 26-27.

[2]. بلقاسم سلاطنية، سامية حميدي: "**العنف والفقر في المجتمع الجزائري**"، دار الفجر، بسكرة، الجزائر، 2008، ص 35.

[3]. عنصر العياشي: "**سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد في الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص 19.

المرحلة والتأقلم مع سياستها الاجتماعية والاقتصادية وكل ما أحدثته من تغير على المستوى الثقافي والعلائقي داخل المجتمع الجزائري[1].

3: المرحلة الثالثة:

امتدت هذه المرحلة من سنة 2000 إلى يومنا هذا حيث تميزت بالعودة إلى الزيادة السكانية ولو بشكل بطيء فقد بلغت 1,43% أما نسبة الوفيات لدى الأطفال فقد بلغت30,4 في1000 ولادة في نفس السنة بالإضافة إلى بلوغ عدد الوفيات بالنسبة للأمهات96,8 وفاة في كل 1000 ولادة في نفس السنة[2]. أما السكان فقد بلغ عددهم 35,6 مليون نسبة في 2005 ومن المتوقع أن تصل نسبتهم 38,6 مليون في 2014[3].

كما تميزت هذه المرحلة بعودة الأمن مما أدى إلى ارتفاع الكثافة السكانية وزيادة النمو عن المرحلة التي كانت قبلها، حيث ساهمت عودة الأمن في وضع برامج ومخططات تهدف من خلالها الدولة إلى إعادة بناء المجتمع الجزائري المتوازن وإعادة بناء الإنسان المعاصر الذي يتماشى في معاييره وتوجهاته مع الأهداف التنموية المسطرة، وبذلك تبنت الجزائر سياسية الانفتاح على العالم الأمر الذي دفع بها إلى إعادة تغيير النظرة إلى المجتمع كنظام وإلى الجماعة كجزء من هذا النظام وإلى الفرد كفاعل أساسي في ترقية وتنمية هذا النظام، إن تبني الجزائر لمفاهيم وتقنيات جديدة تتماشي مع حقيقة الانفتاح جعلها تضع في عين الاعتبار تخطيط استراتيجية شاملة تعتمد فكرة التنمية الشاملة التي تستهدف كل المستويات من حيث السلطة والنظام السياسي وكل ما يتعلق بها من مؤسسات تشريعية وهيكل اجتماعي وكل ما يتضمنه من أبعاد اقتصادية واجتماعية، وأيضا المستوى البشري وما يتعلق به من مؤسسات ترتبط بتنميته وتهيئته وتدريبه حتى يصبح فاعل أساسي في تحقيق التنمية، بالإضافة إلى المستوى الفكري وما يرتبط به من تجديد المفاهيم والقيم التي تنتج في إطار تفاعل منظم نسيج من العلاقات الاجتماعية المشكلة للهيكل والبناء الاجتماعي العام للدولة الجزائرية المعاصرة[4].

إن نشر فكرة أن الإنسان هو العامل الأساسي الذي يمكن المجتمع من تحقيق أبعاد التنمية نتج عنه فلسفة جديدة ونموذج اجتماعي متطور يختلف عن المفاهيم السابقة التي سادت في المراحل الأولى والتي كانت تركز على البعد الاقتصادي دون النظر إلى التركيبة البشرية ومدى تنميتها لتكون مستعدة لمجابهة العصر ومتطلباته، حيث امتد الفكر الجديد إلى حدود تبني فلسفة تتمحور حول وضع الإنسان في قمة

---

[1]. عبد العزيز رأس المال: "**كيف يتحرك المجتمع**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط 2، 1999، ص ص 80-81.

[2] . Mohamed Ouahdi : op cit p 11

[3] . GNES rapport national sur le développement humain 2000, 2001 et 2008

[4]. عنصر العياشي: "**سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 91، جانفي 1995، ص6.

اهتمامات الدولة، وتدمج استراتيجيتها وبرامج عملها في البناء الاستراتيجي للمجتمع مع تحقيق أهداف الأفراد والأخذ بمفهوم تجميع القدرات والطاقات وتوظيفها بشكل متكامل ومتناسق في تحقيق أهداف الدولة المسطرة والتعامل مع التغيرات العالمية السريعة إضافة إلى ذلك فإن الانخراط في سلك المجتمع الدولي الحديث يتطلب درجة معينة من التهيؤ والاستعداد لهذا الانخراط الذي يقتضي الأخذ بجملة عناصر ثورة المعلومات الجديدة كي تتاح للمجتمع فرص المشاركة في العالم الجديد وذلك حتى لا يتعرض للتهميش على خريطة العالم[1].

لقد شهد المجتمع الجزائري في هذه الفترة نوع من الانفراج على الصعيد الأمني والاجتماعي والاقتصادي الأمر الذي أدى إلى الحراك نحو تحسين الوضع بشكل عام وبداية الاهتمام أكثر بالعناصر التي تؤسس للمجتمع الحديث، فلقد اكتفى الشعب من مظاهر العنف والقتل وكل ما صحبهما من تهجير قسري لذلك فإن المصالحة الوطنية كانت المخرج الأساسي الذي كان الشعب ينتظره طيلة عشرية كاملة[2]. بعدما تصدعت العلاقات بين الدولة والشعب والمستويات المحلية والإقليمية، غير أنه وبتخلي الدولة عن دعم المواد الغذائية عادت الأمور إلى نصابها بعدما سطرت الدولة مجموعة من المشاريع الإنمائية على جميع الأصعدة سواء التعليمية أو الصحية أو الاقتصادية بالإضافة إلى تخطيط استراتيجيات تهدف لتحقيق نتائج وأهداف محددة ومتعاظمة في استخدام الموارد البشرية والتقنية هذا ما أدى إلى إنتاج بيئة إيجابية يمكن الاستثمار فيها لترقية المجتمع ودعم القطاع الخاص وفتح المجال أمامه للمنافسة[3].

يتخذ التغير الاجتماعي في هذه المرحلة نمط تنموي مبني على التكيف والتلاؤم مع الأوضاع والمستجدات مع مراعاة الماضي القريب الذي مرت به الجزائر والذي لا تزال مخلفاته عالقة في أذهان الجزائريين، إن اتخاذ القرارات في إعادة هيكلة المجتمع وبناء أجزائه التي تعرضت للانهيار غداة العشرية السوداء تطلب ضرورة وضع استراتيجية تنموية شاملة تراعي في مخططاتها طبيعة الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة، فالتنمية إذن من هذا المنطلق هي أوسع مضمونا كونها تعنى بتقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وإيجاد تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع واستثماره لتنمية القدرات البشرية القادرة على مواجهة تأثيرات التقدم العلمي والمعرفي والثقافي[4].

---

[1]. مجدي أحمد بيومي، محمد السيد لطفي: "**الكفاءة التنظيمية والسلوك الإنتاجي**"، مدخل في علم الاجتماع الصناعي، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009، ص 193.

[2]. عنصر العياشي: "**سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[3]. أحمد صقر عاشور: "**السلوك الإنساني في المنظمات**"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985، ص 80.

[4]. السيد الحسني: "**التنمية والتخلف، دراسات استراتيجية بنائية**"، دار المعارف الجامعية، القاهرة، ط2، 1980، ص ص 5-6.

ثانيا: نظرة تحليلية حول التغير القيمي في الجزائر.

إن حدوث التغير الاجتماعي في أي مجتمع يؤدي إلى حدوث هزات في قيمه الاجتماعية والأخلاقية ومن هذا المنظور فإن القيم السائدة تخضع لصيرورة تاريخية واجتماعية وحضارية متميزة بتمايز المجتمعات والثقافات، أما في حالة الجزائر يجدر التأكيد على أن القيم السائدة تنبع من العالم المجرد أي من المعتقد الديني، وهي التي تضمن انسجام المجتمع وتماسكه ووحدته غير أن مقتضيات العصر الحديث وظروف التعايش معها فرضت نوع من التغير على هذا المستوى، فلقد ورث المجتمع الجزائري نظام قيمي يتخلله صراع بين قيم إسلامية وعربية، وقيم الوطنية والتحرر من المستعمر على الرغم من الاضطهاد والجوع والتخلف والأمية، وبين قيم الضعف والانهزامية والذل الذي عاشه الشعب إبان الثورة التحريرية على الرغم من هذا الصراع الداخلي إلا أن المجتمع الجزائري كان واعي بحقيقة أنه ينتمي إلى مقومات إسلامية عربية وجزائرية، هذا كان دافع للثورة التحريرية حتى استطاعت أن تحقق الأهداف المسطرة في بيان أول نوفمبر 1954، كما ساهم تبني الجزائر للنظام الاشتراكي كنظام اجتماعي واقتصادي في فرض نوع من القيم التي كانت سائدة والمتمثلة في التعاون والعدالة الاجتماعية والمساواة والإنصاف، هذا من أجل دعم أفراد المجتمع الذي عان من ويلات الاستعمار ومحاولة إلغاء فكرة الاضطهاد والتعسف والاستغلال[1]، مع العلم أن المجتمع قد لا يعيش القيم التي ينتمي إليها في واقعة بسبب ظروف تاريخية وسياسية على الرغم من أن هذه القيم تكون حاضرة في ذات المجتمع، إلا أنها قد تختلف من فرد إلى أخر ومن فئة اجتماعية إلى أخرى وفقا لظروف كل فرد وكل فئة، هذا ما تجسده السلوكات الشخصية لكل فرد والتي تعكس طبيعة هذه القيم كما أن تغير أنماط القيم ينعكس بشكل أو بأخر على السلوك الخارجي للفرد والمجتمع وبالتالي على النظم والمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية[2].

1: تصنيف القيم في المجتمع الجزائري:

لقد مرت التركيبة القيمة في الجزائر بعدة مراحل تلتها هزات كثيرة كان السبب فيها الظروف التي تعرضت لها خلال الفترة الممتدة من 1962 إلى يومنا هذا، ويمكن تصنيفها إلى قيم تقليدية وقيم عصرية وقيم داخلية ويوضح التراث النظري المرتبط بموضوع القيم والبناء الاجتماعي العلاقة بين هذه الأخيرة وكيفية

[1]. أحمد زايد: "**التغير الاجتماعي**"، مكتبة الانجلو المصرية، ط2، القاهرة، مصر، 2000، ص 18.

[2]. عبد الباسط حسن: "**التغير الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي**"، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، مصر، 1964، ص 49.

تفسير مختلف مظاهر الحياة في المجتمع من خلال ما تحدثه من تأثيرات على مختلف الانساق الأخرى، وعليه يمكن تصنيفها كما يلي[1].

- **القيم التقليدية،** إن الحديث في القيم التقليدية يستدعي الولوج إلى الحياة اليومية للمجتمع من أجل فهم طبيعة هذه القيم ومدى تأثيرها على مستويات الحياة الأخرى، وتستمد هذه القيم من البعد الإسلامي والعربي وبذلك فهي تحمل الطابع التعاوني والإيجابي والتي تعكسها مبادئ وقواعد ومعايير تنظم حياة الفرد داخل المجتمع وفق الطريق المستقيم الذي نص عليه القرآن الكريم والسنة ويتم تناقلها وتداولها عن طريق مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة، وبذلك تعد القيم هي استعداد معرفي ووجداني وسلوكي عند الفرد والجماعات تجاه الموضوعات والأشياء والأشخاص والمواقف.
- **القيم العصرية،** وتتمحور هذه القيم في التفاعل الدائم والمستمر بين الفرد وبيئته الاجتماعية كما أن ذلك يحدث عندما يصبح المجتمع ديناميكا، وما حدث في الجزائر هو التحول من المجتمع ذو قيم اشتراكية إلى مجتمع ذو قيم منفتحة على العالم، كما أنه تحول إلى مجتمع تتصارع فيه القيم الريفية مع الحضرية بسبب الأوضاع التي ألت إليها الجزائر في تلك الفترة، هذا بالإضافة إلى دور الخطابات السياسية التي عرفتها فترة الثمانيات والتسعينات والتي أثرت بشكل كبير على القيم داخل المجتمع، كما أن التوجه نحو اقتصاد السوق والانفتاح والظروف الاجتماعية والاقتصادية التي عاشتها الجزائر منذ منتصف الثمانينات أدت متفاعلة مع الأوضاع السياسية والسياسات الخارجية إلى انحصار دور القيم التقليدية التي لم تعد تؤثر بشكل كبير في طرق التفكير وأنماط السلوك عند الكثير من الفئات الاجتماعية، وعليه أثر الحراك في المنظومة القيمية على قيم المواطنة والهوية والانتماء حيث ظهرت تحت أشكال مختلفة كالانتماء للحركة الجمعوية المدنية، وجمعيات الأحياء والنقابات المهنية وغير ذلك من مظاهر الاختلاف والانتماء الجديد، ونتيجة لذلك ظهرت أشكال جديدة من العلاقة بين السلطة والمجتمع ما أدى إلى حدوث مظاهر جديدة من التفاعلات[2].

قد أثرت هذه الأحداث ككل على أداء مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأسرة وذلك نتيجة خروج المرأة للعمل كما أن المدرسة اقتصرت مهامها ووظائفها في التعليم ونقل المعارف وتخلت عن دور الاستثمار في الفرد، الأمر الذي أدى إلى ضياع الكثير من القيم وزوالها عند الأجيال الجديدة واكتفائها بالقيم الهجينة التي باتت تشكل بالنسبة لها قيم أساسية، ومن جهة أخرى نتج عن خروج المرأة للعمل ضعف الروابط الأسرية

[1]. لطيفة طبال: "**التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم الاجتماعية**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثامن، جوان 2012، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر.

[2]. ثريا التركي، هدى زريق: "**تغير القيم في العائلة العربية**"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 200 أكتوبر 1945، ص ص 90-91 .

سواء كانت في علاقتها مع الزوج أو في علاقتها مع الأبناء أو في علاقتها مع الأسرة الممتدة، مما نشأ عنه قيم جديدة بسبب تراجع دور الوالد والأم والعائلة الممتدة في التنشئة الاجتماعية[1]، وقد أدى ذلك كله إلى تراجع قيم الشرف والاحتشام والطاعة والولاء واهتمام الجيل الجديد بالأمور المادية والمصلحة الخاصة ومظاهر الترف هذا أدى بدوره إلى نشر القيم التي تتسم بالبعد الفردي على حساب الجماعة والمجتمع، كما أدت إلى انعزال الأفراد عن مضامين الحياة الاجتماعية والتقاليد السائدة والطقوس الدينية هذا ما ساهم في انطوائها وتراجعها أمام التدفق الكبير لمظاهر الحياة العصرية[2].

- **القيم الدخيلة،** ترجع الأسباب الأساسية لظهور هذه القيم بشكل سريع إلى ضعف منظومة القيم التقليدية التي لم تستطع مقاومة العولمة والتأثيرات المصاحبة لها من جهة وضعف عملية انتقال القيم عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية من الأجيال القديمة إلى الجديدة، وبذلك أصبح المجتمع الجزائري ساحة للصراع والتصادم الرمزي بين التيارات المختلفة في المجتمع، وكان هذا من أهم الأسباب التي أدت إلى الصراع في فترة الثمانينات بسبب اللاتجانس الذي فرضته القيم المتعارضة فيما بينها، حيث أدى الانفتاح على الغرب إلى تأزم الوضع داخل المجتمع بسبب المستجدات التي فرضت نفسها بمختلف آلياتها، والتي زاد في انتشارها الانفجار المعرفي مستعينا بمبادئ العولمة التي تهدف إلى السيطرة على المجتمعات بمختلف مستوياتها المعرفية والتعليمية والتربوية والأخلاقية، وأمام هذا الواقع أدى هذا الضغط إلى فرض نمط معين من الأخلاقيات والقيم التي لم تكن سائدة هذا ما أحدث مفارقة كبيرة في التركيبة الجديدة للقيم السائدة[3].

2: الانفتاح الاجتماعي والاختراق القيمي في الجزائر:

لقد أصبحت القيم في المجتمع الجزائري في وضع لا يختلف عن بقية المجتمعات العربية والإسلامية والدولية التي فتحت المجال أمام التدفق الهائل للقيم الغربية المصاحبة لاستخدام وسائل الإعلام والاتصال والعولمة، حيث أدى هذا الانفتاح إلى عدة مظاهر أثرت بشكل واضح في الوضع القيمي في المجتمع ونذكر منها:

- اختلال واضطراب في المنظومة القيمية بسبب تصادم الخطابين الإسلامي والعلماني وبين قيم المدينة والريف، وبين قيم الطبقة البرجوازية والطبقة الضعيفة في المجتمع ومدى تأثرها بالمظاهر الجديدة.

---

[1]. أحمد بن نعمان: "**الهوية الوطنية**"، دار الأمة، الجزائر، 1996، ص ص 23-24 .

[2]. سليمان عدنان: "**مقاربة أولية لتداعيات العولمة على المجتمع الجزائري**"، مجلة الفكر العربي، العدد 9، بيروت، 1990، ص ص 142-162 .

[3]. محمد خليل الرفاعي: "**دور الإعلام في العصر الرقمي في تشكيل قيم الأسرة العربية دارسة تحليلية**"، مجلة جامعة دمشق المجلد المجلد 7، العدد الأول والثاني 2011، ص ص 691-694 .

- تشويه الوعي لدى الفئة المعرضة بشكل كبير للمظاهر القيمية الوافدة عبر استخدام وسائل الإعلام والاتصال وشبكات التواصل الاجتماعي، إذ أصبح الشباب عرضة لهذا الاختلال كما أن الدول الغربية بمساعيها تهدف للوصول إلى مرحلة تغييب الوعي لدى الشباب كونها تشكل أكبر نسبة في التركيبة البشرية داخل الجزائر[1].
- ظهور قيم اجتماعية جديدة عكستها مظاهر الحياة اليومية للأفراد بعضها يشبه القيم السائدة في المجتمعات الشرقية وبعضها يشبه إلى حد كبير القيم الغربية في كل من أوروبا وأمريكا خاصة في اللغة والتصرفات المختلفة والعادات والتقاليد المختلفة وفي المواسم والأعياد، هذا أدى إلى ضياع القيم المتأصلة بين القيم الغربية والشرقية كما أدى إلى صعوبة تمييز القيم بين هذه المنظومة المركبة.
- إن سيطرة الغرب المباشرة على وسائل الإعلام والتقدم المعرفي أدت إلى الصراع الإيديولوجي والفكري بين المهمشين والأفراد العصريين وبين القيم الأصلية في المجتمع والقيم الوافدة إليه.
- الانبهار الكبير بقيم العولمة التي تتسلل إلى مشاعر الناس فتعبث فيها كيفما شاءت وتقودها إلى ما تريد مستغلة بذلك تغييب حقيقة الأمور واستطلاع الأفراد للغرب وثقافته والتي أدت إلى إنتاج مظاهر خطيرة جدا على المجتمع[2].
- التأثير على أدوار المرأة داخل الأسرة والأبناء وهو ما أدى إلى التأثير المباشر على دور الأسرة وعزلها إلى أدوار بسيطة لا تتجاوز الوضع المادي والرعاية الصحية والاهتمام بالجانب المعاشي[3].
- التأثير على التربية لأن الجيل الجديد هو المستقبل وذلك بتطبيق منظومة تربوية تهدف من خلالها إلى نشر قيم التبعية من خلال دراسة الواقع الاجتماعي والتربوي من أجل إعداد برامج جديدة تمكنها من اختراق الأبعاد القيمة والسلوكية للمجتمعات وجعلها تظهر بمظهر التخلف.

على الرغم من التدفق السريع لقيم العولمة عبر وسائل الاتصال والتي أدت إلى اختراق القيم في المجتمعات العربية والإسلامية بشكل عام والمجتمع الجزائري بشكل خاص وأمام الوضع الاجتماعي الذي لازال يشهد عدم الثبات والاستقرار، فإنه من الضروري الأخذ بعين الاعتبار عدم الوقوع في التهميش والعزلة لذلك وجب إنتاج أرضية ملائمة لاستقبال القيم والمعتقدات الجديدة والمعارف المتدفقة بشكل سريع والسعي

[1]. السعيد بومعزة: "**التضليل الإعلامي وأفول السلطة الرابعة**"، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 18، الجزائر، 2004، ص 11-87.
[2]. سمير خطاب: "**التنشئة السياسية والقيم**"، ايتراك للطباعة والنشر، القاهرة، 2004، ص ص33-34.
[3]. سعد الدين إبراهيم وأخرون: "**المجتمع والدولة في الوطن العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص 170.

للتكيف مع هذا الوضع بما يخدم المجتمع، وبما يحافظ على الهوية الوطنية والقومية والإسلامية حتى لا يحدث اختراق الوحدة الاجتماعية التي يعيشها المجتمع المغاربي والجزائري والمسلم[1].

3: إعادة إنتاج المنظومة القيمة في الجزائر:

يعتبر المجتمع الجزائري من أكثر المجتمعات التي تعرضت للتغير الاجتماعي في عدة محطات تاريخية وهو ما صحبه جملة من التغيرات القيمية التي أثرت بشكل كبير على البناء الاجتماعي وعلى البنية القيمة للمجتمع، وقد ساعد ذلك في عدم استقرار الوضع العام الأمر الذي انعكس على بقية مؤسسات الدولة ومنها مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي كان لها الدور البارز في التأثير على البعد القيمي، بسبب تأثر وظائفها نتيجة الاختراق القيمي الذي عرفته الجزائر بعد التسعينيات، إلا أنه يمكن إعادة هيكلة وتأسيس المنظومة القيمة للمجتمع من خلال إعادة دعم مؤسسات التنشئة الاجتماعية وإعادة تأطيرها حتى تصبح قادرة على أداء وظائفها بشكل فعال بالنسبة للأفراد والمجتمع وذلك من خلال:

الأسرة: تواجه الأسرة الجزائرية تحديات كبرى اتجاه التغيرات الراهنة في المجتمع حيث تتولى مسؤولية غرس القيم الاجتماعية والثقافية السليمة لأفرادها، من خلال غرس قيم التسامح والتعاون والمحبة والاحترام والقيم الوطنية ويتوقف نجاح ذلك بمدى قدرة الأسرة على التلقين الصحيح لهذه القيم فكلما كانت عملية التلقين صحيحة كلما كان الفرد قادر على مجابهة التغيرات القيمية الحديثة والتصدي لها[2].

المدرسة: تعتبر المدرسة من أهم المحطات التي يمر بها الفرد والتي تمكنه من تنمية شخصيته وتنمية قدراته على الإدراك والإنتاج المعرفي والتربوي الذي يهدف إلى غرس القيم الاجتماعية والإيجابية بالنسبة للفرد خاصة القيم التي تمكنه من احترام وتقديس العلم والعمل والوطن.

وسائل الإعلام والاتصال: تلعب هذه الوسائط في هذه المرحلة الدور الرائد في عملية التنشئة الاجتماعية حيث أصبح كل من الطفل والشاب أكثر عرضة لها، لذلك فإن التربية هي المسؤولة على التحكم في الوافد الجديد من القيم والمعايير الغربية التي تسعى لعولمة القيم والأخلاق، كما أنها مسؤولية الدولة خاصة من حيث فرض قوانين تضبط التدفق الكبير للمعايير والقيم، والتي يكون لها الدور الكبير في حماية المجتمع من التغيرات القيمة السلبية وإعادة توجيهها لخدمة المجتمع والدولة[3].

---

[1]. محمد عابد الجابري: "**مسألة الهوية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1995، ص 196.

[2]. يوسف قاسمي: "**الهوية المغاربية وتحدي العولمة بين النفي والتأكيد**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"، عدد خاص حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيو ثقافية في المجتمع الجزائري، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص 366.

[3]. حسن عماد مكاوي، ليلي حسن السيد: "**الاتصال ونظرياته المعاصرة**"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1998، ص130.

مؤسسات المجتمع المدني: تعنى هذه المؤسسات بشكل كبير بتنمية المجتمع ودعم الدولة لذلك كان من الضروري أن تكون ذات صلة وثيقة بمفهوم التنشئة الاجتماعية كونها فاعل أساسي في مختلف النشاطات، إن الدور البارز الذي تلعبه هذه الأخيرة في تنمية روح المواطنة وتعزيز مرتكزاتها قد يكون له الأثر البالغ والكبير في إعادة إنتاج المنظومة القيمية، ولا يتوقف الأمر عند ذلك بل إن دورها الكبير يكمن في الحفاظ على هذه القيم وتوطيد العلاقة بين الدولة والمجتمع حتى لا يحدث أي اختلال.

إن التجربة التي مر بها المجتمع بسبب اللاتجانس القيمي في مرحلة الثمانينات والتسعينات كان له الأثر الكبير في إعادة النظر في هذه القيم وإعادة العمل على تأسيسها والحفاظ عليها خوفا من الوقوع في المواقف السابقة التي كان لها التأثير الكبير على المستويات النفسية والاجتماعية والثقافية وغيرها، كما أن سلوك الناس وقيمهم ليست معطيات مجردة بل هي تحدد بالوجود الاجتماعي النوعي الذي يتحدد وفق متغيرات كثيرة وعليه فإن الواقع القيمي في المجتمع كان يتأرجح بين أنساق القيم السلبية والاستسلام والخضوع من ناحية والإيجابية من ناحية أخرى ويرجع هذا إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي مرت بها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا[1].

ثالثا: الوضع الاجتماعي العام وانعكاساته على المجتمع:

ترتبط احتياجات الإنسان بالوضع الاجتماعي العام الذي يفرض عليه حاجات اجتماعية متعددة ومتنوعة وفي الوقت ذاته يمتلك قدرات مادية ومعنوية محدودة لذلك يكون إشباعها خاضعا لدرجة ونوعية مؤهلاته وقدراته المختلفة، ولا يمكن توظيف وتكريس ذلك إلا من خلال تواجده في بيئة اجتماعية واقتصادية وسياسية مهيأة تمكنه من استغلال إمكانياته في إشباع تلك الاحتياجات وفي خدمة المجتمع الذي ينتمي إليه، وحتى يصبح الفرد فاعل اجتماعي في ظل الظروف المتغيرة فإن الأمر يتوجب عليه أن يمتلك سمات شخصية تجعله قادرا على توفير كل احتياجاته، كما يستدعي الأمر أن يكون على قدر كبير من الأهلية يستطيع في إطارها أن يوظف كل المعطيات المطروحة في البيئة الاجتماعية من قدرات مالية ومادية وامكانيات بشرية في توفير بيئة مهنية تجعله فرد قادر على التكيف مع الوضع المتغير.

إن تغير الوضع الاجتماعي العام قد يؤدي بالأفراد والجماعات إلى البحث عن الأفاق التي تساعدهم في تحقيق طموحاتهم، إذ لا يتوقف ذلك عند بحث سبل لإشباع الحاجات فقط بل إن الأمر لا يتم إلا من خلال عملية الاندماج في الوضع العام الناتج عن التفاعل القائم بين أنساق المجتمع وعناصره وفي إطار ما يفرض عليه وما يمارسه من قوانين وأهداف ونفوذ من أجل تنظيم النشاط اليومي وتحقيق الأهداف المسطرة

---

[1]. أحمد التكلاوي: "**التغير في البناء الاجتماعي**"، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، مصر، 1968، ص8.

وضوابطها في إطار البيئة المتغيرة بمختلف أنظمتها، وتصبح العلاقة وفق هذا المنظور عبارة عن تبادل منافع حيث يحتاج الفرد إلى إشباع حاجاته بينما تحتاج البيئة الاجتماعية التي ينتمي إليها إلى خضوع الفرد لألياتها الضبطية، من خلال القيم والمعتقدات والمعايير والقواعد والقوانين التي يفرضها المجتمع الجديد ونتيجة لهذا التحول يصبح سلوكه وتفكيره جزءا من أليات الضبط النسقية، وفي هذا الخصوص يقول أنتوني جيدنس "**لا يمكن تحليل سلوك في وضعية مجردة وضيقة بل بوساطة تأثير أليات الضبط النسقية في المؤسسة الأسرية والثقافية والاقتصادية والسياسية والتربوية وذلك لفهم صورة تشمل تفاعل أليات الضبط وما تؤول إليه من تأثيرات في بلورة سلوك اجتماعي معين في وضعية اجتماعية شاملة**"، وهذا يدل على أن سلوك الفرد اليومي ما هو إلا نتاج لتأثير الضوابط النسقية داخل البناء الاجتماعي الذي ينتمي إليه، كما لا يمكن اعتبار المجتمع جامدا أو ثابتا لا يخضع للتغير أو لا يقبل التغير بأي شكل من الأشكال، بل إنه يتغير بتغير حجم المجتمع أو مع اتساع نمو المدن أو مع انتقاله من المرحلة الزراعية إلى الصناعية أو يتغير مع انهيار النسق الاقتصادي، وعندما يتغير شكل البناء تتغير وظائف أنساقه وعندما يحصل تحول في نمط التفاعلات الاجتماعية والفعل الاجتماعي وما ينجم عنها من أثار تنعكس على معايير وقيم المجتمع ورموز ثقافته[1].

وفي هذا الإطار يؤدي التغير الاجتماعي إلى حدوث تغير في أحد أنساق البناء الاجتماعي أو في أحد فروعه الذي يؤدي بدوره إلى تغير وظيفة النسق، كما يمكن أن يتحلل بناء اجتماعي معين في بناء أخر ويندمج فيه بشكل يجعله خاضع لكل أليات الضبط التي يفرضها عليه المجتمع الأول، وتعتبر الاحتياجات من أهم أليات التحول والتغير الاجتماعي التي تؤدي إلى حدوث تغير في أحد أنساق البناء وبذلك يندمج الأفراد والجماعات من حيث علاقاتهم ومعاييرهم الاجتماعية حتى يتمكنوا من التكيف مع الظروف الجديدة التي فرضها التغير ليصبحوا قادرين على تحقيق أهدافهم التي تتغير بتغير الاحتياجات والأوضاع العامة في المجتمع[2].

ومن هذا المنطلق نستطيع القول أن التغير الاجتماعي يعيد صياغة الوضع العام في المجتمع مما يؤدي إلى تغير الاحتياجات الإنسانية كما يؤدي إلى تغير في المعايير والأخلاق والاتجاهات التي يحملونها من المجتمع الذي ينتمون إليه، غير أن الأمر لا يعني التخلي الكلي عن القيم التي يحملها الفرد بل هو امتداد جديد ينتج عن عملية التكيف المفروضة بسبب متطلبات الوضع الاجتماعي المتغير، والذي تفرض فيه هذي الأخرى معاييرها وقيمها من خلال الخضوع للضوابط النسقية التي يمتلكها كل نسق باعتباره نظام داخلي

[1]. معن خليل عمر: "**التغير الاجتماعي**"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 20.

[2]. **www.moqatel.com/wfprog/cseturl.ex?!D...2**

يتضمن أليات ضبط يقرها البناء نفسه والتي تعمل على إنجاز عملياته وتحافظ على توازن أركانه من خلال التكامل في أداء الوظائف المنوطة به لذلك فإن الأفراد وما يحملونه من قيم ومعايير قد يؤثرون على الأنساق وعلى أداء وظائفها كما أن احتياجاتهم تبادر بفرض ضوابطها للتقليل وليس الحد من تأثير الأوضاع المتغيرة على بنيتها القانونية والقيمية والمعايير المحتكم إليها[1].

1: الظروف الاجتماعية في الجزائر:

عرفت الجزائر منذ الاستقلال العديد من المظاهر التي كان لها التأثير الكبير على الوضع الاجتماعي العام في المجتمع، هذا ما أدى إلى حدوث اختلال كبير في البنية الاجتماعية والبشرية حيث توالت التغيرات في جميع الميادين لتنقل المجتمع إلى مرحلة جديدة الأمر الذي أحدث تغيرات بنيوية عميقة في الوضع الاجتماعي العام والذي شهد بدوره العديد من مظاهر الإخفاق في تخطيط وتنفيذ السياسات والمشاريع الإنمائية التي اقترحتها الدولة لتجاوز الأوضاع المتردية غداة الاستقلال وفي هذا الإطار زادت احتياجات المواطنين إلى الاستقرار والعمل للخروج من الأثار السلبية التي فرضها الوضع والتي ساهمت في تراجع المستوى المعيشي للأفراد ويرجع ذلك إلى:

الانفجار السكاني الناتج عن زيادة الولادات والشعور بالأمن والذي أدى إلى اختلال التوازن في المجتمع نتيجة للزيادات الموازية في الحاجات المختلفة التي دفعت بالمواطنين للسعي المتواصل في تحقيق أفضل الظروف.

النمو الحضاري الذي كان انعكاس واضح للرغبة الكبيرة في تغيير ظروف الحياة وتحسينها والذي أدى إلى زيادة حجم المدن ونزوح المواطنين نحو المدينة طلبا في تحسين وضعهم الاجتماعي العام.

دخول الفلاحين نحو المدينة من أجل شغل أعمال أخرى أدى إلى تغيير خصائص المجتمع والمعطى الثقافي والقيمي فيه الأمر الذي أدى إلى التأثير على البنى الفكرية والمعطى السلوكي كما أحدث ذلك تغيير كبير على مستوى ذهنية الفرد الجزائري بصفة عامة.

إجبارية التعليم والتي أدت بدورها إلى التوجه نحو المدن من أجل الحصول على مستوى تعليمي ومعيشي مرتفع[2].

كما أدت مرحلة الاشتراكية وما حملته من مخططات تنموية إلى إحداث تغيرات جذرية في الخريطة الصناعية بسبب إقامة سلسلة من الوحدات الصناعية، فكانت نتائج هذه المخططات واضحة بشكل كبير

[1]. معن خليل عمر: "**البناء الاجتماعي أنساقه ونظمه**"، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط3، عمان، الأردن، 1999، ص 16.

[2]. كمال بوناح: "**السياسيات الزراعية في الجزائر وعلاقتها بهجرة اليد العاملة الفلاحية**"، رسالة موجهة لنيل شهادة دكتوراه، قسم علم الاجتماع جامعة قسنطينة، 2001، ص 102.

حيث هزت المواطنين هزة قوية جعلتهم يتوافدون من أجل فرص التشغيل المتوفرة، الأمر الذي أثر على الوضع العام في الجزائر وخلف مجموعة من الصعوبات الناتجة عن الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحادة التي أدت إلى تقهقر الأوضاع على مختلف الأصعدة.

كما أدى تحول الوضع العام إلى تدهور العدالة الاجتماعية في المجتمع الأمر الذي ساهم في إعاقة مشاريع التنمية وتعطيل الكفاءات المجتمعية وبروز ظاهرة العمل من أجل النخبة هذا الوضع أحدث الكثير من الاختلالات في جميع الأنساق كما أدى إلى إهمال المشكلات الأساسية في المجتمع خاصة منها الفقر والبطالة وضعف التنمية والهيكلة البشرية، بالإضافة إلى إهمال القضايا الكبرى في المجتمع كالاختلالات التي تعاني منها القطاعات كقطاع الصحة والتربية والقطاع الصناعي والخدمي.

كل هاته الظروف ساهمت في دخول مرحلة جديد جاءت مع حلول تسعينات القرن العشرين حيث ساد المجتمع الجزائري وضع جديدة بسبب تخليها عن النهج الاشتراكي، فكانت نتيجة هذا التحول تأزم الوضع السياسي خاصة خلال1991، الأمر الذي أدى إلى توقف المسار الانتخابي وتدهور الوضع الأمني وانتشار ظاهرة الإرهاب بشكل خطير مما أجبر السكان على الحركة نحو المدن هربا من المجازر التي ارتكبت في حقهم ويرجع ذلك إلى[1]:

الظروف التي خلفتها سيادة الوضع الريعي الذي تعتمد فيه الدولة على موارد طبيعية تكون هي الأساس الأول والوحيد في حركتها التنموية مما يجعل منها تابعة في ظروفها الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية والثقافية لمورد طبيعي الذي قد يكون سبب تراجعها وسبب الاختلالات فيها.

فشل الدولة في الخروج من التبعية الريعية أدى إلى عجزها في عملية التسيير كما أدى إلى تراجع تحكمها في مسار التنمية والتي دفعت بها إلى تنامي فكرة تخلي السلطة عن عملية التنمية لأليات السوق التي تتحكم في مختلف منطلقاتها وظروفها كما تتحكم في حركتها ومسارها، هذا الوضع كان من الأسباب الفاعلة في دخول الدولة في مرحلة الأزمة ووصل الوضع الاجتماعي العام إلى حالة التأزم والتي أدت إلى زيادة مستويات الفقر بين الأفراد، وضعف القدرة الشرائية وانخفاض كفاءة القطاعات الخدمية والبنية الأساسية في المجتمع خاصة منها قطاعي التربية والتعليم والصحة.

لقد أدى هذا الوضع إلى حالة من الانهيار الاجتماعي الذي دفع بالدولة إلى البحث عن سبل جديدة لتجاوز الأزمة الناتجة عن فشل عمليات التحول الديمقراطي وغياب الاستقرار في الوضع السياسي والأمني بالإضافة إلى ضعف البنية الإدارية الأمر الذي أدى إلى غياب الثقة بين المواطنين والسلطة وهو ما زاد في

---

[1]. علي سموك: "**إشكالية العنف في المجتمع الجزائري من اجل مقاربة سوسيولوجية**"، مخبر التربية والانحراف والجريمة في المجتمع، جامعة باجي مختار –عنابة، 2006، ص 361.

حدة التوتر وزاد في حجم مطالب المواطنين في تحقيق احتياجاتهم القاعدية المرتبطة بالشعور بالأمر والاستقرار وأيضا تحقيق مستوى مقبول من المعيشة وبذلك زاد الوضع سوءا أمام الدولة التي سعت بكل إمكانياتها للخروج منه وتجاوز الأزمة الاقتصادية والأمنية[1].

2: الأثر الاجتماعي والثقافي للوضع العام في الجزائر.

أحدثت الظروف التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال خلل في الوضع الاجتماعي العام خاصة من حيث طبيعة الاحتياجات ومن حيث الأليات المعتمدة في تحقيقها سواء من قبل الفرد أو من قبل الدولة الأمر الذي أثر على المجتمع وظاهرة التحضر والطبيعة السكانية التي لم يتم تأمين مستلزماتها الأمر الذي أدى إلى تعثر كبير في سياساتها التنموية بسبب عدم الانسجام الواضح والناتج عن الاختلاف الذي حدث نتيجة تغير الاحتياجات وتغير الوضع ما أدى إلى خلق حالة عدم التوازن بين الاحتياجات وبين الإمكانيات المتوفرة، وفي ظل ذلك أحدث هذا الوضع الكثير من التأثيرات كان لها الدور الكبير في إعادة إنتاج واقع اجتماعي جديد ونمط تفكير جديد ولذلك نستطيع القول أن للوضع الاجتماعي العام تأثيرات بالغة الأهمية في بناء التصورات العامة للمجتمع والسلوك الفردي في بعده الثقافي والاجتماعي ويتضح تأثيرها في النقاط الأتية.

- ارتفاع معدل التحضر بالمقارنة مع حركة التصنيع والنشاط الإنتاجي[2].
- تغير بنية السكان الناتجة عن زحف المواطنين من الريف إلى المدينة الأمر الذي أثر على التركيبة السكانية كما أثر على نمط الاحتياجات التي تغيرت بتغير الوضع العام في المدينة.
- زيادة المشاكلات الاجتماعية الناتجة عن الثورة الحضارية والانفجار السكاني في المدن الامر الذي أحدث خللا كبيرا من حيث العمران ومن حيث الاحتياجات خاصة وأن المدن لم تكن مهيأة ومستعدة لاستقبال النازحين بحثا عن تحقيق أمالهم في العيش الكريم وفي الاستقرار الوظيفي والأمني.
- التصادم الثقافي عبر الثقافات التي يحملها الوافدون الجدد للمدينة حيث كان لها الانعكاس الكبير في كل من المستويين الثقافي والاجتماعي، وذلك بسبب نمو الضواحي الفقيرة وارتفاع نسبة البطالة بين سكان المدن نتيجة المنافسة من قبل سكان الأرياف[3].

---

[1]. حسين عبد القادر: " **الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011، ص ص 21-22.

[2]. بشير التيجاني: "**التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص18-23.

[3]. عبد القادر القصير: "**الهجرة من الريف إلى المدن**"، دار النهضة العربية، بيروت، 1992، ص 50.

- تراجع هائل في القطاع الزراعي بسبب إهمال الأراضي ورحيل الفلاحين عن الأرض المنتجة مما أدى إلى غياب الاكتفاء الذاتي من حيث زراعة القمح والشعير.
- مشكلة تأمين فرص عمل جديدة وموارد مالية إضافية والبحث عن زيادة التنمية الوطنية في الإدارة والبرمجة والمتابعة والتقدم في المجالات الاقتصادية وإيجاد توازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي[1].
- ظهور المشاكل السكانية والصحية والتعليمية.
- التصادم القيمي بين سكان الريف والمدينة التي أدت إلى ظهور توجهات عامة بالنسبة للأفراد وظهور المشكلات الاجتماعية كعدم القدرة على التكيف والتأقلم مع القيم الجديدة مما ساهم في ظهور العديد من المظاهر المرضية الاجتماعية التي أرهقت السياسات الوطنية في العمل من أجل تحسين الإسكان والصحة وفرص العمل.
- الشعور بالحرمان والقهر بالنسبة للمواطنين بسبب العجز عن إشباع الحاجات الأساسية في الشعور بالأمن المهني والأمن السياسي والاستقرار، وعجز البناء الاجتماعي عن توفير مستلزمات الإنسان المادية والمعنوية، وتأثير ذلك على عمليات الاندماج والعلاقات الاجتماعية وتكوين شخصية الفرد وتشكيل قيمته وثقافته بل وتحديد دوره الاجتماعي[2].
- عدم قدرة الدولة على مسايرة التغيرات المتسارعة في البيئة الاجتماعية والاقتصادية وحتى في الأبعاد الثقافية والمعرفية نتيجة دخول المجتمعات العالمية للواقع الاجتماعي الجديد الذي فرضت فيه التكنولوجيات الحديثة أنماط جديدة من التفاعلات والاحتياجات والعلاقات.
- مشكلات التنمية المحلية الناتجة عن عجز الدولة في تجاوز الوضع السائد والخروج من حالة الأزمة والفوضى في التسيير والتخطيط.
- تراجع طموحات الأفراد أدى إلى تراجع روح المواطنة كما أثر عل البنية القيمية والثقافية في المجتمع الأمر الذي انعكس على المورد البشري وعلى الطاقات البشرية الفاعلة والمنتجة في الدولة.

رابعا: التغير الاجتماعي وانعكاساته على مكانة وأدوار الأفراد داخل المجتمع:

1: المكانة الاجتماعية في ظل تغير المجتمع الجزائري:

إن التغيرات الاجتماعية في الجزائر لم تتوقف عند الأمور المتعلقة بالأوضاع الاجتماعية أو الواقع الاجتماعي المعاش خلال فترة الخمسين سنة من الاستقلال، بل إن التغير الاجتماعي أدى إلى زيادة

[1]. معن خليل عمر: "**علم المشكلات الاجتماعية**"، دار الشرق الأدنى، الأردن، 1998، ص 194.

[2]. عبد الرزاق الفارس: "**الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 19.

المشكلات الاجتماعية من حيث العمق والشدة، حتى في المعايير والأحكام السائدة في العلاقات الاجتماعية سواء كانت بين الأفراد أو بين الفرد وواقعه المهني، أي الإطار الذي ينتمي إليه داخل الجماعة المهنية التي ينتسب إليها بحكم علاقات العمل أو العلاقات غير الرسمية، مما أدى إلى حدوث انفصام في وحدة الجماعة انفصاما يؤدى إلى تمزيقها من حيث دورها الذي تؤديه داخل المجتمع أو من حيث التفاعل أو المكانة التي تحتلها داخل المجتمع.

لقد كانت المجتمعات القديمة في حلات التغير الذي كان يتميز بالبطء والسطحية تعيش على مستويات قيمية تستطيع أن تحكم على المجتمع من خلال حكمها على الأمور والمتغيرات الجديدة دون أن تؤثر بالشكل العميق على نمط العلاقات والتفاعلات في البنية الاجتماعية، الأمر الذي لا نجده في المجتمعات الحديثة التي بات فيها التغير الاجتماعي يؤثر وبشكل مبالغ فيه كنتيجة للتراكم والتعقيد الثقافي الذي أدى بدوره لاختلاف المعايير التي تعددت في إطارها المستويات، واتخذت كل جماعة قيمتها ومكانتها الخاصة داخل البناء الاجتماعي مما ترتب عليه اختلاف وجهات النظر، وأمام هذا الواقع وضمن هذا التفاوت ظهرت الكثير من الاستثناءات التي تفوق الحد المتوقع داخل النمط المجتمعي السائد، حيث اتخذت المعايير شكل جديد الأمر الذي أدى إلى حدوث اختلاف كلي على مستوى الاتجاهات نحو الأمور التي كانت تسود أو تحتل قمة الهرم في البناء الاجتماعي وبين الأمور التي لم يكن لها التأثير الكبير في المجتمع كنتيجة للحراك الذي لم يتخذ شكلا معينا، وبناء عليه يمكن في إطاره فهم الأمور وإعادة تصنيفها وفق حركة التغير ومن خلال هذا يتم فهم حقيقة الواقع الاجتماعي الجديد الذي يتماشى وفق الأحكام التي تصدرها الجماعات المختلفة داخل البناء العام وفي ضوء ذلك تتغير المكانة الاجتماعية وفقا لتغير الأحكام المختلفة التي تصدر اتجاهها من قبل أفراد المجتمع بكل أنظمته وضوابطه.

إن ما حدث من عمليات التغير الاجتماعي خاصة المرتبط بتغيرات قيم الأفراد من أعقد أنواع التغير التي يصعب استئصالها إذا ما رسخت في نفس الشخص، كذلك الأمر بالنسبة للمكانة الاجتماعية فإنها أيضا تشكل أمور دقيقة تتغلغل في ذهنية الشخص، وتدخل في إطار تفاعله اليومي خاصة وأن الحكم على الأفراد ينطلق من حكم أو من نظرة المجتمع وهذا يحدث في إطار المكانة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد وعليه فإن المكانة الاجتماعية في المجتمعات تتغير وفق تغير أحكامها المسندة في الأساس إلى التغير في الأبعاد البنيوية والوظيفية للمجتمعات أو التغير الميكرو سوسيولوجي على مستوى الوحدات الجزئية، إلا أن تأثيرها يبقي بنفس المسار إن كان على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي، أما الاختلاف فيكمن في طبيعة

التغير وما يفرضه من علاقات جديدة تتحدد وفقها مواقع الأفراد والأنظمة والمهن داخل البناء الاجتماعي وتتحدد بذلك أدوارهم من منظور اجتماعي جديد[1].

تتأثر المكانة الاجتماعية بالظروف المحيطة اجتماعية كانت أو اقتصادية أو ثقافية لذلك فإن التغير الاجتماعي يؤثر فيها بنفس درجة التأثير التي يؤثر بها في بقية الأنظمة الأخرى، وعليه يرتبط فهم البناء الاجتماعي بصفة عامة والعلاقات بصفة خاصة بمعرفة التفاعلات الاجتماعية بين أعضاء الجماعة الواحدة والجماعات الأخرى فالعملية الاجتماعية تقودها المكانات الاجتماعية والمعايير المرتبطة بها[2].

كما ترتبط المكانة الاجتماعية بالحقوق والواجبات وسلوكات الأفراد وطبيعة العلاقات داخل المجتمع وتتحدد هذه المكانة وفق نظرة المجتمع لذلك فإنها تشير عموما إلى" **نص أو مجموعة النصوص التي تحدد وضعية فرد أو جماعة في نسق اجتماعي ما، مع تحديد الضمانات الأساسية المرتبطة بهذه الجماعة**" ويعرفها بيار أنسار PIERRE ANSART **على أنها مجموع الوضعيات الاجتماعية التي يحتلها فرد ما والأدوار المرتبطة بها**"[3].

بينما ذهب عالم الاجتماع جون ستوتزل johne stoetzel إلى أن المكانة الاجتماعية "**هي جملة التصرفات والأفعال التي يحق لصاحب المركز توقعها من الآخرين**".[4] وبالنظر إلى ذلك يربط جون ستوتزل في هذا التعريف بين المكانة الاجتماعية والدور الذي يؤديه الشخص داخل المجتمع الذي يتألف حسب رأي جي روشيه من قواعد ومعايير يخضع لها فعل الأفراد الذين يحتلون مكانة أو وظيفة خاصة بين جماعة من الناس" وهناك من يعرفها على أنها "صورة ذهنية تعبر عن الدرجة التي تحتلها المهنة والعاملون بها على سلم التقدير العام للمهن تبعا لنظام تقويمي موضوعي أو عرفي خاص بمتطلبات المهن وحدود فعالياتها الوظيفية، وترتبط بهذه الصورة المدركة دلالات عملية أو ملموسة، وتتمتع بقيم وامتيازات متناسبة في معظم الأحوال مع درجاتها ومعترف بها في المجتمع"[5].

وعليه ترتبط المكانة الاجتماعية بالوضع الاجتماعي العام الذي يوجد فيه الشخص أو الجماعة والذي تتحدد من خلاله الحقوق والواجبات، كما ترتبط بالوضع الذي يحتله الفرد في نسق العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع، وفي هذا الإطار يؤثر التغير الاجتماعي الذي يحدث في البناء العام أو على مستوى

---

[1]. وهيب سمعان، رشيد لبيب: "**دراسات في المناهج**"، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، ط 7، 1982، ص ص 56-57 .

[2]. العقبي الأزهر: "**المراكز والأدوار الاجتماعية ومحدداتها الثقافية في النظام الأسري العربي**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد الثامن جوان 2012، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 78.

[3] . André Akoune et Pierre Ansart : «**Dictionnaire de sociologie**», édition le Norbert /seuil, Paris.

[4]. نبيل حميدشة: "**الواقع الاجتماعي للمعلم ومكانته الاجتماعية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة، دكتورا في علم الاجتماع التنمية جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010، ص24.

[5]. عاطف وصفي: "**الانثربولوجيا الاجتماعية**"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص 152.

البنية الاجتماعية لأي نظام من الأنظمة بشكل عميق على المكانة الاجتماعية سواء كانت في البناء أو في نسق العلاقات أو حتى على مستوى العوامل التي تحددها والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ✓ الوضع المهني.
- ✓ طبيعة الممارسة المهنية.
- ✓ الفرص القيادية.
- ✓ الإشباع المادي.
- ✓ الوضع النفسي.
- ✓ اعتبارات شخصية.
- ✓ وجاهة أدبية.
- ✓ نفوذ اجتماعي.
- ✓ أنماط السلوك والعلاقات الاجتماعية التي تربط بين الأفراد.

وأمام التغيرات التي تحدث في المجتمع الجزائري منذ مطلع الستينات فقد أثرت بشكل كبير في مكانات الأفراد بالنسبة لأنساق العلاقات، كما أثرت في مكانات المهن بالنسبة لدورها في البناء الاجتماعي حيث فقدت الكثير من المهن مكانتها بسبب التغيرات التي أصابت القيم العامة في المجتمع والمعايير المعتمدة والضوابط التي تحدد مسار كل مهنة وأخلاقياتها، إن التغير على مستوى الأخلاقيات العامة ساهم في تغير أخلاقيات المهن مما أدى بدوره إلى التأثير في مكانات الأشخاص الفاعلين، كما أن التغير لم يتوقف عند هذا المستوى فقط بل طال حتى المحددات فنجدها ذات صورة نسبية تتفاوت من مجتمع لأخر وفق اختلاف سلم القيم الذي يحدد المعايير التي تستند عليها كل وظيفة أو مهنة بغض النظر عن القيم التي تتضمنها هذه الوظيفة.

2: مظاهر تحول المكانة الاجتماعية في الجزائر:

إن الأوضاع التي مرت بها الجزائر مست المكانة الاجتماعية للمهن والأشخاص التي اتخذت عدة أشكال من مرحلة إلى أخرى كما أن الكثير من المهن فقدت مكانتها داخل المجتمع خاصة في الفترة الممتدة من 1988 إلى غاية الانفتاح الإعلامي والثقافي الذي بدأت تتجلى ملامحه خلال 1999.

ويمكن توضيح الأسباب التي أحدث هذا التغير في:

- التغير الاجتماعي والاقتصادي الذي عرفته الجزائر خلال مسارها التنموي.[1]
- التغير القيمي الذي أحدثته أحداث 1988.
- الظروف المتردية التي أدت إلى توسع دائرة البطالة والفقر مما أدى إلى فقدان عدد كبير من العمال والموظفين لوظائفهم وبالتالي مكانتهم داخل المجتمع.
- الخطاب السياسي الذي أدى إلى فقدان الثقة بين السلطة والشعب الأمر الذي دفع بالشعب إلى تغيير نظرته اتجاه الوظائف المختلفة والمرتبطة بالتسيير والسلطة الأمر الذي أفقدها مكانتها.
- مظاهر العنف والسلوكات التي صحبت الأزمة الاجتماعية والاقتصادية خلال 1988أدت إلى تغير مكانة العديد من الشخصيات بسبب انتمائها السياسي أو الديني أي القيام بالتخريب تحت راية السلفية والإصلاح الديني والعقائدي.
- العولمة ومظاهرها وما أحدثته من تغيرات على مستوى القيم والعادات والتقاليد والضوابط الاجتماعية مما أدى إلى فقدان مهن معينة لمكانتها وارتقاء مهن أخرى على حساب الأولى.
- وسائل الإعلام والاتصال والانفتاح على الأخر وما أحدثته من سلوكات جديدة أدت إلى إلغاء بعض المهام التي كانت ذات مكانة عالية داخل المجتمع التقليدي.
- فقدان بعض الأنظمة الاجتماعية لمكانتها كنظام الأسرة والقرابة والمدرسة والمسجد كنتيجة لتقلص الدور الذي كانت تلعبه في المراحل السابقة[2].

3: المراكز والأدوار نظرة تحليلية:

يرتبط الفرد في علاقته مع مجتمعه بمجموعة القيم والمعتقدات والمعايير والتقاليد التي يحددها الانتماء لهذا المجتمع، هذا بالإضافة إلى كونه بمختلف مقوماته يتحكم في أنماط الفعل الاجتماعي والتفاعل بين الأفراد وفقا لما يؤدونه من أدوار مختلفة والتي تقترن بالمراكز الاجتماعية التي يحتلها الأفراد.

يتفاعل الفرد مع بقية أفراد المجتمع في إطار مجموعة من الأدوار التي يؤديها داخل المجتمع كجزء من الالتزامات التي يفرضها الوضع الاجتماعي ويتقيد بها في إطاره، ويظهر ذلك في سلوكه المتبع من خلال مكونات كياناته من جماعات وتنظيمات ومؤسسات، حيث تفرض كل منها على حد اعتبار أنها أنظمة ذات سلطة ملزمة، جملة من القوانين والمعايير والقيم تخضع الفرد من خلال سلطة الضبط الممارسة عليه والتي

---

[1]. محمد السويدي: "**مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر**" ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص 90.

[2]. طلعت مصطفي السروجي: "**السياسات الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة**"، دار الفكر العربي، مصر، 2004، ص 242.

تحدد نمط التفاعل الذي يحدث ضمنها والموجه للفرد للتماثل مع مكونات المجتمع وبالتالي القيام بإنجاز وظائف كما يفترض أن تكون، وفي ضوء هذه الحالة يقوم الأفراد بأداء وظائفهم التي يحددها الدور وفقا لما يتماثل مع معايير النظام وما يفرضه المجتمع من قوانين يتحدد بناء عليها سلوكه اتجاه الأخرين واتجاه المجتمع في حد ذاته.

إن حاجة الفرد تدفع به إلى الانضمام إلى عدة تنظيمات مما يجعله خاضع لعدة أدوار ترسم مسار حياته في إطار قانون اجتماعي محكم تتحكم فيه الأهداف المخططة من قبل المجتمع، وبذلك يصبح الدور ألية من أجل تحقيق مصالح الفرد وإشباع حاجاته، كما أنه يحقق أهداف المجتمع المسطرة في إطار قيام أفراده بوظائفهم تحت راية الجماعات الاجتماعية سواء كانت ذات طابع رسمي أو طابع غير رسمي كإطار العلاقات التي يفرضها النظام السياسي والاقتصادي والتعليمي أو الأسرة وغيرها من الجماعات الاجتماعية

وعليه وفي هذا الإطار يشير مفهوم الدور إلى مركب أو مجموعة من أنماط السلوك المتعارف عليها داخل المجتمع والمصاحبة لمراكز محددة بحيث تشير إلى حد أدنى من أنماط السلوك المتوقع والمطلوب من أي إنسان يشغل هذا المركز الاجتماعي أو ذاك داخل الجماعة الاجتماعية، أما المركز الاجتماعي في هذا الإطار يعبر عن الوضع الذي يشغله الشخص أو الجماعة ويتحدد ذلك تبعا لاعتبارات منها ما هو موروث ومنها ما هو مكتسب[1].

هذه المراكز تحددها جملة من الأسس حيث يشير كتاب نماذج بشرية لريموند فيرث R firt إلى ما يؤدي في رأيه إلى ظهور المراكز الاجتماعية وهي الجنس والسن والوطن والقرابة[2]، في ضوء هذه الاعتبارات يتم التمييز بين مراكز الذكور والإناث، والصغار والكبار، وبين الصلات القرابية المبنية على أساس الدم والمصاهرة أو من حيث الانتماء إلى وطن معين أو قومية وديانة معينة هذه الأوضاع تحدد المراكز الموروثة التي يحصل عليها الفرد داخل جماعته الأولية بشكل ألي وهي التي تحدد الأدوار التي يلعبها داخل هذه الجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها فتتحدد في ظلها جملة الوظائف التي يؤديها والتي تقترن بدورها بمجموعة من الحقوق والواجبات التي تضبط دوره، وفقا للمعايير والقيم التي تفرضها الجماعة والتي يتماثل إليها الفرد في قيامه بمهامه اليومية[3].

تحدد المراكز الاجتماعية داخل الجماعة الاجتماعية من خلال التباين الذي تفرضه طبيعة الفئة التي ينتمي إليها الفرد، بحكم أن المراكز تتضمن عدة فئات وكل فئة مقترنة بعدة واجبات وخاضعة لجملة متباينة

---

1. فاروق العادلي، سعد جمعة: "**الانثروبولوجيا، مدخل اجتماعي وثقافي**"، دار بل برينت للطباعة، القاهرة، مصر، 2000، ص 283.
2. أحمد أبو زيد: "**البناء الاجتماعي مدخل لدراسة المجتمع المفهومات**"، الهيئة المصرية للكتاب، ط 8 د سنة، ص 161.
3. محمود فؤاد حجازي: "**البناء الاجتماعي**"، دار غريب للطباعة، القاهرة، 1979، ص 49.

من القيم والأخلاق، وبذلك لا توجد جماعة يتساوى فيها جميع أعضائها في المراكز والأدوار، كما تشتمل كل الجماعات الاجتماعية على نظام معقد من القيم والمعايير التي تحدد أشكال وخصائص التباين بين الأفراد والجماعات[1].

ترتب المراكز في شكل سلم متدرج يشغلها الأعضاء بتتابع منظم كل مركز منها يحمل نوع معين من الأدوار التي ترسم نوع العلاقات والتفاعلات بين الفاعلين الاجتماعيين في إطار هذا المركز كما ترتبط هذه المراكز الاجتماعية بمجموعة من القيم الاجتماعية التي توجهها نحو غايات ووسائل لتحقيقها وبذلك لا يمكن الاعتقاد أن نسق الأدوار مستقل عن نسق القيم والمعايير التي تحكمه فهي تظهر وتتضح في أنماط السلوك المتعارف عليه وهذه القيم تأتي بدورها لتربط الأدوار بالإطار التنظيمي العام للجماعة فدونها تعجز الأدوار عن عملية التفاعل المستمر كما أن القيم من العناصر الأساسية في تركيب الدور وتقييمه ذلك أنها تحدد مجموعة الأدوار وتتضح في جملة السلوك التي تشكل نمط التفاعل والعلاقات داخل بناء الجماعة الواحدة وداخل المجتمع ككل[2].

في حين تشير المراكز المكتسبة إلى أنها تلك المراكز التي يكتسبها الفرد خلال حياته في إطار اكتساب الخبرات المهنية والوظيفية أثناء انتمائه للمؤسسات الرسمية في المجتمع، وهنا يشغل الفرد مجموعة من الوظائف التي يتحدد وفقها مركزه وذلك من خلال ما يمتلكه من نفوذ وسلطة كنتيجة لشغله وظائف معنية في المجتمع إذ تفرض هذه الأدوار نمط معين من الالتزام والتوقعات فكل فرد يؤدي وظيفة معينة أو يشغل منصب يرتبط مباشرة بالالتزام بينما يؤديه وما يحصل عليه في المقابل من شغله لذلك المنصب سواء كان ذلك بشكل مادي أو معنوي.

كما يتضح في هذا الإطار أن نمط العلاقات يكون مبني على أساس الالتزام وتوقعات الأخرين من الدور الذي يؤديه الفرد في إطار شغله للوظيفة، من خلال الأهداف المشترك ومدى تحقيقها ويفرض هذا النوع من العلاقات نوع من التساند المشترك الذي تحدده القوانين التي سنتها الجماعة المهنية أو المؤسسة فتظهر ملامح الانتماء في صيغتها القانونية كما يظهر الانضباط والتماثل لهذه الفئة المهنية في شكل خضوع للقوانين المحددة للنشاط الذي يؤديه الفرد[3].

إن التغيرات التي حدثت في المجتمع الإنساني أثرت بشكل كبير على البناء الاجتماعي بمختلف مقوماته حتى طالت في عمقها جملة القيم والمعايير والاتجاهات التي يتبعها الفرد في حياته، والتي سنها

[1]. أحمد أبو زيد: مرجع سبق ذكره، ص138 .

[2]. السيد الحسني: "**المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري**"، دار المعارف، ط 2، القاهرة، مصر، 1981، ص299 .

[3]. العقبي الأزهر: مرجع سبق ذكره، ص ص 81-82 .

المجتمع والجماعات الاجتماعية على الفرد بحكم انتمائه وبذلك تتغير الأدوار التي يؤديها وفقا للمراكز الاجتماعية التي يحتلها والظروف التي تتحكم فيها ويمكن توضيح ذلك في[1].

خروج المرأة للعمل جعلها تتخلى عن جزء من أدوارها كما أنها اكتسبت أدوار جديدة ارتبطت من خلالها بقيم جماعية جديدة، ذلك بفعل المشاركة في نسق الالتزامات والحقوق المتبادلة في إطار الجماعات المهنية التي تنتمي إليها.

خروج الطفل للعمل أفقده العديد من أدواره وحقوقه التي كانت تحدد نمط الأخلاق والمعايير التي يحظى بها في إطار جماعته الاجتماعية كما أن انتمائه لجماعة مهنية جديدة أكسبه نمط أخر من الأخلاق والقيم التي تجعل منه فاعل جديد وفي إطار قانوني جديد.

تغير أنماط التنشئة الاجتماعية بسبب خروج المرأة للعمل وظهور مؤسسات جديدة للتنشئة مما أدى إلى تغير في العلاقات والتفاعلات كما أدى إلى تغير في أنماط القيم التي أصبحت تلقن للفرد في إطار مؤسسات رسمية مقننة.

تعدد الوظائف بسبب تلبية الحاجة ساهم في توجيه القيم بطريقة ألية بشكل يجعلها جزءا من شخصية الفرد، بحيث توجه سلوكه وتحدد توقعاته بالنسبة لسلوك الأخرين في مختلف المواقف.

التغير على مستوى القيم أدى إلى تغير الأهداف المتعلقة بالأدوار التي يؤديها الأفراد في إطار جماعاتهم الاجتماعية، وبتغير الأهداف تغيرت سبل وطرق تحقيقها خاصة بعدما أصبح الاهتمام كبير بالنسبة للنزعة الفردية على حساب النزعة الجماعية، هذا ما جعل الأفراد يتوجهون إلى هدف أخر وبذلك يتحدد سلوكهم وفق ذلك الهدف وتفصح هذه القيم عن نفسها في المواقف والاتجاهات والسلوك اللفظي والفعلي ومختلف العواطف التي يكونها الأفراد اتجاه مواقف معينة ونحو بعضهم البعض[2].

وفي هذا الإطار عرفت الجزائر العديد من محطات التغير التي ساهمت بشكل كبير في إعادة تشكيل البنية الاجتماعية وبنية العلاقات والتفاعلات خاصة بعد الزيادة الموسعة في السكان والتغيرات في البيئة الاجتماعية بفعل الهجرة والانفتاح على المجتمعات الأخرى، الأمر الذي أدى إلى زيادة احتياجات المجتمع في التوجه نحو التقدم وارتفاع مستويات الطموح التي عملت على تفعيل منطلقات التجديد والفكر التغييري لدى الأفراد كما أدت سرعة التغيرات إلى التأثير على طبيعة التفاعلات من خلال عمليات تحديث السلوك والتكيف مع الثقافات الأخرى والقيم الجديدة التي ساهم الانفتاح في انتشارها وتوسعها لتجد لنفسها مكانا في المنظومة القيمية للمجتمع، وعليه نستطيع القول أن التغيرات التي عايشتها الجزائر منذ الاستقلال كانت

[1]. محمد علي محمد وأخرون: "**دراسات في التغير الاجتماعي**"، دار الكتيب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1974، ص 5.
[2]. العقبي الأزهر: مرجع سبق ذكره، ص ص91-92.

بمثابة إعادة إنتاج للنظام الاجتماعي بمختلف مستوياته الأمر الذي ساهم في تغيير الأدوار السائدة تغييرا عميقا لأن الوضع أصبح يختلف عن ما كان عليه فبالرغم من الحيوية التي تميزت بها هذه المرحلة والتي عكست الرغبة في تحقيق النمو والتقدم إلا أن الأوضاع كان لها تأثيرات أخرى انعكست مع مرور الزمن على الوحدات الأساسية في بنية المجتمع كالأسرة التعليم والقيم وخصوصيات البيئة الاجتماعية والثقافية، الأمر الذي ساهم بدوره في إحداث تغييرات واسعة وشاملة في طبيعة العلاقات والاتجاهات والقيم والمعايير التي تضبط وتتحكم في سلوك الإنسان وفي أساليب تفكيره وبذلك تغيرت العديد من المفاهيم والأسس التي يعتمدها المجتمع في بناء مساراته التنموية ومواجهة تحدياته على الصعيدين الداخلي والخارجي وعليه تغير البناء الفكري والأساليب المنهجية المعتمدة في توجيه أدوار الأفراد وتفعيلها لقيادة عملية التقدم في ظل المستجدات والتغيرات الاجتماعية المتتالية والمتسارعة خاصة ما يتعلق بقواعد بناء الفرد وما يتعلق بتنمية قدراته وتحديد أدواره ومسؤولياته اتجاه بناء المجتمع وتجديد.

الفصل الرابع

التغيرات المحلية وانعكاساتها على بناء الدولة الجزائرية الحديثة

- أولا: المنطلقات الأولى لمعالم الدولة.
- ثانيا: استراتيجية التنمية في الجزائر.
  - 1: منطلقات استراتيجية التنمية في الجزائر قبل الثمانينات.
  - 2: واقع مخططات التنمية بعد الثمانينات.
  - 3: التنمية ومشروع الإنعاش الاقتصادي بين 2014/1999.
- ثالثا: المقومات الأساسية للتنمية في الجزائر.
  - 1: التنمية والرأسمال المفقود في الجزائر.
  - 2: المجتمع وملامح الأزمة السياسية في الجزائر.
  - 3: الممارسة السياسية بعد الاستقلال.
  - 4: مظاهر الأزمة في الجزائر.
- رابعا: العولمة والهوية.
  - 1: بناء الهوية الجمعية وتحولها.
  - 2: تداعيات العولمة على الثقافة والقيم في الجزائر.
  - 3: العولمة والمنظومة القيمية في الجزائر.
  - 4: العولمة وانعكاساتها على الهوية.

لم يعد ثمة خلاف على أن التغيرات العالمية النوعية المتدفقة التي ميزت العقدين الأخيرين من القرن العشرين قد أعادت تشكيل واقعا تاريخيا معاصرا، الأمر الذي وضع العالم والجزائر على عتبة مرحلة جديدة مغايرة في مضمونها للواقع القديم، حيث لم يتنبأ بمعطياتها ووتيرتها المتسارعة أكثر الخبراء والمفكرين استشرافا أو تشاؤما، ذلك لكون تسارعها أدى إلى تعقد طبيعة الحياة الاجتماعية بصفة عامة خاصة بعد ذلك الانهيار الذي حدث على مختلف مستويات المنظومة الاجتماعية الأمر الذي أخل بكل توازنات القوى وفق أطر وإيديولوجيات جديدة، أعادت إنتاج مفاهيم وأسس وأبعاد مختلفة للحياة الإنسانية، هذا أدى إلى إحداث رؤية كرست معظم مقومات الانفتاح على العالم، الذي اقترن بضرورة الاندماج الذكي في العالمية دون إحداث القطيعة التي تنم عن ضعف مكنزمات التجديد والتغيير التي ينبغي أن تتوفر في المجتمعات وفي هذا الإطار سنبحث في أهم التغيرات المحلية التي مست المجتمع وتأثيراتها.

أولا: المنطلقات الأساسية لمعالم الدولة الجزائرية:

سعت الجزائر منذ الوهلة الأولى للاستقلال في بناء القواعد الأساسية لترسيخ معالم الدولة الحديثة فكان السعي متواصلا من أجل بناء مختلف المقومات التي يقوم عليها مسار التنمية خاصة منها البنية الاقتصادية والبشرية، لذلك نجدها كرست كل جهودها في تنمية التعليم وتنمية القاعدة الاقتصادية حيث سعى في إطارها الاقتصاد الجزائري منذ سنة 1962إلى بناء قاعدة حيوية وتفاعلية مع الأوضاع التي كانت تسود المجتمع في تلك الحقبة، هذا ما تم تجسيده فعلا من خلال المخططات التنموية التي تبنتها الدولة مع نهاية ستينيات القرن الماضي وأوائل السبعينيات من القرن نفسه، فقد اتضحت في البداية مع الرحيل الجماعي للمعمرين بعد الاستقلال[1]، حينما عرفت المؤسسات الجزائرية فراغا كبيرا الأمر الذي دفع بالعمال إلى الانتظام بصورة تلقائية لمواصلة العمل وكان الهدف الأساسي في تلك المرحلة حماية الاقتصاد الوطني الذي أصبح مشلولا بعد مغادرة الإطارات الفرنسية المسيرة لعملية الإنتاج، ومن أجل إضفاء صبغة شرعية على هذه المبادرة واستجابة للواقع أصدرت الحكومة جملة من المراسيم التنظيمية التي أقرت نظام التسيير الذاتي[2].

تعتبر التجربة الجزائرية في التسيير الذاتي أمر مفروض أمام غياب استراتيجية واضحة للتنمية أي أنها لم تكن وليدة دراسة وتفكير عميق وإنما عبّرت فقط عن استجابة للظروف السائدة أثناء الاستقلال هذا ما

---

[1]. الداوي الشيخ: "**الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العام**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلة 25، العدد الثاني، دمشق، 2009، ص 256.

[2]. إدريس بلكعيبات: "**تجربة الجزائر في التنمية، قراءة في الانتقال من نموذج إلى نموذج مضاد**"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 17 جوان 2002 قسنطينة، الجزائر، ص 116.

ساهم في بروز صراع حاد حول التوجهات والخيارات الاقتصادية، مما أدى إلى حالة من الارتباك والتناقضات في تطبيق النظام الأمر الذي حال دون تحقيق الأهداف والغايات المسطرة[1].

وأمام الاختلاف الإيديولوجي الذي سمح ببقاء موازين القوى الاجتماعية في الجزائر على حالها فقد حال ذلك دون بلورة مشروع اقتصادي يحظى بتأييد مختلف الفاعلين في السياسة بالرغم من كل المجهودات المبذولة التي أكدت على ضرورة تحقيق وحدة اقتصادية متكاملة تنطلق من منظور أساسي يقوم على هدم روابط التبعية الأجنبية، وضرورة إبطال مفعول أليات الاستغلال، بالإضافة إلى وضع حد لمختلف العوامل المحلية التي يمكن أن تعرقل المساعي الحكومية في بناء القاعدة للدولة حديثة الاستقلال[2]، وفي ظل ذلك يبقى الهدف الأساسي في بناء الدولة يقوم على تثمين الثروات الوطنية وبناء مجتمع مكيف وفق الإمكانيات المتاحة من قبل الدولة غير أنه ومع كل تلك الجهود بقي الوضع على حاله حيث عبر بيار بورديو Pierre Bourdieu عن الاقتصاد الجزائري بأنه تقليدي ويقوم على وسائل بدائية خاصة في القطاع الزراعي الذي اعتبره غير ألي الأمر الذي نجم عنه وجود تبعية للظروف المناخية مما أدى إلى فقدان التوازن بين الموارد والحاجات[3].

كما يشير بورديو إلى أن العمل في هذا النظام لا يهدف إلا لإشباع الحاجات الأولية والاعتماد على الاكتفاء الذاتي مع الغياب التام لسياسة اقتصادية عقلانية تقوم على أساس الاهتمام بالإنتاجية التي تؤدي إلى القياس الكمي للوقت، هذا الوضع لم يسمح للدولة بالمضي قدما في الحفاظ على الاستقلال وأمام مطالبة الشعب بتحقيق الاستقرار والأمن من الفقر انتشرت العديد من المظاهر السلبية خاصة غياب النظام والانضباط في العمل، مما أدى إلى فشل هذه التجربة في تحقيق الفعالية والنجاعة المنتظرة من هذا النمط من التسيير[4]، لقد أدى هذا الوضع في الأخير إلى انقلاب 19 جوان 1965، الأمر الذي جعل من هذا النظام عديم الأثر الإيجابي في جميع الأبعاد، فكان على الدولة أن أصدرت عدة قرارات ومراسيم إصلاحية خلال السنوات 1966، 1968، 1969، 1971، 1972، 1975، غير أن الواقع لم يتغير إلى الأحسن كون الإصلاحات اهتمت بالشكل دون المضمون وبقيت السلبيات لصيقة بالتنظيم لأن إدارة التغير عن طريق

---

[1]. نور الدين زمام: "**السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري (1962-1998)**"، دار الكتاب العربي، الجزائر 2002، ص ص 103-104.

[2]. بشاينية سعد: "**تنظيم القوى العاملة في المؤسسات الصناعية الجزائرية، استقلالية المؤسسات**"، منشورات جامعة قسنطينة الجزائر، 2002 ص 223.

[3] . Pierre Bourdieu **: Sciologie ode l'Algérie, édition Quadrige puf**, Paris, 2010, p.p 93. 102.

[4]. علي غربي: "**واقع التنمية في الجزائر، دراسة سوسيولوجية للصراع الصناعي، الخلفيات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، لبنان، 1999، ص ص 329-330.

النصوص القانونية أثبتت عدم نجعتها الأمر الذي ألا إلى زيارة تعقيد الوضع خاصة في البنية الاجتماعية والاقتصادية.[1]

بعد ذلك توجهت المؤسسات الاقتصادية في الجزائر إلى نظام تسيير جديد في بدايات 1971 انطلق على إثر صدور قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات، حيث يمثل توجه جديد اتبعته الدولة لتحقيق أهداف التنمية ويتجسد هذا النمط من التسيير في مبادئ الديمقراطية الاقتصادية[2]، وبذلك جاء التسيير الاشتراكي مكملا لسياسة التخطيط الاقتصادي التي كانت تهدف لجعل البنى الاقتصادية أكثر فعالية حيث بدأت هذه العملية في الجزائر في أول الأمر بشكل متواضع تمثلت أساسا في إعداد ميزانية سنوية خاصة بالتجهيزات المسجلة في قوانين المالية، ثم بدأت تظهر التصورات العامة حول وجهة التنمية الاقتصادية، كما ظهرت الحاجة إلى عقلنة الأبنية، وقد بدأ هذا النموذج المعتمد على التخطيط ابتداء من سنة 1967 حيث اكتفى بتحديد التوجهات بغية تهيئة الأجواء لوضع المخطط الموالي الذي يمثل جهدا لتكييف الأبنية الاجتماعية الاقتصادية والإدارية وفق نمط مخطط مركزي شمولي ذي نزعة جماعية[3].

أما المخطط الرباعي 1970–1973، سجل انطلاقة حقيقية للتخطيط القائم على النمط الاشتراكي ومن أهم أهدافه إنتاج الشروط المستقبلة لتوفير التشغيل لمجموع القوى العاملة إلى غاية 1980، بالإضافة إلى استكمال المشاريع المتأخرة عن المخطط السابق وتحقيق مشاريع جديدة.

أما المخطط الرباعي سنة 1974–1977 فقد أكد على استراتيجية التصنيع وعلى ترقية العمل التنموي إلى مستوى عال، وتميز بالحجم الهائل للاستثمارات التي رصدت له وقد ساهم ارتفاع سعر البترول على تحقيق ذلك، أما قيمة الاستثمارات فقد بلغت 54 مليار دينار، ثم ارتفعت إلى 110 مليار دينار[4].

أما سنتي 1978–1979، فقد كرست لاستكمال جزء مما تخلف إنجازه من المخططات السابقة وقد ارتفعت نسبة الاستثمارات من 494 مليار دينار في السنة الأولى إلى 53,7 مليار دينار في السنة الثانية، وعلى الرغم من الاستثمارات المتزايدة إلا أن التجربة الاشتراكية في الجزائر عرفت تعثرا كبيرا[5].

---

[1] . Benamrame Djalali **: Agricul en Algérie**, SNSD, Alger, 1980, p 101.

[2]. بشاينية سعد: مرجع سبق ذكره، ص 222.

[3]. محمد بلقاسم بهلول:" **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، تشريح وضعية**"، مطبوعات سعد دحلب، الجزائر، 1993 ص ص 81- 82.

[4]. نور الدين زمام: مرجع سبق ذكره، ص ص 126، 127.

[5] . Hamid Bali **: Inflation et développement en Algérie**, Alger, OPU, 93, p 31.

وبذلك ساهم النظام الجزائري في زيادة تنامي رأسمالية الدولة على حساب بقية الأطراف الاجتماعية، والتي كرست بدورها الانفصال الكبير بين الدولة والشعب والذي كان من أهم الأسباب في تقلب الوضع الاجتماعي في الثمانينات[1].

كما عرف المجتمع الجزائري العديد من التناقضات كانت حصيلة لاستخدام النظام الاشتراكي الذي أدى إلى ضعف الأداء والمردودية الاقتصادية للمنشآت والتجهيزات التي كلفت الدولة أموالا ضخمة غير أنه مع مطلع الثمانينات ومع عملية مراجعة الاقتصاد الوطني التي شرعت فيها سنة 1979 توصلت الدولة إلى أن الاستثمارات التي تم القيام بها خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1968 إلى 1978 لم تحقق الأهداف المسطرة، حيث نتج عن هذه المرحلة هوة كبيرة بين الأهداف المعلنة للمخططات وبين النتائج المحققة في الميدان، ما أدى بالدولة إلى إحداث تغيرات على هذا المستوى وتم تداول ذلك في الخطابات السياسية والرسمية تحت تسمية الإصلاحات[2]، حيث طبعت هذه الإصلاحات بالبعد البراغماتي من خلال التخلي عن إقامة المؤسسات الكبرى والضخمة، وكانت هذه بمثابة نقطة الاختلاف التي انطلقت منها عملية التغير على المستوى الاقتصادي انطلاقا من التخلي عن فكرة التقشف إلى سياسة تقوم على الاستهلاك وقد عبر عن هذه المرحلة بشعار "**من أجل حياة أفضل**" الذي بدأ العمل به خلال سنة 1980 وقد تجسد من خلال مخططين خماسيين من 1980 إلى غاية 1989، وتضمن المخططات الاستراتيجية التي تقوم على تنفيذ المبادئ التالية[3].

- إبطاء عملية التصنيع.
- توجيه مداخيل الريع النفطي نحو قطاع الخدمات والاستهلاك الداخلي.
- تسهيل عمليات القطاع الخاص وتأكيد وزنه داخل الاقتصاد[4].

تضمنت هذه المرحلة ضرورة إجراء تقويم شامل تمهيدا لرسم الخطوط العامة المستقبلية على البعدين الاقتصادي والاجتماعي لسنوات الثمانينات، وبناءً على ما خلص إليه المؤتمر الرابع الذي تم انعقاده في 19/15 جوان 1980 فقد تم على إثره اتخاذ جملة من الإجراءات التصحيحية لإعادة إصلاح الاقتصاد ومراجعة الأولويات، كما هدف هذا الاجتماع إلى إحداث نوع من التوازنات لصالح القطاعات التي تم إهمالها

---

[1]. ناصر يوسف: "**الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الجزائري**"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد 23، العدد 1، 1995، ص 28.

[2]. Mostefa Boutefnouchet **: La société Algérienne en transition**, op.cit. P 84.

[3]. عمار عماري: "**الاقتصاد الجزائري: الماضي القريب واستشراف المستقبل**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، عدد 14 ديسمبر 2000 ص 200.

[4]. إدريس بولكبيعات: مرجع سبق ذكره، ص 124.

بعدما تم العمل في السابق على تنمية القطاع الصناعي على حساب بقية القطاعات كالسكن والصحة والتعليم، هذا الأمر أدى إلى خلق خلل كبير في مستوى البنية التحتية للدولة[1].

ومع دستور 23 فيفري 1989 انطلقت الجزائر في مرحلة جديدة من التغيرات والإصلاحات وقد كانت هذه المرحلة نقطة تحول في مسار بناء الدولة الجديدة، حيث أقر الدستور التعددية الحزبية وتحقيق الانفتاح واندماج الاقتصادي الوطني ضمن الاقتصاد العالمي[2]، وفي ظل هذه الأوضاع أصبحت الجزائر أمام واقع محرج وكان المخرج الوحيد بالعودة إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لاستعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي، حيث تم الشروع في تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي الذي يمتد من أفريل 1994 إلى مارس 1995، ثم برنامج التعديل الهيكلي الذي يمتد من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998 وعلى إثر ذلك باشرت السلطات جملة من الإصلاحات تمثلت في:

- الشروع ابتداء من نهاية نوفمبر 1996 في حل المؤسسات العمومية التي تعاني من عجز حيث تشير الأرقام إلى حل 815 مؤسسة بنهاية جوان 1998[3].
- الشروع في خوصصة المؤسسات العمومية وذلك على إثر صدور الأمر رقم 22/95 في 1995.
- رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية إبداء من سنة 1996.
- ترشيد القطاع العام من خلال تجميد الرواتب والحد من التوظيف وقد حقق هذا البرنامج نجاح غير أنه لم يحقق المطالب المرغوبة، حيث دفعت الدولة الجزائرية في هذا السياق كخدمة للمديونية ما يقارب 69 مليار دولار خلال 10 سنوات أي ما بين (1990-2000)، كما تميز الوضع الاقتصادي ببعض السلبيات هي:
- انخفاض ملحوظ وتدهور في معدلات النمو الاقتصادي وتناقص مستمر في إجمالي الإنتاج للمؤسسات العمومية.
- ارتفاع معدلات التضخم وما صحبه من اختلالات في موازين العرض والطلب[4].

تميزت هذه الفترة بعودة قوية للدولة في المجال الاقتصادي كما اتخذت الدولة جملة من الإجراءات للتخفيف من الأثار السلبية المترتبة عن الإصلاحات، كما أن البرنامج الجديد الذي اعتمدته الجزائر خلال نهاية

---

[1]. عبد الله بدعيدة: "**التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، بحوث الندوة الفكرية التي عقدت بالجزائر حول الإصلاحات الاقتصادية والسياسية الخوصصة في البلدان العربية:** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 350.

[2]. بن ناصر عيسى:" **الأثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر**"، مجلة العلوم الإنسانية، باتنة عدد 7 ديسمبر 2002، ص ص 129-130.

[3]. زغيب شهرزاد، الجبوري عبد القادر:" **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ومعالمها:** مجلة التواصل، جامعة عنابة، عدد 10 ديسمبر 2002 ص 152.

[4]. عبد الهادي والي: "**الانفتاح الاقتصادي بين النظرية والتطبيق**"، دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1989، ص 105.

1999 وبداية سنة 2000 والمعروف بالإنعاش الاقتصادي الذي تم الإعلان عنه يوم 2001/04/26 ساهم في وضع جملة من الإصلاحات الاقتصادية الذاتية التي أدت إلى إعادة إنعاش الوضع في المجتمع، وقد كان لارتفاع سعر البترول الدور الفاعل في توفير الموارد المالية الضرورية حيث خصص مبلغ 525 مليار دج كشطر أول في الفترة 2001 2004، على أن يتم الشروع في الشطر الثاني في 2005 إلى غاية 2009، وقد شهدت هذه المرحلة جملة من الإصلاحات أهمها:

- ترقية الاستثمار والمؤسسات التي تهدف إلى تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر محركا أساسيا للنمو الاقتصادي والشغل.
- إصلاح القطاع العمومي من خلال إصدار القوانين الجديدة حول رؤوس أموال الدولة والخصخصة.
- إصلاح القطاع البنكي الذي يستهدف تطهير البنوك مع تأهيل تقني وتطوير وعصرنة نظام الدفع والمراقبة، وفتح البنوك أمام الرأسمال الخاص والأجنبي[1].
- تحرير البنى التحتية من خلال تعديل القواعد التشريعية سيسمح لمؤسسات القطاع الخاص بالدخول إلى قطاع الطاقة، المناجم والمحروقات، حيث تم المصادقة على قانون المناجم في 03 جويلية 2001، قانون الكهرباء فيفري 2002، قانون المحروقات مارس 2005.
- المنافسة وشفافية الأسواق وذلك من خلال التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والاستعداد للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية[2].

على الرغم من أن هذه الإجراءات ساهمت في تحسين الوضع في الجزائر إلا أنه يمكن القول أن التحولات التي شهدها الاقتصاد منذ الاستقلال ساهمت في إحداث تغيرات كبيرة على مستوى البناء الاجتماعي والثقافي والقيمي، بالإضافة إلى أن الإصلاحات التي تم تطبيقها لم تحقق الأهداف بسبب ما تعانيه من اختلالات الأمر الذي أدى بالمنظومة الاقتصادية إلى عدم الوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، كل هذه التغيرات ساهمت في حدوث تغير شامل على مستوى القاعدة الاجتماعية والثقافية للدولة، ما أدى إلى ظهور مظاهر مغايرة لطبيعة الفرد والمجتمع وقد زاد هذا في تأزم الوضع، وأمام تبني فكر جديد للتنمية بمختلف مستوياتها إلا أنه ليس من السهل القيام بها دون أن تنطلق من تشخيص الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، فقد أصبحت التنمية بالنسبة للدولة الجزائرية واقعا لا يمكن تجنبه ولا يمكن عزله عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، ومنه شكلت التنمية وما رافقها من مفاهيم تحديا جديدا مطروحا أمام السلطة خاصة أمام المنظومة التعليمية التي ينبغي أن تحوي في مضامينها الفكر التنموي ومفاهيمه كما تستدعي العملية

---

[1]. عبد الهادي والي: مرجع سبق ذكره، ص 155.

[2]. "**دليل الاستثمار في الجزائر، نوفمبر 2006**"، دار حسناوي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص ص 27-36.

التنموية إحداث جملة من التغيرات الواسعة النطاق بكل أبعادها ولن يتم ذلك دون القضاء على كل أشكال الاختلالات والفوارق الموجودة بين الفئات المختلفة المشكلة له، ومن منطلق ما تم ذكره يمكن القول بأن الجزائر كسلطة ومجتمع عاشت ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة منها ما كرس نتيجة للأوضاع السائدة في المجتمع ومنها ما كرسته السياسة الهدامة للمستعمر، وفي هذا الإطار أثار مفهوم التنمية كثيرا من الجدل على جميع الأصعدة فهي تشير بذلك إلى كونها عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة لتدخل في توجيه رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق الزيادة في فاعلية أفراده واستثمار طاقاته ورسم المسار النظري الذي يمكن إتباعه[1].

ثانيا: استراتيجية التنمية في الجزائر:

يقصد باستراتيجية التنمية ذلك الأسلوب الذي تنتجه الدولة في رسم السياسة الإنمائية والانتقال بالمجتمع من حالة الركود إلى النمو الاقتصادي الذاتي، ويختلف هذا الأسلوب بالضرورة من دولة لأخرى باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية واختلاف الدور الذي تضطلع به الدولة في تسيير مجرى النشاط الاقتصادي والأهداف المرجوة من عملية التنمية ويمكن استخلاص أهدافها في:

- إن الهدف الأساسي من وضع استراتيجيات للتنمية هو توفير الظروف والشروط الضرورية للبناء الاقتصادي الذاتي.
- تتأثر الاستراتيجية بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهذا يشير إلى أن التنمية تنطلق من الظروف المحلية التي تعد العامل الأساسي في بناء الدول لمسارها التنموي الذي تصبوا إليه.
- إن الدور الذي تقوم به الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مهم في وضع واختيار مفردات استراتيجية التنمية لكل دولة.
- إن تأسيس استراتيجية إنمائية تهدف إلى القضاء على التبعية للخارج وبناء قدرات ذاتية قادرة على تطوير الإنتاج والمضي في تحسين الظروف المعيشية[2].

لقد بدأت الجزائر في تطبيق استراتيجية التنمية منذ سنة 1965 بعد ما أقرته ضمن المواثيق والتشريعات في ميثاق طرابلس 1962 الذي وضع المعالم الكبرى للسياسة الاقتصادية الجزائرية غداة الاستقلال وقد تبنت الجزائر استراتيجية الصناعات المصنعة الذي جاء فيه: "أن التنمية الحقيقية والطويلة المدى بالنسبة للوطن مرتبطة بإقامة صناعات قاعدية ضرورية"، على هذا الأساس منحت الجزائر إمكانيات

---

1. مدحت محمد أبو الناصر: "**إدارة وتنمية الموارد البشرية، الاتجاهات المعاصرة**"، مجموعة النيل العربية، مصر، ص 190.
2. العشيري حسن درويش: "**التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع**"، بيروت، لبنان، 1979، ص 102.

كبيرة للصناعات البترولية وصناعة الحديد والصلب، كما بنيت استراتيجية التنمية في الجزائر على مفاهيم أساسية هي التصنيع التوجه نجو الداخل والتكامل[1].

- اختلال العلاقة بين الموارد المادية والموارد البشرية بفعل ضعف التراكم الرأسمالي من جهة وغياب الكفاءة البشرية من جهة أخرى.
- اختلال الهيكل الإنتاجي المتمثل في ضعف نصيب الصناعة في تكوين الناتج الداخلي الخام قياسا بنصيب الزراعة.
- اختلال هيكل التشغيل بسبب تمركز اليد العاملة في القطاع الزراعي غير المندمج في اقتصاد المبادلة.
- ضعف المنظومات القانونية التي تساهم في بناء استراتيجية محلية محكمة، تهدف من خلالها الدولة لتنمية متكاملة بين مختلف المستويات والمجالات والأقاليم[2].

1: منطلقات استراتيجية التنمية في الجزائر قبل الثمانينات:

إن استخدام استراتيجية الصناعات المصنعة كان من النموذج الذي عرضه جيمس ديبرنيس الذي اتخذ في الحسبان ضرورة أن يتماشى النموذج مع طموحات الدول النامية الهادفة إلى القضاء على التخلف الاقتصادي الذي تعانيه، وقد انتهجت الجزائر هذا النهج للخروج من الوضع السائد في تلك الحقبة حيث سعى مخططها إلى اقتناء معدات ذات تكنولوجيا معقدة وقد اعتمدت في ذلك على المبررات التالية:

- استعمال التقنيات الحديثة المتطورة والذي يرجع إلى النقص الكبير المسجل في اليد العاملة خاصة بين سنتي 1965، 1975.
- الاعتماد الكبير على الاستثمار في الشركات الكبيرة والاهتمام بتمنيها باعتبارها المحور الأساسي لنجاح المسيرة التنموية في الجزائر.
- ضرورة التحضير لإدارة السلع الصناعية غير التقليدية.
- استبعاد الحماية الصارمة المفروضة على الاقتصاد الوطني قصد الأداء الجيد لدواليب الإنتاج وتدعيم المورد البشري الفاعل في هذا الإطار.
- إدراك الأثر الكبير الذي تحدثه التقنيات الحديثة في المحيط الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.

على الرغم من تبني الجزائر لهذه الأليات إلا أنه لم يكن هناك قدرة على تماشي الواقع مع هذه الاستراتيجية، وذلك يرجع إلى كون التكنولوجيا المستخدمة لم يتم التحكم فيها كما كان متوقعا هذا ما أدى إلى

---

[1]. زوزي محمد: "**استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية**"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010، ص ص 168-169.

[2]. المرجع نفسه، ص 170.

عدم القدرة على تحقيق التكامل القطاعي المنتظر بل أدى ذلك إلى زيادة الارتباط بالخارج الأمر الذي سعت السلطة إلى إنهائه غير أنه ضل قائما على حاله رغم طول الفترة التي تم فيها تطبيق هذه الاستراتيجية[1]، كما أن تدخل السياسة في تسيير البعد الاقتصادي أدى إلى خلق اقتصاد هش خاصة وأنه ارتبط بمصدر تمويل غير مستقر ساهم في عدم استقراره ويرجع ذلك إلى:

- عدم التوازن في النفقات والاستثمارات الموجهة للقطاعين الصناعي والزراعي، حيث خصصت للصناعة في المخططات ما بين 1965 و1975 ما بين 43,4% و44,7% و51,6%، في حين خصصت نسب 14,8% و10,9%، وهي بذلك في تناقص مستمر.
- انعكاس تناقص الاستثمارات في القطاع الزراعي سلبا على الاقتصاد الوطني من حيث المردود، إذ بتراجع استثمارات القطاع الزراعي تراجعت الإنتاجية ما أدى إلى ارتفاع الواردات من المواد الغذائية.
- إعادة تشكيل هيكل العمالة في الاقتصاد الوطني بسبب غياب التكامل بين القطاعين الزراعي والاقتصادي، بالإضافة الى فشل الدولة والقيادة في تقليل مكانة المحروقات من الصادرات وبقيت على الرغم من هذه التناقضات التي ظهرت مع تطبيق استراتيجية التنمية، وظهرت وثيقة أخرى خلال سنة 1976 وهي الميثاق الوطني الذي ركز على استخدام الاستراتيجية المتبعة من خلال الاعتماد على إقامة الصناعات الأساسية التي تشكل دعامة التصنيع وأحد شروط الاستقلال الصناعي[2].

إن اعتماد الدولة على البترول كمصدر أساسي لإقامة هذا النمط من الصناعة والمصدر الأول في تمويل مسار التنمية جعل من هذا التوجه ناجحا في فترة تاريخية معينة اتسمت بارتفاع أسعار البترول غير أن هذه الفترة كانت مرحلية ولم يدم ذلك مطولا، هذا لأن السياسة الاقتصادية كانت تحوي جملة من التناقضات الراجعة في الأساس إلى استخدام تكنولوجيا معقدة مع ندرة الإطارات الكفيلة بتسيير المنشأة ذات التكنولوجيا الحديثة هذا الوضع جعل من الجزائر تكون سوق للمصنوعات عوضا عن كونها بلد صناعي كما أن الامتياز الذي خصته لقطاع المحروقات أحدث اختلالات كبيرة أهمها[3]:

- ندرة في المواد الغذائية وهذا راجع إلى انكماش القطاع الزراعي مما زاد في إرادتها من المواد الغذائية.
- ندرة في المنتوجات الصناعية ذات الاستهلاك العريض.
- ظهور اقتصاد تحكمه الندرة والسوق السوداء.

---

[1]. إسماعيل العربي: "**التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب**"، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 1980 ص ص47-48.

[2]. بهلول محمد بلقاسم: مرجع سبق ذكره، ص ص28-29.

[3]. يعلي محمد الصغير: "**تنظيم القطاع العام في الجزائر، استقلالية المؤسسات**"، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص 87.

- صناعة خفيفة جد قليلة مع قلة الاستثمار في هذا المجال وبدورها خلفت هذه الاختلالات جملة من السلبيات أهمها:
- عدم كفاية البنية التحتية الاجتماعية خاصة في النقل والسكن والمراكز العمومية.
- استيراد جميع وسائل الإنتاج أدى إلى زيادة التكلفة المالية التي تتجلى في ارتفاع تكلفة المنتوج.
- ضيق السوق المحلية في ظل غياب المنافسة الخارجية.
- نقص المهارات والكفاءات نتيجة الخلاف القائم بين محتويات التكوين والتعليم الجامعي وبين احتياجات الاقتصاد الوطني من يد عاملة مؤهلة.
- محدودية التبادل بين مختلف القطاعات الاقتصادية وغياب التكامل بين جميع القطاعات.
- عدم القدرة على مسايرة الأنماط التكنولوجية المستوردة وتأخر الصناعة عن مواكبة التطورات العالمية[1].

2: واقع مخططات التنمية بعد الثمانينات:

لقد عرفت الجزائر تغيرات هامة وعديدة طرأت على اقتصادها وعلى محيطها الاجتماعي من مرحلة الاقتصاد المخطط مركزيا إلى مرحلة اقتصاد السوق، حيث تميزت عملية الانتقال بجملة من الإصلاحات الاقتصادية، وفي إطارها تم العمل على إحداث نوع من التوازن والتكامل بين القطاعات وذلك من خلال التوقف نسبيا عن دعم القطاع الصناعي لإعطاء الأولوية لباقي القطاعات، ولقد ترتب عن ذلك أداء اقتصادي مقبول تراوحت نسبة النمو في هذه الفترة 6% إلى 7% في المتوسط السنوي تبعه انخفاض في معدلات البطالة التي بلغت 18% سنة 1980 وقد نجم عن تطبيق هذه السياسة مظاهر سلبية منها:

- وجود سوق داخلية كبيرة لم يستطع الإنتاج الوطني من تلبية احتياجاتها.
- ركود على مستوى الإنتاج الوطني خاصة في المجال الفلاحي.
- تأثير الاقتصاد الوطنيّ إثر انهيار أسعار النفط خاصة في النصف الثاني من الثمانينات التي كانت تمثل 98% من الصادرات، مؤديا إلى خلل كبير على مستوى ميزانية الدولة وميزان المدفوعات[2].
- تقوم هذه المرحلة على ترسيخ كل من فكرة التكيف والتعديل الهيكلي، حيث انطلقت السلطات في تصحيح الأوضاع الاقتصادية بصورة كاملة وشرعت في عقد اتفاقيات حول برنامجين مدعومين من طرف صندوق النقد الدولي يغطي الفترة ما بين 1989 إلى غاية 1991.

---

[1]. زوزي محمد: مرجع سبق ذكره، ص ص171-172.

[2]. محمد بلقاسم، حسن بهلول: "**سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999، ص ص 23-24.

غير أن الاختلالات عادت إلى الظهور خاصة مع انخفاض قيمة العملة حيث عرفت الجزائر عجزا ماليا قدره 10% سنة 1993 أدى هذا إلى إعادة الجدولة بعدما تضاءلت فرص الحصول على التمويل الخارجي وارتفاع حجم المديونية إلى حد أقصى، كما قامت السلطة بصياغة برنامج جديد للإصلاح تجسد في إبرام اتفاق برنامج الاستقرار الاقتصادي في ماي 1994 وبرنامج التعديل الهيكلي ماي 1995 جسدت هذه الاتفاقيات فكرة التحول إلى اقتصاد السوق[1]، وعرفت المرحلة ما بين 1990إلى 1999 توقف مؤقت لمشاريع التنمية وتراجع وتيرة النمو الاقتصادي على الرغم من تحقيق نسب إيجابية في بعض السنوات:

- تفاقم المديونية الخارجية.
- تدهور الأحوال الصحية والغذائية لأفراد المجتمع لاسيما الشرائح الفقيرة.
- تطور مستوى الاستهلاك لدى الأسر والأفراد.
- عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة وظهور التفاوت الطبقي في المجتمع.
- ظهور قيم النمط المشوه للاستهلاك.
- تراجع قيم العمل وحل العديد من المؤسسات العمومية[2].

3: التنمية ومشروع الإنعاش الاقتصادي بين 1999 و2014:

انطلقت الجزائر في خوض تجربة تنموية جديدة اتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقا، حيث شرعت منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة مالية توسعية، والتي ترجع لوفرة المداخيل الخارجية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول وذلك عبر الاستثمارات العمومية الممتدة على الفترة 2001 إلى 2014، وقد تمثلت هذه البرامج أساسا في ما يلي[3].

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بين سنتي 1999، 2004 تم تخصيص ما يقارب 525 مليار دينار أي بما يقدر ب 7 مليار دولار أمريكي قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1,216 مليار دينار أي ما يعادل 16 مليار دولار بعد إضافة مشاريع جديدة وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا، بالإضافة إلى انخفاض حجم المديونية الخارجية وارتفاع نسب النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة حيث بلغت 6,8% سنة 2003، كما حققت انخفاض ملحوظ في مستوى البطالة، انخفاض التضخم حيث بلغ 0,33% سنة 2000 و1,64% سنة 2005.

[1]. عبد الرؤوف عبادة، عبد الغفار غطاس: "**أثر تذبذبات سعر النفط في الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية من سنة 1970 إلى 2008**"، منشورات جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2008، ص ص 6-7.

[2]. عبد الله بدعيدة: مرجع سبق ذكره، ص ص 355-356.

[3]. حمد مسعي: "**سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**"، مجلة الباحث، عدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر2012، ص 147.

- البرنامج التكميلي لدعم النمو من 2005 إلى 2009 قدرت الاعتمادات المالية الأولية لهذا البرنامج بمبلغ 8,705 مليار دينار ما يعادل 114 مليار دولار بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامج الهضاب العليا والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، أما الغلاف المالي المخصص له قدر ب 9,680 مليار دينار في نهاية 2009.
- برنامج توطيد النمو الاقتصادي من 2010 إلى غاية 2014 بحجم مالي قدره 21,214 مليار دينار أي ما يعادل حوالي 286 مليار دولار بما في ذلك الغلاف المالي للبرنامج السابق أي بتقدير 11,534 مليار دينار للبرنامج الجديد ويندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات وقد خصص هذا البرنامج من 2000 إلى 2014 أكثر من 1500 مليار دج لدعم التنمية الوطنية[1].

كما خصصت الدولة غلاف مالي يقدر ب 2000 مليار دينار جزائري للقروض البنكية المسيرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيماوية وتحديث المؤسسات العمومية وعملية إحداث مناصب شغل جديدة، حيث استفادت مما يقارب 350 مليار دج لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني وتمويل أليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل وعلى صعيد أخر يخصص برنامج 2010، 2014 مبلغ 250 مليار دينار جزائري لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي واستعمال وسيلة الإعلام الألي ورقمنة المنظومات التعليمية[2].

إن ما شهدته المجتمعات الحديثة من تطور أدى إلى تزايد تطلعاتها وضغوطاتها من أجل وضع هذه المطالب ضمن سياسات ناجحة وقرارات فعالة ولهذا يطالب بالمشاركة في صناعة السياسات العامة واتخاذ القرارات وتسيير الشؤون، وهو الأمر الذي أغفلته الدولة الجزائرية كما أن الإخفاقات في تنفيذ السياسات التنموية التي اقترحتها المؤسسات المالية الدولية أدى إلى انعكاسات سلبية الأمر الذي دفع إلى تطبيق الأسلوب الديمقراطي في الحكم ومحاولة تجسيد الحكم الراشد من أجل تحقيق الفعالية[3].

ثالثا: المقومات الأساسية للتنمية في الجزائر:

إن ممارسة التنمية الوطنية هو ما يعنى بالعمل على بناء المجتمع وجعله قوة اقتصادية واجتماعية وبشرية في إطار المجتمع الدولي، فالتنمية الوطنية هي عبارة عن مسعى ومنهج يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة إلى أخرى والارتقاء به من خلال استغلال الإمكانات المتاحة، وبذلك فإن تبني الجزائر

---

1. حمد مسعي: مرجع سبق ذكره، ص ص 147-148.
2. المرجع نفسه، ص 148.
3. بومدين طاشمة: "**الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**" مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة عنابة العدد 26 جوان 2010، ص ص 26-47.

لهذا النهج يرجع للرغبة في تجسيد التنمية وتفادي الوقوع في أخطاء الماضي مما يتطلب العمل على الاستغلال الرشيد للإمكانات المتاحة وذلك من خلال المقومات التالية:

- توفر الجزائر على موارد ضخمة يمكن أن تدعم القطاع الصناعي إذا تم تحسين استغلالها.
- مركز استراتيجي هام في المنطقة وفي العالم.
- اتساع المساحة واختلاف المناخ يخلق منها منطقة سياحية هامة يمكن من خلالها تحقيق استثمارات بالغة الأهمية.
- تاريخ حافل بالبطولات والإرادة يجعل منها محط أنظار العالم.
- طاقة بشرية هامة بسبب احتلال فئة الشباب لأكثر من نصف التركيبة البشرية في المجتمع.
- المجتمع المدني الذي يعتبر محور العملية التنموية نتيجة للدور الفعال الذي يؤديه في تطبيق القرارات التنموية وتوجيهها وفقا لدراسة مستويات الحاجات داخل المجتمع[1].

وفي ضوء هذه المقومات يمكن وضع مخططات تنموية تقوم في الأساس على الشعور بأهمية التنمية والدور الذي تؤديه في التكفل باحتياجات الشعب، لذلك يمكن للدولة أن تخلق مقومات جديدة مستمدة في الأساس من المقومات السابقة تعتمدها في توجيه النشاط الاقتصادي للموارد المتجددة الي يتم الاستثمار فيها واستغلالها بشكل صائب ونذكر منها[2]:

- توزيع دائرة الاهتمام بجميع القطاعات خاصة القطاع السياحي والزراعي الذي يمكن الاستثمار فيهما.
- الاهتمام بالصناعات التحويلية لأهميتها في دفع عجلة التنمية وتحقيق التكامل في كل القطاعات.
- الاستغلال الأمثل لكل الموارد الطبيعية والمالية والبشرية والحفاظ على الثروات وعدم هدرها.
- اعتماد المنهج العلمي في التخطيط للعملية التنموية لاعتبارها أداة فعالة في رسم خريطة يمكن إتباعها في إنجاز المشاريع واستثمار طاقات المجتمع[3].
- اللامركزية والتي تعتبر من المسببات الأساسية للدافعية لدى الشعب في تجسيد فكرة التنمية من خلال ما تخلفه من ثقة بين الشعب والسلطة حيث تسمح بتحقيق التوافق بين الحاجات المحلية والقرارات.
- تعميق الشعور بالمسؤولية لدى السلطة والمنتخبين المحليين وأفراد الشعب من خلال تفعيل وتحريك الإمكانات المحلية وتحقيق العدالة في التكاليف والحقوق.

---

[1]. سامية الساعاتي: "**الشباب العربي والتميز الاجتماعي**"، الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003، ص ص 29–31.

[2]. أحمد مصطفى خاطر: "**التنمية الاجتماعية، المفهومات الأساسية نماذج ممارسة**"، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة الإسكندرية، مصر 2002، ص 24.

[3]. أحمد الشريفي: "**تجربة التنمية المحلية في الجزائر**"، **http://www.ushared.dz** .

- التوازن الجهوي وذلك من خلال إحلال الشعور بأحقية التنمية لكل الأفراد وبذلك لا يمكن تركيز الجهود في منطقة دون أخرى.
- إعادة بناء الثقة بين السلطة والشعب وتعمق العمل على خلق ميكانزمات سياسة ذات مسعى حقيقي يهدف إلى توطيد العلاقة بينها وبين الشعب.
- وضع مرسوم تشريعي ينطلق من الواقع الاجتماعي يهدف إلى توضيح الحقوق والواجبات ويسمح بحماية المال العام.
- العمل على دعم الاستقرار السياسي والسعي من أجل القضاء على العنف والتخفيف من الجريمة والانحراف والتصدي للتهديدات المختلفة.
- تطوير سوق العمل والاستثمار في المورد البشري لأنه يعتبر الركيزة الأساسية في أي عملية تنموية.
- تحديد الاحتياجات بصورة دقيقة وذلك من خلال القيام بدراسات اجتماعية واقتصادية حول الأوضاع حتى تتمكن الدولة من صياغة المسار التنموي حسب الظروف والمقومات المتاحة[1].

1: التنمية والرأسمال المفقود في الجزائر:

إن المشروع التنموي يعتبر مشروع حضاري يتطلب تعبئة وطنية والتزاما جماعيا ولا يتم إلا عبر المشاركة الجماهيرية في صياغة الخبرات المتاحة والحريات الأساسية وحقوق الإنسان ومن هذا المنطلق أصبح المختصون يتفقون على أن الإنسان هو محرك عملية التنمية، كما أن تنمية الموارد البشرية بمعناها العام هي عبارة عن تنمية شاملة للقدرات الذاتية وزيادة مهارات ومعارف عموم أفراد المجتمع من أجل بناء المستقبل الذي يتطلب في الأساس إعداد منظومة تعليمية مرنة تتمتع بالتجديد وتحمل معاني المنافسة العالمية والجودة، ولا يكون هذا إلا بوجود فاعلين متميزين مرتبطين بطبيعة ومستوى أداء المنظومة التعليمية، وفي سياق هذا الطرح يبرز الدور المحوري الذي يلعبه المورد البشري والتعليم في تحقيق فعالية المخططات التنموية باعتبارهما الركيزة الأساسية في خلق بيئة اجتماعية قادرة على تحقيق مصالحها، وفي ضوء ذلك لقد أغفلت الجزائر حقيقة أن المورد البشري هو الأساس في قيام العملية التنموية في ظل اهتمامها باستيراد التكنولوجيا والاهتمام بالصناعة الثقيلة لاعتبارها المقوم الأساسي في بناء الدولة، وطيلة أربع عقود أهملت الجزائر البعد البشري وركزت على البعد المادي بالرغم من كل الجهود في تنميته[2].

إن ضعف الاهتمام بالجانب البشري في المسيرة التنموية انعكس سلبا على مسارها وعلى تحقيق أهدافها المسطرة خلال المخططات المطبقة، ولذلك كان الاستثمار غير متكافئ بسبب إهمال أحد أكبر

---

[1]. **http://rcenter.net/phpbb2/viewtopic.php!t** .

[2]. مكتب العمل العربي: "**الموارد البشرية ودورها في الحياة الاقتصادية، مجلة العمل العربي**"، العدد 98، القاهرة، مصر، 1997 ص 117.

دعائم التطور والتنمية[1]، كما أن الاستثمار في المورد البشري أصبح ضرورة ملحة لكافة الهيئات والمنظمات والمجتمعات الأمر الذي تفطن إليه أكبر الاقتصاديين في العالم حيث أصبح ينظر إليه على أنه قيمة مضافة وليس تكلفة اجتماعية ملقاة على عاتق المجتمع والدولة، بالإضافة إلى أن الاهتمام به لم يعد مقتصر على التدريب والتعليم والتكوين بل امتد إلى مفاهيم أخرى مثل تطوير أنماط التفكير والسلوك ونوعية التعليم والمشاركة في اتخاذ القرارات والعلاقات الاجتماعية وطرق وأساليب العمل ومن ثم تعبئة الأفراد نحو توسيع مجالات تفكيرهم وزيادة قدراتهم على التحكم فيها، وبذلك تغير مجال الاهتمام الذي أصبح ينصب على جانب الإنفاق الاستثماري في مجال الموارد البشرية[2]، كما أصبحت حقيقة أن التكيف مع التغيرات المختلفة ومجاراتها تتوقف في الأساس على مدى تمكن المورد البشري من أداء مهامه داخل المجتمع، كما أن إحداث تغيرات جذرية وعميقة يتمحور حول مدى قدرة المورد البشري على اتخاذ القرارات في ضوء التحولات التي تتميز بالسرعة[3].

2: المجتمع وملامح الأزمة السياسية في الجزائر:

خضعت الجزائر لمدة زمنية تفوق القرن للاستعمار سعت خلاله السلطة الاستعمارية لتدمير كل المقومات على الصعيد السياسي أو الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي وحتى الثقافي لم يسلم من عمليات التخريب، إنه لمن الطبيعي أن يؤول مثل هذا الوضع إلى نهوض حركة وطنية والقيام بثورة تحريرية لاستعادة السلطة، وفي إطار هذا الواقع المتردي خاضت الجزائر حربا ضد الاستعمار وبعد حرب دامت لأكثر من سبع سنوات ونصف لاسترجاع سيادتها الوطنية حققت الجزائر غايتها المنشودة في 19 مارس 1962 حينما تم الاتفاق بين الطرفين على وقف إطلاق النار، وكانت 5 جويلية 1962 اليوم الذي تم فيه حصول الشعب الجزائري على استقلاله وسجلت الجزائر بذلك انتصارا عظيما، وعلى الرغم من الإنجاز الهائل الذي حققته الجزائر على الصعيد السياسي إلا أنها واجهت عدة صراعات على مستوى القيادات السياسية والعسكرية حول السلطة وقد ظهر هذا النزاع بشكل جلي بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وقيادة الأركان العامة، علما أن الصراع على السلطة لم يكن وليد وقف إطلاق النار بل إنه انطلق مع تكوين الحكومة المؤقتة للجمهورية سنة 1958.

[1]. محمد شفيق: "**التنمية الاجتماعية، الدراسات في قضايا التنمية ومشكلة المجتمع**"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر 1993، ص 19.

[2]. مدحت محمد أبو الناصر: مرجع سبق ذكره، ص 190.

[3]. محمد أحمد سعفان، سعيد طه محمود: "**الاتجاهات الحديثة في مناهج البحث في علم النفس التربوي، إعداد وتدريب المعلم**"، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2007، ص 115.

لقد أحدثت هذه الصراعات مع بداية الاستقلال انعكاسات سلبية خاصة على الصعيد الاجتماعي الذي كان له الأثر البالغ في البنية الاجتماعية والقيمية، الأمر الذي أدى بعد ذلك إلى تأزم الوضع الأمني إضافة إلى تأزم الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي شكلت عاملا هاما في انفجار الوضع وانتشار ظاهرة العنف والتطرف، كما أثرت على مسار التنمية وعلى بناء القاعدة التحتية للاقتصاد الوطني الأمر الذي دفع بالدولة والسلطة إلى إعادة التفكير في المسار السياسي للجزائر، وكانت تبعات هذا الوضع حدوث جملة من التغيرات والتحولات العميقة ذات نطاق واسع على مختلف المستويات ساهمت في إعادة تشكيل البنية الاجتماعية والثقافية والعقائدية للشعب الجزائري.

3: الممارسة السياسية بعد الاستقلال:

مع الاستقلال وجدت السلطة الجزائرية نفسها مرة أخرى أمام تحديات جديدة بين مخلفات الاستعمار ومتطلبات الاستقلال، حيث عمدت فرنسا على إثر عقد اتفاقيات إفيان إلى تحقيق أهداف جديدة داخل الجزائر بعدما أيقنت أن الاستقلال لا مهرب منه حيث حرصت بمقتضاها على الاحتفاظ ببعض القواعد العسكرية وبعلاقات اقتصادية متميزة ووجود ثقافي راسخ في إبقاء الحالة الاستعمارية في موقف قوي ومهيمن حتى مع اعترافها بالدولة الجزائرية، كما عمدت إلى فرض تصوراتها واقتراحاتها حول طبيعة النظام السياسي والاجتماعي الذي يمكن الجزائر من بناء مجتمعها، ويظهر ذلك في قيام لوي جوكس على توجيه المفاوضين الجزائريين نحو النظام اللبرالي والابتعاد عن الطريق الاشتراكي، غير أنه ومع هذه المحاولات والإجراءات التي عمدت إليها فرنسا والتي تمس سيادة واستقلالية الجزائر اختارت الجزائر التوجه الاشتراكي الذي أقرته في مؤتمر طرابلس 1962 وكان هذا ردا عمليا وإيديولوجيا على الطموحات الاستعمارية الجديدة، وتم التأكيد على هذا التوجه بإصدار ميثاق الجزائر 1964 واعتباره أول وثيقة وطنية اقترحت استراتيجية شاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري[1].

المرحلة الأولى:

كان الهدف الأساسي من برنامج طرابلس تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتفويت الفرصة على الاستعمار الساعي إلى تكريس وجوده الاقتصادي والسياسي والثقافي بعد رحيله، كما رفضت وثيقة طرابلس الإيديولوجية اللبرالية، وكرس أيضا فكرة أهمية تدخل الدولة لقيادة عملية التنمية وتوليها مواجهة أثار التفكك الهيكلي الناجم عن السياسة الاستيطانية، بالإضافة إلى إرساء التكامل بين الزراعة والصناعة مع اعتبار الزراعة قاعدة للتنمية كما اعتبرت النخبة السياسية ميثاق الجزائر قاعدة للتخطيط للفترة الانتقالية، وبذلك يتعين على الدولة أن تقوم بـ:

---

[1]. نور الدين زمام: "**السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري (1962-1998)**"، مرجع سبق ذكره، ص ص102-103

- تعزيز التجربة الاشتراكية الجارية مثل تسيير العمال لوحدات الإنتاج.
- التدخل في القطاع الاقتصادي الخاص بإضفاء الطابع الجماعي عليه.
- التحضير لتنظيم التسيير الذاتي الذي يعتبر شكلا متقدما للتسيير.
- توسع عملية التسيير الذاتي الذي يتطلب إقامة المؤسسات العامة والصناعات الخفيفة.

وكان الاهتمام الأول للنخبة السياسية في تلك الفترة هو ميكانزمات التغير لتخطي المشكلات التي تنجم عن وضعية التشكيلة الاجتماعية الجزائرية غداة الاستقلال التي تتسم بالتبعية والتفكك والتباين الاجتماعي والاقتصادي، وتبني سياسات من شأنها أن تفك هذا الارتباط وتحقق تنمية متوازنة ومستقلة[1]. على الرغم من الدور الذي لعبته النخبة السياسية في تجسيد أفكارها إلا أنه وحسب رأي توم بوتومور فإن المجتمعات المستقلة حديثا التي لاتزال فيها النظم السياسية في طور التشكيل والسلطة السياسية غير مستقرة، يكون لأولئك الذين يسيطرون على قوة القهر العليا فرصة القيام بدور هام في تحديد مستقبل الأمة والمعنى من ذلك أن تجسيد الأفكار على أرض الواقع لا يمكن أن يكون دون مساندة من النخبة العسكرية، لقد كانت هذه المرحلة قصيرة ولم تشهد فيها الجزائر تكوين الدولة الحديثة كما تميزت هذه المرحلة بنظام سياسي مهتز وغير متجانس[2]، وهكذا يتضح أن الصراع والتسابق إلى سدة الحكم قد أفقد وأهمل الجانب الإيديولوجي وحرم الجماهير الشعبية من المشاركة الفعلية في مناقشة مشروع المجتمع المزمع تجسيده على أرض الواقع وفي يوم 1963/09/20 تم انتخاب المجلس التأسيسي برئاسة فرحات عباس، وانبثقت أول حكومة برئاسة أحمد بن بلة، وعندما أعلن المجلس التأسيسي عن ميلاد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في شهر سبتمبر 1963 كان الوضع يتميز بعدة خصائص نذكر منها:

- وضعية اقتصادية مدمرة واقتصاد مبني على الزراعة وعليه لم يكن في الجزائر غداة الاستقلال هياكل اقتصادية ثابتة.
- أما الوضع الاجتماعي فقد خلف الاستعمار حوالي 300.000 طفل يتيم من بينهم حوالي 30.000 طفل يتيم الأبوين، ثلاث ملايين مواطن هدمت وأحرقت قراهم، حوالي 700.000 شخص مهاجرين من الريف إلى المدن، 300.000 لاجئ للدول المجاورة، زيادة سكان المدينة من 1,6 مليون في سنة 1955 إلى 3,4 مليون سنة 1963، وهذا ناتج عن النزوح الريفي الذي انطلق مع بداية الثورة التحريرية وتواصل حتى فترة الاستقلال بشكل كبير جدا وتزايد عدد المغتربين في أوروبا وفرنسا.

[1]. حميد خروف: "**سياسة التنمية في الجزائر رؤية سوسيولوجية**"، جامعة قسنطينة، مركب الطباعة، الجزائر، 1986، ص 195.
[2]. المرجع نفسه، ص 196.

- إسلام غلبت عليه الخرافة والدروشة فضلا عن عادات وقيم مشوهة لا تمت بصلة إلى الشخصية الوطنية وتراث ولغة مهملة، هذا الوضع بات تحديا كبيرا أمام السلطة وكان نجاح تلك المواجهة مرهونا بمدى معالجة الأحقاد الدفينة التي ظلت لفترة طويلة، الأمر الذي أدى إلى العجز عن فرض صيغ قادرة على تحقيق التكامل والانسجام وعلى إيجاد بدائل من شأنها أن توسع حظوظ المشاركة لمواجهة الأمر المحتوم في إعادة صياغة مشروع مجتمعي بدلا من الصراع ومحاولة الاستحواذ على القوة السياسية ولعل هذا الأمر الذي جعل من التحرك الشعبي يكون عفويا سابقا لقرارات النخب المسيطرة، وبذلك يبتكر أفضل السبل للتعامل مع الأزمة الناجمة عن الرحيل المفاجئ للمعمرين[1].

المرحلة الثانية من 1965 إلى 1978:

بعد أن عاشت البلاد في صراعات وتناقضات حادة حول الحكم أصبحت الدولة تعاني من نزاعات أحدثتها النخب السياسية حيث كان هذا الموضوع هو الشغل الشاغل حين ذاك، ولم توجه الأنظار إلى التركيز على بناء الدولة بل تم تسخيرها في تلك الفترة لبلوغ الأهداف الخاصة في الاستيلاء على السلطة وفي ظل هذه الظروف بقي الجيش هو المؤسسة الوحيدة المنظمة والتي تتمتع بقوة كبيرة، الأمر الذي جعلها تتحكم في جميع الأمور كما أنها السلطة الوحيدة التي تستطيع أن تحدث تطورات وتغيرات عميقة في المجتمع، وقد كرست هذه المرحلة من قبل السلطة لبناء مجتمع اشتراكي تسوده العدالة والمساواة وفقا لم جاء في برنامج طرابلس وميثاق الجزائر 1964، مع رفض فكرة التعددية الحزبية والتأكيد على تبني نظام دولة الحزب الواحد، وتميزت هذه المرحلة بتعليق نشاطات الجمعية العامة والمكتب السياسي وإيقاف العمل بالدستور، كما تم تركيز السلطة السياسية في مجلسين رئيسيين هما مجلس الوزراء المكون من العناصر البيروقراطية والتكنوقراطية ذات مستوى ثقافي مرتفع، ومجلس الثورة المكون من ضباط الجيش الوطني الشعبي الذين شاركوا في الانقلاب الذي أطاح بنظام أحمد بن بلة في 19 جوان 1965[2].

انطلاقا من سنة 1965 شهدت الجزائر تحولا كبيرا على جميع الأصعدة حيث كانت مرحلة بناء الدولة الجزائرية الحديثة بالنظر لما تم تحقيقه من إنجازات ومكاسب كبرى وما أنجز من مشاريع تنموية طموحة لم تشهدها أية مرحلة أخرى من تاريخ الجزائر المستقلة، حيث قام الرئيس في هذه المرحلة بإنجاز مشاريع كبرى وبناء قاعدة اقتصادية وطنية، كما قام بتبني القضايا السياسية في العالم الأمر الذي أكسبه شعبية كبيرة وبذلك سعت سياسة الرئيس إلى تكوين مجتمع حركي مجند لمهام وطنية واسعة، وهي مهام تعتمد كإطار مرجعي لمساوات التنمية والتقدم الاجتماعي والصناعي ومنه يعتبر النواة المركزية الفاعلة

---

[1]. إدريس بلكعيبات: مرجع سبق ذكره، ص 115.

[2]. مغنية الأزرق: **نشوء الطبقات في الجزائر، دراسة في الاستعمار والتغيير السياسي**، ترجمة سمير كرم، مؤسسة الأبحاث العربية بيروت، لبنان 1980، ص 217.

لإيديولوجية المرحلة[1]، كما كان لانضمام الجزائر لحركة عدم الانحياز الدور الكبير في فرض الدولة لنفسها على الساحة السياسية الدولية، بالإضافة إلى ذلك تم المصادقة على الميثاق الوطني والدستور في عام 1976 اللذان يعدان الوثيقتين الرئيسيتين الإيديولوجية والسياسية للمجتمع الجزائري، واللتان بموجبهما تحدد المسار الحقيقي للثورة الجزائرية التي أصبحت فلسفة للتحرر وبرنامج عمل ممنهج في أبعاده، ومنذ بداية تنفيذ السياسة الجديدة في الجزائر سنة 1965 بدأت ترتسم معالم نظرية وسياسة تنموية جديدة ترتكز إلى مفهوم متجدد لمسارات التنمية وتستند إلى توفر أكبر للأموال[2].

المرحلة الثالثة سنة 1979-1992:

دخلت الجزائر مرحلة جديدة بعد وفاة الرئيس هواري بومدين في 27 ديسمبر 1978 حيث شرع الرئيس الشاذلي بن جديد بإجراء تغييرات جذرية حيث عرفت هذه المرحلة في بدايتها بانتهاج سياسة تطوير الاستهلاك وذلك باستيراد المواد الأولية والتجهيزات والمنتوجات الكمالية بهدف رفع مستوى معيشة المواطنين، حيث ارتفع استهلاك الأسر من 80 مليار دينار جزائري سنة 1980 إلى 83 مليار دينار جزائري سنة 1981، ثم ارتفع إلى 95 مليار دينار خلال سنة 1982 هذا ما أدى إلى إبطاء وتيرة التصنيع، تحت غطاء تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وتحت شعار "**من أجل حياة افضل**". هذه الأوضاع كرست جملة من التغيرات واسعة النطاق بالنسبة للجانب الاقتصادي والاجتماعي وحتى الجانب العقائدي وبلك بدأ التوجه الاشتراكي يختفي نتيجة تقليص أهمية التصنيع، وعلى ضوء ذلك بدأت السياسة تسعى إلى تهميش القطاع الاستثماري من خلال تخفيض الاستثمارات والاتجاه نحو الاهتمام بالسوق الاستهلاكية وعليه فإن السياسة المنتهجة في تلك الفترة لم تكن مبنية على أسس سليمة لأنها لم تتلاءم مع موارد الدولة، ما أدى إلى الاستدانة الأمر الذي أدخلها في مشاكل هي في الأساس في غنا عنها، هذا الوضع دعم المعارضة في إعادة خلق نشاطها من جديد وتجلى ذلك من خلال الأحداث التي شهدتها الجزائر في الثمانينات أهمها أحداث الأمازيغ، أحداث سطيف وقسنطينة 1986، وعودة نشاط التيار الإسلامي، مما أدى الى انتقال الجزائر من مرحلة الاستقرار السياسي التي ميزت الفترات السابقة إلى مرحلة التي انتهت بانفجار اجتماعي في 05 أكتوبر 1988[3].

---

1. إدريس بلكعيبات: مرجع سبق ذكره، ص ص 115-116.
2. رشيد بن يوب: "**الدليل السياسي في الجزائر**"، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1999، ص 138.
3. مركز دراسات الوحدة العربية: **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**، مرجع سبق ذكره، ص11 ص12.

4: مظاهر الأزمة في الجزائر:

عرفت الجزائر تحديا كبيرا وثغرة سياسية فادحة ساهمت في إحداث تغيرات جذرية وعميقة على مستوى البنية الاجتماعية والبشرية وليس فقط ذلك بل تأثر الوضع الاقتصادي والمالي بالسياسة المنتهجة في ذلك الوقت، حيث بدأت النخبة القائدة تتراجع عن سياستها الشعبوية الرامية إلى توسيع قواعدها الاجتماعية وتعرضها لانتقادات كبيرة نتيجة تطبيق السياسة الاستهلاكية ووعودها الخيالية التي أدخلت المجتمع في مرحلة معقدة، الأمر الذي أدى إلى فشل الحكومات المتعاقبة في تضيق الفجوة وفي إعادة بناء الثقة بين النظام والمواطنين مما ساهم في إفشال مهام السلطة اتجاه بناء الشرعية ويمكن تحديد مظاهر الأزمة في[1].

- فشل النموذج الوطني للتنمية الذي تم اعتماده من قبل النخبة الحاكمة منذ الاستقلال لفترة ما والذي اعتمد على فكرة تشييد قاعدة اقتصادية متحررة وذاتية تمتلك حركيتها الداخلية بعيدا عن التأثيرات والضغوط السلبية للاقتصاد الرأسمالي.
- إغفال الحركة الاجتماعية والثقافية في النموذج التنموي المطبق وضعف الخبرات والمهارات المرتبطة بنقل التكنولوجيا الحديثة واستغلالها بطريقة مثلى وبناء المعرفة من أجل تحقيق استقلال اقتصادي.
- انهيار أسعار النفط في 1986 أدى إلى تفاقم الفشل الاقتصادي بصورة واسعة خاصة بعدما زاد مستوى الأنفاق العام بسبب النمط الاستهلاكي غير الرشيد والاستيراد المكثف للسلع الاستهلاكية، هذا الأمر كان عاملا أساسيا في فشل البنية الاقتصادية والدخول في مرحلة إعادة الهيكلة[2].
- عجز شبه كلي للجهاز الإنتاجي وارتفاع نسبة البطالة حيث تجاوزت 30% من القوى العاملة هذا أدى إلى تقهقر الدخل الوطني وتزايد معدلات التضخم الذي بلغ مستوى مثير للقلق خاصة بعد القيام بإعادة الجدولة وما نتج عن ذلك من إجراءات في مجال السياسة المالية والنقدية مثل تخفيض قيمة العملة ب 50% وتحرير الأسعار وتجميد الأجور.
- الاختلالات التي طالت سلم القيم والمعايير التي تحكم وجود المجتمع وتنظيمه وتسييره باعتباره مجموعة من العلاقات ذات الطابع المؤسسي ويتجلى ذلك في غياب إطار مرجعي يمثل قاعدة مقبولة لبلورة نماذج الفعل وأنماط السلوك والعلاقات.
- تدهور الوضع الاجتماعي الذي يظهر بوضوح في مجال الممارسة من خلال تدهور قيم العمل والأداء والفعالية والكفاءة والمسؤولية، التي تمثل أهم القيم المساهمة في الحفاظ على البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري.

---

[1]. تريكي حسان: مرجع سبق ذكره، ص ص 154-155.

[2]. العياشي عنصر: **سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 12.

- غياب الاستغلال الرشيد للموارد البشرية والمالية والمادية التي تشكل العناصر الأساسية في قيام أي استراتيجية تنموية.
- التخلف الاجتماعي والركود الثقافي وروح الاتكال والفساد والمحسوبية كلها مظاهر نتجت عن الإخفاق في تحقيق نقلة نوعية نحو تحديث الدولة والمجتمع.
- فشل المؤسسات الاجتماعية في أداء أدوارها بفعالية خاصة الأسرة والمدرسة والمسجد ومنظومة التعليم والتكوين التي منيت هي أيضا بفشل ذريع في تنمية القيم التي يقوم على أساسها بناء الدولة[1].
- خضوع المؤسسات الاجتماعية للتسيس الأمر الذي جعل منها أداة للاضطراب ودعم للغليان الشعبي ما أدى إلى اختلالات قصوى نظرا إلى عمق التحول الذي عرفه المجتمع خاصة وأنها مؤسسات تساهم في إنتاج القيم والحفاظ عليها.
- زيادة الشعور بالظلم وغياب في تكافؤ الفرص بين أفراد الشعب الأمر الذي أدى إلى ضعف الأداء وفعاليته هذه المظاهر أصبحت حاجزا يصعب إزالته وهي تعمل على إفشال كل عمل ومحاولة جادة في تنمية العلاقات والقيم بصورة تخدم المجتمع[2].
- انتشار مظاهر العنف في المجتمع الجزائري الذي يشير إلى السخط الاجتماعي والإحساس بالإحباط وغياب العدالة وتوسع دائرة التطرف الديني والإيديولوجي والتعصب وانتشار موجات التمرد والرفض الاجتماعي والاحتجاج على غياب العدالة[3].

ومن خلال ذلك يمكن القول أن الوضع في الجزائر شهد الكثير من ملامح التغير خاصة في العشرية السوداء التي كرست كل مظاهر العنف والإرهاب وهي كلها مظاهر دخيلة على المجتمع الجزائري نمت وتطورت بشكل عميق وأدت إلى خلق العزلة الدولية والمحلية، الأمر الذي انعكس على الأبعاد الوظيفية لمختلف القطاعات خاصة منها قطاع التربية والتعليم.

رابعا: العولمة والهوية:

عرفت الجزائر مخاطر كبيرة ألت بالوضع الأمني إلى الانفلات بسبب النزاعات السياسية والدينية بحجة الدفاع عن الإسلام والهوية الفرعية أو الدفاع عن حقوق الإنسان وفي التصدي للثقافات المتخلفة في صراعها الثقافي مع الثقافات الأخرى، بالإضافة إلى ذلك تردي الوضع السياسي كنتيجة لتعميق الهوة بين

1. العياشي عنصر: "**سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 83-84.
2. المرجع نفسه، ص ص 93-94.
3. على سموك: "**إشكالية العنف في المجتمع الجزائري من أجل مقاربة سوسيولوجية**"، الانحراف والجريمة في المجتمع، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2006، ص ص 244-245.

الدول المهيمنة والدول الحديثة النشأة والتي كانت الجزائر من بينها، وإرغامها على تسديد ضريبة التطور التقني اللازم لمضاعفة أرباح الرأسمال المعولم، وأمام زيادة الضغوط الدولية والمجسدة في الفكر اللبرالي والسعي لتطويره ونشره على الدول المنهارة داخليا، التي تم وضعها في خانة الدول الإرهابية لم تجد هذه الدول إلا فتح الباب أمام التدفق الفكري والمالي لكل ما هو غربي في إطار نشر الحضارة الغربية ودعمها من خلال تكوين وعي جديد لمجتمع متخلف أرست السياسات الداخلية ألياته ومبادئه عن طريق نشر فكرة الهوية والوطنية والانتماء[1].

1: بناء الهوية الجمعية وتحولها:

تخضع الروابط المدنية إلى تغيرات هائلة في عصر العولمة المستجدة على الساحة الدولية الأمر الذي أدى إلى إعادة بناء الهوية الوطنية في الساحة المحلية وفق أطر نظرية وفكرية جديدة، لذلك فإن الهوية تعتبر إلى حد ما الوحدة الاجتماعية التي توحد الناس بواسطة روابط روحية ومدنية تقوم على الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية للمواطن، كما أنها تقوم على حقوق الانتماء والتضامن والتضافر والشعور بالوحدة، غير أن العولمة أخذت في تحطيم روابط التضامن وتوسيع الفجوة لتفتح ثغرة جديدة بين النخبة الوطنية المتحركة باتجاه هوية غربية والأفراد الأقل حراكا الذين يتمسكون بالتضامن القومي بالإضافة إلى ذلك فإن الهويات الجمعية لم تعد قادرة على تحقيق التكامل الاجتماعي نتيجة التحول إلى النزعة الخصوصية للجماعات على امتداد معايير الانتماء العرقية أو الدينية والإقليمية[2].

إن تطور العلاقات الدولية وبداية التوجه نحو اللبرالية في الدول العربية والجزائر خاصة مع دخول الفكر التعددي أصبح يشير إلى توجه عام يسود الساحات الاجتماعية المختلفة مما أدى إلى تحول في مختلف مفاهيم الهويات التي أحدثت بدورها صراعات جديدة تقوم على الاستراتيجية ذات التوجه التراجعي المكتفي بالوضع كما هو، والاستراتيجية ذات التوجه العالمي الشامل والموحد الذي يؤدي إلى رسم مسار صعب ومليء بالمنعرجات والعوائق السياسية والقيمية والعقائدية، كل هذا ساهم في إنشاء بيئة يسودها نمط معين يتناقض مع الخواص العرقية والايديولوجية التي تستبعد عملية الدمج الاجتماعي.

إن سعي المجتمع الجزائري للخروج من حالة الفوضى يتطلب إعادة صياغة مضامين الهوية المجتمعية وإعداد مفاهيم تعكس مصير المجتمع وتحدد غاياته التي بلغت مرحلة متقدمة من النضج والتي تتطلب تضافر الجهود من خلال تبني توجه علمي لمعالجة التوتر، إضافة إلى توظيف الخبرة التي اكتسبها

---

1. عبد الرحيم بن صهايل السلمي: "**اللبرالية نشأتها ومجالاتها**" **www.pdffactory.com** .

2. رينتشارد مينشن: "**الأمة والمواطنة في عصر العولمة، من رابط وهويات قومية إلى أخرى متحولة**"، ت: عباس عباس، الهيئة العامة السورية للكتاب، سورية، 2009، ص ص 6-7.

المجتمع في استثمار كل الموارد المتراكمة والأكثر توافقا مع حاجاته ومع توقعات المستقبل[1]، إن بناء الهويات المجتمعية التي أصبحت محط تحول نتيجة ما يحدث في الساحة الدولية والمحلية من تغيرات يحتاج إلى إعادة تنظيم وظيفي للمجتمع، وبالتالي يحتاج هذا المشروع الكبير إلى طريقة أخرى تختلف عن تلك التي اتبعها كل المصلحين الاجتماعيين، والادعاء بإمكانية التوصل إلى ذلك بدستور جديد أو بخطة مصوغة خلال فترة زمنية معينة هو أمر في غاية الخطورة بالنسبة لجهاز الدولة والمجتمع والمثقفين، كما أن تخطي الموقف يتطلب تصور الأمر كمهمة أساسها نظري تجتمع فيها المعرفة مع القيم محددة كهدف أول لها، لأن الأمر لا يمكن أن يتوقف عند الإصلاح والمصلحين أو القوانين والتشريع وإنما يقف عند رفع السياسة إلى الملاحظة بالاستناد إلى النظام الاجتماعي الذي يجب أن يقوم على أسس التطور الضروري[2].

ويصل بذلك الموقف إلى بناء هويات اجتماعية مستمدة من واقع معاش ومبنية على أسس قيمية تسير في اتجاه واحد وهو المعرفة وربطها بمتطلبات التطور الاجتماعي والفكري وفق المنظور الوطني بحيث يبتعد بذلك عن الانزلاق نحو تشابه النظم وفق المنظور الغربي فالوقائع الاجتماعية لا يمكن أن تكون واحدة والمفارقة هنا تكمن في الفوارق المبنية على أسس ديناميكية واستاتيكيه وبذلك يتوجب إدراك الأمر فالواقع يوضح بدرجات مختلفة مسار الانحراف الظاهر في العمل السياسي والاجتماعي الذي استسلم له المجتمع بأجهزته، والذي يشير إلى هشاشة المنهجية المتبعة في تسيير الوضع المتوتر[3].

كما أن الهشاشة تعود بشكل قوي إلى نوع من القصور الخطير في بناء ومعالجة الوضع الراهن ولا شيء أكثر وضوحا في هذا السياق من الدعوة إلى إعادة إنتاج نمط سياسي اجتماعي جديد، وحتى يكون ذلك أصبح من الضروري إعادة تنظيم الوقائع التي حتى لو لم تنتظم تماما إلا أنها تتجاوز التحديات والظروف المصاحبة للفترة العلمية المتقدمة، فما نشاهده هنا هو أزمة واقعية تحدث في عمق المجتمع التي يجب بحثها بأسلوب علمي، وليس تجاوزها بسلسلة من الأفعال التي يمكن إدراجها ضمن أشكال جديدة للحلول الظرفية المعتمدة مسبقا كونها في كل مرة لا تؤدي إلى الوضع الأنسب في حل الأزمة[4].

الأمر الذي يعزز بناء شكل جديد من الحياة الاجتماعية والتنظيم بالإضافة إلى تغيير نمط التفكير اتجاه الوضع بحيث يظهر أكثر وضوحا من الفترة السابقة من أجل تبني فكرة لإنشاء الدولة الحديثة لمواجهة أكثر المواقف صعوبة، وبذلك يتوجه الوضع في هذا الإطار إلى ظهور نمط جديد من العلاقات الإنسانية المبنية على أسس علمية عملية من جهة وأسس قيمية روحية يسودها حس الانتماء والتضامن الفعلي

---

[1]. بوعزة الطيب: مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2]. داريوش شايغان: "**أوهام الهوية**"، ت: محمد علي مقلد، دار الساقي، بيروت، لبنان، 1993، ص ص 5-6.

[3]. مايكل ساندل: "**الليبرالية وحدود العدالة**"، ت: محمد هناد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009، ص ص 13-14.

[4]. جان ميشال بريتلر: "**بناء علم الاجتماع**"، ت: جورجيت الحداد، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، لبنان، 1999، ص ص 25-26.

للمجتمع والجماعة من جهة أخرى، وتهدف هذه العلاقات إلى صنع الثورة العقلية بنشر الوعي والإدراك بضرورة إنتاج مواقف مفيدة بعيدة عن المواجهات الدامية والمتعصبة التي كانت سائدة في تلك المرحلة ومنه يتم إعادة بناء الشخصية في المجتمع وفق أطر معرفية وقيم اجتماعية تضامنية[1].

إن الكشف عن المخاطر الاجتماعية وفهم الواقع بكل ما ينطوي عليه من نقائص وعيوب يشكل اليوم منطلقا علميا وموضوعيا يمكن أن يوظف في خدمة المجتمع في مختلف مستويات وجوده وفعالياته الثقافية والعلمية والاجتماعية، لذلك يجب بحث الواقع المعاش للمجتمع الجزائري بطرق تسمح بفهم التغيرات المتعددة التي شهدها المجتمع، والتي ظهرت في شكل أزمة عميقة مست مختلف مجالات الحياة بما في ذلك القطاعات والأنظمة الحساسة كالتربية والتعليم والقيم حيث أحدثت تغيرات وتحولات أدت إلى إضعاف التماسك بين المجتمع وأفراده، والذي يظهر في بعض الأحيان على أنه أمر محتوم ومفروض كما يظهر في أحيان أخرى أنه أمر مدروس ومخطط له مسبقا ما أدى إلى انفلات الوضع وترديه[2].

إن استخلاص التعقيدات الكامنة في طبيعة النظام وفي مستوى التفكير والمنطق الذي تسير وفقه الحياة السياسية والاجتماعية والتنظيمية، يحتاج إلى الأسلوب العلمي الذي يستوجب البحث وفقه عن مكامن الخطر الفكري والاجتماعي مما يجعله منطلقا لمواجهة التحديات التي تعمل في صلب الحياة الاجتماعية، كما يمكنه أن يدخل في بنية استراتيجية علمية تهدف إلى تشخيص الوقائع الاجتماعية[3].

إن تجاوز القواعد الاجتماعية والأخلاقية والسلوكية المألوفة لم يعد أمر خارج عن القيم وإنما تتضمنه الممارسات الاجتماعية والتفاعلات المختلفة التي لم تعد تكترث بمخالفة المجتمع وشرعيته بل إن الوضع الذي ساد في مرحلة الأزمة أصبح يكرس بمختلف مضامينه تطوير أساليب الفساد، كل هذا أدى إلى تمزق المجتمع بين عدة تيارات تكرس مظاهر الفساد ما أدى إلى إعلان التمرد، وهنا تبدأ المجهودات في إعادة بناء النظم الاجتماعية التي تنطلق من نشر الوعي بأن فكرة الحياة ليست مجرد إضافات للعناصر ولكنها تشكل نظاما يجب إبراز عمله من خلال الاتفاق المنظم بين الفرد والسلطة حتى يتم فهم البنية المنظمة للعلاقات الداخلية وكذلك مختلف السمات الثقافية وفهمها في إطار المعنى الذي منحته لها مكانتها داخل بنية العلاقات، وحتى نستطيع فهم الوضع بصورة أقرب إلى الحياة الواقعية يتوجب متابعة المكونات القومية والدولية والمحلية وبحث دورها في إحداث التغيير الذي اتخذ صيغة الأزمة[4].

---

[1]. جان ميشال بريتلر: مرجع سبق ذكره، ص ص 33-34.

[2]. علي عيد راغب: "**مشكلات اجتماعية معاصرة**"، نماذج مجتمعات عربية معاصرة، مجموعة دلتا للنشر والتوزيع، ط2، الكويت 1994، ص ص 19-20.

[3]. سمير التنير: "**الفقر والفساد في العالم العربي**"، دار الساقي، بيروت، لبنان، 2009، ص 15.

[4]. جان ميشال بريتلر: مرجع سبق ذكره، ص 107.

إن فهم هذا الوضع وتقصي حقيقة انتشار مظاهر العنف والفساد الاجتماعي وقناعة المجتمع به يتطلب البحث في صيرورة المجتمع التاريخية، وذلك بفهم الحركة من خلال النظام بالإضافة إلى فهم النظام من خلال الفوضى حسب اختبار الملاءمة الأكثر أو الأقل لوضعية ما بالنسبة لغيرها في حدث معين، من خلال ما سبق يمكن القول أن الوضع في المجتمع أدى إلى إضعاف الدولة وانخفاض الأداء بالنسبة للفرد أو بالنسبة للحكومة، هذا الأمر ينعكس بالسلب على مواقف الدولة الداخلية والخارجية وعلى مسارها التنموي وبذلك أصبح من الضروري البحث عن حل المشكلة دون القفز عليه بإجراءات مرحلية تسمح بتجاوز الأزمة ولا تسمح بحلها[1].

2: تداعيات العولمة على الثقافة والقيم الجزائرية:

لا شك في أن تأثير العولمة على الثقافة يظهر من خلال ما فرضته من تحديات غير مسبوقة تدفعها إلى أن تعيد تأمل إمكاناتها لاكتشاف مدى قدرتها على الحركة في عالم ليس من صنعها ولا تملك سوى مواجهته بكل تناقضاته، ويصبح بذلك الوجود الفعلي والفعال في العالم هو الدافع الحقيقي الذي بمقتضاه تستطيع الدولة أن تحقق تواجدها في الساحة الدولية الحديثة التي تجمع ما بين أقصى مظاهر الحداثة وأقصى مظاهر التخلف وعليه تنعكس العولمة على الثقافة والقيم في:

- تمثل العولمة أخطر التحديات المعاصرة للثقافة العربية والجزائرية على حد سواء وتكمن هذه الخطورة فيما تستخدمه من أليات وأدوات تتغلغل في عمق المجتمعات دون أن يظهر تأثيرها الحقيقي.
- احتكار المعرفة الحديثة والتي باتت تفرض نوع من الفراغ الثقافي الناتج عن انعدام التخطيط لغرس الثقافة الوطنية في نفوس الشباب الأكثر عرضة لمظاهر التغير الثقافي في مقابل وجود أليات ضخمة للثقافة العالمية[2].
- تؤثر العولمة من خلال إعادة صناعة الرأي العام وفق مصالح الدول الغربية هذا الأمر يؤدي إلى التأثير بشكل كبير في اتخاذ القرارات الفردية والجماعية، كما أنها تنعكس بشكل عميق على أفكار الناس في العالم وهي أمور معدة بشكل علمي ومضبوطة بشكل منهجي مدروس من قبل الساسة والهدف السياسي منها ليس الانفتاح وإنما التغلغل في عمق الثقافة المحلية[3].

---

[1]. سمير التنير: مرجع سبق ذكره، ص 65.

[2]. هانس بيتر مارتين، هارولد شومان: "**فخ العولمة**: ت: عدنان عباس على، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص 40.

[3]. سعيدة رحامنية: "**العولمة وانعكاساتها على الهوية الثقافية العربية**"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة خنشلة، العدد 4 ديسمبر 2012 الجزائر، ص 100.

- شهد عصر العولمة تفككا في بنية المجتمع التي أثرت بدورها على الأسرة ووظائفها وفقدانها لقدرتها على الاستمرار كأرضية قيمية وأخلاقية للأجيال الجديدة، ويرجع ذلك إلى ظهور مصادر جديدة لإنتاج القيم وتوزيعها وتأتي في المقدمة وسائل الاتصال خاصة الإعلام المرئي.
- كما تؤثر العولمة على الثقافة من خلال تغييب الكثير من العادات والتقاليد وربطها بالتخلف الأمر الذي جعلها تختفي، ولم يتوقف الأمر عند ذلك بل حلت محلها عادات وتقاليد غربية تهدف إلى نشر النزعة المادية والنفعية[1].
- إن انفتاح الحدود بلا ضابط قد يسبب حرجا كبيرا خاصة من حيث تماسك السلطة واستمراريتها فالعولمة أصبحت تحدي قائما بذاته أمام سلطة الدولة كونها تؤدي إلى مجتمع عالمي يتجاوز الصلات والنظم الاجتماعية والوطنية، وتؤثر على الثقافة الشعبية والمورث الاجتماعي للدولة ومن هذا المنظور فإن العولمة تفقد الدولة السيطرة على القوى التي كانت تحتويها سابقا، ذلك أنها بأبعادها المختلفة تقلل من دور الاستقلالية الخاصة بالدولة في اتخاذ القرارات وتشير العولمة إلى:
  - تنامي القانون الدولي والمنظمات العالمية اللذان يؤديان إلى فقدان السلطة الوطنية لسيادتها.
  - التقليل من قدرة الدولة في السيطرة على اقتصادها وعرقلة عمل الحكومات وإضعاف السلطة.
  - إن الحكومة الوطنية قد جوبهت وبشكل غير مباشر من قبل الحركات الاجتماعية والدينية المتخطية للحدود القومية والإقليمية.
  - إن تنامي الاتصالات الدولية جعل أمر حماية الحدود الاجتماعية والنفسية والسياسية صعبا للغاية.
  - إن الوحدة الوطنية قد تجزأت نتيجة التعددية الدينية والعرقية ومطالب الأقليات والجماعات المختلفة بالاستقلال عن الدولة[2].

3: العولمة والمنظومة القيمية في الجزائر:

ساهمت العولمة في خلق وإرساء ثقافة عالمية مستجدة مع العمل على زيادة أوجه التشابه بين الجماعات والمجتمعات وأصبحت تكنولوجيا الإعلام والاتصال الفاعل الأساسي في نشر هذا النمط من الثقافة مما أدى إلى تعميمها على جميع المجتمعات، خاصة وأن التحول على مستوى إنتاج الثقافة العالمية أثر وبشكل كبير على مختلف شرائح المجتمع كما أدى إلى تغيير وخلق قيم اجتماعية مغايرة لما هو متعارف

---

[1]. تركي الحمد: **الثقافة العربية في عصر العولمة**، دار الساقي، بيروت، لبنان، 1999، ص 91.

[2]. غسان منير سنو، علي أحمد الطراح: "**العولمة والدولة-الوطن والمجتمع العالمي، دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية**"، دار النهضة العربية، لبنان، 2002، ص ص 21-22.

عليه على المستوى المحلي والوطني والإقليمي، وبذلك فإن العولمة ساهمت في إنتاج عالم افتراضي رقمي يساعد الأفراد على التواصل والتفاعل في إطار علاقات افتراضية تخلق بدورها قيم تحكم هذه العلاقات وتحدد طبيعتها ومدى تأثيرها على العلاقات الاجتماعية الحقيقية، وعليه تعمل العولمة على تنميط القيم وتكريس منظومة قيمية معينة من خلال نشر ثقافة العالمية التي تسعى في الغالب إلى هدم النظام والاجتماعي والخصوصية الثقافية خاصة عند الفئة الأكثر استخداما التي نشأت ضمن التطور التكنولوجي[1]، كما قامت العولمة على تبني جملة من القيم وعملت على تعميمها وفرضها نذكر منها:

- ✓ الحد من سلطة الدولة الوطنية وتقزيم دورها مما يؤدي إلى إضعاف قيم المواطنة لدى مواطنيها.
- ✓ نشر فلسفة البراغماتية النفسية والعلمانية الفردية وما يتصل بها من قوانين وقيم ومبادئ وتصورات على سكان العالم.
- ✓ نشر السلوك الانتهازي من خلال تحقيق الأهداف بأي وسيلة كانت دون أي اهتمام بالقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع.
- ✓ خلق إنسان استهلاكي من خلال ما تنشره من قيم استهلاكية وتغييب القيم العلمية التي تهدف إلى تنشيط العمل وإتقانه والتفاني في تحقيق نتائجه، حيث تعمل العولمة على تنميط السلوك وقولبته على النمط الغربي بوصفه الوجه الاقتصادي للعولمة، أي الربط بين الوجه الاقتصادي والبعد الثقافي[2].
- ✓ تحويل وتحرير في مستوى الهويات والخصوصيات الثقافية التي تميز المجتمعات بسبب التحول الحاصل في السلوكات والتصرفات والقيم.
- ✓ إحلال القيم المادية محل القيم الروحية والعمل على إشاعة القيم السلبية التي تجعل من الأفراد يسعون إلى تحقيق غاياتهم وإشباع حاجاتهم بطرق نفعية بعيدا عن الأخلاق الاجتماعية السائدة.
- ✓ إن دخول وسائل الإعلام والاتصال إلى عملية التنشئة الاجتماعية أدت إلى إضعاف دور المؤسسات التربوية والأسرة في غرس القيم، مما ساهم في تهديد المقومات الثقافية للدول وهويتها بالزوال والاستلاب.
- ✓ أدخلت الحتمية التكنولوجية المجتمعات في منظومة قيمية محدثة ترتكز في الأساس على قوة وسائل الإعلام وما تنتجه من فكر مغاير لما هو متعارف عليه اجتماعيا[3].

4: العولمة وانعكاساتها على الهوية:

تعتبر الهوية من أهم الأمور التي أثرت فيها العولمة ففي الوقت الذي تدعو فيه العولمة إلى تحرير رؤوس الأموال والسلع، فإنها تدعو في الوقت نفسه إلى إيجاد ثقافة واحدة لجميع الدول وبذلك تسعى إلى

---

[1]. حواس محمود: "**الثقافة والأخلاق والتحدي التكنولوجي**"، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2002، ص 14.

[2]. محمد إبراهيم المبروك وآخرون: "**الإسلام والعولمة**"، الدار القومية العربية، القاهرة، مصر، 1999، ص ص 99-101.

[3]. حسن كامل بهاء الدين: "**الوطنية في عالم بلا هوية–تحديات العولمة**"، دار المعارف مصر، ص ص 150-151.

إلغاء التعددية الثقافية التي تعتبر من مقومات الحضارة في كل مجتمع، وعليه قد تؤدي إلى انسلاخ المجتمعات والشعوب من هوياتهم وثقافتهم لصالح ثقافة عالمية مهيمنة ومسيطرة، حيث تسعى الدول المسيطرة إلى نشر ثقافة العولمة ونماذجها في الحياة على حساب الثقافات الأخرى، كما أثر الانفتاح على الأخر بشكل كبير على الهوية ولذلك سعت الكثير من المجتمعات إلى الانغلاق ورفض الأخر بشكل نهائي وقاطع من أجل حماية ثقافتها الداخلية هذا ما أدى إلى نشوء الصراع الحضاري، إلا أن التطور والتقدم يتطلبان ضرورة مواكبة المجتمعات الأخرى، وتجديد ثقافتها من خلال تفعيل عناصرها وتنشيطها والكشف عن خصائصها ومميزاتها ومحاولة تقديمها بحلل جديدة، من أجل تحقيق المنافسة بالإضافة إلى أن الحفاظ على الهوية يتطلب تطوير المجتمع بطريقة عقلانية موضوعية حتى يستطيع الأفراد التمييز بين ما هو إنساني عام وما هو خصوصي نابع من ظروف التطور التاريخي والاجتماعي والاقتصادي الذي عرفه المجتمع[1].

إن الحديث عن الهوية والتحديات التي تواجهها من طرف الحضارة الغربية التي أصبحت العولمة تشكل بالنسبة لها العامل الأساسي في نقل الثقافة خاصة بعدما امتلكت الوسائل والأدوات القادرة على الوصول إلى عقل الإنسان والتأثير فيه من جهة، ومن جهة أخرى الامتزاج والتدخل بين العديد من المجالات الاقتصادية، السياسية والعلمية، أدى إلى تخلي المجتمعات عن التمسك بهويتها وخصوصيتها كما أن حتمية التطور أصبحت تؤثر بدورها في التعمق في العالمية باعتباره يحوي عناصر تدعم ثقافة العولمة بشكل كبير الأمر الذي أصبح يشكل تحديا خطيرا أمام الهوية[2].

إن الحفاظ على الخصوصية الثقافية في زمن العولمة يتطلب نشر أبعاد ثقافية تتميز بالمرونة والتكيف مع التغيرات العالمية والمحافظة على الخصوصية تبعا لعوامل التفاعل الحصاري، كما أن المرونة لا يجب أن تكرس معنى التبعية في جوهرها والتي ترتبط بفكرة استيلاب الأمة والمجتمع من خصوصيتها الثقافية.

إن الاعتراف بالتطور التكنولوجي الذي وصلت إليه المجتمعات الغربية لا يعني بالضرورة الخضوع لما تنتجه من ثقافة وما ترسله من سلوك وتصرفات مؤثرة على الهوية بل إن استغلال هذه التكنولوجيا لا يؤدي إلى استهلاك ما تأتي به من ثقافات، كما يجب العمل على استثمارها في إنتاج المعرفة وتجديد الثقافات المحلية لضمان مقومات الاستمرارية في حركية المجتمع، من خلال ما تم ذكره فإن تأثر العولمة

---

[1]. عدنان السيد حسن: "**متطلبات الأمن الثقافي العربي-دراسة في الاستراتيجيات والسياسات، الثقافة**" العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2003، ص 299.

[2]. محمد صايل نصر الله: "**تأثير العولمة على الثقافة العربية**" **http://www.arabthouht.org** ، 2013/12/12.

على الثقافات المحلية يظهر في ما تفرضه عليها من تحديات غير مسبوقة تدفعها إلى أن تعيد تأمل إمكاناتها لاكتشاف مدى قدرتها على الحركة في عالم ليس من صنعها[1].

من خلال ما سبق يمكن القول أن الظروف التي خرجت بها الجزائر في مرحلة الاستقلال كانت بمثابة تحديات نشأت ضمنها الدولة الجديدة، الأمر الذي أثر على المنظومة الاجتماعية والبنية الفكرية كما أنه انعكس على مستوى الذهنيات وبذلك تم إنتاج مقومات جديدة تأسست في ظلها المقومات العامة للسلوك الاجتماعي، إن الظروف التي نشأت في ظلها الدولة لم تكن فقط من التحديات التي سعت الدولة منذ الوهلة الأولى للاستقلال إلى تجاوزها بل أصبحت سببا في تفاقم المشكلات داخل المجتمع وأدت إلى ظهور العديد من المظاهر السلبية التي أنتجت بيئة اجتماعية مختلة ومضطربة زادت في التوتر لدى الشرائح الشعبية الواسعة، الأمر الذي انعكس بالسلب على مخططات التنمية التي لم تصل إلى حد تجسيد الأهداف المسطرة بل زادت في تفاقم الأزمات خاصة وأنها اقترنت بموارد المحروقات التي أصبحت بدورها مع ملامح الأزمة في فترة الثمانيات لا تغطي شيئا من التكاليف بل إن ارتباط البنية الاقتصادية والاجتماعية بها أثر بشكل سلبي على مسار التنمية كونها المصدر الرئيس في عمليات التمويل وبذلك أدى هذا الأمر إلى تأزم الوضع الاقتصادي والتنموي، وليس ذلك فقط بل الأكثر منه تجاوزت الأزمة إلى حدود الشعور بالأمن والأمان الاجتماعي الأمر الذي أثر على التنمية الشاملة خاصة منها البشرية من حيث البنية القاعدية لتنمية الأجيال واعداهم بصورة تتماشى مع الظروف العالمية التي سادت تلك الحقبة من الزمن، هذا الأمر أعاد صياغة التحديات من جديد وفتح مجال التنافس في مجالات تنمية الإنسان وبناء مقوماته حتى يتسنى له التصدي لما فرضته التغيرات والعولمة التي أعادت إنتاج صيغ جديدة في تنمية الأجيال، وعليه وبالرغم من كل الظروف التي عانت منها الجزائر منذ الاستقلال في مسيرتها البنائية والتنموية إلا أنها بذلت جهود كبيرة من أجل بناء قاعدة اجتماعية تعكس فعالية الأدوار والمساعي المتتالية من أجل تحقيق التنمية وبناء المجتمع وتهيئة الأجيال لمواجهة تحديات المستقبل.

[1]. سعيدة رحامنية: مرجع سبق ذكره، ص 103.

الفصل الخامس

التعليم في الجزائر ومقتضيات التغيير

❖أولا: المؤسسة التربوية وواقع المجتمع.

1: المسألة التربوية والمجتمع المنجز.

2: الثابت والمتغير في الفكر التربوي الموجه نحو الحياة الاجتماعية.

3: متطلبات التربية الحديثة.

4: التغير نحو رؤية مستقبلية في التربية.

❖ثانيا: نبذة تاريخية عن التعليم في الجزائر.

1: المراحل التي مرت بها المنظومة التعليمية في الجزائر.

2: المنظومة التعليمية في الجزائر ومسايرة التحولات.

❖ثالثا: التعليم والتحديات الراهنة.

1: تغير الظروف وصعوبة الاستمرار.

2: التعليم في مواجهة التحديات.

❖رابعا: الاستثمار في التعليم ورهانات التنمية.

1: مقومات الاستثمار في التعليم.

2: تمويل التعليم.

3: أفاق تطوير التعليم والمنظومة التربوية في الجزائر.

عرفت المجتمعات البشرية أنواعا متعددة من النشاطات الإنسانية المستمرة المبنية على أساس المشاركة والتفاعل والديناميكية بين أفرادها، كما أنها تؤدي إلى تحقيق أهداف استراتيجية بالتعاون بينها وبين أطراف مختلفة في البنا الاجتماعي العام وفي بقية الأنظمة الفرعية حيث تكون مسؤولة عن تحقيق التنمية وتقوية العلاقات الاجتماعية التي تنشأ في إطار تحقيق جملة من النشاطات المنوطة بها.

وتعتبر هذه النشاطات بالغة الأهمية بل الأكثر من ذلك فقد أصبحت بمثابة الضرورة القصوى لاستمرار الحياة الاجتماعية وتطويرها، وبناء مختلف الاتجاهات والرغبات والتطلعات بالنسبة للأفراد والجماعات مما يساهم في تحديد مواقفها وتعديلها وتغييرها وفق الأنماط السلوكية المشكلة بفعل القوى الثقافية والاجتماعية وفي هذا الإطار يجسد التعليم أحد أهم النشاطات الإنسانية التي تتحكم في سير المجتمع نحو التقدم بصورة ديناميكية وفعالة تستدعي تكثيف الجهود من أجل معرفة واقع وأهمية التعليم في بناء الفرد والمجتمع كما أن للتغير أثاره الواسعة والشاملة في حركة نمو التعليم وتطوره ولمعرفة الواقع الفعلي للممارسة التعليمية في المجتمع ينبغي التعرف على محطات التغير التي مر بها المجتمع وأهم الظروف التي استدعت تغيير البنية التعليمية والتربوية في المجتمع الجزائري حتى يتكيف النظام التعليمي مع جملة التغيرات الاجتماعية.

إن تشكيل السلوك هو عملية في غاية الخطورة إذ أنها تؤدي في نهاية المطاف إلى السيطرة على سلوك الإنسان من ثم توجيهه إلى الوجهة المطلوبة، ويعتبر نظام التربية والتعليم إحدى القوى الاجتماعية والثقافية التي يتم من خلالها تشكيل السلوك المرغوب فيه داخل المجتمع خاصة وأن الإنسان كائن اجتماعي ثقافي في أن واحد، فهو لا يستطيع العيش بمفرده وإنما يحتاج إلى مجتمع يتفاعل فيه مع أفراده ويمارس معهم الثقافة التي صنعوها لمجتمعهم، والتي تمثل محددات سلوكهم كالأفكار والعادات والنظم التي يؤمنون بها والوسائل المادية والمعنوية التي تميزهم عن سائر المجتمعات، إن ترابط الثقافة والمجتمع بالنسبة للأفراد يعادل ترابط التربية والتعليم فكل منهما يعد حجر الزاوية في فهم السلوك الإنساني وتوجيهه وفق نظم أساسية مبنية في أطر اجتماعية ذات علاقات منظمة تدخل ضمن ممارسات علمية توجه للنهوض بالمجتمعات واستقرارها من أجل تحقيق أهداف واحدة للمستقبل لذلك كان من الضروري الوقوف عند مكونات المنظومة وحركتها نحو التنظيم والفعالية في بناء الفرد والمجتمع.

من خلال هذا أصبح من الضروري تقديم مراجعة نقدية في عمق النظرية والممارسة التي أسست لواقع الأنظمة التربوية والتعليمية في الجزائر والتي كانت الانطلاقة لمجموعة من محددات التركيبة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الجزائر، إن وضع مخططات استراتيجية في مجال التربية لا شك سيؤدي إلى رقي المجتمع من خلال الاهتمام بوضع مقوماته والسعي لتدارك وإزالة العوائق والعراقيل التي تعيقه من تحقيق أهدافه وبذلك سنحاول فهم أهم عناصر المنظومة التربوية والتعليمية في المجتمع.

أولا: المؤسسة التربوية وواقع المجتمع:

تعتبر المؤسسة التربوية في كل المجتمعات من التنظيمات التي تسعى إلى تحقيق أهداف المجتمع الذي تنشأ فيه وتنتمي إليه كونها تضبط مسار وعملية التفاعل الاجتماعي الداخلي والخارجي من خلال بناء اتجاهات الأفراد ومواقفهم نحو القضايا العامة والعالمية والقضايا الخاصة والمحلية، هذا يؤدي إلى تحقيق جملة من الأهداف خاصة في التنسيق بين مختلف الوحدات الأساسية المكونة للمجتمع باعتبار المؤسسة التربوية هي حجر الزاوية ومركز الأهمية في أي بناء اجتماعي[1]. وهذا راجع لكونها نقطة الانعطاف بالنسبة لبناء شخصية الفرد وهوية المجتمع في أن واحد، لذلك يمكن تحديد دورها بالنسبة للمجتمع في العناصر التالية:

- تعطي الفرصة لرأس المال البشري لتكوين أفكاره وآرائه واتجاهاته، كما أنها تساهم في إزالة الغموض والتوتر عن القضايا الداخلية والخارجية التي يمكن أن يتعرض لها المجتمع.
- تعتبر المؤسسة التربوية عنصرا حيويا يهتم بتحديد الأطر القانونية لعملية التفاعل الإنساني كما أنها تساعد على تنمية وتمتين العلاقات الاجتماعية والتنظيمية.
- تقوية روح الجماعة داخل المجتمع سواء كانت ذات طابع رسمي أو غير رسمي مما ينعكس بالإيجاب على الهوية الوطنية.
- تعمل المؤسسة التربوية ببعث روح التجديد والديناميكية في المجتمع وتوحد الأهداف والولاء بين أفراده وتلغي كل الأحاسيس السلبية كالاستياء، الإحباط، التوتر والصراع، وهذا ما جعل من القائمين عليها يولون الاهتمام البالغ بها وإعطائها الأولوية الكبرى ضمن مشاريع التنمية.
- ترتقي بالمجتمع إلى مصاف الدول المنتجة للمعرفة[2]، من خلال غرس الروح العلمية والثقافية بالنسبة لأفراد المجتمع هذا من جهة ومن جهة أخرى تمد المجتمع وسوق العمل برأسمال بشري قادر على البناء.
- بناء ونشر روح المواطنة وتعزيز الثقة في نفس الشخص وتحقيق ارتباطه بالدولة والمجتمع والجماعة.

---

[1]. فوزية بودريوة: "**الواقع الاتصالي بالمؤسسة التربوية الجزائرية**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص تنمية الموارد البشرية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص 6.

[2]. طاهر زرهوني: "**تنظيم وتسيير مؤسسة التربية والتعليم**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 10.

ومن خلال ذلك تسعى المؤسسة التربوية إلى تنظيم وتقوية مختلف العلاقات مع جمهورها الداخلي من تلاميذ، أساتذة، إداريين، عمال وجمهورها الخارجي من محيط اجتماعي واقتصادي لكسب الثقة والتأييد والاحترام وتحقيق التنسيق والتعاون[1].

أما أهمية المؤسسة التربوية بالنسبة للفرد فهي تساهم في كونها:

- من أهم العوامل التي تساهم في بناء شخصية الفرد من خلال ضبط وتحديد سلوكاته وتنميتها وفق ميولاته ورغباته.
- تعادل بين الاستعدادات الفطرية والمعارف المكتسبة من أجل تنمية السلوك الإيجابي للأفراد.
- إبراز الخبرة التربوية الواضحة التي تساعد على فهم الحقائق النفسية والاجتماعية للفرد.
- تعديل السلوك الانفعالي للفرد من خلال المزاوجة بين التطلعات المستقبلية والمعطيات الاجتماعية والاقتصادية الموجودة.
- العمل على زرع الفعالية المستمرة بالنسبة للأفراد وذلك عندما تركز على إظهار الجانب الإيجابي لأداء الأشخاص كل حسب مساره المهني والاجتماعي.
- تستهدف تنمية القدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية وفي صنع القرار بالنسبة للمجتمع[2].
- وهنا تظهر أهمية المؤسسة التربوية في تنمية العلاقة وتفعيلها بحد ذاتها.

ومن خلال ذلك تعتبر المؤسسة التربوية ذات أهمية بالغة بالنسبة للفرد والمجتمع كونها أداة قادرة على إصلاح المجتمع والفرد معا من خلال العمل على تعديل وتوجيه السلوكات المتنوعة ومن ذلك فهي مؤسسة وجهاز قادر على الإنشاء والبناء والإصلاح الاجتماعي والنمو وعلى هذا النحو فهي مصدر تكامل المجتمع.

1: المسألة التربوية والمجتمع المنجز:

إن استخدام مفاهيم ودلالات المنظور الاجتماعي والثقافي يقتضي أن يؤخذ بعين الاعتبار في عمليات التنمية وأولوياتها وتقييم عوائدها، بالنسبة لتحديد هوية المجتمع المنجز الذي يقتضي إلزامية التصدي للتحديات التي طرحتها المظاهر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الضاغطة خاصة مع تجلي مفهوم مجتمع المعرفة الذي بدأت المجتمعات التقليدية تتداعى أمام تبلور توجهاته الجديدة والمهيمنة المعتمدة في الأساس على المعرفة.

[1]. محمد لبيب النجيحي: "**الأسس الاجتماعية للتربية**"، دار النهضة العربية، ط8، بيروت، لبنان، 1998، ص 63.
[2]. رائد خليل سالم: "**المدرسة والمجتمع**"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 35.

لقد أنتج هذا المفهوم الجديد جملة من القواعد والقيم والأخلاقيات المرتبطة في الأساس بمنظومتها الكلية سواء في مفاهيم السيادة والوطنية وتوجهات السلطة والقيادة وتنظيم المجتمع والمؤسسات واتخاذ مختلف القرارات وأليات السوق والتقنيات المستخدمة إلى مختلف المتغيرات الاجتماعية، وتتمحور هذه التغيرات حول قدرة المجتمع الذاتية على البناء والإنجاز ومتابعة الإصلاح انطلاقا من معطياتها وإراداتها الوطنية والمحلية، وبذلك تعتبر المسألة التربوية الفاعل الأساسي الذي يعمل على رصد مختلف الأدوار والأطوار بطريقة متخصصة لبحث الأمراض المتوارثة في المجتمع[1].

إن هذا الواقع الذي تناقل مع الأفكار عبر الأجيال والذي يبدو جليا في العمليات الاجتماعية المختلفة وفي سلوكات الأفراد لا يدل في الواقع إلا على بذور الاحتلال التي خلفها الاستقلال الإقليمي والسياسي والعسكري والذي لم يصل في الأساس إلى استقلال الفكر من فكرة الانقياد التي بحثها المستعمر وطور على أساسها مخططاته ورتب بناء عليها أولوياته خاصة في تنفيذ وترسيخ فكرة أولوية العسكري على السياسي والسياسي على الفكري والفكري على الثقافي، فينقلب بذلك وضع الهرم لتصبح القاعدة في الأعلى والرأس مكان القدم فتنعكس معها القيم الخاصة بالسيادة والإدارة والسياسة والحضارة إن هذا الوضع يستدعي كشف وتحديد وتشخيص مواطن الخلل والانفلات[2].

ومن هنا لا نتكلم فقط عن المجتمع المنجز أو بحث مشاكله وتقصي علاجها وإنما الموقف أخطر من ذلك بكثير وهي معركة مصيرية حضارية تنشأ في الأساس من بنية المجتمع التي تفتقد للتفاعل الإنساني الإيجابي بالإضافة إلى فقدان الثقة في الذات الاجتماعية في ظل علاقاتها مع الثقافات العالمية دون عقد أو تعصب.

وفي إطار الانفتاح على مجتمع المعرفة والصراع المعرفي القائم بين مختلف المجتمعات وجدت التربية طريقها لتأسيس ملامح المجتمع المنجز انطلاقا من معركة المصير التي تبحث في الثابت الوحيد في الحياة الاجتماعية وهو التغير، والشعوب الناجحة هي التي تعرف كيف تضمن أقوى وسائل الدفاع لضمان أقصى إطالة لفترة الاستقرار والأمان، كما أن الامتداد والاستمرار ينطلق من فكرة مفادها أن قراءة التاريخ غير النقدية لا يمكن اعتمادها أساسا لتكوين مستقبل المجتمع، إن انتقاد الماضي هو أساس بناء الحاضر وانتقاد الحاضر هو أساس بناء المستقبل، إذ أن كل جيل مسؤول عما يحدث له إذا ما أتقن قراءاته للتاريخ وبذلك يرتبط المسار الأساسي لتغير المجتمع بفكرة النقد الصريح لما يسبق ذلك من ممارسات على مستويات

[1]. حامد عمار: "**الإصلاح المجتمعي إضاءات ثقافية واقتضاءات تربوية، دراسات في التربية والثقافة**"، مكتبة الدار العربية للكتاب القاهرة، مصر، 2006، ص ص 12-13.

[2]. المرجع نفسه، ص ص 15-21.

اجتماعية مختلفة، وذلك لمنع انتقال الأفكار المرضية التي تضعف التماسك وتقل من التفاعل مع مستجدات العالم والتي تحمل فكرة الانزواء والانطواء المستمدة في الأساس من مفهوم قابلية الاستعمار والاحتلال المترسخة في ثقافة المجتمع[1].

إن الخلل لا يكمن في قابلية الاستعمار كما يراها المجتمع الأخر وإنما كما يراها المجتمع المحلي ومدى ثباتها في شخصيته وهويته ليست فقط في نفوس الأفراد، أي أن الأمر امتد إلى مسيرة زمنية طويلة استسلم فيها الواقع الاجتماعي لثقافة القهر والفقر، والخطابات السياسية الفاقدة للحيوية والتجديد في المخططات التي أصابها التقطع وشيوع التناقضات والأزمات.

وأمام هذا الصراع المعرفي الذي سادت ملامحه لم يستطع المجتمع التقليدي أن يقدم مخطط تنطلق منه مجموعة من الاتجاهات التي تصيب أهداف الإصلاح والتغير المصاحب له وهذا ما يعكس واقعا معاشا تبدو فيه الكلمات وصفا للأشياء، غير أن الواقع يدل على أن الأشياء مغايرة لما تبدو فيه تمثيلات الكلمات، إن السعي نحو أي تجديد بطيء لا يبدو أنه يأبه ويقلق على الواقع الخطير الذي ينتج عن السكون والركود في الحياة الاجتماعية، خاصة وأن النظم السياسية والاجتماعية التقليدية تمارس نوع من التسلط على الأفراد والمؤسسات المختلفة، الأمر الذي زاد في ذلك استثمار مؤسسات وأجهزة الثقافة والتعليم والتربية والإعلام وتوجيهها لنشر مجموعة من التناقضات القيمية والأخلاقية والفكرية تسعى في الغالب إلى صنع حضارة ذات وعي متخلف لا يعتمد العقلانية ولا يرسخ العلم أداة للتنمية[2].

ومن هنا يصبح العامل الأساسي في إعداد المجتمع للبناء والإنجاز يعتمد على تقوية العوامل التربوية بشكل مباشر بالنسبة للمجتمع ومن ثم تنميتها لدى الأفراد وذلك من خلال:

- العمل على مستوى الثقافة السائدة من خلال تعديل مسارها وإلغاء فكرة أنها عائق أمام الإنجاز بفعل ما ترسخ لدى الأفراد من مضامين قيمية لا تحث على الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية كما أنها تعتمد في الأساس على الأحكام المسبقة والجاهزة التي تصف في العادة المجتمع بالعجز وعدم القدرة على الأداء الفعال.
- تنمية الأسرة إذ أن الاعتقاد بأن الأسرة هي أساس المجتمع أمر واضح غير أن الواقع يشير إلى أن جاهزية الأسرة للبناء الاجتماعي قد يصنع الخلل، خاصة وأن أساليب التنشئة الاجتماعية له الأثر

[1]. مالك بن نبي:" **العفن مذكرات مالك بن نبي**"، ترجمة نور الدين خندودي، دار الامة، برج الكيفان، الجزائر، 2007، ص19، ص 20.

[2]. محمود شعال حسين: "**المجتمع المنجز دراسات في علم النفس الاجتماعي**"، دراسة لتهيئة المجتمع العربي للانجاز، دار الأفاق العربية، القاهرة، 2006، ص 120.

الكبير في عملية الإنجاز وعملية التربية، وبذلك فإن تنميتها والحفاظ على تماسكها سيؤدي إلى ترسيخ فكرة الإنجاز لدى الأجيال الجديدة.

- المؤسسات التربوية عامل أساسي في صنع الفكرة وتنمية المفكر كما أنها البيئة التي تسمح بممارسة العمل المنجز من قبل المجتمع حيث تنطلق العملية منها وتنتمي إليها من خلال إعداد الفكر والمفكرين الذين يمكن تأهيلهم ليصبحوا ركائز في البناء الاجتماعي.
- المستوى الاجتماعي والاقتصادي وذلك كون المجتمع ينطلق في تنفيذ الممارسات المختلفة وتجسيد الأفكار والمعارف، حتى تصبح خبرات وتقنيات كما أنه يخلق بممارساته ظروف جديدة تجعل منه بيئة جديدة للدراسة.

من خلال ذلك وفي إطار عملية التحضر لتهيئة المجتمع للإنجاز يتوجب على المجتمع تصفية المفاهيم وتعديل الفكرة وتأسيس المبادرات الذاتية التي تنبع من واقعه بالإضافة إلى إيجاد الحلول في إطار إعادة تشكيل نسق اجتماعي يحقق الشروط النفسية والثقافية لبناء حضارة، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بتأسيس منظومة تربوية جديدة تعمل على خلق الأفكار وتعزيزها كما أنها تعمل على بناء المفكرين لتصبح التربية في ضوئه المقوم الأساسي لصناعة الفكرة والمفكر وإخراج كل منهما من دائرة العزلة إلى الممارسة الواقعية مما يؤدي إلى إثراء المعارف بفكر جديد.

2: الثابت والمتغير في الفكر التربوي الموجه نحو الحياة الاجتماعية.

إن الاختلاف الأساسي في المسألة التربوية هو انعكاس لجوهر التباين بين أوضاع التحليل العلمي والواقع الاجتماعي المعاش وهو العامل الأساسي في فهم التعارض بين الأبعاد الفكرية النظرية والاندماج الاجتماعي، وهذا يجعل من التحليل العلمي للظاهرة التربوية يتبنى فكرتي الثابت والمتغير وكلاهما يعمل في ظل الواقع المتعايش دون أن يفرض أحدهما أنماطا على الأخر فرضا شاملا ونهائيا كون الوقائع الاجتماعية المختلفة تطرح فكرة معينة مبنية على أساس معتقدات سابقة وتصورات عن ما يتضمنه كل مفهوم يشير إلى الظاهرة التربوية في أي مجتمع، أي أن التغير المستمر الذي يحدث في المجتمع يتحكم في تحرك الثوابت المتحكمة في مسار تطور كل ظاهرة، وهو الأمر نفسه بالنسبة للتربية.

إن الثوابت في التربية تتمظهر في التوقعات المرجوة منها بالنسبة للفرد والمجتمع والمؤسسة كما أن الثوابت تظهر في تكامل المفهوم في حد ذاته من خلال اعتماده على منظومة متكاملة من الممارسات والعمليات المتتالية التي تأتي عن طريق إيجاد تصميم منهجي متكامل يؤكد توفير أسباب التكامل[1].

[1]. عبد الباسط عبد المعطي:" **العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي**"، دار الكتاب الجديد، ط2، بيروت، لبنان،2005، ص ص 22 -23.

إن حقيقة أن التكامل في المستويات الجزئية المكونة للمفهوم سواء من حيث البناء اللغوي للمفهوم أو من حيث التركيبة المعنوية والمتضمنة خصوصيات محددة للمستوى الفكري العام الذي يتطلب على كل باحث فهمه وتحديده يستدعي توفيقه إلى المتغيرات الحاسمة والتي تنطلق من تغير الواقع الاجتماعي المعاش في الحالتين الستاتيكية والديناميكية، لذلك فإن تغير مضامين مفهوم التربية لا يعني غياب المعنى العام له كما أن ثبات المعنى الخاص له لا يعني خلوه من ملامح الاختلاف، من خلال ذلك فإن مفهوم التربية في حد ذاته يحمل صفتي الثبات والتغير كما أنه يشتمل على مضامين متضامنة من الثوابت والمتغيرات.

إن اشتمال فكرة التربية على التوجه نحو الحياة العامة يتطلب خضوعها لما يخضع له الواقع من اختلاف وتضامن حتى تصبح في معناها وفي ممارساتها تعنى بالمجال الاجتماعي الإنتاجي للإنسان[1]. ومن خلال ما سبق يمكن اعتماد الفكر النقدي لبحث المسألة التربوية وكشف الاختلافات العامة والخصوصيات المتأصلة في هذا المفهوم حتى يمكن توجيه هذه المسألة نحو الحياة الاجتماعية من خلال إعادة النظر بالنسبة للمجتمع في توفير موقف إيجابي قوامه القناعة بأهمية الاستثمار في التربية وتوجيهها للتكيف مع المعارف الجديدة والاندماج الفاعل في المجتمع الذي تخدمه تلك المؤسسات حيث يجب أن تعمل التربية على إعادة توزيع التعلم والتعليم زمانا ومكانا وهدفا وأسلوبا لتشكيل المهارات الاجتماعية بمعناها الواسع ويتم ذلك من خلال:

- إعادة توزيع التعلم والتعليم في المجتمع من حيث الهدف والأسلوب.
- إعادة تصنيف الأهداف التربوية والتعليمية في مجالات جديدة وربطها بمختلف أنماط النشاط الموجهة نحو الحياة الاجتماعية.
- إكساب الفرد المهارات الاجتماعية من معارف علمية وتطبيقية لازمة للمجتمع.
- العمل على إعادة صياغة المضامين العمومية والخصوصية من ممارسات وأهداف، محتوى الاستمرارية، المعنى، الفائدة العلمية الإنتاجية، المكان والزمان.
- التواصل والمشاركة المدنية والاجتماعية وصنع القرار.
- يجب على النظام التربوي أن يوجه إلى إتاحة الفرص أمام مختلف أفراد المجتمع لتعلم كيفية التأقلم مع المتغيرات والحفاظ على مقوماته العامة ومرتكزاته كالثقافة، المعتقدات التاريخ، اللغة وكل ما يتصل بصيغ الهوية الوطنية والثقافية للفرد والمجتمع[2].

---

[1]. محمد بن يوسف، التمران العطيات:" **إدارة التغير والتحديات العصرية للمدير، رؤية معاصرة لمدير القرن الحادي والعشرين**"، دار الحامد، عمان الأردن، 2006، ص 26.

[2]. محمد أحمد سعفان، سعيد طه محمود: "**الاتجاهات الحديثة في مناهج البحث في علم النفس التربوي**"، دار الكتاب الحديث، ط2 2007، ص ص 90- 91.

وعليه يستدعي الأمر استخدام النقد وممارسة التفكير النقدي الذي يسمح بمعرفة طبيعة الأشياء بعيدا عن المظاهر التقليدية التي توحي بهامش المسألة التربوية من خلال تركيز اهتمامها على المعلم والمتعلم والمنهج الدراسي، متناسية بذلك الدور الفعال لكل من الأولياء والمؤسسات الاجتماعية المختلفة وسوق العمل والتشريعات، وعمال الإدارة التربوية والأهم من ذلك السياسات الاجتماعية التي في العادة ما تكون بعيدة كل البعد عن مسار المسألة التربوية في المجتمع، إن إهمال البيئة الخارجية للمؤسسة التربوية وإغفال فعاليتها وتأثيراتها بالنسبة للمعلم والمتعلم والمنهج، أدى بلا شك إلى عزل هذه الأخيرة عن مسارها الاجتماعي الطبيعي مما زاد في تعقيد الوضع حتى بلغ حد الإحباط الاجتماعي العام[1].

نحو فلسفة تربوية إيديولوجية:

تحاول الإيديولوجيات السائدة أن تقول أن الانحرافات المختلفة ماهي إلا ظواهر مرضية باثولوجية مؤقتة يفترض أنها تتلاشى بقدر ما يترسخ الفكر التنموي، وأن هذا الوضع ما هو إلا صعوبات مؤقتة تصطدم بها المجتمعات في انتقالها الطبيعي من مرحلة إلى أخرى بفعل التغير إذ لاشك أن هذه الادعاءات السطحية لا تتجاهل في الأصل مبادئ التحليل العلمي فحسب بل هي لا تعمل حسابا للواقع القائم بالفعل وهذا ما أدى إلى ظهور العديد من التناقضات التي يفرضها غياب الموافقة بين القول النظري والإيديولوجي من جانب وتطور الأمور على أرضية الواقع الاجتماعي من الجانب الأخر.

إن مآل الأمور إلى هذا الوضع أدى بظهور العجز على أرضية الواقع الاجتماعي وانتشرت مع ذلك ثقافة تعايش الوضع بقبول مقتضياته من جانب ورفض مشروعية الأنظمة القائمة عليها من جانب أخر، مع العلم أن الرفض يظل كامنا مما يؤدي في العديد من الحالات إلى الغليان الاجتماعي وانتشار اللاعقلانية وتصاعد العنف بالنسبة للأسرة والمجتمع[2]، وذلك لإعادة النظر في مفاهيمها التربوية بنفس القدر الذي اهتمت فيه بالأهداف العامة والخاصة ولذلك نجد أن تبني الفكر التربوي الجديد أو مفهوم التربية الحديثة يتمحور حول بروز معالم ثقافة جديدة لمجتمع جديد، حيث يتطلب من التربية والتعليم الانتقال من مجرد التركيز على الطفل ونقل المعلومات عن طريق صور الحداثة ومعارفها وقيمها إلى مرحلة الاهتمام بالطفل في سياقه الاجتماعي الثقافي، والتركيز على التجديد والإبداع والخلق من خلال استثمار قدراته وتفعيلها لخلق المعارف الجديدة وتبني هذه العمليات وتأصيلها في الثقافة الاجتماعية العامة.

إن عملية نقل الحداثة لم يصاحبها تحديث الذهنية والسلوك واحترام الفكر الأخر واستخدام إمكانية النقد والوصول إلى فكر جديد مع حركة المجتمع وثقافته، وفي جميع الأحوال فإن هذه الحركة لم تؤدي إلى

[1]. راتب قاسم عاشور، عبد الرحيم عوض:" **المنهج بين النظرية والتطبيق**"، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2004، ص ص50-51.
[2]. محمد أحمد سعفان، سعيد طه محمود: مرجع سبق ذكره، ص ص 90-91.

ترسيخ فكرة أهمية التربية بالنسبة لبناء المجتمع وجعلها طاقة ثقافية تحرك العملية التعليمية بمختلف مكوناتها[1]، فأهمية التوأمة بين التعليم والثقافة من شأنها أن تجعل من المجتمع قادر على صنع المعرفة وتداولها كما تمكنه من التكيف الإيجابي مع المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولذلك فإن مجرد فهم المفهوم العام للعلاقة بين التعليم والثقافة قد لا يجدي نفعا مقارنة بامتداده وتجسيده وتطويره في واقع الحياة الاجتماعية وفي مجرياتها التفصيلية في كل من أنشطة التعليم والثقافة سواء كانت مستقاة من المنظور الكلي أو من الوقائع الجزئية وعليه يستدعي الأمر:

- تحديد المنطلقات المعرفية والاجتماعية بالنسبة للأفراد والمجتمعات حتى يتم انتقالها بين الأجيال بالإضافة إلى الحرص عليها ونقلها ثقافيا بالنسبة للمجتمع.
- نقد وتوجيه الإيديولوجيا العامة، من أهم ما تتطلبه الفلسفة التربوية نقد الإيديولوجيا المعرفية من خلال بحث ودراسة ونقد مناخ العصر والإشكالية هنا لا تنحصر في إنكار الثورة المعرفية وطرق تنقلها وإنما في حركة ترتيب التحولات الكيفية في المجالات المختلفة.
- توجيه الإيديولوجيا العامة في مجال بناء المنظومة التربوية يتطلب الانتقال إلى نظام مفاهيمي جديد في كل من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، كون المعرفة الحديثة تتحكم بشكل مباشر في إعادة تشكيل المجتمع[2].

3: متطلبات التربية الحديثة:

طرح المجتمع المعرفي الحديث متطلبات متفاوتة الأهمية بالنسبة لبقية المجتمعات، مما أدى إلى تبني هذه الأخيرة الإعداد في مجال الفلسفة التربوية، وذلك من خلال إدراك الفاعلين في العملية التربوية بالأهداف العامة والخاصة لمهنة التعليم وأيضا للعملية التربوية في حد ذاتها، بالإضافة إلى إدراك الأهداف الجزئية من المواقف التعليمية المختلفة، واتخاذ موقف فكري منها واختيار الممارسات والبدائل بطريقة دون غيرها.

إدخال التربية ضمن مسار التنمية المرغوبة في المجتمع ودعمها بطريقة نظامية مخطط لها وإدماجها في عمليات التنمية الأخرى كالتنمية الاجتماعية والبشرية والاقتصادية والسياسية كما أن بناء فلسفة تربوية تهتم بمختلف المتطلبات الاجتماعية الجديدة تساعد على تقديم فهم شامل للنظام التعليمي وتحليله بأسلوب

[1]. فهمي خلفة الفهداوي: "**السياسة العامة**: دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 74.
[2]. عبد الباسط عبد المعطي: مرجع سبق ذكره، ص 57.

نقدي يسمح بتدارك المواقف الضعيفة ومعالجتها بطريقة سليمة تساهم في التكيف الفعال والإيجابي مع مظاهر التغيرات الداخلية والخارجية[1].

إن الفلسفة التربوية العامة تسمح بالتجديد والتقدم ومشاركة المجتمع الإنساني في مسار تطوره الحضاري ومسار التغير المعرفي والفكري السائد والرائد في مختلف مظاهر الحياة الاجتماعية، أي أن التربية تتضمن الترابط الوظيفي بينها وبين مختلف الأنساق الاجتماعية الأخرى غير أن الاهتمام بغيرها أدى إلى قلب الموازين إذ أن الأساس هو صناعة المعرفة والفكرة ونقلها للأجيال التي تظهر في إطار ممارسات اجتماعية نوعية وسلوكات قادرة على التكيف الفعلي مع المتغيرات[2].

4: التغير نحو رؤية مستقبلية في التربية.

في مرحلة التغير السريع والمتلاحق وزيادة المعرفة أصبحت التربية الفاعل الأساسي في المجتمع المتغير إذ أنه ليس هناك ما هو أكثر حساسية وأشد خطورة من ما يمكن أخذه في عين الاعتبار من تدابير واختيار أنسب البدائل للمعالجة من أجل إحراز النجاح في مسايرة عملية التغيرات الاجتماعية العامة وقيام الإنسان بدوره بالمبادرة في عملية التغير المصاحبة له، وبالعودة للواقع لا يمكن أن يقع المتخصصون والسياسيون في جدال طويل حتى يقروا بأن مؤسسات التربية والتعليم بما فيها الجامعة تعاني كثيرا من أمراض القصور والتهميش والتقوقع والانزواء في مختلف جوانب إداراتها العلمية والمنهجية وعلاقاتها الاجتماعية، كما أن محاولاتها المتتالية لمسايرة النماذج الأجنبية لا يمكن اعتباره حل سحري يقضي بتوظيف التفكير العميق والمحيط بمختلف المسائل التربوية العالقة[3].

لقد كشف التغير الاجتماعي الذي صاحب متغيرات الثورة المعرفية عن الاختلالات الكبيرة في مسار التربية واضطراب التيارات الفكرية وعجزها في الاتصال مع مجتمعاتها، لذلك فرض على المجتمع بحث السبل في كيفية التعامل مع معطيات هذا السياق واحتمالاته ومفاجأته، ولذلك بات التغير ضرورة وحاجة ورهانا أمام المجتمع يعمل فيه الخبراء على تطوير الأنظمة التربوية والتعليمية، مما سبق يمكن القول أن التغير يفرض نوع من التغيير المخطط والمضبوط، وإدارة التغيير ونهجه لا يمكن أن يكون في مسار بعيد عن التربية كونها الموجه الأساسي لمختلف اتجاهات الأفراد الفاعلين داخل المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، إن التربية تستطيع إذا ما تم إعدادها لمواكبة مستجدات المستقبل أن تتحكم في التحديات

---

1. حامد عمار: مرجع سبق ذكره، ص 71.
2. حافظ الجمالي:" **بين التخلف والحضارة**"، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سورية، 1978، ص 21.
3. عبد الباسط عبد المعطي: مرجع سبق ذكره، ص ص 22-23.

الداخلية والخارجية المصاحبة للتغير العام ولذلك يمكن بناء رؤية خاصة بمستقبل التربية انطلاقا من المحاور التالية:

- اعتماد استراتيجية بعيدة المدى تبحث في الأمور العامة للحياة الاجتماعية بطرق ممنهجة لاعتبار أن تنظيم المجتمع وحياته وحركته، بل فوضاه وخموده وركوده كلها أمور ذات علاقة وظيفية بنظام الأفكار المنتشرة في ذلك المجتمع، فإذا ما تغير هذا النظام بطريقة أو بأخرى فإن جميع الخصائص الاجتماعية الأخرى تتعدل.
- بناء مورد بشري ذو كفاءة خاصة قادرة على التعديل الفكري لاعتبار أن الأفكار تكون في مجموعها جزاء هاما من أدوات التطور في المجتمع.
- دراسة التغيرات الطارئة للمجتمع من أجل كشف الأفكار الجديدة المصاحبة له، وذلك لاعتبار أن مختلف محطات التغير ومراحل التطور في أي مجتمع هي في الحقيقة أشكال متنوعة لحركة تطوره وتغيره الفكري[1].
- إن التغير في منظومة التربية وفق المتطلبات والمستجدات العالمية والمحلية المختلفة يجعل منها قدرة فاعلة في إعادة صياغة الأفكار بطريقة حيوية ومناسبة تتماشى مع المجتمع المعاصر الذي يفترض في تعامله مع قضاياه استخدام البدائل المتعددة لمواجهة الظروف المختلفة.
- أن تكون المنظومة التربوية ذات توجه يعتمد على التغير والتكيف مع المستقبل خاصة في فهم العلاقة القائمة بين الأجيال المتعلمة، ذلك لاعتبار أن ما يصلح لهذا المجتمع لا يمكن أن يصلح لغيره، وهذا يمنع ويحد من انتقال وتوارث الأمراض الاجتماعية كما هو الحال بالنسبة لمجتمعات العالم الثالث التي تعاني من استمرارية المشكلة الواحدة لعدة أجيال دون الوقوف على واقع هذه الظاهرة والأسباب الفعلية المؤدية لها.
- إعادة صياغة المناهج النوعية في بحث الأمور الاجتماعية والعلمية والتقنية حتى نستطيع الوصول إلى تحقيق التوازن المرجو من تخطيط التربية وشموليتها في معالجة ومتابعة كل المسائل الاجتماعية والمعرفية.
- تتحقق الرؤية المستقبلية الفعلية للمجتمع في مجال التربية من خلال إعادة النظر في مقوماتها انطلاقا من معرفة عمق الفرق بين مختلف الوقائع الاجتماعية التي يعيشها المجتمع وبين درجة تقبلها في صورتها الفكرية من خلال بحث أي إدراك لهذين العنصرين، وهما موجودان ومندمجان في البناء العقلي

[1]. البيلاوي حسن، سلامة حسين: "**إدارة المعرفة في التعليم**"، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 19.

وذلك لا يكون إلا باستخدام أسلوب متطور للأنظمة التربوية تعمل على كشف المعنى الفكري والبناء الواقعي لمختلف المظاهر الاجتماعية[1].

ثانيا: نبذة تاريخية عن التعليم في الجزائر:

لقد وجدت الجزائر نفسها بعد استرجاع السيادة الوطنية في مواجهة التخلف الاجتماعي وتحدياته وأمام هذا الوضع القائم وفي ظل سيادة منظومة تعليمية وتربوية أجنبية بعيدة كل البعد عن الواقع الاجتماعي من حيث صياغة الأهداف والغايات والمناهج والمضامين والأسس والمبادئ تطلب الأمر إعادة التفكير في استراتيجية تعليمية وتربوية تركز على الأهداف التعليمية الموجهة لواقع جديد ينتظر أن يتحرر من الطريقة التقليدية التي تحمل مبادئ الدولة المستعمرة، وبالتالي إعداد منظومة إعدادا متكاملا وشاملا وسليما يمكنها من مواجهة التحديات الداخلية والخارجية والتكيف معها من جميع النواحي لتحقيق النمو المتكامل والمرجو من قادة الدولة الفتية، التي سعت منذ البداية إلى بلورة طموحات الشعب الجزائري في التنمية والاستقلال التام من كل أنواع التبعية، وإبراز مكونات هويته بمختلف أبعادها التاريخية والثقافية والوطنية، لذلك نجد أن المنظومة التربوية والتعليمية انطلقت من الأبعاد، الوطني، والديمقراطي والعصري.

وتعتبر هذه الأبعاد من الاختيارات الأساسية التي ساهمت في رسم الصورة النموذجية للشخصية الجزائرية وللهوية المتحررة، وقد تم على غرار ذلك تنصيب لجنة متخصصة في إصلاح التعليم في 1962/09/15، حيث قامت بوضع مخطط تعليمي تم نشره في تقرير مفصل في نهاية سنة 1964[2]. لكن هذا الإجراء لم يأتي إلا بموجب من التغيرات الهيكلية مثل:

- توظيف الممرنين والمساعدين.
- تأليف الكتب المدرسية وتوفير الوثائق التربوية.
- بناء المرافق التعليمية.
- إبرام عقود تعاون مع البلدان الصديقة.

ثم بعد ذلك عرفت المنظومة التعليمية والتربوية والتكوين مجموعة من المشاريع في كل طور وفي كل مجال وفي نهاية الستينات عرفت تنصيب لجنة وطنية ثانية لإصلاح المنظومة التربوية، حيث عرفت الفترة الممتدة بين 1970 و1980 إعداد مشاريع جديدة مثل مشروع 1973 الذي جاء متزامنا مع نهاية الرباعي الأول وبداية المخطط الرباعي الثاني، ثم جاء بعد ذلك مشروع وثيقة إصلاح التعليم سنة 1974 وفي تاريخ

---

[1]. ياسر قنصوه:" **اللبرالية اشكالية مفهوم**"، دار قباء، القاهرة، مصر، 2004، ص 123.

[2]. المجلس الأعلى للتربية: "**المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة وإصلاح التعليم الاساسي**"، وزارة التربية الوطنية، مارس 1998، ص 11.

16أفريل 1976 تم تعديل وثيقة إصلاح التعليم وظهرت في شكل إمرية متعلقة بتنظيم التربية والتعليم والتكوين حيث نصت على:

- إنشاء المدرسة الأساسية.
- تنظيم التعليم التحضيري.
- توحيد التعليم وإجباريته.
- إعادة هيكلة التعليم الثانوي وظهور فكرة التعليم المتخصص.
- صياغة ضوابط جديدة للانتقال والتوجيه.
- إعادة النظر في شعب التعليم الثانوي والتقني.
- تحديث برنامج المعاهد التكنولوجية وإدراك اللغة الإنجليزية في بداية الطور الثاني من التعليم الأساسي على سبيل الاختيار وكذا تخفيف البرامج التعليمية[1].

1: المراحل التي مرت بها المنظومة التعليمية في الجزائر.

لقد مر التعليم في الجزائر بعدة مراحل تغيرت على إثرها ملامحه، أهدافه، بناءاته، برامجه ومناهجه وأيضا من حيث التسيير وفق المتغيرات التي مرت بها الجزائر في مختلف المجالات السياسية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

- **المرحلة الأولى من 1962 إلى 1980:**

بعد الاستقلال أولت الجزائر اهتماما كبيرا بالمنظومة التعليمية، حيث بذلت مجهودات من أجل حل المشاكل العالقة والموروثة من مخلفات الاستعمار غير أن تلك المحاولات باءت بالفشل، هذا ما أوضحه رابح تركي في كتابه "أصول التربية والتعليم"، حيث يقول في ذلك " **إن كل المحاولات باءت بالفشل ولم تتغلغل في أعماق المدرسة إذ بقي مفعولها محدودا والسبب أن الإطارات التي كانت تشرف على المدرسة إداريا وتربويا نشأ معظمها في أحضان وأساليب المدرسة في عهد الاحتلال وبقيت المحافظة على سنة هذه الأخيرة أي المدرسة الفرنسية وتقاليدها حتى لو لم تشعر بذلك**"[2].

ومع سنة 1963 قامت الدولة باتخاذ مجموعة من الإجراءات تهدف في الأساس إلى تنظيم الأوضاع ودراسة المشاكل المتعلقة بالنظام الوطني، ومن أهم الأهداف المسطرة في تلك المرحلة:

- التعريب التدريجي للتعليم.

---

[1]. المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم: "**النظام التربوية والمناهج التعليمية**"، وزارة التربية الوطنية، الجزائر 2004، ص14.

[2]. رابح تركي: "**أصول التربية والتعليم**"، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط2، الجزائر، 1990، ص 383.

- توحيد وتكوين الشباب وإعطائهم توجيها علميا وديمقراطيا[1].

وفي 1965، قامت الدولة بجملة جديدة من التغييرات هدفت إلى تعزيز التوقيت المخصص للغة العربية كما تقرر إعادة النظر في برامج اللغة الفرنسية، وقد تميزت هذه الفترة حتى 1970 بـ:

- نقص فادح في المدرسين والأساتذة.
- زيادة عدد التلاميذ والمتمدرسين.

هذا ما دفع بالجزائر إلى فتح المجال أمام توظيف الأجانب، ولقد بحثت الجزائر في هذه المرحلة مسألة ترسيخ وتقوية الشخصية الوطنية وتوضيح الهوية امن خلال البرامج التعليمية.

وعلى إثر إعداد المخطط الرباعي الأول خلال سنوات 1970 و1973 عرف موضوع التعليم والمنظومة التربوية نقاشا كبيرا، اتخذت من خلاله عدة إجراءات تتعلق بموضوع تعريب ثلث الأقسام في المستوى الثانوي، حيث تم تدريس كل المواد باللغة العربية وحدها هذا بالإضافة إلى تدريس اللغة الفرنسية كلغة أجنبية أولى، كما ركزت على السعي من أجل توفير الإمكانات المادية لدعم هذا القطاع.

وفي سنة 1974، ومع أعمال المخطط الرباعي الثاني قررت اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني وضع مجموعة من القرارات المتعلقة بقطاع التربية والتعليم منها ما يعلق بجانب التعليم الثانوي حيث تقوم الثانوية بإعداد التلاميذ للالتحاق بالتعليم العالي والجامعي وتنقسم إلى:

- تعليم ثانوي عام: يعد الطالب إلى البكالوريا في التعليم العام.
- تعليم ثانوي متخصص: يقوم بإعداد الطلبة إلى بكالوريا التعليم العام وفي نفس الوقت يقدم تكوين إضافي متخصص.

لقد تميزت هذه المرحلة بصعوبة تحقيق الأهداف المسطرة وذلك راجع لعدم تكافؤ الأهداف مع الوسائل المتوفرة، كما عرفت تغيرات هامة خاصة بالنسبة للمدرسة من حيث البرامج والأساليب والتوجيه التربوي العام وهندسة البيانات المدرسية وإعداد المعلمين[2].

إن التغيرات التي عرفتها المنظومة التعليمية والتربوية أمر فرضته الحياة الاجتماعية الجزائرية حيث أثرت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية على المنظومة التعليمية بصورة شاملة خاصة من حيث البرامج والأهداف المسطرة، لذلك فإن التغير أمر محتوم على الدولة من أجل تفعيل هذه المنظومة للنهوض بالمجتمع

---

[1].الطاهر زرهوني: "**التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال**"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الرغاية، الجزائر، 1994، ص 71.

[2]. المجلس الأعلى للتربية: مرجع سبق ذكره، ص 12.

والخروج به من مرحلة التخلف الاجتماعي الذي فرضته مرحلة الاستعمار وما خلفته في ذهنية الفرد الجزائري.

- **المرحلة الثانية من 1980 إلى 1990:**

عرفت المرحلة إقامة المدرسة الأساسية ابتداء من الدخول المدرسي 1981/1980، حيث تم تعميم هذا الإجراء بشكل تدريجي سنة بعد أخرى حتى يتسنى لمختلف الهيئات تحضير برامج ووسائل التعليم لكل طور، وتدوم فترة التمدرس الإلزامي مدة تسع سنوات، وتشمل هيكلتها ثلاث أطوار مدة الطورين الأولين 6 سنوات، ومدة الطور الثالث ثلاث سنوات بعدما كانت 4 سنوات، وقد تم تصميم المدرسة الأساسية في هذه المرحلة لتكون وحدة تنظيمية شاملة غير أن الأمر لم يتجسد في الواقع.

أما الطور الثانوي لم يعرف تغيرات عميقة في هذه الفترة، غير أن التكفل به تم إسناده إلى جهاز مستقل، كتابة الدولة للتعليم الثانوي والتقن وتم إدراج جملة من التصحيحات[1]:

- إدراج التربية التكنولوجية سنة 1985/1984 غير أنه تم التخلي عنها في 1990.
- إدراج التعليم الاختياري للغات، الإعلام الآلي، التربية البدنية والرياضية والفن.
- فتح شعبة العلوم الإسلامية.
- إقامة التعليم الثانوي التقني قصير المدى الذي يتوج بشهادة الكفاءة التقنية، والذي ظل ساري المفعول من سنة 1984/1980.
- تعميم تدريس مادة التاريخ لتشمل كل الشعب.

وفي نهاية هذه المرحلة تم إدماج القسمين الوزاريين المكلفين بالتربية في وزارة واحدة تعرف بوزارة التربية الوطنية وهي التسمية الحالية.

بالإضافة إلى أن كل البرامج والكتب المدرسية من السنة الأولى من التعليم الأساسي إلى السنة التاسعة تم إعدادها من طرف جزائريين، ذلك من مرحلة التصميم إلى مرحلة التوزيع على مؤسسات التعليم، وقد كانت البرامج على شكل كتيبات في كل المواد التعليمية، ذلك سنة 1981، كما تم تعريب المضامين والحرص على ضمان أداء وتأهيل أفضل حتى يتماشى التعليم مع متطلبات الفترة ومع وتيرة التنمية المتسارعة[2].

[1]. المجلس الأعلى للتربية: مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2]. المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية، مرجع سبق ذكره، ص 25.

- **المرحلة الثالثة ما بين 1990 و2000:**

عرفت هذه المرحلة من تاريخ الجزائر تغيرات كبيرة على جميع الأصعدة وعلى غرار هذه الظروف عرف قطاع التعليم تغير كبير ومحاولات عديدة للتحسين مست في الواقع مختلف أطوار التعليم بأشكال متفاوتة.

كما قامت السلطة في تلك المرحلة بالتفكير في إدخال تعديلات على البرامج التي تبين أنها طموحة بشكل غير ملائم للإمكانيات المتوفرة، بالإضافة إلى ذلك فقد كانت لا تتماشى مع الظروف الناتجة عن التحولات السياسية والاجتماعية وخاصة منها الاقتصادية والأمنية التي عرفتها الجزائر، هذه الظروف ساهمت في إعادة كتابة برامج التعليم الأساسي وإعادة تقسيم هيكلته حيث أصبح ينقسم إلى قسمين متكاملين، الطور الأول من السنة الأولى إلى السنة السادسة أساسي، والطور الثاني من السنة السابعة إلى السنة التاسعة أساسي[1].

بالإضافة إلى ذلك تم تعديل طريقة الانتقال والتوجيه إلى التعليم الثانوي مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج شهادة التعليم الأساسي في حساب معدل الانتقال بمعامل إتنان.

أما البرامج فلم تعرف تعديلات عميقة، بل هي مستمدة من مرحلة الثمانينات باستثناء تعديلات جزئية مست برامج المواد الاجتماعية خلال 1989.

- إن إعادة هيكلة التعليم الثانوي أملت ضرورة إعادة النظر في البرامج من أجل تكييفها مع الأهداف الجديدة والمسطرة غير أن هذه المرحلة عرفت تدهور الإصلاحات التربوية، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى الظروف الأمنية التي انعكست على كل القطاعات بصفة عامة وعلى قطاع التربية والتعليم بصفة خاصة.
- كما تميزت هذه المرحلة بإدراج موضوع اللغة الأمازيغية في المدارس الجزائرية، الأمر الذي زاد في تعقيد الظروف، واضطرت على إثرها وزارة التربية والتعليم إلى وضع استراتيجيات لمواجهة المسألة وحلها بطريقة جذرية غير أن الوضع بقي على حاله إلى غاية 1990[2].

- **المرحلة الرابعة من 2000 إلى غاية اليوم:**

كغيرها من مراحل التغير التي عرفتها المنظومة التربوية والتعليمية، فإن هذه المرحلة تطرح في مجملها التحولات التي يعيشها المجتمع الجزائري على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي والتقلبات المسجلة في المستوى التعليمي في المقام الأول هي إشكالية السياسة التربوية.

---

[1]. الطاهر زرهوني : "**التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال**"، مرجع سبق ذكره، ص 103.

[2]. المرجع نفسه، ص 104.

إن التغيرات العالمية في مجال المعرفة وضعت السلطة الجزائرية أمام أمر محتوم في القيام بإعادة إصلاح المنظومة التربوية والتعليمية بما يتماشى والمجتمع المعرفي، فالتعليم هو السبيل إلى تكوين رأسمال بشري اللازم لتنمية المجتمع، ومن خلال هذه الصورة يتضح للدولة الحاجة الملحة والماسة في توسيع التعليم وتطويره مضمونا وعمقا وزيادة الفرص المتاحة للاستمرار في التعليم والتغلب على العوائق المانعة لذلك ويتزامن مع كل هذا تحديث مضامين التعليم وأساليب المعلم وفنون التعلم هذا كله يدخل ضمن أبعاد عملية توسيع وتحديث التعليم.

لقد أصبح عصر المعرفة يتطلب العناية بالموارد البشرية، أما الارتقاء بها إلى مستويات النوعية المنشودة مسألة مركزية باعتبارها عاملا حاسما في المواجهات التي تتحكم في التوازنات الجديدة في النظرية الجيوسياسية على الصعيد الدولي وعنصر أساسي في بروز ثقافة ديمقراطية إدماجية هدفها تعزيز المواطنة ودولة القانون.

لقد تم في هذا الإطار تمديد التعليم المتوسط من 3 إلى 4 سنوات، وهذا راجع إلى الطلب الملح والمستمر للجماعة التربوية من أساتذة وتلاميذ وأولياء بسبب كثافة البرامج، ويتم تطبيقه بصورة تدريجية كما تم إدخال المصطلحات والرموز العالمية في تعليم المواد العلمية.

- تم أيضا تعليم اللغة الإنجليزية في السنة الأولى متوسط.
- أما بالنسبة للتعليم الابتدائي فقد تم اتخاذ إجراء التخفيض على المدى المتوسط من مدة التعليم الابتدائي من 6 سنوات إلى 5 سنوات.
- التعميم التدريجي للتربية التحضيرية.
- إدخال اللغة الفرنسية في السنة الثانية ابتدائي وتعميم الترميز العالمي في المواد العلمية.

كما تم في هذا الصدد وضع تنظيم جديد للتعليم القاعدي الإجباري يكون أكثر فعالية حيث قسمت المؤسسات التعليمية في هذه المرحلة إلى وحدتين متميزتين هما المدرسة الابتدائية من جهة ومؤسسة التعليم المتوسط من جهة ثانية.

أما بالنسبة للتعليم التحضيري، فقد تم التعميم التدريجي للتربية التحضيرية للأطفال في سن الخامسة وذلك بفتح رياض الأطفال[1].

---

[1]. وزارة التربية الوطنية:" **مخطط العمل لتنفيذ إصلاح المنظومة التربوية**"، أكتوبر 2003، ص ص 8-9.

ولقد مثلت هذه الإصلاحات في مجملها نتيجة لما وصفت به المدرسة الجزائرية في الفترة الزمنية السابقة أثناء العشرية السوداء بأنها مدرسة مريضة منكوبة تحتاج إلى تحليل وإنصاف، وإصلاح جذري يمس جميع جوانبها[1].

إن هذا الاهتمام ناجم عن دور التعليم في حركة التقدم خاصة في مواجهة تحديات العولمة ومتغيراتها العلمية والتكنولوجية، هذا إلى جانب ما تمخضت عنه سوقها الموحدة من تحول في عالم المنافسة العالمية، ومن تغير في عالم العلاقات، ومن تغير في موازين القوى العالمية.

2: المنظومة التعليمية في الجزائر ومسايرة التحولات:

- **مكانة المنظومة التربوية والتعليمية الجزائرية:**

احتلت المنظومة التربوية التعليمية في الجزائر موقع متقدم ضمن المنظومات التربوية العالمية خاصة بعدما أرست مضامينها ومبادئها الواردة في الأمر المؤرخ في 1976/04/16، وحسب رأي منظمة اليونيسكو فإن المنظومة التربوية الجزائرية سباقة إلى تبني التعليم الأساسي وإجباريته لمدة 9 سنوات وديمقراطيته، هذا بالإضافة إلى تبني فكرة الثقافة المستديمة.

ويعتبر النظام التربوي والتعليمي في الجزائر من أولويات الدولة في مخططاتها الوطنية حيث حظي بمخصصات مالية معتبرة، وزيادة على ذلك فقد أولت الدولة اهتماما كبيرا بتكوين إطارات التربية ورسكلتهم كما أن الاهتمام الأكبر كان موجها للمدرسة كفضاء تكويني وتعليمي ينمي الفرد الجزائري وفق توجهات ذات بعد عصري وعلمي في مضامينها وطرائقها، وهذا يدل أو يرسم المنهج العام الذي ينظم على أساسه البرنامج التعليمي والنشاط المعرفي بالنسبة للمنظومة التربوية والتعليمية في الجزائر.

لقد اهتمت أيضا بفكرة تكافؤ الفرص وتمكين كل فرد من ممارسة حقه من العلم والثقافة وهي من أبرز المبادئ التي نصت عليها منظمة اليونيسكو، كما تبنت فكرة تعميم التعليم الأساسي لتمكين كل فرد من تنمية قدراته الذهنية والعاطفية والبدنية وذلك لتمكين المجتمع من استيعاب مكاسب الحضارة التكنولوجية وتحقيق تحررها وتقدمها وارتقاءها، ومن أهم الأسباب التي جعلت من المنظومة التربوية والتعليمية تمتلك مكانة هامة في المجتمع الدولي، هو ارتباط محتوياتها بفكرة الاندماج الواعي والفعال بالنسبة للأفراد والمساهمة الإيجابية في صياغة وإثراء الحضارة الإنسانية[2].

---

[1]. خدوسي رابح:" **المدرسة والإصلاح**"، دار الحضارة، ط1، بئر طرارية، الجزائر، 2002، ص 35.

2. **النظام التربوي في الجزائر**: 2010، مأخوذ من **www.wadilarab.com/t8297-topic=50104** 08/01/2013

ارتبطت مضامين المنظومة التربوية والتعليمية منذ بداية الاستقلال بمفهوم التنمية خاصة وأن تلك المرحلة عرفت فراغا كبيرا في الإطارات المسيرة، وأمام السعي المتواصل لتلبية حاجات الاقتصاد الوطني سريع التطور تطلب ذلك الاهتمام بالعنصر البشري.

على الرغم من هذه المكانة التي كان يحتلها التعليم في الجزائر إلا أنه تأثر بشكل كبير بفعل الأوضاع التي مرت بها الجزائر، وهذا ما أدى إلى اختلال المنظومة التربوية والتعليمية وفقدانها المكانة المميزة التي اكتسبتها في المراحل الأولى للاستقلال، الأمر الذي أثر بدوره على المجتمع بشكل عام[1].

إن المنظومة التربوية والتعليمية في الجزائر لا زالت متعثرة خاصة أن المعلمين والأساتذة لا زالوا يضربون للحصول على أدنى متطلبات الحياة الكريمة، وتتمحور هذه التحديات في نقطتين أساسيتين هما تحديات داخلية وأخرى خارجية.

- **التحديات الداخلية:**

تتمثل التحديات الداخلية في غياب استراتيجية للبناء والإصلاح، وضعف التنسيق بين مختلف مراحل ومجالات التكوين والانتماء الحضاري للمدرسة الجزائرية[2].

- عدم بيان الأهداف المسطرة للمنظومة التربوية والتعليمية، ولا يقتصر الوضع عند الأهداف فقط بل يتعداه لمن يقوم بهذه المهمة وقد كان السبب في إنشاء المجلس الأعلى بقرار سياسي وحل بقرار سياسي دون أي تقييم لمختلف إنجازاته.
- انحصار الإصلاح التربوي في المخططات السياسية بعيدا عن المشاركة من قبل الفاعلين التربويين والمعلمين والباحثين وكل ذلك إنما يدل على غياب استراتيجية علمية وعملية ومنظمة للإصلاح.
- غياب التكامل بين القطاعات العامة وقطاع التعليم والتربية، كما أنه لا يوجد تنسيق[3]، بين البرامج التربوية وسوق العمل الأمر الذي جعل من مساعي التعليم في الجزائر لا تتماشى مع متطلبات العصر خاصة في الاستثمار في المورد البشري وتنميته بما يخدم الدولة والمجتمع والمؤسسات.
- غلق باب الحوار والنقاش فيما يخص المنظومة التعليمية والتربوية وانحصارها في الجانب السياسي بعيدا عن الفاعلين الأساسيين في العملية.

---

[1]. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: "**تعزيز التعليم من أجل عالم العمل**"، النشرة رقم 23 2013، **unevoc.bulletin@unesco.org** 08/01/2013

[2]. بوفلجة غيات: "**التربية والتعليم بالجزائر**"، دار الغرب للنشر والتوزيع، ط2، وهران، الجزائر، 2006، ص150.

[3]. محمد سيد، أبو السعود جمعة:" **تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة**"، المؤتمر الدولي الاول للتعلم الالكتروني والتعلم عن بعد، صناعة التعليم للمستقبل، الرياض، مارس 2009، ص 21.

- بيروقراطية المؤسسة التربوية ساهم في سخط وتوتر العلاقات بين الأساتذة والإدارة وبينها وبين التلاميذ وبينها وبين الأولياء وهذا ما انعكس سلبا على المجتمع، مما أدى إلى إضعاف مكانة التعليم وحصره في زاوية بعيدا عن التفاعلات الاجتماعية المختلفة.
- لقد ساهم فقدان التعليم لمكانته الاجتماعية في عدم الاقتناع بمخرجاته خاصة بالنسبة لسوق العمل الذي بات هو أيضا لا يعتمد المعايير اللازمة في التوظيف.
- فقدان الثقة في التعليم ومؤسساته بالنسبة للمجتمع والأسرة وحتى الفرد المتعلم في حد ذاته وهذا ما ساهم في فقدان صلاحيته بصفة عامة في المجتمع.
- عدم تبني فكرة بناء المجتمع في محتوى المنظومة التعليمية والتربوية الأمر الذي جعل العملية التعليمية في زاوية وحاجات المجتمع في زاوية أخرى[1].

- **التحديات الخارجية:**

تتمثل التحديات الخارجية للتعليم والمنظومة التربوية في الجزائر خاصة في عصر العولمة ومسايرة التطور التكنولوجي في ما يلي:

لقد وجدت الجزائر نفسها بعد الاستقلال عاجزة عن مسايرة الوضع العام الذي وجدت نفسها فيه خاصة من حيث توفر الإطارات لتسيير شؤون الدولة من جهة ومن جهة أخرى وجدت نفسها في عصر التغيرات المعرفية المتسارعة والعميقة لذلك فإن التحدي الكبير يكمن في:

- بروز وجه جديد للتعامل الدولي مبني على السيطرة والهيمنة وفتح الحدود أمام كل السلع والقيم الثقافية والمؤثرات الاجتماعية، وهو ما يتطلب منظومة تربوية قوية تحافظ الدولة من خلالها على قيم المجتمع ومقومات حضارته، كما تمكنه من الوقوف في وجه الإغراءات المادية والمنافسة التجارية والصناعية وغيرها.
- التطور العلمي والتكنولوجي الذي أصبح من أهم التحديات[2].
- عدم مسايرة وتكييف المناهج للتغيرات، إن بيروقراطية التنظيم التعليمي وركيزته وجموده أدى إلى صعوبة مسايرة التغيرات الطارئة.
- إن عدم تفاعل المؤسسة التعليمية مع محيطها بشكل إيجابي زاد في حدة المشكلات الاجتماعية مما أدى إلى ضعف التعليم بالنسبة للتلاميذ.

---

[1]. عماري عمار: "**بعض الملاحظات على التنمية البشرية في الجزائر وسبل النهوض بها**"، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[2]. محمد عبد الرزاق إبراهيم: "**منظومة تكوين العلم في ضوء معايير الجودة الشاملة**"، دار الفكر، ط2، عمان، الأردن، 2007، ص 33.

- ضعف التحصيل الدراسي بسبب الانشغال بالمشاكل الاجتماعية التي أفرزتها حالة الطوارئ ساهم بشكل كبير في تغييب الاهتمام بالتلميذ خاصة في مرحلة التعليم الثانوي، وعدم اعتباره رأسمال الدولة الأمر الذي انعكس على إعداده وتكوينه كفاعل في مسيرة التنمية.
- انتشار البطالة بين خريجي الجامعات انعكس سلبا على التعليم العام خاصة المرحلة الثانوية وكل ذلك أدى إلى فقدان التعليم لمكانته ولأدواره المحورية في المجتمع.
- ضعف تكوين إطارات ذات كفاءة عالية، تتلاءم مع التطور السريع انعكس بشكل سلبي على تكوين المعلمين وعلى المنظومة التعليمية.
- انشغال المجتمع الجزائري بقضاياه الداخلية جعله ينعزل عن التغيرات والتطورات العالمية مما انعكس سلبا على عدم تكييف المنظومة والمناهج والأساليب التعليمية وفق التطورات العالمية.
- انشغال الفاعلين الأساسيين في تنمية القطاع، بسبب عدم القدرة على إدراك حركات التغير في تلك المرحلة الأمر الذي أدى إلى تعقيد الوضع مما زاد في توسيع الهوة بين الجزائر والعالم الخارجي.
- الضعف الروحي والمادي والثقافي مع غياب إدارة التغيير القادرة على قيادة الدولة والمجتمع لحل نزاعاته والالتفات بحكمة نحو التغيرات الخارجية المتسارعة خاصة في مجال المعرفة والتعليم[1].
- عدم فهم الوضع العام الخارجي وفقدان السياسيين للحكومة والرشد في تنظيم البناءات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع الجزائري وفق المسارات الخارجية والتغيرات الداخلية.
- عدم القدرة على الاستجابة للتغيرات الخارجية وخاصة التكنولوجية[2].

وأمام هذه التحديات سعت الدولة وقطاع التعليم والمنظومة التربوية في بذل قصارى جهودها لتكون في مستوى التحديات المفروضة عليها لأن التغيرات العامة التي شهدها المجتمع الجزائري وركود الاقتصاد وزيادة المورد البشري في التراكم وتناقص الموارد المالية للدولة، وقلة مناصب العمل وانتشار البطالة والعنف والإجرام، وزيادة اتساع المدينة والهجرة الداخلية بفعل الفوضى والاضطرابات الاجتماعية كلها عوامل انعكست بصورة سلبية على مسيرة التعليم وأهدافه بسبب قلة الوسائل والإمكانيات وضعف الموارد المالية للدولة حيث انعكس ذلك على الميزانية المخصصة للتعليم مما أدى إلى نقص الوسائل والإمكانيات الضرورية[3].

---

[1]. منير شفيق: "**في نظريات التغير**"، الدار العربية للعلوم، ط2، بيروت، لبنان، 2005، ص 127.

[2]. عبد الحليم رضا عبد العال:" **التغيير الاجتماعي وهيكلة المجتمعات المعاصرة**"، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، 2005، ص 310.

[3]. بوفلجة غايات: "**التربية والتعليم في الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص 108.

ثالثا: التعليم والتحديات الراهنة:

1: تغير الظروف وصعوبة الاستمرار:

إن الظروف التي كانت في البداية سبب في انتشار التعليم وارتباطه بمسيرة التنمية ما لبثت أن تغيرت خاصة في منتصف الثمانينات وبداية التسعينات ويرجع ذلك للأسباب التالية:

- تشبع السوق بالإطارات أمام غياب تطور اقتصادي حقيقي الأمر الذي أدى إلى تباطؤ الاستثمارات وبدأت مشاكل التشغيل تطرح نفسها بشكل جدي، خاصة بطالة خريجي الجامعات.
- الصعوبات الاقتصادية والمالية التي عرفتها الجزائر في موارد المحروقات كان لها الأثر الكبير على فشل مساعي التنمية خاصة في القطاع العام الذي يعتبر التعليم من أهم قطاعاته، الأمر الذي أدى إلى قلة التوظيف فيه مما انعكس بالسلب على مسار التعليم في المجتمع الجزائري.
- على الرغم من تضاعف ميزانية التعليم بالنسبة للتسيير والتجهيز بشكل مستمر إلا أنها لم تتمكن من تلبية حاجاته.
- دخول الدولة في مرحلة إعادة الهيكلة فرض نوع من الضغوط على اقتصادها الأمر الذي أدى إلى صعوبة استمرارية مسيرة المنظومة التربوية والتعليمية على حالها[1].

2: التعليم في مواجهة التحديات:

تواجه المنظومة التربوية والتكوينية مجموعة من التحديات خاصة من حيث التوسع السريع في الهياكل التربوية وعدد المربين والإطارات، كما عرفت بعد ذلك نوعا من الركود وأصبحت حاليا تواجه عدة عوائق مادية ومحل انتقادات من أطراف متعددة، وفي الوقت الذي يدخل فيه العالم القرن الواحد والعشرين وما يحمله من تحديات علمية وسياسية وثقافية وحضارية والتي تعتبر عوامل تتطلب منظومة تربوية قوية وثابتة، لاتزال المنظومة تعاني حيث أدت كل هذه الأوضاع إلى انتشار الإحباط وخيبة الأمل في أوساط المتعلمين وفي أوساط المعلمين، مما زاد في إضعاف فاعلية قطاع التعليم وانهياره خاصة في البعد الأخلاقي والقيمي، إضافة إلى ذلك فإن عدم رصد التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلمية وسرعة التفاعل معها أضعف قدرة القطاع على تحقيق تطور الواقع والاستجابة لحاجات مؤسسات الدولة المختلفة.

إن هذه الأوضاع دفعت بالتعليم بشكل مباشر نحو العزلة الاجتماعية والجمود، مما جعله يبدو كجهاز إداري لا يستطيع أن يكيف نفسه مع المتغيرات الخارجية هذا الأمر ألغى فكرة تعديل المناهج، الأمر

[1]. بوفلجة غيات: مرجع سبق ذكره، ص 107.

الذي جعل من التعليم كقطاع يفقد خاصية المرونة والتفاعل مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي مما انعكس على أداء الأساتذة بصورة سلبية.

رابعا: الاستثمار في التعليم ورهانات التنمية:

يعتبر الاستثمار في التعليم من رهانات التنمية بالنسبة للجزائر خاصة بعد الظروف التي تعرضت لها خلال الثمانينات والتسعينات، وفي إطار المخططات التنموية الجديدة تبنت الجزائر فكرة إصلاح التعليم ليتلاءم مع مختلف التغيرات الداخلية والتطور الخارجي الذي توجب على كل مجتمع أن يتكيف مع أشكاله المختلفة ويستوجب ذلك عملية الاستثمار في التعليم لينطلق في بدايته بوضع وصياغة مخططات شاملة وهادفة ليصل إلى إعادة بناء التعليم والمنظومة التربوية وفق منطلقات علمية مبنية أيضا على أسس معرفية متطورة.

1: مقومات الاستثمار في التعليم:

- تعزيز الثقة في قطاع التعليم، الأمر الذي يغيب في المؤسسة التعليمية الجزائرية بسبب الانفصال الشبه التام بين الأسرة والمدرسة والمجتمع.
- تكييف الإصلاحات مع الشؤون الداخلية المختلفة بدل عزل قطاع التعليم عن غيره من القطاعات التعليمية الأخرى.
- إعادة الاعتبار للمعلم داخل المجتمع كونه من أهم الفاعلين في العملية التربوية.
- العمل على زيادة جودة وملاءمة التعليم بالنسبة للمتغيرات الداخلية والتغيرات الظرفية والمفاجئة وذلك بمرونته في التعامل والتصدي للظروف الفجائية.
- ضرورة إدراك وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بوجود مشكلة خطيرة في الجودة وتسطير برنامج يبحث في عمق مشكلة التعليم لأن الاعتراف بالضعف من مقومات النهوض بالقطاع.
- تفادي الإصلاحات السطحية والخارجية والتعمق في قطاع التعليم لتحديد نقاط الضعف ونقاط القوة والاستثمار فيها بأسلوب صائب ومتين ينطلق من عمق الإصلاح المجتمعي.
- تحديد النتائج بصورة دقيقة، وتقديم توصيات يمكن أن تؤدي إلى استفادة أفضل من تنمية التعليم وتطويره وفق متغيرات العالم.
- إعداد مخططات واستراتيجيات قادرة على تنمية وزيادة الاستثمار في التعليم، وذلك من خلال وضع الخبراء لمخططات قابلة للتطبيق في المجتمع.

- بناء مخططات الإصلاح بالمواءمة مع البنية المتغيرة للطلب على رأس المال البشري في سوق العمل، أي أن تكون متكيفة مع مختلف متغيرات سوق العمل.

2: تمويل التعليم:

يعتبر التعليم شكلا من أشكال الاستثمار في الإنسان حيث يؤدي إلى فوائد ذات أبعاد متعددة سواء اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية أو حضارية، كما يزيد في ثروات الأمم في المستقبل وهو من العوامل الحاسمة في التنمية المستقلة بشقيها الاجتماعية والاقتصادية والرفاه الإنساني والتقدم الاجتماعي من خلال ما سبق يعتبر التعليم نوع من الاستثمار في رؤوس الأموال وذلك لأن الأموال التي تنفقها الحكومات على التعليم إنما هي نفقات استثمارية تجنيها الدولة في المستقبل، وهذا ما أدى إلى تغيير نظرة المجتمعات للتعليم فلم يعد بعد ذلك مجرد خدمة تقدمها الدولة لأفرادها بهدف المحافظة على الثقافة ونقل التراث بين الأفراد والأجيال، بل أصبح عملية استثمارية تهدف إلى تنمية طاقات المجتمع لخدمة أهدافه التنموية الشاملة والمستمرة ولم يعد هذا الموضوع مقتصر على الدولة وإنما تغيرت نظرة الأفراد نحو التعليم والمعرفة خاصة بعدما زاد التقدم العلمي والمعرفي[1].

إن تغير النظرة إلى التعليم وما يحققه من نتائج هامة للمجتمع والأفراد دفعت بالحكومات في تقديم الخدمات التعليمية لجميع أفراد المجتمع، هذا الأمر زاد في الضغط على الدولة بشكل مستمر في الإنفاق الحكومي وعلى ميزانيات التعليم، وأمام الصعوبات التي عانت منها الجزائر خاصة في الجانب الاقتصادي والمادي وفي الظروف الاجتماعية واجهت مشاكل كبيرة في عملية الإنفاق والتمويل خاصة في العملية التعليمية، وهو ما انعكس بصورة سلبية وغير مرضية على الأداء التعليمي وعلى مخرجاته[2].

الإنفاق على التعليم في الجزائر.

إن الإنفاق على التعليم يعتبر من أهم المؤشرات لقياس الاستثمار في التعليم وقياس رصيد رأس المال البشري، حيث يشير تقرير التنمية البشرية العربية أن هذا الإنفاق يعتبر مرتفعا حتى عام 1985 وبدأ هذا الأخير بالانخفاض منذ سنة 1985، والذي يثير الانتباه أيضا هو تراجع الإنفاق العمومي على التعليم للساكن الواحد فقد كان هذا الرقم 122 دولار عام 1985، وتراجع إلى 110 دولارات عام 1995 هذا بالنسبة للدول العربية.

---

[1]. محمد وديع عدنان: "**برامج تدريبية على الأنترانت، سوق العمل وتخطيط القوى العاملة**"، المعهد العربي للتخطيط الكويت، **www.arab-api.org** 08/01/2013

[2]. **www.arab-upi.org** 13/01/2013

تطور الإنفاق على التعليم في أقاليم العالم 1985 – 1995:

الأقاليم	نسبة الإنفاق على التعليم %		الإنفاق العمومي على التعليم للساكن الواحد بالدولار	
السنوات	1985	1995	1985	1995
الدول العربية	5,8	5,2	122	110
الدول المتقدمة	5,0	5,1	520	1211
الدول النامية	4,0	3,9	28	48
العالم	4,8	4,9	124	252

المصدر: نقلا عن **www.arab-upi.org** .

أما بالنسبة للجزائر فقد خصصت نسبة عالية من الناتج القومي الإجمالي لقطاع التعليم على مدى ثلاث عقود من الزمن، إلا أن هذه النسبة عرفت انخفاضا فقد بلغت 5,1% خلال الفترة 1996–2002.

الإنفاق العام على التعليم بالنسبة للجزائر:

	من الناتج القومي الإجمالي %	من الإنفاق العام الإجمالي %
1970	7,9	31,6
1980	7,8	24,3
1990	5,5	21,1
2002/1996	5,1	16,4

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد الدولي 2005.

وفي فترة السبعينات تكلفت الحكومة بالصرف والإنفاق على التعليم، أما اليوم وبفعل عوامل وظروف متعددة لم تعد قادرة على ذلك، وهنا يظهر التحدي الكبير الذي يواجه الجزائر في البحث على مصادر أو جهات تساعد على التمويل لمواجهة الإنفاق المتزايد على التعليم[1].

كما عرفت الجزائر مع انتهاجها لمسار الإصلاح التربوي ارتفاع في ميزانيتها الموجهة لقطاع التعليم، حيث رصد مبالغ هامة في هذا الإطار، وارتفعت ميزانية الإنفاق من 126 مليار دينار سنة 1999 إلى 370 مليار دينار سنة 2008، وأصبحت بذلك الميزانية الموجهة لقطاع التربية والتعليم تصنف ضمن أكبر الاعتمادات التي خصصتها الدولة لمختلف الدوائر الوزارية.

---

[1]. دحماني أدريوش، بوطالب قويدر: " **فعالية نظام التعليم والتكوين في الجزائر وانعكاسه على معدلات البطالة**"، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدولة العربية، المعهد العربي للتخطيط، القاهرة، مصر، 17–18 مارس 2008، ص 06.

على الرغم من الجهود المبذولة طيلة السنوات الأخيرة وخاصة منذ بداية الألفية للنهوض بقطاع التربية والتعليم كخطوة أساسية في مجال الاستثمار في الرأسمال المعرفي والبشري الذي يعد عماد النهضة الوطنية، إلا أن ذلك لم يحقق سوى نتائج ضعيفة كما أن تصميم وتسيير خطط وبرامج الإصلاح التربوي بصورة سليمة بما يحقق النوعية المطلوبة في مخرجات النظام التعليمي الجزائري وفق متطلبات البيئة الاقتصادية والاجتماعية لم تتم بصورة عقلانية رغم ما تم تخصيصه من ميزانيات ضخمة هذا حسب التقرير الأخير للبنك العالمي عن التنمية في دول العالم العربي[1].

حيث جاء في التقرير أنه بالرغم من المجهود الكبير من قبل الحكومة في إصلاح قطاع التربية والتعليم إلا أنه عرف نقائص سواء من حيث الكيفية التي تم من خلالها تصميم واعتماد الخطط والسياسات الجديدة، أو من حيث محتوى الإصلاحات ومدى توفر الإمكانيات الضرورية لتجسيدها، الأمر الذي انعكس بصورة سلبية على مستويات الأداء وأثار ذلك جملة من الاحتياجات التي تعلقت بالكيفية التي تمت بها عملية الإعداد لهذه الإصلاحات التي مرت بمنشور وزاري صادر عن وزارة التربية الوطنية ليلغى بهذا أمرا رئاسيا صدر منذ أكثر من 28 سنة، بالإضافة إلى أن قضايا المنظومة التربوية كما هو متعارف عليه عالميا أكبر من أن تناقش على مستوى لجنة أو جلسات برلمانية وإنما يتم مناقشتها وتقييمها من خلال استفتاء عام واضح يلغي الأمور الخفية التي باتت تشكل علامات استفهام كبرى في ملف التربية الوطنية، بالإضافة إلى تغييب الفاعلين الأساسيين من عملية وضع المخططات والبرامج الإصلاحية الأمر الذي زاد في تعقيد الوضع وتسييسه بصورة واضحة[2].

3: أفاق تطور التعليم والمنظومة التربوية في الجزائر:

لا مجال للشك في أن التعليم بمختلف مراحله وأنماطه قد توصل إلى مراحل متقدمة خاصة إذا انطلقنا في التحليل منذ المراحل الأولى للاستقلال حيث أنه انطلق من قاعدة متدهورة وهذا راجع لغياب الإطارات والهياكل، إضافة إلى ذلك الأمر ارتفاع نسبة النمو الديمغرافي وفي المقابل تبني ديمقراطية التعليم وإلزاميته.

وأمام هذا الوضع فعلى التعليم بما فيه من مؤسسات تكوين الأساتذة أن يقوم بمسؤوليات جديدة تتمثل في تكوين اتجاهات إيجابية نحو الحضارة العالمية وتنمية قدرة الإنسان على الانتقاء والاختيار المعرفي دون

---

[1]. البنك العالمي: "**تقرير التنمية في دول العالم العربي**"، حالة الجزائر، 2008، ص 24 **http://www.worldbank.org/ieg/arab** يوم 2013/02/14.

[2]. محمد مصدق يوسفي: "**الإصلاح التربوي**"، ملف الجزائر، **http://www.azzaman-com/azzarticles/20/01/html** يوم 2013/06/18.

تعصب أو تحيز، بالإضافة إلى ذلك يحتم هذا التحدي تطوير نظام لتكوين المعلم بصفة عامة ومعلم الثانوي بصفة خاصة وتدريبه على مهارات التعليم الذاتي وتنمية قدراته على ذلك حتى يصبح قادرا على استيعاب الانفجار المعرفي والتقدم العلمي ومسايرته.

لقد سعت الجزائر بصورة عامة إلى تكييف المنظومة التعليمية مع المبادئ السياسية والحضارية للمجتمع الجزائري ومسايرة الدراسات والاكتشافات التربوية الحديثة في الدول المتقدمة[1]، غير أن مسار التعليم لازال يعاني من المشاكل التي تظهر بوضوح في انخفاض المستوى التكويني للتلاميذ والطلبة المتخرجين من المؤسسات التربوية، وأمام هذا الوضع يتوجب أن يكون التخطيط التربوي موجها إلى توفير الظروف الملائمة لاستقبال الطلبة وتيسير متابعة دراستهم.

- العمل على زيادة التنسيق بين مختلف مراحل التعليم من أساسي وثانوي وجامعي وتكوين مهني من أجل فعالية المجهودات المبذولة ونجاعتها.
- تشجيع انفتاح المدرسة على الواقع من خلال استقبال المتمدرسين والطلبة بالوحدات الإنتاجية وتسهيل مهامهم التكوينية.
- بناء التعليم على ضرورة تقتضي مراعات التحولات الداخلية والخارجية للمجتمع.
- تطوير المنظومة وما تتضمنه من مفاهيم ونظريات علمية وتوجهات فكرية جديدة ومتجددة[2].

وانطلاقا مما سبق نستطيع القول أن التعليم في الجزائر مرى بالعديد من التحولات العميقة التي كان لها التأثير الكبير على البنية الشخصية والسلوكية للفرد بصفة خاصة وعلى بنية المجتمع بصفة عامة من حيث أهميته في بناء الفرد الفاعل، فالتربية والتعليم عاملان حاسمان في التأسيس لمشاريع التنمية وترسيخ ثوابت ومقومات الدولة في ظل التغيرات المتتالية، كما أن التغيرات التي مست المجتمع والمنظومة التعليمية انعكست بشكل كبير على أهمية التعليم كونه أحد أهم الأليات والميكانيزمات التي تساهم في ديناميكية المجتمع وحراكه، وعاملا حاسما في تغيير بنية التفكير الإنساني والمنهجية المتبعة في إيجاد عناصر التجديد دون المساس بثوابت المجتمع من خلال تغيير المفاهيم المرتبطة بمختلف جوانب الحياة وتنمية الرغبة والدافعية للتعلم والتأكيد على الدور الريادي لقطاع التعليم في بناء الفرد والمجتمع وتحقيق التغيير المنتظر في إطار الحفاظ على الأسس ومقومات الدولة والتماشي مع مختلف الظروف والتحديات التي أحدثتها التغيرات.

[1]. بوفلجة غيات: مرجع سبق ذكره، ص 150، ص 151.

[2]. رائدة خليل سالم: "**المدرسة ومجتمع**"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 75.

الفصل السادس

خصائص ومقومات أداء الأستاذ التربوي والتعليمي

❖أولا: الخصائص الواجب توفرها في الأداء.

1: خصائص الأداء التربوي والتعليمي.

2: محددات الأداء.

3: معايير الأداء.

❖ثانيا: أليات تطوير أداء الأستاذ التربوي والتعليمي.

1: دراسة الواقع العام للعملية التعليمية.

2: التحول إلى البناء المنهجي والمعرفي.

3: اعتماد معايير الجودة العالمية.

❖ثالثا: تحديات الأداء التربوي والتعليمي.

❖رابعا: المشاكل التي يعاني منها الأستاذ في الجزائر.

❖خامسا: أداء الأستاذ في ظل التحديات التي مست قطاع التربية والتعاليم.

1: مظاهر الإصلاح التربوي في الجزائر.

2: أهم الإصلاحات التي عرفها التعليم الثانوي.

3: أهم المحاور التي استهدفها الإصلاح التربوي.

يلعب أداء الأستاذ دورا هاما ومحوريا في العملية التعليمية كما يعتبر عملية لتشكيل التعليم والتعلم الهادفين، الذي يسعى من خلالهما الأستاذ بالقيام بتنمية جميع جوانب شخصية المتعلم وذلك بتنمية قدراته واستعداداته وسلوكاته وتكوين مختلف اتجاهاته وميولاته وترسيخ قيمه ومعاييره وقناعاته بالأطر القيمية في المجتمع، كما يعتبر الأداء أهم عملية اجتماعية يتم في إطارها تأطير السلوك الفردي والاجتماعي وعليه يستوجب الأمر الوقوف على كل الظروف الفاعلة في تحسينه من أجل تنمية المنظومة التربوية بشكل مستمر وتفعيل أدوار الأستاذ أثناء ممارسته للعملية التعليمية وعليه سنحاول فهم الأداء من عدة جوانب حتى نستطيع التعرف على أساليب تفعيله.

أولا: الخصائص الواجب توفرها في الأداء:

1: خصائص الأداء التربوي والتعليمي:

يعتبر الأداء أحد أهم العمليات التي ترتقي بالعملية التربوية وصولا إلى التميز وجودة المخرجات التعليمية وعليه أصبح لزاما على مختلف المؤسسات الاجتماعية والسياسية أن تساهم في اتخاذ جملة من التدابير لرسم سياسات واستراتيجيات طويلة المدى من أجل تهيئة كل الظروف لتحسين الأداء والرفع من مستوياته من خلال عمليات تحسين وتطوير وتقييم ممارسات المنظومة التربوية بشكل مستمر، كما يجب توفر جملة من الخصائص تسمح بالإحاطة بمختلف جوانب الأداء نذكر منها:

- الشمولية: يجب أن تحيط عملية الأداء بمختلف النواحي والتغيرات كما يستلزم كعملية استهداف مختلف العوامل ذات العلاقة بالانعكاسات الخارجية والداخلية، أي أنه يتحدد ويرتبط بصورة شمولية مع جميع التغيرات الخارجية والعالمية سواء كانت في البعد السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي هذا من جهة ومن جهة أخرى يرتبط بجميع الجوانب الداخلية كالتغيرات الثقافية والقيمية والتربوية والنفسية في إطارها التفاعلي ومدى انعكاس هذه الأخيرة عليه كعملية ذات تأثير كبير على أبعاد الحياة الاجتماعية والأخلاقية والمعرفية.
- الاستمرارية في توفير البيانات اللازمة لإحداث عملية التطوير المطلوبة والمستمرة حيث يجب أن يتوفر بصورة مستمرة على جملة مفصلة من البيانات التي تسمح أن تكون قاعدة ينطلق فيها الأساتذة والقائمين على العملية التربوية في تخطيط وتنفيذ وتقييم جميع الإجراءات التي تهدف إلى التطوير والتنمية المستمرة سواء على مستوى الأداء أو على مستوى المعايير المتبعة أو على مستوى جميع العمليات التي تدور حول فكرة التطوير في المجال التربوي والتعليمي.
- الواقعية والقابلية للتحقيق ووضوح الأهداف والمعاير المحددة، حيث يعتبر الأداء أحد المتغيرات الأساسية في العملية التعليمية ومن هذا المنطلق يجب أن يتميز بالقدرة على تحقيق الأهداف المسطرة انطلاقا من

المعايير المحددة مسبقا، أي ضرورة أن تترجم جميع المعايير المرسومة جملة الأهداف التربوية في إطار المؤسسة أو إطار المجتمع بصورة عامة، وهنا تكون قابلية التحقيق والتكيف مع الظروف الواقعية الموجودة والمعاشة في الحياة الاجتماعية أي أن لا يكون ذو أبعاد مثالية لا يمكن أن تجسد في إطارها الواقعي المحدود.

- الإطار المرجعي حيث يجب أن يتحدد الأداء من منطلق بناء مرجعيات تمهد إلى سبل توظيف المعايير اللازمة لبلوغ مستويات عالية من الجودة، كما يجب أن يحتوي على جميع العناصر والمؤشرات المصاحبة للنشاط التعليمي بناء على أهداف المؤسسة وواجبات الأستاذ المرجوة والمسندة في الأساس إلى وجود جملة من البيانات والمعطيات التربوية والأخلاقية والمعرفية التي يتم الحصول عليها من المجتمع والتي تمهد إلى صناعة المستقبل التربوي والتحكم فيه.
- المرونة، يجب على الأداء أن يتصف بخاصية المرونة حتى يستطيع أن يجسد الأهداف المسطرة من قبل المنظومة التربوية والمجتمع على أرض الواقع، كما يجب أن يتم تطوير أهدافه المرجوة لتتناسب مع خدمة التنظيم التعليمي وتتكيف مع متغيرات البيئة الخارجية والداخلية للمجتمع بصورة عامة ولمجتمع الأساتذة بصورة خاصة[1].

2: محددات الأداء:

تندرج عملية التعليم ضمن العمليات الاجتماعية التي تتغير بصورة دائمة ومستمرة من خلال ما توفره من مجالات وأنظمة تساعد الأستاذ على التزود الدائم بالقدرة على مواكبة التغيرات والتطورات المتلاحقة، هذا بغية التكيف مع ظروف الواقع الاجتماعي المتغير، انطلاقا من هذا المنظور يجب أن لا يقتصر دور الأستاذ على عملية نقل المعارف والتسيير المدرسي بل وفي هذا الوضع المتغير ينبغي أن يتعدى ذلك ليدخل مرحلة التشريع وصنع القرار في المجال التدريسي والمعرفي، إن معرفة الواقع الفعلي للأداء عند الأستاذ لابد وأن يقف على معرفة مدى مواكبته للتطورات المتلاحقة في الثورة العلمية والتقنية والتغيرات المستمرة في الأنظمة والنظم الاجتماعية مع مراعاة الدور الفاعل لكل منها في التحكم في العملية التعليمية، هذا من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من جهة ومن جهة أخرى مساعدة متخذي القرار في رسم الخطوط العريضة للسياسات العامة والسياسات التعليمية سواء كانت على المستويات العليا أو على مستوى البيئة المدرسية.

إن البحث عن بيان واقع عملية الأداء بالنسبة للمعلم والأستاذ في مرحلة تعليمية معينة خاصة المرحلة الثانوية، تدخل بصورة عميقة إلى محاولة فهم البيئة المدرسية وفلسفتها الخاصة كما أنها تتجاوز

---

[1]. عماد أبو الرب، عيسى قدادة: "**تقويم جودة أداء أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي**"، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، المجلد الأول، العدد 1، الأردن، 2008، ص ص 78-79.

الأمر بمستويات أعلى من ذلك إلى الكشف عن مختلف ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والأكاديمية التي تشكل في مضمون القضية المرجعية الأساسية للأساتذة، من هنا لا يمكن عزل فكرة أداء الأستاذ التربوي والتعليمي عن واقعه الاجتماعي الذي نشأ وتطور فيه، والذي يأتي في النهاية كتصور منظم لسلوك إنساني هادف وواعي لأهمية هذا الدور، من هنا تتحدد أهمية الأداء بالنسبة للبيئة الاجتماعية الداخلية التي تعبر عنها المدرسة والمحيط التربوي العام والبيئة الخارجية التي تتمظهر في مختلف المصادر التنظيمية والمنظمة المشكلة للبناء الاجتماعي، وعليه لا يمكن الاستثمار في الطاقات البشرية بعيدا عن تقديم تحليلات واضحة للأداء ومحدداته والظروف المتعلقة به، حيث من هنا يستطيع صناع القرار التحكم فيه وتوجيهه نحو التعديل وتنميته لبلوغ مرحلة التكيف التي فرضتها العولمة وعصر المعلوماتية ومنه يشكل الأداء في صورته العامة الأثر الصافي لجهود الموارد البشرية والتي تنطلق بالقدرات وإدراك الدور أي أن الأداء هو إنتاج لمواقف معينة يمر بها المورد البشري، ومنه تتمحور محددات الأداء في[1]:

- الجهد المبذول من طرف الفرد أثناء قيامه بالأعمال المنوطة به أي أنه يشير إلى الطاقة الجسمانية والعقلية التي يبذلها الفرد لأداء مهامه أو وظائفه بغية الوصول إلى أعلى معدلات العطاء في مجال عمله، خلال مدة زمنية معينة أي أن تعبر عن البعد الكمي للطاقة المبذولة من قبل المورد البشري.
- القدرات، وتشير القدرات إلى الخصائص الشخصية للفرد على اختلافها والتي يستخدمها لأداء وظيفته والمهام الموكلة إليه من قبل المنظمة التي ينتمي إليها إنها دلالة على جميع الإمكانيات التي تتوفر في الفرد لتجعل منه مورد بشري فاعل وذو توجه إيجابي في ممارساته لمختلف المهام الموجهة إليه في إطار تنظيم معين.
- إدراك الدور، ويدل على الاتجاه الذي يعتقد الفرد أنه ضروري في توجيه جهوده والشعور بمدى أهميته في أدائه، هذا بغية الوصول إلى مستوى من الرضا عن الأداء سواء كان ذلك بمعرفة مدى فعالية الأداء أو بمعرفة مدى الانخفاض أو مدى الارتفاع في مستويات الأداء.

وفي هذا الإطار يمكن القول أن محددات الأداء تعبر عن المزاوجة بين كل ما يتمتع به الفرد من خبرات وإمكانيات والمجهودات المبذولة من قبله ومدى إدراكه لما يقوم به في المنظمة من أعمال، ومدى أهمية ذلك بالنسبة له كمورد بشري وبالنسبة للمؤسسة التي ينتمي إليها والمجتمع بصورة عامة.

[1]. محمد سعيد، أنور سلطان: "**السلوك التنظيمي**"، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 220.

3: معايير الأداء:

- تحديد مستويات معيارية يتم من خلالها توقع الأداء التدريسي بالنسبة للأستاذ بالإضافة إلى تحديد مستويات الأداء المرغوبة والمتفق عليها والتي تشمل جميع جوانبه التربوية، التعليمية والمعرفية.
- يجب تقديم أهداف مشتركة لمتابعة وتسجيل تحصيل الأساتذة في إطارهم المهني التربوي والمعرفي.
- يجب الأخذ بعين الاعتبار قدرة الأساتذة على تحقيق العديد من النتائج المعرفية التربوية والتعليمية المحددة بطريقة مسبقة.
- تمكين الأستاذ من أن يقوم بتحديد مستويات تحصيل الطلاب والتلاميذ مع القيام بمجموعة من المخططات التي تمهد للتعليم المستقبلي لهم.
- التأكيد على النواحي الإيجابية لإنجازات المتعلمين من خلال القدرة على المقارنة بين مستوياتهم.
- تدعيم إيجابية الأساتذة نحو الأساليب التعليمية المطورة.
- ضرورة إكساب الأساتذة معرفة وفكرا متجددا حول كيفية تفكير وتعلم طلابهم.
- ضرورة توفر تغذية راجعة بالنسبة للأساتذة والمتعلمين والإدارة وتخطيط الصلة بينهم.
- دعم حصول الأساتذة على نمو مهني مستمر وملائم لطبيعة المرحلة الاجتماعية المتسارعة في التغيرات وضمان حصول نمو متكامل حول مختلف الجوانب المهنية، النفسية، المادية، المعرفية الأخلاقية وغير ذلك.
- تقديم إطار ثابت ومستقر لإعداد التقارير المفصلة حول سير العمل التدريسي، وتفاصيل حول طبيعة مجريات الأداء.
- توجيه برامج التنمية المهنية للمعلمين أثناء الخدمة باتجاه أهداف مرغوبة تستقى من معايير الممارسة المهنية المتفق عليها.
- توجيه الأستاذ لتبني فكرة ممارسة التقييم الذاتي لأدائه انطلاقا من مستويات التقييم التي وصل إليها.
- إتاحة الفرصة أمام جميع الأساتذة للحصول على التنمية المهنية المستديمة والمتكافئة.
- ربط أدائه الفعلي بالأداء المتوقع منه لبلوغ نتائج إيجابية تكشف عن نسبة حقيقية في تحقيق الأداء المنتظر من الأستاذ.
- ربط أداء الأساتذة مع المستجدات والمتغيرات المعرفية في مختلف المجالات والمصادر والممارسات.
- تطوير الممارسات التعليمية والتربوية باتجاه مستويات الأداء المحددة والتي تتضمنها معايير الجودة في التعليم العام.
- ربط الأداء لدى الأساتذة بتنمية روح التعاون الإيجابي بينهم من أجل تخطيط عمليات تقييمه.
- السعي الدائم للتعرف على الجوانب المختلفة والمتغيرة لدور الأساتذة في ضوء معايير الجودة الشاملة.

- رسم خطط واستراتيجيات لتطوير أداء الأساتذة للتصدي لمختلف التحديات التي تواجههم أثناء قيامهم لمهامهم التعليمية.
- إيجاد جو ملائم وبيئة مهنية متجددة تجعل من الأستاذ قادر على أداء مهامه بصورة إيجابية كما تسمح بزيادة الشعور بالانتماء للمؤسسة التربوية.
- تحديد الصعوبات والمعوقات التي تواجه العملية التربوية في ضوء المتطلبات التي تفرضها البيئة الاجتماعية والتربوية المتغيرة بشكل مستمر.
- تصحيح الأخطاء بشكل إيجابي وفي الوقت المناسب حتى لا ينعكس ذلك بشكل سلبي على مستويات الأداء من الجوانب العلمية والسلوكية والأخلاقية[1].

وعليه لا يمكن أن نتحدث عن إيجابية الدور والأداء في غياب الترابط الكبير بين خصائص الأستاذ الشخصية وما يكتسبه من إمكانيات معرفية وتجارب وخبرات تعليمية وثقافية، وعليه يمكن القول أن إدراك جملة المعايير المتبعة في الأداء التدريسي قد لا تصل إلى النتائج المرجوة في ما إذا كان الأستاذ غير قادر على التكيف معها، ومن هنا يمكن القول بأن المعايير التي تعكس في الواقع جملة من الأليات والقواعد التي تصف بيئة العمل الداخلية المميزة للمؤسسة التربوية عن غيرها من المؤسسات الأخرى قد تعكس أيضا الأهداف المرجوة من الممارسات الفعلية لكل فرد ينتمي إليها كما تنعكس على اتجاهات وسلوكات الأساتذة أثناء عملية التدريس، وعليه تعد عملية تحديد المعايير قاعدة أو خلفية معيارية يرجع إليها الأستاذ في سلوكه التعليمي كما أنها تعد نقطة الإطلاق لتحديد كفاءة وفعالية الأداء أثناء التفاعل الأدائي لمختلف الأنشطة والعمليات التي تحدث داخل المؤسسة التعليمية وتحدث أثناء ممارسة الأستاذ لأدواره التربوية والتعليمية[2].

ثانيا: أليات تطوير أداء الأستاذ التربوي والتعليمي:

يعتبر التعليم محور أي عملية تنموية في المجتمع لذلك يمكن اعتبار الأداء فاعل أساسي في تحقيق مستويات عالية من الطموحات المجتمعية خاصة في تحديد أهداف العملية التعليمية، وتجديد مختلف الجوانب التي تؤثر على تطوير الإجراءات المتعلقة بتنمية وتأهيل السلوكات الفردية والكفاءات الاجتماعية الموجهة لسوق العمل، وبالنظر إلى الواقع الاجتماعي العالمي المستحدث الذي فرضته عملية التطبيع الثقافي مع مختلف الأحداث كاستجابة لتطوير وتغيير المحتوى النفسي والظروف الاجتماعية استوجب مراعاة عملية الأداء بالنسبة للأساتذة في جميع المستويات كونه حجر الزاوية بالنسبة لمسيرة إعداد الكفاءات البشرية التي

---

[1]. إيمان محمد رمضان: "**معايير لتقويم أداء معلم التربية الرياضية في ضوء متطلبات الجودة والاعتماد في التعليم**"، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم الثانوي، 2012، ص ص 903-904.

[2]. Lucie Sauve: «**L'approche critique en éducation relative a l'environnement, origines théoriques et application a fonction des enseignant**», revue des sciences l'éducation vol 23, n1, 1997, p187.

تعد مدخلا من مداخل الاقتصاد الاجتماعي، وعليه يمكننا القول بأن الإعداد لتنمية وتطوير الأداء بالنسبة للأساتذة من أهم المسائل التي إهتم بها التربويين لضمان مسار عمل هادف إلى تحقيق التنمية الشاملة انطلاقا من هذا يمكن تحديد جملة من الأليات تساهم في تطوير الأداء:

1: دراسة الواقع العام للعملية التعليمية:

حيث يتم فيه بحث واقع العملية التعليمية في المجتمع وذلك لكشف مظاهر التخلف والفشل ورصد ملامح القوة في القطاع بصورة عامة وبالنسبة للأداء التربوي والتعليمي للمعلمين والأساتذة بصورة خاصة وكشف مدى تأثير ذلك على مخرجات العملية التعليمية والمجتمع.

الوقوف على الأسباب الرئيسية لمشاكل الأداء التربوي والتعليمي، إذ لابد على المختصين أن يقفوا على أسباب الانحراف عن معايير الأداء، كما يجب بحث الأسباب التي أدت بدورها إلى انخفاض مستويات الأداء لدى الأساتذة والمعلمين في الوسط التربوي.

معرفة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للأساتذة والمعلمين ومدى مساهمتها في انخفاض مستويات الأداء وذلك بغية تجديد الدافعية والتحفيز من جهة ومن جهة أخرى معرفة الحواجز التنظيمية والعقبات الإدارية والمواقف الخارجية والتغيرات الداخلية في بيئة العمل والتي قد يكون لها أثر كبير في انخفاض معدلات الأداء التدريسي والتربوي للأساتذة والمعلمين[1].

كما يستدعي الأمر في هذا الإطار تطوير خطة عمل استراتيجية تقوم على جملة من الأسس أهمها:

يستمد الأداء أهميته من فعالية المورد البشري كونه يعتبر مدخلا للاقتصاد الاجتماعي إذ تشير الممارسات التعليمية انطلاقا من هذا المنظور إلى أنها مشروع اجتماعي يهدف إلى بناء نموذج أساسي يتفاعل مع التغيرات العالمية ويتكيف مع الحضارات والمجتمعات الإنسانية في تداخلها وتوارثها وتنازعها السوسيو ثقافي حتى يكون بدوره فاعل في الواقع الاجتماعي وقادر على مواجهة التحديات المستقبلية في الساحة الاجتماعية المعولمة[2].

- مراعات الظروف الاجتماعية والاقتصادية ومدى تأثيرها على الأساتذة وانعكاسها على الأداء.
- مراعات التغيرات المحلية والعالمية ومعرفة مدى تأثيرها على النظام التعليمي والأداء بصورة عامة[3].
- مراعات البناء الثقافي والقيمي السائد داخل النظام العام.

[1]. سهيلة محمد عباس: "**إدارة الموارد البشرية، مدخل استراتيجي**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 157.

[2] . Yvan Comeau : « **Apports et limites de l'éducation à l'économie sociale** », Nouveau cahiers de la recherche en éducation, vol. 5, n°3, 1998 / **http://id.erudit.org/iderudit/1017130ar**

[3] . André Thevenin : «**Enseigner les différences, la pédagogie des cultures étrangères**», études vivantes, Paris, Montréal 1980, p 70.

- مراعات التنوع الثقافي السائد داخل المناخ التنظيمي والبيئة التربوية.
- مراعات التقدم التقني والتغير التكنولوجي المتسارع.
- مراعات نوعية المدخلات المادية والبشرية والمالية بالنسبة للبيئة التنظيمية.
- مراعات الحاجات والرغبات المجتمعية وحاجات وأهداف الأساتذة والقيمين على العملية التعليمية[1].
- تطوير خطة العمل للوصول إلى صياغة استراتيجية عامة تهدف إلى حل مشكلات الأداء والارتقاء به وذلك لتحسين المستويات العامة للأداء التدريسي داخل المؤسسات التعليمية.
- التركيز على مواطن القوة وزيادة تفعيلها ومواطن الضعف وإعادة تأهيلها[2].

2: التحول إلى البناء المنهجي والمعرفي:

وذلك باعتبار أن الأداء داخل المدرسة هو عبارة عن عملية توجيه وتنمية وتطوير السلوك الفردي وتحقيق المشاركة الاجتماعية لنخبة المجتمع وذلك للارتقاء بمختلف قدرات وجوانب النشاط الإنساني بالإضافة إلى:

- تأسيس العلاقات بين الأفراد في إطار إيصال المعرفة المتفقة مع خصائص المجتمع وثقافته.
- الموازنة بين المهارة والتخصص من خلال اعتماد أسلوب علمي في التفكير والتخطيط والتنفيذ ومواجهة المشكلات.
- السعي لإحداث تحول حقيقي في البنية المعرفية من خلال السعي الدائم إلى تطوير برامج ومناهج التعليم في مخططات الأداء.
- انتهاج نظام من الخطط الزمنية التي تهيئ الفرصة للمختصين من إعادة حساباتها وقياس الأهداف في كل مرحلة وذلك لاعتبار أن الأداء ترجمة فعلية وعملية للأهداف التربية المسطرة، كما أنه نظام متكامل من العمليات التي تهدف إلى بناء جيل جديد يساهم في تأسيس مجتمع يتمتع بالاستقرار.

3: اعتماد معايير الجودة العالمية:

يعتبر الأداء الوسيلة الأساسية لصناعة المورد البشري من خلال المخططات السليمة المعدة لتنمية المجتمع حتى يكون المتعلم قادرا على مجابهة العناصر المتغيرة في الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية،

---

[1]. بهاء الدين، حسين كامل: "**التعليم والمستقبل**"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1990، ص 22.

[2]. سهيلة محمد عباس: مرجع سبق ذكره، ص 158.

ومنه يرتبط أداء الأساتذة بهذه الأبعاد بالإضافة إلى ذلك يجب اعتماد المعايير المستحدثة والمستجدة في الجودة العالمية المعتمدة في التطورات العلمية والمعرفية وذلك باعتماد[1]:

- رسم أساليب بناءة لتطوير وتحسين الأداء في جميع العمليات وصولا لمستويات عليا تحقق الأهداف الاستراتيجية المسطرة من قبل الوزارة الوصية في تطوير وتنمية العلمية التعليمية.
- دعم وتنمية فكرة التدريس من أجل التعليم المستمر وذلك بالقيام بتحسين ممارسات العملية التعليمية باعتماد معايير ومواصفات الأداء الفعال.
- وضع خطة لتحسين مجالات التعليم ودعم الأساتذة بالتدريب ووضع برامج وفقا لاحتياجاتهم من أجل تحسن مستولهم وفق المعايير المطلوبة.
- التوجيه نحو صياغة نظام إدارة الأداء وذلك من خلال تحديد الاحتياجات الفعلية للأساتذة والمعلمين والمدرسة والإدارة والنظام التعليمي والمنظومة التربوية.
- إدماج الأستاذ كفرد فاعل في العملية التعليمية كونه الفاعل الأساسي في تغيير السلوك الإنساني ليس فقط من خلال الأداء التدريسي والتربوي وإنما من خلال سلسلة الإجراءات المتبعة والمستمرة لتطوير أهداف الأداء وفق المعايير العالمية.
- ربط الأهداف العلمية مع الأهداف المجتمعية وتطوير الإجراءات المتعلقة بتطوير المورد البشري.
- تهيئة الفرصة لتحقيق عملية التنمية الشاملة من خلال الأداء الجيد للأستاذ.
- تنمية القيم الإيجابية والاتجاهات السليمة للعملية التعليمية وتوقع السلوك التعليمي ورصده وفق نظام دقيق.
- من خلال هذا يتضح بشكل جلي أن مسؤولية تطوير المجتمع وتنميته يقع على عاتق النظام التعليمي كونه يشكل منظومة متكاملة من المدخلات والمخرجات والقوانين والضوابط، كما أنه يشكل جملة من العمليات والمقررات بالإضافة إلى كونه يتشكل من مجموعة من التفاعلات النوعية، وكل هذا لا يمكن حدوثه وبلوغه إلاّ في إطار عملية الأداء التي تترجم مدى فعالية النشاط التعليمي والعلمي وبناء المجتمع والفرد في إطار محكم من التنظيم[2].
- يتمتع المعلم بسمات شخصية وخصائص نفسية وعقلية وما لديه من غزارة أكاديمية وخبرات تربوية ومهنية ومن ممارسات سلوكية وثقافية وعلاقات إنسانية واجتماعية تأهله لتنمية الأجيال وعليه توجب

---

[1] . Françoise Cantheaume, Christophe Welou : «**La souffrance des enseignants, une sociologie pragmatique du travail enseignant**», presses universitaires de France, Paris, 2008, p 11.

[2]. عبد السلام مصطفى عبد السلام: "**تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة**"، المؤتمر العلمي الأول لكلية التربية النوعية، جامعة المنصورة، 12-13 أبريل 2006، ص 284.

على المسؤولين أن يدركوا ذلك أكثر من غيرهم، وذلك لكونهم قادرين على تنمية هذه الإمكانيات لتحسين أدائهم من خلال ما يقدمونه من خبرات تربوية ومن أفعال وما يمارسونه من سلوكيات.

ثالثا: تحديات الأداء التربوي والتعليمي.

يعتبر الأستاذ عنصر الحياة الاجتماعية في المجتمع وأداة التغير نحو المستقبل خاصة وأن دوره الفاعل يسمح بتعليم الأفراد المتطلبات الاجتماعية والثقافية التي تجعل منهم أعضاء فاعلين في المجتمع ويتضمن دور الأستاذ في خلق نمط العلاقات المتفاعلة بصورة إيجابية تدخل في إطار اجتماعي عام يهدف إلى نمذجة السلوك المتميز من خلال عملية نقل المعرفة والقيم وتجديد المستويات الفكرية والحضارية بأسلوب واعي ومشخص للحالة المتغيرة في المجتمع، وبهذا يكون الأستاذ بممارساته البيداغوجية ومستوياته المعرفية وأنماطه السلوكية وقدراته النقدية العنصر الفاعل الذي من خلاله يسمح بإخراج المجتمع في زاوية التخلف الحضاري والتراجع، كما أن أداءه المتميز كفيل بترسيخ ثقافة المجتمع بصورة غير مسبوقة في أذهان الأجيال الجديدة التي يمكن اعتبارها رأسمال المستقبل.

إن التحديات التي يواجهها الأستاذ خاصة في ظل واقع اجتماعي لا تتوفر فيه الرؤية الواضحة للواقع وأبعاده المختلفة تجعله يتعرض لضغوطات متنوعة قد تساهم في تراجع أدائه وأدواره خاصة وأن الأداء يعبر عن جملة من المحددات التي تتأثر بالفعل الخارجي والبيئة الداخلية، فالأداء في هذه الحالة يعكس تفاعل جملة من المحددات الذاتية كالقدرات العقلية والنفسية والاجتماعية والقيمية والثقافية والمحددات المدرسية التي تشير إلى خصائص المعلم والمناهج المدرسية والمناخ التنظيمي للمدرسة وعليه تنبثق جملة التحديات التي يواجهها الأستاذ أثناء أدائه من التفاعل المستمر بين الخصائص النفسو اجتماعية والأوضاع الاقتصادية التي يعيشها الأستاذ في إطاره الاجتماعي وعليه يمكن إيجاز ذلك في:

- يعتبر الأداء التربوي أحد الرهانات الأساسية لأي مؤسسة تربوية وأي نظام تعليمي لذلك فهو يتأثر ويؤثر في البناء الاجتماعي العام كونه أحد أهم الركائز التي يعتمد عليها المجتمع في بناء كفاءاته البشرية الموجهة لرعاية المجتمع والدولة في الحياة المستقبلية، وأمام التحديات الخارجية والداخلية والتنظيمية فهو يتأثر بصورة إيجابية أو سلبية وفق مسايرة المجتمع والمخططات التنموية للوضع الراهن في الدولة ومنه يتأثر بالمستجدات والمتغيرات المختلفة[1].

[1]. ماجد الغرباوي: "**قضايا إسلامية معاصرة: إشكاليات التجديد**"، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، العراق، 2000، ص ص 15-16.

- الانفجار المعرفي والعلمي المتسارع خاصة ما يتصل بعملية التعليم وضعف مواكبة الأساتذة والمعلمين للتقدم العلمي والتكنولوجي، حيث انعكس ذلك على تعاملهم وتفاعلهم وتكيفهم مع متطلبات الثورة العلمية والتكنولوجية العالمية، ويؤدي هذا الموقف بدوره إلى تخلف الوظيفة العلمية للتعليم مما يؤثر على أداء الأدوار التربوية والتعليمية للأستاذ[1].
- تنوع مصادر المعرفة واختلاف أدواتها حيث أصبح الأستاذ أمام تحديات خطيرة بات من خلالها ملزما بتطوير نفسه باستمرار لمواكبة مجمل التطورات المستجدة في مجال اختصاصه وفي المجالات الأخرى المرتبطة بهذا الاختصاص، إن تنوع مصادر المعرفة قد أحدث تطورات في مختلف المجالات خاصة في كل ما يتعلق بالعملية التعليمية المتكونة من الأستاذ والطلاب والمنهج وأساليبه وطرقه واتجاهاته، بالإضافة إلى الإدارة الصفية وإثارة دافعية الطلبة للتعليم والتحفيز والتقييم[2].
- العولمة وما أحدثته من تطورات وتغيرات حيث لم يعد الأستاذ هو مصدر المعرفة الوحيد بالنسبة للطلاب فالتطورات الحديثة ساهمت في إتاحة الفرصة أمام الطلاب في الحصول على المعرفة من مصادر أخرى فالأستاذ اليوم يجب أن يتخذ دورا قياديا كما أصبح لزاما عليه أن يكون محبا لمهنته حتى يستطيع استيعاب جملة التغيرات المصاحبة لظاهرة العولمة والتطور المعرفي حتى لا يتأثر أداءه بصورة سلبية ويستطيع من خلال هذه الأوضاع أن يطور من معارفه ليستطيع أن يواكب مظاهر العولمة وأساليبها[3].
- دخول التعليم عالم الاستثمار وما أحدثه ذلك من مستجدات ومتغيرات على المهنة حيث أدى ذلك إلى دخولها إلى عالم السوق والدعاية والإعلان، كما صاحب ذلك تغير على مستوى المصطلحات وسمحت بدخول مفاهيم جديدة مثل الجودة، النوعية، الاحتراف، الشراكة، أخلاقيات العمل وغيرها من المفاهيم، وهذا وحده يعتبر من أبرز التحديات التي شكلت تأثيرا كبيرا على أداء الأستاذ، هذا الأمر نقل التعليم ومخرجاته والأساتذة إلى أجواء المنافسة ما أثر على أداء الأستاذ وما يتوقعه المجتمع منه ما عرضه للضغط من قبل إدارات المدارس والمجتمع لتقديم أفضل ما عنده من أداء تربوي وتعليمي بالإضافة إلى ما يكتسبه من فن التعامل مع الناس[4].

---

[1]. مهدي التميمي: "**مهارات التعليم: دراسة في الفكر والأداء التدريسي**"، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006 ص 76.

[2]. فورست باركي، بيفرلي جاغد كاستل ستانفورد: "**مهنة التعليم: المؤثرات على حياة المعلمين المهنية**"، ترجمة ميسون يونس عبد الله، دار الكتاب الجامعي، غزة، فلسطين، 2005، ص 15.

[3]. بيتر بروكر: "**الحداثة وما بعد الحداثة**"، ترجمة عبد الوهاب علوب، منشورات المجمع الثقافي، ط1، الإمارات العربية المتحدة 1995، ص 28.

[4]. فورست باركي، بيفرلي جاغد، كاستل ستانفورد: مرجع سبق ذكره، ص 54.

- يعتبر الأداء التربوي من أهم الركائز في المجتمع غير أن التربية والتعليم في المجتمع المعاصر تبدو إلى حد بعيد قاصرة أمام ضعف الأنظمة السياسية والاجتماعية الحاضرة، ويرجع ذلك لكونها لم تعطي كل ما كان ينتظر منها وتجدد من العوامل المتاحة ما يحفز الفاعلين فيها خاصة الأساتذة على أداء أدوارهم الاجتماعية المنوطة بهم بشكل فعال[1].
- السياسات التدريسية التي أصبحت مجرد أشكال جاهزة ومعبأة في كتب تنقل إلى الطلاب في صورة نصوص جامدة تحفظ، الأمر الذي انعكس بصورة سلبية على أداء الأستاذ الذي أصبح بدوره يقدم في قالب من الممارسات السلوكية والمعرفية لا تتماشى مع متطلبات التجديد، كل هذا ساهم في اختزال أدوار الأستاذ والطالب على حد سواء من حيث أنها إمكانيات وقدرات مبدعة ومنتجة[2].
- عدم توفر البيئة المدرسية المهيئة لتنفيذ العملية التعليمية ومدى تأثير نقصها أو عدم كفايتها لتحقيق الأهداف المنشودة بالإضافة إلى ضعف المقررات الدراسية التي تطبقها المؤسسة حيث أصبحت المدرسة غير وظيفية ويكفي ملاحظة مخرجات التعليم لإظهار حجم المعاناة التي آلت إليها حالة المدرسة في هذه المرحلة وهو الأمر الذي أثر بشكل كبير على أداء الأستاذ التربوي والتعليمي مما زاد في تحدياته.[3]
- تقليدية البنية المعرفية في المناهج الدراسية، حيث تشير المعرفة إلى الأسس الإبستيمولوجية التي يقوم عليها التعليم كما تشير إلى طبيعة المعرفة وتوزيعها كرأسمال ثقافي داخل المؤسسة التربوية وجملة الأهداف والأنشطة التعليمية التي لاتزال تعاني من عدم القدرة على مواكبة المتطلبات التعليمية[4].
- إقصاء العناصر الفعالة وتهميشها بالوقوف أمام جميع محاولات التجديد والإصلاح والتغيير التي أدت إلى سوء تدبير الوضع الاجتماعي وانخفاض الأدوار المتوقعة من النخبة المثقفة والمعلمين والأساتذة في التكيف واعتماد أليات عقلانية تتماشى مع قيم الحداثة والمحافظة على الموروث الثقافي.
- الأزمة التعليمية الراهنة والأزمة الاجتماعية وتداعياتها على النشاط التعليمي الراهن الذي أصبح متعدد الأبعاد والمدلولات والمظاهر التي تتميز بتزييف الوعي والاعتماد على التبسيط والغموض والاختزال وعدم الاعتماد على الانتقائية في اختيار البدائل المناسبة لترقية العملية التعليمية بالنسبة للدولة.
- موقفية الحلول المتخذة في التعامل مع مقتضيات الأزمة الاجتماعية والتعليمية وانعكاس ذلك على النسيج الاجتماعي خاصة الأجيال الجديدة التي باتت عرضة لتداخل الجدليات الفكرية الحديثة

---

1. غوستاف لوبون: "**روح التربية**"، ت: عادل رعينر، دار إحياء الكتب العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1949، ص 288.
2. شبل بدران: "**التربية المدنية، التعليم والمواطنة وحقوق الإنسان آفاق تربوية متجددة**"، الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع القاهرة مصر 2008، ص 213.
3. عبد اللطيف حسين فرج: "**التعليم الثانوي رؤية جديدة**"، دار الحمد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008، ص 61.
4. المرجع نفسه، ص 212.

والخصوصيات الثقافية وتقبل كل ما هو أجنبي بشكل غير سليم يؤول إلى الاختلالات الثقافية وتباعد الواقع المعاش عن الأنظمة التعليمية التقليدية[1].

- المحاولات المتتالية للإصلاح التربوي وما أحدثه من تغيير على الساحة التعليمية في الجزائر وما خلفه من أثار على كافة المستويات خاصة الأستاذ والتلميذ وما أتاحه هذا الإصلاح من بدائل ووسائل وإمكانيات، غير أن الواقع أشار إلى أن مختلف هذه القرارات لم تترجم إلى إجراءات تطبيقية فعلية شاملة وهادفة إلى الارتقاء بالعملية التعليمية[2]، أي أن هذا الإصلاح عكس مجموعة إجراءات ظرفية لا تتجاوز المواقف التي نشأت لأجلها.
- تراجع الخطاب التربوي واقتصاره على عملية التلقين التي خلفت منظومة تربوية هزيلة وعاجزة عن تلبية حاجات المجتمع لمورد بشري فاعل ومستوى فكري يستند إلى المنهج العلمي في تلبية جميع الحاجات المستجدة، كما أن الخطاب التربوي عجز عن تحديد اتجاهات إيجابية لدى الأساتذة والمتعلمين في عقلنة المناهج والعلاقات التربوية بين الأطراف الفاعلة في العملية التعليمية[3].
- الفهم المبسط وغير البناء لمجريات الأمور بالنسبة للأزمة التي تم ربطها بالتصور التقني على حساب المنظور الشمولي، حيث ارتبط الخطاب التربوي بالبعد التبسيطي والاختزالي في الطرح وبذلك أصبحت الأزمة التربوية والتعليمية وفق هذا الطرح مجرد اختلالات وظيفية وتعثرات في المسار[4].
- ارتباط أداء الأستاذ ارتباطا وثيقا بنقل ثقافة المجتمع للجيل الجديد والعمل على تعديل السلوك وتغييره وفق الأهداف الاجتماعية المرسومة ووفق النسق القيمي للمجتمع وهنا تبرز أهمية القيم بالنسبة للتربية والتعليم، ومدى تفعيل الأستاذ لهذه القيم تصبح من أهم التحديات في تفعيل أداء الأستاذ[5].

رابعا: المشاكل التي يعاني منها الأستاذ في الجزائر.

تأخذ المشكلات التي يعاني منها الأستاذ في الجزائر مكانة مهمة في جدالات الوسط الاجتماعي والتربوي وحتى السياسي خاصة وأن لكل بيئة اجتماعية إفرازاتها التاريخية والسوسيو ثقافية، هذا يخلف بدوره تأثير مباشر على المرجعيات سواء من حيث المشاركة أو التفكير أو العمل الفعلي في الوسط التعليمي ليخلق

---

1. مصطفى محسن: مرجع سبق ذكره ، ص 7.

2. إبراهيمي الطاهر: "**منظومة التشريع المدرسي والمردود التربوي للمدرسة الجزائرية: مؤسسة التعليم الثانوي نموذجا**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2003–2004، ص 462.

3. محمد بوقشور: "**النظام التعليمي والتنمية في الجزائر**"، دراسة سوسيولوجية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009–2010، ص 197.

4. عبد المجيد سيد أحمد منصور، زكريا أحمد الشربيني: "**الشباب بين صراع الأجيال المعاصر والهدي الإسلامي، المشكلات القضايا، مهارات الحياة**"، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2005، ص 19.

5. محمد بوقشور: مرجع سبق ذكره، ص 172.

بذلك نمط سلوكي تربوي يترجم واقع اجتماعي، عام ولا يمكن فهمه إلا ضمن السيرورة العامة حتى يتم فهم ومحاولة تفسير الخصوصيات الملازمة للسلوك التربوي والتعليمي بعيدا عن النظر إليه بصورة قطعية، وإنما البحث في عمق الماضي حتى نستطيع فهم الحاضر والتأسيس للمستقبل، هذا يعكس الأهمية القصوى لدى المجتمع والمؤسسات والأفراد لطرح المشكلات التي يعاني منها الأستاذ في الوسط التربوي والتي تبدو إلى حد بعيد شيئا طبيعيا[1].

غير أن الوضع يتخذ من الواقع طابعا جدليا محفوفا بالإشكاليات والصعوبات ويحتاج إلى التركيز على صياغة رؤية جديدة للواقع التربوي وفق وعي جماعي بنّاء، بعيدا عن منطق ردود الفعل وأسلوب الرفض والمواجهة، بل للتعاطي مع الظروف من بعد إيجابي والسعي الدائم في معرفة مختلف الجوانب التي تؤثر على أداء الأستاذ ينبغي معرفة المشاكل المتأصلة في الحياة الاجتماعية التي من شأنها أن تساعد على تشخيص الوضع المعاش لتكون منطلق لمعرفة أهم الأسباب التي أدت إلى تراجع وتذبذب الأداء في البيئة التربوية، وعليه يمكن حصر المشاكل التي يعاني منها الأستاذ في الجزائر في النقاط التالية:

- عدم القدرة على استخدام الإمكانيات الفعلية في تطوير شخصية الأستاذ والارتقاء بمعارفه وخبراته[2].
- غياب الإعداد الجيد للأستاذ كونه صانع القرار في بيئته التربوية وهو كفيل بفهم سلوك المتعلم كما أنه الفعال الوحيد في إعادة صياغة المادة الدراسية وتشكيلها بشكل يسهل على المتعلم في استيعابها.
- غياب عمليات التخطيط والتنظيم والمتابعة على مستوى القسم والذي يتطلب قدر كافي من السمات والمؤهلات التي يتوجب على الأستاذ أن يستخدمها لبعث المناخ التربوي الإيجابي وهي من أهم المشاكل التي يعاني منها الأستاذ أثناء أدائه التربوية والتعليمي هذا الوضع قد يحد من فعاليته التعليمية ويزيد من عدم رضاه أثناء أدائه[3].
- انخفاض دافعية الأستاذ ذلك نتيجة الشعور بالإحباط والتعرض للتوتر والقلق نتيجة عدم التوافق الوظيفي والعاطفي مع بعض التلاميذ والزملاء والأولياء، كما أن تغير نظريات التربية وعلم النفس التربوي والتي تلقي كل المسؤولية على عاتق الأستاذ في تسيير العملية التعليمية زادت من عدم الشعور بالراحة أثناء الأداء ما أدى إلى استغراقه في تساؤلات داخلية محبطة[4].

---

[1] . Pierre Dandurand : «**Essai sur l'éducation et le pouvoir**», un article publie dans la revue sociologie et sociétés, vol 3, 02 novembre 1971, Montréal, p 209.

[2]. رمضان محمد القذافي: "**التعليم الثانوي في البلاد العربية، إدارة البحوث التربوية**"، تونس، 1982، ص 13.

[3]. هاني بن سعيد بن مبارك الغيثي: "**معايير إدارة الجودة الشاملة في تطوير الأداء المدرسي في سلطنة عمان**" نموذج مفتوح أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التربية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 2011–2012، ص 18.

[4]. مجدي عزيز إبراهيم: "**الأصول التربوية لعملية التدريس**"، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، القاهرة، مصر، 2000، ص 199.

- ضخامة العبء الملقى على عاتق الأستاذ خاصة وأن مهنة التعليم تتضمن القدرة على مساعدة جميع الطلاب على تحقيق النجاح، كما تتضمن هذه المهنة قوة إيمان الأستاذ بقدرات جميع المتعلمين بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي والاقتصادي وظروف معيشتهم، وعليه فالمجتمع يطالب الأساتذة بضمان تطوير قدرات جميع المتعلمين وهنا يظهر التزامهم اتجاه المجتمع.
- صعوبة المسؤولية الناجمة عن إيمان المجتمع بكفاءة الأساتذة وفعاليتهم في مسايرة التطورات على مستوى الفلسفة التربوية والمعارف والأنظمة التعليمية، حيث يرى المجتمع أن الأستاذ هو الركيزة الأساسية لنظام تعليمي واجتماعي قوي ومنه فإنه يزيد في توقعات أماله اتجاه ما يقدمه الأستاذ[1].
- تغير أدوار الأساتذة نتيجة طبيعة هذا العصر التي أضافت إلى مهامه مهام وأدوار جديدة، فلم يعد في ظل هذا التطور مجرد ناقل للمعارف بل أصبح من مهامه الأساسية الإلمام بالتطورات والتغيرات الجارية في مجتمعه وفي العالم[2].
- العوائق الإدارية والعقبات الخارجية المرتبطة بشكل مباشر بنظام التعليم والتي تحصر أداء الأستاذ داخل القسم وفقا لقواعد بعينها، بالإضافة إلى أن المسؤولين عن عملية الإصلاح لم يحدثوا التغيرات المطلوبة في المحيط والبيئة التربوية، كما أغفلوا أن حقيقة التغيير تنطلق من الذهنيات التي تنفذ المخططات والمقررات وتعايش المتغيرات المعرفية والتربوية[3].
- تدهور الوضع المادي للأساتذة إذ تعتبر الأوضاع المالية من أهم المشكلات التي يعاني منها الأساتذة ويمكن اعتبارها مؤثر نسبي لاختلاف التوازن بين عوائد النشاط المتغيرة نسبة لتغير الوضع الاجتماعي الاقتصادي العام، وعليه فإن الأستاذ ليس بمعزل عن الوضع الاجتماعي العام.[4]
- تدني النظرة الاجتماعية للتعليم، حيث لم تعد من المهن المميزة كما كانت بل أصبح الأستاذ في ظل هذه المهنة يعاني الإحباط ويواجه ضعف التقدير الاجتماعي والمعنوي نتيجة تراجع توقعات المجتمع اتجاه الأستاذ هذا الوضع أثر سلبا على الأستاذ وعلى دافعيته لاكتساب المهارات والخبرات المعرفية.
- عدم إلمام الأستاذ بخصائص نمو الطلبة ومتطلبات ذلك النمو وعدم إدراكهم للكيفية التربوية والتعليمية الصحيحة حيث تعتبر مرحلة المراهقة من أهم المراحل خاصة وأنها تعمل على اكتمال عملية تشكيل شخصية المتعلم، فهي عبارة عن مرحلة تحدث فيها جملة التغيرات الجسمية والعقلية والانفعالية

---

[1]. فورست باركي، بيفرلي جاغد، كاستل ستانفورد: مرجع سبق ذكره، 2005، ص ص 53- 54.

[2]. الاتحاد العام التونسي للشغل: "**متطلبات استراتيجية التربية في إعداد المعلم العربي**"، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تونس، 1980 ص7.

[3]. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: "**تحديث برامج التعليم الثانوي العام والثانوي المهني والفني وتكاملهما وربطهما باحتياجات التنمية في الأقطار العربية**"، إدارة برامج التربية، تونس، 1999، ص 5.

[4]. مهدي التميمي: مرجع سبق ذكره، ص71.

والاجتماعية، وفي جملة هذه التغيرات يكون سلوك المتعلم عبارة عن ردات فعل دفاعية تحدث بصورة ألية تؤدي إلى الشعور بالاغتراب مما يساهم في تشكل أنماط سلوكية جديدة ذات طابع انفعالي تتأس من حالة الصراع الذاتي للمراهق[1].

– ضرورة إدراج ممارسات سلوكية جديدة ليستطيع الأستاذ من خلالها مواجهة هذه التغيرات السلوكية كما يتطلب تعميق الفهم لأليات التغير الداخلي للمتعلم المراهق وعلاقتها بالبعد القيمي والتربوي والمعرفي والتعليمي، حتى يستطيع أن يكيف أداءه التعليمي بسلوك التعلم عند المراهق[2].

خامسا: أداء الأستاذ في ظل الإصلاحات التي مست قطاع التربية والتعليم:

يعتبر الإصلاح التربوي من أهم التحديات التي تواجه الأستاذ أثناء أدائه فهو من أهم العناصر ذات الدور الفاعل في الحياة الاجتماعية، حيث تنصب حوله مختلف الجهود كونه يمثل أهم الأهداف التي يسعى كل نظام تربوي وتعليمي لتطويره لذلك يتواصل الجدل الاجتماعي حول أهمية الدور الذي يلعبه الأستاذ في المجتمع خاصة في ظل الأوضاع الراهنة التي شهدها المجتمع والإصلاحات المتتالية التي عرفها قطاع التربية والتعليم في الجزائر في مختلف مستوياته من أجل الوقوف على مشكلاته والسعي لتطويره في أن واحد، إذ لا يمكن في ظل الظروف المتغيرة والمتسارعة نحو التطور أن ننظر للأداء الترووي والتعليمي على أنه عملية عرضية قد لا تعكس مجريات التطور المرغوب في الجوانب الاجتماعية والتربوية، لذلك يجب الحديث عن رفع مستوى التحديات والتوقعات في جملة السياسات المرسومة وإعادة تشكيل الفلسفة التربوية التي تعكس أنماط جديدة من الممارسات والسلوكات ذات الطابع التنموي من حيث التكيف مع المستجدات والاستجابة الإيجابية للمؤثرات في إطار تغير العلاقات الاجتماعية الداخلية والخارجية، حتى لا تتمظهر الظاهرة التعليمية في واقع أخر قد لا يمت بصلة لجملة القرارات المرسومة والتوقعات التي تتموضع لتتخذ شكل ذو طابع عشوائي يتحدد وفقه مفهوم العملية التعليمية في المجتمع من هذا المنطلق يتم إدراك أن العملية التعليمية ظاهرة لا يمكن أن تكون في معزل عن الواقع الاجتماعي المتغير والمتطور، فالأداء التربوي والتعليمي للأستاذ بات رهان حقيقي بالنسبة للمجتمع يجب كسبه كاستثمار تتم من خلاله عمليات التنمية والتطوير والعصرنة مما يؤدي إلى تغيير الزاوية التي ينظر منها إلى حقيقه أثناء الممارسة واعتباره إنتاج

---

[1]. عبد اللطيف حسين فرج: مرجع سبق ذكره، ص 46.

[2]. حميد خروف: "**العولمة والنسق القيمي، الجزائر والعولمة**"، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2001، ص 196.

اجتماعي يلعب دور حاسم في العمل على تحقيق الإنجازات وتجاوز التحديات، كما أنه يشكل معيار يحدد مكانة المجتمع كونه الفاعل في بناء وتشكيل معالم التنمية[1].

يشكل الأداء التربوي والتعليمي قوة اجتماعية ثابتة تحمل معها فكرة المصلحة العامة كما أنها تعمل في شكل واضح على توجيه عمليات الاستثمار التربوي نحو إعداد البنية البشرية وتجديد العلاقات الاجتماعية التي تعمل في تناغم، فتشكل بذلك ألية للتغيير بتوجيهها لبناء المجتمع وتساهم بذلك في تعزيز إمكانيات الحاضر والمستقبل والعمل المتواصل في تنمية الشخصية الوطنية والمحافظة عليها[2].

1: مظاهر الإصلاح التربوي في الجزائر:

مر المجتمع الجزائري بتغيرات مختلفة من حيث العناصر الاجتماعية ومن حيث معدل سرعتها وتكيف الأفراد مع الأوضاع المصاحبة لها بل الأكثر من ذلك تكيف الأنظمة ومحتوياتها خاصة المنظومة التعليمية والتربوية مع مدى قوتها وتأثيرها، فهي الأساس في عملية التحكم وتوجيه وتعديل الطبيعة الاجتماعية والطبيعة البشرية في المجتمع، من هنا تتأثر العملية التعليمية والتربوية بكل ما يحدث في البيئة الاجتماعية العامة لذلك أولت الجزائر عناية كبيرة بقطاع التربية[3]، حيث وضعت كل أمالها في هذا القطاع من خلال إدراجها له على رأس قائمة المخططات التنموية فقد شهد هذا القطاع جملة من الإصلاحات منذ الاستقلال حتى يتمكن من التكيف ومسايرة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية ولمعرفية والتكنولوجية غير أن الأمر لم يتوقف عند ذلك كون التغيرات اتخذت وتيرة متسارعة نحو التقدم والتأثير الكبير على الأنظمة والشخصية الإنسانية[4].

يؤثر الإصلاح التربوي في أداء الأستاذ كونه يشتمل على الأطراف المكونة للبيئة التربوية فهو يستهدف إعادة هيكلة النظام التعليمي انطلاقا من أليات جديدة بحيث يترتب عنها تغيير المناهج وطرق العمل بالإضافة إلى إعادة توزيع الموارد ومعالجة البيانات التربوية، ومن هذ المنطلق يتوجب على الأساتذة والفاعلين التربويين إعادة النظر في أساليبهم المستخدمة في عملية التدريس، وعليه تؤثر الإصلاحات التربوية المعتمد عليها في إحداث تغيير في نظام[5]، وهنا يتحرك السلوك التربوي وفق الانعكاسات الظرفية لا وفق ثوابت مخطط لها مسبقا سواء كانت قوانين أو غايات وأهداف تظهر في الأطر النظرية للخطابات التربوية

---

[1]. علي سموك: "**المشروع التربوي الجزائري بين معوقات الأزمة وواقع العولمة مقاربة سوسيولوجية**"، مجلة العلوم الإنسانية، محمد خيضر، بسكرة، فيفري 2005، ص120.

[2]. ايدجار فور: "**تعلم لتكون**"، ترجمة حنفي بن عيسى، اليونسكو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 19.

[3]. بوفلجة غيات: مرجع سبق ذكره، ص10.

[4]. النظام التربوي في الجزائر: 2010، مأخوذ من **www.wadilarab.com/t8297-topic=50104** 06/06/2016

[5]. رشيد أيت عبد السلام: "**لماذا المقاربة بالكفاءات وبيداغوجيا المشروع**"، دار الشهاب، الجزائر، 2005، ص15.

والمفارقة هنا تكمن في تهيئة السلوك التربوي عند الأستاذ والمتعلم لتحقيق التكيف مع جملة التغيرات التربوية والعالمية وتجديد أفاق النظام التعليمي وعليه ينبغي تحليل جملة العلاقات القائمة بين الأداء التربوي وبين الإصلاحات والتدابير المتخذة لإعادة لتطوير قطاع التربية والتعليم وفهم وتحليل انعكاسات الإصلاحات على الأداء التربوي والتعليمي للأستاذ لفهم التأثيرات الحاصلة على عمليه في إطار البيئة التربوية الجزائرية.

تعبر التربية والتعليم عن صورة حقيقية للواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والمعرفي في المجتمع لذلك يجب أن يكون الأستاذ على قدر كبير من الاستعدادات النفسية والاجتماعية والثقافية والمعرفية والعلمية، التي تمكنه من التكيف مع التغيرات التربوية، وبدوره عرف التغير التربوي في المجتمع مجموعة من التفاوتات بين الحين والأخر مرتكزا في ذلك على التفاعل بين المؤثرات المحيطة سواء على الصعيد المعرفي أو على صعيد البنية الاجتماعية[1]، كما يعتمد على حيوية المجتمع وقدرته على التجديد في الإطار الديناميكي الذي يسود المشهد المعرفي العالمي الأمر الذي جعل من المشهد التربوي في العالم يعرف تغيرات كبيرة ومتتابعة، ولعل أبرز ما يواجهه المجتمع هو السعي الدائم لإحداث التغييرات على المنظومة التعليمية لإتاحة الفرصة أمام المعطيات الجديدة المتعلقة بالعلاقات الصادرة عن التفاعلات الزمانية والمكانية ذات الطابع الثقافي والإيديولوجي وما فرضته التطلعات الجديدة في عولمة العلم والمعرفة هذا الوضع أعاد صياغة المنظومة التعليمية انطلاقا من تغير وجهة النظر نحو مفهوم التعليم وإعادة النظر في العملية التعليمية وأداء الأستاذ التربوي والتعليمي[2].

يعتبر الإصلاح التربوي من أهم الأليات المستخدمة في المنظومة التربوية بهدف تنمية الفعل التربوي والأداء التعليمي للأستاذ، كما يرتبط الإصلاح بكل مقومات العملية التعليمية من أجل تفعيلها للمضي بالفعل التربوي والأداء نحو الاستفادة الكاملة التي يوفرها التعليم في ترقية المجتمعات وتنميتها وعليه يعتمد الإصلاح على فكرة مفادها تجديد وتنمية الميكانزمات التي تتحكم في تحريك وتنشيط الأداء حتى يكتسب المرونة اللازمة ليسمح بالتحرك مع التغيرات المتسارعة للمجتمع، وتجعل منه ألية لإحداث التغييرات الأساسية في القطاع التربوي وبقية القطاعات، وقد استهدف الإصلاح التربوي في الجزائر منذ الاستقلال كل من فلسفة التربية التي تعبر عن الركيزة التي ينطلق منها العمل التربوي في المجتمع بصفة عامة[3]، كما تستهدف إحداث تغييرات على مستوى المناهج التعليمية وإعداد الفاعلين التربويين والسياسات التعليمية التي تستمد

---

1. الطاهر أجغيم: "**التربية والتعليم في العالم الثالث**"، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة منتوري، قسنطينة، 02 سبتمبر، الجزائر 1999، ص 149.

2. جاك ديلور: "**التعليم: ذلك الكنز المكنون**"، تقرير مقدم للجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الواحد والعشرين، اليونسكو، أفريل 1996، مأخوذ من **www.unesco.org/new/ar/unesco/** 2016/06/20

3. الإصلاح التربوي في الجزائر: 2013. مأخوذ من
2016/09/16**www.educapsy.com/plog/devleppement-competence-raisonmement-deficient-montal380**

مرجعيتها من المقومات الأساسية في القيم والثقافة الخاصة بالمجتمع وبذلك انطلقت هذه العملية في الجزائر منذ مطلع الاستقلال لتلبية المطالب الاجتماعية المطروحة على الساحة المحلية.

2:أهم الإصلاحات التي عرفها التعليم الثانوي:

تعتبر مرحلة التعليم الثانوي من أهم المحطات التي يمر بها الفرد في مراحل نموه وتنشئته الاجتماعية لذلك فإن تنمية الفرد في هذه المرحلة يعرف اهتماما كبيرا من قبل الفاعلين السياسيين والتربويين غير أن الانفجار المعرفي والأوضاع التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا أدى إلى انتهاج مسار الإصلاح التربوي واعتباره من أهم الآليات المستخدمة في إعادة صياغة المنظومة التعليمية والتربوية لتتماشى مع المتغيرات العالمية من جهة، ومن جهة أخرى تطور طموحات الشعب في إطار التغير المحلي الذي شهدته الساحة الاجتماعية منذ الاستقلال كما أن له أهمية كبيرة كونه يعيد النظر في تفعيل الأهداف الاستراتيجية للسياسة البنائية للدولة[1]، بحيث يتحدد وفقه بيان الشخصية العامة للفرد الجزائري بل الأكثر من ذلك تتضح ملامح الذهنية الفردية والجماعية التي تحدد الصيغة العامة للتوجه الثقافي والإيديولوجي، ويلعب الأستاذ الدور الفاعل في نقل هذا النمط من السلوكات والأساليب التفكرية والسلوكية خاصة أساتذة التعليم الثانوي، غير أنه مع كل هذا المسار الذي عرفته المنظومة التعليمية فإنه لا يكاد يكون نابع من عمق هذا المجتمع بل كان يعكس صورة عن نمذجة النشاط التربوي انطلاقا من بناء المنظومة وصولا إلى الممارسة الفعلية للعملية التعليمية ويتضح ذلك في إعداد البرامج والمناهج، هذا الأمر قد يفقد التعليم الالتزام من قبل الشركاء الفاعلين في الميدان التربوي بصفة عامة خاصة الأستاذ الذي تأثر بصفة مباشرة بمجريات الأمور أمام تطور المسؤوليات المنوطة به اتجاه الدولة والمجتمع أو على الساحة التعليمية ومسؤوليته المهنية والوظيفية والقيمية أمام ما تفرضه المهنة من أخلاقيات وقيم التعليم والأداء[2].

- مرحلة 1962:

عرفت المنظومة التعليمية في الجزائر غداة الاستقلال الكثير من التحديات التي طبعت المشهد التعليمي أثناء الدخول الدراسي الاستثنائي، بحيث تميزت السنة الدراسية 1963/1962 على خلاف السنوات الأخرى بتزايد التسجيلات بنسبة تفوق 100% بمعدل 353853 تلميذ خلال السنة الدراسية 1962/1961 إلى 777636 مسجل خلال 1962 وأمام هذا الضغط الكبير لم تستطع الدولة توفير الحجم الكافي من التأطير فقد كانت التغطية تتراوح بين 2600 أستاذ جزائري و100 أستاذ فرنسي بعدما غادر غالبية الأساتذة

---

[1]. التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع: "**الأزمة الخفية، النزاعات المسلحة والتعليم**"، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة منشورات اليونسكو، دار الكتب، بيروت، لبنان، 2011، ص55.

[2]. إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر: مأخوذ من **www.olomtec.blogspot.com/2016/04/blog-post-39html** 2016/06/22

الفرنسيين الأراضي الجزائرية مع مطلع الاستقلال وقد تم تحديد الحاجة لتغطية هذه السنة الدراسية ب أزيد من 20000 أستاذ وأمام هذا الوضع المحتمل اتخذت السلطة عدت إجراءات لتغطية العجز في إطارات التربية وعمدت إلى وضع خطة استثنائية لتجاوز الوضع الراهن والمتمثل في النقاط التالية:

- كل من يتوفر على مستوى مقبول من التعليم سواء في اللغة العربية أو الفرنسية يتم توظيفه بشكل مباشر، كما تم الاستفادة من 7700 أستاذ أجنبي أما البقية تم تغطيتها من الدول العربية في حدود 2000 إلى 2500 أستاذ من الدول المجاورة[1].
- تخفيض الحجم الساعي للمقررات الدراسية لإتاحة فرصة تناوب الأستاذ الواحد على عدة أفواج.
- أما الهياكل فقد تم استغلال الثكنات العسكرية المساجد المحتشدات والمنازل لتغطية العجز الهيكلي وبذلك عرفت مرحلة البناء والتشييد للمنظومة التربوية أصعب فترة، كل هذه الأوضاع شكلت تحديا أمام القطاع التربوي والتعليمي فعلى الرغم من كل المجهودات الحثيثة في تغطية العجز إلا أن الأمر كانت له انعكاسات أخرى ظهرت بشكل جلي في الأداء التربوي والتعليمي للأستاذ الذي عرف اختلالات كبيرة بين التشكيلة غير المنطقية للأساتذة وبين الثقافة العربية والأجنبية وبين التكوين البسيط وظروف وطموحات الأستاذ الجزائري[2].
- ومن جهته أثر الجانب الهيكلي والتنظيمي على حصيلة التعليم إذ لم تكن الاحتياجات التي شهدها قطاع التربية والتعليم تتماشى مع الإمكانيات المتوفرة في تلك المرحلة خاصة وأن الطموحات السياسية بدت في مظهر يفوق إمكانيات تحقيقها، أما تشكيلة التأطير التعليمي سادها الاختلاف أكثر من الانسجام في تغطية المقررات نتيجة لأن غالبية المقررات كانت لاتزال فرنسية لغياب الإمكانيات في إعادة تشكيل البرامج الدراسية، وعليه نستطيع القول أن هذه الفترة عرفت قرارات كانت بمثابة أمر طبيعي ومحتم أمام الوضع الراهن الذي ساد المشهد التربوي في تلك الفترة، فقد كانت القرارات عبارة عن ألية للانتقال ورد فعل للأوضاع السائدة[3]، لكن التأثير كان واضح في عملية التلقين وفي تحصيل المخرجات التي عرفت تكوين محدود ومختلف حسب اختلاف أصول المكونين وطبيعة تكوينهم ونمط ثقافتهم وطرق الأساليب التي كانت مستخدمة أثناء الأداء التدريسي في تلك المرحلة بالإضافة إلى أن الهدف الأساسي كان عبارة عن تكوين المكونين فلم يكن التركيز على الأداء التربوي والتعليمي بقدر ما كان

---

[1]. عبد الحفيظ بو الصوف: المنظومة التربوية الجزائرية: 2008. مأخوذ من **https://www.geniusdisplay.com/a/display.php?stamat=j7%cb7pjoojlmtng6j1ecpjlonohectnq6p1eaonp75x.ed** يوم 2015/03/05

[2]. وزارة التربية الوطنية: "**إصلاح المنظومة التربوية**"، النصوص التنظيمية، مديرية التقويم والتوجيه والاتصال، منشورات المديرية الفرعية للتوثيق ط2، ديسمبر 2009، ص ص 03-04. **www.abbyy.com** يوم 2015/03/30

[3]. النظام التربوي في الجزائر: 2010، مأخوذ من **www.wadilarab.com/t8297-topic=50104** يوم 06/06/2016 .

الهدف هو توفير الحاجة للتأطير وتوفير الهياكل اللازمة في القطاع خاصة وأن التفاوت كان واضح بين المعلمين باللغة العربية والمعلمين باللغة الفرنسية[1].

وعليه عبرت المرحلة من 1976/1962عن مرحلة انتقالية تم إحداث الإصلاحات فيها بشكل تدريجي من ناحية التغطية البيداغوجية، خاصة وأن نسبة المدرسين باللغة العربية قدرت ب17,33% فقط هذا الأمر حدد سعيها إلى جزارة القطاع من خلال إزالة أثار الإطارات الأجنبية حيث قامت بتكوين 4800 أستاذ جزائري كل سنة إلى غاية سنة 1974 من ثم قامت بتكوين أكثر من 12000 أستاذ جزائري مع السنوات الموالية لسنة 1976 لتعويض الأساتذة الأجانب بصورة تدريجية[2]، كما تواصلت الجهود في عملية التعريب حيث مست الخريطة المدرسية والبرامج من الجانب التنظيمي والإداري كما شملت الجزارة أكثر من ذلك حيث استهدفت النظام كله ومناهجه والبعد عن الخبرات الأجنبية وتوفير الكفاءات الوطنية من أجل تحقيق فعالية الأداء خاصة في الأبعاد التربوية والوطنية والإيديولوجية المدرجة ضمن أهداف المنظومة والتي لا يمكن تحقيقها بالصورة المرجوة إلا بوجود كفاءات وطنية[3].

- **مرحلة 1976 قرارات تنظيم قطاع التربية:**

نشأت إصلاحات هذه المرحلة على بنية قاعدية سادها السعي الحثيث لجزارة المنظومة وتعريبها ومن جهة أخرى التناقضات التي تأسست عليها خاصة في القاعدة المتمثلة في الإطارات التي شكلت فيها نسبة الإطارات الجزائرية نسبة قليلة جدا لا تتجاوز 17,33 من التأطير البيداغوجي حيث كانت الانطلاقة من صدور أمريه 76-35 المؤرخ في 16 أفريل 1976 تم من خلالها اتخاذ جملة من الإجراءات لتتماشى مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع[4].

كما ركزت هذه المرحلة على إزالة مخلفات الاستعمار في طمس الهوية الوطنية ومقومات الثقافة العربية الإسلامية فكانت الإصلاحات تستهدف إعادة الاعتبار لمختلف المواد الدالة عن الهوية والتاريخ والعقيدة لترسيخ ذلك في ذهنية النشأ.

---

[1]. جابر نصر الدين، بن سماعين رحيمة: "**جودة التعليم داخل المنظومة التربوية في ظل معوقات تحقيق أهداف الإصلاح ومتطلباته**"، جامعة بسكرة، الجزائر ، **www.dspace.univ-biskra/8080/jspui/bitstream/123456789/5471/122**يوم 2016/06/03

[2]. النظام التربوي في الجزائر: 2010، مأخوذ من **www.wadilarab.com/t8297-topic=50104** يوم 06/06/2016

[3]. صغيري أحمد: "**السياسة التعليمية في الجزائر (1972/1923)**"، مجلة منتدى الأستاذ، المدرسة العليا للأساتذة، قسنطينة الجزائر، العدد 02 ماي 2006، ص 100.

[4]. بن محمد نعيم: "**إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر**"، الأمل المفقود، 2008 **www.hoggar.org/index.php?optin=comcontont=view=article /id=487catid=130benmohammde-2014/12/21 naim=ltamid=36**

حقق هذا الإصلاح مستوى الشمولية كونه أول إصلاح اهتم بالقطاع التربوي من جميع الزوايا انطلاقا من السياسة التعليمية العامة، إلى الهيكلة والتنظيم كما استهدفت المناهج الدراسية[1]، وأمام هذا الواقع الذي فرض نفسه من حيث شمولية الإصلاح استوجب الأمر إعادة النظر في الاستفادة من المقومات البشرية والشروع في استغلال المورد البشري المهيأ في تلك المرحلة لتغطية الحاجة التي عرفتها الدولة منذ الاستقلال وهي الاعتماد على الكفاءات التعليمية الوطنية، فكانت هذه الإصلاحات قاعدة للاستثمار في الإطارات المتخرجة من الجامعات ومعاهد تكوين الأساتذة[2].

وعليه نستطيع القول أن هذا الإصلاح كان بمثابة القاعدة التشريعية للمنظومة التعليمية في الجزائر لكونه أول نص قانوني يتم من خلاله توجيه وتحديد مسار التعليم في الدولة وارتكزت منطلقاته على النقاط التالية:

- تكريس مبادئ الديمقراطية والتعريب والتوجيه العلمي والتقني.
- إلزامية التعليم ومجانيته وضمانه كحق للمواطنين.
- تعميم التعليم ومحو الأمية والسعي من أجل تثقيف الأمة وفتح باب التكوين أمام جميع المواطنين على اختلاف أعمارهم ومستوياتهم الاجتماعية.
- نشر ودعم القيم الروحية للمجتمع والحفاظ على تقاليده وتكريس مقومات الهوية الثقافية وتأصيل الروح الوطنية[3].

شكلت هذه البنود تحديا حقيقيا للأستاذ خاصة في الاختلاف الكبير الذي ظهر في المرحلة الأولى لبناء المنظومة التربوية والتعليمية المتمثل في لغة التدريس، ومع هذا فقد حققت هذه المرحلة نتائج مبهرة في مجال الكم للاهتمام الكبير الذي حظيت به في توفير الهياكل القاعدية وتوفير التغطية اللازمة لاحتياجات التي تعاني منها المدرسة وأيضا من حيث توفير الإطارات الوطنية[4].

المرحلة من 2002 إلى غاية الأن:

انطلقت هذه المرحلة من قاعدة مليئة بالتناقضات تارة والإخفاقات تارة أخرى وفي هذا الإطار يتبين لنا الثقل الكبير الذي كانت المنظومة تتحمله بين تحديات سابقة تهدف إلى التأسيس السليم للنظام التعليمي

---

[1]. وزارة التربية الوطنية: "**إصلاح المنظومة التربوية**"، مرجع سبق ذكره، ص 68.

[2]. مصطفى محسن: "**الخطاب الإصلاحي التربوي**"، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، 1999، ص59.

[3]. وزارة التربية الوطنية: "**النظام التربوي والمناهج التعليمية**"، المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم، سند تكويني لفائدة مديري المدارس الابتدائية، الحرا ش، الجزائر، 2004، ص16.

[4]. إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر: مأخوذ من
www.ouarsenis.com/vb/shouthread.php?s=4c8fbf26f5080073f8f3dbb8058842b6=T=83075
2015/06/18

وبناء المجتمع والكفاءات البشرية، وبين أهداف جديدة فرضها تسارع التغيرات المحلية والعالمية وبين التزايد الكبير في النمو الديمغرافي وزيادة الطموح الشعبي[1].

وما زاد في التأثير على مكانة النظام التعليمي هو التذبذب الذي حدث سنة 1991 عندما تم انتهاج ما يعرف بالتعليم التأهيلي الذي كان يقوم على فكرة توظيف المتعلمين الذي يصلون إلى السنة الثالثة من التعليم التأهيلي وفي المقابل كانت الجزائر تعاني عجز مالي حاد وأزمة اجتماعية خانقة أثرت بدورها على تغيير القيم التي كانت سائدة في تلك المرحلة وأحدثت بذلك القطيعة بين الشعب وأجهزة النظام والدولة بما في ذلك فقدان الثقة في ما تقدمه المنظومة التعليمية للأجيال[2]، هذا الأمر أثر بشكل سلبي على الأداء التربوي العام للمنظومة كما أثر على أداء الأستاذ بسبب تراجع المكانة الاجتماعية وأيضا تعرض الأساتذة للإجهاد النفسي بسبب عدم الاستقرار الوظيفي، والحالة المعيشية المزرية السائدة في تلك المرحلة.

ومع وصول الرئيس بوتفليقة إلى الحكم في 1999 وأمام التغيرات الكبيرة التي عرفتها الساحة العالمية والمحلية تطلب الأمر ضرورة إحداث جملة من الإصلاحات في الدولة كان أهمها الإصلاح التربوي الذي كانت منطلقاته صدور المرسوم الرئاسي المؤرخ في 09 ماي 2000 والذي تأكد فيه بصفة رسمية تعيين وتنصيب اللجنة الوطنية للإصلاح التربوي كما تم توقيع اتفاق برتوكول بين وزارة التربية والتعليم ومنظمة اليونسكو في فيفري 2001 تحت دعوة رسمية من رئيس الجمهورية وفي شهر جويلية 2002 صادق المجلس الوطني على مشروع إصلاح المنظومة الرامي إلى تغيير نظام التعليم تغييرا نوعيا ليستجيب لمتطلبات الحاضر وتحدياته لتمكين الجزائر من الدخول في عالم المعرفة، استهدف النقاط التالية:

- تعزيز قدرات الإطارات الوطنية حتى يتسنى لها تحسين نوعية التربية الموجهة للأجيال.
- تطوير البيداغوجيا وتجديد البرامج والكتب المدرسية التي لم يتم مراجعتها منذ أكثر من 25 سنة.
- تكوين المؤطرين وتعميم الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة ووسائل الإعلام.
- تطوير المنظومة التربوية لتتمكن من مواجهة التحديات المفروضة، الناتجة عن التحولات الراهنة[3].
- الخروج بالمنظومة من حالة الترجيحات والارتقاء بالإصلاح من مظهر الظرفية إلى الإصلاح العميق والبناء القادر على مواجهة التحديات المتمثلة في نمو نمط جديد من المدارس تعرف بالمدارس الذكية

---

1. وزارة التربية الجزائرية: "**نافذة على التربية**"، نشرة إعلامية، المصدر الوطني للوثائق التربوية، العدد 53 جوان، 2003، ص 05.
2. وزارة التربية الوطنية: "**مشروع إعادة تنظيم التعليم والتكوين ما بعد الإلزامي**"، فبراير، 2005، ص 35.
3. من خطاب السيد رئيس الجمهورية، بمناسبة تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، نادي الصنوبر، الجزائر، 13 ماي 2000.

والتعليم عن بعد وعليه يجب أن يوجه النظام التعليمي حسب الطموح السياسي والإرادة الشعبية إلى إدماج الأدوات العلمية والتكنولوجية لتنمية الرؤية الجديدة نحو تطوير المجتمع[1].

مهدت هذه المعطيات إلى إرفاق عملية الإصلاح بجميع المقتضيات النظرية والمنهجية والبحث عن الدعم لجميع عناصر المنظومة التربوية والتعليمية مع منح الأفضلية لتنمية وترقية الكفاءات البيداغوجية لكونها الأساس في أي عملية إصلاح، وعليه اعتمدت الأسس التالية في ترقية الأستاذ وتحسين الفعل التربوي:

- التخطيط وتكوين المكونين.
- استهدفت طرق الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة في تطوير المنظومة وفي تكوين الأساتذة
- إعادة النظر في محتوى الكتب المدرسية.
- إعادة النظر في المعطيات التي من شأنها ضمان إعادة الهيكلة النوعية للمنظومة التربوية الوطنية.
- التفكير في كيفية إعادة الاعتبار لسياسات تنمية الموارد البشرية وتسيير المؤسسات والكفاءات.
- البحث عن المؤشرات الواجب تجديدها حتى يتسنى تحقيق الترابط بين الاستثمارات المادية والاستثمارات في تكوين المورد البشري.
- البحث عن إيجاد الروابط الضرورية والمنطقية بين مختلف مستويات التعليم لإضفاء التجانس بين أنظمة التكوين الجامعي والمهني لتحقيق النجاح في عالم الشغل[2].
- إعادة تغيير الفلسفة التربوية والأهداف العامة لإلغاء وجهة النظر القائلة بأن المدرسة سبب الأزمات الاجتماعية السياسية وكأنها تتحرك بعيدة عن القيم العامة للمجتمع[3].
- كما تم إحداث الإصلاحات على مستوى البرامج حيث شملت الإصلاحات جميع الأطوار أما الطور الثانوي فقد اشتمل على عدة أهداف أهمها.
- التحضير الجيد للمتعلم من أجل دخول الجامعة مع تطوير كل المواقف التي تسمح باكتسابهم للمعرفة والاستفادة منها.
- تنمية قدراتهم على التفكير والتحليل واتخاذ القرارات المناسبة في اختياراتهم العلمية بما يتناسب وميولاتهم وإمكانياتهم وامتلاك القدرة على النقد البناء وحل المشكلات والاستقلالية الذاتية.

---

[1]. وزارة التربية الوطنية: "**مخطط العمل لتنفيذ إصلاح المنظومة التربوية**"، أكتوبر 2003، ص09.

[2]. جابر نصر الدين، بن سماعين رحيمة: **جودة التعليم داخل المنظومة التربوية في ظل معوقات تحقيق أهداف الإصلاح ومتطلباته**"، جامعة بسكرة، الجزائر، **www.dspace.univ-biskra/8080/jspui/bitstream/123456789/5471/122** 2016/06/03.

[3]. مراحل تطور النظام التربوي في الجزائر، 2015، مأخوذ من **www.fpemsila.arabepro.com/t425-topic=508** 2015/03/09

- يهدف أيضا الإصلاح إلى الكشف عن ميولات المتعلمين واستعداداتهم وقدراتهم وتنمية تفكيرهم[1].
- تنمية التفكير العلمي وتشجيع البحث لدى المتعلمين وتنمية السلوك الإيجابي لديهم والسعي من أجل اكتساب اللغات الحية وإتقانها والتحكم في الرياضيات والمعلوماتية.
- استهدفت أيضا الإصلاحات وضع سياسة جديدة للكتاب تشتمل على توفره في جميع المناطق، وفي كل زمان وأن يكون مسايرا لتطوير برامج التربية الوطنية.

وبذلك تعتبر المنظومة التربوية نهج تؤسسه الدولة وطريقة يرعاها المجتمع حيث يتم تحديدها وفق مبادئ المجتمع وقواعده وينطلق من السياسة التعليمية المتبناة كما يطبق بالالتزام بمجموع المناهج المخططة وفق الأهداف المسطرة والمعلن عليها مسبقا ويشكل الإصلاح في ضوئها ألية من أليات التجديد تسعى من خلاله المنظومة لرصد جميع التطورات المرغوب في بلوغها وأمام التغيرات المتسارعة وفي ضوء إصلاحات الألفية الثالثة أصبحت المنظومة التربوية مطالبة بإعادة النظر في مضامينها التربوية لتتماشى مع التجديد الدائم في مماسة العملية التعليمية وعليه يجب أن يكون الأستاذ مؤهل لإدراك ذلك[2].

3. أهم المحاور التي استهدفها الإصلاح التربوي:

- تفعيل التأطير وتكوين المكونين إذ لا يمكن تحقيق النجاح في الإصلاحات إذا لم يتم إعداد المورد البشري المكلف بتنفيذ الإصلاح، فالأستاذ هو الفاعل الأول في نقل وترجمة السياسات التعليمية من أبعادها النظرية إلى ممارسة عملية ينقل من خلالها المعرفة والرغبة في البحث والتعلم[3].
- تجديد الرؤية لمشروع بناء المجتمع وفق التوجه العالمي الذي يطرح المستجدات في أنماط التفكير والتنظيم والتنمية الاجتماعية، ويساهم في رفع مستويات التوقع المنتظرة من بناء الأجيال في ظل عملية الاستثمار في الطاقات البشرية والطاقات المعرفية المتجددة[4].
- إصلاح البيداغوجيا من خلال التركيز على تحقيق التوازن بين أبعادها النظرية التي تشتمل على الفلسفة التربوية والمنهجية المعتمدة في تسيير العملية التعليمية مع الأبعاد التطبيقية المتمثلة في الممارسة الفعلية للعملية التعليمية والتربوية خاصة أمام التحديات التي أفرزها الوضع التربوي العام[5].

---

[1]. المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم: **"وحدة النظام التربوي"**، سند تكويني لفائدة مديري مؤسسات التعليم الثانوي والإكمالي، الحراش، الجزائر، 2005، ص09. **http://www.infpe.edu.dz** 2014/03/15

[2]. المجلس الأعلى للتربية: "**المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة وإصلاح التعليم الأساسي**"، مرجع سبق ذكره، ص11.

[3]. وزارة التربية الوطنية: "**إصلاح المنظومة التربوية**"، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[4]. جابر نصر الدين، بن سماعين رحيمة: **جودة التعليم داخل المنظومة التربوية في ظل معوقات تحقيق أهداف الإصلاح ومتطلباته**"، جامعة بسكرة، الجزائر، **www.dspace.univ-biskra/8080/jspui/bitstream/123456789/5471/122**2016/06/03.

[5]. حامد عمار: "**دراسات في التربية والثقافة**"، الدار العربية للكتاب، القاهرة، 2006، ص 54.

- إعادة تنظيم المنظومة التربوية من خلال رفع جميع التحديات الداخلية والخارجية والاهتمام بالمشكلات التربوية وإلقاء الضوء عليها وتقصي القضايا المتعلقة بالتربية والتعليم والاطلاع على المستجدات وتمكين الأستاذ من إدراج هذه المظاهر ضمن المعرفة الاجتماعية وبحث الحلول باستخدام التحليل العلمي والنقد البناء وتجديد الطرح العلمي للقضايا والمشكلات التربوية[1].
- الانتقال من بيداغوجيا التلقين إلى بيداغوجيا البناء من خلال اعتبار المتعلم محور العملية التعليمية والتركيز على تغيير ذهنيات المتعلمين من أجل تفعيل التربية وتعديل الأستاذ لتعليماته ليتماشى مع سيرورة المتعلم واستعداداته[2].
- استخدام المقاربة بالكفاءات بدلا من الأهداف وهي مقاربة تفتح المجال للتحكم في الانفجار المعرفي كحل بيداغوجي لاستيعاب الانفجار المعرفي وتقوم على فكرة تحقيق قدرات المتعلم وترتبط بأدائه في الفضاء التربوي، منهج يتماشى مع احتياجات المجتمع الجديد في ظل التغيرات الراهنة[3].
- في 9 ماي 2008 قال رئيس الجمهورية" بضرورة الوعي بأهمية القدرات البشرية المؤهلة في قيادة التغيير والتحول الاجتماعي وبضرورة إدماج المقاربة التربوية ضمن منظور نسقي لعملية التحديث والتطوير التي شرعنا فيها في إطار برنامج التجديد الوطني، كما أضاف أنه من الضروري العمل على تقديم تقويم شامل للمنظومة بمختلف أطوارها ومراحلها واقتراح المعالم الكبرى للمرجعيات التي تمكن القطاعات ذات العلاقة من المساهمة في إصلاحها بالشكل الذي يستجيب لطموحات المجتمع المشروعة في الحصول على تعليم فعال"[4].
- تكمن التحديات في هذه المرحلة في السعي الدائم لتوفير الشروط المادية والبيداغوجية للتكفل بالعدد المتزايد للمتعلمين 08 ملايين متمدرس بمعدل 25 % من نسبة السكان.
- تحدي الانفتاح على الثقافات الأخرى مع تحدي الحفاظ على مقومات الثقافة الوطنية لحماية الهوية والاعتزاز بالانتماء والتعاون الدولي الشامل مع ترقية وتدعيم مقومات الهوية ضمن منظور يندرج في إطار التنمية والحداثة وترسيخ القيم الدينية والإنسانية والروحية وسقلها في شخصية المتعلم[5].

---

[1]. إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر: 2013. مأخوذ من
www.educapsy.com/plog/devleppement-competence-raisonmement-deficient-montal380 2016/09/16
[2]. وزارة التربية الوطنية: **"إصلاح المنظومة التربوية"**، مرجع سبق ذكره، ص 69.
[3]. ليلى جباري: "**المدرسة الجزائرية في ضوء المقاربة بالكفاءات**"، أبحاث مؤتمر التربية في عالم متغير، الجامعة الهاشمية، الأردن يومي 07-2010/04/08، ص 113.
[4]. إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر: مرجع سبق ذكره.
[5]. النظام التربوي في الجزائر: 2010، مأخوذ من. **www.wadilarab.com/t8297-topic=50104** 06/06/2016 .

- تدعيم التربية على التعاون وترسيخ معالم العدالة الاجتماعية والسلام العالمي، بتنمية السلوك الإيجابي والتعايش السلمي وإتقان الحوار مع الأخر ومنح تربية تعمل على محاربة العنصرية والتطرف الديني والفكري والأخلاقي ومرونة المادة العلمية الموجودة التي تحمل رهانات راهن عليها النظام التربوي للخروج من الأزمة الاجتماعية وتفعيل الإصلاح[1].
- ملاءمة النظام التربوي للنسيج الاجتماعي والانطلاق من الاحتياجات الوطنية واعتماد التخطيط التربوي واستراتيجية ترشيد السياسات المتبعة بوصفها خيار اقتصادي واجتماعي، يتم وفقه تجاوز التصور المرحلي للإصلاحات في علاج الأزمات التربوية والاجتماعية وتأسيس المشروع العام.
- بلورة مشروع تربوي يعكس الطموح الاجتماعي في تحقيق المسار التنموي والرهانات المستقبلية وطنيا وقوميا وربط المشروع الإصلاحي في التربية بالمشروع الإصلاحي العام لبقية القطاعات[2].
- الاتصال الإيجابي أثناء العملية التعليمية والتفاعل بإثارة الحوار واستثارة قدرات المتعلمين واكتسابهم النقد البناء والثقة في النفس كما ينطلق الأستاذ في أدائه من حالات ووضعيات مستمدة من محيط المتعلم لتحفيز انتباهه وربط ما هو نظري بما يناظره من أحداث في الواقع[3].
- استخدام الأستاذ أثناء أدائه مختلف المفاهيم التي تحمل معنى الإيجابية والتفاعل الديناميكي والمرونة والثقة في النفس واستثار الرغبة في التعلم وكل المفاهيم ذات الدلالة الإيجابية في حب العلم والعمل والاستثمار في التعلم وفي الإمكانيات الشخصية للمتعلم[4].
- التكوين الجيد للأستاذ في الأبعاد المعرفية للتخصص مع امتلاك القدرات على تنمية سلوكه التعليمي كونه أحد أهم أليات التربية الاجتماعية الفاعلة ووعي الأستاذ بفعالية أدائه ومسايرته للتطورات الحديثة والمستجدات في مجال التربية والتعليم.

---

[1]. بدر عبد الله الصالح: "**المنظور الشامل للإصلاح المدرسي**"، مؤتمر الإصلاح التربوي، تحديات وطموحات، جامعة الإمارات العربية المتحدة دبي، 17–2007/04/19، ص05.

[2]. وزارة التربية الوطنية: المعهد الوطني للبحث في التربية، "**التقييم المستمر لمردودية المنظومة التربوية، نتائج تقويم برامج وكتب مدرسة التعليم الأساسي والثانوي**"، الجزائر، 2000، ص 12.

[3]. جابر نصر الدين، بن سماعين رحيمة: **جودة التعليم داخل المنظومة التربوية في ظل معوقات تحقيق أهداف الإصلاح ومتطلباته**"، جامعة بسكرة، الجزائر، **www.dspace.univ-biskra/8080/jspui/bitstream/123456789/5471/122** 2016/06/03.

[4]. مراحل تطور النظام التربوي في الجزائر، 2015، مأخوذ من **www.fpemsila.arabepro.com/t425-topic=508** 2015/03/09

- الاهتمام بالبناء المادي والتجهيزات في البيئة التربوية والتعليمية مع السعي المتواصل في تحسين الوضع المعيشي للأستاذ من خلال تعديل أنظمة الأجور والمكافأة، ورفع مستوى التقدير الاجتماعي للأستاذ يرفع من مستويات أدائهم ويدعم دافعيتهم للأداء الفعال[1].
- تفعيل التسيير والاتصال التربوي والاجتماعي داخل المؤسسة التربوية والتنسيق بين الأساتذة والإدارة[2].

يعتبر الأستاذ أهم محور في الإصلاح كونه من الفاعلين في تحقيق وتجسيد القرارات المتخذة والمتبعة في المخططات التربوية، غير أن الأمر لا يتوقف عند ذلك بل يتجاوزه إلى الاطلاع على الظروف التي نشأ ضمنها الإصلاح حتى يستطيع الأستاذ أثناء أدائه أن يفعل مختلف العوامل ذات الصلة بالعملية التعليمية والتي كان لها الانعكاس الواضح على الأداء ومنه:

- جمود البيئة التربوية في عملية التسيير والتنظيم والرقابة والمتابعة البيداغوجية وعدم مرونتها لتتماشى مع التطورات الحديثة والتغيرات المتسارعة في عالم المعرفة وأيضا عدم تفاعلها مع المحيط الاجتماعي ومؤسساته[3].
- عدم مرونة المنظومة التربوية في محتواها ونظمها وفاعليها وأهدافها وضعف فلسفة المشاركة الاجتماعية في تحسين المنظومة وعدم مسايرة أسلوب الإصلاح مع الفكر المتجدد وافتقاد الكفاءة في الاستغلال الرشيد للموارد المتاحة في الساحة التعليمية لتطوير الفكر المتجدد.
- غياب الاستقرار المهني بسبب ضعف التكوين وتردي الحالة الاجتماعية والمادية والتوترات التي مست سوق العمل في شروط الانتقاء الوظيفي بسبب غياب العمل بمعايير الجودة الشاملة[4].
- من أهم التحديات التي يواجهها الأستاذ أثناء أدائه التحكم في التغير الاجتماعي والتفاعل والتكيف مع التطور الحضاري المتسارع وإدراك التقدم التكنولوجي والاستفادة منه في تنمية التعليم وتطويره[5].

وعليه يلعب الإصلاح دورا أساسيا في تفعيل الأداء التربوي والتعليمي للأستاذ، فهو ألية بعث ديناميكية تهدف إلى تحسين المردودية التربوية، وتبقى الغاية الأولى من الإصلاح هو تثمين التأطير التربوي وتنظيم المنظومة وتأطير التغيير الاجتماعي العام من خلال تنمية التعليم وتفعيل دور الأستاذ والاستثمار فيه

---

[1]. نادية بعيبع: "**الإصلاح التربوي في الجزائر إصلاح أم حتمية؟**"، 2008، مأخوذ من، **www.assps.yourforumlve.com/112-topic=15** 2016/06/20

[2]. بن محمد نعيم: الأمل المفقود 2008 **www.hoggar.org/index.php?optin=comcontont=view=article /id=487catid=130benmohammde-naim=ltamid=36** يوم 2014/12/21

[3]. كوثر فادن: "**مناهج التعليم في ظل العولمة ومتغيرات أخرى**"، مجلة منتدى الأستاذ، المدرسة العليا للأساتذة، قسنطينة، الجزائر العدد 01، 2005، ص49.

[4]. جابر نصر الدين، بن سماعين رحيمة: **جودة التعليم داخل المنظومة التربوية في ظل معوقات تحقيق أهداف الإصلاح ومتطلباته**"، جامعة بسكرة، الجزائر ، **www.dspace.univ-biskra/8080/jspui/bitstream/123456789/5471/122** 2016/06/03.

[5]. بن محمد نعيم: مرجع سبق ذكره .

فالتعليم هو قائد التنمية، وبالرغم من ذلك فإن مسيرة الإصلاح التربوي في الجزائر اتخذت العديد من الأشكال بسبب التوترات المتتالية التي عرفها المجتمع في ظل التحولات الراهنة، الأمر الذي يفسر الإخفاقات التي ألت إليها المنظومة والتي ترجع بالدرجة الأولى إلى ضعف الانسجام المميز للمجتمع الجزائري مع إقصاء الأدوار الاجتماعية للأستاذ في إدماج الفرد الجزائري ضمن السلوك الاجتماعي الفعال مما طرح وجهات نظر متباينة تقف على طرفي النقيض في طرح المشكلات المتعلقة بالمنظومة التعليمية والتربوية بين التعريب وإعادة القاعدة اللغوية الفرنسية، وبين ما يطرح المسألة التربوية في القضايا السياسية في الدولة فالإصلاح يعيد صياغة مشكلات المنظومة في إطار فكري جديد وفق طرح مفهمي علمي بعيدا عن الطروحات المتطرفة ذات الحساسيات الإيديولوجية والابتعاد عن الأحادية في الطرح فقضية الإصلاح التربوي في الجزائر فرضت نفسها كغيرها من القضايا التي دخلت حيز المناقشة والجدل القائل بضرورة تفعيل أليات القطاع لبناء مجتمع تربوي متوازن ومتكامل بحيث يحقق الاستقرار في ظل ظروف اجتماعية عالمية ميزتها الحركة الدائمة والتغير المستمر وهو ما طرح نقطتين أساسيتين هما ضرورة الإصلاح كعملية وصعوبته كممارسة فعلية في الإطار الاجتماعي دائم التفاعل والحراك، نستخلص مما سبق أنه لا يمكن في ظل الظروف المتغيرة والمتسارعة نحو التطور أن ننظر للأداء التروي والتعليمي على أنه ظاهرة عرضية أو عشوائية قد لا تعكس مجريات التطور المرغوب الذي تسعى إليه الدولة والمجتمع، وعليه نستخلص أن الأداء ممارسة ذات أبعاد استراتيجية وحيوية مبنية على أسس علمية وقواعد بنائية ومنهجية يتم استخدامها في بناء السلوك الفردي والاجتماعي وتنمية الدولة والارتقاء بالمجتمع في ظل التغيرات والتطورات المتسارعة وذات الطابع التفاعلي الديناميكي الذي يؤسس لأنماط مغايرة من السلوك الإنساني الذي أصبح في إطار تنميته يعتبر رأسمال الفرد والمجتمع.

الفصل السابع

أداء الأستاذ التربوي والتعليمي في ظل التغيرات الاجتماعية الراهنة

❖ أولا: الأداء في ظل التغيرات التربوية.

1: الفلسفة التربوية وتأثيراتها على الأداء.

2: المناهج التعليمية والأداء.

❖ ثانيا: تأثير التغيرات الاجتماعية والثقافية على الأداء.

1: التغيرات الاجتماعية الثقافية والأداء.

2: انعكاسات الأوضاع العامة على الأداء.

❖ ثالثا: مظاهر العولمة وانعكاساتها على الأداء.

1: العولمة وأداء الأستاذ.

2: تأثير الأبعاد المعرفية على الأداء.

❖ رابعا: التغيرات التكنولوجية وانعكاساتها على الأداء.

1: التكنولوجيا والمنظومة التعليمية.

2: التكنولوجيا والأداء.

مر قطاع التربية والتعليم في الجزائر بالعديد من التغيرات التي كان لها الأثر الكبير في إعادة الاعتبار لأداء الأستاذ خاصة وأن التعليم قاعدة أساسية في بناء الفرد والمجتمع إذ يعتبر الأداء التربوي والتعليمي للأستاذ من أهم العناصر ذات الدور الفاعل في الحياة الاجتماعية، حيث تنصب حوله مختلف الجهود كونه يمثل أهم الأهداف التي يسعى كل نظام تربوي وتعليمي لتطويره لذلك يتواصل الجدل الاجتماعي حول أهمية الدور الذي يلعبه الأستاذ في المجتمع خاصة في ظل الأوضاع الراهنة التي شهدها المجتمع والإصلاحات المتتالية التي عرفها قطاع التربية والتعليم في الجزائر في مختلف مستوياته من أجل الوقوف على أهم المشكلات التي تعرض لها القطاع نتيجة التغيرات التي مست جميع ميادين الحياة الاجتماعية، سواء ذات البعد المحلي أو البعد العالمي بما في ذلك العناصر التي ترتبط بشكل مباشر بالمسألة التعليمية والتربوية من حيث عناصر التطوير التي ترتبط بشكل مباشر بأليات تطوير المنظومة التربوية والتعلمية كاستخدام التكنولوجيات الحديثة واستخدام مختلف الأبحاث التي تهدف إلى تطوير سلوك المتعلم وتنمية رغبته واستعداداته اتجاه التعلم أو مقتضيات التغيير التي ترتبط بشكل مباشر بأهداف ومساعي الإصلاح التربوي والتعليمي وغاياته ومختلف الأسس والمنطلقات التي يرتكز عليها في إعادة بعث المفهوم الجديد لعملية الأداء التي تحمل في عمقها عناصر تجديد المنظومة كما تعكس ديناميكيته في مواكبة مختلف المستجدات والتطورات التي تتحكم في مسار تنميته وتفعيله والارتقاء به في ظل التغيرات الراهنة وفي هذا الإطار سنحاول بحث أهم المثرات الاجتماعية على أداء الأستاذ

أولا: الأداء في ظل التغيرات التربوية:

يرتبط الأداء التربوي والتعليمي للأستاذ بالبناء الاجتماعي بل إن هذا الارتباط ضرورة تقتضيها الظروف الاجتماعية والاقتصادية العامة ذات البعد الداخلي أو الخارجي حتى لا يكون فقدان التوازن بين الأنظمة والواقع الاجتماعي المعاش فتؤدي إلى صياغة بيئة اجتماعية هجينة لا تتلاءم بين الحاضر والماضي وصناعة المستقبل، وأمام هذا الوضع تتزاوج الرؤى الإيديولوجية والبيداغوجية بالمصالح الاجتماعية والطموحات التنموية أثناء التحليلات الفكرية لحالة التشكل الواقعي لمفهوم الأداء التربوي والتعليمي في المجتمع[1]، إذا فلا مناص من تداخل الأمور المعرفية والتربوية والسلوكية والتوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في حدود تشكيل مفهوم الأداء التربوي والتعليمي وتحديد أنماط الممارسة الفعلية متجاوزا بذلك التجانس الفكري ليشكل بيئة اجتماعية وتربوية ينشأ ضمنها، متخذا في إطارها شكل من أشكال التطور لمواكبة ما تروج له العولمة المعرفية والعلمية والثقافية من أفكار جديدة في ظهور التناقضات في جميع

[1]. عمراني كربوسة، نور الصباح عنكو: "**مظاهر التحول الديمقراطي خلال حكم الرئيس بوتفليقة**"، أعمال الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر، محمد خيضر، بسكرة، ص 138.

المستويات وبذلك يستطيع الأستاذ كفاعل اجتماعي أن يتحرك ضمن بيئة تنظيمية تستشعر مجموعة من المقومات لتتخذ بذلك نمط متميز من الاختيارات المتاحة أمام المجتمع للاستجابة للحاجات المفروضة، وهنا لا يمكن التنازل تحت أي ظرف من الظروف في توجيه منظور المجتمع أو تحديد طريقة التكوين الاجتماعي للفكرة الحديثة عن الأداء التربوي والتعليمي للأستاذ والذي لازال يكشف عن تباينات واختلافات في النظرة العامة التي رسمت في ظلها جملة الأبعاد النظرية لمفهوم الأداء التربوي والتعليمي، وعليه يمكن القول أن جملة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تتحكم بشكل فعلي في تحديد البيئة الاجتماعية والتربوية التي تشكل رهان اجتماعي أساسي في تغيير وضعيات تتخذها العملية التعليمية، والتي تبدو للوهلة الأولى أنها منعزلة عن القوانين الاجتماعية السائدة والمتحكمة في حركة العلاقات الاجتماعية والممارسات المهنية، فالظروف الاجتماعية والتغيرات غير الاعتيادية أثرت بشكل أو بأخر على مفهوم الأداء التربوي والتعليمي للأستاذ الذي وجد فرصته لاتخاذ شكل جديد يسمح بإعادة تشكيله بالنسبة للأستاذ والمجتمع على حد سواء[1]

1: الفلسفة التربوية وتأثيراتها على الأداء.

لقد شهد المجتمع الجزائري تعقيدات كبيرة في جميع مستويات الحياة الاجتماعية منذ الاستقلال أدت في الكثير من المسائل إلى اختلال كبير، وكغيره من القطاعات عرف قطاع التعليم العديد من المشكلات والتحديات خاصة في توفر المورد البشري الكافي لتغطية النقص إذ شكلت حقيقة الأوضاع التي مرت بها الجزائر بعد الاستقلال إطار اجتماعي متزعزع دفع المجتمع إلى البحث عن سبل جديدة لإدراج مفهوم التنمية والتطوير في سياقات السياسة المتبناة من قبل الدولة.

وأمام هذا الوضع سعت الدولة إلى إدراج جملة من التعديلات على قطاع التربية والتعليم خاصة في الفلسفة التربوية التي يتم اعتمادها لبيان طموحات الشعب والأهداف والغايات المراد بلوغها من قبل الدولة من جهة ومن جهة أخرى بناء شخصية الفرد الجزائري الذي تتطلع السياسة العامة في المجتمع إلى بلوغه[2].

تعتبر التربية والتعليم قاعدة من قواعد بناء المجتمعات بل الأكثر من ذلك تعد الفلسفة التربوية مركزية كل فعل تربوي بالنسبة للعملية التعليمية كلها وعليه ترمز الفلسفة التربوية إلى الأسس الفكرية والانطلاقة المنهجية والقاعدة الأخلاقية والأطر القانونية والبيئة النفسو-اجتماعية والخلفية الإيديولوجية والسياسية التي تسيير العملية التربوية والتعليمية، وتضبط الفعل التربوي المترجم في السلوكات الاجتماعية

---

[1]. نادية بوشلالق: "**استراتيجيات إصلاح المنظومة التربوية في ظل تحديات العولمة**"، أعمال الملتقى الدولي حول العولمة والنظام التربوي في الجزائر وباقي دول العالم، مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، جامعة محمد خيضر، بسكرة ص145. **www.jspace.univ.biskra.dz/i8080/jspui/bitstrean/1123456789/5383/1/12pdf**

[2]. عبد الرزاق بلعقروز: "**فلسفة التربية وصناعة الإنسان**"، أبحاث ودراسات فضاء قسنطينة، مأخوذ من **www.cirtaspace.net/andex.php/2010-10-22-17-32-57** 12/06/2016

للأجيال وتخطط أهداف وغايات التربية والتعليم في المجتمع وتحدد السبل والأنشطة وجملة الممارسات التي ترسم أطر المستقبل والتكيف مع تحدياته[1]. وتؤثر الفلسفة التربوية بصورة كبيرة على العملية التعليمية خاصة في تحديد التوجهات العامة للتربية حيث تعتبر ظاهرة إنسانية تتجسد في صورة حق من حقوق الفرد سواء على المستوى الفردي أو الاجتماعي هدفها بلوغ مستويات متقدمة من التنشئة الاجتماعية لتقوم بالأدوار التربوية التي لا يمكن لغيرها أن تقوم بها[2]. كما تنعكس الفلسفة التربوية على الأداء التعليمي للأستاذ كونه الأساس في ترجمة محدداتها النظرية إلى ممارسات فعلية في إطار العملية التعليمية ومن جهته يؤثر الأداء عليها من خلال فعاليته فكلما كانت تتميز بالوضوح والشفافية تكون في إطار ممارسة إيجابية فعالة والعكس من خلال ذلك يمكن معرفة انعكاسات الفلسفة التربوية على الأداء التعليمي والتربوي للأستاذ في النقاط التالية.

تعبر الفلسفة التربوية عن النشاط الفكري المنظم الذي يهدف إلى تنظيم العملية التربوية وتنسيقها مع متطلبات وحاجات المجتمع وانسجامها مع جملة المكتسبات والتغيرات الاجتماعية بالإضافة إلى توضيح القيم والأهداف المراد تحقيقها من قبل المجتمع والتربية كعملية اجتماعية هي مجال لبحث جملة المشكلات التي تعاني منها التربية وبحث سبل تطويرها في ظل التغيرات والمستجدات العالمية[3].

تعتبر مرجعية تعمل على تنظيم الأداء وتعكس الرؤية الشاملة لجميع العناصر المتعلقة بالتربية وأجزائها بما في ذلك الطبيعة الإنسانية والمعرفية ورسم معالم المستقبل المأمول[4].

ينطلق الأستاذ في أداءه من القواعد النظرية التي تؤسسها الفلسفة التربوية والأطر المنهجية التي تحددها فهي بذلك ترسم حدود الممارسة الفعلية للأداء التربوي والتعليمي[5].

تشكل قاعدة محكمة ترتكز في الأساس على التركيب في الأبعاد النظرية والتحليل في المنهج والأسلوب وإعداد الفاعلين التربويين من خلال تأطير سياسات تعليمية يتم تسطيرها مسبقا[6].

---

[1]. بوبكر جيلالي: "**الفلسفة والتربية**"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، مأخوذ من **www.wata.cc/fourms/member.php?39355=a24b7afb8687bf1d5dd3422979790dd51** يوم 12/06/2016

[2]. محمد منير مرسي: "**فلسفة التربية اتجاهاتها ومدارسها**"، عالم الكتب، القاهرة، 1992، ص22.

[3]. مفهوم الفلسفة بشكل عام ثم الفلسفة التربوية، مأخوذ من **http://alagw50.wordpress/com** 21/06/2016

[4]. أوليفي ربول: "**فلسفة التربية**"، ترجمة جهاد نعمان، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1978، ص08.

[5]. موران إدغار: "**تربية المستقبل، المعارف السبع الضرورية لتربية المستقبل**"، ترجمة عزيز لزرق، منير الحجوجي، اليونسكو، دار توبقال للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، 2002، ص25.

[6] . Cuy Rochr : «**Education et révolution culturelle**», un article publie dans école et société au Québec, le Québec en mutation édition H.M.H, Montréal, 1973, p 187.

تعمل على فهم العملية التربوية في حد ذاتها وكل العلاقات التي تربطها ببقية الأبعاد الاجتماعية والمعرفية وتحاول فهم مدى تأثير ذلك على سير الممارسة الفعلية للأداء في بيئته الخاصة كما تبحث في عناصرها ومختلف الظروف التي تؤثر فيها وتؤثر في استعدادات الأساتذة[1].

يعتبر الأداء التربوي والتعليمي للأستاذ ترجمة فعلية لعملية اجتماعية ذات أهمية بالغة فهو عملية أساسية دائمة تطرح كل خطوة نحو تعميق النظرة في الحياة كما يعبر عن التحول الذي يقع وينتج في الدماغ أثناء دمج المعلومات الجديدة أو التحكم في مهارة جديدة أو إتقان سلوك اجتماعي فعال من هنا تعنى الفلسفة التربوية بكل ما يتعلق بقضايا العالم المعرفية والقيمية والبنية الفكرية والشخصية للفرد[2].

تساهم في إعادة بناء الاستراتيجية التعليمية الصادرة عن التصورات الاجتماعية للتربية وأهدافها وغاياتها وعمق العلاقة بين الفلسفة التربوية والأداء من حيث قدرتها على توجيه الفعل التربوي ونقله من أبعاده النظرية إلى مستويات الممارسة العملية التي تصف جملة الاختيارات التعليمية في المجتمع[3].

تعنى الفلسفة التربوية بتحليل الأفكار والنظريات والمفاهيم وترجمتها لممارسة فعلية يعمل في ظلها الأستاذ وفق القوانين والقيم المدرجة ضمن معايير الجودة العالمية وأخلاقيات المهنة هذه الأخيرة تعمل على ضبط العملية التعليمية وتحدد مجريات الأداء التربوي، تعبر عن المبادئ العامة التي تضبط السلوك الإنساني داخل البيئة التربوية سواء عند الأستاذ أو عند المتعلم[4].

2: المناهج التعليمية والأداء:

تعتبر العملية التعليمية والتربوية رهان حقيقي بالنسبة للدولة والفرد في حد ذاته وذلك لما تفضي إليه من قدرة على النهوض بالمجتمع وتحقيق التقدم وما توفره من موارد بشرية مهيأة لتحديات المستقبل وتحمل مسؤولية تنظيم الشأن العام، من هنا تكون المراهنة على التعليم كأساس كل ممارسة يقوم بها الأستاذ كما أنها تشكل قاعدة لتقوية وتعزيز البنية السلوكية المنظمة في الحياة الفكرية والنفسية والدراسية والاجتماعية للمتعلم بالإضافة إلى إكسابه الروح العلمية التي تسمح له باكتساب الثقافة العلمية والفلسفية واليقظة المعرفية التي تهيئ لتنمية القدرة على النقد واتخاذ القرارات وتنمية المواقف باستخدام أفضل البدائل المتاحة في إدراك وعي المتعلم لذاته ومحيطه حتى يعي بوجوده الذاتي والاجتماعي معا.

---

1. رابح تركي: مرجع سبق ذكره، ص21.
2. مصدق الجليدي: "**فلسفة النظام التربوي المنشود**"، 31 مارس 1915، تونس، مأخوذ عن
www.thewhatnews.net/post-page.php?post_alias=2 29/12/2015
3. إمنويل كانط: "**تأملات في التربية**"، ت: محمود بن جماعة، دار محمد علي الحامي، تونس، 2005، ص11.
4. محمد جلوب الفرحان: "**الخطاب الفلسفي الغربي**"، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 1999، ص29.

يرتبط الأداء التعليمي والتربوي بشكل مباشر بالمناهج التعليمية فهي تمثل الترجمة الفعلية لأصول ومبادئ وغايات النظام التعليمي والتربوي لذلك يتأثر الأداء التعليمي في البيئة التربوية بكل ما يحدث من تغييرات على صعيد المناهج[1].

تتغير المناهج وتتجدد وفق المتغيرات العالمية والمحلية العلمية والتكنولوجية التي تتحكم في العملية التعليمية لذلك ينعكس هذا الوضع بالدرجة الأولى على ممارسات الأستاذ في بيئته التعليمية خاصة وأن المناهج تنطلق في تأسيسها من تحليل ودراسة حالة التلميذ والأستاذ وجملة الاستعدادات والقابلية للتعلم والتعليم وخصائص المادة المقدمة للتدريس ومدى مرونتها بالنسبة للتلقين والتلقي ومدى ثرائها بالمفاهيم العلمية ومواكبتها للتغيرات المعرفية والتكنولوجية[2].

ترتبط عملية فهم وتحليل العملية التعليمية بفهم تأثيرات المناهج ومتغيراتها على أداء الأستاذ في بيئته التعليمية والتربوية من هنا يمكن معرفة الضغوط التي يتعرض لها الأستاذ في هذا الإطار[3].

تحول الأنماط المعرفية ساهم في التركيز على المناهج التعليمية بصورة شاملة في جميع مكوناتها (الأهداف المقررات والمحتويات الطرق والوسائل نظام التقويم الفاعلون التربويون) لما لها من أهمية في إحداث الفارق بين المجتمعات وذلك لاكتسابها خاصية الديناميكية والتفاعلية والجدلية مع بقية العوامل سواء في المحيط الاجتماعي أو البنية المعرفية أو البيئة التعليمية الداخلية[4].

تعبر المناهج عن إعادة صياغة احتياجات المجتمع والأفراد وأيضا ترتقي لصياغة الاحتياجات الاجتماعية ذات الطابع المتغير لمسايرة متطلبات العصر وهنا يترجم الأداء تلك الأهداف والخطط المحددة ضمنيا في مجموع المناهج المدرجة لكل طور من الأطوار[5].

تراعي المناهج جملة التغيرات في مضمون المعرفة الإنسانية ومحتواها الأمر الذي يفرض على الأستاذ إحداث تغييرات متواصلة في مستوى أدائه حتى يتماشى مع المحتويات الجديدة في المعرفة[6].

---

[1]. محمد الدريج: "**تطوير المناهج الدراسية والتحولات في المشهد التربوي المعاصر**"، مأخوذ من **www.anfasse.org/2010/12-30-16-04-13/2010-12-05-17-19-19/3143-07-11-12-4077** 12/06/2016

[2]. صليحة الطالب: "**المنهج وعلاقته بالتغير الاجتماعي**"، مأخوذ من **www.edutrapedia.illaf.net/arabic/membership-details.thtml?u-id=57** 12/06/2016

[3]. اللقاني أحمد حسن: "**تطوير مناهج التعليم**"، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1995، ص 09.

[4]. المرجع نفسه، ص13.

[5]. محمد الدريج: مرجع سبق ذكره.

[6]. عبيد وليم، مجدي عزيز إبراهيم: "**تنظيمات معاصرة للمناهج، رؤى تربوية للقرن الحادي والعشرين**"، مكتبة الأنجلو المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1999، ص45.

عرف موضوع التربية والتعليم اهتمام الباحثين على جميع الأصعدة إذ تصنف الخبرة الإنسانية في الكثير من النظريات المعرفية والمقاربات الفكرية التي أعطت دفعا جديدا للتعليم لما وفرته من تراكمات في الحصيلة المعرفية التي استخدمت من قبل المخططين التربويين كمرجعية لتحويل الأسس النظرية للمعرفة إلى خبرات يتم إدراجها ضمن المناهج التعليمية وتستخدم كألية لتحليل البيانات التربوية والاستفادة منها[1].

يراعي المنهج توفر وحدة المعرفة وتكاملها ويعمل الأستاذ على إكسابها للمتعلمين وتربيتهم على مهارات وعمليات الإدراك واتخاذ القرارات وحل المشكلات التي يحتاجون لاستخدامها كما يشتمل المنهج على بلوغ التكامل في الخبرة وأداء الأستاذ كما أن المناهج التربوية والتعليمية تفرض على الأستاذ أن يراعي في أدائه الفروقات الفردية بين المتعلمين من حيث الأبعاد النفسية والاجتماعية والانفعالية والإدراكية ومن حيث درجات الذكاء والميولات والرغبات التي تحدد مستقبلا التوجهات المعرفية للمتعلمين[2].

تراعي المناهج التربوية والتعليمية شخصية الأستاذ وإمكانياته أثناء الأداء بحيث يفترض عليه أن يكون على وعي تام بأهمية الأنشطة ودورها في زيادة إكساب المتعلم مختلف المهارات والخبرات ويتطلب أيضا ا التخطيط الممنهج للعملية التدريسية انطلاقا من تحديد غايات الدرس وأهدافه وتحديد حجم الدرس والطريقة المثلى لإيصال المعلومة للمتعلم أيضا تحديد الأنماط التي يستخدمها الأستاذ في التقييم[3].

تفرض المناهج أيضا على الأستاذ أن يكون ذو مرونة عالية في أدائه كما يتطلب أن يكون على درجة عالية من الكفاءة التي يتم توظيفها في سياقات متعددة في ممارسة العملية التعليمية[4].

يؤثر أيضا من حيث القدرة على التقويم أثناء عملية الأداء والتي تعنى بالقدرة على التشخيص ومعالجة الموقف التعليمي وأيضا يساعد المنهج التعليمي على تشخيص وكشف الإمكانيات التي يتوفر عليها الأستاذ في تحقيق الأهداف التربوية وتسيير العملية التعليمية[5].

ثانيا: تأثير التغيرات الاجتماعية والثقافية على الأداء.

مما لا شك فيه أن المجتمع الجزائري عرف جملة من التراكمات منذ الاستقلال أدت إلى حدوث تفاعلات جديدة ساهمت في تغير الوضع العام للبنية الاجتماعية كما نتج عن ذلك التفاعل جملة من التوترات على الصعيد الاجتماعي العام ومختلف المستويات المشكلة للبنية الفكرية والبشرية والاجتماعية

---

1. صليحة الطالب: "**المنهج وعلاقته بالتغير الاجتماعي**"، مأخوذ من **www.edutrapedia.illaf.net/arabic/membership-details.thtml?u-id=57** 12/06/2016

2. محمد الدريج: "**تطوير المناهج الدراسية والتحولات في المشهد التربوي المعاصر**"، مأخوذ من **www.anfasse.org/2010/12-30-16-04-13/2010-12-05-17-19-19/3143-07-11-12-4077**

3. محمد بوعلاق: "**مدخل لمقاربة التعليم بالكفاءات**"، قصر الكتاب، البليدة، الجزائر، 2004، ص09.

4. جابر حمد جابر وآخرون: "**مهارات التدريس**"، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1982، ص11.

5. محمد صلاح الدين مجاور: "**المنهج المدرسي، أسسه وتطبيقاته**"، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، 1977، ص21.

والأكثر من ذلك أدت إلى إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية على الصعيد الداخلي للدولة الجزائرية وجاءت هذه الأخيرة نتيجة للضغوط ودينامية التغير فالتغيرات الاجتماعية تمثل المحرك الأساسي الذي يمكن الممارسات الاجتماعية بشكل رئيسي من إحداث الحراك في واحدة من مستويات البنية الاجتماعية (التكنولوجيا، والتنظيم الاجتماعي والذهنية) أو عدة مستويات ثقافية في وقت واحد وفي حالة واحدة كما في غيرها من الأنظمة القيمية والثقافية التي تؤسس القواعد المشكلة للسلوك الاجتماعي العام المنتج في إطار البيئة الثقافية للمجتمع.

1: التغيرات الاجتماعية الثقافية والأداء:

❖ التغيرات الاجتماعية والأداء:

إن التغير الاجتماعي الذي عرفته الجزائر منذ الاستقلال ساهم بشكل كبير في إطار التفاعلات مع تحولات الوضع العالمي في إنتاج وقائع فرضت نمط جديد من التفاعل كما أنتجت أساليب جديدة في التفكير هذا من جهة ومن جهة أخرى أعادت صياغة النظرة إلى المستقبل بناء على العلاقات الداخلية والخارجية المشكلة للواقع الحضاري الذي تتشكل فيه التغيرات بدورها، وعليه وفي هذا الإطار تحتاج مسألة فهم انعكاسات التغيرات الاجتماعية الثقافية على التعليم والأداء التربوي والتعليمي للأستاذ إلى تحريك الفكرة نحو فعالية وتطور نظرة دينامية لا تتوقف عند بحث التغيرات عبر التاريخ بل يتجاوز ذلك إلى إيجاد السبل والبدائل لتنظيم البيئة الاجتماعية والتربوية وتهيئتها حتى تكون ذات أبعاد ديناميكية[1].

- تأثرت العملية التعليمية نتيجة التغيرات والظروف الخارجية التي أحاطت بالمجتمع الجزائري كما أن الظروف الداخلية ساهمت في تشكل واقع ذو خصائص متناقضة يسودها عدم الاستقرار والصراعات التي أثرت على البنية الفكرية والبشرية للمجتمع، وهنا لا يمكن تصور الأداء التربوي والتعليمي للأستاذ إلا ضمن الشروط العامة للمجتمع والتي أثرت في الإطار البنيوي والوظيفي للأداء والتعليم.
- تأثير التغيرات على الأبعاد البنيوية للأداء التربوي والتعليمي للأستاذ وذلك من حيث الوضعية الاجتماعية التي تغيرت فيها طبيعة العمل التربوي وجملة المهارات المطلوب توفرها في الأساتذة واكتفاء الخطاب التربوي بالتعريف بأفاق التعليم في إطار استراتيجية التواصل البيروقراطي الذي يعرض في المجتمع الجزائري جملة من الإكراهات الموضوعية كالنقص في الموارد المالية والبشرية.
- التأثير أيضا في أبعادها البنيوية من حيث البنية التحتية والتجهيزات اللازمة للعملية التعليمية والتي تنعكس بدورها على فعالية الأداء وعلى الجودة المتبعة في العملية التعليمية.

[1]. صليحة الطالب: "**المنهج وعلاقته بالتغير الاجتماعي**"، مأخوذ من
www.edutrapedia.illaf.net/arabic/membership-details.thtml?u-id=57 12/06/2016

- تؤثر أيضا من حيث ضرورة تغيير بنية المناهج بحيث تنعكس على أداء الأستاذ من خلال القدرة على التكيف أو مقاومة التغيير وصعوبة تقبل التغيرات في المناهج فعلى الرغم من وجود عوامل تفرض ضرورة التغير إلا أن البيئة الاجتماعية لم تهيأ للتغيير كما أن الأبعاد الشخصية والمهارات التدريسية للأساتذة لا تستجيب لذلك لأن الوضع أثر على الاستقرار الاجتماعي والمهني للأساتذة[1].
- ساهمت الأوضاع التي عانى منها المجتمع الجزائري في إعادة صياغة وعصرنة التربية وتحديثها هذا في إطار تفعيل العملية التعليمية وفق الأطر العامة، وتم إدراج ذلك ضمن المخططات التنموية لبناء المستقبل المأمول من قبل أفراد الشعب ومؤسسات الدولة وقوفا عند طموحهم وآمالهم[2].
- أما من حيث التأثيرات على الأبعاد الوظيفية للأداء فقد أثرت الظروف الاجتماعية على مقدار المسؤولية الملقاة على عاتق الأساتذة بحيث ارتبط أداءهم التربوي والتعليمي بوعي المجتمع والدولة بالأدوار التنموية للمدرسة ما استدعى إعادة النظر في علاقة البيئة التربوية بالمجتمع المحلي بالإضافة إلى تغيير أدوار الأستاذ حتى تتماشى مع متطلبات العصر الحديث وخصائصه[3].
- ساهمت الأزمة الاجتماعية التي عانت منها الجزائر في حدوث اختلالات قصوى عكست نتائجها عمق التحولات حيث أدت إلى فشل المؤسسات الاجتماعية خاصة التربوية وعجزها عن أداء أدوارها ووظائفها بصورة فعالة الأمر الذي أحدث جملة من ردود الأفعال السلبية بين أوساط الشعب حيث أدت هذه الأخيرة إلى صياغة نموذج من السلوكات تتجسد في تكوين خصوصيات اجتماعية ضعيفة أسست لقاعدة قيمية لا يستطيع المجتمع من خلالها مواجه التناقضات التي خلفتها التغيرات الثقافية هذا الوضع أثر بشكل كبير على السلوكات التربوية خاصة مع انعدام الأطر التي تسمح بطرح الرؤى البديلة والتي تساهم في التأسيس لخطاب تربوي فاعل سواء من حيث التفكير أو الممارسة[4].

❖ **التغيرات الثقافية والأداء:**

شهد السياق الاجتماعي العالمي تحولات كبيرة في المشهدين المادي والفكري ومن جهة أخرى عرف تقاربا كبيرا على صعيد الثقافة سواء في أبعادها العالمية أو أبعادها المحلية مما طرح نمط جديد من التحديات والفرص أمام التربية والتعليم لتحقيق التنمية العامة للمجتمعات مؤذنتا بدخول المجتمع العالمي

---

[1]. بلقاسم سلاطنية، غربي علي، قيرة إسماعيل: "**المجتمع العربي، التحديات الراهنة وأفاق المستقبل**"، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، 2000، ص241.

[2] . Jean-Paul Desbiens : «**D’éducation et de patrimoine**», un article publie dans le journal le devoir Montréal édition du mardi 5septembre 2006, idees, p6.

[3]. عبد الحميد مهري: "**الأزمة الجزائرية، الواقع والأفاق**"، مجلة المستقبل العربي، 226، 20 ديسمبر 1997، ص04.

[4]. العياشي عنصر: "**لماذا فشل علم الاجتماع في التنبؤ بالربيع العربي**"، بحث مقدم للملتقى الدولي علماء الاجتماع العرب أمام أسئلة التحولات الراهنة، تنظيم المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية والجمعية العربية لعلم الاجتماع، وهران الجزائر، فبراير، 20/18، 2014، ص07.

مرحلة تاريخية جديدة تختلف فيها التحديات والأفاق عن سابقتها، حيث يفتح هذا الوضع العالم على حدود جديدة من الترابط والتكافل والتقارب بين الثقافات كما سمحت بتشكل بيئة اجتماعية مختلفة مهدت لميلاد مستويات جديدة من التوترات والتعقيد والتعصب أضفت نمط أخر من المنافسة في طرق الحياة، إن الثقافة أسلوب حياة ينصرف في جوهره إلى عمليات التركيب النفسو اجتماعي لإعادة بناء الشكل الحضاري ذو الطبيعة الديناميكية ليتم ترتيب عناصرها وفق القواعد التي تسمح بانسجام أنماط التفكير مع الوجهة التي يختارها المجتمع للتحرك في ظلها نحو الحضارة، كما تنطوي حركة المجتمعات نحو الحضارة على جملة من التغيرات المتسارعة في أساليب الحياة والقيم السائدة مخلفة بذلك نمط حياة متجدد في إطار عام من التفاعل الثقافي قد يتخذ في حركته شكل الصدام أو شكل أخر للامتداد والاختراق وبالتالي اختزال ثقافات لتقوم على أنقاضها أنماط وأساليب جديدة من الحياة[1].

تتنوع الثقافات وتختلف تلتقي أحيانا وتتصادم في أخرى منتجة حقيقة اجتماعية ذات طابع متغيرة يسمح بإعطاء وسيلة اجتماعية للتنبؤ بسلوك الأفراد والجماعات الاجتماعية بحيث لا تنتظم هذه الأخيرة إلا بوجود منظومة محكمة ينشأ ضمنها الفرد ليكون قادرا على سلوك المسلك الاجتماعي المحدد والمنظم مسبقا من قبل المجتمع، أما التربية فهي أحد أهم المقومات التي تنتقل بها الثقافات بين الأجيال والتعليم فهي وسيلتها في ذلك، وعليه تتأثر المنظومة التربوية والعليمة بمستويات التقدم الثقافي ومنه تنشأ العلاقة بين الأداء والثقافة كما تنشأ عملية التأثير ويتضح ذلك في النقاط التالية[2]:

تأثرت البنية الاجتماعية الجزائرية بجملة التغيرات الثقافية سواء على الصعيد العالمي أو الصعيد المحلي حيث تنطوي هذه الأخيرة على تأثيرات تخص التربية والتعليم إذ لم يعد الاهتمام بالبيئة التربوية يقتصر على المدارس والجامعات بل الاهتمام تجاوز ذلك إلى الوسائط التربوية المرتبطة بشكل مباشر بالمحيط الاجتماعي لما لها من تأثير على بناء الذهنية الوطنية للفرد الجزائري فهو الفاعل الأساسي في بناء ونقل الثقافة للأجيال، ويعتبر الأستاذ أحد أهم الفاعلين في عملية نقل الثقافة بين الأجيال وعليه يتأثر أداءه بمختلف التغيرات التي تحدث على المستويات الثقافية[3].

تستمد المنظومة التربوية والتعليمية قواعدها وضوابطها من القيم السائدة في المجتمع كونها أحد أهم عناصر الثقافة وعليه يتأثر أداء الأستاذ وأدواره بمختلف التغيرات التي تحدث على مستوى القيم، وفي ظل التغيرات يلعب الأستاذ دور المحافظ على الثقافة من خلال تأكيد عناصرها للمتعلم أثناء الأداء[4].

1. محمود السيد سلطان: "**مقدمة في التربية**"، دار الشروق للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، 1983، ص11.
2. إبراهيم ناصر: "**التربية وثقافة المجتمع، تربية المجتمعات**"، دار الفرقان للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1983، ص15.
3. سكينة بوشلوح: "**التربية والحضارة**"، مأخوذ من **www.aljazeera.net/programs/books/pages** 15/07/2016
4. ثريا التيجاني: "**القيم الاجتماعية والتليفزيون في المجتمع الجزائري**"، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2011، ص93.

إن صياغة السياسات التعليمية تنطلق في الأساس من القواعد الثقافية للمجتمع كما يجب أن يأخذ الأستاذ في الحسبان أثناء الأداء أبعادها الوظيفية خاصة الأخلاقية منها، كونها تتيح للمجتمع إمكانية نقل معطياته الأصلية، التي لا يقبل أي فرد تصور السلوك الاجتماعي إلا ضمن شروطها وتعمل التربية بدورها على ترسيخ شروط الثقافة ومعاييرها في سلوك الفرد حتى تخلق في النهاية جملة الشروط التي تمنح أفراد المجتمع الاستعداد الكافي لمواجهة المستجدات التي تفرضها العلاقات الترابطية بين الثقافات[1].

يتخذ التغير الثقافي العالمي منذ نهايات القرن الماضي شكل الغزو الفكري للكثير من المجتمعات بسبب الوسائط التي يستخدمها، ذات الطابع العلمي والمعرفي والتكنولوجي، حيث تسمح بتغلغل الثقافات الأخرى في عمق الثقافات المحلية والإقليمية محدثة الكثير من التغيرات على مستوى العقول والقيم، إن وسائل اتصال الحضارات المستخدمة أثرت بشكل مباشر على تشكيل عقلية وتفكير الأفراد، وما لم يكن هذا الاتصال ذو طبيعة إيجابية فإن التأثير يتخذ مجرى أخر نحو الانحلال في الثقافات الأخرى في المجتمع لما لها من تأثير على صناعة الأفكار والمشاعر كما أنها قد تشكل قاعدة لإعادة صياغة القيم الاجتماعية والثقافية، هذه التغيرات تقدم كأكبر التحديات أمام المنظومة التربوية والتعليمية في المجتمع[2].

يرتبط الاستقرار الحضاري والتقدم الثقافي في المجتمع بوضعية التربية والتعليم وأمام غياب الاستقرار الاجتماعي الذي عرفه المجتمع الجزائري منذ الاستقلال، عرف مستوى الثقافة هو أيضا جملة من الاختلالات أدت إلى التصالح مع الذات في بعض الأحيان والتعثر في الكثير من الحالات في طريقها لخوض معتركات التدافع والتداول والتكامل والتفاعل الحضاري سعيا منها لتحقيق ضرورة الفعالية الحضارية في المجتمع إذ تتصل الفعالية الثقافية بحالة المجتمع ولا تكاد تنفك عن الأوضاع العامة فيه فتتشكل في ظلها البيئة الاجتماعية التربوية لتمهد إلى دخول مرحلة جديدة من التحولات ذات الطابع الفكري والروحي فتتأسس في ظلها الإدراكات التي تحتاج إلى تبرير للمفاهيم الشائعة ثم العمل على تخريبها حتى تكون القاعدة في إنتاج منهج سلوكي جديد ذو طبيعة فكرية ومعرفية عميقة[3].

يرتبط الفرد بشكل مباشر بالثقافة من الناحية النفسية والاجتماعية والتاريخية فهي تشكل البيئة التي تكسبه شخصيته كما تعمل على تنشئته الاجتماعية وتربيته العلمية والمعرفية وعليه يترجم هذه العلاقة الوثيقة بين السلوك الإنساني وثقافة المجتمع، وهنا لا تقتصر المسألة على تصورات مجردة في محتواها المتعلق

---

[1]. مالك بن نبي: "**مشكلات الحضارة، القضايا الكبرى**"، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، 1990، ص19.

[2]. عبد المجيد سيد أحمد منصور، زكريا الشربيني: "**الشباب بين صراع الأجيال المعاصرة والهدي الإسلامي، المشكلات، القضايا مهارات الحياة**"، دار الفكر العربي، القاهرة، 2005، ص71.

[3]. الطيب برغوث: "**حركة تجديد الأمة على خط الفعالية الاجتماعية، أفاق في الوعي النسبي**"، دار قرطبة، المحمدية، الجزائر، 2004 ص10.

بنقل التراث الثقافي بل تتعدى العلاقة حدود الاهتمام الذهني لأفراد المجتمع بذلك يجب أن يعاد طرح المشكلة الثقافة في شكل جديد تخرج من نواحيها المجردة التي تطرح حدود التصور للواقع الاجتماعي وفي هذه الحالة تتمثل المسألة في وجود فراغ بين الأفراد والمقومات الثقافية في المجتمع وهنا تصبح المنظومة التربوية والتعليمية محل مساءلة من قبل المجتمع كونها تجمع كل خصائص المجتمع وتتشكل فيها كل جزيئياته ومعطياته وأهدافه وفقا لما قدمه لنفسه في الإطار الحضاري العام[1].

يلعب الأداء التربوي والتعليمي للأستاذ دورا كبيرا في تحقيق التماسك والتساند بين الثقافات الفرعية المعبرة عن وحدة الأمة، ذلك لكون الأستاذ لا يقتصر في أدائه على التربية والتعليم بل الأكثر من ذلك نشر الثقافة وتحقيق التواصل الثقافي بين الثقافات الفرعية التي تجمع بينها وحدة التربية والتعليم في المجتمع فالتربية وفق هذا المفهوم عبارة عن عملية تثقيف متواصلة ومستمرة تنطلق من عملية تزويد شخصية الفرد بالعناصر الثقافية للمجتمع إلى مرحلة تحديد المناهج المتبعة في تحقيق روح الانتماء للأفراد وترسيخها في سلوك المتعلمين وصولا إلى تشكيل المقومات المؤلفة لها[2].

لكل ثقافة هويتها الفكرية والحضارية وهي تصيغ معادلتها الاجتماعية وفق المنظومة التربوية والتعليمية التي تعكس إلى حد كبير قدرة المجتمع على الحراك نحو تحقيق الكيان الحضاري الذاتي بحيث يشتمل النموذج الاجتماعي داخل أي مجتمع على قابلية التعديل والحراك وفقا لمكتسبات أفراده انطلاقا من فكرة أن الوضع الحضاري لأي شعب هو تاريخ متجدد وملئ بالأحداث والتجارب، وعليه فإن الهوية الثقافية للمجتمع تتغير باستمرار وتكتسب سمات جديدة كونها تعبر عن سلسلة عمليات متتابعة تتحول مع الزمن كما لا يمكن نفي أو اعتراض فكرة أن هناك ثوابت ثقافية يصعب تغيرها وتحتفظ باستمراريتها عبر الأجيال وهنا تلعب التربية والتعليم في المجتمع أحد أهم أليات الثقافة[3].

أدى التغير الثقافي والتعددية الثقافية والعرقية في البيئة المحلية للمجتمع الجزائري إلى تشكيل إطار جديد من التفاعلات والعلاقات وخروجها عن طبيعة الجماعات التقليدية إلى ما يفرضه المجتمع الدولي من علاقات ذات طابع عالمي، هذه العلاقات والتفاعلات هي التي من شأنها أن تؤدي إلى إعادة تشكيل معالم ومؤشرات الهوية الوطنية الداخلية خاصة وأنها تعبر عن نموذجها الاجتماعي حيث يتصل الأفراد بالمجتمع من خلال الأبعاد الروحية والثقافية كما يرتبطون به من خلال الانتماء المادي الذي تعكسه المواطنة فكلاهما

---

[1]. كل طفل بحاجة إلى معلم، ردم الفجوة في نقص المعلمين المؤهلين، الحملة العالمية للتعليم والمنظمة الدولية للتعليم، مأخوذ 16/08/2014 **www.campaignforeducatuon.Org.2012**

[2] . Jean-Paul Desbiens : «**L'éducation et les medias**», un article publie dons L'ouvrage sous la direction de Robert Cameau et Luc Desrochers, le devoir, un journal inde pendant (1910-1995) Montréal, les presses de l'université du Québec, Mars 1995, p121.

[3]. سعد البازعي: "**شرفات للرؤية العولمة والهوية والتفاعل الثقافي**"، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2005 ص39.

من سمات الانتماء للبنية الاجتماعية وهي التي تسمح بالتميز عن بقية الثقافات وعليه تقوم التربية بدور مهم جدا في تحقيق التوازن بين عناصر البيئة الثقافية وبين الشعور بوطنية وهوية الأفراد وانتمائهم للمجتمع فهي بذلك وسيلة نقل للثقافة بأبعادها المادية والروحية عبر الأجيال[1].

2: انعكاس الأوضاع العامة على الأداء:

- الأبعاد العامة للتغير:

لقد تعددت الاحتياجات التي واجهها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال حيث عرف العديد من الإخفاقات التي رجعت في الأساس إلى غياب الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي هذا الوضع أضفى على المجتمع الكثير من مظاهر الشتات أدت إلى وقوع جملة من الاختلالات العميقة والقصور الاجتماعي الذي صاحبه تمرد شعبي وتعصب في الأطر الفكرية والوهن في المقومات القيمية كل هذه الظروف دفعت بالمجتمع للوقوع في جملة من الصراعات على الصعيد النفسو اجتماعي وعلى الصعيد العلائقي، وعليه أصبح هذا الواقع يشكل تحديا أمام تأسيس البنية التحتية للمجتمع والتي يتم بمقتضاها التعامل مع مختلف المواقف والمستجدات خاصة ما فرضته العولمة من صيغ جديد للحياة الاجتماعية، وأمام هذه التحديات كان من الضروري إعادة النظر في مفهوم العملية التعليمية، التي تلعب دورا رياديا في النهوض بالمجتمع، غير أن الوضع لم يعد بذلك المستوى من الأداء إذ أن السلوكات السائدة والتي فرضتها التغيرات السياسية والاقتصادية سواء على الصعيد الدولي أو الصعيد المحلي تجاوزت الآمال المنشودة حتى أن هذه العملية باتت أمام تحدي كبير لم يعد بإمكانها تجاوزه، وعليه يتطلب الوضع تحليل انعكاسات الوضع السياسي والاقتصادي والتغيرات المصاحبة لهما على التعليم في الجزائر وعلى العملية التعليمية وأداء الأستاذ للمشاركة في إعادة صياغة مضامين التنمية البشرية وتنمية الجيل حتى يتمكن المجتمع من وضع أسس تربوية تتماشى مع التغيرات والتطورات المصاحبة لجملة التغيرات السياسية والاقتصادية وفي هذا الإطار ينبغي تحليل دور الأبعاد السياسية والاقتصادية في تحريك العملية التعليمية وتوجيهها وتأثير ذلك على الأداء التربوي والتعليمي للأستاذ.

- الأبعاد السياسية للتغير:

تعتبر التربية والتعليم من أهم العمليات التي يؤسسها المجتمع وتديرها الأدوار التعليمية للأستاذ في إطار الممارسة الفعلية داخل بيئتها التنظيمية في جميع الأطوار ومن جهة أخرى يمكن اعتبار السياسة الفاعل الأساسي في تجسيد غايات المجتمع وتصوراته واتجاهاته وإيديولوجيته كما أنها تعبر عن طموحات

---

[1]. فؤاد إسحاق الخوري: "**الذهنية العربية، العنف سيد الأحكام**"، دار الساقي، لبنان، 1993، ص90.

الشعب وأماله في المستقبل، وعليه نستطيع القول أن التربية والتعليم وسيلة المجتمع في نقل مختلف التوجهات السياسية المتبناة من قبله للأجيال وفي المقابل تتجسد الممارسة الفعلية للعملية التربوية والتعليمية في حدود ما تفرضه القواعد السياسية وتحدده[1].

أدركت الجزائر ومن الوهلة الأولى للاستقلال أهمية التعليم ودوره في ترسيخ التوجهات العامة التي تحدد المعالم الأولى لبناء الدولة الجزائرية ذات السيادة وبناء الشخصية الوطنية المرغوب فيها، وعليه تم إدراج المشروع التربوي ضمن فعاليات مؤتمر طرابلس المنعقد في 1962 تأسس بيانه على أسس تدعو لرسم استراتيجية مبنية على الخيار الاشتراكي كمنهج للدولة، كما تضمنت فعالياته إدراج الأمور المتعلقة بالتربة والتعليم بحيث ارتبط الأمر بشكل مباشر بالانشغال الرئيسي الذي ركز على كيفية توفير الوسائل التعليمية وتعميم التعليم، غير أنها لم تحظى بالقدر الكافي من الاهتمام كالبرامج والمخططات التربوية[2].

تزامنت عملية تطوير البرامج التعليمية والتربوية في الجزائر مع الأحداث السياسية والاجتماعية العامة، حيث تم التركيز على جملة من البرامج تساعد على ترسيخ التوجه السياسي والاقتصادي بالإضافة إلى تعميم استخدام اللغة العربية مع تعريب المواد التي تحمل الأبعاد الإيديولوجية والثقافية في جميع الأطوار كالتاريخ والجغرافيا والتربية المدنية والفلسفة والأخلاقية وإدراج التربية الدينية ضمن المنظومة[3].

عرفت الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا العديد من التغيرات على الصعيد السياسي وعليه يجب فهم جملة هذه التغيرات باعتبار أنها من دواعي تشكيل المنظومة التربوية بحيث تأسست المنظومة التربوية وتطورت مع النخبة السياسية ومشاريعها بشكل عام كما أنها أحد أهم الميكانيزمات المعتمدة في بناء الروابط والعلاقات العامة ومنها تستمد جملة التفاعلات والفعل التربوي شرعيتهما في البيئة التعليمية[4].

تتفاعل السياسة التربوية مع الإطار الفكري والسياسي العام محددة بذلك أسس قاعدية للعملية التعليمية التي تتشكل بدورها ضمن فلسفة المجتمع الفكرية وبيئته التربوية منظمة مختلف العلاقات والضوابط التربوية، هذا الإطار يسمح بتموضع الفلسفة التربوية بحيث تتجسد بصورة فعلية في الأداء التربوي والتعليمي

---

[1]. محمد فريد عزي: "**الأجيال والقيم مقاربة للتغير الاجتماعي والسياسي في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه دولة، علم الاجتماع السياسي جامعة وهران، 2008، ص 05.

[2]. عبد العالي دبلة، خيننش دليلة، خليل نزيهة: "**المناهج التربوية العربية بين متطلبات التطوير ومتطلبات التغيير**"، مقالة مقدم في فعاليات الملتقى الدولي حول العولمة والنظام التربوي في الجزائر وباقي الدول العربية، مخبر المسألة التربوية، جامعة بسكرة ص107.

[3]. توفيق أحمد مرعي، محمد محمود الحيلة: "**المناهج التربوية الحديثة، مفاهيمها وعناصرها وأسسها وعملياتها**"، دار المسيرة، ط02 عمان، الأردن، 2001، ص94.

[4]. العياشي عنصر: "**نحو علم اجتماع نقدي، دراسات نظرية وتطبيقية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 03، الجزائر، 2003 ص66.

للأستاذ ومنه يستمد الأداء والسلوك التعليمي تنظيمه وتوجهه العام كما يحدد منظومته القيمية حتى يستطيع نقل التوجهات التي تحددها السياسة في تلبية احتياجات المجتمع وسوق العمل[1].

يعتبر الأداء منظومة تتفاعل ضمنها جملة من الأبعاد ذات الطبيعة المعرفية والخبرة المهنية والاستعدادات الشخصية بالإضافة إلى الأبعاد الثقافية وجملة الأهداف المسطرة والأمال المنشودة والقرارات المتعلقة بالإيديولوجيات، وعليه لا يستمد الأستاذ ممارساته وأداءه في البيئة التربوية من منظومة الأفكار والتصورات فحسب بل تستمد أيضا من سلسلة من الممارسات المادية والأعراف والعادات وأساليب الحياة فهي تتفاعل مع العلاقات المبنية على البنية الاجتماعية والإيديولوجية للمجتمع لتشكل الفعل التربوي لذلك تلعب الروابط الإيديولوجية التي تأسست عليها المؤسسات والمنهجية المتبعة في التسيير المؤسسي والأفكار القائمة ضمن الثقافة المنشودة دورا جوهريا في تأسيس السلوك التربوي والتعليمي للأستاذ[2].

عرفت الجزائر خلال مسيرة نموها العديد من الأزمات على الصعيد السياسي بسبب التناقضات وعدم التوافق الاجتماعي على المبادئ الأساسية التي يعتمد عليها النظام السياسي، وعليه أدى هذا الوضع إلى التأثير على الخطاب التربوي الموجه لخدمة وترسيخ المعالم السياسية للدولة في بداية استقلالها، لكون التأثير التربوي بمثابة الثورة التي تتعمق في صلب الوجود الاجتماعي لتحدث تغييرات واضحة في الوعي بأهمية التمسك بثوابت البنية الاجتماعية واسترجاع التراث اللغوي والديني والثقافي[3].

عرفت الجزائر منذ الاستقلال جملة من الاضطرابات على المستوى الإيديولوجي خاصة من حيث الاعتقادات والممارسات التي طرحت قضية السلطة كغاية وليست كوسيلة، وفي سعيها لترقية العمل السياسي سعت الجزائر بكل جهودها لتحقيق استقرار على المستوى السياسي والاجتماعي إلا أن الأمر أخذ أشكال متعددة من الخلافات بلغت حد الصراع الإيديولوجي الذي ساهم بشكل كبير في طرح قضية السلطة كمقصد نهائي وبيئة للحركة السياسية لبناء رأسمالية الدولة بعدما كانت الانطلاقة تتخذ من الاشتراكية كمشروع لبناء قاعدة السلوك والعلاقات الاجتماعية في المؤسسات ذات الطابع الإيديولوجي والاجتماعي وخاصة التربوي[4].

أما بعد 1978 جاءت مرحلة التراجع عن الخط الاشتراكي هذا الوضع يتطلب تجسيد لغة ثقافية جديدة وفي إطار محاكات السياسة للواقع الاجتماعي المعاش أحدث الأمر جدلية مشروعة بين نمط التفكير الفروض ونوعية الممارسة السياسية سعيا لإيجاد نقطة الالتقاء المجسدة في العلاقات الاجتماعية والتربوية

---

[1]. عبد الحميد مهري: مرجع سبق ذكره، ص02.

[2]. عبد الباسط دردور: "**العنف السياسي في الجزائر وأزمة التحول الديمقراطي**"، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996، ص09.

[3]. بلقاسم سلاطنية، غربي علي، قيرة إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 241.

[4]. الطاهر الإبراهيمي: "**نحو علم اجتماع لما بعد التعددية السياسية في الجزائر، في الدواعي والإمكان رؤية تحليلية**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد العاشر، نوفمبر 2006، ص59.

بالنسبة للأفراد وفي نمط الاتصال السياسي والسلطوي بين السلطة والمجتمع، هذا الأمر برمته أحدث شكل جديد من العلاقات المبنية على عدم الثقة وحدوث الفجوة التي انعكست بشكل كبير ومبالغ فيه على طموح الشعب وأدت إلى حالة من الإحباط الجماهيري ما نتج عنه تزعزع في البنية الفكرية للفرد بين ما هو مأمولا فيه وما هو مفعول به من ممارسات على جميع الأصعدة، ولقد أنتجت هذه الأوضاع سلوك انفعالي انعكس سلبا على البنية النفسية التي أثرت على العلاقات داخل المؤسسة التربوية[1].

أحدثت مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية في الجزائر خلل كبير في إعادة تشكيل البنية الاجتماعية انطلاقا من إعادة قراءة المضامين الاجتماعية وتحليل الوقائع والعلاقات الوظيفية بين الفواعل الأساسية التي أدت إلى جملة التحولات والإخفاقات في مرحلة التحول إلى الديمقراطية، تلك المرحلة التي تأسست على فقدان الثقة نتيجة المنطق الذرائعي للنظام السياسي في معالجة المشكلات الاجتماعية والأمنية، وأمام اختزال الأزمة في عمقها إلى مجرد تحول في النمط الاقتصادي وتعثر في المسار الانتخابي أدى الأمر إلى الاحتقان الشعبي وفقدان التوازن السياسي ما انعكس على المنظومة التربوية وعلى أداء الأستاذ نتيجة التحديات التي فرضها الوضع الراهن والذي لا يمكن التصدي له إلا من خلال أداء تربوي فاعل[2].

أسست الأزمات المتتالية التي مرت بها الجزائر في الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي حالة من الإحباط بسبب استمرار خطاب الأزمة الذي أصبح من أهم مكونات الثقافة السياسية التي عرفها المجتمع لفترة من الزمن هذا الخطاب الذي وجد وزنه الاجتماعي في تقديم شروحات للوضع الذي مرت به الجزائر من منظور سوسيولوجي لا يستطيع تقديم تحليلات تعالج ما ألت إليه الأوضاع مبتعدا عن الاستخدام الازم للتحليل النقدي من أجل صياغة وجهة نظر واقعية تعتمد كقاعدة في إعادة تأسيس الأدوار الفعلية للمجال السياسي في بناء المنظومة التربوية، التي عرفت هي أيضا جملة من الاختلالات في ضوء الظروف العامة خاصة على مستوى تغييب الأطر المرجعية التي تمثل القاعدة في بلورة نماذج للفعل التربوي وأنماط السلوك والعلاقات التي يستمد الأستاذ منها الإطار القيمي المعتمد في تحقيق عملية التنظيم الفعلي لسلوكيات المتعلم التربوية، غير أن الفعل التربوي للأستاذ انطلق من قاعدة قيمية تأسست على التناقض والتضارب في سبل تحقيق الأهداف وفقدان التوازن التي ظهرت على الساحة السياسية والتي انعكست على البيئة الاجتماعية والتربوية وعليه تأسست الثقافة الاجتماعية من جملة الاضطرابات في القيم والمعتقدات السياسية المسيطرة

---

[1]. العياشي عنصر: "**نحو علم اجتماع نقدي دراسات نظرية وتطبيقية**"، مرجع سبق ذكره، ص60.

[2]. نور الدين ثنيو: "**الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية**"، **www.aljazeera.net/specialfiles/pages/3a09df28-0aac** 15/02/2017

على الوضع العام الأمر الذي انعكس على الفعل التربوي في البيئة التعليمية وفلسفة بناء الشخصية الوطنية[1].

إن التحول الذي عرفته الجزائر منذ الاستقلال كان تحولا عميقا على جميع المستويات ما يستدعي من قطاع التربية والتعليم أن يعمل على إعادة صياغة مضمون التعليم والبيداغوجيا خاصة وأن التحول الذي عرفه المجتمع الدولي في القرن الواحد والعشرين طرح مستويات جديدة من التعقيد على جميع المستويات بحيث طرحت هذه الأخيرة طابع جديد من التحديات تحمل جملة من المفاهيم ذات المسلك الأخلاقي المرتبطة في مظاهرها بالعنف والتعصب والتهميش والاستبعاد بالإضافة إلى عالمية التعليم وشروطه ومطلب الاستحقاق واستمرار التمييز بين الشعوب، أما في الجزائر فإن الأمر اتخذ شكل أخر خاصة وأن الوضع لم يعرف الاستقرار منذ الاستقلال بحيث عرف الوضع العام استمرارية التحديات التي تواجه الدولة والمجتمع، وأمام الاختلالات التي عرفتها المنظومة التربوية والتعليمية في الجزائر وفي ظل التغيرات العالمية شهدت المنظومة التربوية والتعليمية أنماط جديدة من التحول ما أدى إلى توترات ينتظر من الدولة أن تجهز قطاع التربية والتعليم وتهتم به لمواجهة تصورات العالم حول التعليم والأنظمة المعرفية، إن أهم تحدي يواجه المنظومة هي إعداد وتنمية الأستاذ ليكون في مستوى مواجهة جملة التغيرات العالمية والمحلية خاصة وأن مضامين التعليم العالمية تستهدف الاعتماد على الأداء التربوي والتعليمي لتنمية المجتمع كما أنها تتبنى فكرة أن الأستاذ هو قوة التغيير الدائمة التي يحتاجها المجتمع لبناء الحاضر والمستقبل لذلك يتوجب على صناع السياسة التعليمية تجديد رؤيتهم للتربية والتعليم[2].

- **الأبعاد الاقتصادية للتغير:**

لقد أثبتت التغيرات على المستوى الاقتصادي في الجزائري فعاليتها في التأثير على البناء الاجتماعي والأنظمة الأخرى خاصة منها نظام التربية والتعليم وفي ظل الاضطراب والتراجع الذي عرفته معظم القنوات العاملة في هذا الشأن أصبحت الرهانات المطروحة حاليا أمام القطاع تكمن في فعالية المنظومة بصفة خاصة في تنمية الأفراد وحماية القيم والعادات والموروث الثقافي أمام تحديات العولمة بكل أشكالها ومظاهرها، والعمل على تكوين مواطن مبدع يتفاعل مع محيطه بشكل إيجابي وفاعل ومؤمن بمبادئ الديمقراطية والحرية والإبداع، مع المزج بين الأبعاد الثقافية والتنموية والتنافسية ومن ثم تكريس تنشئة سليمة، ويظل هذا الهدف متوقفا على نجاعة وفعالية الأنشطة التي تقوم بها الدولة من حيث الإنفاق على قطاع

[1]. إسماعيل قيرة وأخرون: "**مستقبل الديمقراطية في الجزائر**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص 91.

[2]. إيرينا بوكوفا: "**إعادة التفكير في التربية والتعليم نحو صالح مشترك عالمي**"، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو، فرنسا، 2015، ص 06.

التعليم وأيضا تحسين مستويات المعيشية للفاعلين التربويين خاصة الأساتذة فهم يشكلون رأسمال اجتماعي، كما يؤثر الوضع الاقتصادي للدولة على المنظومة التعليمية من حيث التهيئة والتجهيز لمواكبة التغيرات المتسارعة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والتربوي وعليه يجب تبني وطرح فكرة أن القاعدة الاقتصادية للدولة لا يمكن أن تقوم إلا من خلال إدراك أهمية رأس المال البشري في تنفيذ مخططات التنمية الشاملة وينبغي أن تصب اهتمامها في بنائه في ظل مجتمع كثرت فيه الإحباطات[1].

يعتبر الاقتصاد من أهم القواعد في بناء المجتمعات ومن جهته يعتبر الإنسان من أهم الموارد المنتجة بل الأكثر من ذلك فهو رأسمال منتج يحقق مشاريع التنمية، كما يساهم التعليم في تحقيق تراكم رأس المال البشري في الدولة، لذلك أصبحت الدول تخصص الكثير من الاهتمام ورؤوس الأموال لترقية التعليم والنهوض به فهو الأساس في تنمية الأجيال وبناء الاقتصاد والبنية الاجتماعية للمجتمعات وعليه اهتمت الجزائر بدورها بإعادة صياغة المنظومة التعليمية لتتماشى مع المتغيرات الاقتصادية المتتالية خاصة وأن الجزائر مرت بمراحل متعددة في مسيرة بناء الاقتصاد الوطني[2].

أثرت التغيرات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال على المنظومة التعليمية حيث تعتبر من أهم المقومات التي تتأسس ضمنها المنظومة التربوية ويتحدد وفقها البرامج والأساليب التربوية كما أن أي تغيير يطرأ عليها ينعكس على المنظومة التربوية والتعليمية وبالتالي ينعكس على وضعية الأستاذ أثناء أداءه التربوي والتعليمي[3].

تحولت الرؤية في مسيرة العملية التنموية بحيث لم تعد تركز على النمو الاقتصادي بمعزل عن المنظومة التعليمية والتربوية فهي القاعدة الأساسية في تهيئة مخرجات التعليم للخوض في عمليات التنمية الاقتصادية والإنتاج ذلك لكون الإنسان هو محور العملية التنموية فهو الغاية والوسيلة[4].

---

[1] . Philippe Brand : «**Sociologie politique**», casbah édition, Alger, 2004, p119.

[2]. فاطمة بودية، بن زيدان فاطمة الزهراء: "**دور الاستثمار العام في قطاع التعليم العلي في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة قياسية لكل من الجزائر، السعودية، الأردن باستخدام معطيات بانيل)**"، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة وانتكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2014/2001 كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 13/11 مارس 2013، ص2.

[3]. العياشي عنصر: "**الدولة وعلاقات العمل في اقتصاد السوق**"، مجلة إنسانيات في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، الجزائر جانفي 1998، ص 53.

[4] . Le rôle crucial des enseignants : «**Attirer, former et retenir des enseignants de qualité**», publications de L OCDE Paris, France, 2005. **http://www.oecd.org/edu/teacherpolicy** 09/03/2017

إن أهمية التعليم لم تعد مقتصرة على اكتساب المعارف فقط بل لا يمكن تحقيق المسيرة التنموية الشاملة دون تهيئة البرامج التعليمية بمفاهيمها، هذا الأمر يتطلب تكوين الأستاذ ليكون فاعل في تحقيق مخططات التنمية التي تسمح بتلقين المعارف ذات الصلة بالمفاهيم العامة لتحقيق المسار التنموي[1].

عرفت الجزائر في مرحلة السبعينات وبداية الثمانينات انفراجات كبيرة على جميع الأصعدة ساعدت في بناء قاعدة صناعية كبيرة كانت تهدف من خلالها الدولة إلى تحقيق قاعدة اقتصادية ذاتية غير أن الوضع جعلها تركز اهتمامها واستثماراتها على بناء الصناعة دون تشجيع الاستعمال العقلاني للموارد والثروات المتوفرة سواء المادية أو البشرية الأمر الذي يفسر العلاقات الواهية بين المنظومة التعليمية والنمو الاقتصادي خاصة في الاعتماد على عائدات البترول التي توجهت لخدمة مصالح الدولة على حساب أخرى، كما أن التبعية لقطاع المحروقات أدت إلى فشل ذريع طبع التنمية منذ 1986 حيث أثر على انخفاض الموارد المالية وميزان النفقات خاصة المخصصة للقطاعات الحيوية ما انعكس على النفقات المخصصة لقطاع التعليم سواء من حيث التشييد أو من حيث التجهيز والتطوير[2].

أنتجت هذه المرحلة جملة من التغيرات على قطاع التربية والتعليم خاصة في إنتاج بيئة اجتماعية كانت قاعدة لنشأة مفاهيم تربوية جديدة وأساس لبناء البيئة التعليمية وأسلوب إدارتها وتسييرها حيث غابت فيها ثقافة التسيير التي تعتمد على توليفة ذكية من مبادئ التسيير والتأهيل والخبرة والاتصال بين الأصول الاجتماعية المختلفة حتى تسير العملية التعليمية وعمليات التنشئة الاجتماعية والتربية في بيئة فاعلة تساهم بشكل إيجابي في تنمية البينية الاقتصادية والاجتماعية، لكن عكس المتوقع فإن فلسفة التسيير التربوي لم تكن بعيدة عن غيرها من المؤسسات الأخرى في تلك الفترة فقد عرفت الكثير من أشكال التوتر والشك جعلت من الأطراف الفاعلين أساس الصراع الأمر الذي أثر على التربية وأداء الأستاذ[3].

لقد ساهمت التغيرات على مستوى البنية الاقتصادية وانخفاض عائدات البترول في تفاقم الأزمة الاجتماعية كما ساهمت في زيادة العجز في تلبية الاحتياجات الاجتماعية المتزايدة بشكل مستمر ومع تفكك ألات الإنتاج وزيادة السكان وزيادة الاحتياجات وتضخم الوظائف الإدارية وتزايد القوة العاملة على حساب كتلة الأجور التي أعاقت مجهودات التنمية انعكس هذا الوضع على المستوى المعيشي وهو ما جعلهم يتوجهون للبحث عن وظائف أخرى خارج الوقت الرسمي لأدائهم هذا الأمر انعكس بشكل سلبي على الذهنية

---

1. العنصر العياشي: "**سوسيولوجيا الديمقراطية في الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص113.

2. شعبان فرج: "**الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الأنفاق العام والحد من الفقر**"، دراسة حالة الجزائر 2000–2010، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2017، ص364.

3. منعم عمار: "**الجزائر التعددية المكلفة، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1999، ص47.

الجزائرية خاصة في معايير التوظيف واحترام العمل، وقد ألت هذه الظروف بالبنية القيمية للمجتمع إلى الانهيار في المنظومة التربوية الأمر الذي زاد من أعباء الأستاذ فهو المربي والمعلم كما أنه الموجه والمتحكم في عملية الضبط الاجتماعي داخل المؤسسة التربوية[1].

عرفت الجزائر توترات كبيرة على الساحة الاقتصادية أحدثت فجوة في المجتمع أفقدت الشعب ثقته في السلطة ما أدى إلى حدوث تغيرات تجاوزت النظام السائد كما أثر على مستويات الاستقرار في الوضع العام والأكثر من ذلك تأثر البنية القيمية في المجتمع إذ لا يمكن العودة إلى تحقيق الاستقرار دون شرح ومحاولة تقديم تحليل نقدي لفهم أصول النظام والاحتمالات الكامنة في المستقبل للعمل على تجاوز الوضع المتأزم، كما استدعت هذه الظروف إعادة صياغة الوضع التربوي بعد التركيز المتزايد للسلطة على التنمية الاقتصادية التي تتطلب بالضرورة توفير مورد بشري قادر على تحقيق الأهداف المسطرة[2].

إن الوضع الذي أل إليه الاقتصاد الجزائري كان من أهم الأسباب التي أدت بالجزائر إلى الدخول في أزمة أمنية وسياسية خانقة ساهمت في عدم الاستقرار في الجانب الأمني الأمر الذي انعكس سلبا على المنشأت الحيوية خاصة منها تخريب المدارس والمؤسسات التعليمية والتربوية هذا الوضع انعكس على الاستقرار الأمني والمهني للأساتذة[3].

يظهر التحدي بالنسبة للمجتمعات السائرة في طريق النمو في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تتوقف عند توجيه التعليم نحو الفكر العالمي الذي يعتمد أساسا على توجيه التعليم نحو خدمة مختلف الأهداف القومية من خلال تقديم منظومة من البرامج المهيئة لتنمية وصقل مهارات الأجيال الجديدة وإعدادها لمتغيرات المستقبل، إذ يجب أن تنطلق العملية التعليمية وفقا لحاجات المتعلمين وقدراتهم ومستوياتهم واستعداداتهم ومن جهة أخرى أن يكون أداء الأستاذ مستعدا لمختلف المتغيرات التي فرضتها النظرة الاقتصادية الحديثة للمتعلم على أنه مورد بشري يوظف لخدمة الاقتصاد وتنمية المجتمع، وعليه لا يمكن فصل الأداء التربوي والتعليمي للأستاذ عن النظرة الجديدة للاقتصاديين التي تدعو إلى إتباع المعايير الدولية في التدريس وتحديد التخصصات والمناهج وتشجيع العلاقات والروابط التربوية.

يعتبر التعليم شرط أساسي وضروري لبناء القاعدة الاقتصادية في المجتمع لذلك ترتبط المنظومة التعليمية والتربوية بالدرجة الأولى بالتوجه الاقتصادي السائد في المجتمع ما يحتم على السياسات التعليمية

---

[1]. عبد العالي دبلة: "**الدولة الجزائرية الحديثة، الاقتصاد والمجتمع والسياسة**"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص50.

[2]. العياشي عنصر: "**نحو سوسيولوجيا نقدية**"،
www.academia.edu/attachments/40228923/downloadfile?st=mt.q5mzq2mtc3niwxotcumte2ljlwxot.cumte2Ljlw.ns4xnzm/3%Ds=swp_splach-paper-cover 18/03/2017

[3]. دحماني دريوش، بوطالب قويدر: "**فعالية نظام التعليم والتكوين في الجزائر وانعكاسه على معدلات البطالة**"، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، 18/17 مارس 2008، القاهرة، ص07.

أن تدرج أهمية النظريات الاقتصادية في البرامج التربوية كما يتوجب عليها التركيز على الاستفادة من العامل الاقتصادي من أجل تكوين رأسمال بشري فاعل من شأنه أن يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1].

ارتبطت أدوار الأستاذ في السنوات القليلة الماضية بتغير مفهوم الموارد في الفكر الاقتصادي الحديث حيث ارتبط بتأسيس رأسمال بشري فاعل ذو مرونة عالية على مجاراة التغيرات على التقنية والتكنلوجية، بالإضافة إلى التغيرات في شروط التوظيف التي تتطلب استخدام معايير عالمية تتماشى مع القدرة على تحقيق التنافسية، وتغيير القوانين التي تتحكم في سوق العمل والتي باتت تفرض على المنظومة التربوية والتعليمية أن تحقق جملة من التغييرات في الهياكل والتجهيزات والبرامج والأساليب التي تسمح بتهيئة بيئة تربوية خصبة قادرة على تنمية المورد البشري المطلوب في سوق العمل[2].

لا يمكن باي حال من الأحوال تغيير البنية التربوية انطلاقا من أهداف معينة توضع لمجرد إلغاء وتجاوز الوضعية الراهنة من دون فهم أن التغيير لا ينطلق بمعزل عن الظروف التي نشأت فيها كما لا يمكن تجريد الفعل التربوي بعيدا عن الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع إذ أن الأمر يعزل الأداء التربوي والتعليمي للأستاذ عن البيئة التي ينشأ ويتحرك فيها والعوامل التي يتغير ويتطور وفقها هذا الأمر يجعل من الأداء يفقد قيمته بفعل محاولة اختزاله وعزله عن التغيرات العامة في المجتمع[3].

ثالثا: مظاهر العولمة وانعكاساتها على الأداء.

أسست البيئة الاجتماعية المعولمة لمرحلة جديدة من الارتباط وتكافل المجتمعات وبمستويات جديدة من التعقيد والارتياب والتوتر هذا الوضع أدى بدوره عبر العالم إلى بروز حاجة ملحة في أغلب المجتمعات إن لم نقل كلها وهي تحديث نمط جديد من التعليم ينطوي على جملة التغيرات التي تحدث عالميا ومحليا هذا الوضع كله أذن بظهور سياق عالمي جديد للعملية التعليمية[4].

يتسم مجتمع العولمة بمستويات جديدة من التعقيد والتناقض والتوتر والتكامل هذه المظاهر نشأت عن التغير التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي، بين ما هو محلي وعالمي وما هو تقليد وحداثة بين ما هو عقلي ومادي وما هو واقعي ومثالي بين المنافسة والركود، بين الانفتاح والانغلاق والإصلاحات الظرفية والتغيير

---

1. تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: "**الطريق غير المسلوك، إصلاح التعليم في منظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**"، البنك الدولي، واشنطن، مأخوذ من **www.worldbank.Org** 05/03/2017

2. عمر التومي الشيباني: "**التربية وتنمية المجتمع العربي**"، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985، ص161.

3. مغنية الأزرق: "**نشوء الطبقات الاجتماعية في الجزائر، دراسة في الاستعمار والتغير السياسي**"، ترجمة سمير كرم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1980، ص181.

4. هادي نعمان الهيشي: "**الوعي بالعلم ضرورة ثقافية**"، مجلة العربي الكويتية، إصدارات وزارة الإعلام، الكويت، العدد 580، مارس 2017، ص18.

الجذري وبين توسع المعارف والمقدرة على تمثيلها، من هذا المنطلق برزت الحاجة إلى ضرورة تهيئة البيئة الاجتماعية الملائمة لهذه التناقضات كما ينتظر من التربية أن تهيء للبيئة الاجتماعية الأفراد بتزويدهم بمكتسبات تساعد على حيازتهم المقدرة على التكيف والاستجابة للتغيرات[1].

انطلاقا مما قيل تتمظهر انعكاسات العولمة على العملية التعليمية في جملة التحديات التي يتعين على أنظمة التعليم مجابهتها من جهة ومن جهة أخرى العمل على استغلال الفرص التي تتيحها أمام المجتمعات ذلك لكون التغير الحاصل بفعل العولمة هو عملية كما أنه نتيجة لمجموعة من العمليات الاجتماعية في أن واحد وعليه يتطلب الأمر في هذه الظروف إعادة الهيكلة في قطاع التربية أو التغيير البناء القابل للتحقيق الذي ينعكس على البنية الفكرية والثقافية التي تؤسس لبيئة علمية تنافسية متجددة[2].

إن البيئة الفكرية الناتجة عن مجتمع العولمة لها دور كبير في التأثير على البيئة العلمية التي تتطلب مورد بشري على درجة عالية من التأهيل للمساهمة في التوجه الإيجابي نحو اكتساب المعرفة والقدرة على التكيف مع المتغيرات المعرفية والتكنلوجية والسياسية والثقافية والاقتصادية المتسارعة المصاحبة لها، حيث يؤثر هذا الوضع بكل متغيراه على العملية التعليمية وعليه فإن الأستاذ هو مصدر التأثير كما أنه من الأمور الأساسية التي تتأثر بالتغيرات المصاحبة للعولمة ومظاهرها[3].

1: العولمة وأداء الأستاذ:

تعمل العولمة على إعادة تأسيس بيئة تعليمية جديدة تتطلب هذه الأخيرة توفر أساتذة ذات مهارة عالية وقدرة كبيرة على استيعاب جملة التغيرات في البيئة التعليمية، كما تؤثر على الممارسات التعليمية وفعالية الأستاذ وقدرته على التحكم في التغيرات التي فرضتها العولمة على الساحة التعليمية والاجتماعية.

تؤثر العولمة على مساحة التكوين والتأهيل التي يتلقاها الأستاذ خاصة أنها أتاحت الفرص لتدفق المعارف بشكل غير مسبوق النظير وبذلك أتاحت أمامه أساليب وطرق جديدة ليواصل تأهيله دون اللجوء إلى معاهد متخصصة في هذ المجال مما يساعد على تحكمه في المعلومات التي يوظفها[4].

الأستاذ هو الفاعل الأساسي في تلقين المعرفة والأكثر من ذلك يعمل على ترسيخ كل ما يتعلق بمقومات المجتمع كالهوية الوطنية كما أنه يساهم في البناء الفكري المتعلق بترسيخ تعاليم الدين الإسلامي

---

[1]. عبد المحسن صالح: "**الإنسان الحائر بين العلم والخرافة**"، سلسلة كتب عالم المعرفة، إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 235، ط 02، 1998، ص09.

[2]. السعيد بن يمينة: "التغيرات الاجتماعي وأثره على سلوك الشباب في المجتمع العربي"، جامعة المسيلة، الجزائر، 2010، مأخوذ من **http://sites.google.com/site/socioalger1/lm_alajtma/mwady_amte** 27/12/2016

[3]. أمجد قاسم: "**أسس التربية، التربية والثقافة، أفاق علمية وتربوية**"، مأخوذ عن **www.aloloom.com/author=1** 02/03/2017

[4]. محمد عابد الجابري: "**التربية ومستقبل التحولات الاجتماعية في الوطن العربي**"، المجلة العربية للتربية، تونس، المجلد السابع عشر العدد الأول، جوان 1997، ص136.

لدى الأجيال الجديدة خاصة في مرحلة التعليم الثانوي أين تتضح ملامح شخصية الأفراد ويكتمل نضجهم النفسو اجتماعي ويتضح إدراكهم اتجاه علاقتهم بالدولة وشعورهم بالانتماء اتجاه الوطن وتتعزز رؤيتهم للمواطنة والوطنية لذلك فإن الأستاذ هو الفاعل الأساسي في ترسيخ هذه المقومات[1].

أصبحت مسؤولية الأستاذ أكثر تعقيدا في ظل العولمة إذ لا يتوقف فقط على تلقين المعارف بل يتعدى الأمر إلى توجيه المتعلم نحو العمل على انتقاء المعارف بصورة عقلانية بسبب التدفق الهائل للمعارف بالإضافة إلى إكسابهم الطرق الإيجابية للاستفادة من مظاهر العولمة في المجال المعرفي.

أثرت العولمة بصورة كبيرة على سلوكات الأفراد ما أدى إلى تأثر القيم والأخلاق هذا الوضع يستدعي من الأستاذ أن يكون مستعد لمواجهة المعضلات الأخلاقية الناشئة نتيجة العولمة خاصة في تشكيل الشخصية بالنسبة المتعلم بحيث تتشكل الميولات وتتحدد الرغبات والاتجاهات كما تتضح ملامح بناء المستقبل لديه لذلك يجب أن يكون الأستاذ ذو تكوين جيد في المجال النفسو اجتماعي لمجابهة ذلك.

انتشار المستجدات التكنولوجية والمعرفية يتطلب اعتماد مناهج جديدة وأليات تطويرية تكون مقبولة عالميا ومحليا لتسمح بمسايرة التغيرات العالمية لضمان الاستفادة من العولمة والمشاركة فيها وإدارتها بطريقة إيجابية سليمة خاصة وأنه لا يوجد قواعد مشتركة لضبط عملية التعامل في هذه المسألة[2].

ساهمت في اتساع نطاق الاتفاقيات في مجال الخدمات التعليمية مما أدى إلى التأثير على أداء الأستاذ وفعاليته في إطار ممارسته للتعليم خاصة في إدراكه لأهمية التجديد في التكوين الأكاديمي[3].

من خلال ما قيل نستطيع القول بأن للعولمة تأثيرات كبيرة على التعليم والعملية التعليمية على حد سواء هذا الأمر ما هو إلا امتداد للانعكاس الذي أحدثته على المجتمع لذلك نجد التأثير على النسق التعليمي بكل مدخلاته ومخرجاته وسياساته أمر طبيعي، أما الأمر غير الطبيعي هو عدم استجابة المجتمع بكل مقوماته لتهيئة البيئة الاجتماعية والتعليمية للتكيف الإيجابي مع متغيرات الوضع الراهن وعلى الأستاذ بدوره أن يأهل من قدراته ليتمكن من تحسين الأداء لاستيعاب جملة التغيرات الراهنة.

2: تأثير الأبعاد المعرفية على الأداء:

تعتبر المعرفة المحرك الأساسي لتطوير الحضارات كما أنها الفاعل الأول في نماء المجتمعات ومع ذلك تظل الحقيقة المطلقة أنها تعد من المعايير الأساسية المتخذة في تقييم التقدم الحضاري، لذلك فإن

---

[1]. محمد القضاة: "**العلاقة بين العولمة والتربية**"، **www.almualem.net/saboora/showthread.php?t=2282** 04/01/2017

[2]. محمد عابد الجابري: "**العولمة والهوية الثقافية، المستقبل العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 228، فبراير 1998. ص13.

[3]. حميد خروف: "**العولمة والنسق القيمي، الجزائر والعولمة**"، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2001، ص 201.

المعايير والمبادئ المستجدة لمواجهة التحديات الصادرة عن التغيرات المعرفية تتطلب الأخذ في عين الاعتبار النظر في هذه التغيرات وألياتها دون التقيد بوجهات النظر السائدة مسبقا حول حركة المعرفة في إطارها الاجتماعي حتى يتم قياس تأثيرها على النمو والتقدم، وحتى يتم التعرف على جملة تأثيراتها على المجتمع التربوي بصفة عامة وأداء الأستاذ بصفة خاصة يتطلب الأمر الانطلاق من أسس ومقاربات أولية من خلالها يتم تحديد التصورات العامة للموضوع بحيث يتم تقسيم الموضوع إلى قضيتين تتناول الأولى تكوين المعرفة والمسار الذي تتخذه أثناء التغير أما القضية الثانية تتناول تحليل البنية المعرفية وتفعيلها في البيئة التربوية بصفة خاصة والاستفادة منها في إطار تنمية المجتمع.

إن تحديد معالم الرؤية التي يتم اعتمادها من قبل التربويين يجب أن تتحدد وفق الأشكال التي يمكن للمعرفة أن تتجسد فيها وطرق تصادمها داخليا بين مفهوما نفسه كمحتوى وبين المعرفة كأسلوب ومنهج لإنتاج وإعادة إنتاج المعرفة في المجتمع التربوي والتعليمي[1].

من هذا المنطلق لا يمكن عزل المنظومة التربوية عن تأثرها بما تحمله التغيرات المعرفية من انعكاسات سواء على فروعها أو مقوماتها الأساسية ومدركاتها وغياتها وأهدافها والفلسفة التربوية السائدة في المجتمع بصفة عامة وهذا بدوره يؤثر بشكل مباشر على شخصية الأستاذ في النظام التربوي[2].

وعليه يمكن أن تتحدد انعكاسات التغيرات المعرفية على أداء الأستاذ التي قد تتضح في اتجاهين متعاكسين في الواقع بحيث تنعكس التغيرات المعرفية في مدى تأثيرها على فعالية التعليم في المجتمع ومدى مجاراته للظروف التي أسست لها العولمة، والتي تتطلب درجة كبيرة من التقدم المعرفي هذا من جهة ومن جهة أخرى يبدو التعليم في الواقع على الرغم من التقدم المعرفي الكبير والإصلاحات المتتالية للنهوض به ضعيفا، من هنا يظهر التأثير الذي تخلفه حقيقة إدراك أهمية ولوج المنظومة التربوية في عالم المعرفة وجعل البيئة التربوية تحمل اليات النجاح، وعليه من الضروري التفسير بحذر ووعي كامل بضرورة التحول نحو مدركات تسمح بتهيئة المجتمع التربوي للخوض بطريقة إيجابية في الفكر المنتج للمعرفة وفي هذا الإطار هناك عدة أسباب لتبني مثل هذا الموقف[3].

يعتبر الأستاذ أهم فاعل في المنظومة التربوية لمساهمته في تنمية الرغبة في المعرفة عند الأجيال كما أنه المحور الذي تدور حوله فكرة انتشار المعرفة وتوجيهها وضبطها من جهة وأساليب وطرق الاستفادة

---

[1]. كبار عبد الله: "**الجامعة الجزائرية ومسيرة البحث العلمي، تحديات وأفاق**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد16، سبتمبر، 2014، ص25.

[2]. مارتين هانس، بيتر شومان هارولد: "**فخ العولمة**"، ترجمة عدنان عباس علي، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص15.

[3]. فاروق محمد العاولي: "**الرعاية اجتماعية العمالية ومشكلاتها في الوطن العربي**"، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد الرابع، قطر، 1981، ص42.

منها اجتماعيا من جهة أخرى، في هذا الموقف يشكل الأستاذ الأساس الأول في ترسيخ وتنمية فكرة التعامل مع الفرد على أنه مكسب ويمكن إعداده كرأسمال بشري[1].

ضرورة أن يعيد متخذي القرار السياسيين والتربويين توجيه الرؤية نحو التعرف على المستجدات في النظم المعرفية التي تؤسسها التغيرات بصورة عامة والتي تتصادم ضمنها الأبعاد الإيديولوجية والإبستمولوجية، التي تتطلب من القيمين على النشاط التربوي إدراج البعدين في المنظومة وفي المسار التكويني للأساتذة لتهيئة الشخصية العامة للفرد الموجهة لتنمية المجتمع[2].

استخلاص النظم التربوية من المستجدات العالمية والاحتياجات المحلية لتتواكب مع التغيرات وطموحات الشعب لتشكيل المعرفة ومناهج ورؤى جديدة يقوم على أساسها التعليم، إذ لا يمكن التقليل من أهميتها في التأثير على المنظومة التعليمية والأداء، ذلك من خلال تفكيك البناء الفكري القديم وإعادة صياغته حتى يكون له من الطموح ما يكفي لرسم قرارات تكرس تصورات وأراء وتوجهات تتبنى فكرة أن الاستثمار في الأداء للأستاذ سيشكل مفارقة كبيرة في بناء المجتمع المتوجه نحو عالم المعرفة[3].

ساعدت التغيرات المعرفية المتسارعة على الاستثمار في المورد البشري حيث نجحت في تأسيس أنظمة تعليمية قوية لذلك يظهر تأثيرها خاصة في وضع خارطة طريق لتطوير جميع مستويات التعليم حتى يصبح قادرا على مواجهة تحديات اقتصاد العولمة السريع، الأمر الذي يستلزم متغيرات جوهرية في بيئة التعليم ونظمه والمناهج الدراسية وإعداد الأساتذة والمعلمين كونهم الأساس في تفعيل الذهنية لتوظيف الأنظمة المعرفية والمناهج وهنا يتأثر أداء الأستاذ خاصة من حيث قدرته على إيصال المعرفة[4].

يتأثر الأداء التربوي والتعليمي للأستاذ بالمستجدات المعرفية على الصعيد العالمي من حيث التدريب والتكوين المتواصل لامتلاك أدوات وأساليب الاستقرار والتحليل واستخلاص النتائج العلمية والانضباط والعمل من أجل التأقلم مع متطلبات سوق العمل الذي تأثرت شروطه بفعل التغيرات المعرفية والانطلاق في عملية الأداء بنشر فكرة أن مرجعية التقدم هي التقدم في حد ذاته فهو الغاية وهو الوسيلة بحيث لا يشير في هذه الحالة إلى المضمون الأخلاقي الذي يحدد ويرسم وجهة التقدم بل هو التوجه الذي يتمحور حول النمو

---

[1]. باسكرفيل ستيف وآخرون: "**التعليم العالي في المملكة المتحدة والشراكة مع الجامعات في الخارج وحدة أوروبا والشؤون الدولية للتعليم العالي بالمملكة المتحدة**"، سلسلة البحوث، بريطانيا، 2011، مأخوذ من **www.alukah.nct/social/weghotnazar.com/article_details.asp?id** 11/03/2017

[2]. أديب نعمة: "**تحول عالمنا، أفكار في مفهوم التنمية والتنمية الاجتماعية**"، المؤتمر الدولي التنمية الاجتماعية بين المزايا والاستدامة، الجمعية الاقتصادية العمانية، مسقط في 18–19 أكتوبر، 2015، ص21.

[3]. مصطفى زايد: "**التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر(1962_198) مدخل سوسيولوجي جديد الدراسة والتنمية في المجتمعات السائرة في طريق النمو**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص86.

[4]. حبيب جمال وأخرون: "**الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب والمجال المدرسي من منظور الممارسة العامة**"، مركز النشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، مصر، 2005، ص17.

الاقتصادي والمادي والبشري فإذا أضيفت الأخلاق فيتم النظر إلى ذلك من باب تهيئة الأسباب لنمو البيئة التربوية الإيجابية التي يتطلب منها الالتزام بالشروط العلمية الكاملة من أجل تنظيم الظروف الملائمة لتحسين الأداء التربوي والتعليمي انطلاقا من تنشيط حركة المعطيات التربوية المتاحة[1].

من خلال ما قيل نستطيع القول أن التغيرات المعرفية تساهم بدورها في التأثير على الأداء التربوي والتعليمي خاصة إذا ما كان النظام التعليمي غير مدروس ولا يطابق معايير الجودة ولا يتوافق مع متطلبات الحياة المعاصرة في ظل عالم يشهد تنافسا حادا لامتلاك خاصية العلم والتقنية المتقدمة في هذا الإطار من المؤكد أن التوجه نحو عالم المعرفة يتطلب الكثير من الإجراءات من حيث إعداد جيل من الأساتذة ذووا مهارة عالية في الأداء التربوي والتعليمي تجعلهم قادرين على ترجمة الأهداف التربوية المخطط لها من خلال البرامج والمناهج الدراسية المعتمدة[2].

إن إعادة النظر بشكل جذري في النظام التعليمي يجب أن ينطلق من إدراك العلاقات بين الأشياء خاصة في مرحلة إعداد وتكوين الأساتذة كونها تعبر عن الجزء الأساسي من برنامج التطوير لضمان مواكبة مختلف المستجدات التي فرضتها التغيرات المعرفية وبالتالي يسمح الأمر بدفع عجلة التكوين والتطوير لارتباط ذلك بالحياة الاجتماعية بصفة عامة فهنا يشكل الأستاذ أهم مورد بشري يمكن للمجتمع أن يستثمر فيه لضمان مسايرة جملة التغيرات سواء كان ذلك على الصعيد العالمي أو المحلي فالتغيرات المعرفية تشكل استمرارية حقيقية كما تعد إطارا مرجعيا ثابتا بالنسبة لتجديد المنظومة التعليمية[3].

رابعا: التغيرات التكنلوجية وانعكاساتها على الأداء:

اتخذ التقدم الاجتماعي شكلا أخر خاصة على الصعيد المعرفي الذي سادته التغيرات على جميع الأصعدة خاصة في تنامي الأبعاد التقنية والتكنولوجية والتي باتت في حد ذاتها من أهم التحديات التي تواجه الأنظمة التعليمية عبر العالم بالأخص من قبل صناع القرار ورجال التربية والتعليم ورجال الأعمال الذين يسعون لبناء المجتمع، وهنا تتفوق الأنظمة التعليمية في حالة التحكم بالتكنولوجيات الحديثة فهي الأن تعد البيئة الحاضنة للعملية التعليمية في إطار المجتمع التربوي والمجتمع العام ويتضح ذلك في:

[1]. نعمان عبد الرزاق السمراني: "**دراسة في المعرفة الثقافية (القيم-المجتمع)**"، دار الحكمة، لندن، 2000، ص41.

[2]. حجازي مصطفى: "**علم النفس والعولمة: رؤى مستقبلية في التربية والتنمية**"، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان 2001، ص 21.

[3] . Louis Auguste, Viconte De Bonald : «**Théorie de l'éducation sociale, théorie du pouvoir politique et religieux**», union générale d'éditons, 1965, p09.

1: التكنولوجيا والمنظومة التعليمية:

تؤثر التكنولوجية بشكل كبير على المنظومة التعليمية في المجتمع خاصة في استخدامها بشكل فعال وتبنيها كأحد أهم الأليات لتنمية النموذج التربوي كما أن التأثير لا يظهر في البنية التحتية للنظام التربوي في المجتمع فقط بل يظهر بشكل كبير على فعالية الأداء التربوي والتعليمي ويظهر هذ التأثير في النقاط التالية:

تؤثر التغيرات التكنولوجية على العملية التربوية إذ لا يمكن أن يتم تقديم سبل لمعالجة النقائص على النحو المنصوص عليه فمتغيرات المسألة التربوية كثيرة ومعقدة الأبعاد للنظر فيها لذلك يبقى الحذر دائما عندما يحين الوقت لاقتراح مسارات العمل التربوي ومع ذلك لا تزال التكنولوجية عامل أساسي في تجديد الممارسات التعليمية بطريقة فعالة يعني بالضرورة أن يتقن الأستاذ مختلف مداخل التكنولوجية حتى يتم توظيفها في العملية التربوية والتعليمية[1].

في ظل التغيرات التكنولوجية ينبغي على الأستاذ أن يأخذ في الاعتبار أن العديد من أساليب التدريس يتم وصفها بأنها حركات تربوية وهذا يعني أنها أكثر من مجرد تخطيط سلسلة من الاستراتيجيات التعليمية التي تعزز التعلم ولكن في ظل التكنولوجيا الحديثة أصبح الأمر يتجاوز هذ المفهوم بل أكثر من ذلك يتجاوز المنطلقات الأساسية في البنية التحتية للتربية والتعليم في المجتمع[2].

في إطار التكنولوجيات الحديثة أصبح هناك صيغ جديدة للتدريس أي تم الابتعاد بصورة فعلية ومؤكدة عن النماذج السائدة كونها لم تعد تؤتي أكلها وعليه وجب إدراك أن البيئة التربوية في ظروفها الراهنة تتطلب من الأساتذة العمل على الاستثمار في الجهود المبذولة في الممارسة التربوية والاستفادة من المستجدات في عالم التكنولوجية لتحقيق فعالية الأداء وتحقيق استقرار المكاسب التعليمية للمتعلمين[3].

تؤثر التكنولوجيات الحديثة على جميع الأنظمة داخل المجتمع خاصة المدرسة فهي أكثر أهمية من بقية الأنظمة وعلى الرغم من ذلك فمن الضروري التركيز على تدريب الأساتذة وتهيئتهم لممارسة العملية التعليمية بفعالية في ظل التغيرات التكنولوجية، كونه من أهم الفاعلين في بناء الشخصية انطلاقا من إدراك خصائص الأجيال وسلوكاتهم[4].

---

[1] . Michel Pichette : «**La société d'information et l'éducation du citoyen**», la société de l'information et l'éducation des adultes, l'éducation des adultes (ICEA) avril 2003, p12.

[2] . Jean Ladouceur : «**Profil de gérance d'une école et capacité de changement**», revue des sciences de l'éducation, vol1, n1, Montréal, 1975, p37.

[3]. أثار التكنولوجيا على التعليم: 2011، **www.technologyaffect.blogspot.com/search?updated_mim** 03/03/2017

[4] . Clermont Gauthier, Martial Dembélé : «**Qualité de l'enseignement et qualité de l'éducation, revue des résultats de recherche**», Document préparé pour EFA Global Monitoring Report, UNESCO, Avril 2004, p 04.

2: التكنولوجيا والأداء:

الأداء من حيث هو عملية اجتماعية: تعتبر فئة الأساتذة أحد أهم الرهانات التي تعتمد عليها الدولة في تنمية المجتمع ذلك لكون النمو الاجتماعي مرهون بما تمتلكه هذه الفئة من قدرات إبداعية وتنموية وقابلية للاستثمار إذ يبدو واضحا أكثر من أي وقت مضى أن هذه الفئة تستطيع أن تتحكم بصورة جيدة وبطريقة واعية في إمكانية المجتمع على تطوير قدراته في خضم التسارع المعرفي والتكنولوجي لاعتبار العملية التعليمية والتربوية ممارسة تستهدف تنمية المتعلمين وتطوير سلوكاتهم الإيجابية والفعالة خاصة في ظل الظروف التي خلفتها التغيرات بحيث تؤثر هذه على الأستاذ كونه ينقل الأثر التكنولوجي في أساليب التدريس، كما أنه في حالة التحكم فيها يتمكن من زيادة فعالية الصف إضافة إلى تنمية التفكير الإيجابي للمتعلمين، هذا بالإضافة إلى أن من أهم التحديات التي تواجه الأستاذ في ظل التغيرات التكنولوجية هي قيامه بإعادة إنتاج العملية التربوية من خلال التفاعل الذي تحدثه التكنولوجيا في العملية التعليمية من تفاعلات بين ثوبتها التي تفرض نفسها ويصعب تغييرها وتحتفظ باستمراريتها عبر الأجيال وبين الأمور المستحدثة والمتجددة والقابلة للتغيير مع الأخذ في عين الاعتبار التحول في إنتاج المعلومات، بذلك تتخذ العملية التعليمية شكل الحراك سواء في البناء أو في الوظيفة[1]. الأداء من حيث هو ممارسة تربوية: أثرت التغيرات التكنولوجية على أداء الأستاذ من حيث هو ممارسة تربوية خاصة وأن تأثيرها تجاوز الإطار التربوي حيث أصبحت من مصادر التنشئة الاجتماعية فلقد تركت هذه التغيرات بصمة واضحة في تشكيل السلوكات الفردية كما أنها انعكست على الظروف والضوابط الاجتماعية المختلفة لذلك يتأثر أداء الأستاذ في إطار العملية التعليمية، فهي تتميز بأبعادها التربوية كما يؤثر الأداء التربوي على الحالة النفسية والسلوكية العامة للمتعلم فسلوكه في هذه الحالة يعكس مدى فعالية أداء الأستاذ في ممارسته التربوية والتعليمية خاصة فئة المراهقين التي يعد تطويرها رهان حقيقي للمجتمع في إطار العمل التربوي المتبادل والتفاعلي[2].

الأداء من حيث هو مجوعة من مهارات: أثرت التغيرات التكنولوجية على اكتساب الأستاذ للأدوار الجديدة خاصة في كونه أصبح مسؤولا على بناء جزء من العملية التعليمية فيما يخص استهدافها للعلاقات الشخصية والاجتماعية التي تسمح بتحديد الميول والاتجاهات الفردية والجماعية هذا من جهة ومن جهة

---

[1]. مصطفى عوفي، زينب عمراني: "**الهوية الوطنية في ظل تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة**"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع ورقلة، الجزائر، العدد 04، ديسمبر 2012، ص19.

[2]. عبد الفتاح أشرف، السيد العربي: "**دراسة لأسباب وانعكاسات الوضع الحالي للتنمية البشرية في مصر وإمكانية تطويره مع التركيز على التعليم**"، رسالة موجهة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعوم السياسية، جامعة القاهرة، 1997 ص08.

أخرى يتحدد أداءه في الاستثمار في قدرات المتعلمين وتحسين دافعيتهم للتعلم وتحقيق تقدمهم بما يتوافق مع حاجات المجتمع.

الأداء من حيث هو ألية لتنمية المورد البشري: تؤثر التغيرات التكنولوجية على شخصية الأستاذ في حد ذاته خاصة في القدرة على التحكم في أساليب التدريس ومعاملة المتعلمين لذلك يجب الاهتمام بمضمون هذه التغيرات وطريقة استخدامها والهدف من الاستخدام كما يجب إتقان مختلف المفاهيم والأنماط السلوكية الجديدة التي صحبت التغيرات التكنولوجية[1].

يتضح مما تم ذكره سابقا أن البحث عن بيان واقع عملية الأداء بالنسبة للمعلم والأستاذ في مرحلة تعليمية معينة خاصة المرحلة الثانوية، تدخل بصورة عميقة ضمن محاولة فهم البيئة المدرسية وفلسفتها الخاصة، كما أنها تتجاوز الأمر بمستويات أعلى من ذلك إلى الكشف عن مختلف ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والأكاديمية التي تشكل في مضمون القضية، المرجعية الأساسية للأساتذة والتي تتحدد من الواقع التربوي الذي يعكس الأبعاد الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية، القانونية والتكنولوجية، من هنا لا يمكن عزل فكرة أداء الأستاذ التربوي عن واقعها الاجتماعي الذي نشأت وتطورت فيه، والتي تأتي في النهاية كتصور منظم لسلوك إنساني هادف وواعي بأهمية هذا الدور، ومن هنا تتحدد أهمية الأداء بالنسبة للبيئة الداخلية التي يعبر عنها المحيط التربوي العام والبيئة الخارجية التي تتمظهر في مختلف المصادر التنظيمية والمنظمية المشكلة للبناء الاجتماعي وعليه لا يمكن الاستثمار في الطاقات البشرية بعيدا عن تقديم تحليلات واضحة للأداء ومحدداته والظروف المتعلقة به، حيث من هنا يستطيع صناع القرار التحكم فيه وتوجيهه نحو التعديل وتنميته لبلوغ مرحلة التكيف التي فرضتها العولمة والتغيرات الداخلية وكل ما يرتبط بالأبعاد المشكلة للمحيط الاجتماعي العام والتي تتحكم في سير العملية التعليمية بمختلف مقوماتها سواء من قريب أو من بعيد لذلك لا يمكن فصل العملية التعليمية وأداء الأستاذ أثناء ممارسته لأدواره التربوية والتعليمية عن مختلف الظروف والأنظمة التي تشكل المظهر الاجتماعي والتربوي العام.

---

[1]. محمد بن أحمد بن محمد الفزاري: "**أثر الثورة التكنولوجية المعاصرة على تقييم برامج وسياسات إدارة الموارد البشري، نموذج وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في إدارة الأعمال، عمان، 2009، ص62.

الفصل الثامن

عرض وتحليل البيانات الإحصائية

ومناقشة نتائج الدراسة

- أولا: عرض وتحليل البيانات المتعلقة باستمارة الأساتذة.
- ثانيا: عرض وتحليل البيانات المتعلقة بأسئلة المقابلة.
- ثالثا: مناقشة نتائج الدراسة.
- رابعا: عرض النتائج العامة للدراسة.

يعتبر الجانب الميداني من الدراسة أهم المراحل التي تمكن الباحث من تقديم تفسيرات وإجابات للتساؤلات المطروحة والوقوف على تحليل العلاقة الكامنة بين متغيرات الدراسة والقيام بمناقشة النتائج وتقديم الاستنتاجات المتعلقة بانعكاس التغيرات الاجتماعية الاقتصادية على أداء أساتذة التعليم الثانوي والوصول إلى صياغة النتائج العامة للدراسة بالربط بين الأبعاد النظرية وما أتاحه الميدان من معطيات وبيانات تساهم في ذلك.

أولا: تفريغ وتحليل الإحصاءات المتعلقة باستمارة الأساتذة.

جدول رقم 01: يبين توزيع المبحوثين حسب متغير الجنس:

الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	317	32.3
أنثى	664	67.7
المجموع	**981**	**100.0**

أكدت البيانات الموضحة في الجدول أن 664 من إجمالي مفردات البحث من النساء أي ما يعادل نسبة مأوية تقدر ب67,7% من المبحوثين وفي المقابل تقدر نسبة الرجال 32,3% من المبحوثين أي ما يعادل 317 مفردة من المجموع العام للمبحوحثين من خلال القراءة الإحصائية للمعطيات الميدانية يتأكد لنا الارتفاع المتزايد لنسبة النساء في قطاع التربية والتعليم وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى ملائمة هذا النوع من الوظائف للمرأة، بحيث أصبحت تستقطب أعداد كبيرة من النساء، بالإضافة إلى ما يعكسه الوضع الاجتماعي العام الذي يشير إلى أن واقع مخرجات التعليم العالي ترتفع فيه نسبة الإناث على نسبة الذكور الأمر الذي يفسر كثافة توجه المرأة إلى مهنة التعليم.

جدول رقم 02: يبين توزيع المبحوثين حسب متغير السن:

السن	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 30 سنة	283	28.8
30-40 سنة	281	28.6
41-50 سنة	236	24.1
أكثر من 50 سنة	181	18.5
المجموع	**981**	**100.0**

يتبين لنا من خلال المعطيات الواردة في الجدول أن هناك فئتين متقاربتين من أفراد العينة حيث سجلت أعلى نسبة ب 28,8% في فئة المبحوثين الذين أعمارهم في فئة أقل من 30 سنة وبلغت النسبة المئوية للفئة التي تتراوح أعمارهم بين 30 و40 سنة نسبة 28,6% ، في حين بلغت نسبة المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم بين41 و50 سنة 24,1%، أما الفئة العمرية التي تفوق أعمارهم سن الخمسين فتصل نسبتهم إلى 18,5% وفي هذا السياق تبين المعطيات الإحصائية أن أغلب أفراد العينة من متوسطي العمر ويرجع الأمر بالدرجة الأولى إلى سياسة التوظيف التي تقوم على أساس المسابقات وأيضا عملية الإدماج التي تقضي بالتوظيف المباشر لحاملي الشهادات من المدارس العليا، وبذلك تشير النسبتين إلى أن أغلب المبحوثين من الشباب حديثي العهد بالوظيفة ومزامنين للتغيرات التكنولوجية، أما الفئتين الأخيرتين يمثلون المبحوثين الذين عايشوا أغلب الإصلاحات التي مرت بها المنظومة التربوية في الجزائر وبالتالي فهم أكثر فئة يمكن الاستفادة منها في بحث تأثيرات التغيرات التي عايشتها المنظومة على أداء الأستاذ وعلى أهمية التعليم في المجتمع والدولة.

جدول رقم 03: يبين توزيع المبحوثين حسب الحالة العائلية:

الحالة العائلية	التكرار	النسبة المئوية %
أعزب	351	35.8
متزوج	559	57.0
مطلق	50	5.1
أرمل	21	2.1
المجموع	**981**	**100.0**

يتضح من خلال هذا الجدول أن غالبية المبحوثين متزوجين بنسبة مئوية تقدر ب 57% تليها نسبة العزاب وتقدر ب35,8% من النسبة العامة أما نسبة المطلقين تقدر ب 5,1%، أما الأرامل فتبلغ نسبتهم2,1% ويرجع ارتفاع نسبة المتزوجين إلى كونهم مستقرين مهنيا وماديا، أما العزاب من الشباب حديثي العهد بالعمل، في حين تنخفض نسبة المطلقين والأرامل وبشكل كبير.

جدول رقم 04: يبين توزيع المبحوثين حسب المستوى الدراسي:

المستوى الدراسي	التكرار	النسبة المئوية %
ليسانس	533	54.3
ماستر	258	26.3
مدرسة عليا	148	15.1
ماجستير	18	1.8
مهندس دولة	24	2.4
المجموع	**981**	**100.0**

أكدت البيانات المتعلقة بالمستوى الدراسي للمبحوثين أن أكبر نسبة قدرت ب54,3% سجلت عند المتحصلين على شهادة الليسانس، أما المتحصلين على شهادة الماستر تقدر نسبتهم ب26,3%، تليها نسبة15,1%عند حاملي شهادة النجاح من المدرسة العليا، أما المتحصلين على شهادة مهندس دولة فتقدر نسبتهم ب 2,4%، في حين سجلت أصغر نسبة عند حاملي شهادة الماجستير وتقدر ب1,8%، ويرجع التفاوت الملاحظ في النسب إلى سياسة التوظيف المتبعة والتي تعتمد على توظيف حاملي الشهادات الجامعية خاصة منها الليسانس، أما الماستر فقد اعتمد في فترة ليست ببعيدة بعد ما تم إدراجه ضمن شروط التوظيف في قطاع التربية والتعليم خاصة منها التعليم الثانوي الذي يحتاج إلى مورد بشري عالي التكوين والإعداد، تليها نسبة المتخرجين من المدارس العليا لحداثة عهد الدولة بهذا النمط من مؤسسات التعليم العالي والمخصصة في تكوين وتأطير نخبة الطلبة وتوجيههم مباشرة للإدماج في مجال التعليم ويكون اختيار مهنة التعليم نابع من قرار الطالب عند تسجيلاته الأولية في المداس العليا لتكوين الأساتذة، في حين تقل نسبة المبحوثين المتحصلين على شهادات عليا مثل الماجستير ومهندس دولة ذلك لأن أغلبهم يتجه للعمل في مؤسسات التعليم العالي أو المؤسسات ذات الطابع الخدمي نتيجة الأجور المرتفعة وأنظمة التحفيز الجيدة ولذلك نجد نسبة انتسابهم للتعليم قليلة بالمقارنة مع الشهادات الأخرى.

جدول رقم 05: يبين توزيع المبحوثين حسب طريقة الالتحاق بالوظيفة:

طريقة الالتحاق بالوظيفة	التكرار	النسبة المئوية %
تعيين	316	32.2
مسابقة	184	18.8
إدماج	272	27.7
تعاقد	209	21.3
المجموع	**981**	**100.0**

أكدت الدراسة الميدانية فيما يخص التحاق المبحوثين بالوظيفة أن أكبر نسبة تم تسجيلها قدرت ب32,2% عند المبحوثين الذين تم تعيينهم، أما الذين تم إدماجهم قدرت نسبتهم ب 27,7% وفي المقابل تبلغ نسبة المتعاقدين 21,3%، في حين تبلغ نسبة الملتحقين بالوظيفة في إطار مسابقات التوظيف 18,8%، وفي هذا السياق نلاحظ أن أكبر نسبة من المبحوثين التحقوا بقطاع التعليم من خلال عملية التعيين وذلك لكون أغلب الأساتذة هم من المتخرجين من المدارس العليا والتي تتبع سياسة التعيين في عملية التوظيف أما البقية منهم فهم الأساتذة الذين تم تعيينهم في القطاع في الوقت الذي كان فيه التوظيف يعتمد على سياسة التعيين، في حين نجد النسبة التي تليها عند الأساتذة الذين تم إدماجهم وهي أيضا من سياسات التشغيل المتبعة في التوظيف وتتم وفق شروط معينة يتم فيها إدماج الأساتذة المتعاقدين لمدة زمنية معينة من النشاط التعليمي وفق سياسة التعاقد، أما النسبة التي تليها تظهر عند المبحوثين الذي التحقوا بالوظيفة من خلال التعاقد وهي سياسة متبعة تدخل ضمن سياسات تشغيل الشباب الحاملين للشهادات الجامعية لتغطية العجز في بعض المؤسسات لمدة زمنية معينة نتيجة الدوران الوظيفي وعطل الأمومة، بالإضافة إلى شغل المناصب الشاغرة نتيجة حركة التقاعد بالنسبة للكثير من الأساتذة وبذلك تلجأ المؤسسات التعليمية لاستخدام سياسة التعاقد التي تدخل ضمن سياسات تشغيل الشباب الحاملين للشهادات الجامعية المتبعة في الجزائر، أما أصغر نسبة سجلت عند الأساتذة الذين التحقوا بالمنصب عن طريق المسابقة والتي أصبحت من أهم السياسات المتبعة في التشغيل نتيجة زيادة الطلب في سوق العمل وتراجع العرض وارتفاع نسبة الحاملين للشهادات الجامعية سنويا والمتوجهين لمهنة التعليم، وبذلك نلاحظ التنوع في عمليات التوظيف في القطاع الأمر الذي يشير إلى مرونة سياسات التشغيل وتكيفها مع الكفاءات الموجودة في سوق العمل.

جدول رقم 06: يبين توزيع المبحوثين حسب المادة المدرسة من قبل الأساتذة:

المادة المدرسة	التكرار	النسبة المئوية %
رياضيات	87	8.9
علوم طبيعية	73	7.4
علوم فيزيائية	58	5.9
أدب عربي	88	9.0
إنجليزية	68	6.9
فرنسية	69	7.0
تاريخ وجغرافيا	75	7.6
فلسفة	50	5.1
علوم شرعية	51	5.2
تكنولوجيا	44	4.5
معلوماتية	42	4.3
إيطالية	15	1.5
تسيير واقتصاد	56	5.7
هندسة ميكانيكية	40	4.1
هندسة كهربائية	36	3.7
هندسة الطرائق	30	3.1
هندسة مدنية	37	3.8
كيمياء	25	2.5
تربية بدنية	37	3.8
المجموع	**981**	**100.0**

يبين الجدول أن أكبر نسبة تم تسجيلها بين المبحوثين حول المواد التي يدرسونها كانت عند أساتذة الأدب العربي وذلك بنسبة 09% وتليها نسبة الأساتذة الذين يدرسون مادة الرياضيات وذلك بنسبة 8,9%، وتليها نسبة 7,6% عند الأساتذة الذين يدرسون مادة التاريخ والجغرافيا، أما الأساتذة الذين يدرسون مادة العلوم الطبيعية تقدر نسبتهم ب7,4%، وسجلت نسبة 07% عند المبحوثين الذين يدرسون مادة اللغة الفرنسية، في حين قدرت نسبة الأساتذة الذين يردسون اللغة الإنجليزية 6,9%، وتليها نسبة 5,9% عند الأساتذة الذين يدرسون العلوم الفيزيائية، أما 5,7% تمثل نسبة الأساتذة الذين يدرسون مادة التسيير والاقتصاد، وتليها نسبة 5,2% عند الأساتذة الذين يدرسون مادة العلوم الشرعية، في حين سجلت نسبة 5,1% عند الأساتذة الذين يدرسون مادة الفلسفة، وتليها نسبة 4,5% عند الأساتذة الذي يدرسون مادة التكنولوجيا، في حين سجلت نسبة 4,3% عند الأساتذة الذين يدرسون مادة المعلوماتية، وسجلت نسبة 4,1% عند المبحوثين الذين يدرسون مادة الهندسة الميكانيكية، أما النسبة التي تليها قدرت ب3,8% عند الأساتذة الذين يدرسون مادة الهندسة المدنية وهي نفس النسبة المسجلة عند أساتذة التربية البدنية، وتليها نسبة 3,7% عند الأساتذة الذين يدرسون مادة الهندسة الكهربائية، أما نسبة 3,1% سجلت عند الأساتذة الذين يدرسون مادة هندسة الطرائق، وتليها نسبة 2,5% عند الأساتذة الذين يدرسون مادة الكيمياء، في حين سجلت أصغر نسبة عند الأساتذة الذين يدرسون مادة اللغة الإيطالية بنسبة 1,5% وفي هذا السياق يظهر التفاوت في توزيع الأساتذة وفق التخصصات التي يدرسونها حيث ترتفع النسب في العديد من المواد الدراسية وتقل في بعض المواد، ويرجع الأمر لأن المواد التي ترتفع نسبهم هي المواد الأساسية التي يتميز بها كل تخصص، بحيث يكون فيها التوزيع الزمني للمادة أكثر من غيرها وأيضا المواد المشتركة بين جميع التخصصات في السنوات الثلاثة للطور الثانوي، وهناك تخصصات نسبة توزيع الأساتذة فيها أقل ويرجع الأمر إلى كونها متخصصة لا تدرس إلا لأصحاب التخصص فقط كما أن هناك هندسة الطرائق والهندسة الكهربائية والهندسة المدنية يتم تدريسها وفق نظام مختلف لبقية المواد إذ يتم توزيع الحجم الساعي للمادة حسب التوزيع الثلاثي فكل ثلاثي تدرس مادة فالثلاثي الأول تدرس الهندسة المدنية والثلاثي الثاني تدرس الهندسة الكهربائية والثلاثي الثالث تدرس هندسة الطرائق ويتم توزيع الحجم الساعي للأستاذ على عدة مؤسسات يتم ذلك بالتناوب حتى ينتهي الفصل الدراسي، أما هناك مواد جذع مشترك يكون عدد الأساتذة فيها مرتفع لأن كل التخصصات تدرسها وطيلة ثلاث سنوات وعليه تختلف النسب نتيجة اختلاف الاختصاصات أيضا وفق توزيع الحجم الساعي في الأسبوع وفي الثلاثي وفي السنة وفق حجم البرنامج وكثافته.

جدول رقم 07: يبين توزيع المبحوثين حسب سنوات الأقدمية في العمل

سنوات الأقدمية	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 10 سنوات	319	32.5
من 10-20 سنة	268	27.3
من 21-30 سنة	238	24.3
أكثر من 30 سنة	156	15.9
المجموع	**981**	**100.0**

تؤكد البيانات الواردة في الجدول والمتعلقة بسنوات أقدمية المبحوثين في العمل أن أكبر نسبة سجلت عند الفئة التي تمتلك خبرة أقل من 10 سنوات وقدرت ب32,5%، في حين سجلت نسبة 27,3%عند الفئة التي تتراوح خبرتهم المهنية من 10 إلى 20 سنة، أما المبحوثين الذين تقدر أقدميتهم في العمل بين 21 و30 سنة تصل نسبتهم إلى 24,3%، أما أصغر نسبة سجلت عند المبحوثين الذين تتجاوز خبرتهم 30 سنة وذلك بنسبة 15،9% ومن الملاحظ أن النسب تتقارب بين الأساتذة الذين تفوق خبرتهم 10 سنوات كما أن مجموع نسبهم يشير إلى أن أغلبية الأساتذة عايشوا الإصلاحات والتغييرات التربوية التي مرتها بها المنظومة خلال مسارها التنموي، بالإضافة إلى أن نسبة الفئة الشابة من الأساتذة ليست بهينة ما يشير إلى أن القطاع يشجع الطاقات الشابة ويسعى للاستفادة منها في تنمية الأجيال وفي هذا الإطار نلاحظ أن المؤسسات التعليمية تمتلك خبرات متنوعة بين الطاقة الشابة والخبرة المهنية.

جدول رقم 08: يبين توزيع المبحوثين حسب سبب اختيار مهنة التعليم:

سبب اختيار مهنة التعليم	التكرار	النسبة المئوية %
رسالة تربوية	132	13.5
حب المهنة	191	19.5
بناء المجتمع والأجيال	215	21.9
ملائمة التخصص	107	10.9
قلة فرص العمل	149	15.2
غرض مادي	187	19.1
المجموع	**981**	**100.0**

أكدت الدراسة الميدانية أن أكبر نسبة سجلت بين المبحوثين حول سبب اختيار مهنة التعليم عند كانت عند الأساتذة الذين اختاروا مهنة التعليم من أجل بناء المجتمع والأجيال بنسبة 21,9% ذلك لأن المجتمع يقوم على أساس التربية والتعليم فمهنة التعليم هي المهنة التي تعنى بتنمية الطاقات البشرية وتساعد على النهوض بالمجتمع وتساعد على تطوير العملية التعليمية لتتماشى مع التغيرات الاجتماعية والتحولات الظرفية، بالإضافة إلى أنها روح الحداثة لكونها الفاعل الأساسي في إحداث عملية التغيير، أما المبحوثين الذين اختاروا مهنة التعليم حبا فيها تصل نسبتهم إلى 19,5% ويرجع ذلك لاعتبارهم أن مهنة التعليم أنبل مهنة يمكن أن يختارها الإنسان، كما تتقارب هذه النسبة مع نسبة المبحوثين الذين اختاروها لأنها المهنة الأفضل في تحقيق مستوى معيشي ملائم وذلك بنسبة 19,1% حيث أكدوا أنها من أفضل المهن المساعد في تحقيق مستويات معيشية مناسبة كونها توفر أجر مقبول وتحقيق الأمن المادي والاستقرار المهني والاجتماعي وبذلك توفر الجو الملائم للأداء، في حين أجاب 15,2% من المبحوثين أن سبب اختيارهم لمهنة التعليم يرجع إلى قلة فرص العمل والبدائل المهنية المتاحة، بحيث يوفر قطاع التربية والتعليم وبشكل دوري فرص أكثر تسمح بالتحاق عدد كبير من المتحصلين على الشهادات الجامعية بمناصب عمل وبذلك يوفر سوق العمل في الجزائر أكبر نسبة توظيف في قطاع التربية والتعليم فهي تستقطب أكبر نسبة من الموارد البشرية، كما أجابت نسبة 13,5% على أن اختيارهم لمهنة التعليم يرجع لكونها رسالة كونها تهتم بتنمية الأجيال وترسيخ القيم المتوارثة داخل المجتمع في ظل التغيرات القيمية المصاحبة للعولمة ورسالة الأستاذ تكمن في إعداد الأجيال لمواجهة التغير القيمي وتعزيز عناصر الهوية والحفاظ عليها، أما أصغر نسبة تقدر ب10,9% تم تسجيلها عند المبحوثين الذي اختاروا مهنة التعليم بسبب ملائمتها لتخصصهم وفي هذا الإطار يرى المبحوثين أن اختيار مهنة التعليم يرجع بالدرجة الأولى إلى نوعية التخصص الذي يحدد من البداية طبيعة الوظيفة.

جدول رقم 09: يبين توزيع المبحوثين حسب طبيعة الإصلاحات التي عرفها قطاع التعليم:

طبيعة الإصلاحات التي عرفها القطاع	التكرار	النسبة المئوية %
إصلاحات على مستوى المنهاج	322	32.8
إصلاحات على مستوى البرامج	213	21.7
إصلاحات على مستوى هيكلة المنظومة	265	27.0
إصلاحات على مستوى وضعية الأستاذ	181	18.5
المجموع	**981**	**100.0**

تؤكد البيانات المتعلقة بطبيعة الإصلاحات التي عرفها قطاع التعليم في الجزائر أن أكبر نسبة سجلت عند المبحوثين الذين أجابوا بأن الإصلاحات مست المناهج التعليمية وذلك بنسبة 32,8% حيث أكدوا أنه تم إعادة النظر في المناهج التعليمية كونها تشكل محورا هاما في المنظومة التعليمية كما أنها ترتبط بالأهداف العامة وبعملية التخطيط التربوي، هذا ما يعطي طابع المرونة للقطاع ويساهم في عمليات التجديد المرجوة، أما المبحوثين المجيبين بأن الإصلاحات مست هياكل المنظومة التربوية والتعليمية قدرت نسبتهم ب27% حيث أقروا بأنه تم إعادة تهيئة الهياكل البيداغوجية كما تم تجديد البنية التحتية للقطاع لتتلأم مع الوضع الراهن، أما المبحوثين الذين أجابوا بأن الإصلاحات ركزت على البرامج التعليمية قدرت نسبتهم ب21,7% بحيث أقروا بأن غالبية المواد عرفت تغييرات كبيرة من حيث المحتوى والشكل والمادة العلمية، كما تم تغيير الأنشطة العلمية والمعرفية وطرق التقييم والتقويم التربوي لتتماشى مع التغيرات الراهنة، تليها نسبة 18,5% عند المبحوثين الذين أجابوا بأن الإصلاحات ركزت على الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للأستاذ، لما لها من تأثيرات كبيرة على مستويات الأداء فتحسين الوضعية المعيشية للأستاذ من شأنها أن ترفع من مكانته الاجتماعية، كما أن لها دور كبير في استغلال جل طاقاته في تنمية النشأ، وعليه يشكل الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأستاذ دورا هاما في تحسين الأداء، وفي هذا الاطار نلاحظ أن الإصلاحات شملت مختلف الزوايا المتعلقة بقطاع التربية والتعليم لكنها تختلف في تنفيذها، وتبقى عملية الإصلاح من أهم القضايا التي تؤثر على الأداء التربوي والتعليمي للأستاذ وعلى قطاع التربية والتعليم بشكل كبير.

جدول رقم 10: يبين رأي المبحوثين حول مساهمة الإصلاحات في تطوير المنظومة التعليمية

مساهمة الإصلاحات في تطوير المنظومة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	568	57.9
لا	413	42.1
المجموع	**981**	**100.0**

يوضح الجدول أن أكبر نسبة سجلت بين المبحوثين حول مساهمة الإصلاحات في تطوير المنظومة التعليمية كانت عند الأساتذة المجيبين بنعم بنسبة 57,9% ويرجع ذلك إلى أن المنظومة التربوية والتعليمية شهدت تغيرا ملحوظا في السنوات القليلة الماضية نحو الأحسن خاصة في التحصيل الدراسي، كما عرف القطاع استقرار منذ بداية الإصلاحات التي مست مختلف الأطوار، وبذلك شكلت تلك الإصلاحات الانطلاقة الأولى في تطوير المنظومة التربوية، أما أصغر نسبة كانت عند المبحوثين الذين أجابوا بأن الإصلاحات لم

تساهم في تطوير المنظومة التربوية والتعليمية وقدرت نسبتهم ب42,1% ويرجع ذلك إلى أنها لم تصل إلى تغطية كل عناصر المنظومة ولم تنطلق من عمق احتياجاتها.

جدول رقم 11: يبين رأي المبحوثين في المجالات التي اهتمت بها الإصلاحات:

مجلات اهتمام الإصلاحات	التكرار	النسبة المئوية %
تكوين الأستاذ	202	20.6
الطرق والأساليب	257	26.2
تطوير الإمكانيات التدريسية	108	11.0
تطبيق مناهج جديدة	260	26.5
ركزت على المتعلم والعملية التعليمية	154	15.7
المجموع	**981**	**100.0**

يوضح الجدول أن أكبر نسبة تم تسجيلها عند المبحوثين في ما يخص المجالات التي اهتمت بها الإصلاحات كانت عند الفئة التي أجابت بأن الإصلاحات التي شهدها القطاع عبارة عن تطبيق مناهج جديدة وذلك بنسبة 26،5% ويؤكد المبحوثون أن الإصلاحات ركزت على إعادة النظر في المناهج كونها بحاجة مستمرة للتجديد حتى تتكيف مع التغيرات التربوية على المستوى المحلي والعالمي سواء من حيث الاحتياجات أو من حيث الأفاق، وفي المقابل سجلت نسبة 26,2% عند المبحثين الذين أجابوا بأن الإصلاحات اهتمت بالطرق والأساليب التربوية المستخدمة أثناء ممارسة العملية التعليمية وذلك بإدراج أساليب جديدة تتماشى مع مختلف المتطلبات الاجتماعية التي طرحها التغير الاجتماعي والتربوي في الآونة الأخيرة وذلك بإيصال المعلومة والتحكم في العملية التعليمية بصورة تتوافق مع التقنيات الحديثة.

أما المبحوثين الذين أجابوا بأن الإصلاحات اهتمت بمجال تكوين الأساتذة فقد قدرت نسبتهم ب20,6% حيث يرو بأن الإصلاحات ركزت على صياغة برامج تكوينية جديدة لفائدة الأساتذة خاصة التكوين في استخدام التقنيات الحديثة والاستفادة منها أثناء ممارسة العملية التعليمية وذلك حتى يتوازن أداء الاستاذ مع التغيرات الجديدة التي مست المنظومة في إطار مسايرة التطورات المعرفية والعلمية والتقنية، تليها نسبة المبحوثين المجيبين بأن الإصلاحات ركزت المتعلم والعملية التعليمية وذلك بنسبة مئوية تصل إلى 15,7% حيث ترى هذه الفئة أن الإصلاحات عبارة عن جملة من التعديلات تهدف إلى تحسين تسيير الأستاذ لغرفة الصف أثناء أدائه للعملية التعليمية كما ركزت على العلاقات السائدة بين المتعلمين والأساتذة لما لذلك من أهمية في التحكم في فعالية أداء الأستاذ، أما أصغر نسبة تم تسجيلها عند المبحوثين الذين أجابوا بأن الإصلاحات كرست تطوير الإمكانيات التدريسية وذلك بنسبة 11% بحيث ترى هذه الفئة بأن

الإصلاحات شملت كل ما يتعلق بعملية تطوير الإمكانات سواء كانت مادية أو معرفية أو معنوية بحيث عرف القطاع جملة من التعديلات مست الهياكل والمناهج والأساليب والعلاقات وأيضا محتوى الكتب المدرسية وإدماج المتعلم ضمن العملية التعليمية وأساليب التقييم.

جدول رقم 12: يبين رأي المبحوثين حول تماشي الإصلاحات مع التطورات والتغيرات المعرفية والعلمية

تماشي الإصلاحات مع التطورات	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	568	57.9
لا	413	42.1
المجموع	**981**	**100.0**

يوضح الجدول المتعلق برأي المبحوثين في تماشي الإصلاحات مع التطورات والتغيرات العلمية والمعرفية أن أكبر نسبة سجلت عند الأساتذة المجيبين بنعم تقدر ب 57,9% ذلك كونها نابعة في الأساس من عمق الحاجة للتغيير التي تعتبر من الضروريات الملحة في هذا العصر، حيث يستدعي الأمر إعادة النظر في طريقة سير المنظومة التربوية والتعليمية، كونها من أهم السبل في مواكبة المستجدات المعرفية والعلمية خاصة أنها ذات طابع ديناميكي حيوي تحتاج إلى عملية التجديد والإصلاح فيها يعتبر ألية للتكيف مع الوضع الراهن، أما أصغر نسبة قدرت ب42,1% سجلت عند المبحوثين المجيبين بلا ويرجع ذلك لأن الإصلاحات لم تكن نابعة من عمق الاحتياجات التربوية والتعليمية فهي لاتزال قاصرة في مواكبة التدفق العالي للمعرفة، كما أنها لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب في مواجهة المشكلات التعليمية والاجتماعية.

جدول قم 13: يبين رأي المبحوثين في كيفية تماشي الإصلاحات مع التطورات المعرفية والعلمية:

كيفية تماشي الإصلاحات مع التطورات المعرفية	التكرار	النسبة المئوية %
استخدام وسائل الإعلام الاتصال	85	8.7
تعديل على مستوى المقررات الدراسية	84	8.6
استخدام طرق جديدة في العملية التعليمية	155	15.8
مواكبة العولمة في العملية التعليمية	117	11.9
مراعات القدرات الفكرية لدى المتعلم	127	12.9
المجموع	**568**	**57.9**

أكدت الدراسة الميدانية أن أكبر نسبة تم تسجيلها بين المبحوثين حول رأيهم في كيفية تماشي الإصلاحات مع التطورات المعرفية والعليمة كانت عند الأساتذة المجيبين بأنها استجابت للتطورات من خلال استخدام طرق جديدة في العملية التعليمية وذلك بنسبة 15،8% حيث أقروا أنه تم استحداث الأساليب التعليمية لتتكيف مع التغيرات التكنولوجية الحديثة، أما النسبة الثانية قدرت ب12,9% عند المبحوثين المجيبين بتماشي الإصلاحات مع التطورات العلمية والمعرفية في مراعات القدرات الفكرية لدى المتعلم حيث تبنت فكرة إشراك المتعلم في العملية التعليمية واعتباره محورها والاهتمام بتعزيز إمكانياته لتفعيل سلوك التعلم لديه وتنشيط التفاعل التربوي داخل القسم، أما النسبة الموالية كانت عند للمبحوثين الذين أقروا أن الإصلاحات تماشت مع التطورات المعرفية من خلال مواكبة العولمة ومظاهرها المعرفية وذلك بنسبة 11,9% فقد أدت العولمة إلى طرح واقع اجتماعي جديد مليء بالتحديات ذات الطابع المتسارع، شديد التعقيد والتناقض والديناميكية وعليه فإن جملة الإصلاحات التي عرفتها المنظومة التربوية والتعليمية كانت ضرورة ملحة لمواجهة مختلف التحديات المفروضة خاصة في التطور الأكاديمي والمعرفي وتغير أدوار الأستاذ، في حين سجلت نسبة 8،7% عند المبحوثين الذين اعتبروا أن الإصلاحات تماشت مع التطورات العلمية المعرفية من خلال الاستفادة من وسائل الإعلام والاتصال وكل ما حملته من معرفة في مجال المعلوماتية والمعارف المتخصصة، الأمر الذي أثر أدى إلى التطور البيداغوجي.

في حين قدرت نسبة المبحوثين الذين أجابوا بأن الإصلاحات التربوية تتماشى مع التطورات العلمية والمعرفية من خلال تعديلها للمقررات التدريسية قدرت نسبتهم ب8,6% حيث ساهمت الإصلاحات في إعادة صياغة المقررات الدراسية حتى تتماشى مع التطورات المعرفية الجديدة وذلك من خلال إعادة تخطيط وإعداد الخطط الدراسية والبرامج كما تم تغيير المقررات في حد ذاتها من حيث البنية المعرفية والمفاهيم والمعلومات والحقائق والأنشطة المختلفة وذلك وفق ما يحتاج إليه المجتمع من تنمية المورد البشري ووفق ما فرضته المستجدات الراهنة سواء في المعرفة أو التقنيات.

أما بالنسبة للمبحوثين الذين أقروا بعدم تماشي الإصلاحات مع التطورات والتغيرات المعرفية والعلمية والمقدرة نسبتهم ب42،1% فقد سجلت أكبر نسبة بينهم عند الأساتذة المجيبين بأن الإصلاحات عبارة عن نماذج غربية تم فرضها على المنظومة وذلك بنسبة 15% ويرجع ذلك إلى أنها مجموعة من القوالب الجاهزة تم إدراجها ضمن المنظومة التربوية والتعليمية وهي غير مكيفة لتتماشى مع المضمون الثقافي والقيمي للمجتمع، في حين سجلت نسبة 10،1% عند المبحوثين الذين أقروا أن عدم تماشي الإصلاحات مع التطورات المعرفية والتعليمية يرجع إلى عدم وظيفية النظام التربوي في حد ذاته ويرجع ذلك لأن المنظومة غير مهيأة لعملية الإصلاح من حيث البيئة التربوية، في حين سجلت نسبة 6,9% عند المبحوثين الذين

أقروا بأن عدم تماشي الإصلاحات مع التطورات العلمية يرجع لكونها لم تراعي البيئة الثقافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، وعليه طرحت الإصلاحات إشكاليات جديدة بعيدا عن المضمون التدريسي والعلمي للمتعلمين كالصراعات الوهمية حول أزمة الهوية والمواطنة في ظل التغير الثقافي الناتج عن ظاهرة العولمة، وبذلك لم يحمل الإصلاح الحلول بل طرح نمط جديد من التحديات، كما تم تسجيل نسبة 4,2% عند المبحوثين الذين أجابوا بأن عدم تماشي الإصلاحات مع التطورات المعرفية والعلمية يرجع إلى أنها ماتزال تهتم بالتلقين على حساب بناء وإنتاج المعرفة وشخصية المتعلم فهي بذلك لم تكن كافية ولم تحقق النجاعة المطلوبة في التكيف مع التغيرات المعرفية والعلمية، أما المبحوثين المجيبين بأن عدم تماشي الإصلاحات مع التطورات العلمية والمعرفية يرجع إلى أنها شكلية قدرت نسبتهم ب 3,4% ذلك لأنها تشير إلى مجموعة من التعديلات البسيطة التي لم تعكس عمق الإصلاح الذي ينطلق من واقع الاحتياجات، فالإصلاح لا يعنى فقط بالمعرفة العلمية بقدر ما يعنى بالمحيط الثقافي وطبيعته والميكانزمات التي تنمو ضمنها المنظومة التربوية، كما أنها لم تصل إلى إدراج العلاقة الجدلية بين المنظومة التربوية ومحيطها، أما أصغر نسبة سجلت عند المبحوثين الذي أقروا أن الإصلاحات لا تتماشى مع التطورات العلمية والمعرفية لكونها اهتمت بالجانب النظري فقط وذلك بنسبة 2,5% بحيث لم تهتم بجميع الجوانب ولم تغطي كل النقائص الناتجة عن الفجوة الموجودة بين الواقع المعاش والأفكار المطروحة، لأنها لم تنطلق من احتياجات المنظومة والمجتمع، وفي هذا الإطار وبالرغم من الاختلاف الواضح حول الإصلاحات التي مرت بها المنظومة إلا أن مشروع الإصلاح يبقى من المشاريع التي تحتاج إلى إشراك كافة الأطراف الاجتماعية، لذلك تبقى الإصلاحات خطط يصعب تجسيدها لأن المجتمع والقطاع التربوي لم يتم تهيئتهم للدخول في مشروع بهذا الحجم ويبقى الشروع فيه له أهمية قصوى في إعادة النظر في مفهوم التعليم وأهميتها في بناء الأجيال.

جدول رقم 14: يبين رأي المبحوثين حول مساهمة الإصلاحات في رفع مهارات الأستاذ التدريسية

رفع الأستاذ لمهاراته	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	756	57.8
لا	441	42.2
المجموع	**981**	**100.0**

يشير الجدول المتعلق بمساهمة الإصلاحات في رفع مهارات الأستاذ التدريسية إلى أن أكبر نسبة سجلت عند المبحوثين المجيبين بنعم وذلك بنسبة 57,8% حيث يرى الأساتذة أن جملة الإصلاحات التي اعتمدتها الدولة في تغيير المنظومة التربوية والتعليمية ساهمت بشكل أو بأخر في الرفع من مهارات الأستاذ من خلال ما أتاحته من مخططات لتطوير الأداء والأنشطة المعرفية والممارسات التربوية بشكل فاعل،

بالإضافة إلى الاستفادة من دمج المكون الإلكتروني والتقني في عمليات التأهيل وربطها بالأداء التدريسي، أما أصغر نسبة سجلت عند الأساتذة المجيبين بلا وقدرت ب42,2% حيث أقروا بأن جملة الإصلاحات لم توفر ما يكفي من الاهتمام بتكوين الأساتذة بالرغم من الجهود المبذولة في هذا المجال إلا أنها لم تصل إلى الحد المطلوب الذي يسمح للأستاذ بالاعتماد عليها في أدائه.

جدول رقم 15: يبين توزيع رأي المبحوثين في تأثير الإصلاحات على احتياجات الأستاذ التدريسية:

تأثير الإصلاحات على احتياجات الأستاذ	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	567	57.8
لا	414	42.2
المجموع	**981**	**100.0**

أكدت الدراسة الميدانية في ما يخص رأي المبحوثين حول تأثير الإصلاحات على احتياجات الأساتذة التدريسية أن أعلى نسبة سجلت عند الأساتذة الذين أجابوا بنعم بنسبة 57,8% فقد انعكست الإصلاحات على احتياجاتهم المهنية كونها طرحت نمط جديد من الاحتياجات التي تطورت نتيجة تطور المعرفة، والتي فرضت عملية التكوين كضرورة ملحة ليتماشى الأداء مع مختلف التطورات والتغيرات سواء المعرفية المتخصصة أو حول ما يتعلق بالأساليب الحديثة في ممارسة العملية التعليمية، أما أصغر نسبة سجلت عند المبحوثين الذين أجابوا بلا وذلك بنسبة 42,2% حيث أقروا بأن الإصلاحات لم تؤثر على احتياجاتهم المهنية لأنها لم تهتم منذ البداية بتنمية الكفاءات المهنية بل وجهت فقط لتغيير المناهج ومحتوى المواد التعليمية.

جدول رقم 16: يبين رأي المبحوثين حول انعكاس الإصلاحات على مستويات أداء الأستاذ

انعكاس الإصلاحات على الأداء	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	589	60.0
لا	392	40.0
المجموع	**981**	**100.0**

يوضح الجدول أن أكبر نسبة سجلت بين المبحوثين في رأيهم حول انعكاس الإصلاحات على مستويات أداء الأساتذة كانت عند المبحوثين المجيبين بنعم وقدرت نسبتهم ب 60%، ذلك كونها عملية تم من خلالها إحداث جملة من التغييرات في العديد من مستويات التربية والتعليم، الأمر الذي دفع بالأساتذة

لمسايرة الوضع والتكيف مع مختلف مستجداته المعرفية والتربوية والبيداغوجية، كما انعكست على الأدوار التي يمارسها الأستاذ أثناء أدائه وذلك كونه المسؤول الأول عن تطبيقها، أما أصغر نسبة سجلت عند المبحوثين المجيبين بلا بنسبة 40% ويرجع ذلك إلى أن أداء الأستاذ يرتبط بشكل مباشر باستعداداته الفردية وإمكانياته ومؤهلاته العلمية وقدرته على تشخيص احتياجات المتعلم من المادة التعلمية لذلك لا تؤثر الإصلاحات على مستويات الأداء أثناء ممارسة العملية التعليمية.

جدول رقم17: يبين رأي المبحوثين حول كيفية تأثير الإصلاحات على أداء الأستاذ

كيفية تأثير الإصلاحات على الأداء	التكرار	النسبة المئوية %
تأثير سلبي	290	29.6
تجديد المعلومات والأساليب	81	8.3
استخدام الأجهزة والتقنيات الحديثة	61	6.2
تغيير منهجية الممارسة التعليمية	80	8.2
تسهيل عملية إيصال المعلومة للمتعلم	79	8.1
لم تؤثر	390	39.8
المجموع	**981**	**100.0**

يشير الجدول إلى أن أكبر نسبة تم تسجيلها بين المبحوثين حول كيفية تأثير الإصلاحات على أداء الأستاذ كانت عند الأساتذة المجيبين بأنها أثرت بشكل سلبي على الأداء وقدرت ب 29,6% كونها لم تهتم بتنمية قدرات الأستاذ كما لم يتم إعداده لقيادة عملية التغيير التي حدثت على مستوى المنظومة فهي بذلك جاءت كغاية لا كوسيلة، أما النسبة التي تليها بلغت 8,3% عند المبحوثين الذين أقروا بأن التأثير يكمن فيما أتاحته من تجديد في المعلومات والأساليب التربوية بحيث فتحت المجال لاكتساب معارف جديدة وزيادة استعدادات الأستاذ ورفع مهاراته العلمية التي تمنحه المرونة اللازمة للعمل.

أما النسبة التي تليها تقدر ب8,2% سجلت عند المبحوثين الذين أقروا أن التأثير يرجع إلى تغيير منهجية الممارسة التعليمية، انطلاقا من السعي الدائم والمستمر في إدخال تغييرات على المدرسة لتتلاءم مع التغيرات المتسارعة في عالم المعرفة ولترتقي بالعملية التربوية والتنشئة الاجتماعية للأجيال الجديدة حتى تتكيف مع المتغيرات العالمية، أما النسبة الموالية بلغت 8,1% عند المبحوثين الذين أقروا أن الانعكاس

يكمن في تسهيل عملية إيصال المعلومة للمتعلم، حيث ساهمت الإصلاحات في تهيئة الأستاذ والقطاع لمواجهة التدفق المعرفي الهائل الذي أتاحته التكنولوجيا الحديثة المتحكمة في انتشار المعلومة وفي تغييرها بشكل متسارع، كما ساهمت في احدثت تحول جذري في رؤية المجتمع للتعليم والمتعلم الأمر الذي أدى إلى زيادة مسؤولية الأستاذ بطريقة تراعي التغييرات العميقة في التربية، في حين سجلت أصغر نسبة عند المبحوثين الذين أقروا أن تأثير الإصلاحات يرجع إلى استخدام الأجهزة والتقنيات وذلك بنسبة 6,2% فقد ساهمت في توفير التقنيات الحديثة واستفاد الأستاذ منها باستثمارها في العملية التعليمية لاعتبارها أحد أهم الوسائط المستخدمة في التربية، لذلك قامت الإصلاحات بإدراج عملية تنظيم التعليم وفق الطرق التربوية الحديثة لأنها حلقة أساسية في ربط العملية التعليمية بالمستجدات العالمية في المعرفية والتكنولوجية، فهي تشكل بذلك البيئة المادية للمنظومة التربوية الحديثة.

جدول رقم18: يبين رأي المبحوثين حول سعي الأستاذ في تحسين إمكانياته لتتماشى مع الإصلاحات على مستوى القطاع:

تحسين الأستاذ لإمكانياته	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	573	58.4
لا	408	41.6
المجموع	**981**	**100.0**

أكدت الدراسة الميدانية أن أكبر نسبة سجلت بين المبحوثين حول سعيهم في تحسين إمكانياتهم لتتماشى مع الإصلاحات على مستوى القطاع عند الأساتذة المجيبين بنعم وتقدر ب58,4% حيث يرى الأساتذة أن التطورات الهائلة في مجال التعليم تستدعي منهم أن يقوموا بتنمية قدراتهم المعرفية والبيداغوجية ذلك حتى يتمكنوا من رفع مستويات أدائهم لتتماشى مع جملة الإصلاحات، خاصة أنه ركيزة أي إصلاح ونجاحه أو فشله يتوقف على مدى استعداد الأستاذ لتجسيد ذلك على أرض الواقع وتثمينه أثناء ممارسة للعملية التعليمية، أما أصغر نسبة قدرت ب41,6% عند المبحوثين المجيبين بلا وذلك لاعتقادهم أن الإصلاحات لم تكن بذلك العمق لتجعل من الأستاذ أهم محاورها، كما أن الأداء يرتبط بقدرته على التحكم في القسم وفي معرفة احتياجات المتعلمين.

جدول رقم19: يبين رأي المبحوثين في كيفية تحسين الأستاذ لإمكانياته لتتماشى مع الإصلاحات:

كيفية تحسين الأستاذ لإمكانياته	التكرار	النسبة المئوية %
التكوين الذاتي	63	6.4
البحث العلمي	112	11.4
تبادل الخبرات مع الزملاء	89	9.1
ملتقيات حول التخصص	96	9.8
الاستفادة من وسائل الإعلام والاتصال	130	13.2
التطوير المستمر في الجوانب المعرفية والبيداغوجية	84	8.6
المجموع	574	58.4
القيمة المفقودة	407	41,6
المجموع الكلي	**981**	**100.0**

أكدت البيانات الواردة في الجدول أن أعلى نسبة تم تسجيلها بين المبحوثين الذين قاموا بتحسين إمكانياتهم لتتماشى مع إصلاحات القطاع كانت عند الأساتذة الذين أجابوا بأنهم استفادوا من وسائل الإعلام والاتصال وذلك بنسبة 13,2% حيث أكدوا أن لها دور كبير في تنشيط العملية التعليمية كما ساهمت بشكل كبير في تنمية قدراتهم الذاتية والمهنية والاستفادة منها في صقل خبرتهم المعرفية، أما النسبة الثانية من المبحوثين أكدوا بأن الإصلاحات ساهمت في بحثهم الدائم والمستمر وقدرت ب11,4% حيث ساهمت في تطوير أنفسهم في مجال البحث العلمي والمعرفي كما أنها جاءت متزامنة مع التطورات العالمية في عالم المعرفة ما أدى إلى إدراك المجتمع للميزة التي أعطاها التقدم وعصر المعرفة للأستاذ

وتليها نسبة المبحوثين الذين أكدوا بأنهم استفادوا من خبرات الزملاء بنسبة 9,1% حيث أكدوا بأنهم سعوا بشكل مستمر في رفع كفاءتهم المعرفية من خلال تبادل الخبرات بين الزملاء، وتكوين الاتجاهات الإيجابية نحو الأداء، في حين تم تسجيل نسبة 8,6% عند المبحوثين الذين أجابوا بأن سعيهم في تحسين إمكانياتهم تكمن في عملية التطوير المستمر في الجوانب المعرفية والبيداغوجية لمواجهة الرهانات المطروحة نتيجة عملية التغيير التي ألقت بالمسؤولية الكاملة على عاتق الأستاذ واعتبرت أداءه ألية تهدف إلى تحقيق الغايات الاجتماعية من المنظومة التربوية والتعليمية، في حين سجلت أصغر نسبة عند المبحوثين الذين أجابوا بأنهم سعوا في تحسين مستواهم من خلال التكوين الذاتي وذلك بنسبة 6,4% فنجاح أي الإصلاح وفعاليته يحتاج بالدرجة الأولى أن يكون في المجتمع قاعدة تربوية مؤهلة لمواجهة مختلف التحديات سواء الداخلية أو العالمية، الاجتماعية والثقافية لذلك فإن التطوير يرجع إلى التكوين الذاتي للأستاذ حتى يكون

فاعل في تقديم المعرفة بالشكل المعمول به عالميا في ظل ما أتاحه التقدم من أفاق وبذلك يساعد التكوين الذاتي للأستاذ في تحسين أدائه وزيادة فعليته أثناء ممارسة العملية التعليمية.

جدول رقم 20: يبين رأي الأستاذ في عدم تحسين إمكانياته لتتماشى مع الإصلاحات:

أسباب عدم تحسين الأستاذ لإمكانياته	التكرار	النسبة المئوية %
خصوصية المادة المدرسة	54	5.5
شكلية الإصلاحات	106	10.8
كثافة البرامج تعيق التكوين	126	12.8
قلة الوقت المستخدم في عماية التكوين والبحث	122	12.4
المجموع	408	41.6
القيمة المفقودة	573	58.4
المجموع الكلي	**981**	**100.0**

يشير الجدول إلى أن أكبر نسبة تم تسجيلها بين المبحوثين حول عدم تحسين إمكانياتهم لتتماشى مع الإصلاحات كانت عند الأساتذة الذين أكدوا بأن السبب يرجع لكثافة البرامج وذلك بنسبة تقدر ب 12,8%، ذلك لأنها حالت دون تحسين الأستاذ لإمكانياته حتى تتماشى مع الإصلاحات خاصة وأنها لم تهيء الوضع العام الذي نشأة فيه سواء كان ذلك في تهيئة البيئة التربوية أو في إعداد الفاعلين التربويين بما في ذلك الأساتذة، أما النسبة الثانية سجلت عند المبحوثين الذين أكدوا أن عدم تحسين الأساتذة لإمكانياتهم يرجع إلى قلة الوقت المستخدم في عملية التكوين والبحث وقدرت نسبتهم ب 12,4 حيث لم يتم تخصيص وقت كافي للتكوين والإعداد كما أن الحجم الساعي لا يساعد على تخصيص أوقات للبحث وتنمية المؤهلات، أما النسبة التي تليها بلغت 10,8% سجلت عند المبحوثين الذين أكدوا أن عدم تحسين إمكانياتهم يرجع لكون الإصلاحات شكلية لم تكن بالمستوى المطلوب في تحقيق التكيف مع التغيرات المعرفية الراهنة، كما أن فعالية الأداء ضرورة ملحة بالنسبة للأستاذ بغض النظر عن ما أحدثته الإصلاحات من تغييرات، أما أصغر نسبة تم تسجيلها كانت عند المبحوثين الذين لم يسعوا لتحسين إمكانياتهم نتيجة خصوصية المادة المدرسة وقدرت نسبتهم ب 5,5% حيث أكدوا أن خصوصية المادة لا تتطلب الكثير من الجهد والتكوين لذلك فإن تحسين مؤهلاتهم العلمية ليست ضرورة ملحة ليتماشى أداءهم مع الإصلاحات.

وأمام الواقع الجديد الذي أحدثته التغيرات العلمية والمعرفية والتكنولوجية فإن الإصلاحات التربوية أصبحت في ظلها ضرورة ملحة تستدعي تفعيل أداء الأساتذة حتى يكون رهان المنظومة والمجتمع في

التكيف مع العصر الراهن، غير أنه وبالرغم من المجهودات المبذولة في هذا الإطار إلا أن الوضع يستدعي اعادة النظر بصورة جدية في إصلاح المنظومة وفي هذا السياق أكدت الدراسة الميدانية فيما يخص موقف الأساتذة من الإصلاحات أن أكبر نسبة قدرت ب26,7% تم تسجيلها عند الأساتذة الذين أقروا بأنها مقبولة إلى حد ما كونها اهتمت بتغيير النظرة نحو مفهوم التعليم وعليه فإنها تصف موقف ذو فعالية إيجابية مهدت لتغيير التفكير التربوي العام الذي ينطلق من تنمية السلوك الاجتماعي والرأسمال البشري ليصل إلى بناء مستقبل الأجيال، أما النسبة التي تليها قدرت ب16,2% عند الأساتذة الذين أكدوا بأنها ليست في مستوى التغيرات المحلية والعالمية كونها لم تتطرق للمضمون الأساسي في عملية التربية والتعليم المرتبطة ببناء الأجيال، كما أنها غير متوازنة في بعديها النظري والواقعي ولم ترتقي لتصل لمستوى يسمح بعلاج المشاكل الحقيقية والنقائص التي تشهدها المنظومة.

أما النسبة التي تليها سجلت عند المبحوثين الذين أقروا أن الإصلاحات إيجابية على الصعيد التقني وذلك بنسبة 15,9% حيث أكدوا أنها دعمت المنظومة بالتقنيات الحديثة هذا ما أعطاها دفع جديد أتاح الفرصة أمام التدفق العالي للمعرفة، وعليه أصبح الإصلاح في ظلها مشروع طموح يعمل على تحقيق أهداف التنمية ويسعى إلى تجسيد فكرة التغيير، في حين تم تسجل نسبة 15% عند المبحوثين الذين أقروا بأن الإصلاحات ركزت على اعتبار المتعلم محور للعملية التعليمية حيث أكدوا أنها ركزت كل جهودها في إدماج المتعلم في العملية التعليمية، من خلال الاهتمام بتنمية قدراته الفكرية والمعرفية والاجتماعية لتتماشى مع الطرح التربوي الجديد الذي يعتبر الإنسان رأسمال بشري، أما النسبة التي تليها سجلت عند المبجوثين الذين أقروا بأن الإصلاحات لا تتماشى مع طموحات الشعب وذهنيته وتقدر ب14% وفي هذا الموقف أكد الأساتذة على أنها لم تكن بذات أهمية كونها إصلاحات ظرفية فجائية كما أنها لم تشمل جميع مداخيل العملية التعليمية، أما أصغر نسبة تم تسجيلها كانت عند المبحوثين الذين أقروا بأن الإصلاحات غير مدروسة وذلك بنسبة 12,2% حيث أكدوا أنها لم تنطلق من تقديم دراسة متخصصة حول واقع التربية والمشكلات التي يعاني منها القطاع، كما لم يتم تشخيص الحالة التي وصلت إليها المنظومة خاصة في تقييم وقياس مواطن الضعف والقوة، بالإضافة إلى أنها لم تراعي تفعيل التعليم وإعادة التوازن بين المعرفة المتدفقة والإمكانات المتاحة، مما سبق ذكره تعتبر الإصلاحات منطلق أساسي وألية فعالة في تنمية التعليم لذلك فبالرغم من الجهود المبذولة في إصلاح المنظومة إلا أنها لا تزال قاصرة في تحقيق الأهداف المسطرة والتي أصبحت ضرورة اجتماعية ينبغي أن تنطلق من فكرة أن التعليم من القطاعات الاستراتيجية المنتجة وأن أي عملية تغيير في المحتوى التربوي يجب أن ينطلق من إعداد قاعدة بيانات متميزة يتم فيها توضيح الاحتياجات والأهداف التربوية والإمكانيات المطروحة.

جدول رقم 21: يبين تقييم الأستاذ لأدائه في ظل الإصلاحات التي عرفها القطاع

تقييم الأستاذ لأدائه	التكرار	النسبة المئوية %
أداء ضعيف	286	29.2
أداء حسن	290	29.6
أداء جيد	249	25.4
أداء في تطور مستمر	156	15.9
المجموع	**981**	**100.0**

تؤكد الدراسة الميدانية أن أكبر نسبة تم تسجيلها حول تقييم الأستاذ لأدائه في ظل الإصلاحات التي عرفها القطاع كانت عند المبحوثين الذين أقروا بأن أداءهم حسن بنسبة 29,6% حيث أكدوا بأنه على الرغم من كل التغيرات التي مست القطاع ومست أدوار الأستاذ سواء من حيث طبيعتها ومن حيث ما فرضته من تحديات ورهانات فإن أداءهم حسن، ويرجع ذلك لارتباطه بمستوى كفاءة الأستاذ وتكوينه وبمدى مسؤوليته اتجاه ما يقدمه من أدوار، أما النسبة الثانية قدرت ب 29,2% وسجلت عند المبحوثين الذين أقروا بأن أداءهم ضعيف، حيث أكدوا أن الإصلاحات لم تكن في مستوى يسمح بتنمية الأستاذ لقدراته الذاتية، خاصة في ظل التدفق الهائل للمعلومات، في حين تم تسجيل نسبة 25,4% عند المبحوثين الذين أقروا بأن أداءهم جيد، ويرجع ذلك لما أتاحته من فرص في إعادة تجديد الفكر وتنشيط الفعل التربوي والتعليم، كما أنها أعادت طرح الظاهرة التربوية وفق منظور جديد أتاح فرصة الحراك نحو العالمية ونحو الانفتاح على الأخر خاصة بعد الانتشار الثقافي والمعرفي اللامحدود، وبذلك فإن الأستاذ يرى في الإصلاح أحد أهم الأليات التي تسمح بولوج عالم المعرفة وأفاقها، أما أصغر نسبة قدرت ب 15,9% سجلت عند المبحوثين الذين أقروا بأن أداءهم في تطور مستمر فالإصلاح أتاح الفرصة للحصول على امتيازات متعددة في مجال التكوين والإعداد، وبذلك فهو أهم الوسائل المساعدة على قيام الأستاذ بإعادة الرسكلة وتجديد معارفه لتتماشى مع المناهج والمقررات المخطط لها في الإصلاح، وفي هذا الإطار لا يمكن للإصلاح أن يكتمل ويتجسد بكل مداخله دون تفعيل دور الأستاذ والسهر على زيادة خبراته الذاتية، وعليه يعتبر الإصلاح أهم وسيلة لإعادة تحقيق التوازن التربوي والاجتماعي أما تطوير الأداء بالنسبة للأستاذ والمنظومة فهو ضرورة ملحة للنهوض بالقطاع في ظل عالمية التوجه التربوي.

جدول رقم 22: يبين رأي المبحوثين حول مواكبة الإصلاحات التربوية للتغيرات الاجتماعية الاقتصادية التي عرفها المجتمع:

مواكبة الإصلاحات التربوية للتغيرات	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	568	57.9
لا	413	42.1
المجموع	**981**	**100.0**

أكدت الدراسة الميدانية أن أكبر نسبة تم تسجيلها بين المبحوثين حول مواكبة الإصلاحات للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية قدرت ب 57,9% عند الأساتذة المجيبين بنعم حيث أكدوا على أن الإصلاحات جاءت نتيجة ما أحدثته التغيرات من تحديات، فهي تعنى بإدخال العملية التربوية مرحلة جديدة من التأهيل والتهيئة من خلال تزويدها بالعناصر الجديدة والمقومات ذات التوجهين العالمي والتنموي، وإدخال مجموعة من الأليات والعناصر ذات البعدين النظري والمنهجي واستثمارها في إعادة إنتاج الفكر التربوي وبناء القاعدة المعرفية وهيكلة المنهجية العامة للتعليم وذلك بغية تجديد المنظومة ورفع رهاناتها لتتماشى مع معطيات الحاضر وأفاقه، أما أصغر نسبة سجلت عند المبحوثين المجيبين بلا وقدرت ب 42,1%، ويرى الأساتذة في ذلك أن الإصلاحات التربوية التي عرفتها المنظومة لم تصل إلى مستوى مواكبة التغيرات الاجتماعية الاقتصادية التي مر بها المجتمع، فهي تنبع من الواقع الاجتماعي ومن عمق الثقافة كما أنها تنشأ ضمن الثوابت الاجتماعية والقيمية وتهدف إلى إعادة إنتاج المتغيرات المعيارية التي تتحكم في نمو المجتمع والفرد، إلا أنها في هذه الحالة كانت عبارة عن قوالب جاهزة للخبرة الاجنبية كونها لا تعبر عن حاجة المجتمع للتجديد، وفي هذا الإطار لا يمكن لهذه الاصلاحات أن ترتقي لتكون بتلك الكفاءة حتى تواكب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، ورغم كل الجهود المبذولة تبقى قاصرة ولم تصل إلى درجة الشمولية والعمق المطلوبين لتحقيق الغايات والأهداف المرجوة منها.

يعتبر الإصلاح التربوي من أهم مقومات المنظومة التربوية في العصر الراهن كونها تمثل الأفق نحو مواكبة التغيرات المطروحة على الساحة المحلية والعالمية، كما أنها قد تكون عائق أمام تطورها في حالة عدم الاهتمام بها، وفي هذا السياق تؤكد الدراسة الميدانية أن أكبر نسبة تم تسجيلها بين المبحوثين في ما يخص كيفية مواكبة الإصلاحات للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها المجتمع كانت عند الأساتذة الذين أقروا بأن التكيف حدث من خلال مواكبة المستجدات العملية والتعليمية وقدرت نسبتهم بـ 16،4%، حيث أدت إلى زيادة الرغبة الاجتماعية في إحداث التغيير العام، إذ تساهم التغيرات في دفع المجتمع لإحداث

إصلاحات تربوية يسعى من ورائها إلى إعادة إنتاج واقع جديد فهي بذلك وسيلته في إحداث التغيير، أما النسبة الثانية قدرت ب12,1% تم تسجيلها عند المبحوثين الذين أكدوا بأن مواكبة الإصلاحات للتغيرات يكمن في مراعات التحديات التي شهدتها المنظومة خاصة وأنها عرفت هي الأخرى الكثير من التحديات والرهانات، كما أنها مرت طيلة السنوات الماضية بالعديد من الإخفاقات والكثير من الآمال كرست خلالها الدولة كل الجهود في إعادة الاعتبار لبناء الشخصية الوطنية الفاعلية، وعليه فإن الإصلاحات انطلقت من عمق احتياجات المجتمع وتطلعاته، في حين سجلت نسبة 11,6%عند المبحوثين الذين أقروا بمواكبة الإصلاحات للتغيرات التي عرفها المجتمع، ويرجع ذلك إلى تغيير المقررات الدراسية حيث جاءت الإصلاحات كضرورة ملحة فرضها التغير الاجتماعي الذي أثر في جميع القطاعات خاصة منها التربية سواء من حيث المفهوم أو من حيث المضمون والأهداف، وبذلك أحدثت التغيرات الاجتماعية تغيرا كبيرا في المشهد التربوي وهو ما أدى الى إعادة النظر في المتعلم والمقررات التربوية وطبيعة التعلم وألياته ومقومات التدريس، أما النسبة التي تليها ترجع للأساتذة الذين أقروا بأن مواكبة الإصلاحات للتغيرات ترجع لاستخدام التكنولوجيات الحديثة وذلك بنسبة 9,6% وعليه يرى المبحوثين أن الإصلاحات التربوية تمثلت في إدراج الجانب التكنولوجي في المنظومة، لما له من تأثير في إعادة بناء وإنتاج الحياة الاجتماعية المرتبطة بالحداثة، حيث عرفت الحياة الاجتماعية تغيرا كبير في البنى القاعدية ومعايير التنظيم ما أدى إلى إعادة بناء العلاقات التي تغيرت بالموازاة مع التطور التكنولوجي ولذلك دفعت هذه الظروف بالمنظومة التربوية إلى إعادة النظر في التغيرات الناتجة عن دخول التكنولوجيا للحياة الاجتماعية ما أدى إلى تغييرها، أما أصغر نسبة سجلت عند المبحوثين الذين أقروا أن الإصلاحات واكبت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها المجتمع من خلال إشراك المتعلم في العملية التعليمية وذلك بنسبة 8,2 % بحيث أكدوا أن التغيرات التربوية المصاحبة للتغيرات العامة ساهمت في إعادة صياغة وجهات النظر في دور الإنسان في التنمية، وعليه تطورت النظريات التي تهتم بالطاقات الاجتماعية المنتجة حيث تم اعتبار الأجيال المحرك الأساسي للتنمية وهم الفاعلين في إنتاج الثروة وبذلك اهتمت الإصلاحات بتنمية الأجيال وفق المعايير العالمية للاهتمام بالرأسمال البشري والاستثمار فيه حتى يصبح فرد فاعل ذو توجه إيجابي في صناعة المستقبل ومواكبة التغيرات الراهنة على المستوى المحلي والعالمي.

أما بالنسبة لرأي المبحوثين حول عدم مواكبة الإصلاحات للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها المجتمع والمقدرة نسبتهم ب 42،2% فقد وضحت الدراسة الميدانية أن أكبر نسبة سجلت بينهم قدرت بـ 9%، عند الأساتذة الذين أكدوا أن عدم تكيف الإصلاحات مع التغيرات راجع إلى كونها عشوائية غير مدروسة، فهي لم تنطلق في فكرة إعادة تأسيس البنية التربوية من الواقع الاجتماعي الذي شكل ولا زال يشكل

تحديا كبيرا أمام المنظومة التعليمية في الجزائر، أما النسبة الثانية قدرت ب8,3% عند المبحوثين الذين أقروا أن الإصلاحات أثرت سلبا على تغير القيم ذلك لأنها لم تراعي الأبعاد ذات البعد القيمي، فقد اهتمت بالتحصيل العلمي والمعرفي للمتعلم متجاهلة التأثيرات التي أدت إلى زيادة التحديات أمام المنظومة خاصة في ظل توجهها نحو العالمية في البعد الثقافي والتربوي، وفي هذا الإطار لم يتم تهيئة الإصلاحات لمواكبة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، أما النسبة التي تليها قدرت ب7,5% تم تسجيلها عند المبحوثين الذين أكدوا أن الإصلاحات لم تواكب التغيرات كونها لم تركز على تنمية المناخ التربوي بل ارتبطت بالمناهج والمحتوى المعرفي للمقررات، وعليه لا يمكن إغفال ذلك عن مشروع الإصلاح التربوي.

في حين سجلت نسبة 6,5% عند المبحوثين الذين أكدوا بأن الإصلاحات لم تواكب التغيرات لعدم تماشيها مع التطورات المتسارعة في جميع الميادين والتي تستدعي ضرورة فتح المجال لتنمية قطاع التربية والتعليم كونه القطاع الأكثر استراتيجية والأكثر ديناميكية بين القطاعات الأخرى، كما أنه أكثر القطاعات تأثيرا وتأثرا بالمتغيرات الاجتماعية من حيث مدخلاته ومخرجاته وعملياته التي ينتظر منها المجتمع أن تكون ذات كفاءة عالية في تلبية احتياجاته، في حين أكدت نسبة 6,4% من المبحوثين أن الإصلاحات لم تواكب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في كونها لم تركز على بناء شخصية اجتماعية فعالة وذات كفاءة عالية لمواجهة التغيرات الراهنة، فالإصلاحات موجهة في الأساس إلى تنمية الأجيال حتى تنتهج نهج التنمية والتطور، غير أنها لم تصل إلى تحقيق الغايات المرجوة في إدماج المجتمع بصورة فعالة في عالم المعرفة، أما أصغر نسبة قدرت ب4,4% عند المبحوثين الذين أقروا أن الإصلاحات لم تواكب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها المجتمع لعدم تطبيقها على أرض الواقع، ويرجع ذلك لأنها أفكار نظرية ولم تجسد على أرض الواقع، فبالرغم الرغم من الجهود المبذولة في ذلك إلا أنها وجدت الكثير من العراقيل فهي لم تمس جميع العناصر في القطاع، وعليه نستطيع القول أن الإصلاحات لم تصل إلى الغايات المطلوبة كونها أغفلت العديد من الجوانب خاصة منها الأبعاد التنظيمية، كما أن الأبعاد التشريعية لم تصل إلى درجة الإقناع فلا تزال الإصلاحات فجائية ذات طابع موقفي ظرفي أي لم تتجاوز حدود المشاكل الأنية ولم ترتقي إلى مستوى التغيير المطلوب.

وفي نفس السياق وضحت الدراسة الميدانية الأهمية التي تحتلها المكانة الاجتماعية للأستاذ في المجتمع، حيث تؤكد في هذا الإطار أن أكبر نسبة سجلت بين المبحوثين حول مكانتهم الاجتماعية كانت عند الأساتذة الذين أقروا أن مكانة الأستاذ مكانة حساسة وذلك بنسبة 31,6%، ويرجع ذلك لكونها تتأثر بمختلف الظروف والتغيرات والتطورات التي يمر بها المجتمع على اختلافها، كما تعكس المكانة الاجتماعية بدورها أهمية التعليم ومكانته بين القطاعات الأخرى، أما النسبة الثانية سجلت عند المبحوثين الذين أقروا بأن

مكانة الأستاذ هامة في المجتمع وذلك بنسبة 23,3%، حيث تعتبر مهنة التعليم من أنبل المهن كما أنها رسالة اجتماعية تعنى ببناء الأجيال وتنمية سلوكهم لذلك يحتل الأستاذ مكانة مرموقة في المجتمع لأنها أساس تطويره، أما المبحوثين الذين أقروا بأن مكانتهم محترمة ومقدسة قدرت نسبتهم ب 21,7% حيت أكدوا أن المكانة هي تجسيد لمساعي الأستاذ في إيصال رسالته، وبذلك يجد كل أستاذ مجتهد وطموح في أدائه قدر كبير من الاحترام والتقدير كونه مسؤول أمام المجتمع عن بناء الإنسان وبناء الحضارة ونقل الموروث الثقافي والحفاظ عليه في ظل التوجه نحو العالمية في القيم والثقافة والهوية وعليه يمتلك الأستاذ مكانة محورية في المجتمع، في حين سجلت نسبة 17% عند المبحوثين الذين أقرروا بأن مكانة الأستاذ متدنية ويرجع ذلك لكثرة المشكلات التي يعاني منها القطاع خاصة في تراجع جودة مخرجاته الأمر الذي أثر على فعالية العملية التعليمية وعلى دور الأستاذ في المجتمع، في حين سجلت أصغر نسبة عند المبحوثين الذين أقروا بأن مكانة الأستاذ في الجزائر سيئة وتقدر نسبتهم ب6,3% حيث أكدوا أنه لا يوجد تقدير اجتماعي للمجهودات المبذولة من قبل الأساتذة كما أنهم يعانون من كثرة الضغوط بسبب عدم كفاية الاهتمام المخصص من قبل الدولة والمجتمع لأكبر فئة استراتيجية في المجتمع، من خلال الآراء السابقة للأساتذة فإن المكانة الاجتماعية تتحدد وفق العديد من العناصر دائمة التفاعل، وعليه ينظر الأساتذة إلى المكانة الاجتماعية وفق انطباعاتهم الخاصة والظروف العامة التي يمرون بها ويمر بها المجتمع والقطاع.

جدول رقم 23: يبين رأي المبحوثين حول تأثير مكانة الأستاذ على أدائه التعليمي وأدواره الاجتماعية:

تأثير مكانة الأستاذ على أدائه	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	589	60.0
لا	392	40.0
المجموع	**981**	**100.0**

يشير الجدول إلى أن أكبر نسبة مسجلة بين المبحوثين حول رأيهم في تأثير مكانة الأستاذ على أدائه التعليمي وأدواره الاجتماعية كانت عند الأساتذة المجيبين بنعم بنسبة 60% حيث أقروا أن مكانتهم تؤثر في أدائهم التعليمي وأدوارهم الاجتماعية ويرجع ذلك إلى كونه يرتبط بشكل مباشرة بالمكانة الاجتماعية، فهي انعكاس للانطباعات التي يقدمها المجتمع والبيئة التربوية والأستاذ حول أدواره وأدائه كما أنها تعتمد على دور الأستاذ في المجتمع وفعاليته في البقاء بنفس الكفاءة في ظل التغيرات الراهنة كل هذه المعايير تنعكس على أدائه لأدواره بشكل سلبي أو إيجابي، أما أصغر نسبة تم تسجيلها عند المبحوثين المجيبين بلا وذلك بنسبة 40% وترجع رؤيتهم في ذلك إلى كون التعليم مهنة نبيلة كما أنها رسالة تعنى ببناء الحضارة في المجتمع،

وعليه يعتبر الأستاذ أهم عنصر في البناء الاجتماعي كما أنه الفاعل الأساسي في بناء الإنسان في مختلف أبعاده، وبذلك تم اعتبارهم أكثر مسؤولية عن رفع مستويات أدائهم، وعليه تعتبر الأدوار التي يقومون بها هي مهام ذاتية ترجع لذات الشخص، فالأداء التربوي مرهون بالعملية التعليمية أي ما يمتلكه الأستاذ من إمكانيات تمكنه من معرفة وتشخيص حالة التحصيل الدراسي للمتعلمين، وعليه لا تؤثر المكانة الاجتماعية على الأداء لأنه يرتبط بمعايير الكفاءة وروح المسؤولية.

ولتوضيح أهمية المكانة الاجتماعية بالنسبة للأستاذ وفي إطار بحث تأثيرها على أدائه التعليمي وأدواره الاجتماعية فقد أثبتت الدراسة الميدانية أن أكبر نسبة تم تسجيلها بين للمبحوثين المجيبين بنعم كانت عند الأساتذة الذين أقروا بأن التأثير يكمن في اعتبارها دافع للإنجاز وذلك بنسبة 17,7%، ذلك لأنها أحد أهم الأليات الفاعلة في دفع الأستاذ لرفع مستويات أدائه وتحسين الأدوار المنوطة به.

أما الأساتذة الذين أقروا بأن المكانة الاجتماعية أثرت بشكل سلبي على أدائهم بنسبة 16,9% ويرجع ذلك لصورة التعليم والأستاذ في المجتمع والتي تنم عن غياب التقدير، الأمر الذي أثر بشكل سلبي على الأستاذ وساهم في تراجع أدائه، كونه عملية ديناميكية ترتبط بمختلف الأبعاد والظروف المحيطة.

في حين قدرت نسبة المبحوثين الذين أقروا بأن تأثير المكانة نسبي ب 12,8% ويرجع ذلك لتأثيرها على الحالة النفسية للأستاذ، كما أنها تؤثر على شعوره بالرضا اتجاه الوضع التربوي العام لأنها تعكس أهمية التربية والتعليم في المجتمع، وتؤثر أيضا في حجم التزامه بالأدوار التي يمارسها أما الأبعاد الوظيفة للأداء تتعلق بممارسة العملية التعليمية والتحصيل الدراسي وعليه تؤثر المكانة في الجانب النفسي للأستاذ أما الأداء فهو تفاعل للاستعدادات التي يمتلكها، في حين تسجل أصغر نسبة عند المبحوثين الذين أكدوا بأن التأثير إيجابي وذلك بنسبة 12,5% كونها تساهم بشكل فعال في زيادة جودة التعليم ومردودية قطاع التربية، بالإضافة إلى أنها تعكس دوره الفعال في تنمية المجتمعات وطاقاتها البشرية.

أما بالنسبة للمبحوثين المجيبين بعدم تأثير المكانة الاجتماعية على أدائهم فقد أكدت الدراسة الميدانية أن أكبر نسبة سجلت كانت عند الأساتذة الذين أكدوا أن في المنظومة التعليمية انعكاس للواقع وذلك بنسبة 11,9% حيث وضحوا أن الأداء لا يتأثر بالمكانة وإنما يرتبط بالدرجة الأولى بالواقع الاجتماعي العام وبذلك يتأثر بالتغيرات الاجتماعية والتربوية وعليه يتعرض الأستاذ للضغوط الصادرة من الظروف الاجتماعية التي لا يستطيع التحكم فيها والتي تؤثر على الوضع التربوي العام، أما النسبة الثانية قدرت ب8,8% عند المبحوثين الذين أقروا بأن الأداء التربوي والتعليمي يرتبط بالمهارات والخبرات الفردية والجماعية التي يمتلكها الأساتذة وسجلت نفس النسبة عند المبحوثين الذين أقروا بأن الأداء التربوي والتعليمي للأستاذ له علاقة بالتحكم في المادة المدرسة، حيث يلاحظ أن الأداء يرتبط بأبعاده الوظيفية من حيث امتلاك القدرة على

التدريس والخبرات المعرفية والعلمية والعملية أثناء ممارسة العملية التعليمية بالإضافة إلى الكفاءة، وبذلك لا تؤثر مكانة الأستاذ الاجتماعية على أدائه، وتليها نسبة المبحوثين الذين أقروا بأن الأداء لا يتأثر بالمكانة كونها لا تؤثر في الأبعاد المهنية وذلك بنسبة 6,9% ويرجع ذلك لأنه وظيفة ترتبط بالأبعاد المهنية والقانونية والتشريعية التي تضبط المهنة وتتحكم في العلاقات داخل المؤسسة التعليمية والتفاعل التربوي بين الأستاذ والمتعلمين، أما أصغر نسبة تم تسجيلها قدرت ب3،6% عند المبحوثين الذين أقروا بأن مكانة الأستاذ لا تؤثر في أدائه، ذلك لأنه ممارسة تعنى بالفعل التربوي والتعليمي في حد ذاته أي يرتبط بمختلف الأنشطة والإجراءات والعمليات العلمية والمعرفية والتعلمية والتربوية، التي يقوم بها الأستاذ داخل القسم وذلك لإكساب المتعلمين المهارات وعليه لا تؤثر المكانة الاجتماعية في الأداء بقدر ما تؤثر الإمكانيات التي يستخدمها الأستاذ في تنمية الرأسمال البشري.

من خلال ذلك تؤثر المكانة الاجتماعية للأستاذ على أدائه سواء كان بالسلب أو الإيجاب غير أن التأثير يبقى نسبي لكون مهنة التعليم ترتبط بأليات واضحة تنظم العمل والأداء داخل المؤسسة وتضبط التفاعل التربوي والاجتماعي للأستاذ، وعليه يتأثر الأستاذ بالمكانة تأثيرا نسبيا يرجع إلى طبيعة التفاعل فمنها من يرى فيها دافع ومنها من يعتبرها التزام بالمسؤولية ومنها من يرى في ذلك ضغط نفسي واجتماعي ويبقى الأداء عملية ديناميكية تتفاعل مع مختلف الظروف المحيطة.

جدول رقم 24: يبين رأي المبحوثين حول أهم الأدوار التي يمارسها الأستاذ في وسطه الاجتماعي:

أهم أدوار الأستاذ في الوسط الاجتماعي	التكرار	النسبة المئوية %
تعليمي	217	22.1
تربوي	228	23.2
تنموي	238	24.3
تثقيفي	298	30.4
المجموع	**981**	**100.0**

يشير الجدول المتعلق بأهم الأدوار التي يمارسها الأستاذ في وسطه الاجتماعي أن أكبر نسبة سجلت عند المبحوثين الذين يمارسون أدوار تثقيفية وذلك ب30,4% حيث أكدوا بأن مهنة التعليم مهنة أساسية في المجتمع ويعتبر الدور الثقافي أهم دور يقوم به الأستاذ بعد عملية التعليم فهو يوازي في أهميته أهمية الأدوار الأخرى داخل الوسط التربوي، فالأستاذ ناقل للموروث الثقافي في المجتمع، كما له الدور الكبير في الحفاظ

على المقومات الثابتة في المجتمع كالهوية الثقافة اللغة، الدين، التاريخ خاصة في ظل ما أحدثته التغيرات الراهنة من تأثيرات على الحياة الاجتماعية العامة.

أما النسبة الثانية من المبحوثين أقروا بأن أهم دور يمارسونه هو الدور التنموي وذلك بنسبة 24,3% ويرجع ذلك إلى أن أداءه ارتبط بمفاهيم بناء الرأسمال البشري والرأسمال الفكري والاستثمار فيهم وذلك بمساهمته الفعالة في تنمية سلوك المتعلم وإعداده لسوق العمل وإرشاده نحو تحديد اتجاهاته في تنمية السلوك التنموي والمستقبل المهني والعملي، أما النسبة التي تليها قدرت ب23,2% عند المبحوثين الذين أقروا بأن أهم الأدوار التي يقوم بها الأستاذ في وسطه الاجتماعي هي أدوار تربوية، ويرجع ذلك إلى اعتبار التربية عماد المجتمع وأساس الحضارة من حيث بنيتها الإنسانية والاجتماعية، ذلك لأنها تحدد طبيعة العلاقات داخل المجتمع وتضبط أنماط السلوك وتشكل أهم أليات التفاعل البناء وتلعب دور الضابط الاجتماعي الذاتي في توجه سلوك المتعلم والسلوك الاجتماعي بصفة عامة إلى القيم المشروعة عقائديا واجتماعيا ومهنيا، وتعمل على المحافظة على الثوابت الاجتماعية وتكييفها مع الظروف الراهنة، فهي بذلك انعكاس حقيقي للمجتمع، أما أصغر نسبة قدرت ب22,1% عند المبحوثين الذين أجابوا أن أهم الأدوار التي يقومون بها هي الأدوار التعليمية ويرجع ذلك إلى أن المتعلم والمجتمع يحتاجون إلى المعرفة بشكل كبير في ظل التدفق الهائل للمعارف، وبالرغم من تعدد الأدوار التي يمارسها الأستاذ يبقى الهدف الأساسي هو بناء الرأسمال البشري والاستثمار فيه.

جدول رقم25: يبين تغير أدوار الأستاذ في ظل التغيرات الاجتماعية الاقتصادية:

تغير أدوار الأستاذ	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	588	59.9
لا	393	40.1
المجموع	**981**	**100.0**

يشير الجدول المتعلق برأي المبحوثين حول تغير أدوار الأستاذ في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية إلى أن أكبر نسبة سجلت كانت عند الأساتذة الذين أجابوا بنعم بنسبة 59,9% حيث أقروا أن أدوارهم المهنية تأثرت بشكل كبير بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، فالتعليم بذلك لم يعد يعنى بمسألة التلقين فقط بل استدعى الأمر إعادة النظر في أدوار الأستاذ وتوجيهها في الإطار العام لحركة المجتمع، خاصة وأن التغيرات أعادت تشكيل مفهوم الحضارة والتقدم ما أدى إلى تغيير الأهداف المرجوة من التعليم وأعيد بذلك تغيير أدوار الأستاذ، أما أصغر نسبة سجلت عند المبحوثين المجيبين بلا وذلك بنسبة 40,1%

ويرجع ذلك لأن الأستاذ منذ القدم هو الأساس في تقديم المعرفة والتربية والتنمية وبناء السلوك الإيجابي ذو التوجه الوظيفي البناء، وبذلك كان الأستاذ ولا زال يمارس نفس الأدوار ولم يتغير شيء إلا في سرعة المعرفة وكثافتها وأساليب تحصيلها وعليه لم تتغير بل تم تكييفها مع الوضع.

جدول رقم26: يبين تأثير تغير أدوار الأستاذ على أدائه التربوي والتعليمي:

تأثير تغير الأدوار على أداء الأستاذ	التكرار	النسبة المئوية %
تأثير إيجابي	121	12.3
زيادة الدافعية للأداء	166	16.9
رفع مستويات الإنجاز	5	.5
محدودية الأداء	98	10.0
ضعف وتراجع في مستويات الأداء	95	9.7
تأثير سلبي	110	11.2
لم تؤثر	386	39.3
المجموع	**981**	**100.0**

يشير الجدول المتعلق برأي المبحوثين في تأثير تغير أدوار الأستاذ على أدائه التربوي والتعليمي إلى أن أكبر نسبة تم تسجيلها قدرت ب39,3% عند الأساتذة الذين أجابوا بعدم تأثر أدائهم بتغير أدوارهم لأنه يرتبط بشكل مباشر بممارسة العملية التعليمية ونقل المعرفة، والتي ترتبط في الأساس بالاستعدادات الذاتية وبطبيعة المنهاج المعتمدة في المنظومة، وتليها نسبة 16,9 % عند المبحوثين الذين أقروا أن التغيرات التي حدثت على مستوى الأدوار أدت إلى زيادة في دافعيتهم للأداء ويرجع ذلك لأنها ساهمت بشكل فعال في فتح باب الاستثمار في الأستاذ، من خلال الجهود المبذولة من قبل الدولة في تفعيل تنمية أبعاده المهنية، حتى يتماشى أداءه مع المستجدات، للنهوض بالرهانات المطروحة أمام النظام التعليمي وعليه فإن التغيرات التي حدثت على مستوى الأدوار رفعت كفاءة الأستاذ المهنية لتكون رهان اجتماعي يتم من خلاله التقدم بمستويات أداء النظام التعليمي، وتليها نسبة المبحوثين الذين أكدوا بأن التأثير كان إيجابي وذلك بنسبة 12,3% حيث أقروا بأن التغير أعاد صياغة العديد من المفاهيم الموجهة للعملية التعليمة، والتي دفعت بالأستاذ إلى تنمية قدراته باستمرار، في حين نجد أن نسبة 11,2% من المبحوثين أكدوا على أن التأثير سلبي ذلك لأن الأستاذ يحتاج إلى تكوين مستمر وبشكل فعال نتيجة انفتاح التعليم على التغيرات العالمية، ما أدى إلى حدوث تغييرات شاملة في المنظومة وفي أدوار الأستاذ الذي أصبح مطالب بتعدد المهام والمسؤوليات.

أما المبحوثون الذين أجابوا بأن تغير أدوار الأستاذ أدى إلى محدودية الأداء قدرت نسبتهم ب10% ويرجع ذلك إلى أن التغيرات التي حدثت على المستوى العالمي في مجالي المعرفة والتربية أدى إلى تغييرات كبيرة في المناهج المستخدمة في العملية التعليمية، كما تغيرت الأساليب ودخلت وسائط جديد في التعليم كالتكنولوجيا والتقنيات الحديثة التي ساهمت في الحد من أدوار الأستاذ الذي لم يعد المصدر الوحيد للمعرفة، أما النسبة التي تليها قدرت ب9,7% عند المبحوثين الذين أكدوا بأن تغير أدوار الأساتذة أدى إلى تراجع في مستويات أدائهم حيث أثرت التغيرات المعرفية وانفتاح المجتمع عليها على المنظومة وعلى أدوار الأستاذ، الأمر الذي أدى إلى طرح تحديات جديدة غيرت في نوعية المطالب الاجتماعية واحتياجات المجتمع من النظام التعليمي، وهنا أصبح الأستاذ أمام واقع يفرض عليه تغيير أنماط تفكيره وتغيير ممارسته التعليمية التي تتطلب قدر كبير من الكفاءة الأمر الذي شكل تحديا أمام الأداء، أما أصغر نسبة سجلت عند المبحوثين الذين أكدوا أن تغير أدوار الأستاذ له تأثير كبير على الأداء من خلال رفع الدافعية للإنجاز وقدرت ب 5% ويرجع ذلك لأنها كانت بالنسبة للأساتذة كألية لرفع دافعيتهم نحو العمل لما أتاحه ذلك من أفاق يمكن توظيفها بشكل إيجابي في تنمية سلوك المتعلم، كما أعطى هذا الوضع دفع جديد للتفكير في إحداث تغييرات جذرية في جميع مستويات العملية التعليمية وفي النظام التعليمي.

جدول رقم 27: يبين تأثير المركز الاجتماعي الذي يحتله الأستاذ على أدائه:

تأثير المركز الاجتماعي على أداء الأستاذ	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	588	59.9
لا	393	40.1
المجموع	**981**	**100.0**

يشير الجدول المتعلق برأي المبحوثين حول تأثير المركز الاجتماعي الذي يحتله الأستاذ على أدائه إلى أن أكبر نسبة سجلت عند الأساتذة الذين أجابوا بنعم وذلك ب59,9%، حيث يرى الأساتذة أن مركز الأستاذ الاجتماعي أثر على أدائه التربوي والتعليمي لأنه يعبر عن الوضع المهني والاجتماعي والمعيشي الذي يحتله الأستاذ في بيئته المهنية بين المهن الأخرى وفي بيئته الاجتماعية، خاصة وأن المركز الذي يحتله الأستاذ يلزمه بالكثير من المسؤوليات لذلك يؤثر في الأداء سواء من ناحية الواجبات التي تحددها مهنة التعليم أو من ناحية الحقوق التي تمنحها هذه الوظيفة لشاغلها وفي ضوئها يتأثر أداء الأستاذ في بعديه السلبي والإيجابي، أما النسبة الأصغر قدرت ب41,1%، وسجلت عند المبحوثين الذين أجابوا بأن المركز الاجتماعي الذي يحتله الأستاذ لا يؤثر على الأداء لأنه يرتبط بالإمكانيات التي يمتلكها الأستاذ وطرق

توظيفها في تفعيل التعليم أثناء الممارسة، فالأداء مرهون بالسير الحسن للعملية التعليمية والمركز لا يؤثر فيه لأنه عبارة عن تفاعل بين العناصر الوظيفية التي يتم في إطار تفاعلها نقل المعرفة للمتعلم والقيام بمختلف الأدوار، فالأداء يرتبط بالضمير المهني وأخلاقيات المهنة والإمكانيات والمعرفية.

أما بالنسبة لتوضيح كيفية تأثير المركز الاجتماعي على أداء الأستاذ فقد أكدت الدراسة الميدانية أن أكبر نسبة سجلت بين المبحوثين المجيبين بنعم كانت عند الأساتذة الذين أقروا أن التأثير يكمن في زيادة الثقة في النفس وذلك بنسبة 17,5%، حيث أكدوا بأن المركز الاجتماعي الذي يحتلونه هو أحد أهم الأليات التي تساهم في إكساب الثقة في النفس، كما أنه يشكل دافع إيجابي في الوقوف عند المسؤوليات التي يفرضها المركز الاجتماعي سواء في أبعاده الوظيفية المهنية أو من حيث الأبعاد السلوكية والعلاقات والتفاعلات التي تحددها مهنة التعليم بين المهن الأخرى، في حين سجلت النسبة الثانية عند المبحوثين الذين أجابوا بأن التأثير يكمن في مساهمة المركز الاجتماعي في النهوض بالفعل التربوي بنسبة 14,7% ويرجع ذلك لأنه يعمل على ترقيته والنهوض به من خلال السعي المستمر في تكييفه مع المتغيرات الراهنة، أما النسبة التي تليها قدرت ب10,6% كانت عند المبحوثين الذين أقروا أن المركز الاجتماعي الذي يحتلونه يعتبر عامل ذاتي لتنمية الأداء، ويرجع ذلك لأن مركز الأستاذ يعنى بمجموعة من الواجبات والحقوق التي تميزهم عن غيرهم من الانساق المهنية الأخرى والتي تتميز في الغالب بروح المنافسة واستخدام مختلف الإمكانيات الذاتية، ومن هذا المنطلق يؤثر المركز في دفع الأستاذ لتنمية إمكانياته حتى يتمكن من المنافسة التي تعتمد على جملة من المعايير في إطار نسقه الوظيفي، أما النسبة التي تليها سجلت عند المبحوثين الذين أكدوا بأن المركز الاجتماعي للأستاذ يساهم في ترقية المستوى العام للأداء التربوي والتعليمي وذلك بنسبة 10,4%، حيث يساهم في الارتقاء بالأداء التربوي سواء كان على مستوى الأستاذ أو على المستوى العام للقطاع، إذ يسعى الأستاذ في إطاره إلى القيام بكل الالتزامات المنوطة به، وعليه يدفع بالأستاذ إلى الارتقاء بمهنة التعليم لتحتل أعلى المراتب من حيث الأداء والفعالية.

أما أصغر نسبة قدرت ب6,7% كانت عند المبحوثين الذين أجابوا بأن التأثير يكمن في دعمه للمكانة الاجتماعية الخاصة بالأستاذ، وفي هذا الإطار يؤثر مركز الأستاذ في الأداء من خلال التزامه بمختلف المسؤوليات الملقاة على عاتقه اتجاه المجتمع والمتعلمين، ما يؤدي إلى دعم مكانته الاجتماعية والتي تتحدد من خلال تصورات أفراد المجتمع وإدراكهم للدور الذي يؤديه الأستاذ ودرجة الامتثال لما تفرضه مهنة التعليم من حقوق وواجبات.

كما تشير الدراسة الميدانية في إطار بحث رأي المبحوثين حول عدم تأثير المركز الاجتماعي الذي يحتله الأستاذ على أدائه أن أكبر نسبة سجلت كانت عند الأساتذة الذين أكدوا بأن عدم التأثير يرجع إلى

ارتباط الأداء بالخبرات والمهارات الشخصية وذلك بنسبة 10,5%، حيث أقروا بأن الأداء يعنى بما يمتلكه الأستاذ من خبرات مهنية وإمكانيات ذاتية كونها أكثر تأثيرا من غيرها على السير الحسن للعملية التعليمية، أما النسبة الثانية تم تسجيلها عند المبحوثين المجيبين بأن عدم التأثر يرجع لأن التعليم مهنة قاعدية في المجتمع وذلك بنسبة 8,8%، حيث يشكل أساس بناء المجتمعات لذلك لا يمكن أن يتم المراهنة به في قضايا ليست بذات أهمية في الممارسة كما أنه مسؤولية تتعلق بضوابط قانونية وتنظيمية وضوابط إدارية واجتماعية، أما النسبة التي تليها قدرت ب8,4% سجلت عند المبحوثين الذين أجابوا بأن عدم التأثير يكمن في كون الأداء عملية ترتبط بشكل مباشر بتنمية الأجيال، فالتعليم رسالة يقوم من خلالها الأستاذ بتنمية البنية البشرية والعلائقية للمجتمع، فالأداء هنا يرتبط بكل الجهود المبذولة في بناء شخصية الإنسان وتفعيل قدراته ودوره في تنمية الطاقات التي يحتاجها المجتمع.

وتليها نسبة 8,1% عند المبحوثين الذين أقروا بأن الأداء يرتبط بالأهداف المسطرة لذلك لا يتأثر بالمركز الاجتماعي الذي يحتله الأستاذ، حيث ينطلق من تحقيق جملة من الأهداف يتم ضبطها بوضع في الإطار العام وعلى مستوى البيئة التربوية كما تتعلق بعملية التقييم السنوي والتقييم الدوري، حيث يقوم الأستاذ فيها بتحديد الأهداف المعرفية، وقدرة المتعلم على الاستيعاب والفهم وصياغة المعارف بأشكال جديدة وادراك العلاقات الكامنة بين البينات والمعلومات وبيان الترابط والتفاعل بينها، أهداف على مستوى التطبيق وتعنى بقدرة الطالب على استخدام المعرفة ومعرفة أبعادها الإجرائية، أهداف على مستوى التحليل التركيب والتقويم، هذا ما يتعلق بالأبعاد الوظيفية للأهداف كما أن الأهداف الوجدانية لا تقل أهمية عن الأهداف المعرفية، لذلك فهي ضرورة مهمة بحيث تتضمن الاهتمامات والاتجاهات والمعتقدات والقيم والأخلاق ويراعى فيها الإدراك الحركي، الميل والاستعدادات الاستجابة التكيف الإبداع والأصالة في البحث الوعي والانتباه، أهداف تخص تمكين المتعلم من القدرة على استخدام القيم أثناء عملية اتخاذ القرار وتنطلق هذه الأهداف من الأهداف العامة للتربية والتعليم والمتعلقة ببناء المورد البشري المتمكن من مواجهة التحديات الداخلية والخارجية والنظر إليها على أنها آفاق تساعد على دفع النظام التعليمي إلى الارتقاء بالأداء، أما أصغر نسبة سجلت عند المبحوثين الذين أكدوا بأن عدم التأثر يكمن في أن الوضع الاجتماعي العام في تدهور مستمر وذلك بنسبة 4,4% ويرى الأساتذة في هذا الأمر أنتدهور الوضع أدى إلى تراجع في مختلف القطاعات بما في ذلك قطاع التعليم لذلك لا تؤثر المراكز الاجتماعية على الأداء بقدر ما يؤثر الوضع العام فيه سواء بالسلب أو الإيجاب، وفي هذا الإطار تبقى المراكز الاجتماعية عبارة عن تصورات اجتماعية متبادلة يحدث في إطارها توقع الدور من خلال المنصب الذي يحدد أنماط الأداء التعليمي سواء من حيث الممارسة أو من

حيث السلوك، وتعبر عن جملة الأحكام والمقاييس الاجتماعية والقيمية التي تحدد وتفعل وتضبط السلوك التربوي في إطاره الاجتماعي ويبقى التأثير وطبيعته متفاوتة نسبيا بين الأساتذة.

جدول رقم 28: يبين تأثير المكانة الاجتماعية التي يحتلها التعليم على الأداء:

تأثير مكانة التعليم على الأداء	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	589	60.0
لا	392	40.0
المجموع	**981**	**100.0**

يشير الجدول المتعلق برأي المبحوثين حول تأثير المكانة الاجتماعية التي يحتلها التعليم على أداء الأستاذ إلى أن أكبر نسبة تم تسجيلها كانت عند الأساتذة المجيبين بنعم وذلك بنسبة 60% حيث أقروا أن المكانة التي يحتلها التعليم في المجتمع تنعكس على أداء الأستاذ التربوي والتعليمي لأن نظرة المجتمع إليه تعكس مدى قدرته على تحقيق الأهداف المسطرة، كما أن تصورات أفراد المجتمع حول فعاليته تنعكس على أداء الأستاذ، وبذلك ترتبط فعالية الأداء بمدى أهميته في المجتمع ومدى الاهتمام به.

أما أصغر نسبة سجلت عند المبحوثين المجيبين بلا وذلك بنسبة 40%، حيث ترتبط فعالية الأداء بمؤهلات الأستاذ وقدراته كما أن المكانة التي يحتلها التعليم تنشأ من فعالية أداء الأستاذ الذي يعنى بتكوين الرأسمال البشري حتى يكون مهيأ بصورة إيجابية وفعالة تسمح بتوجيهه لسوق العمل لتحقيق التنمية المطلوبة، بالإضافة إلى تنمية الأفراد القادرين على مواجهة التحديات بتفعيل دوره في التنشئة الاجتماعية والتربية، وعليه يرتبط الأداء بالتحديات العالمية التي تتطلب من النظام التعليمي والأساتذة أن يركزوا جهودهم في مواجهة التحديات وتشخيص التغيرات التي تؤثر على المجتمع والأجيال.

وفي هذا الإطار تحتل المكانة الاجتماعية للتعليم دور فاعل في أداء الأستاذ حيث أكدت الدراسة الميدانية في ما يخص رأي المبحوثين المجيبين بتأثير مكانة التعليم على أدائهم حول كيفية تأثيرها أن أكبر نسبة قدرت ب 17,8% سجلت عند الأساتذة الذين أكدوا أن التأثير يكمن في اعتبار الأستاذ رأسمال المجتمع، حيث يتأثر أداءه بتصورات المجتمع اتجاهه خاصة بعدما تغيرت النظرة إليه وتم اعتباره رأسمال قاعدي في بناء الطاقات البشرية وتوجيههم لمواجهة التحديات الراهنة والارتقاء إلى الطموح العالمي، وهكذا يتواصل تفعيل الأداء حتى يكون في مستوى توقعات المجتمع والأفراد، أما النسبة الثانية قدرت ب10,3% وكانت عند المبحوثين الذين أكدوا بأن التأثير يكمن في توجيه الفاعلين للاهتمام بالسياسات العامة للتعليم من أجل الارتقاء بالأداء التربوي العام وبأداء الأستاذ من خلال التركيز على تحليل بنية التعليم ومعرفة كل ما

يتعلق بالمؤثرات الفعلية على البناء العام للنظام التعليمي وعلى بنية الأداء أثناء ممارسة العملية التعليمية، من أجل معرفة مواطن الضعف والقوة والمقومات الأساسية والأفاق المطروحة والتحديات الراهنة والحاجات الأنية وبعيدة المدى والأهداف المرغوب فيها سواء على المستوى القاعدي للتعليم أو على المستويات العليا المتعلقة بالتخطيط والإعداد والتنفيذ، وعليه تساهم المكانة الاجتماعية بشكل فعال في توجيه الفاعلين التربويين للارتقاء بالسياسات العامة وبذلك يتأثر الاداء بكل ما يحدث من تغييرات على مستوى السياسات المنظمة للتعليم، في حين تم تسجيل نسبة9,1%عند المبحوثين الذين أكدوا بأن مكانة الأستاذ من مكانة التعليم حيث أقروا أن مكانة الأستاذ مستمدة من مكانة التعليم في حد ذاته ولا يمكن الفصل بين الأمرين، وبذلك تؤثر مكانة التعليم في أداء الأستاذ وتساهم في رفع مستواه المعرفي والتعليمي من خلال تهيئته حتى يكون قادر على تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقه، كما تعكس مكانة التعليم مدى اهتمام المجتمع بالتعليم وبتنمية الأستاذ، وتليها نسبة الأساتذة الذين أكدوا بأن مكانة التعليم تؤثر على مستويات الأداء بالسلب أو الإيجاب وذلك بنسبة 8,8% وهنا يرى المبحوثون أن المكانة تؤثر على الأداء في اتجاهه فكلما كانت المكانة جيدة ومرموقة أثر ذلك بشكل إيجابي على نوعية الأداء والعكس فالارتقاء بمستوى الأداء ينبع من الاهتمام الذي يوليه المجتمع لمهنة التعليم ومن مكانته.

وسجلت نسبة 7,3% عند المبحوثين الذين أجابوا بأن تأثير مكانة التعليم على أداء الأستاذ ترجع إلى اهتمام المجتمع ببناء الأجيال، حيث يرى الأساتذة أن اهتمام المجتمع ببناء الأجيال يؤثر على الأداء من خلال ما يفرض عليه من مسؤولية اتجاه إعداد الأجيال وتهيئتهم لقيادة عمليتي التطوير والتغيير وعليه فلا يرتبط الأداء بنقل المعلومة فقط بل يرتبط بما يقدمه من إمكانيات تساهم في إعداد الأجيال، أما أصغر نسبة تم تسجيلها قدرت ب6,7% ويرى فيها المبحوثين أن المكانة تؤثر على أداء الأستاذ من زاوية أن التعليم قاعدة لبناء المجتمع كما أن مكانته انعكاس لأهمية الأدوار التي يمارسها، فمن دون الأداء الفعال للأستاذ لا يرتقي التعليم للمكانة الاجتماعية الهامة فهو أساس بناء الأمة وقيامها، كما أنه أساس تخلفها وتراجعها كونه الفاعل في حراك المجتمعات سواء نحو التقدم أو التخلف وهنا تكمن أهمية المكانة الاجتماعية للتعليم ودورها في تفعيل أداء الأستاذ.

أما بالنسبة للمبحوثين الذين أقروا بعدم تأثر أدائهم بسبب المكانة الاجتماعية التي يحتلها التعليم فقد أكدت الدراسة الميدانية أن أكبر نسبة تم تسجيلها حول رأيهم في ذلك كانت عند الأساتذة الذين أقروا بأن عدم التأثر يرجع إلى أن الأداء هو تنمية المتعلم والأجيال وذلك بنسبة 11,9% حيث يرى الأساتذة أن التعليم مهنة نبيلة ورسالة يهدف المجتمع من ورائها لتنمية الأجيال كما أنه مهنة ديناميكية تتغير وتتطور من خلال ما تقدمه لتنمية المجتمع والأجيال، أما النسبة الثانية كانت عند المبحوثين الذين أكدوا أن الأستاذ فرد من

المجتمع والبيئة التعليمية تعكس الوضع العام وذلك بنسبة 9,2% حيث يرى الأساتذة أن الوضع التربوي والتعليمي ما هو إلا انعكاس للوضع العام سواء كان بالإيجاب أو بالسلب وعليه فإن أداءه يرتبط بشكل مباشر بالوضع العام في المجتمع، في حين تم تسجيل نسبة 8,8% لدى المبحوثين الذين أقروا أن الأداء ممارسة لا ترتبط بمكانة التعليم فهو ينطلق من قيام الأستاذ بتنظيم المادة التعلمية وتنظيم ما يكملها من أنشطة معرفية تساعد المتعلم على الفهم، وعليه يرتبط الأداء بكل العمليات التي تحدث داخل القسم ومنه لا يتأثر بمكانة التعليم بل يتأثر بالقوانين الداخلية التي تنظم سير العملية التعليمية، أما النسبة التي تليها قدرت ب 7,2% سجلت عند المبحوثين الذين أجابوا بأن الأستاذ هو الذي يصنع المكانة الاجتماعية بأدائه المتميز، فهو من يحدد مكانة التعليم والفاعل الأساسي في الارتقاء بها وبالأداء التربوي، أما أصغر نسبة سجلت عند المبحوثين الذين أكدوا بأن التعليم عبارة عن وظيفة ومهنة وذلك بنسبة 2,9% حيث يرى الأساتذة أن التعليم مهنة تقوم على قواعد وتلتزم بجملة من النظم التي ينتظم فيها الأساتذة للقيام بواجبهم نحو المجتمع والمتعلمين، والذي ينطلق من تحديد المعارف وتهيئة الظروف الملائمة لنقلها كما يرتبط بالاستراتيجية المعدة لتنمية سلوك المتعلم، وعليه فإن التعليم يرتبط بالعناصر المهنية أكثر من ارتباطه بالمكانة، وفي هذا الإطار وبالرغم من ن داء الاستاذ ممارسة ترتبط بشكل مباشر بقدرات الأستاذ وإمكانياته إلا أن ذلك لا يمنع من تأثره بمختلف الظروف المحيطة بما في ذلك مكانة التعليم التي تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في الداء سواء كان في بعده كممارسة أو من حيث الأبعاد النفسية والاجتماعية للأستاذ ويبقى التأثير مرهون بنظرة الأستاذ للتعليم والأداء.

جدول رقم 29: رأي المبحوثين حول تأثير الأوضاع الاجتماعية العامة على التربية والتعليم في الجزائر.

تأثير الأوضاع العامة على التربية والتعليم	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	591	60.2
لا	390	39.8
المجموع	**981**	**100.0**

يشير الجدول المتعلق برأي المبحوثين حول تأثير الأوضاع الاجتماعية العامة على التربية والتعليم في الجزائر إلى أن أكبر نسبة سجلت عند الأساتذة المجيبين بنعم وذلك ب60,2% حيث يرى المبحوثون أن الأوضاع الاجتماعية التي مرت بها الجزائر أثرت على المنظومة التربوية والتعليمية، ذلك لأن الوضع الذي ألت إليه التربية والتعليم هو امتداد للوضع الاجتماعي العام الذي عرفته البلاد منذ الاستقلال إلى غاية الأن، كما أن التغيرات التي حدثت نتيجة لمسيرة التنمية أدت إلى تغيير المناهج بصفة عامة حتى تتماشى مع

التغيرات، في حين سجلت أصغر نسبة عند الأساتذة المجيبين بلا وذلك بنسبة 39,8%، حيث أكدوا بأن الوضع الاجتماعي العام لا يؤثر في التربية والتعليم بل يتأثر القطاع بمختلف المستجدات المعرفية والتقنية والنظرية والمستجدات في البحوث الميدانية التي تعنى بدراسة عناصر التعليم الفعال وصفات المعلم الجيد، وبذلك فإن الأساتذة يتجهون إلى أن الأداء هو الفاعل الأساسي في حركة المجتمع نحو التقدم أو التخلف.

جدول رقم30: يبين رأي المبحوثين حول تأثير تغير التربية والتعليم على أداء الأستاذ في ظل تغير الأوضاع الاجتماعية العامة:

تأثير تغير التربية والتعليم على الأداء	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	591	60.2
لا	390	39.8
المجموع	**981**	**100.0**

يشير الجدول المتعلق برأي المبحوثين حول تأثير تغير التربية والتعليم على أداء الأستاذ في ظل تغير الأوضاع الاجتماعية العامة إلى أن أكبر نسبة سجلت عند المبحوثين المجيبين بنعم وذلك بنسبة 60,2% حيث أقروا أن الأداء التربوي والتعليمي للأستاذ يتأثر بشكل كبير بالتغيرات التي تحدث على مستوى القطاع، ويرجع ذلك إلى أن التعليم عنصر من النسق التربوي الذي ينتمي للبناء العام وبذلك فإنه يتأثر بكل ما يؤثر في المجتمع وكل ما يحدث في نسق التعليم، كما يرتبط به لأن البيئة التعليمية تستمد مواردها البشرية والمادية والتنظيمية والثقافية من المجتمع وتعيد صياغة بنية العلاقات وأنماط التفاعل ووفق هذا المنظور فإن حركة المجتمع تحدث في توازن بين عناصر النسق الواحد وتتكامل فيما بينها في البناء العام سواء من حيث الحركة نحو التقدم أو العكس فالتأثير الذي يحدث على مستوى الأداء هو حركة ديناميكية تتجه في اتجاه نمط التأثير الذي يحدث في البناء العام، بينما سجلت أصغر نسبة عند المبحوثين المجيبين بلا وذلك بنسبة 39,8%، حيث يرى الأساتذة أن التغيرات التربوية والتعليمية لم تؤثر على الأداء في ظل الوضع الاجتماعي العام وذلك لأن الأداء وفق منظورهم ممارسة وظيفية ترتبط بشكل مباشر بالبيئة التعليمية وبالمناخ التنظيمي السائد ضمنها وعليه فإن الأداء لا يتأثر بالتغيرات التي تحدث على مستوى التربية والتعليم كونه ممارسة مهنية ترتبط بشخصية الأستاذ وبالأهداف التي يسطرها أثناء تقديمه للمادة العلمية.

أما بالنسبة لرأي المبحوثين في كيفية انعكاس التغيرات التربوية والتعليمية على أداء الأستاذ التربوي والتعليمي فقد أشارت الدراسة الميدانية إلى أن أكبر نسبة تم تسجيلها بين المبحوثين الذين أقروا بتأثر أداءهم كانت عند الأساتذة الذين أكدوا أن التأثير يكمن في الفساد الذي أصاب المجتمع وذلك بنسبة 16,4%، حيث

أدى تدهور الوضع على المستوى الاجتماعي العام والناتج عن الأزمة الأمنية والاقتصادية التي مرت بها الدولة خلال التسعينات إلى إنتاج العديد من مظاهر الشتات التي انعكست على المجتمع بكل قطاعاته خاصة منها قطاع التربية والتعليم، والذي يعد أكثر القطاعات تضررا لما له من أهمية في مواجهة الاختلالات القيمية والثقافية والاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى طرح نمط جديد من التحديات والمسؤوليات أمام التعليم كونه الأساس في بناء السلوك الاجتماعي وإعادة تعديل السلوك العام هذا الوضع انعكس على فعالية أداء الأستاذ وعلى تكيفه مع جملة التغيرات المحورية والاستراتيجية في المجتمع، وتليها نسبة المبحوثين الذين أقروا بأن الانعكاس يرجع إلى التغير الفجائي للسياسة التربوية وذلك بنسبة15,2%، وهنا يؤكد الأساتذة أن التغيرات التي حدثت على المستوى الاجتماعي والاقتصادي أحدث جملة من التغييرات ذات الطبيعة الفجائية على السياسة التربوية بصفة عامة، ما أدى إلى انعكاس ذلك على أداء الأستاذ خاصة في ما يتعلق بإعادة صياغة الأهداف العامة للتربية والقاعدة التنظيمية التي توجه العملية التعليمية في ضوء الاستجابة للتغيرات العالمية، في حين سجلت نسبة 10,9% عند المبحوثين الذين أكدوا أن انعكاس التغيرات التربوية والتعليمية على الأداء يرجع إلى بيروقراطية التنظيمات التعليمة والتي أثرت بشكل كبير على الأداء خاصة في الأسلوب المستخدم في تنظيم العمل التربوي داخل البيئة التعليمية، كما سجلت نسبة 10,7% من المبحوثين الذين أكدوا بأن الانعكاس راجع لضعف الإصلاحات الاجتماعية والتربوية الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من المشكلات والتوترات ذات الطابع التربوي والاجتماعي في البيئة التعليمية، هذا الأمر أدى إلى إعادة النظر في المنظومة بعدما طرحته الإصلاحات العامة من رهانات أمام الأستاذ وأمامها الأمر الذي أدى إلى التأثير على فعالية الأداء التربوي على مستوى المنظومة والأستاذ، أما أصغر نسبة قدرت ب 7% سجلت عند المبحوثين الذين أكدوا بأن الانعكاس راجع لسعي الأستاذ الدائم في تحسين ظروفه المعيشية لذلك يشكل غياب الاستقرار الوظيفي والمادي للأستاذ عائق أمام فعالية أدائه.

وفي نفس السياق أكدت الدراسة الميدانية بالنسبة لرأي المبحوثين حول عدم تأثر الأداء بالتغيرات التربوية والتعليمية في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية إلى أن أكبر نسبة تم تسجيلها بين المبحوثين المجيبين بعدم تأثر أدائهم كانت عند الأساتذة الذين أجابوا بأن فعالية التعليم ترتبط بالوضع الاجتماعي العام وبالتغيرات التربوية وذلك بنسبة 15,4%، حيث أقروا أن التغيير أمر ضروري ومفروض ولا يشكل عائق بل إن الفاعلية في الأداء ترتبط بمدى أهلية الأستاذ في التكيف مع الأوضاع التربوية والاجتماعية السائدة، أما النسبة الثانية التي تم تسجيلها قدرت ب10,9% عند المبحوثين الذين أقروا بأن الأداء لا يتأثر بالتغيرات التربوية والتعليمية لكونه عملية ترتبط بنقل المعارف والمعلومات كما يرتبط بالأبعاد المهنية والوظيفية كونه عملية نقل للمعارف والمعلومات وعليه يتأثر الأداء بالعلاقات بين الفاعلين التربويين أما التغيرات لا تؤثر

على فعاليته، في حين تم تسجيل نسبة 7,1% عند الأساتذة الذين أقروا أن التغيرات التربوية والتعليمية لا تؤثر على الأداء كونه ممارسة ترتبط بإمكانيات الأستاذ وقدراته في إيصال المعرفة للمتعلمين، أما أصغر نسبة تم تسجيلها قدرت ب6,2% سجلت عند المبحوثين الذين أقرا بأن التغيرات التي حدثت في قطاع التربية والتعليم جعلت منه حقل تجارب تداولت عليه الإصلاحات والتغييرات التي لم تصل لحد الأن إلى المستوى المطلوب، لذلك لم يتأثر أداءهم بتلك التغيرات والإصلاحات رغم الجهود المبذولة في تحسين الوضع التربوي العام.

جدول رقم 31: يبين رأي المبحوثين حول تأثير المنظومة القيمية السائدة في المجتمع على التربية والتعليم.

تأثير القيم على التربية والتعليم	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	714	72.8
لا	267	27.2
المجموع	**981**	**100.0**

يشير الجدول المتعلق بتأثير المنظومة القيمية السائدة في المجتمع على التربية والتعليم إلى أن أكبر نسبة تم تسجيلها كانت عند المبحوثين المجيبين بنعم وذلك بنسبة 72,8%، حيث يرى الأساتذة في هذا الإطار أن المنظومة القيمية السائدة في المجتمع من أهم محددات السلوك الاجتماعي فهي بذلك تمثل الركيزة الأساسية التي يتأسس عليها سلوك الفرد والجماعة كما أنها الأساس الذي تقوم عليه العلاقات الاجتماعية التربوية بين الفاعلين التربويين في المؤسسة التعليمية وعليه يمكن اعتبارها محور الفعل التربوي الذي تقوم عليه عملية التنشئة الاجتماعية، أما أصغر نسبة تم تسجيلها كانت عند المبحوثين المجيبين بلا وقدرت نسبتهم ب27,2% حيث أكدوا أن المنظومة القيمية لا تنعكس على التربية والتعليم في المجتمع كونها معايير تتعلق بشخصية الفرد في حد ذاته وهي تختلف من بيئة إلى أخرى كما أن المنظومة التربوية والتعليمية هي ضوابط عامة ومجموعة من العمليات يتم وفقها بناء الجوانب المعرفية والفكرية للإنسان لذلك لا تؤثر المنظومة القيمية في النظام التعليمي كونه الألية في نقل أبعادها.

أما فيما يخص تأثير المنظومة القيمية على أدوار الأستاذ التربوية والتعليمية فقد أكدت الدراسة الميدانية أن أكبر نسبة سجلت عند المبحوثين المجيبين بأن المنظومة القيمية أثرت على أدوارهم كانت عند الأساتذة الذين أقروا بأن الأستاذ ناقل للقيم الاجتماعية في البيئة التربوية وذلك بنسبة21,1%، ويرجع ذلك لأن أهم الأدوار التي يقوم بها الأستاذ في المجتمع هي نقل التراث القيمي بين الأجيال فالبيئة التربوية هي المؤسسة التي تساهم في نقل القيم الاجتماعية للمتعلمين والمحافظة عليها وبذلك فإن أي تغير يطرأ على

الأبعاد القيمية تنعكس على أدوار الأستاذ كما أن عملية التنشئة الاجتماعية التي يقوم بها تتدرج ضمنها المنظومة القيمية التي تعمل على إعداد المعايير التي يستند إليها المتعلم في توجيه سلوكه الاجتماعي والمهني، أما النسبة التي تليها سجلت عند المبحوثين الذين أقروا بأن المنظومة القيمية تنعكس سلبا أو إيجابا على أدوار الأستاذ وذلك بنسبة 17% حيث أدت التغيرات الناتجة عن استخدام التكنولوجيا الحديثة في جميع مجالات الحياة إلى الانتشار الثقافي الواسع والذي أنتج بدوره العديد من المظاهر القيمية الغريبة عن المجتمع ما زاد في مسؤولية الأستاذ، خاصة وأن القيم من قواعد الأداء الفعال ومن الأسس التي يبنى عليها الفعل التربوي في ظل تفاعل أدوار الأستاذ مع المتغيرات المطروحة على الساحة الدولية والمحلية، في حين تم تسجيل نسبة 14,7% عند المبحوثين الذين أقروا بأن الأستاذ قدوة للمتعلم والمجتمع وفي هذا الإطار أكدوا على أنه الفاعل الأساسي في نقل القيم وغرسها وترسيخها في نفوس المتعلمين كما أنه المقوم الأساسي للسلوك الاجتماعي العام فقد أصبح سلوك الأستاذ إطار مرجعي يحتذى به كونه أكثر شخصيات المجتمع التزاما بالقيم الاجتماعية والأخلاقية والمهنية، وعليه فإن الأدوار التي يقوم بها الأستاذ ملزمة تجعل منه شخص مسؤول عن ضبط السلوك وتعديله في إطار التعدد الثقافي والقيمي.

كما تم تسجيل نسبة 12,5% عند المبحوثين الذين أقروا بأن الأخلاق محور العملية التعليمية من هذا المنطلق تعتبر القيم والأخلاق من أساسيات العملية التربوية خاصة وأنها تلعب دورا كبيرا في بناء شخصية المتعلم وفي تكوين سلوكه وتوجيهه وضبطه، أما أصغر نسبة سجلت عند المبحوثين الذين أقروا بأن الأستاذ مربي قبل أن يكون معلم وذلك بنسبة 7,4% حيث اعتبروا أن التربية من أهم الأدوار التي يقوموا بها الأستاذ فهو مربي قبل أن يكون معلم، كونه ألية لنقل القيم للأجيال الجديدة وتنميتهم وفق معطيات العصر وإكسابها مهارات التفكير الموضوعي والنقد البناء والجرأة المعرفية التي تساعد في ترسيخ القيم العملية والمعرفية والأخلاقية لمواجهة متطلبات العصر.

جدول رقم 32: يبين رأي المبحوثين حول تفاعل النظام التربوي مع التحولات الداخلية والخارجية بصورة ديناميكية.

تفاعل النظام التربوي مع التحولات	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	529	53.9
لا	452	46.1
المجموع	**981**	**100.0**

يشير الجدول المتعلق برأي المبحوثين حول تفاعل النظام التربوي مع التحولات الداخلية والخارجية بصورة ديناميكية إلى أن أعلى نسبة سجلت كانت عند الأساتذة المجيبين بنعم وقدرت نسبتهم ب53,9% حيث أكدوا على أن النظام التربوي والتعليمي كان في تفاعل مستمر مع جملة التحولات الداخلية والخارجية لأن الأمر ضرورة من ضرورات نجاعة النظم، حيث أصبح التكيف مع التغيرات العالمية والاحتياجات الداخلية حتمية لتحقيق الطموحات الفردية والجماعية، كما أن عملية التغيير والإصلاح جزء لا يتجزأ من حركة المنظومة التعليمية، خاصة وأن التغيرات التي مست المجتمع ساهمت في تغيير القواعد المنظمة للتعليم والمفاهيم التربوية الحديثة التي أدرجت ضمن الطرح الجديد لمفهوم الإنسان ومفهوم الاستثمار الذي ينطلق في رؤيته الجديدة من زاوية مغايرة أعادت إنتاج الفكر البشري القائم على الاستثمار في الأجيال لمواكبة التغيرات المستمرة، أما أصغر نسبة كانت عند المبحوثين الذين أجابوا بلا وقدرت ب46,1%، حيث أقروا بأن تماشي المنظومة التربوية مع التحولات الداخلية والخارجية لم يصل إلى مستوى الفعالية التي يتم من خلالها تنمية الإنسان والمجتمع بصورة تجعل منه فاعل في عملية التكيف الإيجابي في عالم المعرفة، وفي هذا الموقف تصبح ديناميكية التغير سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي تحدث على عدة مستويات، مستوى العلاقات ومستوى التوازنات بين الأنظمة في حين ترتبط الثالثة بعمليات التحديث وبذلك لم تصل إصلاحات المنظومة إلى تحقيق التفاعل الدينامي بين المنظومة والتغيرات المحلية والعالمية كونها لم تصل إلى تفعيل العلاقات بصورة تسمح بتحقيق المرونة اللازمة ومن جهة أخرى غياب التوازنات بين الأنظمة الداخلية وقطاعات الدولة أثر على عملية التفاعل الهادف إلى تحقيق توازن البناء الاجتماعي، وبذلك لا تزال جدلية التقليد والحداثة مطروحة في نمط التفاعل المنتج للعلاقات التي أثرت على مفهوم التوازنات التنظيمية، هذا الاختلال أحدث فجوة كبيرة بين ما هو منتظر من المنظومة وبين ما هو موجود، الأمر الذي أدى إلى توسع الفارق بين ما هو كائن وما يجب أن يكون، ويبقى المشكل المطروح في ديناميكية المنظومة في حد ذاتها.

أما بالنسبة لكيفية تفاعل النظام التربوي مع التحولات الداخلية والخارجية بصورة ديناميكية فقد أكدت الدراسة الميدانية أن أكبر نسبة تم تسجيلها بين المبحوثين المجيبين بوجود التفاعل، كانت عند الأساتذة الذين أقروا بأنه يكمن في تطور المنظومة التربوية بنسبة 17,6%، ويرجع ذلك إلى أن المنظومة مرت بالعديد من الإصلاحات التي ساهمت في تغيير محتواها ومضامينها كما أن إدراك الدولة بأن التطوير على المستوى الاجتماعي والإنسان يتطلب نظام تربوي قوي أدى إلى سعيها الدائم في بناء استراتيجية فعالة تسمح للمنظومة بأن تكون في المكانة التي تنطلق منها لمواجهة التحديات المطروحة.

في حين قدرت النسبة الثانية ب17,2% عند المبحوثين الذين أقروا بأن التفاعل يكمن في مواكبة النظام التربوي للتكنولوجيا، ويرجع ذلك لما تحمله من أهمية في بناء المنظومة التعليمية ومواجهة المشكلات التي تقف عائق أمام تحقيق الأهداف المسطرة بمستوياتها، كما أنها تشكل أهم القواعد في بناء السلوك الاجتماعي لما لها من دور في تفعيل العلاقات بين الأفراد، حيث أدت إلى إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية كما ساهمت في التحكم فيها وتوجيهها، وفي هذا الإطار ينظر إليها من وجهة النظر التعليمية والتربوية على أنها الصيغة التطبيقية للمفاهيم التعليمية والتربوية في ضوء التفاعل القائم بين الفاعلين التربويين، وذلك في إطار التوجه نحو التكيف مع متطلبات العصر، وسجلت نسبة 12,6% عند المبحوثين الذين أقروا بأن التفاعل يكمن في تحسن مستوى أداء الأستاذ، حيث أصبح يشكل رأسمال اجتماعي يتم الاستثمار فيه ليتمكن من مواجهة التحديات المطروحة، وعليه فإن تحسين أداء الأستاذ والزيادة في فاعليته أصبح الشغل الشاغل في المجتمع، أما أصغر نسبة قدرت ب6,4% تم تسجيها عند المبحوثين الذين أكدوا بأن التفاعل يكمن في الانفتاح على المعارف الأخرى ذلك لأنه سمة العصر بل هو قانون من قوانين التقدم، لا يمكن إغفاله كونه من مقومات التفاعل الحضاري في إطار العلاقات القائمة بين الشعوب فقد أصبح الانتشار المعرفي من الضرورات التي سادت المشهد العالمي كنتيجة للتغيرات على المستوى الفكري والمادي، كما شكل التفاعل القائم بين مصادر المعرفة من حيث انفتاحها وتكاملها ومن حيث تنافرها وانغلاقها مظهر من مظاهر تشكل المعرفة ومسيرة انتشارها، وفي هذا الإطار يقوم البناء الفكري والمعرفي والثقافي للفرد والمجتمع على أساس تعدد مصادر المعرفة والانفتاح عليها ومنه يشكل الانفتاح حالة من التوازن الثقافي والفكري.

أما بالنسبة لكيفية تأثير التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها المجتمع على المنظومة التربوية فقد أكدت الدراسة الميدانية أن أكبر نسبة تم تسجيلها كانت عند المبحوثين المجيبين بأن التأثير يكمن في تغير المستوى القيمي في المنظومة وذلك بنسبة 26,9%، حيث عكست أساليب الحياة عمق التحول الذي أصاب البنية الاجتماعية والذي طرح العديد من التحديات على مستوى المقومات الأساسية في بناء الدولة وفي استمراريتها خاصة منها القيمية والأخلاقية والروحية والأخطر من ذلك الفكرية التي أثبتت عمق التحول في ذهنية الفرد وفي طرق تفكيره، الأمر الذي طرح نمط جديد من التحديات على المنظومة التربوية والتعليمية خاصة ما يتعلق بتغير الذهنية وأنماط التفكير هذا الوضع بدوره انعكس على البنية القيمية في المجتمع مما زاد في تأزم الوضع في المنظومة التعليمية، في حين سجلت نسبة 20% عند المبحوثين المجيبين بأن التأثير يكمن في تراجع المنظومة التربوية والتعليمية، ويرجع ذلك لأن المنظومة لم تستطع أن تواكب التغير الذي حدث في الوضع العام، فقد أثر ذلك على البنية التعليمية والتربوية كما أدى ذلك إلى

أدلجتها ما زاد في المسؤولية البيروقراطية مقابل المسؤولية المهنية والوظيفية للممارسة الفعلية للعملية التعليمية هذا الوضع أثر على المنظومة وأدى إلى تراجعها.

كما سجلت نسبة 17,4% عند المجيبين المجيبين بأن التأثير يرجع إلى تغير السياسات التعليمية حيث أدت التغيرات التي مرت بها الدولة إلى حدوث تغييرات على مستوى المنظومة التربوية والتعليمية انطلاقا من إعادة بناء السياسات العامة للتعليم لتتكيف مع التحديات التي طرحها الوضع العام على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي والتي اعتمدت على مبدأ الانفتاح على الثقافات الأخرى، ومنه طرحت متطلبات تأهيل المنظومة التربوية والتعليمية وذلك لمواجهة التحدي الاجتماعي المطروح، وسجلت نسبة 14,4% عند المبحوثين المجيبين بأن التأثير يرجع إلى إعادة هيكلة المنظومة حيث أدت التغيرات إلى إعادة هيكلة المنظومة التربوية لتتماشى مع المتطلبات المتجددة والمطروحة على الساحة المحلية للمجتمع وذلك بسبب تزايد مسؤوليات المنظومة التعليمية التي استدعت تحسين المناخ التنظيمي والمحيط التربوي والتعليمي لمواجهة تحدياتها، كما تم تسجيل نسبة 13,5% عند المبحوثين المجيبين بأن التأثير يكمن في تغير الفلسفة التربوية حيث أدت التغيرات إلى إعادة النظر في الفلسفة التربوية حتى تكون المنظومة قادرة على التأقلم مع التغيرات في الوضع العام، وسجلت أصغر نسبة عند المبحوثين المجيبين بأن التأثير يكمن في تغير المناهج التربوية وذلك بنسبة 7,8% وفي هذا الإطار أدت التغيرات إلى إعادة النظر في المناهج التربوية التي وضعت بين ضرورة التطوير وحتمية التغيير، وبالنظر لأهميتها في تكييف المنظومة التعليمية مع التغيرات الراهنة على المستوى المحلي والعالمي خاصة وأنها لم تكن تستوعب مطالب التطور، فقد تم إعادة النظر فيها ضمن الإصلاحات المتوالية في إطار النهوض بقطاع التعليم.

جدول رقم 33: يبين رأي المبحوثين في تأثير تغيرات المنظومة التربوية على أداء الأستاذ في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

تأثير تغيرات المنظومة على أداء الأستاذ	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	474	48.3
لا	507	51.7
المجموع	**981**	**100.0**

يشير الجدول المتعلق برأي المبحوثين حول تأثير تغيرات المنظومة التربوية على أداء الاستاذ في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية إلى أن أكبر نسبة تم تسجيلها كانت عند المبحوثين المجيبين بنعم وقدرت ب51,7% حيث أقروا بأن التغيرات التي مست المنظومة التربوية والتعليمية في ظل ما أحدثته التغيرات الاجتماعية والاقتصادية من تأثيرات، قد أثرت على الأداء التربوي والتعليمي للأستاذ بشكل كبير

ذلك لأنها انعكاس للواقع المعاش وعليه فإن أي تغير يطرأ يكون ناتج عن التغيرات التي تحدث في الواقع الاجتماعي، أما أصغر نسبة كانت عند الأساتذة المجيبين بلا قدرت ب 48,3% ويرى المبحوثون أن التغييرات التي مست المنظومة التربوية والتعليمية بفعل انعكاس الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتغير لم تحدث أي تأثير على أداء الأستاذ لأنه مسألة ترتبط بالمقومات المهنية والوظيفية كما يرتبط بالوضع الداخلي للمؤسسة التعليمية ومدى جاهزيته للعمل التربوي.

جدول رقم 34: يبين رأي المبحوثين في تماشي المنظومة التربوية مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

تماشي المنظومة مع التغيرات	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	707	72.1
لا	274	27.9
المجموع	**981**	**100.0**

يوضح الجدول المتعلق برأي المبحوثين حول تماشي المنظومة التربوية مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية بأن أكبر نسبة سجلت كانت عند الأساتذة الذين أجابوا بنعم وذلك بنسبة 72,1% حيث أقروا بأن المنظومة التربوية في مسار نموها مرت بالعديد من الإصلاحات التي ارتبطت في فلسفتها وأهدافها بشكل مباشر بالمعطيات الواقعية للوضع العام انطلاقا من مراحلها الأولى التي كرست الهوية الجزائرية والحق في التعليم والحفاظ على الأبعاد والمقومات الأساسية التي تحمي السيادة الوطنية مرورا بعملية جزأرة التعليم والتخلي عن البرامج الأجنبية وأيضا عملية التأطير بالكادر الجزائري وتغيير المناهج والطرق حسب الظروف التي مرت بها الدولة، أما النسبة الأصغر قدرت ب27,9% عند المبحوثون الذين أقروا أن المنظومة التربوية والتعليمية لم تتماشى مع التغيرات على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي ويرجع ذلك إلى أن التغيرات التي حدثت على مستوى قطاع التربية والتعليم لم ترتبط بالواقع والطموحات المصاحبة للتغيرات التي مر بها المجتمع كما أن المنظومة معزولة عن الأحداث الاقتصادية والواقع الاجتماعي.

جدول رقم 35: يبين رأي المبحوثين حول انعكاس التغيرات الاجتماعية الاقتصادية على أداء الأستاذ.

انعكاس التغيرات على الأداء	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	597	60.9
لا	384	39.1
المجموع	**981**	**100.0**

يوضح الجدول المتعلق برأي المبحوثين حول بانعكاس التغيرات الاجتماعية الاقتصادية على أداء الأستاذ أن أكبر نسبة سجلت كانت عند الأساتذة المجيبين بنعم وذلك بنسبة 60,9% حيث يرى الأساتذة في هذا الإطار أن التغيرات التي حدثت انعكست على أدائهم وذلك من خلال ما طرحته من تحديات ومسؤوليات جديدة على الأستاذ كما فرضت ضرورة التكوين ليتماشى الأداء مع التغيرات، أما أصغر نسبة تم تسجيلها كانت عند المبحوثين المجيبين بلا وقدرت39,1% ويرى الأساتذة أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية لم تنعكس على الأداء كونه عملية ترتبط بالبعد الوظيفي كما أن التعليم هو الفاعل الأساسي في إحداث التغيير وهو محرك المجتمع، وبذلك يرتبط أداءه بما يحتاج إليه المجتمع من طاقات بشرية.

أما بالنسبة لرأي المبحوثين حول كيفية انعكاس جملة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية على أدائهم، فقد أكدت الدراسة الميدانية أن أكبر نسبة تم تسجيلها بينهم كانت عند الأساتذة الذين أقروا بأن الانعكاس يكمن في التجديد في محتوى المقررات وذلك بنسبة 10,1% حيث ركزت الإصلاحات على إعادة تخطيط المواد الدراسية التي تم إعدادها حتى تستوعب التغيرات، الأمر الذي انعكس على أداء الأساتذة من خلال طرح مسؤوليات جديدة يتم فيها تنمية مدركات المتعلم وفق القيمة الوظيفية للتعليم التي تقوم على تحديد المشكلات وتشخيصها، وسجلت النسبة الثانية عند الأساتذة الذين أقروا أن الانعكاس يكمن في التشريع المدرسي وذلك بنسبة 10% حيث أكدوا أن التشريع المدرسي عرف العديد من التغيرات في مراحل التطور التي مرت بها المنظومة التعليمية حتى تتماشى مع المستجدات، فقد شهدت العديد من الإجراءات على مستوى النصوص القانونية والقرارات والمراسيم الوزارية والتعليمات المتعلقة بتنظيم وتسيير وتخطيط المسألة التربوية ما أدى إلى انعكاس ذلك على أداء الأستاذ.

وسجلت نسبة 8,8% عند المبحوثين المجيبين بأن الانعكاس يرجع إلى تغير المناهج والطرق التربوية حيث قروا أن التغيرات التي مست الجزائر على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي أدت إلى تغيير المناهج والطرق التربوية الأمر الذي أثر على أدائهم أثناء ممارسة العملية التعليمية فقد تطلب منهم مواجهة التحديات الجديدة والالتزامات المطروحة في المناهج خاصة ما يتعلق بإنتاج الرأسمال البشري والاجتماعي، كما تم تسجيل نسبة 8,7% عند المبحوثين الذين أقروا بأن الانعكاس راجع إلى ارتباط السياسات العامة بالسياسات التربوية، حيث تعتبر السياسات العامة في المجتمع من أهم المصادر التي تبنى عليها السياسة التربوية والتعليمية، فهي تعكس التحديات الكبيرة التي عرفها المجتمع وبذلك يكون الترابط بينهما ضرورة ملحة تعكس الاستجابة للواقع المعاش وللاحتياجات المطروحة، وتم تسجيل نفس النسبة عند المبحوثين الذين أقروا بأن الانعكاس يرجع للإصلاحات المتتالية التي عرفها القطاع ويرى الأساتذة في ذلك أن التغيرات التي عرفتها الجزائر أدت إلى إحداث تغييرات عميقة على مستوى المنظومة التربوية والتعليمية وذلك لتتكيف مع

مساعي التنمية المطلوبة للخروج من مظاهر التأزم الذي عرفه الوضع العام، وبذلك لا يتم تحقيق أهداف التنمية إلا بالاستثمار في التعليم وفي الأجيال الجديدة، وهنا جاءت الإصلاحات التربوية كمطلب ملح وليس كغاية في حد ذاتها.

في حين تصل نسبة المبحوثين الذين أقروا بأن الانعكاس يكمن في تغير أدوار الأستاذ إلى 8,3% ويرى الأساتذة في هذه الحالة أن الدور الذي يؤدونه لم يعد مقترن بنقل المعرفة فقط بل أصبح يقترن بالعديد من المهارات والخبرات، كما يهتم بالعديد من الجوانب حيث توجب عليهم أن يكونوا مرنين في أدائهم لأدوارهم ذات الطابع المعرفي والفكري والاجتماعي والنفسي والتنموي والوجداني، أما أصغر نسبة سجلت عند المبحوثين المجيبين بأن الانعكاس راجع إلى التعديلات الفجائية في المنظومة التربوية بنسبة 6,4 %، ويرجع التأثير إلي الطريقة التي تمت من خلالها فهي لم تنطلق من دراسات معمقة حول واقع التربية والتعليم، ومنه فإن التغيرات التي اتخذت صفة الفجائية أثرت بشكل كبير على أداء الأستاذ ومسؤولياته اتجاه المجتمع والأجيال.

أما المبحوثين الذين أقروا بعدم انعكاس التغيرات الاجتماعية والاقتصادية على الأداء فقد أكدت الدراسة الميدانية أن أكبر نسبة تم تسجيلها بينهم كانت عند الأساتذة أقروا بأن الأداء الجيد أو الضعيف يرجع إلى شخصية الأستاذ وذلك بنسبة 10,3% فالأداء يرتبط بشخصية الأستاذ بشكل مباشر أي يرتبط بمدى جاهزيته للقيام بأدواره التربوية والتعليمة، كما يرتبط بكفاياته الشخصية ومدى الاستثمار في ذلك وتوظيفه في الارتقاء بالأداء، في حين سجلت نسبة 9,7% عند المبحوثين الذين أجابوا بأن الأداء عبارة عن عملية إيصال المعلومة، ذلك لأن أهم دور يقوم به الأستاذ هو نقل المعلومة وهو دور أساسي ومحوري بغض النظر عن التغيرات الداخلية والخارجية، وسجلت نسبة 7,7% عند المبحوثين الذين أقروا بأن التكوين المتواصل يرفع من مستوى الأداء ويؤثر فيه، وفي هذه الحالة ينظر الأساتذة إلى أن الأداء عبارة عن نقل للخبرات والمعارف كما أنه استراتيجية يقوم من خلالها الأستاذ ببناء شخصية إنسانية متكاملة الجوانب انطلاقا من البعد المعرفي والفكري إلى بناء الشخصية والشعور بالذات.

وسجلت نسبة 7,5% عند المبحوثين الذين أجابوا بأن الأداء يتأثر بالبيئة التربوية وعليه فإنه لا يتأثر بالتغيرات التي تحدث على مستوى الوضع الاجتماعي والاقتصادي، فالأداء يرتبط بشكل مباشر بالمدرسة كونها المحيط الحاضن للعملية التعليمية وهي التي تزود المتعلم بالمعارف والحقائق العلمية ونقل الموروث الثقافي وتزيده بالتفكير العلمي والوعي الثقافي والاجتماعي عن واقع مجتمعه، وعليه يتأثر أداء الأستاذ بما توفره المؤسسة التعليمية من إمكانيات وطاقات وتجهيزات، في حين قدرت أصغر نسبة ب3,9% عند الأساتذة الذين أقروا بأن الأداء ممارسة للعملية التعليمية لا يرتبط بالوضع الاجتماعي العام وعليه يعتبر

الأداء ممارسة مهنية لا تتأثر بما يحدث من تغيرات في المظهر الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للدولة، وبذلك فإنه يرتبط ويتأثر بمحددات مهنة التعليم وبالمنظور الوظيفي للمهنة أي كل عناصر العمل التربوي والتعليمي من مادة علمية وأسلوب ووسائط تربوية كما يرتبط بمدى قابلية المتعلم للعملية التعليمية، وفي هذا الإطار وبالرغم من الإصلاحات المتتالية التي مست جميع جوانب المنظومة إلا أن تحسين التعليم نقطة البداية كونها غيرت في مفهومه وفي الاستثمار فيه، ومن هذا المنطلق أثرت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية على أداء الأستاذ من خلال ما أحدثته من تغييرات على المنظومة في جميع مستوياتها انطلاقا من السياسات التربوية إلى الأهداف المسطرة ومختلف عناصر العملية التعليمية ما أدى إلى الانعكاس على أداء الأستاذ.

جدول رقم 36: يبين رأي المبحوثين في مواكبة أداء الأستاذ للتغيرات الاجتماعية الاقتصادية.

مواكبة أداء الاستاذ للتغيرات الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	699	71.3
لا	282	28.7
المجموع	**981**	**100.0**

يوضح الجدول المتعلق برأي المبحوثين حول مواكبة أداء الأستاذ للتغيرات الاجتماعية الاقتصادية أن أكبر نسبة سجلت عند الاساتذة المجيبين بنعم وذلك بنسبة 71,3%، حيث أكد الأساتذة في هذا الإطار أن أداءهم التربوي والتعليمي واكب التغيرات التي حدثت على المستويين الاجتماعي والاقتصادي ويرجع ذلك لسعيهم الدائم في الرفع من مستويات أدائهم والعمل المتواصل على تفعيل أدوارهم مع التغيرات الراهنة سواء الداخلية أو على الصعيد الخارجي، أما أصغر نسبة تم تسجيلها قدرت ب28,7% عند المبحوثين المجيبين بلا حيث أكدوا على أن أداءهم لم يواكب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي مر بها المجتمع ويرجع ذلك لأن ممارسة العملية التعليمية تنطلق من احتياجات المتعلم ومن قدراته وإمكانياته واستعداداته للتعلم ولا ترتبط بالتغيرات التي تحدث على المستويات العليا للدولة.

جدول رقم 37: يبين رأي المبحوثين حول مساهمة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في مواكبة العملية التعليمية لعصر العولمة.

مواكبة العملية التعليمية للعولمة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	491	50.1
لا	490	49.9
المجموع	**981**	**100.0**

يوضح الجدول المتعلق برأي المبحوثين حول مساهمة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في مواكبة العملية التعليمية لعصر العولمة، أن أكبر نسبة سجلت عند المبحوثين كانت عند الأساتذة المجيبين بنعم وذلك بنسبة 50,1% حيث أقروا بأن مواكبة العملية التعليمية للعولمة ترجع إلى أن التغيرات كان لها الدور المباشر في إعادة النظر في الإنسان ودوره في مواجهة تحديات العولمة، وعليه فإن التحديات التي طرحتها العولمة أثرت على طبيعة الاحتياجات كما أثرت على الطموحات والأهداف الأساسية من العملية التعليمية، أما أصغر نسبة مسجلة كانت عند المبحوثين المجيبين بلا وذلك بنسبة 49,9% وفي هذا الإطار يرى الأساتذة أن التغيرات التي عرفها المجتمع لم تساهم في مواكبة العملية التعليمية لعصر العولمة ويرجع ذلك إلى أن المنظومة التعليمية لاتزال تعاني من التحديات المطروحة على الصعيد المحلي لذلك فإن العملية التعليمة بعيدة عن مواكبة التغيرات المصاحبة لعصر العولمة كما أن المتعلم لم يصل إلى تلك الدرجة من الوعي والقدرة الفكرية التي تمكنه من الاستفادة من المعطيات المعرفية المصاحبة للعولمة.

جدول رقم 38: يبين رأي المبحوثين في تأثير عولمة العلم والمعرفة والتكنولوجيات الحديثة في أساليب التعليم.

تأثير عولمة العلم على أساليب التعليم	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	533	54.3
لا	448	45.7
المجموع	**981**	**100.0**

يوضح الجدول المتعلق بتأثير عولمة العلم والمعرفة والتكنولوجيات الحديثة على أساليب التعليم أن أكبر نسبة سجلت بين المبحوثين كانت عند الأساتذة المجيبين بنعم وذلك بنسبة 54,3%، فقد أقروا أن ظاهرة العولمة أثرت بشكل كبير على التعليم بنفس درجة التأثير على الأنظمة الاجتماعية الأخرى وذلك لأن النظام التربوي والتعليمي نظام مفتوح على الوضع الاجتماعي العام كما أنه مفتوح على العالم وبذلك يتأثر

بكل التغيرات التي تحدث على الصعيد العالمي والمحلي، الأمر الذي ينعكس بشكل كبير على المنظومة وعلى جميع عناصرها، أما أصغر نسبة تم تسجيلها كانت عند المبحوثين الذين أجابوا بلا وقدرت ب45,7%، فقد أقروا بأن أساليب التعليم لم تتأثر بعولمة العلم والمعرفة ويرجع إلى أن المنظومة التربوية والتعليمية لم تصل بعد إلى مستوى التدفق الهائل للمعرفة والطرق الحديثة في استخدامها ونقلها وتداولها والاستفادة منها وإعادة إنتاجها، لذلك فإن الأساليب التعليمية على الرغم من المحاولات المتتالية في تغييرها وإصلاحها فهي لم تصل بعد إلى مستويات تتماشى فيها مع الانفجار المعرفي الهائل والتدفق الثقافي اللامحدود.

جدول رقم 39: يبين رأي المبحوثين حول مواكبة أداء الأستاذ للمستجدات المصاحبة للعولمة.

مواكبة أداء الأستاذ للعولمة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	531	54.1
لا	450	45.9
المجموع	**981**	**100.0**

يوضح الجدول المتعلق بمواكبة أداء الأستاذ للمستجدات المصاحبة للعولمة أن أكبر نسبة سجلت بين المبحوثين كانت عند الأساتذة المجيبين بنعم وذلك بنسبة 54,1% وفي هذا الإطار أقروا بأن التغيرات التي حدثت في الحياة الاجتماعية بصفة عامة وفي القطاع التربوي بصفة خاصة فرضت عليهم أن يكونوا في مستوى هذا التغير لأن ما فرضته العولمة يتطلب الاستمرارية في تحسين الأداء.

أما أصغر نسبة كانت عند الأساتذة المجيبين بلا وقدرت ب 45,9% وفي هذه الحالة يرى المبحوثين أن أداء الأستاذ لا يواكب التغيرات التي أحدثتها العولمة، ويرجع ذلك لما فرضته من تغيرات على مستوى الأدوار التي يؤديها، وعلى مستوى البيئة التعليمية وفي طبيعة المعرفة ومصادرها بالإضافة الى تغير استعدادات المتعلم ورغبته في التعلم الأمر الذي حال دون امتلاكه للقدرة الكافية على مجاراة ما يحدث من مظاهر مصاحبة للعولمة.

جدول رقم 40: يبين رأي المبحوثين حول تأثير العولمة على النشاط العملي للأستاذ.

تأثير العولمة على نشاط الأستاذ	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	509	51.9
لا	472	48.1
المجموع	**981**	**100.0**

يوضح الجدول المعلق بتأثير العولمة في النشاط العملي للأستاذ أن أكبر نسبة سجلت بين المبحوثين كانت عند الأساتذة المجيبين بنعم وذلك بنسبة 51,9%، حيث أقروا بأن العولمة والتغيرات التي أحدثتها على جميع الأصعدة خاصة منها المعرفية والعلمية أثرت بشكل كبير على نشاطهم العملي أثناء ممارسة العملية التعليمية انطلاقا من التأثير في الأبعاد الفكرية خاصة ما أتاحته من نظريات معرفية تركز على المفاهيم التي تدور حول الرأسمال البشري والفكري والاجتماعي والاستثمار في الإنسان والتعليم، كل هذه المفاهيم أثرت بشكل كبير على الجانب المهني للأستاذ كما تأثر باستخدام التقنيات الجديدة هذه الأمور أدت إلى تغيير الممارسة فلم يعد الأستاذ ذو دور محدود وإنما تعددت أمامه الأدوار.

أما أصغر نسبة قدرت ب48,1% سجلت عند الأساتذة الذين أكدوا بأن نشاطهم العملي لم يتأثر بمظاهر العولمة، فبالرغم من التغيرات الكبيرة التي أحدثتها في الأبعاد المعرفية والتكنولوجية والتدفق الهائل للمعرفة والمظاهر الثقافية إلا أن الجانب العملي من أداء الأستاذ لم يتأثر بهذه التغيرات كون الأستاذ هو مصدر للمعرفة وأساسها بالنسبة للمتعلم كما أنه محور العملية التعليمية.

جدول رقم41: يبين رأي المبحوثين حول تماشي المناهج التي يدرسها الاستاذ مع التقدم العلمي والتكنولوجي.

تماشي المناهج مع التقدم العلمي	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	529	53.9
لا	452	46.1
المجموع	**981**	**100.0**

يوضح الجدول المتعلق بتماشي المناهج المدرسة مع التقدم العلمي والتكنلوجي أن أكبر نسبة تم تسجيلها بين المبحوثين كانت عند الأساتذة المجيبين بنعم وذلك بنسبة تقدر ب53,9% حيث أقروا بأن التغيرات المصاحبة للتقدم العلمي والتكنولوجي دفعت بالمجتمع الدولي إلى دخول حقبة حضارية جديدة أعادت تشكيل نماذج جديدة للبنى الاجتماعية من حيث البنية والعلاقات السائدة الأمر الذي دفع بالأنظمة إلى إعادة التشكل وفق المستجدات وأهمها المنظومة التعليمية التي تعد أساس البناء الاجتماعي، وفي هذا الإطار تم إصلاح المنظومة وتغيير المناهج من ببناء استراتيجية تهدف إلى تصميم نظام تعليمي جديد يمتلك المرونة الكافية للتكيف مع المجتمع الجديد، أما أصغر نسبة كانت عند الأساتذة المجيبين بلا وقدرت ب46,1% وفي هذا الموقف أقروا بأن المناهج لا تتماشى مع التغيرات والتطورات العلمية والتكنولوجية كونها تعكس مشروع إصلاحي لم ينطلق في عملياته من تبني الفكرة الحديثة للتربية، والتي تجعل من الإنسان بكل طاقاته الفكرية الروحية الوجدانية وكل ما يتعلق باتجاهاته ورغباته وطموحاته هدفا أساسيا لها، وفي ظل ما يمتلكه العائد من التعليم من أهمية في التكيف مع عولمة العلم والمعرفة فإن المناهج التعليمية لا تزال بعيدة كل البعد عن الهدف الأساسي الذي يسمح لها بالتجسيد الفعلي للأهداف المسطرة والمخطط لها.

جدول رقم 42: يبين رأي المبحوثين في كيفية تماشي المناهج التي يقدمها الأستاذ مع التقدم العلمي والتكنولوجي.

كيفية تماشي المناهج مع التقدم العلمي	التكرار	النسبة المئوية %
تحديث المقررات	110	11.2
استخدام برامج تعليمية تتماشى مع التقدم العلمي	86	8.8
إدراج محاور جديدة تتماشى مع متطلبات العصر	74	7.5
استخدام تقنيات جديدة في العملية التعليمية	106	10.8
الاهتمام بالجانب التطبيقي	85	8.7
استخدام أساليب جديدة في العملية التعليمية	68	6.9
المجموع	529	53.9
القيمة المفقودة	452	46.1
المجموع الكلي	**981**	**100.0**

يوضح الجدول المتعلق بكيفية تماشي المناهج التعليمية المدرسة من قبلهم مع التقدم العلمي والتكنولوجي أن أكبر نسبة تم تسجيلها بين المبحوثين كانت عند الأساتذة المجيبين بأن التماشي يكمن في

تحديث المقررات الدراسية وتقدر ب11,2%، حيث أقروا أنه في ضوء التسارع الهائل للتقدم العلمي والتكنولوجي وامتداد المنافسة العالمية في مجال البحث العلمي والقدرات البشرية وتطور التوجهات نحو الاستثمار في العلم والمعرفة والإنسان، انتهت مع ذلك صلاحية المناهج التقليدية وفقدت طاقتها في تنمية المجتمع في ظل الشروط والعناصر المتجددة والمشكلة للبيئة الاجتماعية العالمية، فلم تعد الأهداف التقليدية للتربية تساهم في تغطية الحاجة إلى التنمية والتواجد ضمن معطيات العصر الحديث، وفي هذا الإطار تم إحداث جملة من التغييرات في محتوى المقررات التربوية التي اعتمدت تنمية المتعلم على بناء المعارف وإنتاجها والاستفادة منها في الحياة وإتاحة البدائل والتعايش والتكيف مع العالم، أما النسبة التي تليها تصل إلى 10,8% سجلت عند الأساتذة المجيبين بأن المناهج تتماشى مع التقدم العلمي والتكنولوجي من خلال إدخال تقنيات جديدة في العملية التعليمية حيث أقروا بأن إدخال التقنيات قد أعطى دفعا جديدا للعملية التعليمية خاصة من حيث التفاعل النشيط بين المتعلمين كما أن البيئة التعليمية اتخذت شكلا جديدا بإدخال التكنولوجيات الحديثة في تفعيل الحصة الدراسية وتمكين المتعلم من الوصول إلى مصادر المعرفة، الأمر الذي زاد في دافعيته للتعلم وبذلك ساهمت التكنولوجيا الحديثة بشكل فعال في تنمية سلوك التعلم لدى المتعلمين.

في حين تم تسجيل نسبة 8,8% عند المبحوثين المجيبين بأنه تم تحديث البرامج لتتماشى مع التطورات العلمية والتكنولوجية في ضوء الظروف العالمية المتغيرة التي أثبتت أن مستوى التعليم لا يزال يعاني بصورة كبيرة من الاختلالات، خاصة على مستوى جودة المخرجات وطاقة التحصيل لدى المتعلم وعليه وفي ضوء التقدم العلمي والتكنولوجي الذي أعاد صياغة الوضع التربوي العام دوليا ومحليا تم إجراء العديد من الإصلاحات على مستوى القطاع من أجل الانتقال من الوضع التقليدي في التحصيل إلى الوضع الذي يعتمد على أسس معرفية جديدة كما أكدت الفلسفة التربوية ذات التوجه الحديث على أنه من الضروري إعادة صياغة البرامج التربوية لتتماشى مع الأهداف المتجددة، في حين تم تسجيل نسبة 8,7% عند الأساتذة المجيبين بأن التغيرات التي حدثت على المناهج ارتبطت بتنشيط الجانب التطبيقي حيث أكدوا أنه تم الاهتمام بالجوانب التطبيقية للمواد المدرسة خاصة وأن التعليم في الجزائر ولحقبة طويلة ارتبط بالبعد النظري على حساب الجانب الميداني والتطبيقي مما أثر على نمط المعرفة الأمر الذي أدى إلى وجود فجوة في تكوين المتعلم، وسجلت نسبة 7,5% عند المبحوثين الذين أقروا بأن تماشي المناهج المدرسة مع التقدم العلمي والتكنولوجي يرجع إلى إدخال محاور تعليمية جديدة على المواد وعليه فإن التغييرات التي حدثت على مستوى المناهج ساهمت في تفعيل العملية التعليمية حتى تتماشى مع التقدم العلمي والمعرفي ويرجع ذلك إلى إدخال تعديلات على المواد المدرسة وإضافة جملة من المحاور ترتبط بشكل مباشر مع المستجدات المعرفية، هذا

من جهة ومن جهة أخرى تم إدخال مواد علمية جديدة لها علاقة بالتكنولوجيا الحديثة والمعلوماتية والبرمجيات الحديثة والنظريات المعرفية وبالتالي حدث التجديد في المادة العلمية المدرسة من جميع جوانبها.

أما أصغر نسبة تم تسجيلها كانت عند المبحوثين الذي أقروا بأن التغيرات التي حدثت على مستوى المناهج من أجل أن تتماشى مع التقدم العلمي والتكنولوجي تكمن في استخدام أساليب جديدة في العملية التعليمية وذلك بنسب تقدر ب6,9% وفي هذا الإطار أكدوا أن التدفق الهائل للمعرفة ودخول وسائط تقنية جديدة أحدث تغييرات على مستوى الأساليب التعليمية التي يتبعها الأساتذة في إيصال المعلومة فلكل أستاذ أسلوب يعتمده انطلاقا من معرفته باحتياجات المتعلمين في المادة المدرسة كما أن الأساليب تختلف من قسم لأخر باختلاف احتياجات المتعلمين وقدراتهم على الاستيعاب ودرجة فهمهم للمادة المتخصصة، ومما سبق ذكره نستطيع القول أنه أصبح من الضروري على الأستاذ أن يكون ذو مرونة عالية تجعله يستخدم أكثر من أسلوب أثناء ممارسته للعملية التعليمية حسب الوضع في حجرة القسم وحسب كل محور وكل موضوع وفي هذا السياق يتضح التماشي بين المناهج والتقدم العلمي والمعرفي بل الأكثر من ذلك أصبح الأمر ضرورة ملحة أمام الأستاذ والمنظومة حتى يتم التكيف مع مستجدات الوضع المعرفي الراهن.

جدول رقم:43 يبين رأي المبحوثين حول كيفية عدم تماشي المناهج التي يقدمها مع التقدم العلمي والتكنولوجي.

كيفية عدم تماشي المناهج مع التقدم العلمي	التكرار	النسبة المئوية %
غياب التوازن بين النظري والتطبيقي	94	9.6
عدم توفر الإمكانيات لجميع المتعلمين	84	8.6
قلة التقنيات في الكثير من التخصصات	74	7.5
غياب التجهيز في بعض المؤسسات	115	11.7
برامج تربوية متضاربة وغير مقنعة	84	8.6
المجموع	451	46.0
القيمة المفقودة	530	54.0
المجموع الكلي	**981**	**100.0**

يشير الجدول المتعلق برأي المبحوثين حول عدم تماشي المناهج التي يقدمونها مع التقدم العلمي والتكنولوجي إلى أن أكبر نسبة تم تسجيلها كانت عند الأساتذة الذين أقروا بأن الأمر يرجع إلى غياب التجهيزات في الكثير من المؤسسات التعليمية بنسبة 11,7%، ويرجع ذلك لأن غالبية المؤسسات التعليمية

في الجزائر لا تزال تعاني من نقص التجهيزات اللازمة لسير العملية التعليمية، خاصة التجهيزات الحديثة التي تعكس مدى تماشي المنظومة مع التقدم العلمي والتكنولوجي، أما النسبة الثانية التي تم تسجيلها قدرت ب9,6% عند المبحوثين المجيبين بغياب التوازن بين النظري والتطبيقي، حيث أكدوا أن النظام التعليمي يعاني اختلال كبير رغم التطور الذي عرفه العلم في هذ العصر، فلغاية الأن لا يوجد توازن بين تنمية المهارات الفكرية والذهنية للمتعلمين وبين إكسابهم الخبرات والمهارات التطبيقية والميدانية المكملة للمعرفة النظرية في المادة العلمية التي يدرسونها، وعليه يرتبط التقدم العلمي في عملية التعليم بديناميكية المعرفة التي تقوم على أسس جديد تستهدف إحداث تغييرات في عملية نقل المعرفة التي تقوم على ألية إحداث التوازن بين الأبعاد النظرية والتطبيقية للمادة المدرسة مما يسمح للمتعلمين من اكتساب اتجاهات جديدة وخبرات تمكنهم من توظيف طاقاتهم.

في حين سجلت النسبة التي تليها عند المبحوثين الذي أقروا بأن الأمر يرجع إلى عدم توفر الإمكانيات اللازمة عند المتعلمين وذلك بنسبة 8,6%، حيث أقروا بأن هناك نقص كبير في الإمكانيات التي يمتلكها المتعلمون والتي تساعد في السير الحسن للعملية التعليمية كما أن الكثير منهم يعانون من ظروف لا تشجع على مسايرة التطور المعرفي الذي جعل من المتعلم محور للعملية التعليمية، كما نجد نفس النسبة عند المبحوثين الذي أقروا بأن البرامج التعليمية متضاربة وغير مقنعة وذلك بنسبة تقدر وفي هذه الحالة يرى الأساتذة أن البرامج لم تصل بعد لدرجة إحداث نقلة نوعية في مسار العملية التعليمية والأداء التربوي والتعليمي العام فبالرغم من التغييرات التي حدثت على مستوى القطاع والإصلاحات التي مست المناهج إلا أن ذلك لم يصل بعد إلى المستوى المرغوب، في حين سجلت أصغر نسبة عند المبحوثين الذين أقروا بأن السبب يرجع إلى قلة التقنيات المستخدمة في بعض التخصصات وذلك بنسبة تصل إلى 7,5% حيث أكدوا أن الكثير من التخصصات التي يدرسونها تحتاج إلى توفر التقنيات الحديثة المستخدمة في إيصال المعرفة وتداولها وأيضا تحتاج إلى مهارات معينة في إيصالها سواء كانت أجهزة أو تقنيات فنية أو الطاقات والإمكانيات البشرية والمادية، الأمر الذي يدخل ضمن التوجه نحوى المنحى النظامي في تصميم العملية التعليمية التي تحقق الاستغلال الأمثل والرشيد لجل الإمكانيات المتوفرة أثناء ممارسة العملية التعليمية، وبذلك فإن الكثير من التخصصات العلمية والمواد المدرسة تعاني من قلة توفر التقنيات اللازمة لنقل المعرفة بصورة سليمة وفعالة للمتعلم، فبالرغم من التطور الكبير في العملية التعليمية ومجهودات الأستاذ المبذولة في ذلك إلا أن الوضع العام في المؤسسة التربوية لا يشير إلى أن هناك تقارب كبير بين المناهج والتقدم التكنولوجي ويبقى ذلك أمر من الضروريات التي يتوجب إدراجها ضمن المنظومة حتى تتماشى مع معطيات الحاضر وتقلباته.

أما بالنسبة للدور الذي لعبه الأساتذة في مواكبة تدفق المعلومات تؤكد المؤشرات الموضحة لتطور التكنولوجيا أن أكبر نسبة تم تسجيلها كانت عند المبحوثين الذين أقروا بأن الدور يكمن في البحث المتواصل عن أنجع السبل في تلقين المعرفة للمتعلمين وذلك بنسبة 21%، حيث أكدوا على أنهم في بحث دائم ومستمر عن الطرق والأساليب الجديدة التي تسهل عملية نقل المعرفة وتحسين العملية التعليمية، واختبار كل السبل التي من شأنها أن ترفع من مستوى المتعلم، أما النسبة التي تليها تقدر ب18,2% ويرى المبحوثون أن دورهم يكمن في مواكبة مستجدات المواد التي يدرسونها سواء من حيث التغيرات التي تحدث على المستوى النظري من مفاهيم ونظريات ومناهج بحث جديدة، أو من حيث الأبعاد التطبيقية كالمستجدات في البحوث العلمية ومختلف الأدوات المستخدمة والوسائط التعليمية الحديثة، كما تم تسجيل نسبة 17,1% عند المبحوثين الذين أجابوا بأن أدوارهم تكمن في المساهمة في البحث العلمي وذلك من خلال ربط العملية التعليمية بتنشيط البحث العلمي وتطوير المهارات البحثية سواء بالنسبة للأستاذ أو المتعلم من الناحية النظرية أو العملية، بالإضافة إلى تطوير مهارات التفكير النقدي، وتليها نسبة 15,2% عند المبحوثين الذين أقروا بأن دورهم يكمن في توجيه المتعلم، وبذلك يكون أهم دور يقوم به الأستاذ في ظل التقدم العلمي خاصة وأن الأستاذ لم يعد المصدر الوحيد للمعرفة.

وتم تسجيل نسبة 14,8% عند المبحوثين الذين أجابوا بأن دورهم في ظل التقدم العلمي والمعرفي والتكنولوجي يكمن في السعي الدائم للوصول إلى منهجية سليمة للتعامل مع العولمة، وفي إطار التغيرات المصاحبة لظاهر العولمة وانفتاح المجتمع على جميع الأصعدة خاصة منها التدفق الكبير للمعرفة أدى ذلك إلى صياغة الأبعاد الأساسية في الحياة الاجتماعية الأمر الذي دفع بالأستاذ في ظل هذه الظروف لأن يكون أكبر مسؤول عن إيجاد أساليب بناءة للتفاعل مع العولمة ومستجداتها خاصة ما يتعلق بالمستجدات الثقافية والقيمية والأخلاقية التي تلعب دور كبير في تنمية شخصية المتعلم.

أما أصغر نسبة قدرت 13,7% وفيها أكد المبحوثون بأن أهم دور يقومون به لمواكبة التقدم العلمي والمعرفي والتكنولوجي يكمن في غربلة وتمحيص المعارف من خلال انتقاء المعرفة العلمية المتاحة وتداولها وإتاحتها للمتعلمين، وفي هذا الإطار وفي ضوء تعدد مصادر المعرفة بات من الضروري على الأستاذ أن يغير من دوره وفق الظروف التي أتاحتها التغيرات المعرفية والتكنولوجية حتى يكون في مستوى مواجهتها واستيعابها.

جدول رقم 44: يبين رأي المبحوثين حول تأثير مواكبة الأستاذ لتدفق المعلومات على أدائه.

تأثير مواكبة الأستاذ لتدفق المعلومات عل أدائه	التكرار	النسبة المئوية %
زيادة المعارف	125	12.7
اكتساب طرق وأساليب تعليمية جديدة	152	15.5
سهولة الوصول إلى المعلومة	134	13.7
تسهيل العملية التعليمية	141	14.4
مرونة الأداء	117	11.9
الاطلاع على الانتقادات الموجهة للقطاع	168	17.1
السعي لتحسين صورة الأستاذ في المجتمع	144	14.7
المجموع	**981**	**100.0**

يشير الجدول المتعلق برأي المبحوثين حول تأثر أداء الأستاذ بمواكبته للتدفق المعرفي وتدفق المعلومات إلى أن أكبر نسبة تم تسجيلها كانت عند الأساتذة الذين أقروا أن التأثير يكمن في الاطلاع على الانتقادات الموجهة للقطاع وذلك بنسبة 17,1% وفي هذا الإطار أكدوا على أن اطلاعهم على الانتقادات الموجهة للمنظومة له دور فعال في اعتمادها كقاعدة للإصلاح وتشخيص النقائص والاحتياجات التي يعانيها الأستاذ أثناء ممارسة العملية التعليمية، أما النسبة الثانية قدرت ب15,5% عند المبحوثين المجيبين بأن التأثير يكمن في اكتساب طرق وأساليب تعليمية جديدة، حيث ساهم التدفق الكبير للمعرفة والمعلومات في تسهيل عملية التجديد التي يقوم بها الأستاذ في إمكانياته الخاصة وفي قدراته وخبراته من أجل تقليل الفارق بين احتياجات المتعلمين التربوية والتعليمية وبين إمكانيات الأستاذ التعليمية.

في حين تم تسجيل نسبة 14,7% عند المبحوثين الذين أجابوا بأن تأثير مواكبة الأستاذ لتدفق المعلومات على أداءه يكمن في سعيه إلى تحسين صورته ومكانته في المجتمع وذلك بزيادة حجم معارفه واطلاعه على مختلف المستجدات المطروحة على الساحة التربوية وكل ما يتعلق بفن التربية ومفاهيمها ونظرياتها الحديثة التي تساهم في زيادة فعالية الأداء بصورة ديناميكية، وتليها نسبة المبحوثين الذين أقروا أن تأثر أداءهم يرجع إلى تسهيل العملية التعليمية وذلك بنسبة 14,4% وفي هذا الإطار أكدوا على أن مواكبتهم للتدفق المعرفي سهل من ممارسة العملية التعليمية لما أتاحه ذلك التدفق من أساليب ناجعة في إيصال المعرفة والاستفادة من كل المستجدات البيداغوجية ومعرفة الفروقات الفردية بينهم واتجاهاتهم نحو بناء المستقبل ونحو عملية التعلم، في حين سجلت نسبة 13,7% عند المبحوثين الذين أقروا أن تأثر أداءهم يرجع إلى سهولة الوصول إلى المعلومة اللازمة في التخصص الذي يدرسونه وأيضا المستجدات في البحوث

المتعلقة بالمادة من حيث طرق البحث وصياغة المشكلات المتعلقة بها وتوفير البيانات وربطها بالواقع وبمشكلاته.

كما تم تسجيل نسبة 12,7% عند المبحوثين الذين أقروا بأن سبب تأثرهم يكمن في زيادة المعارف وفي هذا الإطار يرى الأساتذة أن التدفق العالي للمعارف ساهم في تطوير أنفسهم وصقل خبراتهم وزيادة مهاراتهم سواء الفكرية أو البحثية أو الشخصية، في حين سجلت أصغر نسبة عند المبحوثين الذين أقروا بأن التأثير يكمن في مرونة الأداء وذلك بنسبة 11,9% ووفق هذا المنظور أكدوا أنهم امتلكوا مرونة كافية نتيجة التدفق الكبير الذي عرفته المعرفة، وعليه يحتاج العصر الراهن إلى مرونة كبيرة في بناء السلوكات الإنسانية حتى يتم تكييفها لما يتيحه التطور الراهن من تسارع الأحداث والتحديات، وفي هذا الإطار تعتبر مواكبة الأستاذ لتدفق المعلومات من أهم العوامل التي أثرت على أداء الأستاذ غير أن التأثير يختلف من أستاذ لأخر وفق ما وفرته المعلومات من إمكانيات واستعدادات أثناء ممارسة العملية التعليمية.

جدول رقم 45: يبين رأي المبحوثين في كيفية انعكاس مواكبة الأستاذ لتدفق المعلومات على المنظومة التعليمية.

كيفية انعكاس مواكبة المعلوماتية على المنظومة	التكرار	النسبة المئوية %
بصورة إيجابية	342	34.9
تأثير نسبي	187	19.1
تأثير سلبي	452	46.1
المجموع	**981**	**100.0**

يشير الجدول المتعلق برأي المبحوثين حول كيفية انعكاس مواكبة الأستاذ لتدفق المعلومات على المنظومة التعليمية إلى أن أكبر نسبة تم تسجيلها كانت عند الأساتذة الذين أقروا بأن الانعكاس سلبي وذلك بنسبة 46,1%، حيث أكدوا بأن التغيرات التي حدثت على المستوى المعرفي والتكنولوجي أدت إلى تدفق المعرفة بشكل هائل إضافة إلى تغيرات ذات طابع قيمي وثقافي، أحدثت هي الأخرى تأثيرات كبيرة على مفهوم التربية بقدر الاستفادة من المعرفة المتاحة وبذلك أصبح الوضع أكثر خطورة أمام ما صحبته من تأثيرات على البنية الثقافية للمتعلم، فكان لابد على الأستاذ أن يغير من أدواره ومفاهيمه في عملية التربية، في حين سجلت نسبة 34,9% عند المبحوثين الذين أقروا بأن انعكاس مواكبة الأساتذة للتدفق المعرفي على المنظومة التربوية والتعليمية كان إيجابي ويرجع ذلك لأن الوضع الاجتماعي العام في تغير مستمر خاصة على الساحة التربوية والتعليمية الأمر الذي يستدعي إحداث تغييرات كبرى على مستويات القطاع حتى

يتكيف مع ما يحدث من مستجدات معرفية وتكنولوجية، وبذلك أثر الانفتاح على مواكبة الأساتذة للمستجدات على الساحة التربوية وعلى مستويات الأداء التربوي للقطاع، كما أنه ساهم في تفعيله من أجل مواكبة التحديات المطروحة.

أما أصغر نسبة كانت عند الأساتذة الذين أقروا بأن الانعكاس نسبي وذلك بنسبة19,1% ويرى المبحوثون في هذا الإطار أن مواكبتهم للتدفق الهائل في مجال المعرفة أثر بشكل نسبي على أداء المنظومة، كونها وفرت المعارف والأبحاث اللازمة لتطوير الأداء وتفعيله كما وفرت مختلف الأساليب العلمية التي تقوم على مبادئ تربوية جديدة تنطلق من أليات تنمية الفرد وتكييفه مع الرهانات الأنية، ومن جهة أخرى لم يكن التكيف وفق المستوى المطلوب لكون المنظومة التربوية والتعليمية لم يتم إعدادها بطريقة تسمح بمواكبة التطورات في مجال المعرفة والتكنولوجيا، إذ يتطلب الأمر أن يكون وفق أسس علمية يتم في ظلها بناء منظومة إصلاحات تهدف إلى إعادة بناء التعليم وفق أليات واستراتيجيات تنبع من التقدير الجيد لاحتياجات المجتمع والأفراد والفهم الجيد لأليات التغير التي حدثت على المستوى العالمي وفي البيئة الداخلية وكيفية حراك المجتمع العالمي والأنظمة التعليمية في العالم، وفي هذا الإطار تؤثر مواكبة الأساتذة لتدفق المعلومات بشكل أو بأخر على المنظومة التربوية والتعليمية وذلك وفق استفادة الأستاذ منها أثناء أدائه ووفق التأثيرات على استعدادات المتعلمين وجاهزية البيئة التعليمية للتكيف مع التغيرات المعرفية المتسارعة.

جدول رقم 46: يبين رأي المبحوثين حول استخدام الأستاذ للأنترنت وأنظمة المعلومات لتنمية قدراته التعليمية.

استخدام الأستاذ للأنترنت	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	526	53.6
لا	455	46.4
المجموع	**981**	**100.0**

يشير الجدول المتعلق برأي المبحوثين حول استخدام الأستاذ للأنترنت وأنظمة المعلومات في تنمية قدراته التعليمية إلى أن أكبر نسبة تم تسجيلها كانت عند الأساتذة المجيبين بنعم وذلك بنسبة 53,6% حيث أقروا أنهم استخدم الأنترنت ضرورة ملحة كونه لا يمكن التطور دون التعرف على التقنيات الحديثة والاستفادة منها في ممارسة العملية التعليمية، أما النسبة الأصغر تم تسجيلها عند المبحوثين الذين أجابوا بلا وقدرت ب46,4% حيث أكدوا أنهم لم يستخدموا الأنترنت وأنظمة المعلومات للرفع من إمكانياتهم وقدراتهم لأن

استخدامهم سطحي ولم يسمح بولوجهم بصورة فعالة وسليمة لعالم الانترنت فبالرغم من أنهم يدركون أهميتها في العملية التعليمية إلا أن عدم تكوينهم في هذا المجال أثر على أدائهم.

جدول رقم47: يبين رأي المبحوثين في استخدام الأستاذ للمعلوماتية في ممارسته للعملية التعليمية.

استخدام المعلوماتية في العملية التعليمية	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	665	67.8
لا	316	32.2
المجموع	**981**	**100.0**

يشير الجدول المتعلق برأي المبحوثين حول استخدام الأستاذ للمعلوماتية في العملية التعليمية إلى أن أكبر نسبة سجلت عند الأساتذة الذين أجابوا بنعم وقدرت ب67,8%، حيث أقروا أن استخدامهم للمعلوماتية يرجع لكونها من الوسائل التعليمية الحديثة ولأن استخدامها في التعليم يشكل عملية تغيير جوهرية تساهم في إعادة النظر في الأدوار التي تلعبها أساليب ايصال المعلومة وتداولها وتحقيق التكيف المرغوب مع التدفق الهائل للمعلومات، في حين سجلت أصغر نسبة والمقدرة ب32,2% عند الأساتذة المجيبين بلا ويرجع ذلك إلى كون المادة التي يدرسونها لا تحتاج إلى استخدام المعلوماتية أثناء العملية التعليمية، وبالرغم من عدم حاجتهم في استخدام المعلوماتية أثناء الدرس إلا أن هذا لا يعني أنها ليست مهمة في تكوين الأستاذ وفي زيادة خبراته كما أنها أصبحت من سمات العصر ومن ضروراته التي باتت تتحكم في العلاقات والتفاعلات الاجتماعية والتربوية.

جدول رقم48: يبين رأي المبحوثين حول مساهمة استخدام الأساتذة للمعلوماتية في تحسين أدائه.

مساهمة المعلوماتية في تحسسين الأداء	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	375	38.2
لا	295	30.1
المجموع	670	68.3
القيمة المفقودة	311	31.7
المجموع الكلي	**981**	**100.0**

يشير الجدول المتعلق برأي المبحوثين حو مساهمة استخدام الأساتذة للمعلوماتية في تحسين أدائهم أن أكبر نسبة تم تسجيلها عند الأساتذة المجيبين بنعم وذلك بنسبة 38,2% حيث أقروا أن استخدام

المعلوماتية ساهمت في تحسين أدائهم ورفعت مستويات نشاطهم أثناء ممارستهم للعملية التعليمية فقد أحدثت نقلة نوعية في تخزين المعرفة وتوفيرها وتحليلها ومعالجة البينات وتصنيفها وعرضها وترتيبها وتداولها بين الفاعلين التربويين، أما أصغر نسبة تم تسجيلها كانت عند الأساتذة المجيبين بلا بنسبة 30,1% حيث أقروا بأنها وسيط يستخدمها الأستاذ كأداة من أدوات العملية التعليمية من أجل إيصال الأفكار وعرض التجارب والمعارف، وبذلك هي لا تتعدى كونها تقنية مكثفة في وظائفها البيداغوجية، أما الأداء فهو أكبر من ذلك إذ لا يعنى فقط بإيصال المعلومة أو البحث عن تقنيات إيصالها وإنما يعنى بالأبعاد ذات الطابع الفكري التحليلي والبناء والناقد، كما يرتبط بتنمية مهارات السلوك الاجتماعي وإدراك الفروقات الفردية بين المتعلمين.

جدول رقم 49: يبين رأي المبحوثين في تأثير التطور التكنولوجي في زيادة مهارات الأستاذ التعليمية.

تأثير التطور التكنولوجي على مهارات الأستاذ	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	503	51.7
لا	474	48.3
المجموع الكلي	**981**	**100.0**

يوضح الجدول المتعلق برأي المبحوثين حول تأثير التطور التكنولوجي في زيادة المهارات التعليمية للأساتذة، أن أكبر نسبة تم تسجيلها كانت عند الأساتذة المجيبين بنعم وذلك بنسبة 51,7% ويرى الأساتذة في هذا الإطار أن التطور التكنولوجي أثر بشكل كبير على أدائهم من حيث زيادة مهاراتهم التعليمية والسعي لإدماج النظام التربوي ضمن عناصر التغير لإحداث التغيير الإيجابي، في حين قدرت أصغر نسبة ب 48,3% سجلت عند المبحوثين الذين أكدوا بأن التطور التكنولوجي لم يؤثر في زيادة مهاراتهم التعليمية بقدر ما زاد في مسؤوليتهم الاجتماعية والتربوية اتجاه حماية الأجيال والمجتمع من المظاهر الثقافية الدخيلة على المجتمع، هذا الأمر أدى إلى زيادة مجهود الأساتذة من حيث عمليتي التربية والضبط الاجتماعي الذي يعمل على ترسيخ القيم الاجتماعية في أذهان المتعلمين والسعي الدائم في نشر الوعي والاستفادة من الجوانب الإيجابية لما تتيحه التطورات التكنولوجية.

جدول رقم 50: يبين رأي المبحوثين حول حاجة الأستاذ لتوفر وسائل تكنولوجية عصرية في أدائه التعليمي.

حاجة الأستاذ للتكنولوجيا	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	658	67.1
لا	323	32.9
المجموع	**981**	**100.0**

يشير الجدول المتعلق برأي المبحوثين حول حاجة الأساتذة لتوفير وسائل تكنولوجية عصرية في أدائهم التعليمي إلى أن أعلى نسبة سجلت كانت عند المبحوثين المجيبين بنعم وقدرت ب67,1% حيث أقروا أنهم في حاجة لتوفر وسائل تكنولوجية أثناء ممارستهم للعملية التعليمية إذ يتطلب التطور الذي عرفته المعرفة العلمية في الكثير من التخصصات توفر التكنولوجيات المناسبة التي تساهم في إيصال المعرفة بشكل متكامل خاصة التخصصات العلمية التي تحتاج إلى تقنيات حديثة وتحتاج إلى تطوير مواد ومركبات دقيقة وبرامج حديثة في المعلوماتية، كما تتطلب أجهزة سمعية بصرية وأجهزة العرض وشاشات الحائط وغيرها من التقنيات المسهلة لإيصال المعرفة، أما أصغر نسبة تم تسجيلها كانت عند المبحوثين المجيبين بلا وذلك بنسبة 32,9% حيث يرى الأساتذة أن التخصصات التي يدرسونها لا تحتاج إلى توفير إمكانيات ووسائل تكنولوجية وبالرغم من ذلك فإنهم يستعينوا بها في بعض المحاور.

جدول رقم 51: يبين رأي المبحوثين في كيفية استفادة الأستاذ من الوسائل التكنولوجية العصرية في أدائه.

استفادة الأستاذ من التكنولوجيا	التكرار	النسبة المئوية %
زيادة المعلومات	181	18.5
ترقية الأداء	172	17.5
التجديد في الأساليب	178	18.2
استخدامها في إيصال المعلومة للمتعلم	126	12.8
المجموع	657	67.0
القيمة المفقودة	324	32.9
المجموع الكلي	**981**	**100.0**

يشير الجدول المتعلق برأي المبحوثين حول كيفية استفادة الأساتذة من الوسائل التكنولوجية العصرية في أدائهم التربوي والتعليمي أن أكبر نسبة كانت عند الأساتذة المجيبين بزيادة المعلومات وذلك بنسبة 18,5% إذ يؤكد الأساتذة أن استفادتهم من الوسائل التكنلوجية تكمن في توفر المعلومات اللازمة حول المادة التي يدرسونها وحول المجلات العلمية التي ترتبط بتخصصهم وذلك من أجل توسيع معارفهم في كل ما يتعلق بالمادة المدرسة، وتليها نسبة المبحوثين الذين أكدوا أنهم استفادوا من التطور التكنولوجي في تجديد الأساليب التعليمية والتربوية وذلك بنسب 18,2% حيث أقروا أن الأساليب المتبعة في العملية التعليمية تعكس مدى كفاءة الأستاذ ورغبته الأكيدة اتجاه العمل التربوي، لذلك فإن كل أستاذ يسعى جاهدا لإيجاد الأساليب المناسبة للعملية التعليمية، وعليه ساهمت التكنولوجيا في إعادة التفكير في تجديد الأساليب لتتماشى

مع احتياجات المتعلمين المتطورة والمتغيرة والعمل على تطويرها من أجل محاكاة عقولهم ومخاطبة ذكائهم وما يمتلكون من أفكار والعمل على صقلها وتوجيهها حسب اتجاهاتهم.

كما تم تسجيل نسبة 17,5% عند المبحوثين الذين أجابوا بأنهم استفادوا من التطور التكنلوجي في ترقية الأداء وتفعيله حيث أقروا أن هناك علاقة تكاملية بين التكنولوجيات والعملية التعليمية التي تطرح سلسلة من العمليات ترتبط بشكل مباشر بمنهجية الأستاذ المتبعة وبمجموعة البدائل المطرحة أثناء أداءه، وهنا تكمن أهمية استخدامها في تصميم العملية التعليمية، أما أصغر نسبة تم تسجيها كانت عند الأساتذة المجيبين بالاستفادة من التطور التكنلوجي في تسهيل عملية إيصال المعلومة ونقلها للمتعلم وذلك بنسبة 12,8% حيث ساهمت بشكل فعال في تسهيل العملية التعليمية وفي نقل المعارف ومناقشتها ونقدها كما أن استخدامها ضرورة ملحة لما لها من دور فعال في رفع التحصيل العلمي للمتعلم، وفي هذا الإطار تنوعت أنماط الاستفادة من استخدام التكنولوجيات ويرجع ذلك وفق احتياجات كل أستاذ منها وعليه أصبحت ضرورة ملحة أثناء ممارسة الأستاذ لأدواره.

جدول رقم 52: يبين رأي المبحوثين حول استفادة الأستاذ من تكوين في استخدام التكنولوجيات الحديثة.

استفادة الأستاذ من تكوين في استخدام التكنولوجيا	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	671	68.4
لا	310	31.6
المجموع	**981**	**100.0**

يشير الجدول المتعلق برأي المبحوثين حول استفادة الأساتذة من تكوين في استخدام التكنولوجيات الحديثة إلى أن أكبر نسبة تم تسجيلها كانت عند الأساتذة الذين أجابوا بنعم وذلك بنسبة 68,4%، حيث أكدوا على أنهم استفادوا من تكوينات في مجال استخدام التكنولوجيات الحديثة من خلال البرامج التكوينية التي خصصتها الدولة لتنمية قدرات الأستاذ وخبراته وزيادة معارفه حول التحكم فيها وفي توظيفها في العملية التعليمية، أما أصغر نسبة تم تحصيلها كانت عند الأساتذة المجيبين بلا وذلك بنسبة تقدر ب31,6% حيث أقروا بأنهم لم يتلقوا أي تكوين في مجال استخدام التكنولوجيات الحديثة ضمن مخططات الدولة في إعداد الأستاذ وتدريبه بل كان الأمر سعي شخصي ومجهود فردي من قبلهم.

جدول رقم 53: يبين رأي المبحوثين في ارتباط عملية تطوير أداء الأستاذ باستخدام التكنولوجيات الحديثة.

ارتباط تطوير الأداء بالتكنولوجيا	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	641	65.3
لا	340	34.7
المجموع	**981**	**100.0**

يشير الجدول المتعلق برأي المبحوثين حول ارتباط عملية تطوير الأداء باستخدام التكنولوجيات الحديثة إلى أن أكبر نسبة تم تسجيلها كانت عند المبحوثين الذين أجابوا بنعم وذلك بنسبة 65,3%، حيث أقروا أن استخدامهم للتكنولوجيات كان السبب الأول في تطوير أدائهم والارتقاء به خاصة وأنها تعتبر منهجا معرفيا منظما يستخدم في تفعيل العملية التعليمية أثناء ممارستها بالإضافة إلى كونها سبب في رفع كفاءات الأساتذة وصقل خبراتهم في البحث العلمي، أما أصغر نسبة سجلت عند المبحوثين المجيبين بلا وقدرت ب 34,7%، حيث أكدوا أن تطور أدائهم لا يرتبط باستخدام التكنولوجيات الحديثة ويرجع ذلك لكون استخدامها في العملية التعليمية ليس هو الغاية الأساسية وإنما هي وسيلة يسعى من خلالها الأستاذ إلى بحث الطرق التي يتم فيها توظيف التكنولوجيات الحديثة من أجل رفع درجة التحصيل العلمي وتحسين العملية التعليمية ذلك لكونها لا تعنى فقط بنقل المعارف وحفضها وإنما هي سلسلة مترابطة من العمليات الذهنية والمواقف والاتجاهات والخبرات تعكس استعدادات الأستاذ اتجاه مهنة التعليم ومدى جاهزيته اتجاه تنمية سلوكات المتعلمين وإكسابهم المعارف اللازم لمواجه التحديات الراهنة والتكيف مع مختلف المستجدات والمتغيرات.

كما أكدت الدراسة الميدانية في كيفية ارتباط عملية تطوير أداء الأستاذ باستخدام التكنولوجيات الحديثة أن أكبر نسبة تم تسجيلها بين المبحوثين المجيبين بنعم كانت عند الأساتذة الذين أقروا بأنها ترتبط بضرورة إتقان المعلوماتية في مجتمع المعرفة بنسبة 16,4%، كونها أصبحت ضورة ملحة تساهم في الارتقاء بالأداء التربوي والتعليمي للأستاذ من خلال الاطلاع على مختلف مستجدات المعرفة والمهارات المتعلقة باستخدام الشبكة المعلوماتية وإتقان لغات البرمجة والاستفادة من برامج حماية الملفات وكل ما يتعلق ببرامج التصفح وبرامج التحليل والتصنيف وبذلك فإن إتقان المعلوماتية من قبل الأستاذ يرفع من مستويا أدائه، أما النسبة الثانية قدرت ب 15,6% تم تسجيلها عند المبحوثين الذين أقروا بأنها أهم مصدر للمعلومة خاصة وأن التحول الذي حدث في أنظمة التعليم التقليدية أدى إلى إحداث تغيير جذري في مفهوم التعليم وسائله وفي أدوار المعلم، وبذلك أصبحت أنظمة المعلومات أهم قاعدة للبيانات يستفيد منها الأستاذ في أدائه، كما أن التطورات الكبيرة في عالم المعلوماتية والتكنولوجيا عالية الدقة لا تتيح فقط تدفق المعرفة وإنما تتحكم في سير الأنظمة الاجتماعية وتنظيم العلاقات والتفاعل والتواصل بين البشر، أما النسبة التي تليها سجلت عند

المبحوثين الذين أجابوا بأن تأثيرها يكمن في جودة الأداء وذلك بنسبة 13,5% حيث أقروا بأن استخدام المعلوماتية في العملية التعليمية كان له الدور الكبير في تحسين الأداء التربوي والتعليمي والارتقاء به لمستويات عالية من الجودة في البحث العلمي وفي نتائجه وقوانينه التي زادت في تحسين إمكانيات الأستاذ وفي تحكمه في مصادر المعرفة وتصميم الخبرات العلمية المختلفة.

كما سجلت نسبة 11,2% عند المبحوثين الذين أجابوا بأن استخدام التقنيات الحديثة من قبل الأستاذ كفيل بالوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة بسهولة حيث يرى الأساتذة أن توفر المعلومات يساهم بشكل فعال في زيادة فعالية الأستاذ في تحقيق الأهداف المسطرة من العملية التعليمية.

في حين قدرت أصغر نسبة ب8,7% عند المبحوثين الذين أقروا بأن تطوير المنظومة ينبغي أن يتفاعل مع عصر المعرفة ويرجع ذلك إلى أن التعليم قاعدة أساسية في بناء المجتمع والفرد، كما أنه من القطاعات الحيوية والاستراتيجية في الدولة، وفي إطار التغير العالمي الذي طرح عناصر بنائية جديدة أعادت تشكيل البناء الاجتماعي وأعادت تفعيل الأدوار البشرية وفق قوانين تنظيمية تقوم على أساس الاستثمار في البنى التحتية والمتمثلة في القاعدة البشرية والتعليم، فإن تطوير المنظومة التعليمية في الجزائر ينبغي أن ينطلق من تفعيلها مع عصر المعرفة وذلك بتطوير التعليم وفق معايير عالمية وأليات بناءة تتوافق مع توجهات الدولة، وفي هذا السياق تلعب المعلوماتية دورا كبيرا في عملية تطوير الأداء التربوي والتعليمي للأستاذ كونها فتحت المجال أمام التدفق الكبير للمعرفة الأمر الذي أحدث تغييرات واسعة النطاق في مفهوم التعليم والأداء التربوي وحتى في البيئة التعليمية لذلك فقد أصبح التطوير في ظله ضرورة ملحة وغاية مطلوبة من قبل الأستاذ والمجتمع.

أما بالنسبة للمبحوثين الذين أجابوا بعدم توقف عملية تطوير الأداء عند استخدام التقنيات الحديثة فقط فقد أكدت الدراسة الميدانية أن أكبر نسبة كانت عند الأساتذة المجيبين بأن السبب يرجع إلى أن اكتساب المعرفة لا يتعلق بالتقنيات فقط وذلك بنسبة 15,2%، حيث أقروا أن التقنيات الحديثة لا تشكل مصدر مطلق للمعلومة بل هي جزء فقط من مصادرها المتعددة كما أن دوره لا يقترن بنقل المعرفة وإنما هو نظام محكم تتفاعل فيه العمليات ذات البعد الفكري والتربوي وعليه يرتبط الأستاذ بكل العناصر التي ينطلق منها في القيام بمهامه من معرفة المقتضيات الوظيفية لمهنة التعليم، من أهداف ورسالة ومخططات وضوابط تشريعية ومدخلات ومخرجات بالإضافة إلى البيانات التي تحرك العملية التعليمية وعليه فإن التقنيات هي ألية من الأليات التي يستخدمها الأستاذ لتنشيط التعليم، أما النسبة الثانية كانت عند الأساتذة الذين أقروا بأن التقنيات الحديثة هي وسيلة وليست غاية في حد ذاتها وذلك بنسبة 10,7% حيث أقروا أن تطور أداء الأستاذ لا يتوقف عند إتقان استخدام التقنيات في العملية التعليمية كونها وسيلة من الوسائل التي يستفيد منها في نقل

المعرفة، في حين يحتاج الأستاذ في تطوير أدائه إلى مصادر أخرى ترفع من مستواه وتفعل العملية التعليمية، فالأداء ليس نقل للمعرفة بل هو نمط متكامل من العمليات تقوم على البناء الفكري والقيمي والمعرفي وبذلك فإنه يسعى جاهدا لتنمية كل أبعاد العملية التعليمية.

أما أصغر نسبة تم تسجيلها قدرت ب 8,8% عند المبحوثين الذين أجابوا بأن الأداء هو مجموعة من المهارات يمتلكها الأستاذ وعليه فإن تطوير الأداء ليس مرهون بتعلم التقنيات الحديثة لأن التخصصات لا تحتاج جميعها إلى التقنيات في إيصال المعلومات كما أن أداء الأستاذ عبارة عن جملة من المهارات والخبرات والعمليات المتفاعلة فيما بينها يقوم من خلالها بأداء أدواره المتعددة في تنمية المتعلم، وفي هذا الإطار لا يمكن أن يرتبط تطور الأداء بالتقنيات فقط بل هو عملية منظمة ترتبط بكل أدوار الأستاذ بما في ذلك المعرفة أما التقنيات فهي وسيلة من الوسائل المساعدة على نقل المعرفة وليست هي المعرفة في حد ذاتها.

جدول رقم 54: يبين رأي المبحوثين حول الأداء وتحدي المعلوماتية.

الأداء وتحدي المعلوماتية	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	553	56.4
لا	428	43.6
المجموع	**981**	**100.0**

يشير الجدول المتعلق برأي المبحوثين حول الأداء وتحدي المعلوماتية إلى أن أكبر نسبة سجلت كانت عند المبحوثين المجيبين بنعم وذلك بنسبة 56,4%، حيث أقروا أن تعلم واكتساب القدرة على التحكم في المعلوماتية يشكل تحديا كبيرا في ظل قلة البرامج التكوينية المخصصة للأساتذة في مجال استخدام التكنولوجيا والمعلوماتية، خاصة بعدما أصبحت مرتبطة بمختلف مجالات الحياة، أما أصغر نسبة تم تسجيلها كانت عند المبحوثين المجيبين بلا وذلك بنسبة 43,6% وفي هذه الحالة يرى المبحوثين بأن استخدام المعلوماتية وإتقانها لا يشكل لهم أي تحدي كونهم مطلعين على ثقافة المعلوماتية فهي نوع من المهارة التي يجب على الأستاذ أن يتقنها لأنها من ضروريات تطوير العملية التعليمية وإحداث التغيير المطلوب في الأداء التربوي والتعليمي للأستاذ وللارتقاء بالمنظومة وتطويرها في ظل التحديات الراهنة.

جدول رقم 55: يبين رأي المبحوثين في تغير أدوار الأستاذ في ظل تحديات المعلوماتية.

تغير أدوار الأستاذ	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	664	67.7
لا	317	32.3
المجموع	**981**	**100.0**

يشير الجدول المتعلق برأي المبحوثين حول تغير الأدوار الأساسية للأستاذ في ظل تحديات المعلوماتية إلى أن أكبر نسبة تم تسجيلها كانت عند الأساتذة الذين أجابوا بنعم بنسبة 67,7% حيث أكدوا هذا الإطار أن أدوارهم الأساسية تغيرت في ظل تحدي المعلوماتية، ذلك لأنها أعادت صياغة البنية التربوية والاجتماعية سواء من حيث الأبعاد البنيوية أو الوظيفية انطلاقا من تغيير المفاهيم والمنطق النظري المستندة إليه في التربية، فقد أصبح يعنى بجميع الخصائص المتعلقة ببناء شخصية الفرد وبذلك تغيرت أدوار الأستاذ بشكل كبير ضمن ما أحدثه التقدم العلمي من تغيرات، أما أصغر نسبة تم تسجيلها كانت عند المبحوثين المجيبين بلا بنسبة 32,3،% حيث أكدوا أن الأدوار الأساسية للأستاذ لم تتغير نتيجة تحدي المعلوماتية، فبالرغم من التغيرات في أوساط المعرفة وطبيعتها ومفهومها وفي كل المعطيات التي أفرزتها التكنولوجيات الحديثة إلا أن الأدوار الأساسية للأستاذ تبقى على حالها، فهو كان ولا يزال مصدر المعرفة بالنسبة للمتعلم كما أنه الأساس في نقل التراث الثقافي للأجيال، أما المعلوماتية فهي تشكل أحد أساليب نقل المعرفة، وعليه تساهم المعلوماتية في تسهيل أداء الأستاذ وتفعيله كونها أهم وسيلة في ذلك غير أن الأداء الأستاذ أشمل من ذلك كونه عبارة عن تفاعل ديناميكي بين أدوار الأستاذ التي يقوم بها أثناء ممارسته للعملية التعليمية.

جدول رقم56: يبين رأي المبحوثين حول مستويات التغير في أدوار الأستاذ.

مستويات تغير الأدوار عند الأستاذ	التكرار	النسبة المئوية %
على مستوى المعلومات	100	10.2
على المستوى التربوي والتنموي	144	14.7
على مستوى التقييم	131	13.5
على مستوى التوجيه	176	17.9
على مستوى تلقين المعلومة	114	11.6
لم تتغير الأدوار الأساسية للأستاذ	316	32,3
المجموع	**981**	**100.0**

يوضح الجدول المتعلق برأي المبحوثين حول مستويات التغير في أدوار الأساتذة أن أكبر نسبة سجلت كانت عند المبحوثين المجيبين بأن التغير يكمن في مستويات التوجيه وذلك بنسبة تقدر ب17,9%، حيث أقروا أن أدوارهم تغيرت في مستوى التوجيه، فقد أصبح الأستاذ في ظل التغيرات التكنولوجية والمعرفية الراهنة موجه أكثر منه مربي فهو في هذا الإطار من أكثر الفاعلين في تبني القيم وتوجيه سلوك المتعلم إليها وإعادة تشكيلها وفق معايير تساير روح العصر، أما النسبة التي تليها قدرت ب14,7% عند المبحوثين الذين أقروا بأن مستويات التغير كانت في الأدوار التربوية والتنموية ويرجع ذلك للتحديات التي تحديات فرضها التدفق الهائل للمظاهر الثقافية المتعددة وعليه فقد أصبح دور الأستاذ التربوي والتنموي أكثر صعوبة من ذي قبل.

في حين سجلت نسبة 13,5% عند المبحوثين الذين أجابوا بتغير الأدوار على مستوى التقييم ويرجع ذلك لتغير معايير التقييم التي ارتبطت بشكل كبير بما أتاحته التكنولوجيات الحديثة من تغييرات خاصة في العمل وفق معايير الجودة العالمية بالإضافة إلى إعادة صياغة الأهداف التي اعتمدت على تنمية المتعلم، وعليه تغيرت متابعة الأستاذ للعملية التعليمية ولتحصيل المتعلم وفق التغيرات التي حدثت في ممارسة العملية التعليمية، أما النسبة التي تليها بلغت 11,6% سجلت عند المبحوثين المجيبين بأن الأدوار تغيرت من حيث تلقين المعرفة ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى تغير المناهج وتغير الطرق خاصة من حيث استخدام التكنولوجيات الحديثة الأمر الذي أدى إلى إعادة تكوين الأساتذة وفق المتغيرات الحديثة من أجل تكييف أدائهم مع خصوصيات الوضع الراهن.

أما أصغر نسبة تم تسجيلها قدرت ب10,2% سجلت عند المبحوثين الذين أقروا بأن التغير حدث في المعلومات وعلى مستوى المعرفة في حد ذاتها وعليه فإن البناء المعرفي شهد تغيرات كبيرة من حيث البنية والوظيفة، الأمر الذي أدى إلى تغير في طبيعة المعرفة وأهدافها وطرق نقلها، وعليه تغيرت البنية المعرفية كما تغيرت معها أهداف التربية وغاياتها الأمر الذي أدى إلى إعادة تجسيدها وفق احتياجات المجتمع، مما ساهم في تغير الأبعاد السلوكية للمتعلم، وفي هذا الإطار ساهمت التكنولوجيات الحديثة واستخدام المعلوماتية في العملية التعليمية في تغير أدوار الأستاذ غير أن التغير يختلف باختلاف رؤيته لها ووفق التغيرات التي حدثت على مستوى المعرفة واستعدادات المتعلم..

جدول رقم57: يبين رأي المبحوثين حول تماشي أداء الأستاذ مع تحديات المعلوماتية.

تماشي الأداء مع تحدي المعلوماتية	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	650	66.3
لا	331	33.7
المجموع	**981**	**100.0**

يوضح الجدول المتعلق بتماشي أداء الأستاذ مع تحديات المعلوماتية أن أكبر نسبة تم تسجيلها بين المبحثين كانت عند الأساتذة المجيبين بنعم وقدرت ب66,3% وفي هذا الإطار يرى الأساتذة أن أداءهم يتماشى مع تحديات المعلوماتية لأن التغيرات التي حدثت على مستوى البحث العلمي واستخدام التقنيات الحديثة أدت إلى تغيير مسار تاريخ الفكر البشري، كما أن المعلوماتية تعتبر من ميكانزمات التغير الفكري لتشكل أهم أليات صنع حركة التقدم، بالإضافة إلى أنها قواعد تجدد الأبعاد السلوكية وتعمل على تغيير شروط بناء المستقبل وتجديد الاحتياجات الأساسية في إعادة بناء ديناميكية الأمم وإنتاج المفاهيم الجديدة التي تقوم على أساسها، أما أصغر نسبة سجلت عند المبحوثين المجيبين بلا وقدرت ب 33,7% وفيها أكدوا أن أداءهم لا يتماشى مع تحدي المعلوماتية لأنها زادت في مسؤولية الأستاذ اتجاه المطالب الجديدة للمتعلم، كما أنها غيرت البنية الفكرية كونها اعتمدت على التقنية كأهم وسيلة في نقل المعارف وإنتاجها وتداولها، وعليه فإن إعداد الأستاذ لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب الذي من خلاله يمكن أن يحدث التغيير اللازم في سلوكات المتعلمين لذلك فإن إعداد الأستاذ أساس بلوغ الأهداف المرجوة من ثورة المعرفة.

وفي نفس السياق أكدت الدراسة الميدانية حول موقف الأساتذة من أدائهم في ظل التغيرات التكنولوجية الحديثة لأدائه أن أكبر نسبة تم تسجيلها كانت عند المبحوثين الذين أقروا بأن أداءهم يحتاج إلى رسكلة متواصلة وذلك بنسبة 30,1%، حيث أكدوا أن أداءهم يحتاج دائما إلى التطوير من خلال إجراء التربصات ودورات تدريبية أثناء المسار المهني، والتكوين أثناء الخدمة والمشاركة في الملتقيات والندوات التربوية، للوقوف على نقائص الأداء وأيضا التدريب على مختلف المستجدات التي تؤثر فيه.

أما النسبة الثانية قدرت ب23,8%، ويرى فيها الأساتذة أن أداءهم جيد في ظل التغيرات التكنولوجية والمعرفية والتعليمية، ويرجع ذلك إلى تعدد مصادر المعرفة وأيضا إلى استخدام التكنولوجيات الحديثة في رفع مستويات الأداء وتحسين الكفاءات المهنية المطلوبة، في حين تم تسجيل نسبة 15,2% عند المبحوثين الذين أجابوا بأن أداءهم في تطور مستمر وفي هذا الموقف أقروا على أن أداءهم في تحسن مستمر في ظل التغيرات والتطورات التي طرأت على ميدان التعليم وعلى قطاع التربية خاصة منها ما يتعلق بالإصلاحات المتتالية التي اعتمدت على توظيف التكنولوجيات الحديثة واستخدام مختلف التقنيات أثناء ممارسة العملية

التعليمية، بالإضافة إلى التعرف على انعكاسات التكنولوجيا على العملية التعليمية لمعرفة الاحتياجات الحقيقية التي يعاني منها الأداء ويتم على إثرها مراجعة مختلف العوامل المؤثرة فيه، وسجلت نسبة 12,5% عند المبحوثين الذين أكدوا بأنهم في سعي دائم ومستمر في زيادة المهارات والخبرات المعرفية في ظل التغيرات التكنولوجية، حيث أقروا بأنهم استفادوا من مختلف المستجدات المعرفية والتكنولوجية في زيادة مهاراتهم، وعليه فإن البيئة التعليمية الجديدة التي ساهمت التكنولوجيات الحديثة في إعادة إنتاجها وفق أسس ومعايير جديدة أعادت تشكيل الميدان التربوي بشروط مهنية جديدة وبأليات واستراتيجيات تعتمد على التنمية المستمرة لخبرات الأستاذ والاستثمار فيها.

أما المبحوثين الذين أقروا بأن أداءهم لا يزال في حاجة إلى تنمية وتطوير قدرت بنسبتهم ب 9,2%، وفي هذا الإطار أكدوا أن التغيرات التي صحبت استخدام التكنولوجيات أثرت بشكل عميق في مفهوم التربية في حد ذاته، من حيث البناء المفهمي ومن حيث الجانب الوظيفي للمفهوم انطلاقا من الفلسفة التربوية ومن الأهداف المسطرة ومعايير الأداء المستخدمة وكل ما يتعلق بممارسة العملية التعليمية من مهارات وانفعالات وتفاعلات، وفي هذا الإطار لا يزال أداءهم في حاجة ماسة إلى التنمية والتطوير، أما أصغر نسبة قدرت ب 9,1% سجلت عند المبحوثين الذين أقروا بأن أداءهم مواكب لتغيرات العصر التي حدثت على مستوى التكنولوجيات الحديثة ومستوى المعرفة وكل ما يتعلق بالمستجدات التي تم إدخالها على المنظومة التعليمية في ظل الإصلاحات التربوية المتتالية، وبذلك فإن أداءهم مواكب لكل التغيرات سواء في جانب البنية الفكرية أو من حيث استخدام التقنيات في ممارسة العملية التعليمية أو من حيث بنية العلاقات التربوية، وفي هذا الإطار اختلف موقف الأساتذة من أدائهم حسب طبيعة التأثيرات التي أحدثتها التكنولوجيات الحدية واستخدام المعلوماتية في تنمية العملية التعليمية والارتقاء بالأداء وتفعيله.

جدول رقم 58: يبين رأي المبحوثين حول تفاعل الأستاذ مع التغيرات المعرفية.

	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	697	71.0
لا	284	29.0
المجموع	**981**	**100.0**

يشير الجدول المتعلق برأي المبحوثين حول تفاعل الأستاذ مع التغيرات المعرفية إلى أن أكبر نسبة سجلت كانت عند الأساتذة المجيبين بنعم وذلك بنسبة 71% حيث أقروا بأنهم في تفاعل مستمر مع مختلف التغيرات المعرفية سواء من حيث الأداء أو فيما يخص الأدوار الاجتماعية والتنموية المرتبطة بالبيئة التعليمية والخارجية ويرجع ذلك لأنهم استفادوا من المستجدات المطروحة في الساحة المعرفية، أما أصغر نسبة تم

تسجلها كانت عند المبحوثين الذين أجابوا بلا وذلك بنسبة 29 %، حيث أقروا بأنهم لا يتفاعلون مع التغيرات التي تحدث على مستوى المعرفة ذلك لأنها شكلت تحديا كبيرا أمام أدائهم لأدوارهم الأمر الذي أدى إلى تراجع تفاعلهم مع الوضع المتغير مما جعلهم أكثر مسؤولية من ذي قبل من حيث إدراك عمق التغير والتأثير والانعكاس على النظام التعليمي والاداء.

أما بالنسبة لكيفية تأثير تفاعل الأستاذ مع التغيرات المعرفية على أدائه فقد أكدت الدراسة الميدانية أن أكبر نسبة تم تسجيلها بين المبحوثين المجيبين بنعم كانت عند الأساتذة الذين أقروا بأن التأثير يكمن في أن التحكم في المعرفة يساهم بشكل فعال في الوصول إلى مصادرها وذلك بنسبة 14,6%، حيث ساهم ذلك في امتلاك الأستاذ لمرونة عالية تساعده في التكيف مع مختلف التغيرات التي تحدث على مستوى المعارف والتقنيات الحديثة، أما النسبة الثانية كانت عند الأساتذة المجيبين بأن التأثير يكمن في المساهمة في تطوير المنظومة والمجتمع وذلك بنسبة 13,9% حيث أكدوا أن الدور الأساسي للأستاذ يكمن في تنمية الفرد وبناء المجتمع، وعليه ساهم التفاعل مع تغيرات المعرفة في الاطلاع على مختلف الإمكانيات والمعارف التي يستطيع من خلالها الأستاذ أن يقوم ببناء قاعدة فكرية واستراتيجية معرفية توجه المجتمع إلى بناء الخطط والبرامج المعرفية والوسائل التعليمية والمناهج التربوية التي يحتاجها الجيل الجديد.

تليها نسبة المبحوثين الذين أقروا بأن التأثير يكمن في السعي الدائم والمستمر في تطوير وتحسين الأداء وذلك بنسبة 12%، حيث ساهم ذلك في رفع مستويات الأداء وتفعيله ليكون قادرا على التحكم الجيد في العملية، وتليها نسبة 11,2% عند الأساتذة الذين أجابوا بأن التأثير يكمن في تحسين المكتسبات العلمية وتوظيفها وفي هذا الإطار أكدوا أن التفاعل مع المعرفة ساهم بشكل فعال في تحسين مكتسباتهم المعرفية من خلال ما أتاحته من تدفق هائل للمعارف، كما ساهم ذلك بأسلوب فعال في بناء العناصر الأساسية المكونة لعملية التفكير العلمي لدى المتعلمين.

وتم تسجيل نسبة 10,2% عند المبحوثين الذين أكدوا بأن التأثير يكمن في الاندماج في عالم المعرفة ويرجع ذلك لكونها أصبحت قاعدة ضرورية وميزة حتمية في مقتضيات العصر الراهن الذي يستدعي نمط جديد من التفكير وأسلوب يعتمد على بناء المعرفة وإنتاجها من أجل التحكم في التغيرات التي توجه سلوك المتعلم نحو عالم المعرفة، أما أصغر نسبة قدرت ب9,2% كانت عند المبحوثين الذين أقروا بأن التأثير يكمن في مواكبة التطورات العلمية وعليه يساهم التفاعل مع تغيرات المعرفة في تمكين الأستاذ من تجديد إمكانياته التي ساهمت في استيعاب عناصر النشاط المعرفي ليتمكن من مواكبة مختلف المستجدات.

وفي نفس السياق أكدت الدراسة الميدانية فيما يخص كيفية تغير أدوار الأساتذة في ظل التغيرات والمستجدات المعرفية أن أكبر نسبة تم تسجيلها كانت عند المبحوثين المجيبين بأن دور الأستاذ تغير من

حيث تلقين المعرفة وذلك بنسبة 26,4% حيث أصبحت عملية التلقين في ظل التغيرات العلمية المتزايدة وتعدد مصادر المعرفة وتنوعها وانتقاءها تحديا أمام الأستاذ الذي أصبح أكثر مسؤولية في نقل المعرفة السليمة للمتعلم، أما النسبة الثانية قدرت ب24,8% كانت عند المبحوثين الذين أجابوا بأن الدور الأساسي الذي يؤدونه في ظل التغيرات المعرفية هو التنسيق بين مختلف الأدوار التي يمارسونها حيث أصبحت عملية حتمية، تدفع بالأستاذ في ظلها للإلمام بمختلف عناصر العملية التعليمية، كما سجلت نسبة 20,9% عند المبحوثين الذين أكدوا بأن أهم دور يؤدونه هو توجيه المتعلم، حيث يركز الأساتذة في هذه الحالة على إعداد البنية الشخصية والمعرفية للمتعلم من خلال توجيهه نحو مختلف المعارف التي تقوم بصقل ذهنه وتنشط مختلف العمليات العقلية والفكرية التي يحتاجها في اكتساب المعرفة واكتساب السلوك.

وتليها نسبة 14,4% عند المبحوثين الذين يركزون أدوارهم في تنمية شخصية المتعلم من حيث الإعداد المعرفي والشخصي أي بناء السلوك الإيجابي والفعال للمتعلم بصورة تسمح له بأن يكون قادر على اكتساب المعرفة وتحصيلها بدافعية أكبر، وهنا يقوم الأستاذ بتركيز اهتمامه على الاستثمار في المتعلم واعتباره رأسمال المجتمع، في حين سجلت أصغر نسبة عند الأساتذة الذين أكدوا على أن أهم دور يقومون به هو تقويم عملية التعلم في ظل التغيرات المعرفية والتكنولوجية الراهنة وذلك بنسبة تقدر ب13,6% كونه من أهم العمليات أثناء ممارسة العملية التعليمية وهو يعكس مدى مواكبة الأستاذ لجميع خطوات العملية التعليمية كما أنه يعكس مدى تحقيق الأهداف المسطر منها، وفي هذا الإطار نستطيع القول أن أدوار الأستاذ تأثرت بمختلف التغيرات التي حدثت في المستوى العلمي والتكنولوجي الأمر الذي يعكس مدى أهمية كل أدواره بالنسبة للمتعلم بغض النظر عن طبيعتها خاصة في ظل التغيرات الراهنة.

جدول رقم59: يبين رأي المبحوثين حول كيفية تأثير الثورة المعلوماتية على العملية التعليمية في الجزائر.

تأثير ثورة المعلومات على العملية التعليمية	التكرار	النسبة المئوية %
انعكاس سلبي	203	20.7
انعكاس نسبي	450	45.9
انعكاس إيجابي	328	33.4
المجموع	**981**	**100.0**

يشير الجدول المتعلق برأي المبحوثين حول كيفية تأثير الثورة المعلوماتية على العملية التعليمية في الجزائر إلى أن أكبر نسبة تم تسجيلها كانت عند الأساتذة المجيبين بأن الانعكاس كان نسبي وذلك بنسبة 45,9%، كونها فتحت الفرصة أمام المنظومة التعليمية والتربوية لتعيد صياغة مفاهيمها التي تنطلق منها

نحو بناء نظام تعليمي قوي ومتمكن من بلوغ أهدافه المسطرة سواء كانت على المستوى العام أو على مستوى العملية التعليمية، هذا بالإضافة إلى إعادة النظر في الطرح الاجتماعي لمعاني التربية والتعليم، كما ساهمت في الانطلاق في مشروع الإصلاح التربوي الذي مسى القطاع، أما النسبة الثانية التي تم تسجيلها بلغت 33,6% كانت عند المبحوثين المجيبين بأن ثورة المعلوماتية أثرت بشكل ايجابي على العملية التعليمية، حيث أحدثت عناصر بنائية جديدة تم من خلالها نقل موازين الثقل والقوة في العالم من السلطة والسلاح إلى المعرفة والتكنولوجيات الحديثة، وعليه فإن الوضع التربوي الراهن ارتبط بشكل كبير بعالم المعرفة والعلم، ما أدى إلى فتح المجال أمام جملة من الأفاق تفيد في تنمية المتعلم والعملية التعليمية والارتقاء بالأداء التربوي.

أما أصغر نسبة تم تسجيلها قدرت ب20,7% حيث أكد فيها المبحوثون على أن ثورة المعلوماتية أثرت بشكل سلبي على العملية التعليمية، ويرجع الأمر إلى بطء وتيرة تطور العملية التعليمية وضعف مجاراتها للتدفق الهائل للمعلومات والاستخدام المكثف للمعلوماتية خاصة مع غياب النظرة المعمقة لطبيعة الظاهرة التربوية والنظام التعليمي في الدولة ومدى تأزم الوضع في ظل الاستقرار المفقود للنظام، الذي يعتمد على ثبات فلسفة الطرح المجتمعي في رسم أهمية التعليم والمورد البشري في ظل التحديات الراهنة، وأمام هذا الوضع لا يزال واقع المنظومة مليء بالضبابية والبعد عن الجدية في عمليات الإصلاح وإعادة التأهيل المطلوبة من أجل فتح أفاق جديدة والتكيف مع التطورات.

أما بالنسبة لكيفية تأثر الأداء التربوي والتعليمي للأستاذ في ظل تأثيرات الثورة المعلوماتية على العملية التعليمية، أكدت الدراسة الميدانية على أن أكبر نسبة تم تسجيلها كانت عند المبحوثين المجيبين بأن التأثير يكمن في التفاعل داخل البيئة التربوية وذلك بنسبة 15,5% ويؤكد الأساتذة في هذا الإطار على أن التأثيرات التي حدثت على العملية التعليمية في ظل ما أحدثته الثورة المعلوماتية من تغييرات انعكس على أدائهم من خلال تفعيل البيئة الداخلية للمؤسسة التربوية خاصة منها القسم وذلك لما وفرته هذه الأخيرة من إمكانيات معرفية وتقنية ساهمت في تنشيط الأداء وتفعيله، أما النسبة الثانية قدرت ب14,7% عند المبحوثين المجيبين بأن التأثير على الأداء يكمن في التعرف على استراتيجيات حديثة لتفعيل عملية التدريس، حيث ساهمت ثورة المعلوماتية في إعادة النظر في الاستراتيجيات المعتمدة في ممارسة العملية التعليمية بصورة جذرية، كما أتاح الانفجار المعرفي الفرصة في البحث عن مقومات جديدة وأساليب حديثة يتم من خلالها إعداد مخططات وتحديد أهداف ترتبط بشكل مباشر بتفعيل العملية التعليمية حتى تكون متجددة ومتكيفة مع مختلف المتغيرات العالمية في المجال التربوي، وسجلت نفس النسبة عند المبحوثين الذين أقروا بأن التأثير

على الأداء يكمن في الإصلاحات المتتالية على مستوى المنظومة والسياسات التعليمية، ويرجع ذلك إلى ما فرضته هذه الأخيرة من ضرورة لإعادة النظر في مفهوم التربية والتعليم وفي الأساليب التي تم توظيفها في أداء الأستاذ ما أدى إلى إحداث جملة من الإصلاحات التي مست جميع عناصر المنظومة التعليمية من أجل تنميتها وتفعيلها الأمر الذي انعكس على الأداء، في حين سجلت نسبة 12,5% عند المبحوثين الذين أكدوا بأن التأثير على الأداء يكمن في دفع المجتمع للإصلاح، حيث أثرت ثورة المعلومات بشكل جذري على قرارات المجتمع التي أعادت صياغة طروحات جديدة تهدف إلى الشروع في إعداد مشاريع إصلاحية سواء فيما يتعلق بالنظام التعليمي أو فيما يخص المجتمع بصفة عامة، وعليه قامت الدولة بإعادة النظر في أدوار الأستاذ وفي طبيعة أدائه التربوي والتعليمي وأعدت في إطار ذلك برامج لإعادة تكوينه وإعداده بصورة تسمح له بمواكبة مختلف التغيرات على الصعيد العالمي والمحلي.

أما النسبة التي تليها قدرت ب11,3% سجلت عند المبحوثين الذين أجابوا بأن التأثير على الأداء يكمن في ارتفاع كفاءة الموارد البشرية، وفي هذا الإطار يرى الأساتذة أن التغيرات التي أحدثتها الثورة المعلوماتية والمعرفية ساهمت بشكل فعال في رفع كفاءة الموارد البشرية في قطاع التربية والتعليم خاصة منهم الأساتذة لذلك فإن تأثر الأداء يرجع إلى ارتفاع كفاءة الأساتذة وكفاءة الفاعلين في قطاع التربية والتعليم، كما تم تسجيل نسبة 11,1% عند المبحوثين الذين أقروا بأن التأثير على الأداء يكمن في توفر المعلومة حيث ساهمت ثورة المعلوماتية والمعرفة بشكل فعال في توفير المعلومة وتداولها ومناقشتها وانتشارها بصورة لا محدودة، وعليه يتوقف تفعيل أداء الأستاذ على إيصال المعلومة للمتعلم بشكل بناء يسمح بالاستفادة منها في تنمية سلوكه وشخصيته، وسجلت نسبة 10,5% عند المبحوثين الذين أكدوا بأن التأثير يكمن في تحسين المخرجات ورفع مستويات الأداء حيث أثرت الثورة المعلوماتية على مستوى العمليات التعليمية ما أدى إلى ضرورة زيادة الفعالية في الأداء لتحسن نوعية مخرجات التعليم، أما أصغر نسبة سجلت عند المبحوثين الذين أقروا بأن التأثير على الأداء يكمن في تحسين الوسائل البيداغوجية وذلك بنسبة 9,7% وفي هذا الإطار اعتبرت التقنيات الحديثة أهم وسيلة تم استخدامها في ممارسة العملية التعليمية لنقل المعرفة وتداولها، وبالتالي ساهمت بشكل فعال في تنمية أداء الأستاذ وتفعيله في إطار التطور الكبير الذي شهده العالم، بالرغم من أن استخدام المعلوماتية والتكنولوجيا في العملية التعليمية لا يزال محدود إلا أن تأثيرها على أداء الأستاذ والمنظومة التربوية واضح بشكل كبير في ممارسات العملية التعليمية كما أن استخدامها أصبح ضرورة ملحة لمسايرة التغيرات الراهنة.

جدول رقم 60: يبين رأي المبحوثين في كفاية المرتب الشهري.

كفاية المرتب الشهري	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	774	78.9
لا	207	21.1
المجموع	**981**	**100.0**

يشير الجدول المتعلق بكفاية المرتب الشهري الذي يتقاضاه الأستاذ إلى أن أكبر نسبة سجلت عند المبحوثين الذين أجابوا بنعم وذلك بنسبة 78,9%، حيث أقروا في هذه الحالة أن المرتبات الشهرية التي يتقاضوها تغطي احتياجاتهم الضرورية كما أنها ساهمت في الرفع من مستواهم المعيشي وتحسين ظروفهم المادية والمعنوية من خلال شعورهم بالأمان والاندماج في المجتمع التربوي والمساهمة بشكل فعال في تحسين وضعهم بصفة عامة، أما أصغر نسبة قدرت ب21,1% كانت عند المجيبين بلا وفي هذا الإطار يؤكد المبحوثون أن أجورهم لا تكفي لتغطية احتياجاتهم الضرورية لأن أغلبهم يعملون بنظام التعاقد الأمر الذي انعكس على وضعهم المعيشي وعلى كفاية احتياجاتهم الأساسية والضرورية وتغطية مستلزماتهم الخاصة والمتعلقة بالجانب الوظيفي وباحتياجات أسرهم، كما أن عدم تحقيقهم للأمن الوظيفي كان له الأثر السلبي في تراجع وضعهم المادي والمعيشي.

جدول رقم 61: يبين رأي المبحوثين في الاستفادة من الحوافز.

الاستفادة من الحوافز	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	505	51.5
لا	476	48.5
المجموع	**981**	**100.0**

يشير الجدول المتعلق برأي المبحوثين حول استفادة الأساتذة من الحوافز إلى أن أكبر نسبة تم تسجيلها كانت عند الأساتذة المجيبين بنعم وذلك بنسبة 51,5%، حيث أقروا في هذه الحالة أنهم استفادوا من نظام الحوافز المخصص لفائدة الأساتذة وعمال التربية ذلك لأن قطاع التربية يوفر نظام جيد للحوافز والتعويضات والمنح والعطل والخدمات الاجتماعية المختلفة الموجهة وفق احتياجات الأساتذة، أما أصغر نسبة تم تسجيلها كانت عند المبحوثين الذين أجابوا بلا وذلك بنسبة تقدر ب48,5% حيث أكدوا بأنهم لم يتحصلوا على الحوافز لأنها لا تمنح للجميع بالرغم من كل الجهود المبذولة في هذا الجانب وبالرغم من كل

ما قدمته الدولة في هذا المجال يبقى نظام الحوافز قاصر في تغطية غالبية احتياجات الأساتذة والفاعلين التربويين كما أن العمل وفق نمط التعاقد لا يعطي الحق للأساتذة في الحصول على الحوافز.

جدول رقم 62: يبين رأي المبحوثين في نوعية الحوافز التي استفاد منها الأستاذ.

نوعية الحوافز	التكرار	النسبة المئوية %
سكن وظيفي	80	8.2
نقل	27	2.8
ترقية	109	11.1
خدمات اجتماعية	289	29.5
المجموع	505	51.5
القيمة المفقودة	476	48.5
المجموع الكلي	**981**	**100.0**

يشير الجدول المتعلق برأي المبحوثين حول نوعية الحوافز التي استفادوا منها إلى أن أكبر نسبة تم تسجيلها كانت عند الأساتذة الذين أجابوا بأن الحوافز التي تحصلوا عليها كانت تتمثل في الخدمات الاجتماعية وذلك بنسبة 29,5%، حيث أكدوا في هذا الإطار أنهم تحصلوا على خدمات اجتماعية في إطار الاستفادة من نظام الحوافز المعتمد من قبل قطاع التربية، وهذا يرجع إلى الاشتراكات التي يقدمونها لصندوق الخدمات الاجتماعية والتي تعمل على توفير الخدمات الصحية ودور الحضانة الخاصة بعمال القطاع ورحلات ترفيهية وإعانات مالية في الأعياد والمناسبات والمشاركة في قرعة الحج والعمرة وغيرها من الخدمات، أما النسبة الثانية قدرت ب11,1% وتم تسجيلها عند الأساتذة الذي أقروا بأنهم تحصلوا على الترقية في إطار نظام الحوافز المعتمد من قبل القطاع التربوي والتعليمي والذي ينص على أن كل أستاذ لديه 10 سنوات أقدمية يتم ترقيته إلى أستاذ رئيسي وكل أستاذ رئيسي لديه أقدمية ب10 سنوات يتم ترقيته إلى أستاذ مكون وهذا بعد الإعلان عن الترقية وتسجيل الأساتذة في قوائم التأهيل وترفع إلى الجهات المعنية، وبالرغم من هذا الإجراء إلا أن الأساتذة ينظرون للأمر بشكل سلبي لأنه هذا كان من المفترض أن ينطلق العمل به منذ 2008 غير أنه لم ينفذ إلى غاية 2015 في إطار تنفيذ التعليمة الوزارية 003 المؤرخة في 12 أكتوبر 2015 وفي هذا الاطار فإن هناك نسبة من الأساتذة تجاوزت خبرتهم 20 سنة ولم يتحصلوا على ترقية أستاذ مكون بل تم ترقيتهم عنوة إلى رتبة أستاذ رئيسي بسنوات خبرة تتراوح بين 18 إلى أكثر من 20 سنة.

أما النسبة التي تليها قدرت ب8,2% سجلت عند المبحوثين الذين أكدوا بأنهم استفادوا من سكن وظيفي في إطار تطبيق نظام الحوافز في قطاع التربية، حيث يستفاد الأساتذة غير المتزوجين من سكن وظيفي جماعي سواء كانوا ذكورا أو إناثا وهذا بالنسبة لمن يمارس مهنته بعيد عن مقر سكناه أو بالنسبة للأساتذة الذين يدرسون المواد التي ينقص فيها التأطير البيداغوجي، ونفس الشيء بالنسبة للأساتذة المتزوجين وفي حال عمل الزوجين في قطاع التعليم يستفيد أحدهما فقط حسب سلم التنقيط المتحصل عليه في كل طلب للسكن وحسب سنوات الأقدمية والامتيازات التي يتحصل عليها الأساتذة في حالة نقص التأطير في المواد التي يدرسونها، أما أصغر نسبة تم تسجيلها عند المبحوثين الذين استفادوا من النقل المدرسي وذلك بنسبة 2,8%، وذلك في إطار تحسين الخدمات التعليمية المخصصة للمتعلمين والأساتذة على حد سواء فبعد المؤسسة يحتم توفير خدمات نقل ثابته تهتم بإيصال الأساتذة والمتمدرسين في الوقت الرسمي لانطلاق الحصص الإلزامية، في إطار اتفاقيات وزارة التربية والتعليم والقرارات الصادرة عنها والتي تتضمن توفير النقل وتحديد المؤسسات المدرسية المعنية بالأمر ونقاط التوقف التي تشملها والمسالك الواجب اتباعها والأوقات الواجب توفرها والمسافة الواجب قطعها، وذلك لتوفير خدمة كاملة وفعالة للأساتذة والمتمدرسين والوصول في الوقت المناسب للمؤسسة التعليمية، وفي هذا الإطار وبالرغم من تنوع نظام الحوافز إلا أنه لا يزال قاصر ولم يصل بعد إلى الفعالية المطلوبة في الاهتمام بوضع الأستاذ.

أما بالنسبة لنظرة الأساتذة في عدم استفادتهم من الحوافز أكدت الدراسة الميدانية أن أكبر نسبة تم تسجيلها كانت عند الأساتذة الذين أجابوا بأن هناك نقائص في القطاع وذلك بنسبة 13% حيث يؤكد المبحوثون أن التحفيز من أهم العوامل التي أدت إلى تراجع الأداء لما لها من أثر في الرفع من جودة التعليم وشعور الأستاذ بالانتماء وبالرضا، أما النسبة الثانية قدرت ب12,7% عند المبحوثين الذين أكدوا بأنهم يبحثون عن الاستقرار الوظيفي وفي هذا الإطار يسعى الأساتذة للحصول على منصب عمل دائم أما التحفيز فهو أمر ثانوي، لأن عدم الاستقرار في الوظيفة وغياب الأمن الوظيفي يؤثر أكثر على الأداء وعلى نفسية الأستاذ.

وتليها نسبة 8,7% عند المبحوثين الذين أقروا بأن هناك نقص في تلبية احتياجات الأستاذ وفي هذا الإطار لا يزال النظام التعليمي يعاني من ضعف الاهتمام بوضع الأستاذ سواء من حيث احتياجاته المادية أو المعنوية فبالرغم، كما سجلت نسبة 8,2% عند الأساتذة المجيبين بأن هناك نقص في الاهتمام بالجوانب المادية للأساتذة المتعاقدين الأمر الذي أدى بهم إلى الشعور بالإحباط وعدم الرضا عن وضعهم وعن مكانتهم في البيئة التربوية، أما أصغر نسبة تم تسجيلها قدرت ب6,1% عند المبحوثين الذين أقروا بأن هناك غياب في الاهتمام بموضوع الحوافز وعدم الانتباه لأهميته في القطاع، وفي هذا الإطار يؤكد المبحوثين أن

واقع التحفيز في المؤسسة التعليمية والتربوية الجزائرية لا يزال مغيب عن دائرة الاهتمام كونه منظومة متكاملة تهتم بتلبية احتياجات الأستاذ المادية والمعنوية، كما أنه دافع يحرك السلوك نحو الإنجاز أو نحو حالات الإحباط، بالإضافة إلى أنه ألية لتحقيق الأهداف المرجوة وبالتالي الوصول بالفعل التربوي الى قمة الانجاز، وفي هذا الإطار يعبر الوضع عن تطبيق قاصر لنظام الحوافز في المنظومة التربوية والتعليمية، كما أن الواقع يعكس الخلل بشكل واضح، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الإحباط بين الأساتذة بسبب عدم عدالة في منظومة التحفيزات وعدم أهليتها لتكون في مستوى جهود الأستاذ اتجاه تنمية الأجيال بشكل إيجابي لمواجهة تغيرات العصر الراهن.

جدول رقم 63: يبين رأي المبحوثين حول تأثير الوضع المادي على أداء الأستاذ.

تأثير الوضع المادي على الأداء	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	676	68.9
لا	305	31.1
المجموع	**981**	**100.0**

يوضح الجدول المتعلق بتأثير الوضع المادي على أداء الأستاذ أن أكبر نسبة تم تسجيلها كانت عند المبحوثين المجيبين بنعم وذلك بنسبة 68,9% وفي هذا الإطار يؤثر الوضع المادي للأستاذ بشكل كبير على أدائه سواء بالسلب أو بالإيجاب فهو من أهم الحاجات التي يسعى إلى إشباعها كما أنه يؤثر في مستوى المعيشة والجانب النفسي، فالاستقرار المالي للأستاذ يساهم في تحسين ظروفه والارتقاء به إلى تحقيق احتياجات أخرى، أما أصغر نسبة قدرت ب31,1% عند المبحوثين المجيبين بلا حيث أكدوا أن أداءهم لم يتأثر نتيجة الوضع المادي فالأداء حسب رأيهم التزام نبيل اتجاه الأفراد واتجاه المجتمع، كما أنه يرتبط بالضمير المهني لكل أستاذ وإحساسه بالمسؤولية في بناء المجتمع والنهوض به في ظل تغيرات العصر الراهن.

جدول رقم64: يبين رأي المبحوثين حول تناسب الأجر والحوافز التي يتحصل عليها الأستاذ مع جهده المبذول.

تناسب الأجر مع الجهد المبذول	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	476	48.5
لا	505	51.5
المجموع	**981**	**100.0**

يوضح الجدول المتعلق بتناسب الأجر والحوافز التي يتحصل عليها الأساتذة مع جهدهم المبذول أن أكبر نسبة تم تسجيلها كانت عند المبحوثين المجيبين بلا بنسبة 51,1% وفيها أكدوا أن الأجور التي يتقاضونها والحوافز التي يتحصلون عليها لا تتناسب مع جهودهم المبذولة لأن الأستاذ أكثر شخصية مسؤولة عن أدائها أمام المجتمع، وبذلك فهم لا يشعرون بالرضا اتجاه الأجر والحوافز كونها لا تتماشى مع حجم مسؤولياتهم، أما أصغر نسبة قدرت ب48,5% عند الأساتذة المجيبين بنعم وفي إطارها أكدوا أن أجورهم تتماشى مع جهودهم كما أن ارتفاع الأجر القاعدي للأستاذ بعد الزيادات في الأجور حسنت بشكل كبير من وضع الأستاذ المادي ما أدى إلى إحساسه بالرضا، بالإضافة إلى أن أداء الأستاذ هو رسالة اتجاه الأجيال واتجاه المجتمع أما الجانب المادي هو انعكاس عن الوضع العام للمجتمع.

وفي السياق نفسه أكدت الدراسة الميدانية فيما يخص كيفية انعكاس تناسب الأجر مع الجهد المبذول على الأداء أن أكبر نسبة قدرت ب14,9% سجلت عند الأساتذة الذين أقروا بأن تدني مستويات المعيشة تحدث مشاكل على جميع الأصعدة، حيث أكدوا أن الأجر لا يصل إلى تلبية الاحتياجات القاعدية والأساسية التي يحتاجها الأستاذ في رفع مستوى معيشته وفي المقابل هو مطالب برفع مستويات أدائه، الأمر الذي أدى إلى الشعور بالإحباط خاصة وأن الوضع المعيشي ينعكس بالسلب على الجوانب النفسية والصحية وحتى القدرات الفكرية، ما أدى إلى الشعور بعدم الرضا وهذا أحد أهم أسباب تراجع مستويات الأداء، أما النسبة الثانية قدرت ب7,6% عند المبحوثين المجيبين بأن الوضع المالي الجيد يعتبر حافزا لزيادة فعالية الاداء، وفي هذا الإطار يؤكد الأساتذة أن للأجر والوضع المالي دور كبير في الإنجاز كما أن له الدور الكبير في تراجع الأداء وعليه فإن عدم تحقيق الأستاذ لقدراته الشرائية وتراجع مستواه المعيشي يؤثر بشكل سلبي على دافعيته للعمل وعلى أدائه، كما سجلت نسبة 7% عند المبحوثين الذين أقروا بأن الأمن المالي يدعم الأداء، حيث أكدوا أن الاستقرار المالي يساهم مساهمة فعالة في رفع مستوى الأداء كما أنه يحقق الشعور بالرضا وبالراحة أثناء ممارسة العملية التعليمية، وعليه يساهم الأمن الوظيفي في رفع قدرات الأستاذ على الإنجاز، وتليها نسبة 6,4% عند المبحوثين الذين أكدوا بأن الوضع المالي للأستاذ يؤدي إلى القلق المستمر، بحيث ينعكس ضعف الأجر بالسلب على أداء الأستاذ ولا يحقق المطلوب في إشباع الاحتياجات الضرورية كما يدفعه للشعور بالإجحاف نتيجة جهوده المتواصلة في تحسين أدائه.

وتم تسجيل نسبة 4,8% عند المبحوثين الذين أقروا بأن تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأستاذ تخفف الضغط أثناء الأداء وعليه فإن سعي الدولة في تحسين الوضع المادي والرفع من مكانة الأستاذ الاجتماعية يزيد في فعالية أدائه، وسجلت نسبة 4% عند المبحوثين الذين أقروا أن عدم كفاية المرتب تنعكس بالسلب على أداء الأستاذ بشكل عام، فبالرغم من سياسة رفع الأجور إلا أنها لم تعد كافية

لتغطية ضرورات الحياة وأمام ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة لم يعد الأستاذ قادر على تلبية احتياجاته الأمر الذي انعكس على طموحه وعلى إمكانياته الموجهة لإحداث التغيير الفعال في تنمية الفرد، في حين ذهبت نسبة 3,8% من المبحوثين إلى القول بأن المشكلات المادية تحد من قدرات الأستاذ وتؤثر بشكل سلبي على علاقاته وتفاعلاته وقدراته الفكرية والتعليمية والصحية والنفسية الأمر الذي ينعكس سلبا على أدائه، وفي هذا السياق نستطيع القول أن الوضع المادي من العوامل الأساسية التي تتحكم في فعالية الأداء والسير الحسن للعملية التعليمية بالرغم من التفاوت في درجة التأثير بين الأساتذة والتي ترتبط بشكل مباشر بموقف كل أستاذ من ذلك.

أما بالنسبة للمبحوثين الذين لا ينظرون إلى أن للأجر دور في التأثير على أدائهم التربوي والتعليمي فقد أكدت الدراسة الميدانية على أن أكبر نسبة تم تسجيلها بينهم كانت عند الأساتذة المجيبين بأن الشبكة الجديدة للأجور حسنت في وضعية الأستاذ وذلك بنسبة 13,6% وفي هذا الإطار أكدوا بأن سياسة رفع الأجور التي اتبعتها الدولة منذ 2008 والمتضمنة رفع الأجر القاعدي للأستاذ وتحسين مستواه المالي ساهمت في تحسين الوضع المعيشي، وتليها نسبة 11,4% عند المبحوثين المجيبين بأن التعليم مهنة نبيلة لا ترتبط بالجانب المادي لذلك لا يتأثر أداءهم بالأوضاع المالية كونها ترتبط بالواجب وبالضمير المهني، فالتعليم مهنة يتوقف عليها مصير الأمة، وتليها نسبة 11% عند المبحوثين الذين أقروا بأن الأداء يرتبط بتحقيق الأهداف التربوية المسطرة والتي تعنى بتنمية المتعلم وزيادة تحصيله العلمي والمعرفي ورفع جودة مخرجات التعليم، وسجلت نسبة 8,3% عند المبحوثين الذين أقروا بأن التعليم رسالة تقوم على أساس تنمية الأجيال وتوجيه اتجاهاتهم وتعديل سلوكاتهم وتوفير المعلومات اللازمة لزيادة بنيتهم الفكرية وإعادة إنتاج المعرفة العلمية، أما الأجر فيرتبط بوضع الأستاذ وتوفيره يقع على عاتق الدولة وكفايته ترجع للوضع الاقتصادي والاجتماعي العام، أما أصغر نسبة قدرت ب7,4% سجلت عند الأساتذة المجيبين بأن التعليم واجب اجتماعي وقاعدة لبناء المجتمع وتنميته من أجل الاستمرار في ظل تغير الوضع العام، وعليه فإن التعليم مهنة تقوم عليها الحضارات وتنمو بها الأجيال ويستمر وفقها المجتمع، والجهود المبذولة في ذلك موجهة لتنمية المتعلم أما الأجور وكفايتها لا تتعلق بهذه المسؤولية وإنما ترتبط بحقوق الأستاذ ولا علاقة لها بواجباته اتجاه بناء المجتمع وتنميته، وفي هذا الإطار وبالرغم من الأداء التربوي والتعليمي للأستاذ واجب ومسؤولية اتجاه الفرد والمجتمع إلا أن فعاليته تتأثر بمختلف الظروف المحيطة بالأستاذ سواء في بيئته الاجتماعية أو التربوية بما في ذلك وضعه المادي.

جدول رقم 65: يبين رأي المبحوثين حول قرب السكن من مكان العمل.

قرب السكن من العمل	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	456	46.5
لا	525	53.5
المجموع	**981**	**100.0**

يوضح الجدول المتعلق بالسؤال المطروح حول قرب سكن الأستاذ من مكان العمل أن أكبر نسبة سجلت عند الأساتذة المجيبين بلا وذلك بنسبة 53,5% وفي هذا الإطار أكد المبحوثون على أنهم يسكنون بعيدا عن المؤسسات التي يدرسون بها الأمر الذي شكل تحديا كبيرا من حيث الالتزام بالمسؤوليات الملقاة على عاتقهم، أما أصغر نسبة سجلت عند المبحوثين الذين أجابوا بنعم وذلك بنسبة تقدر ب46,5% حيث أكد فيها الأساتذة على أنهم يسكنون قرب مكان عملهم الأمر الذي يجعل ظروفهم ملائمة وتسمح بأداء مهامهم بشكل جيد، وبذلك يعتبر القرب من مكان العمل من أهم الأسباب التي تنعكس على الأداء سواء بالسلب أو بالإيجاب ومن أهم الظروف التي تشغل الأستاذ ويسعى للتقليل من الضغوط التي تسببها من أجل زيادة فعالية الأداء.

جدول رقم 66: يبين رأي المبحوثين حول تأثير قرب السكن على الأداء التعليمي للأستاذ.

تأثير قرب السكن على الأداء	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	279	28.4
لا	247	25.1
المجموع	526	53.5
القيمة المفقودة	455	46.5
المجموع الكلي	**981**	**100.0**

يؤكد الجدول المتعلق برأي المبحوثين حول تأثير قرب العمل على أداء الأساتذة أن أكبر نسبة سجلت عند المبحوثين الذين أكدوا أن السكن بعيدا عن المؤسسة يؤثر على أدائهم وذلك بنسبة 28,4% ويرجع ذلك لأن التدريس مرتبط بالتزام الأستاذ بوقت محدد الأمر الذي ينعكس على السير الحسن للعملية التعليمية، أما أصغر نسبة سجلت عند المبحوثين المجيبين بأن بعد السكن عن مكان العمل لا يؤثر في أدائهم وذلك بنسبة تقدر ب25,1% حيث يؤكد الأساتذة أن بعدهم عن عملهم لا يؤثر في أدائهم التربوي والتعليمي لأن الأداء بالنسبة إليهم التزام يجب القيام به رغم الظروف كما أن الالتزام بالوقت من مميزات العمل الإيجابي والأداء الفعال، واحترامه واجب على الأستاذ تحت أي ظرف من الظروف بالإضافة إلى أن

الاهتمام بذلك أصبح من أهم انشغالات المسؤولين، من أجل التقليل من التأثير الذي يتركه على أداء الأستاذ وذلك بإيجاد العديد من البدائل حتى يتم توفير الوقت اللازم في العملية التعليمية.

أما بالنسبة لكيفية تأثير بعد السكن عن مكان العمل على أداء الأستاذ فقد أكدت الدراسة الميدانية أن أكبر نسبة تم تسجيلها قدرت ب7,8% عند الأساتذة الذين أقروا بأن البعد عن مكان العمل يؤثر على الصحة مما يؤدي إلى تراجع الأداء، ويرجع ذلك لشعورهم الدائم بالتعب والإجهاد الجسدي وحتى الفكري الأمر الذي ينعكس على فعالية الأداء.

في حين قدرت النسبة الثانية ب7,6% عند المبحوثين الذين أقروا بأن بعد إقامتهم عن مكان العمل يضاعف في جهدهم وبالتالي ينعكس الأمر على الأداء كونهم يبذلون قدر كبير من طاقتهم في الوصول إلى مكان العمل الأمر الذي يشعرهم بالقلق وبالجهد المضاعف أثناء قيامهم بمهامهم، في حين سجلت نسبة 6,2% عند المبحوثين الذي أكدوا بأن الظروف السيئة تحد من فعالية الأداء حيث أقروا بأن البعد عن مكان العمل يعد من العقبات والمشكلات التي تواجه الأستاذ كما أنه من أسوء الظروف التي يعاني منها الأستاذ، أما النسبة التي تليها قدرت ب 6,1% سجلت عند المبحوثين المجيبين بأن الوصول متأخرا لمكان العمل يزيد في الضغط النفسي، كما أنه يضع الأستاذ أمام المساءلة الإدارية الأمر الذي ينعكس على علاقاته التربوية وعلى نفسيته، أما أصغر نسبة قدرت ب5,8% عند المبحوثين الذين أكدوا بأن في البعد عن مكان العمل ضياع للوقت المخصص للتعليم والالتزام بالساعات المحددة في الرزنامة الفصلية والسنوية، ما يضطرهم إلى البحث عن ساعات لتعويض الأوقات الضائعة من الحصص الإلزامية في أيام العطل لإتمام البرنامج السنوي.

أما بالنسبة للمبحوثين المجيبين بعدم تأثر أدائهم بالسكن بعيدا عن مكان عملهم فقد أكدت الدراسة الميدانية أن أكبر نسبة سجلت عند الأساتذة الذين أقروا بأن توفر النقل يساعد في الوصول إلى العمل في الوقت المناسب وذلك بنسبة 8,3% حيث أدى ذلك إلى تقليل الضغط، الأمر الذي أدى إلى فعالية الأداء بشكل يلبي احتياجات المتعلمين كما ساهم في التزام الأستاذ بالرزنامة السنوية دون الوقوع في أي ضغط وإجهاد، وفي المقابل سجلت نسبة 7,3% عند المبحوثين الذين أقروا بأن البعد عن المؤسسة ليس عذرا للحد من الأداء وبذلك تبقى مساعيهم متواصلة للارتقاء بأدائهم رغم كل الظروف التي يتعرضون لها، أما النسبة التي تليها قدرت ب6% سجلت عند المبحوثين الذين أكدوا أن التفكير في العملية التعليمية لا علاقة له بوضع الأستاذ لأنها هي مركز اهتمامه بعيدا عن الظروف التي يعيشها والتي يمر بها في حياته العادية وبذلك يجب الفصل بين التزامات المهنية وضغوط الحياة كونها ظروف عادية يمر بها جميع الناس ولا يجب أن تشكل عبأ على حياتهم المهنية.

وأكدت نسبة 03% من المبحوثين على أن الانضباط في العمل لا يعنى بالقرب أو البعد عن مكان العمل لأن الكثير من الأساتذة يلتزمون بأوقات عملهم بالرغم من بعدهم بالإضافة إلى أن الالتزام بالوقت من أهم واجبات الأستاذ ومن مسؤولياته التي يسعى دائما إلى تحسينها حتى لا تكون عائق أمام أدائه لمهامه ولأدواره التربوية، أما أصغر نسبة تم تسجيلها كانت عند المبحوثين الذين أكدوا بأن البعد عن مكان العمل لا يؤثر في أدائهم، فحبهم لمهنتهم يلغي التفكير في الظروف السيئة، كما يلغي كل العقبات التي يحسون كما أنه أساس تفعيل الأداء وأساس تنميته، يتضح مما سبق أنه بالرغم من كل الظروف التي يعيشها الأستاذ والتي قد تؤثر في أدائه إلا أن واجبه اتجاه المجتمع يلغي ذلك التأثير ويحمله المسؤولية الكاملة خاصة في ظل التغيرات المتسارعة كما يجب على الدولة أن تقوم بإعادة النظر في ظروف الأستاذ حتى يتسنى له الاهتمام بزيادة فعالية أدائه.

جدول رقم 67: يبين رأي المبحوثين حول تقديم الأستاذ للدروس الخصوصية.

تقديم الدروس الخصوصية	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	572	58.3
لا	409	41.7
المجموع	**981**	**100.0**

يؤكد الجدول المتعلق بتقديم المبحوثين للدروس الخصوصية أن أكبر نسبة سجلت عند الأساتذة الذين أجابوا بنعم وذلك بنسبة تقدر ب58,3% حيث أقروا بأنهم قاموا بتقديم دروس خصوصية خلال مسارهم المهني، وفي المقابل تذهب نسبة 47,1% من المبحوثين للإجابة بلا حيث أكدوا بأنهم لم يقوموا بتقديم دروس خصوصية كما أنهم يكتفون بالساعات النظامية المقررة في الرزنامة السنوية، وفي هذا الإطار وأمام انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية أصبحت هذه الأخيرة ظاهرة روتينية تصاحب كل دخول مدرسي مما أدى إلى تأثيرها في البيئة التربوية والاجتماعية أكثر من تأثيرها على الظاهرة التربوية في حد ذاتها الأمر الذي أعاد ترتيب الأولويات عند الأولياء والمتعلمين بالإضافة إلى كونها غيرت العديد من المفاهيم المتعلقة بالتعليم.

جدول رقم 68: يبين رأي المبحوثين حول الأسباب التي دفعت الأستاذ لتقديم الدروس الخصوصية.

أسباب تقديم الدروس الخصوصية	التكرار	النسبة المئوية %
زيادة الدخل	173	17.7
كثافة المناهج	47	4.8
صعوبة المادة المدرسة	46	4.8
رفع مستوى المتعلمين	66	6.7
تقديم دروس الدعم	70	7.1
عدم كفاية الوقت المخصص للمحاور	95	9.7
مساعدة المتعلمين ذوي التحصيل الضعيف	72	7.4
المجموع	569	58.3
القيمة المفقودة	412	41.7
المجموع الكلي	**981**	**100.0**

يوضح الجدول المتعلق برأي المبحوثين حول معرفة أهم الأسباب التي دفعت بالأستاذ إلى تقديم دروس خصوصية أن أكبر نسبة تم تسجيلها كانت عند الأساتذة الذين أكدوا بأن السبب هو الرغبة في زيادة الدخل وذلك بنسبة 17,7% وفيها أقروا بأن الدخل الذي توفره الوظيفية لا يكفي لتلبية الاحتياجات الأساسية، وفي المقابل تذهب نسبة 9,7% من المبحوثين إلى التأكيد على أن السبب يكمن في عدم كفاية الوقت المخصص للمحاور هذا ما دفعهم إلى تقديم دروس خصوصية لتفادي التأخر في البرنامج المخطط، كما ذهبت نسبة 7,4% من المبحوثين إلى القول بأن السبب الأساسي في تقديمهم للدروس الخصوصية يكمن في مساعدة المتعلمين ذوي التحصيل الضعيف وذلك من أجل رفع مستواهم وزيادة توقعاتهم في النجاح، كما أنها أصبحت ضرورة ملحة بالنسبة لهم حتى يتمكنوا من مجاراة زملائهم.

وتؤكد نسبة 7,1% من المبحوثين على أنهم يقومون بتقديم دروس الدعم الموجهة للمتعلمين المقبلين على امتحان شهادة البكلوريا، حيث أكدوا في هذا الإطار أن هناك محاور قاعدية في المادة يجب على الأستاذ أن يقدم حصص إضافية لتدعيم المتعلم ورفع مستواه، وسجلت نسبة 6,7% عند المبحوثين الذين أقروا بأن السبب في تقديمهم للدروس الخصوصية ناتج عن تراجع المنظومة بشكل مستمر كما أن مستوى المتعلمين بصفة عامة ضعيف جدا أمام التحديات الراهنة خاصة في ظل غياب التنسيق بين الأطوار الثلاثة، وهو ما زاد في حجم المسؤولية أمام الأساتذة، وتؤكد نسبة 4,8% من المبحوثين على أن السبب

الأول في تقديمهم للدروس الخصوصية يكمن في كثافة المناهج فالتغييرات التي تم إجراؤها في ظل الإصلاحات المتتالية أدت إلى زيادة المناهج الدراسية وكثافتها هذا الوضع دفع بالأساتذة إلى تقديم الدروس الخصوصية للتكيف مع الوضع، كما سجلت نفس النسبة عند المبحوثين الذين أكدوا بأن سبب تقديمهم للدروس الخصوصية يكمن في صعوبة المادة التي يدرسونها، ما أدى إلى شعور الأساتذة بمشقة الأمر على المتعلمين وزيادة مجهوداتهم في محاولات الفهم وزيادة التحصيل، هذا الوضع دفع بالأساتذة إلى الاستثمار في الدروس الخصوصية من أجل زيادة قدراتهم الفكرية والبحثية، وفي هذا الإطار وبالرغم من اختلاف الأسباب التي دفعت بالأساتذة لتقديم دروس خصوصية إلا أنها تبقى ظاهرة ينبغي أخذها في عين الاعتبار ومحاولة ضبطها في إطار يحدد هذا النشاط ويضبط الفاعلين فيه لما لها من تأثير على المنظومة التعليمية وعلى أداء الأستاذ وتحصيل المتعلمين.

جدول رقم 69: يبين رأي المبحوثين حول تأثير تقديم الدروس الخصوصية على مكانة التعليم والأستاذ.

تأثير الدروس الخصوصية على مكانة التعليم	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	375	65.6
لا	339	34.4
المجموع	**267**	**27.2**

يشير الجدول المتعلق بتأثير تقديم الدروس الخصوصية على مكانة التعليم والأستاذ إلى أن أكبر نسبة تم تسجيلها كانت عند المبحوثين الذين أجابوا بنعم وذلك بنسبة 65,6% وفيها يؤكد المبحوثون أن تقديم الدروس الخصوصية يؤثر بشكل كبير على مكانة الأستاذ والمجتمع كونها ظاهرة انتشرت بشكل قوي فأصبحت لها أليات وقوانين وأهداف وغايات، كما أنها تؤثر وتتأثر بالمجتمع وطبيعة تفكيره وبالفرد ونمط احتياجاته، لذلك تؤثر على الأستاذ والمتعلم والولي سواء بالسلب أو الإيجاب، أما أصغر نسبة سجلت عند المبحوثين المجيبين بلا وقدرت نسبتهم ب34,4% حيث أكدوا بأن تقديم الدروس الخصوصية لا ينعكس على مكانة الأستاذ والتعليم كونها ترتبط بممارسة العملية التعليمية فهي بذلك تدخل ضمن الأنشطة الإضافية للأستاذ، بالإضافة إلى أنها ظاهرة عالمية تساند الأستاذ في إيصال المعرفة بشكل كافي للمتعلم في ظل التغيرات المعرفية الراهنة.

أما بالنسبة لكيفية تأثير انتشارها على أداء الأستاذ فقد أكدت الدراسة الميدانية على أن أكبر نسبة تم تسجيلها قدرت ب28,1% عند المبحوثين الذين أكدوا بأن تأثيرها نسبي لأنها ظاهرة لا يمكن الحد من انتشارها، إلا أنه يجب تقنينها وإعادة ضبطها بالصيغة القانونية التي تسمح لممارسيها بأن يكونوا مسؤولين

وفي إطار رسمي بعيدا عن مظاهر الفوضى والعمل العشوائي، وتليها نسبة 24,7% من المبحوثين الذين أكدوا أن التأثير إيجابي، لأن انتشار ساهم في رفع مستوى أداء الأستاذ كما أدى إلى رفع مداخيله وبذلك تشكل مجال مفتوح أمامه لزيادة الأنشطة العلمية والمعرفية، أما أصغر نسبة تم تسجيلها قدرت ب12,8% عند المبحوثين الذين أكدوا أن التأثير سلبي ويرجع ذلك نتيجة الانتشار غير المقنن وغير المنظم للظاهرة وفي هذا السياق نستطيع القول أن انتشارها أثر على أداء الاستاذ سواء بالسلب أو الإيجاب حسب تفاعل الأستاذ معها وموقفه منها.

أكدت البيانات الإحصائية المتعلقة برأي المبحوثين حول الضغوط التي يعاني منها الأستاذ أثناء العمل أن أكبر نسبة تم تسجيلها كانت عند المبحوثين المجيبين بأن أهم الضغوط التي تعرضوا لها هي الضغوط المالية وذلك بنسبة 15,9% وفيها يذهب الأساتذة إلى التأكيد على أن عدم الاستقرار في الوظيفية وضعف الأجر وقلة الدخل وكثرة الالتزامات المالية أرهقت كاهل الأستاذ، وفي هذا الإطار يعتبر غياب الأمن المالي من أهم الأسباب التي تعرض الأستاذ للمشكلات والشعور بعدم الارتياح، وتذهب نسبة 15,5% من المبحوثين إلى القول بأن أهم أسباب الضغط التي يعانون منها هي مشكلاتهم مع المتعلمين وفيها يقر الأستاذ أن المتعلم هو محور العملية التعليمية وفي إطار الاتصال الدائم والتفاعلات التي تجمع بينهم في ظل ممارسة العملية التعليمية يرتبط انشغاله وضغوطه بصفة دائمة بعلاقته مع المتعلم وبما يقدمه من استعدادات وإمكانيات تسمح للأستاذ من زيادة جهوده، في حين تم تسجيل نسبة 14,3% عند المبحوثين الذين أقروا بأن أهم مصادر الضغط الذي يعانون منها ترجع للمشكلات الإدارية وفيها يذهب الأساتذة للتأكيد على أن علاقتهم بالإدارة هي أهم مصادر الضغط، خاصة كثرة البيروقراطية وغياب التنظيم الجيد للعمل، واضطراب المناخ التنظيمي من تعاملات وإمكانيات، أما نسبة 14% من المبحوثين تؤكد أن أهم مصادر الضغط التي يعانون منها هي ضغوط مهنية وفيها يقر الأساتذة أن المشكلات المهنية التي يتعرض لها الأستاذ أثناء ممارسته لأدواره من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تزايد ضغوطه وذلك نتيجة سوء تقدير الذات، وفي المقابل ارتفاع الجهد الأمر الذي يؤدي إلى الإجهاد الفكري والصحي والنفسي، أما النسبة التي تليها قدرت ب12,9% سجلت عند المبحوثين الذين يقرون بأن الضغوط التي يعانون منها هي ضغوط اجتماعية وفيها يرى الأساتذة أن أغلب الضغوط التي يتعرضون لها هي ضغوط اجتماعية وترجع بالدرجة الأولى إلى تراجع الوضع الاجتماعي العام وزيادة المشكلات ونقص الشعور بالأمن والراحة وارتفاع معدلات العنف خاصة منها العنف المدرسي الذي أصبح يؤرق الأولياء والأساتذة

في حين تشير النسبة التي تليها إلى المبحوثين الذين أقروا بأن الضغوط التي يعانون منها هي ضغوط صحية وذلك بنسبة 12,4% وفيها يؤكد الأساتذة أن قدراتهم الصحية أصبحت من أهم التحديات

التي يواجهونها في أدائهم لأدوارهم وذلك نتيجة تزايد الأمراض المزمنة والتي تؤدي في الغالب إلى تعرضهم للإجهاد وللتعب وقلة الراحة ما يؤدي إلى التوتر وانخفاض مستويات الأداء، في حين قدرت نسبة المبحوثين الذين أكدوا أن الضغوط التي يتعرضون لها سببها نفسي بالدرجة الأولى ب 9,6% وفيها يؤكد الأساتذة على أن الضغوط النفسية هي أكثر الضغوط التي يعانون منها نتيجة التوتر الشديد والقلق وزيادة الشعور بعدم الراحة وعدم الرضا بالإضافة إلى الغضب وردود الأفعال العنيفة اتجاه المواقف المختلفة والتي تؤدي إلى الانفعال والإحباط الذي يحدث العديد من الاختلالات في البنية الفكرية والمعرفية والنفسية للأستاذ، أما أصغر نسبة قدرت ب5,4% تم تسجيلها عند المبحوثين الذين أكدوا بأن أكثر الضغوط التي يتعرضون لها هي ضغوط أسرية وفيها يؤكد الأساتذة أن أغلب الضغوط التي تواجههم وتؤثر فيهم هي الضغوط الأسرية وهي أكبر تحدي بالنسبة للأساتذة فالوضع المتراجع في الأسرة وكثرة الالتزامات الأسرية تؤثر على الأستاذ وتنعكس على مجهوداته وفي هذا السياق تتعدد الضغوط وتختلف غير أنها تؤثر على الأستاذ بأي شكل من الأشكال.

وفي نفس السياق تشير الدراسة الميدانية إلى أن هناك جملة من الضغوط يعاني منها الأستاذ قد انعكست على أدائه حيث أكدت أن أكبر نسبة سجلت كانت عند المبحوثين الذين أكدوا بأن الظروف التي يعيشونها أثرت في المجهودات المبذولة من قبلهم أثناء ممارستهم للعملية التعليمية وقدرت ب15%، ذلك لأن الأوضاع التي يمرون بها في حياتهم اليومية تنعكس سلبا على حالتهم النفسية ما يزيد في شعورهم بالتوتر أثناء أدائهم لأدوارهم التربوية والتعليمية، أما النسبة الثانية أكد فيها الأساتذة على أن انعكاس الضغوط التي يعانون منها على أدائهم يكمن في شعورهم بالإحباط وذلك بنسبة 14,5% كونها تؤدي إلى التأثير على حالتهم النفسية مما يزيد في شعورهم بالتوتر والإجهاد وتراجع معنوياتهم أثناء الأداء، وتذهب نسبة 13,3% من المبحوثين إلى القول بأن تأثير الضغوط على أدائهم يكمن بالدرجة الأولى في تراجع القدرات والمهارات خاصة وأن مهنة التعليم تحتاج دائما إلى عملية التجديد المستمرة للإمكانيات والقدرات كونها رأسمال الأستاذ وركيزته التي يحتاجها في أدائه، وتليها نسبة المبحوثين الذين أكدوا بأن غياب الراحة النفسية والجسدية تنعكس على الأداء وذلك بنسبة 12,8% فالتعب الجسدي يؤدي إلى حدوث توتر دائم وإحساس بالضغط الأمر الذي ينعكس على الأبعاد النفسية ومنه على الالتزامات المهنية للأستاذ

وتليها نسبة المبحوثون الذين يؤكدون أن تأثر أدائهم راجع بالدرجة الأولى إلى عدم استقرار البيئة التربوية وذلك بنسبة 12,3% وفي هذا الموقف يقر الأساتذة على أن تعدد المشاكل في القطاع وعدم استقراره نتيجة كثرة الإضرابات والإصلاحات والقرارات والتعليمات الوزارية أدى إلى زيادة الضغوط المهنية والإدارية، ما انعكس على الوضع العام للتعليم كما أثر على نفسية الأستاذ وزاد في شعوره بالضغط.

وتذهب نسبة 11,5% من المبحوثين إلى الإقرار بأن تراجع المنظومة يؤثر على الأداء وفيها يرى فكل المشكلات التي تعرضت لها المنظومة التربوية والتعليمية، انعكست على واقع التعليم بشكل عام ما أدى إلى تراجعه عن مستواه المطلوب، الأمر الذي أثر على أداء الأستاذ بصفة عامة، أما النسبة التي تليها قدرت ب10,8% عند المبحوثين الذين أكدوا بأن الضغوط المهنية المختلفة تنعكس سلبا على أداء الأستاذ أثناء ممارسته للعملية التعليمية، حيث يمر بالعديد من الضغوط سواء في إطار البيئة الداخلية للمؤسسة أو على مستوى البيئة الخارجية ما يؤدي إلى إجهاده وشعوره بالتعب وعدم الرضا أثنا أدائه.

أما أصغر نسبة تم تسجيلها قدرت ب9,8% وفيها يؤكد المبحوثون على أن الإرهاق المتواصل يؤثر على مرونة الأداء بحيث يؤدي ذلك إلى تراجع مستويات العملية التعليمية التي تحتاج إلى نشاط وتفاعل دائم، وفي هذا السياق يتأثر أداء الأستاذ بمختلف الظروف والضغوط التي يمر بها ويتعرض لها سواء في أوضاعه المهنية أومن حيث ظروفه الاجتماعية وحياته الأسرية.

جدول رقم 70: يبين رأي المبحوثين حول تأثير الطور التعليمي الذي يدرسه الأستاذ على أدائه.

تأثير الطور على الأداء	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	583	59.4
لا	398	40.6
المجموع	**981**	**100.0**

يشير الجدول المتعلق بتأثير الطور التعليمي الذي يدرسه الأستاذ على أدائه إلى أن أكبر نسبة تم تسجيلها كانت عند المبحوثين المجيبين بنعم بنسبة59,4%، حيث أكدوا أن الطور التعليمي من أهم العوامل التي تؤثر في أدائهم، كونه يتعلق بأهمية المرحلة العمرية وخصائصها خاصة وأن الطور الثانوي يشكل تحديا كبيرا بالنسبة لهم نظرا لتميز الفئة العمرية في هذا الطور ما يزيد في مسؤوليتهم اتجاه تنميتها بطريقة تساهم في الاستثمار في قدراتها، في حين سجلت أصغر نسبة عند الأساتذة المجيبين بأن الطور الذي يدرسونه لا يؤثر على أدائهم بنسبة 40.6% فالأداء يتأثر بإمكانيات الأستاذ المختلفة وبالمناهج كما أنه ممارسة تحتاج إلى توفير الظروف اللازمة، أما الطور لا يؤثر لأن كل الأطوار مهمة وكل طور معد ليتكيف مع خصائص الفئة العمرية التي تدرس في إطاره، لذلك فإن كل أستاذ معد للطور الذي يدرسه كما أنه خبير بخصائص المرحلة التي يدرسها لذلك لا يتأثر الأداء بفعل المرحلة والطور الذي يدرسه الأستاذ.

أما بالنسبة لكيفية تأثير الطور التعليمي الذي يدرسه الأستاذ على أدائه فقد أكدت الدراسة الميدانية أن أكبر نسبة تم تسجيلها قدرت ب13,9% عند المبحوثين الذين أكدوا بأن التأثير يكمن في تغير أدوارهم أثناء ممارسة العملية التعليمية حيث يؤثر ذلك على أدائهم كونه لا يرتبط فقط بتلقين المعرفة والتقييم وإنما

يختلف بشكل كبير باختلاف استعدادات المتعلمين واحتياجاتهم من المادة التعليمية وبذلك تتغير أدوار الأستاذ وتتفاعل أثناء أدائه للعملية التعليمية، أما النسبة التي تليها قدرت ب 11% وفيها يؤكد المبحوثون أن التأثير يكمن في ارتباط العملية التعليمية بمزاجية المتعلم أي أن التغير والتأثير الذي يحدث على مستويات الأداء وفعاليته يرتبط بشكل مباشر بالتقلبات المزاجية للمتعلمين كونهم أساس العملية التعليمية، وبذلك يرتبط دور الأستاذ بالتغيرات التي تطرأ علي سلوك المتعلم سواء بالإيجاب أو بالسلب بالتفاعل أو بالجمود بالانفتاح أو بالانغلاق بالقدرة على الاستيعاب أو بنقصها، أما النسبة التي تليها أكد فيها المبحوثون على أن التأثير يكمن في خصائص ومميزات المتعلمين في هذا الطور وذلك بنسبة 9,5% حيث أقروا أن تأثر أداءهم يرجع بالدرجة الأولى إلى مميزات وصفات المتعلمين فهم في مرحلة عمرية جد حساسة تحتاج إلى تركيز كبير وإلى جهد أكبر في إيصال المعرفة كما أنها تحتاج نمط معين من المرونة التي تسمح للمتعلمين بأن يكونوا قادرين على التعبير عن احتياجاتهم ورغباتهم.

أما نسبة المبحوثين المجيبين بأن التأثير يكمن في اختلاف الأجيال في تقبلها للأستاذ وللتعلم قدرت ب9,4% وفيها أقروا بأن مسيرتهم التعليمية عرفت العديد من الأجيال وكل جيل يختلف عن الأخر في تقبله للأستاذ ومن حيث قدراته ونظرته للتعلم كما أن الاختلاف يكون بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية، حيث يتغير فيها سلوك المتعلم وفق تغيرات البيئة الاجتماعية والاقتصادية والتربوية التي نشأ ضمنها وهنا يكون الأداء مختلف ومتغير ويتأثر بمختلف هذه المنطلقات لأن استعدادات المتعلمين تتطور وتتغير انطلاقا من التغيرات على الصعيد العلمي والمعرفي، وتشير النسبة التي تليها إلى المبحوثين الذين أكدوا بأن التأثير غياب الحوار بين الأستاذ والمتعلم بنسبة 8,2% وفيها يرى الأساتذة أن هناك غياب كبير للحوار بين الأساتذة والمتعلمين بل الأكثر من ذلك غياب ثقافة الحوار البناء عن الساحة الاجتماعية بصفة عامة وعن الأوساط التربوية بصفة خاصة، الأمر الذي أدى إلى إعاقة العملية التعلية وضعف التفاعل أثناء أداء الأستاذ لأدواره، وتشير أصغر نسبة إلى أن التأثير يكمن في طول البرامج بنسبة 7,5% وفيها يؤكد المبحوثون على أن كثافة البرامج تنعكس على أداء الأستاذ خاصة مع التعديلات التي عرفتها نتيجة إصلاح المنظومة والتي أدت إلى زيادة في محتوى المواد المدرسة وفي هذا السياق نلاحظ أن للطور التعليمي بكل متغيراته وعناصره تأثير كبير على أداء الأستاذ ومرونته وفعاليته.

جدول رقم 71: يبين رأي المبحوثين حول تأثير المادة المدرسة على أداء الأستاذ.

تأثير المادة المدرسة على الأداء	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	605	61.7
لا	376	38.3
المجموع	**981**	**100.0**

يشير الجدول المتعلق بتأثير المادة المدرسة من قبل الاستاذ على أدائه، إلى أن أكبر نسبة تم تسجيلها كانت عند الأساتذة المجيبين بنعم وذلك بنسبة 61,7%، حيث أكدوا بأن الأمر يتطلب مسؤولية كبيرة اتجاه تسيير العملية التعليمية والأنشطة العلمية المتعلقة بالمادة، كما يرتبط الأداء بجملة من الإجراءات بالغة التنظيم والإعداد يتم التخطيط لها ويتم توفير مختلف الوسائل المساعدة في تحقيق الأهداف وبذلك ينعكس الوضع على أداء الأستاذ وفعاليته، أما أصغر نسبة قدرت ب38,3% سجلت عند المبحوثين الذين أقروا بأن المادة التي يدرسونها لا تؤثر على أدائهم كونها ممارسة ترتبط بجاهزية الأستاذ وقدرته على إيصال المعلومة وعلى التحكم فيها وفي العملية التعليمية فالأستاذ هو أساس العملية التعليمية لذلك يرتبط أداءه بقدراته المعرفية والانفعالية كونها أهم عامل في تمكين المتعلمين من تحصيل دراسي جيد.

أما فيما يخص كيفية تأثير المادة المدرسة على أداء الأستاذ فقد أكدت الدراسة الميدانية أن أكبر نسبة تم تسجيلها بين المبحوثين قدرت ب20,2% عند الأساتذة المجيبين بأن التأثير يكمن في كون المادة التي يدرسونها مادة تطبيقية أكثر منها نظرية، وعليه يتأثر أداءهم نتيجة ما تتطلبه المادة من أجهزة ومركبات ومستحضرات يتم استخدامها في الوصول إلى النتائج، الأمر الذي يؤثر على أداء الأستاذ نتيجة قلة توفر هذا النمط من التجهيزات أو انعدامها في بعض المؤسسات، في حين سجلت النسبة الثانية عند المبحوثين الذين أكدوا بأن التأثير يكمن في كون المادة تحتاج إلى تفاعل داخل القسم وذلك بنسبة 15,1% حيث أقروا بأن المادة تحتاج إلى تفاعل كبير بين المتعلمين كما تحتاج إلى المناقشة والتحليل وتركيب المعارف ونقدها وربطها بالمحيط الاجتماعي بالإضافة إلى استخدام أمثلة تحليلية وداعمة حتى يتسنى للأستاذ أن يقدمها بشكل فعال ومرن، وبذلك تتطلب العديد من المواد والتخصصات تفاعل كبير داخل حجرة الدراسة.

وتليها نسبة 12,4% عند المبحوثين الذين أكدوا بأن التأثير يكمن في كون المادة المدرسة تحتاج إلى الميدان والتعرف على أبعاده وربطه بالجانب النظري، بالإضافة أنها تحتاج لانتقال المتعلمين إلى مواقع ميدانية ترتبط بالمادة العلمية حتى يتسنى لهم امتلاك مهارات تساعد على ربط النظري بالميداني ومعرفة الخبرات الإنسانية التي مرت بها المعرفة البشرية، في حين تم تسجيل نسبة 8,5% عند المبحوثين الذي أجابوا بأن التأثير يكمن في حاجة المادة إلى تقنيات حديثة وفيها يؤكد الأساتذة أن أداءهم يتأثر نتيجة لما

تتطلبه المادة من توفر أجهزة تقنية عالية الدقة فالمعرفة العلمية لا يمكن أن تكون ذات فعالية دونها كونها ترتبط بالمادة المدرسة وهي أساس ومحتوى المعرفة، كما أنها وسيلتها وبذلك لا يكون الأداء فعال في غياب التقنيات، في حين سجلت أصغر نسبة عند المبحوثين الذين أكدوا بأن التأثير يكمن في أن المادة التي يدرسونها تحتاج إلى بذل جهد أكبر وذلك بنسبة 5,5%، ويرجع ذلك ن لصعوبتها وصعوبة المحاور والمناهج فهي تحتاج دائما إلى مجهودات كبيرة وإلى استخدام طرق متعددة في حصة واحدة من أجل إيصال الفهم لجميع المتعلمين، وفي هذا الإطار يتأثر أداء الأستاذ بمختلف متطلبات المادة المدرسة من معرفة علمية وأجهزة تقنية وأساليب وطرق في إيصالها ويبقى التأثير نسبي ويرجع إلى طبيعة المادة واحتياجاتها.

جدول رقم 72: يبين رأي المبحوثين حول تأثير أداء الأستاذ بعلاقاته داخل العمل.

تأثر الأداء بعلاقات العمل	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	613	62.5
لا	368	37.5
المجموع	**981**	**100.0**

يشير الجدول المتعلق بتأثر أداء الأستاذ بعلاقته داخل العمل إلى أن أكبر نسبة تم تسجيلها قدرت ب62,5% كانت عند المبحوثين المجيبين بنعم ويرجع ذلك لكونهم في تفاعل مستمر مع الفاعلين التربويين الذين تتحكم في سلوكاتهم جملة من الظروف والأهداف، كما تنشأ علاقات داخل إطار العمل تضبطها القوانين واللوائح والمراسيم وتحددها طبيعة العمل، مما ينعكس على الأداء سواء بالسلب أو بالإيجاب، أما أصغر نسبة قدرت ب 37,5% كانت عند المبحوثين المجيبين بلا حيث أكدوا بأن أداءهم التربوي والتعليمي لا يتأثر بعلاقات العمل لأنه نشاط علمي ومعرفي يتم فيه تقديم جملة من المعارف والخبرات بهدف تنمية إمكانيات المتعلم في إطار تنشئته ليكون فردا فاعلا في المجتمع، أما العلاقات داخل إطار العمل فهي ترتبط بشكل مباشر بالأبعاد المهنية ذات الطابع القانوني والطابع العملي فلا يكون لها التأثير على الأداء كممارسة بل على مستوى العلاقات الاجتماعية والتفاعل فقط.

أما بالنسبة لرأي المبحوثين حول أهم العلاقات التي تؤثر على أداء الأستاذ فقد أكدت الدراسة الميدانية أن أكبر نسبة قدرت ب19,2% تم تسجيلها عند المبحوثين الذين أقروا بأن علاقتهم مع المتعلمين أكثر العلاقات تأثيرا على أدائهم كونهم أكثر الفئات التي يتصل بها الأستاذ ويرتبط بها في ممارسته للعملية التعليمية، وفي هذا الإطار تكون العلاقة بالغة الأهمية لأنه يكون فيها الفاعل الأساسي ويكون المتعلم فيها محور الاهتمام وأي خلل فيها يؤثر على أداء الأستاذ، في حين أقرت نسبة 17% من المبحوثين بأن أهم

العلاقات التي تؤثر على أدائهم هي علاقاتهم مع أولياء الأمور لما لها من أهمية، إذا ما تم اعتمادها كأحد أهم العوامل التي تساعد على معرفة احتياجات المتعلم حتى يتمكن الأستاذ في إطارها من تنمية سلوكه، فالمشروع التربوي قائم على الاستثمار في المتعلم، وتليها نسبة 13,5% عند المبحوثين الذين أكدوا بأن أكثر العلاقات التي تؤثر على أدائهم هي العلاقات مع الزملاء ويرجع ذلك لما تقدمه من تفاعلات تساهم في طرح الأفكار والمناقشات والتعاون بالإضافة إلى تبادل الخبرات، أما أصغر نسبة تم تسجيلها قدرت ب 12,8% سجلت عند المبحوثين الذين أكدوا بأن أهم العلاقات التي تؤثر في أدائهم تكمن في علاقاتهم بالإدارة وفيها يؤكد الأساتذة أن تفاعلهم مع الإدارة في إطار ممارسة العملية التعليمية واحترام مختلف اللوائح والقوانين الداخلية للمؤسسة وانضباطهم ساهم في التأثير على أدائهم بالسلب أو بالإيجاب، وفي هذا الإطار تلعب جميع العلاقات سواء كانت داخل البيئة التربوية أو خارجها دورا كبيرا في التأثير على السير الحسن للعملية التعليمية وفعالية أداء الاستاذ غير أن التأثير يبقى نسبي ويرجع لمرونة الأستاذ في التعامل مع هذه المواقف.

جدول رقم 73: يبين رأي المبحوثين حول اتصال الأستاذ بأولياء التلاميذ.

اتصال الأساتذة بالأولياء	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	561	57.3
لا	419	42.7
المجموع الكلي	**981**	**100.0**

يؤكد الجدول المتعلق باتصال الأساتذة بأولياء المتعلمين أن أكبر نسبة قدرت ب57,3% عند المبحوثين المجيبين بنعم، حيث أقروا بأنهم على علاقة دائمة مع الأولياء لما لذلك من أهمية في دعم قدرات التعلم عند المتعلم وفي زيادة تحصيله العلمي، أما أصغر نسبة عند المجيبين بلا وقدرت ب 42,7% حيث أكد المبحوثون أنهم ليسوا على اتصال مع الأولياء كما أن أداءهم يرتبط بما يقدمونه من مادة، أما الاتصال مع الاولياء يكون في ظروف معينة لذلك لم ترتقي البيئة التعليمية إلى مستوى فتح حوار بناء بين الأساتذة والأولياء ولا تزال ثقافة الاتصال ومشاركة الأولياء في تنمية سلوك التعلم بعيدة كل البعد عن المستوى المطلوب الذي يمكن الاستفادة منه في إعادة تخطيط العملية التعليمية وتأهيلها.

جدول رقم 74: يبين رأي المبحوثين حول طبيعة علاقة الأستاذ مع أولياء المتعلمين.

طبيعة العلاقة مع الأولياء	التكرار	النسبة المئوية %
جيدة	253	26.1
عادية	187	19.0
سيئة	123	12.2
المجموع	561	57,3
القيمة المفقودة	419	42,9
المجموع الكلي	**981**	**100.0**

يشير الجدول المتعلق برأي المبحوثين حول طبيعة علاقة الأستاذ مع أولياء المتعلمين إلى أن أكبر نسبة تم تسجيلها كانت عند الأساتذة الذين أقروا بأن علاقتهم بأولياء الأمور هي علاقة جيدة وتقدر ب26,1% وفيها أكدوا بأن ما يجمع بينهم وبين الأولياء هي الرغبة في تحقيق هدف واحد وهو تحسين مستوى التحصيل الدراسي للمتعلمين، وتنمية سلوكاتهم وزيادة ثقتهم في أنفسهم من أجل رفع دافعيتهم للتعلم، أما النسبة التي تليها قدرت ب19% وفيها يؤكد المبحوثون أن علاقتهم مع أولياء الأمور علاقة عادية وسطحية لا تتعدى حدود التعرف على وضع المتعلم وتحصيله العلمي والدراسي، فهي لم تصل بعد إلى ذلك المستوى من الوعي الذي يسمح بفهم أهمية إشراك أولياء الأمور في دعم العملية التعليمية، أما أصغر نسبة قدرت ب12,2% سجلت عند المبحوثين الذين أكدوا بأن العلاقة بينهم وبين أولياء الأمور علاقة سيئة لم تصل إلى مستوى النضج الذي يسمح باعتبارها أحد أهم أسباب تحسين المستوى التعليمي للمتعلمين، وفي هذا الإطار تلعب العلاقة بين الأساتذة وأولياء المتعلمين دور كبير في سير العملية التعليمة غير أن طبيعة التأثير تختلف باختلاف طبيعة العلاقة.

أما بالنسبة لكيفية تأثير علاقة الأولياء بالأساتذة على أدائهم فقد أكدت الدراسة الميدانية أن أكبر نسبة تم تسجيلها قدرت ب14,6%، سجلت عند المبحوثين المجيبين بأنها ساهمت في تسهيل عملية التعرف على إمكانيات المتعلم، وفي هذا الإطار كان لاتصالهم بأولياء الأمور الدور الكبير في التعرف على الإمكانيات التي يمتلكها المتعلمون ومعرفة رغباتهم وهواياتهم ومنه يستطيع الأستاذ أن يشكل قاعدة بيانات حول طبيعة سلوك المتعلم وقدراته للاستثمار فيها، أما النسبة التي تليها قدرت ب12,6% سجلت عند المبحوثين الذين أكدوا بأن التدخل المفرط لأولياء الأمور ينعكس سلبا على التحصيل الدراسي وفيها أكدوا بأن الاتصال ذو الطبيعة السلبية مع الأولياء يزيد في تعقد العلاقة داخل القسم وينعكس بشكل كبير على سلوكات المتعلمين وأداء الأستاذ وعلاقته بالمتعلمين أثناء ممارسته للعملية التعليمية، في حين قدرت نسبة

المبحوثون الذين أقروا بأن علاقة الأساتذة مع الأولياء تساهم في تدعيم الأداء ب 11,7%، ويرجع ذلك لأن العلاقة الجيدة مع الأولياء تساهم بشكل فعال في مساعدة الأساتذة على رفع مستويات أدائهم كما أنها تساهم في توفير بيئة تعليمية صحية وسليمة للمتعلم يتم من خلال تدعيمه نفسيا وتعزيز طموحاته والاهتمام به بالاطلاع على احتياجاته داخل الأسرة خاصة في تنمية مهارات الحوار البناء.

كما سجلت نسبة 10,8% عند المبحوثين الذين أقروا بأن التأثير يرجع لشخصية الأستاذ وطريقة تعامله مع الأولياء فقد يكون التأثير إيجابي إذا ما كانت العلاقة جيدة مع أولياء المتعلمين، أما إذا كانت العلاقة فيها الكثير من التوترات بسب المشكلات التي يقوم بها المتعلمون فإن الأمر ينعكس بالسلب مما يؤدي إلى تأثر أداء الأستاذ بشكل سلبي خاصة وأن أدوار الولي في دعم عملية التربية والتعليم هي أكبر دافع للمتعلم في سعيه لتحسين مستواه الدراسي، أما أصغر نسبة قدرت ب7,6% عند المبحوثين الذين أكدوا بأن اتصال الأساتذة بالأولياء يساهم في معرفة وضعهم الاجتماعي مما يسهل عملية إدماجهم ويرجع ذلك لأن الكثير من المتعلمين يعانون أوضاع اجتماعية واقتصادية متعبة مما يؤدي إلى عزلتهم وغياب تفاعلهم وضعف إمكانياتهم الذاتية سواء من حيث الحوار أو الثقة في النفس أو علاقاتهم مع زملائهم والأساتذة، لذلك تساهم عملية الاتصال في معرفة الأوضاع التي يعاني منها المتعلمون والتي تنعكس سلبا على سلوكهم وعلى تحصيلهم العلمي وعلى بنيتهم الشخصية، وفي هذا الإطار يساهم التواصل مع الأولياء في تسهيل عملية إدماجهم في البيئة التعليمية، وبذلك يبقى لاتصال الأساتذة مع أولياء المتعلمين دورا كبيرا في التعرف على الكثير من الأمور المتعلقة باستعداداتهم ودافعيتهم للتعلم.

جدول رقم 75: يبين رأي المبحوثين حول طبيعة علاقة الأستاذ مع تلاميذه.

طبيعة العلاقة مع المتعلمين	التكرار	النسبة المئوية %
مرنة	396	40.4
عادية	342	34.9
جدية	243	24.8
المجموع	**981**	**100.0**

يوضح الجدول المتعلق بطبيعة العلاقة بين الأساتذة والمتعلمين أن أكبر نسبة تم تسجيلها كانت عند المبحوثين المجيبين بأنها علاقة مرنة وذلك بنسبة40,4% وفيها يؤكد المبحوثون أن علاقتهم ذات طابع ديناميكي وفعال وفيها قدر كبير من المرونة التي تسمح للأستاذ بالتعرف على سلوكات المتعلم من أجل الاستثمار فيها وتفعيلها بطريقة إيجابية، كما أن المرونة تعكس مدى عمق العلاقة بين الأستاذ والمتعلم كونه لم يعد ذلك الملقن للمعرفة في طابعها المجرد بل أصبح مشارك لاهتمامات المتعلمين وتطلعاتهم، وفي

المقابل يؤكد المبحوثون أن طبيعة العلاقة بينهم وبين المتعلمين تتميز بكونها علاقة عادية وذلك بنسبة تقدر ب 34,9% حيث أكدوا أنها علاقة يتم من خلالها نقل المعرفة وتلقينها بالإضافة إلى تقديم التوجيهات حول تنمية سلوك التعلم لدى المتعلم.

في حين سجلت أصغر نسبة عند المبحوثين الذين أكدوا بأن علاقتهم مع المتعلمين علاقة جدية وقدرت نسبتهم ب24,8% وفي هذا السياق يذهب الأساتذة إلى القول بأن طبيعة العلاقة السائدة بينهم تدخل ضمن الواجب والالتزام والاحترام وفي هذا الجانب يكون العلم والمعرفة هما المحددان الأساسيان لطبيعة العلاقة، فالأستاذ يبذل جهود مضاعفة لإيصال المعرفة للمتعلم بعيدا عن أي ضغط قد يتعرض له جراء عدم التزام المتعلمين بالحفاظ على نظام القسم، لأن العلاقات المفتوحة مع المتعلمين تؤدي إلى الانفلات التام للوضع ما يزيد في عدم قدرة الأستاذ على القيام بأدواره بشكل إيجابي، وفي هذا الإطار يرجع هذا الاختلاف لنظرة الأستاذ لأهمية التعليم وقدرته على تحديد رغبات المتعلمين واستعداداتهم للتعلم وهي تختلف من أستاذ لأخر.

أما في بحث كيفية تأثير طبيعة علاقة الأستاذ مع المتعلمين على أدائه فقد أكدت الدراسة الميدانية على أن أكبر نسبة تم تسجيلها قدرت ب24,7% عند المبحوثين المجيبين بأن التأثير يكمن في أن العلاقة مع المتعلم تشكل تحدي أمام الأستاذ في إطار ممارسته للعملية التعليمية خاصة في ظل التغيرات الراهنة التي تتطلب أن يكون أداءه ذو مرونة كبيرة لأنه لم يعد مرهون بالتلقين فقط، كما أصبحت العلاقة بينهما محور الاهتمام كونها تساهم إذا ما تم الاستثمار فيها في تنمية سلوك التعلم لدى المتعلمين والرفع من مستواهم وتحديد احتياجاتهم ومشاركة رغباتهم، أما النسبة الثانية تم تسجيلها عند المبحوثين الذين أقروا بأن طبيعة العلاقة بين الأستاذ والمتعلمين تؤثر على مرونة الأداء وذلك بنسبة 23,9% ويرجع ذلك لاختلاف المتعلمين في إمكانياتهم واحتياجاتهم واستعداداتهم، لذلك فالأستاذ يكيف نفسه مع الطبيعة السلوكية للمتعلمين ومنه يتأثر أداءه وفق نمط علاقته بهم وطبيعة تفكيرهم، في حين تليها نسبة 18,6% عند المبحوثين الذين أكدوا بأن العلاقة الجيدة تؤثر على سير العملية التعليمية بشكل فعال ويرجع ذلك للتفاعل الإيجابي والبناء الذي يسمح للأستاذ أن يؤدي التزاماته التعليمية بصورة جيدة كما أن المتعلمين يساهمون في السير الحسن للعملية التعليمية من خلال إرساء قواعد الحوار العلمي الإيجابي الذي ينطلق من ترسيخ أسس التعلم والبحث العلمي والعمل به، وتليها نسبة 13,7% سجلت عند المبحوثين الذين أكدوا بأن علاقتهم مع المتعلمين تؤثر على فعالية البيئة التعليمية ويرجع ذلك لأنها تقوم على أساس تلك العلاقات، كما أنها تحدد مدى فعاليتها من عدمها وتتحكم في سير العملية التعليمية وعليه تعد هذه العلاقة أساس التفاعل ومحور حركية السلوك التعليمي لدى الأستاذ.

أما نسبة 9,9% سجلت عند المبحوثين الذين أقروا بأن علاقتهم مع المتعلمين تؤثر على أدوارهم التربوية والتعليمية مما ينعكس على فعالية الأداء، ذلك لأن أدوارهم تتغير بتغير الوضع الذي يمر به المتعلم فالكثير منهم لا يتقن التعبير عن احتياجاته وطموحاته، وبذلك تتغير الأدوار وفق التغيرات التي تحدث على طبيعة العلاقة وهو ما ينعكس على فعالية الأداء وعلى مستوى التحصيل العلمي والمعرفي للمتعلم، أما أصغر نسبة تم تسجيلها قدرت ب9,4% عند المبحوثين الذين أكدوا بأن طبيعة العلاقة بين الأساتذة والمتعلمين تؤثر على التحصيل العلمي الأمر الذي ينعكس على جودة الأداء وفعاليته، حيث يرى الأساتذة في هذا الإطار أن العلاقة تتغير تحت العديد من الظروف والمعايير خاصة وأن المتعلم لم يعد بتلك الشخصية التي كان عليها فالانفتاح وانتشار الثقافات واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام أثرت بشكل كبير على سلوك المتعلم وعلى ثقافته وتفاعله، الأمر الذي أدى إلى ظهور جديد لمشكلة صراع الأجيال في المؤسسة التعليمية ما زاد في مسؤولية الأستاذ اتجاه ذلك.

جدول رقم 76: يبين رأي المبحوثين حول رضا الأستاذ عن أدائه.

رضا الأستاذ حول الأداء	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	694	70.7
لا	287	29.3
المجموع	**981**	**100.0**

يشير الجدول المتعلق برضا الأساتذة عن أدائهم إلى أن أكبر نسبة تم تسجيلها قدرت ب70,7% عند المبحوثون المجيبين بنعم حيث أقروا بأنهم راضين عن أدائهم التربوي والتعليمي وعن مختلف الجهود المبذولة من قبلهم خاصة في ظل التغيرات العلمية والمعرفية التي أدت إلى تفعيل العملية التعليمية ما أدى إلى زيادة أمال الأساتذة في إعادة الاعتبار للمسألة التربوية كونها أساس بناء الأجيال والمجتمع.

أما أصغر نسبة كانت عند المبحوثين المجيبين بلا بنسبة 29,3% وفيها أكدوا بأنهم غير رضين اتجاه ما يقدمونه أثناء ممارسة العملية التعليمية رغم زيادة مجهوداتهم ما أدى إلى الشعور بحالة الإحباط وعدم الارتياح، هذ الأمر ينعكس على الجوانب النفسية وزيادة الضغط وتراجع المعنويات التي يحتاجها الأستاذ في مواصلة أدائه واستمرارية فعاليته، وفي هذا الإطار يعتبر الأداء التربوي والتعليمي من المهام الحيوية والاستراتيجية التي تحتاج إلى تكثيف الجهود لمواصلة تفعليها، وعليه يبقى الشعور بعدم الرضا من أهم المعيقات أمام تحقيق طموحات الأستاذ.

جدول رقم 77: يبين رأي المبحوثين حول الأسباب التي دفعت الأستاذ إلى عدم الرضا.

أسباب عدم الرضا	التكرار	النسبة المئوية %
ظروف العمل	56	5.7
مشاكل مع الإدارة	47	4.8
مشاكل مهنية	47	4.8
مشاكل مع أولياء المتعلمين	26	2.6
مشاكل في البيئة التعليمية	67	6.8
مشاكل في العلاقة مع المتعلمين	43	4.4
المجموع	286	29.3
القيمة المفقودة	694	70,9
المجموع الكلي	**981**	**100.0**

يشير الجدول المتعلق بالأسباب التي دفعت بالأستاذ إلى عدم الرضا عن أدائه إلى أن أكبر نسبة تم تسجيلها كانت عند المبحوثين الذين أجابوا بأن عدم رضاهم يرجع إلى جملة المشاكل التي يواجهونها في البيئة التعليمية وذلك بنسبة 6,8% وفيها يؤكد الأساتذة أن البيئة التعليمية ليست ملائمة بالشكل المطلوب لممارسة العملية التعليمية الأمر الذي أدى إلى حالة من عدم الارتياح نتيجة الضغوط المتواصلة التي تسببت فيها عدم جاهزية البيئة التعليمية بالإمكانيات اللازمة للعمل، وتليها نسبة 5,7% سجلت عند المبحوثين الذين أكدوا بأن السبب في عدم رضاهم يرجع إلى ظروف التنظيم التي لا تساعدهم على توفير الشروط اللازمة للعمل، وعليه فإن المناخ التنظيمي غير فعال الأمر الذي يزيد في شعور الأستاذ بعدم الرضا، وتليها نسبة 4,8% عند المبحوثين الذين أقروا أن شعورهم بعدم الرضا ناتج عن معاناتهم من مشاكل مهنية ترجع بالدرجة الأولى إلى صعوبة التخصصات التي يدرسونها وكثافة المناهج، وسجلت نفس النسبة عند المبحوثين الذين أكدوا بأن السبب الأول في شعورهم بعدم الرضا يرجع إلى كثرة المشاكل التي تواجههم مع الإدارة انطلاقا من كثافة ساعات العمل بسبب نقص التأطير اللازم بالإضافة إلى عدم ملاءمة التوقيت الزمني لتوزيع الحصص المقررة.

وتليها نسبة 4,4% من المبحوثين الذين أقروا بأن العلاقة مع المتعلمين هي أهم عائق أدى إلى شعورهم بعدم الرضا حيث يؤكد الأساتذة أن وجود العديد من المشكلات لدى المتعلمين أدى إلى تأزم الوضع بالنسبة للأستاذ كما أدى إلى توتر العلاقة بينهم خاصة من حيث ضعف استعداداتهم المعرفية وقلة التركيز والفوضى ونقص الدافعية للتعلم، هذا الأمر يبعث بالإحباط بين أوساط الأساتذة وبالتالي تراجع الأداء.

أما أصغر نسبة بين المبحوثين قدرت ب2,6% وسجلت عند الأساتذة الذين أقروا بأن سبب شعورهم بعدم الرضا يرجع إلى وجود مشكلات مع أولياء المتعلمين الأمر الذي انعكس سلبا على شعور الأساتذة بعدم الارتياح في عملهم حيث يرى الأساتذة أن الحضور المكثف لبعض الأولياء وتدخلهم في شؤون العمل ساهم بشكل كبير في شعورهم بالإحباط، وفي المقابل هناك غياب تام للكثير من الأولياء حتى عند استدعائهم لمناقشة وضعيات المتعلمين ولمحاولة علاج بعض مظاهر العنف التي يقوم بها المتعلم، وفي هذا الاطار بالرغم من اختلاف أسباب عدم الرضا إلا أن الأمر يؤثر بشكل كبير على فعالية أداء الأستاذ أثناء ممارسته للعملية التعليمية.

جدول رقم 78: يبين رأي المبحوثين حول انعكاس عدم رضا الأستاذ على أدائه.

انعكاس عدم الرضا عل الأداء	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	176	17.9
لا	111	11.4
المجموع	287	29.3
القيمة المفقودة	694	70.7
المجموع الكلي	**981**	**100.0**

يوضح الجدول المتعلق بانعكاس عدم رضا الأستاذ على أدائه إلى أن أكبر نسبة تم تسجيلها قدرت ب17,9% عند المبحوثين المجيبين بنعم حيث أكدوا أن عدم رضاهم عن الأداء الذي يقدمونه وممارستهم للعملية التعليمية زاد في شعورهم بالإحباط الأمر الذي انعكس على فعالية أدائهم، أما أصغر نسبة تم تسجيلها كانت عند المبحوثين المجيبين بلا بنسبة 11,4% وفيها أكدوا على أن عدم رضاهم لا يعني ضعف أدائهم أو تراجعه لأنه ممارسة وهو أمر بعيد مشاعر الإحباط كما أن الالتزام بالأداء واجب اتجاه المتعلمين لا يجب أن يتأثر مهما كانت أسبابه فهو أمر يرتبط بمصير الأجيال وعلى الأستاذ أن لا ينقل انفعالاته النفسية ومشكلاته الشخصية والمهنية إلى المؤسسة التعليمية كون الأمر ينعكس بشكل سلبي على وضع المتعلمين وعلى تركيزهم وعلى قدراتهم في اكتساب المعرفة.

أما بالنسبة لنظرة الأستاذ إلى التغييرات التي أصابت المنظومة التربوية والتعليمية في الجزائر فقد أكدت الدراسة الميدانية أن أكبر نسبة تم تسجيلها بين المبحوثين قدرت ب25,7% عند الأساتذة الذين أكدوا بأن مستقبل المنظومة واعد في حالة تطبيق الإصلاحات وذلك من خلال تجسيد الخطط المبرمجة وتنفيذها والقيام بجميع الخطوات التي تم بحثها وإعدادها، انطلاقا من الفلسفة التربوية والسياسات التعليمية والأهداف المسطرة وصولا إلى ممارسة العملية التعليمية، أما النسبة الثانية قدرت ب17,7% سجلت عند المبحوثين

الذين أكدوا بأن التغيرات التي مرت بها المنظومة تستطيع أن تساهم في الارتقاء بها إذا ما تضافرت الجهود فمستقبلها مرهون بمشاركة جميع أطراف المجتمع في تنمية التعليم ودعمه حتى يكون من أهم الأولويات لأن تطور المجتمع يكون مبني على أساس التجديد الذاتي لنظام التعليم والبنية المعرفية، أما النسبة التي تليها قدرت ب14,6% عند الأساتذة الذين أكدوا بأن التغيرات التي مرت بها المنظومة تغيرات غير ناجحة لأن مختلف الإصلاحات لم ترقى لمستوى الفعالية كونها إجراء قاصر لم يصل إلى الشمول بل شكلت مجموعة من الإجراءات والتعديلات التي لم تساهم في حل الاختلالات التي يعاني منها النظام، وسجلت نسبة 12,9% عند المبحوثين الذين ذهبوا للقول بأن التغيرات التي مست المنظومة التربوية والتعليمية تغيرات لم تهتم بصناعة الأجيال كونها سطحية لم تصل بعد إلى الغاية والهدف الأساسي من التعليم والمتعلق ببناء الأجيال وإعدادهم بشكل فعال يسمح بدخول عالم المعرفة.

وذهبت نسبة 10% من المبحوثين إلى القول بأن مختلف التغيرات التي مرت بها المنظومة التربوية والتعليمية هي عبارة عن تخطيط موقفي، تم إعداده لتجاوز المشكلات ذات الطابع الأني في المنظومة، فهي بذلك قرارات راهنة تهدف إلى تجاوز الوضع بعيد عن التخطيط العلاجي والمتضمن الدخول إلى عمق الانشغالات الحقيقية التي يعاني منها القطاع والمنظومة.

في حين وصلت نسبة المبحوثين الذين أكدوا بأن التغيرات التي مرت بها المنظومة التربوية والتعليمية هي تغيرات عشوائية بنسبة 9,9% لأنها لا تتمتع بالجدية ذات طابع عشوائي لا يرجى منها إعادة بناء قاعدة تربوية وعلمية فهي لم تنطلق من عمق احتياجات المجتمع في إعادة الاعتبار للتعليم والتنشئة الاجتماعية كما أنها لم تنطلق من محددات الطموح الفردي والمجتمعي في إعداد جيل قادر على مواجهة تحديات المستقبل، فالخلل لا يكمن فقط في طريقة التخطيط واختيار الأولويات في ذلك وإنما أيضا يكمن في معايير التجسيد ومستلزماته والخبرات القادرة على رعايته وتنفيذه بدقة عالية ووفق معايير محكمة، أما أصغر نسبة قدرت ب9,2% سجلت عند المبحوثين الذين أكدوا بأن التغيرات التي مرت بها المنظومة التربوية والتعليمية عبارة عن نمذجة القطاع بمناهج أجنبية فالتغيرات التي مرت بها المنظومة هي عبارة عن قوالب جاهزة لمناهج علمية تم تجسيدها وتطبيقها في إطار إصلاح النظام وذلك دون أدنى دراسة للوضع الذي يعرفه النظام والمشكلات التي تعاني منها المنظومة سواء في أبعادها البشرية أو الفكرية أو في أبعادها التنظيمية والتقنية، وفي هذا الإطار نستطيع القول أنه بالرغم من اختلاف الآراء حول التغيرات التي مست القطاع فإن الثابت في الموضوع أن التغيير والإصلاح ضرورة ملحة من أجل المضي في التكيف مع تحديات العصر الراهن.

جدول رقم 79: يبين رأي المبحوثين حول تأثير التغيرات التي أصابت المنظومة التعليمية على أداء الأستاذ.

تأثير تغيرات المنظومة على الأداء	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	585	59.6
لا	396	40.4
المجموع	**981**	**100.0**

يوضح الجدول المتعلق برأي المبحوثين حول تأثير التغيرات التي أصابت المنظومة التربوية والتعليمية على أداء الأستاذ أن أكبر نسبة تم تسجيلها كانت عند المبحوثين المجيبين بنعم وذلك بنسبة 59,6% ويرجع ذلك لتغيير أساليب التعليم ومحتوى المواد الدراسية، والتقنيات المستخدمة في ممارسة العملية التعليمية وأيضا التفاعل داخل حجرة القسم وإشراك المتعلم ضمن العملية التعليمية وتغيير المناهج وعليه شكلت جملة التغييرات تأثيرا كبيرا في زيادة مجهودات الأستاذ سواء من حيث التلقين أو من حيث الأدوار التنموية، أما أصغر نسبة تم تسجيلها كانت عند الأساتذة المجيبين بلا وذلك بنسبة 40,4% وفيها يؤكد المبحوثون أن أداءهم لم يتغير ولم يتأثر بمختلف الإجراءات التي تم إدراجها في سبيل تغيير وإصلاح المنظومة كونها لا تنطلق من عمق دراسة المجتمع وطموحات أفراده وذهنيتهم وأسلوب تفكيرهم بل هي إجراءات علاجية أنية ظرفية غير مدروسة لم تهتم بإعادة بناء المنظومة وفق المعطيات المطروحة لأن الذهنية والقاعدة البشرية وقاعدة العلاقات وأنماط التفاعل لم يتم تهيئتها لقيادة هذا التغيير.

أما بالنسبة لنظرة الأساتذة حول مستقبل المنظومة التربوية والتعليمية في الجزائر في ظل التغيرات العلمية والتقنية فقد أكدت الدراسة الميدانية أن أكبر نسبة تم تسجيلها قدرت ب19,1% عند المبحوثين الذين أجابوا بعدم كفاية الجهود وعشوائية الإصلاحات، وفيها يتجه الأساتذة للتأكيد على أن الجهود المبذولة من قبل الدولة والإصلاحات التي تم إجراؤها في قطاع التربية والتعليم لم تكن بحجم التغيرات المتسارعة وزيادة حاجة المجتمع للتغيير كونها لم تتبنى مسألة تغيير التعليم كوسيلة لتنمية المجتمع وتطويره بل اعتمدتها كغاية في حد ذاتها، أما النسبة الثانية قدرت ب15,7% سجلت عند المبحوثين الذين أقروا بأن مستقبل المنظومة يكمن في ضرورة الإصلاح الجاد والمتواصل، إصلاح مبني على أسس علمية وقواعد منهجية تنطلق من عمق المجتمع وإرادته في التغيير وتقوم على أسس ومقومات تجمع بين المحافظة على القيم والانفتاح على الآخر والتعايش مع الحضارات العالمية لا الاندماج فيها، وتليها نسبة 15,2% عند المبحوثين الذين أقروا بأن مستقبل المنظومة التعليمية في ظل التغيرات العلمية والمعرفية والتقنية يكمن في إعادة بناء الفلسفة

التربوية والتعليمية، حيث يؤكد فيها الاساتذة على أنه يجب إعادة تغيير مختلف الأسس والقواعد والمقومات التي تعتمدها الفلسفة التربوية والتعليمية في الجزائر حتى يتم وفقها تخطيط الإصلاحات التي يمكن اعتمادها وتبنيها في إطار إعادة البناء والتشييد.

أما نسبة المبحوثين الذين أقروا بأن مستقبل المنظومة صعب ومليء بالتحديات قدرت ب14,8% وفيها يؤكد الأساتذة على أن ما تواجهه المنظومة أمر شديد التعقيد فهي تتأرجح بين المشكلات والأزمات الداخلية وبين التحديات والتغيرات الخارجية، إذ لا يمكن التكهن بمصيرها مادامت المشكلات في تزايد مستمر خاصة ما وصلت إليه الأوضاع نتيجة الإضرابات المتتالية لنقابات الأساتذة وبين الانتشار الموسع لمظاهر الغش وميوعة الاهتمام بالأمر من قبل الوزارة الوصية، ما أدى إلى هشاشة الوضع التربوي في المجتمع، وسجلت نسبة 11,9% عند المبحوثين الذين أقروا بأن فلسفة التعليم غامضة ولا يمكن الحكم عليها وبذلك لا يمكن أن يتم تحديد اتجاه المنظومة أو مسارها وفي هذا الموقف يؤكد الأساتذة على أن المنظومة تتبع منهجا وفلسفة غير واضحة سواء من حيث التخطيط أو من حيث الإعداد أو في الإمكانيات والأهداف المسطرة فكل ما تعكسه هو مزيد من الإخفاقات والتراجع والفوضى، إذ لا يمكن تحديد مرتكزاتها وأولوياتها وقواعدها والطرق المعتمدة في معالجة مشكلاتها، تليها نسبة المبحوثين الذين أكدوا أن المنظومة التربوية والتعليمية في حاجة إلى دراسة من قبل مختصين جزائريين وذلك بنسبة تقدر ب7,6% حيث يؤكد الأساتذة في هذا الموقف أن المنظومة في حاجة إلى دراسة معمقة تنطلق من عمق التغيرات التي مرت بها الدولة والمنظومة ومختلف المحطات الإصلاحية التي عرفتها وكل ما يتعلق بالأسس والقواعد التي تم اعتمادها في بنية المنظومة ومختلف القرارات والاتجاهات والآراء التي تحركها وكل ما تم اعتماده في أبعادها الوظيفية وفي حركتها نحو التقدم، كما أنه لا يمكن تجاوز الوضع الراهن للمنظومة إلا في حالة الوقوف على أسباب التراجع والأفاق التي يمكن اعتمادها في إعادة ضبط مسارها وتفعيلها وظيفيا حتى تكون في مستوى التكيف مع الأحداث الجديدة.

أما أصغر نسبة قدرت ب06% سجلت عند الأساتذة الذين أكدوا بأنه يجب تغيير الذهنية قبل تغيير المنظومة وفي هذا الإطار يتجه المبحوثون للقول أنه لا يمكن إصلاح المنظومة وتجديدها والنهوض بها دون تغيير الذهنية لأن أي إصلاح لا يمكن أن يحقق مستوى من النجاح في ظل غياب الذهنية التي يتم استثمارها في بناء مقومات المعرفة وترسيخ روح البحث العلمي بعيدا عن التناقض الكلي بين الفكرة ومحتواها النظري والسلوكي خاصة في ظل التغيرات العميقة في واقع العلم والمعرفة.

وفي نفس السياق أكدت الدراسة الميدانية فيما يخص نظرة الأستاذ إلى مهنة التعليم أن أكبر نسبة سجلت كانت عند المبحوثين الذين أقروا بأن التعليم مهنة قاعدية وأساسية في المجتمع وذلك بنسبة 17,5%

وفيها أكدوا أنها مهنة استراتيجية يتم وفقها بناء المجتمعات وتهيئتها بشريا وفكريا وثقافيا وحضاريا حتى تكون في مستوى التسارع الكبير والمفروض نتيجة التغيرات المتتالية على المستوى العلمي والتقني والفكري وذلك من خلال توفير المعلومات والشروط والعناصر الإيجابية اللازمة لإعداد الأجيال بالصورة التي تساهم في إعادة إنتاج ذهنية جديدة تقوم على أساس بناء العناصر التي تسمح بتنمية أليات التقدم واستراتيجياته، أما النسبة التي تليها قدرت ب 15,7% سجلت عند المبحوثين الذين أكدوا بأن التعليم مهنة من خلالها تبنى المجتمعات، وفيها يذهب الأساتذة إلى التأكيد على أن مهنة التعليم مهنة حيوية تتعلق ببناء الإنسان وبناء العلاقات الاجتماعية ذات الطابع الإيجابي وفي هذا الإطار يعتبر التعليم المحرك الأساسي للمجتمع وتفاعلاته مع الأخر من خلال بناءه وتهيئته بالشروط الضرورية للنهضة، وتليها نسبة 13,5% عند المبحوثين الذين أقروا بأن التعليم هو مهنة التجديد حيث يذهب الأساتذة في هذا الإطار إلى القول بأن التعليم مهنة مجددة للبنية الفكرية والبشرية والثقافية فهو مهنة ديناميكية تحرك المجتمع وأنظمته وتتحكم في إنتاج المعطيات والمقومات الأساسية التي يتحرك وفقها نحو التجديد، كما تمنحه سبل الاستمرارية والمشاركة في التوجه نحو العالمية وفق أسس وقواعد محكمة تفيد بأن تكون العالمية أفق وليس تحدي وإعاقة.

أما نسبة 13,3% سجلت عند المبحوثين الذين أكدوا بأن التعليم مهنة تطوير الأجيال ويرجع ذلك إلى أنه أساس بناء الأجيال من خلال إعدادهم وإعادة إنتاج سلوكهم حتى يكونوا ذوي كفاءات عالية في بناء المجتمع والتوجه لسوق العمل بالشروط التي تعكس مدى كفاءتهم، وبالتالي يركز التعليم في هذا الإطار على حل مشكلة الأفكار وإعادة إنتاجها حتى تتماشى مع تغيرات العالم، وتليها نسبة 11,3% عند المبحوثين الذين أقروا بأن التعليم مسؤولية اجتماعية وفيها يؤكد الأساتذة على أنهم مسؤولون بشكل كبير أمام المجتمع على حماية الإرث الثقافي والتاريخي وترسيخ مقومات الهوية الوطنية والثقافية، وتليها نسبة المبحوثين الذين أقروا بأن التعليم مهنة بنائية وتنموية بنسبة 10,9% وفيها يؤكد الأساتذة على أن التعليم يقوم على ترجمة أهداف السياسات التعليمية المسطرة ويعكس فلسفة التربية المعتمدة ضمن المجتمع والتي تقوم على خطط بنائية واستراتيجيات إنمائية يتم خلالها تأسيس تفاعل بناء بين ازدواجية الطرح الاجتماعي العام الذي يهدف إلى إنشاء جيل جديد يجمع بين مقومات ثقافية وخصوصية اجتماعية وتاريخية ثابته بمعاييرها وقواعدها ومقوماتها وفواعلها، وبين الانفتاح على العالم والتحرك ضمن جميع متغيراته، كما سجلت نسبة 9,4% عند المبحوثين الذي أكدوا بأن التعليم مهنة التحديات وفيها يرى الأساتذة أنه في ظل التغيرات المتسارعة ذات الطبيعة العلمية والمعرفية والتقنية أصبحوا أكثر مسؤولية اتجاه التحديات التي لحقت بالمجتمع في ظل الانفتاح غير المقنن وغير الموجه، أما أصغر نسبة تم تسجيلها قدرت ب8,5% كانت عند المبحوثين الذين أكدوا أن مهنة التعليم هي مهنة المصاعب وفي هذا الشأن يرى الأساتذة أن مهنة التعليم أصعب مهنة

وأكثرها مسؤولية وجهد إذ تحتاج إلى بنية بشرية عالية القدرة حتى تكون بحجم المصاعب التي تواجههم في بناء الأجيال بصورة سليمة وإنتاج الفكر التجديدي والإشراف على مسيرة التنمية والبناء.

ثانيا: تحليل البيانات المتعلقة بأسئلة المقابلة.

رأي المبحوثين حول كيفية تأثير الإصلاحات التي عرفها قطاع التربية والتعليم على أداء الأستاذ.

أكدت الدراسة الميدانية فيما يخص رأي المبحوثين حول التأثير الذي أحدثته الإصلاحات التي عرفها قطاع التربية والتعليم على أداء الأستاذ أن أكبر نسبة تم تسجيلها عند الأساتذة المديرين المجيبين بأن التأثير سلبي وقدر ب48،% أما نسبة 28% أجابوا بأن التأثير إيجابي، أما 24% من المبحوثين أقروا بأن هذه الإصلاحات تبعث على التفاؤل، وفي هذا الإطار أكد المبحوثون المجيبين بسلبية التأثير أن واقع التعليم شهد الكثير من الاختلالات في الوقت الراهن ويرجع ذلك إلى أن الإصلاحات مجرد قرارات ظرفية تتعلق بقضايا راهنة ولم تنطلق من احتياجات القطاع والمجتمع، كما أنها لم تراعي دور الأستاذ فيه، وهو الفاعل في تحديد الطموحات الفردية بالموازاة مع التصور الاجتماعية للمستقبل حتى يستطيع إيجاد العناصر والشروط التي تسمح بالاتصال مع العالم الخارجي وتسمح بتكيفها مع متغيرات الوضع العام، في حين تتقارب النسبتين الثانية والثالثة الناتجة عن المحوثين الذين أقروا بأن الإصلاحات إيجابية وتبعث على التفاؤل، فحسب رأيهم تعتبر فكرة الإصلاح في حد ذاتها قيمة وإضافة للمجتمع كونها تعكس مدى قناعة الدولة والسلطات العامة والوزارة الوصية على القطاع أن الوضع العام للتربية والتعليم يحتاج إلى إعادة نظر وإلى انطلاقة جديدة يتم وفقها إعادة قراءة معطيات الواقع التربوي والتعليمي وإعادة تنظيم الغايات والأهداف وصياغتها وفق طموحات المتعلمين واحتياجات المجتمع.

رأي المبحوثين حول كيفية تأثير ظروف الأستاذ الاجتماعية والاقتصادية والنفسية على أدائه التربوي والتعليمي.

أما بالنسبة لرأي المبحوثين حول تأثير ظروف الأساتذة الاجتماعية والاقتصادية والنفسية على أدائهم التربوي والتعليمي فقد أكدت الدراسة الميدانية أن أكبر نسبة قدرت ب36% تم تسجلها عند المبحوثين الذين أقروا بأن تحسن ظروف الأساتذة يؤدي إلى رفع المعنويات، كما سجلت نفس النسبة عند الأساتذة الذين أقروا بأن الظروف الاجتماعية والنفسية والصحية للأستاذ تؤدي إلى الإجهاد، أما المبحوثين الذين أكدوا بأن ظروف الأستاذ تؤدي إلى تراجع مستويات الأداء وذلك بنسبة 32 % ويرجع سبب ارتفاع نسبة المبحوثين الذين أقروا بأن الظروف التي يمر بها الأساتذة تؤدي إلى الإجهاد وتؤدي إلى تراجع مستويات الأداء إلى تغير المشهد التربوي والتعليمي في العالم الأمر الذي استدعى إعداد وتخطيط استراتيجيات على نطاق واسع

بغية الاهتمام بأوضاع الأستاذ حتى يتمكن من القيام بالتزاماته اتجاه الفرد والمجتمع على أكمل وجه، غير أن الواقع يعكس الكثير من العقبات التي تواجه الأستاذ وتنعكس على أدائه بشكل سلبي فبالرغم من السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية الموجهة لتحسين ظروفه إلا أنها لم تصل لغاية الأن للواقع المنشود الذي يساهم في تحقيق الوضع الملائم للأداء

أما بقية المبحوثين اعتبروا بأن الوضع الجيد للأستاذ من أهم العوامل التي ترفع معنوياته وتحسن أداءه كونها من التحديات التي تواجهه أثناء ممارسته للعملية التعلمية، لذلك فكلما كانت الأوضاع جيدة بالنسبة له أدى ذلك إلى زيادة رغبته ودافعيته للإنجاز مما يرفع مستوى الشعور لديه بالرضا الوظيفي سواء من حيث وضعه العام أو من حيث شعوره بالراحة أثناء أدائه، كما أن تحسن الأوضاع ينم عن مدى اهتمام الدولة والمجتمع بالتعليم والأساتذة، خاصة وأن ذلك يتم إدراجه ضمن مخطط تنمية الطاقات البشرية وتطوير الرأسمال البشري فالأستاذ أساس التنمية وأليتها إلى الإنجاز.

رأي المبحوثين حول أهم التحديات التي تواجه أداء الأساتذة في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها المجتمع.

أما بالنسبة لرأي المبحوثين حول أهم التحديات التي تواجه أداء الأساتذة في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها المجتمع فقد أكدت الدراسة الميدانية أن أكبر نسبة سجلت عند المديرين الذين أقروا بأن أهم التحديات تكمن في أن التعليم مسؤولية اجتماعية وذلك بنسبة 48% أما النسبة الثانية كانت عند المديرين الذين أقروا بأن التحديات تكمن في تأثر المكانة الاجتماعية والتعليمية للأستاذ وذلك بنسبة 28%، في حين سجلت أصغر نسبة عند المديرين الذين أقروا بأن التحديات تكمن في أن الأستاذ مرأة المجتمع وقدرت ب 24%، وفي هذا السياق يرجع سبب ارتفاع نسبة المبحوثين الذين أكدوا بأن التعليم مسؤولية اجتماعية لاعتبارهم أن التعليم أساس بناء المجتمع والفرد والأكثر من ذلك أساس بناء الأجيال، ففي إطار التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي مر بها المجتمع أصبح من الضروري أن يكون الأستاذ على قدر كبير من التأهيل والقدرة على تحقيق التوازن بين طبيعة التفكير المجتمعي، خاصة مع الواقع المعاصر الذي يفرض نمط معين من المقومات الشخصية والعلمية، الأمر الذي يقع على عاتق الأستاذ ويزيد في مسؤولياته اتجاه المجتمع والأفراد والأجيال، أما أصحاب النسبة الثانية فقد أقروا بأن أهم التحديات تكمن في تراجع مكانته الأستاذ الاجتماعية والتعليمية الأمر الذي أثر عليه في إطاره الاجتماعي والمهني وبذلك انعكس الوضع سلبا على أدائه وعلى مستوى فعاليته، فالواقع يعكس مدى تراجع المكانة المهنية والاجتماعية، من خلال تراجع الجودة في مخرجات التعليم وضعف المردودية في نوعية التعليم المقدم، أما أصغر نسبة من المبحوثين والذين ينظرون للأستاذ على أنه مرأة المجتمع فيرجع لذلك لاعتبارهم أنه يعكس التصور العام

الذي يعيشه المجتمع من حيث طبيعة التفكير وطبيعة السلوك والتفاعل ومن حيث العلاقات والأبعاد القيمية والمعيارية والأخلاقية، فالأستاذ في هذا الوضع هو صورة المجتمع، الأمر الذي ينعكس على أدائه للعملية التعليمية وعلى مختلف تعاملاته سواء في إطار بيئته الداخلية أو البيئة الاجتماعية العامة وعليه .

رأي المبحوثين حول انعكاس التحولات التكنولوجية والمعلوماتية على أداء الأستاذ التربوي والتعليمي.

أما فيما يخص رأي المبحوثين حول انعكاس التحولات التكنولوجية والمعلوماتية على أداء الأستاذ فقد أكدت الدراسة الميدانية أن أكبر نسبة تم تسجيلها قدرت ب60% عند المبحوثين الذين أجابوا بأن أداء الأستاذ غير قادر على مواكبة المستجدات المطروحة على الساحة التربوية والتعليمية والاجتماعية المتعلقة باستخدام التكنولوجيات والمعلوماتية وبرامج حفظ وتحليل وترتيب وتصنيف البيانات، ويرجع ذلك لضعف برامج التكوين الموجهة لإعداد وتنمية هذه الأبعاد في كفاءات الأستاذ فبالرغم من البرامج التدريبية المسطرة في إطار تطوير قدرات الأساتذة وإمكانياتهم، إلا أنها لم تغطي احتياجاتهم، فالتغير في البرامج والتكنولوجيا في حركة مستمرة تتطلب مرونة عالية حتى يتماشى الأداء مع المستجدات، وبذلك لا يزال غير ملائم للتغيرات الكبيرة في عالم التكنولوجيا والمعلوماتية، في حين سجلت أصغر نسبة عند المبحوثين الذين أقروا بأن المستجدات التكنولوجية والمعلوماتية فتحت الأداء على أفاق جديدة وذلك بنسبة 40% وفي هذا السياق أكدوا أنه بالرغم من صعوبة الحصول على هذه المعرفة التي تمكن الأستاذ من اكتساب المهارات اللازمة لاستخدام التقنيات الحديثة والتحكم فيها إلا أن لها التأثير الكبير على الأداء، خاصة في مساهمتها في فتح الأفاق أمام الأستاذ من حيث تغيير أولويات العمل التربوي من أجل رفع الكفاءات وتغيير المناخ التربوي العام والقيام بتجديده وتهيئته ليستجيب لمختلف المستجدات العالمية، وفي هذا السياق تؤثر التطورات والتغيرات التكنولوجية والمعرفية في أداء الأستاذ من جميع نواحيه وعناصره غير أن التأثير نسبي ويتغير من أستاذ لأخر حسب حاجته وتطلعاته واستعداداته في هذا الجانب.

رأي المبحوثين حول كيفية تأثير الأداء التربوي والتعليمي للأستاذ في ظل التغيرات العلمية والمعرفية.

أما بالنسبة لتأثر أداء الأستاذ التربوي والتعليمي في ظل التغيرات العلمية والمعرفية فقد أكدت الدراسة الميدانية أن أكبر نسبة قدرت ب44% سجلت عند المبحوثين الذين أجابوا بأن تأثر الأداء يرجع بالدرجة الأولى إلى ضعف مواكبة المعرفة، حيث أكدوا في هذا الإطار أن التغيرات والمستجدات المتتالية في العلم والمعرفة أصبحت من أهم سمات المجتمع المعاصر ومن الشروط المفروضة على أي منظومة تعليمية حتى تكون على قدر كبير من التأهيل والقدرة على التكيف واكتساب عناصر المرونة التي تسمح بدخولها عالم المعرفة، بمستوى يؤهلها لبناء إمكانيات ذاتية تساعد على تجديد النظام التعليمي بشكل ذاتي، وفي هذا

السياق لا يتماشى أداء الأستاذ في قدرته وفعاليته مع الحجم الكبير للمعرفة، فهو على درجة من العجز أمام مختلف التغيرات الأمر الذي يستدعي إعادة تأهيله لمواجهة التحديات المطروحة.

أما نسبة 32% من المبحوثين أقروا بأن التغيرات العلمية والمعرفية طرحت الكثير من التحديات على أداء الأستاذ وفيها يرى المديرون أن هذه التغيرات فتحت المجال لتحديات لا متناهية أمام الأستاذ تختبر مستوى أدائه في الاستجابة لها وإدراك طبيعتها وطرق الاستفادة منها واستغلالها بأساليب تسمح له بأن يكون على قدر كبير من التفاعل مع ما أتاحته من مستجدات، وفي نفس السياق سجلت أصغر نسبة عند المديرين المجيبين بأن التغيرات العلمية والمعرفية أثرت على أداء الأستاذ من خلال ما فرضته من ضرورة للتكوين وذلك بنسبة 24% حيث أكدوا على ضرورة التكوين والإعداد الجيد وزيادة الإمكانيات والمهارات اللازمة من أجل مواجهة التغيرات المتتالية في إطار العلم والمعرفة، فالتغيير في الأداء أصبح أمام الأستاذ واقع معاش ولا وجود لبدائل أخرى سوى التكوين الذي يعتبر من العوامل الأساسية في تجديد بنية التدريس وتعديلها وفق المتغيرات العالمية، لذلك أصبح ضرورة ملحة لمواجهة مختلف التحديات المطروحة على الساحة الاجتماعية والتربوية.

رأي المبحوثين حول أداء الأستاذ في ظل الإصلاحات التي مست قطاع التربية والتعليم.

أما فيما يخص رأي المبحوثين حول أداء الأستاذ في ظل الإصلاحات التي مست قطاع التربية والتعليم فقد أكدت الدراسة الميدانية أن أكبر نسبة تم تسجيلها قدرت ب40%عند المبحوثين الذين أقروا بأن أداء الأستاذ في ظل الإصلاحات هو أداء ضعيف خاصة أمام ما يفرضه ذلك من إمكانيات، حيث أكدوا أن مشروع الإصلاح يتطلب جهود كبيرة وإمكانيات تسمح له بأن يكون فاعل ويكون محرك حيوي لتجديد النظام التعليمي، كما أنه استراتيجية تقوم على بناء المنظومة وفق التغيرات المتجددة انطلاقا من التخطيط والإعداد وحصر الجهود والإمكانيات والقيام بعملية التنفيذ والتقييم، فهو من أكبر مشاريع التنمية التي يعتمد عليها المجتمع في إعادة البناء، كما أنه مشروع مؤطر ومعد وفق أطر علمية وقواعد مضبوطة وأهداف مسطرة وغايات وأمال مشروعة وتوقعات بذلت مختلف الجهود في سبيل تحقيقها، غير أن الواقع لم يكن بذاك المستوى من الطموح المذكور في القرارات والمخططات المعدة لأنها لم تنطلق من تنمية أداء الأستاذ ليكون بمستوى المشروع.

في حين سجلت نسبة 36% عند المبحوثين الذين أقروا بأن أداء الأستاذ في ظل الإصلاحات التي مست القطاع هو أداء يعاني من التذبذب، ويرجع الأمر بالدرجة الأولى حسب رأيهم إلى أن الأستاذ لم يتلقى تكوينات فعالة تسمح له بأن يكون بمستوى التغيرات والتطورات والمستجدات العالمية، وفي المقابل تم إحداث إصلاحات واسعة في القطاع انطلاقا من المناهج والوسائل التعليمية والطرق والأساليب والأهداف والسياسات

الأمر الذي أدى إلى تذبذب أداء الأستاذ بين المتغيرات الحديثة التي تستدعي زيادة كفاءته ومهاراته وبين الوضع الذي عكس واقع يسوده الكثير من التغييرات التلقائية ذات الطابع الظرفي والعشوائي، بحيث لم يتم الاهتمام بعملية الإصلاح كوسيلة للتغيير والتنمية وإنما تم الاهتمام بها كغاية لذاتها، أما أصغر نسبة سجلت عند المبحوثين الذين أقروا أن أداء الأستاذ في ظل الإصلاحات التي مست القطاع هو أداء في تطور مستمر وذلك بنسبة 24%وفي هذا الإطار أكدوا أنه بالرغم من مظاهر تراجع المستوى التعليمي إلا أن ذلك الأمر يبقى بشكل نسبي فهناك الكثير من برامج التأهيل والتكوين تم إنجازها وإعدادها في إطار رفع كفاءة الأساتذة لتتماشى مع الإصلاحات المتتالية خاصة من حيث المناهج واستخدام التقنيات الحديثة، وبذلك فإن أداء الأساتذة بالرغم من التطورات المتسارعة في المجال العلمي والمعرفي والتقني ورغم التحولات والإصلاحات التي حدثت، إلا أن الأمر لم يكن تحديا لأنها أتاحت أيضا أساليب كثيرة ومتطورة للتكوين الذاتي والاستفادة من مختلف التطورات في عالم التربية والتعليم، وفي هذا السياق يبقى أداء الأستاذ بحاجة متواصلة للتجديد حتى يكتسي طابع المرونة الذي بات أليته في التطور والفاعلية.

رأي المبحوثين حول تأثير البيئة التنظيمية للمؤسسة التربوية على أداء الأستاذ.

أكدت الدراسة الميدانية فيما يخص رأي المبحوثين حول تأثير البيئة التنظيمية للمؤسسة التربوية على أداء الأستاذ أن أكبر نسبة تم تسجيلها كانت عند المبحوثين الذين أقروا بأن كثرة المشاكل في البيئة التنظيمية تنعكس سلبا على أداء الأستاذ وذلك بنسبة 36% وفيها أكدوا أن للبيئة التنظيمية دورا فاعلا في تنمية الأداء وتفعيله كما أنها للمشكلات التي تعاني منها في مستوى العلاقات أو التفاعلات تقف عائقا في تنشيط العملية التعليمية وبذلك تنعكس سلبا على مستويات أداء الأساتذة، فهي بذلك الفاعل الأول في تقديم بيئة ملائمة للتعليم، غير أن الوضع في الكثير من المؤسسات يشير إلى النقص الفادح في التجهيزات وفي التهيئة اللازمة التي تساهم في توفير مناخ إيجابي وهو ما يؤدي إلى اختلالات واضحة في ممارسات الأساتذة لأدوارهم.

في حين سجلت نسبة 32%عند المديرين الذين أقروا بأن التنظيم الجيد يرفع من مستوى الأداء والمديرين الذين أقروا بأن التجهيز الجيد للمؤسسة ينعكس بالإيجاب على أداء الأستاذ وفي هذا السياق تؤكد الفئتين أن التجهيز الجيد والتنظيم الجيد من شأنهما أن يساهما في رفع مستويات الأداء عند الأساتذة بشكل إيجابي يسمح بتحسين مستوى التحصيل العلمي عند المتعلمين، وعليه يرتبط المناخ التنظيمي بمستويين أولها التجهيز الجيد للبيئة التعليمية بمختلف الوسائل والمعدات والهياكل ومن جهة أخرى يشير الأمر إلى التنظيم الداخلي للبيئة التعليمية، من لوائح ومقررات ومراسيم ووثائق تضبط عمل الأستاذ والالتزام بالنظام الداخلي للمؤسسة ومختلف المعاملات والشروط الاجتماعية والتربوية والعلاقات والتفاعلات، والتي تعكس مدى

ملاءمة المناخ التنظيمي بمختلف عناصره في الارتقاء بالأداء وعليه يعتبر من أهم العوامل التي تنعكس بالسلب أو الإيجاب على أداء الأستاذ كما أن ملاءمتها للتغيرات ومرونتها مع الوضع الاجتماعي العام لها دور بارز في تفعيل أدواره التربوية والتعليمية.

رأي المبحوثين في كيفية تقييم أداء الأساتذة.

أما بالنسبة لرأي المبحوثين في كيفية تقييم أداء الأساتذة فقد أكدت الدراسة الميدانية أن أكبر نسبة تم تسجيلها قدرت ب44% عند المديرين الذين أقروا بأن أداء الأستاذ لا يزال ضعيف فبالرغم من مختلف التدابير التي تم إجراؤها في سبيل تطويره وزيادة فعاليته إلا أنه لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب الذي يسمح له بمواجهة مختلف التحديات التي شهدها الوضع التربوي في المجتمع، كما أنه في حاجة إلى بناء استراتيجية فعالة تهدف إلى النهوض به وتفعيله وزيادة إمكانياته خاصة وأن الوضع الراهن يحتاج إلى نقلة نوعية في طرق التخطيط والتنفيذ والإعداد الجيد الذي يساعد في الخروج من فوضى الأداء، في حين سجلت نسبة 36% عند المبحوثين الذين أقروا بأن أداء الأستاذ يحتاج إلى إعادة الاعتبار وفي هذا السياق أكدوا بأنه لا يزال في وضع غير مستقر وغير فاعل فهو يحتاج إلى إعادة الاعتبار من خلال بحث سبل تطويره والوقوف على مختلف الأسباب التي أدت إلى تراجعه من أجل معرفة الخلل الذي يعاني منه في ظل الظروف المتغيرة، كما أنه يرتبط فقط بعملية التلقين والتربية بل أصبح مرتبط بالأدوار المتغيرة بتغير الوضع العام للتعليم وبتغير احتياجات المتعلمين لذلك فهو في ديناميكية مستمرة وفي تفاعل دائم مما يستدعي إعادة النظر في استعدادات الأستاذ حتى يتمكن من التكيف مع الوضع المتطور.

في حين سجلت أصغر نسبة عند المبحوثين المجيبين بأن الأداء في تطور مسمر وذلك بنسبة 20% وفي هذا الموقف أقروا أن الأساتذة في سعى مستمر لتطوير أدائه بالرغم من النقائص الكبيرة والتحديات التي يعانيها والمعيقات التي تواجهه، وعليه تبقى الجهود متواصلة خاصة بعد معرفة أهمية التعليم بالنسبة لبناء الفرد والمجتمع والأجيال، وفي هذا الإطار وبالرغم مما يعانيه الأداء من تراجع وضعف إلا أن عملية تطويره أصبحت ضرورة ملحة أمام الأستاذ كما أن الاهتمام به كأهم شخصية في المجتمع للنهوض حتى يكون على قدر كبير من الفاعلية في ظل التغيرات الراهنة.

رأي المبحوثين حول المشاكل التي أثرت على الأداء التربوي والتعليمي للأستاذ.

أما بالنسبة لرأي المبحوثين حول المشاكل التي أثرت على أداء الأستاذ فقد أكدت الدراسة الميدانية أن أكبر نسبة تم تسجيلها كانت عند المديرين الذين أقروا بأن المشاكل التي تحدث على مستوى البيئة الداخلية للمؤسسة أكثرها تأثيرا في الأداء وقدرت ب40% خاصة ما يتعلق بالعلاقات والتفاعلات التي تحدث بين الأساتذة والمتعلمين لاعتبارهم أساس العملية التعليمية وأي إجراء يتم اتخاذه من حيث التغييرات في

المناهج أو في وسائل التعليم أو محتوى المادة العلمية يؤثر بشكل مباشر على تحصيلهم العلمي، ما يضطر الأساتذة إلى إعادة النظر في أدائهم حتى يتمكنوا من التكيف مع مختلف احتياجات المتعلمين بالإضافة إلى التأثر بمختلف العلاقات التربوية داخل المؤسسة.

في حين سجلت نسبة 32% عند المبحوثين الذين أقروا بأن أغلب المشكلات التي تؤثر على أداء الأساتذة هي مشكلات من البيئة الخارجية وفيها أكدوا بأن المشكلات العامة التي يعاني منها القطاع والمجتمع هي التي تؤثر بشكل كبير على وضع الأستاذ وعلى ظروفه مما ينعكس سلبا على أدائه خاصة ما يتعلق بتراجع مكانة التعليم والأستاذ فالوضع ينم عن تراجع المنظومة بصفة عامة، ما أدى إلى تغير صورته في المجتمع كما أن وضعه الاجتماعي والاقتصادي أدى إلى الشعور بالإحباط والإجهاد والتوتر أثناء ممارسة العملية التعليمية، اما بالنسبة للتطورات والتغيرات التي عرفتها المعرفة والتكنولوجيا أدى ذلك إلى رفع سقف التوقعات من الأستاذ خاصة في زيادة فعالية أداءه حتى يكون الوضع التربوي والتعليمي العام متماشي مع جملة التغيرات على الصعيدين المحلي والعالمي.

أما أصغر نسبة تم تسجيلها قدرت ب28% عند المديرين الذين أقروا بأن المشكلات التي تتعلق بقدراته هي الأكثر تأثيرا على الأداء وفي هذا السياق أكدوا أن كل ما يرتبط بقدراتهم ومهاراتهم المستخدمة في العملية التعليمية تنعكس على أدائهم، بالسلب أو الإيجاب فكلما كانت إمكانيات الأستاذ محدودة فإن ذلك يؤثر سلبا على أدائه وكلما سعى في رفع مستوياته وتحسين قدراته التعليمية والتربوية فإن ذلك ينعكس بالإيجاب، وبالتالي يرجع التأثير بالدرجة الأولى إلى ما يمتلكه من قدرات واستعدادات وكفاءات تسهل عملية تلقين المعرفة وتساعد على تطوير المتعلمين، وفي هذا السياق وبالرغم من الظروف التي يمر بها الأستاذ والتحديات على الصعيدين الداخلي والخارجي وبالرغم من مختلف الجهود المبذولة إلا أن الوضع العام للتعليم لا يزال يحتاج إلى إعادة نظر وإعادة الاعتبار في وضع الأستاذ حتى يكون بقدر التحديات والطموحات المتجددة التي تتماشى والتغيرات على المستوى العالمي واحتياجات الأجيال الجديد في تطوير المعرفة وزيادة مستويات الأداء التربوي والتعليمي وتحسين جودة قطاع التربية والتعليم، بالرغم من الجهود والمساعي في تطوير أداء الأستاذ إلا أنه لا يزال يعاني من المشكلات على جميع الأصعدة والتي تستدعي السعي الدائم والمستمر في تحسين وضع الأستاذ وتنمية قدراته وإمكانياته ليتماشى مع مستجدات الوضع ورهاناته وتحدياته.

ثالثا: مناقشة نتائج الدراسة.

1: في ضوء طرحها النظري.

ارتبط موضوع الدراسة منذ انطلاقه بمجموعة من النظريات التي تم تبنيها لتحديد وضبط أسلوب البحث ومعالمه، كما أنها تضبط التصور الذهني للطرح النظري الذي يحدد الإطار العام للمشكلة ويحدد التوجه المنهجي الذي يتم وفقه بناء مراحل معالجة الإشكالية وضبط وتحليل العلاقة الكامنة بين متغيرات البحث من حيث التفاعل والتكامل والتبادل الوظيفي، ومنها يتم تحديد النسق الفكري والمعرفي الذي يحرك البحث بين المضامين النظرية والقواعد المنهجية التي تسمح ببيان الطرح المنظم لموضوع الدراسة.

وفي إطار دراستنا الراهنة وانطلاقا من البعد النظري المستخدم فيها والمرتبط بعناصر البحث توصلنا إلى مجموعة من النتائج على رأسها أن التعليم من أهم الانساق التي يقوم على أساسها المجتمع والأداء التربوي والتعليمي الذي يتغير ويتفاعل مع مختلف المعطيات المحيطة، سواء كان التغير مقصود أو غير مقصود، مس المجتمع في حركته الطبيعية نحو التقدم والاختلاف بغية تحقيق التوازن الديناميكي الذي يتم فيه المحافظة على الثوابت في بنية التعليم المرتبطة بأهميته كنسق يتحكم في حركة المجتمع واستقراره.

وفي هذا السياق وبالعودة إلى الأبعاد النظرية لهذه الدراسة والمتعلقة بالتراث النظري للتغير الاجتماعي فإن مختلف النظريات التي عالجت مسألة التغير الاجتماعي تشير إلى أنه صفة حتمية تحدث في البيئة الاجتماعية من حيث البناء وعناصره وأنساقه، ومن حيث وظائفه وعلاقاته وتفاعلاته وبذلك نستطيع القول أن أداء الأستاذ التربوي والتعليمي يتغير ويتفاعل وفق التغيرات التي تحدث في البيئة الداخلية والخارجية، كما أنه يتغير نتيجة تغير عناصر البناء الاجتماعي ووظائفه فيتأثر ويؤثر فيه نتيجة تفاعله الدائم مع مختلف المستجدات والمتغيرات، التي تحدث سواء في بنية المعرفة أو قدرات الأستاذ أو الأبعاد التربوية وبذلك يتغير أداء الأستاذ ويتحرك في اتجاه حركة المجتمع سواء كانت نحو التقدم أو نحو التراجع، ويؤثر بدوره في عملية التغيير التي تهدف إلى تحقيق التنمية في المجتمع والارتقاء به، من أجل إيجاد أليات ذاتية تعمل على التجديد المتواصل والمستمر حتى يتم تحقيق التكيف مع جميع التغيرات والمستجدات المطروحة في البيئة الاجتماعية والثقافية وفي البيئة المعرفية، خاصة أن أي تغير يحدث في البناء الاجتماعي العام ينعكس على الأجزاء كما أن أي تغير يحدث في مستواها ينعكس بالسلب أو بالإيجاب على البناء الاجتماعي العام سواء كان ذلك بنائيا أو وظيفيا.

وفي نفس السياق تشير نظرية التوازن الديناميكي لبارسونز إلى فكرة مفادها أن المجتمع يستطيع أن يتكيف مع مختلف التغيرات والمستجدات وذلك بإدماجها في بنائه وتفعيلها من أجل تحقيق استقراره واستمراره

فالتغير لا يفقد البناء الاجتماعي خاصية التوازن كونه يحمل صفة الديناميكية التي تجعل منه وأنظمته وأنساقه ومختلف عملياته وأفعاله تتكيف مع جميع التغيرات، وفي هذا السياق تشير هذه الدراسة الى أن التغيرات التي تحدث في البنية المعرفية تؤثر على التعليم وبالتالي تنعكس على أداء الأستاذ في إطار التغيرات بعيدة المدى التي يتأثر فيها البناء ككل، فأي تغير يحدث فيه ينعكس في المدى الطويل على البنية الاجتماعية والتعليمية من خلال تجديده وتغيره بنائيا ووظيفيا، كما أن الأداء يتأثر بمختلف المستجدات التي تحدث على المستوى قريب المدى من حيث العملية في حد ذاتها في إطار نظامها الذي تعمل فيه سواء من حيث الممارسة أو من حيث الفعالية ومن حيث بنية العلاقات التربوية داخل المحيط التربوي والتعليمي والأبعاد الشخصية التي تميز مفردات العملية التعليمية سواء كانت الأستاذ بمختلف استعداداته وامكانياته وقدراته المعرفية والعقلية والنفسية والجسدية، أو من حيث الخصائص المميزة للمتعلم في طرق فهمه وقدراته ودافعيته للتعلم، فكل ذلك يؤثر في الأداء وفي ممارسة الأدوار وأي تغير يحدث في هذه المستويات ينعكس على الأداء بالسلب أو بالإيجاب.

كما تشير الدراسة إلى أن التغيرات التي حدثت على مستوى المعرفة أدت إلى حدوث تغييرات جوهرية في أداء الأستاذ خاصة ما يتعلق بمفهوم المورد البشري الذي أصبح رأسمال اجتماعي ينبغي إعداده ليكون قادر على التكيف مع مختلف المستجدات من أجل تحقيق التوازن الاجتماعي المطلوب، كما تشير البيانات أن هناك تأثيرات كبيرة نتيجة التغيرات التي حدثت على مستوى التكنولوجيات الحديثة والتي أدت إلى تجسد تغييرات جوهرية في طرق نقل المعرفة وتنوع مصادرها ما أدى إلى التأثير على مستويات الأداء وفعاليته، خاصة من حيث إيجاد عناصر التجديد الذاتي التي تحدث نوع من التوازن الدينامي في إطار السعي الدائم لإيجاد طرق نحو الاستقرار، بالإضافة إلى أن التغيرات التي حدثت في البنية المعرفة المتعلقة بنظريات التربية والتي أعادت تشكيل مفهوم الإنسان وأهميته في تحقيق الاستقرار والتقدم والقوة الاجتماعية فقد ساهم هذا الوضع إلى حد كبير في إحداث تغييرات واسعة النطاق في مفهوم التعليم وأهدافه وأسسه ومناهجه، والأكثر من ذلك ساهمت في التحكم في توجيه مجرى التغيرات مما طرح أنماط جديد للعملية التعليمية التي فرضت على الأستاذ أن يكون في سعي دائم ومستمر لتحقيق التوازن مع التغيرات وتفعيل الأداء في إطار حركتها وديناميتها.

أما نظرية التحديث الوظيفية فتشير إلى أن الاتصال بالحضارات الأخرى أدى إلى انتشار الثقافة في شكل دائري يتسع باستمرار ليمس جميع أنظمة المجتمع، وفي هذا الإطار تخرج الثقافات التقليدية عن جمودها متجهة نحو عملية التحديث والعالمية الثقافية والعلمية، الأمر الذي أدى إلى تناقضات في الأدوار

نتيجة تغير البنية المادية والمعنوية، غير أنها تقترب من الاختفاء عند اتساع دائرة التغير ودرجة استيعاب هذه التناقضات والقابلية للتكيف الداخلي وبذلك يتجه البناء الاجتماعي بأنظمته نحو التقدم والحداثة.

وفي هذا الإطار تشير هذه الدراسة إلى أن الأداء في حركة مستمرة نحو التحديث والتقدم وذلك من خلال ما تم إحداثه من إصلاحات على جميع مستويات البيئة التربوية والتعليمية في المجتمع حتى يكون النظام التعليمي في مستوى عمليات التحديث وبذلك انعكس الوضع على البيئة التربوية، وعليه لم يعد الموقف مرهون بإعداد خطوات للمواجهة وإنما أصبح الأمر مرهون بتخطيط استراتيجيات وتغيير فلسفة التعليم ليصبح الأداء التربوي والتعليمي ألية المجتمع لتحقيق التكيف مع تحديات العالم وفي نفس الوقت يتم الحفاظ على مقوماته والتوجه العام الذي تصاغ في إطاره منظومة الحياة الاجتماعية وأبعادها التنظيمية، وعليه أصبحت أدوار الأستاذ ألية المجتمع في عملية إيجاد عناصر ذاتية تسمح باكتساب المرونة اللازمة في التعامل مع التغير الذي حدث في جميع الأنظمة والعمليات الاجتماعية.

وتشير الدراسة إلى أن الأساتذة يسعون بصورة مستمرة لتجديد مكتسباتهم وقدراتهم المعرفية والعلمية والعقلية والسلوكية حتى تتماشى مع مختلف التغيرات التي تحدث نتيجة ما فرضته عملية الانفتاح على الحضارة الغربية وما أحدثه ذلك من تغييرات على مستوى البنية الفكرية والثقافية والتعليمية للمجتمع وعلى مستوى العلاقات والتفاعلات الاجتماعية والتربوية، وبذلك يتغير الأداء نتيجة توجه المجتمع نحو عملية التحديث والتقدم من أجل تحقيق مستوى أعلى في العملية التعليمية في ظل التغير الدائم والمستمر في البناء الاجتماعي والبنية المعرفية وبذلك يتغير أداء الأستاذ.

كما عالجت هذه الدراسة أهمية اكتساب الأستاذ للمعرفة لاعتبارها أحد أهم عناصر العملية التعليمية سواء كانت في مجال المادة المدرسة أو في المعارف المستخدمة في رفع مستوى أداء الأستاذ وفي زيادة مهاراته في فهم السلوك العام للمتعلم والسعي من أجل توجيهه نحو عملية التعلم بشكل إيجابي وفعال، هذا ما يتضح من خلال النظرية البنائية التي يرى فيها جون بياجي أن التعلم المعرفي يرتبط بشكل كبير بعملية التنظيم الذاتي للتركيبة المعرفية عند الشخص وذلك من أجل التكيف مع مختلف المتغيرات المعرفية التي تحدث نوع من الضغوط الملموسة على الخبرات السابقة للشخص في إطار تفاعله مع معطيات البيئة الخارجية، وفي هذا الإطار أكدت الشواهد الميدانية على أن مختلف الضغوط التي تسببها عملية التغير المتواصلة في المعرفة وفي مصادرها ووسائل انتشارها وفي مختلف وسائطها جعلت الأستاذ في حاجة دائمة إلى تجديد بنائه المعرفي وتنمية إدراكه ووعيه بضرورة ذلك من أجل تجاوز الضغوط وحالة التوتر والتناقض التي تحدث له أثناء أدائه كونه من أهم مصادر المعرفة بالنسبة للمتعلم حتى يحقق التوازن مع مختلف التغيرات المطروحة على الساحة المعرفية والاجتماعية، وقد بينت حصيلة النتائج المستخلصة من الدراسة أن

الأساتذة في سعي دائم ومستمر للتكوين الذاتي من أجل بلوغ ذلك المستوى من القدرة على تنظيم تراكيب المعرفة بصورة تسمح لهم بالوصول إلى تحقيق التوازن بين الخبرات السابقة الناتجة عن البناء المعرفي وبين مختلف المستجدات المطروحة في إطار تفاعلي بين الخبرة السابقة والمعرفة الجديدة وبينها وبين ما ينتتج عن ظروف البيئة الخارجية.

كما ركزت هذه الدراسة على أهمية بناء المعرفة بالنسبة للأستاذ ومختلف مؤثرات البيئة الاجتماعية والمؤثرات الشخصية والبنية المعرفية السابقة من خبرات ومهارات تدريس ومكتسبات معرفية التي يمتلكها الأستاذ في إطار تفاعله مع المحيط الاجتماعي والمعرفي، وأهدافها وغايتها المتعلقة برفع مستويات الأداء التربوي والتعليمي الموجهة لتنمية سلوك التعلم وتحقيق التوازنات المعرفية حتى يتسنى له تجديد دافعيته واستعداداته التعليمية ليتماشى ويتكيف مع العالم المتغير، ووفق هذا الطرح تهدف وظيفة المعرفة إلى غايات أساسية تتمركز حول تنمية السلوك المعرفي للمتعلم وإيصاله لعملية التعلم الذاتي وبناء مداركه المعرفية وفق التنظيم المعتمد على تحقيق التوازن بين الخبرة السابقة من المعارف وبين المستجدات والمتغيرات في المعرفة والظروف التي تتحكم في تغيرها، هذا ما تم طرحه في البنائية الحديثة التي تنطلق حسب فون قلاسر سيفيلد من منطلقين مركزيين وهما اكتساب المعرفة ووظيفية المعرفة أي أهدافها، وقد بينت النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسة أن أغلب المبحوثين سعوا بشكل مستمر في تطوير إمكانياتهم وزيادة معارفهم وبطريقة ذاتية وتفاعلية مع مستجدات المحيط ليكتسبوا خبرة جديدة مفقودة لديهم بالمقارنة مع ما يمتلكونه من خبرات وما يستجد في إطار محيطهم الاجتماعي والمعرفي وبذلك تكون خبرة الأستاذ متفردة ومرتبطة بجملة المفاهيم والأفكار المتأصلة في بنائه المعرفي، والتي تحدد أساس المعرفة لديه وبذلك يصبح بناؤه المعرفي في حالة من الديناميكية والتفاعل والتغير الدائم والمتواصل، وعليه نستطيع القول أن الواقع المعرفي اليوم يشير إلى ضرورة زيادة المكتسبات المعرفية والاعتماد على الذات في بناءها بطريقة إيجابية ونشيطة وبناءة، وفي هذا السياق ساهمت الظروف التي تحيط بالأستاذ سواء في التطورات التي تحدث في المعرفة أو التغيرات المتسارعة للمعطيات التي تتحكم في التغير الاجتماعي العام وفي التغير المعرفي والعلمي خاصة الإصلاحات التي مست القطاع سواء في المناهج أو في المحتوى والنظريات في علم التربية ساهم في سعي الأستاذ لرفع كفاءته من أجل إنتاج بناءات معرفية تتماشى مع مختلف الظروف وتتكيف مع الطبيعة المعرفية والشخصية المتغيرة للمتعلم.

كما اهتمت هذه الدراسة بالتعليم انطلاقا من كونه نظام محكم ونسق متكامل تتكامل فيه مجموعة من الأجزاء وتترابط من أجل تحقيق حالة التوازن المطلوب سواء كان ذلك بنائيا أو وظيفيا، حيث يتفاعل التعليم مع مختلف العناصر المحيطة به ويتكامل ويتساند ويتداخل وأي خلل في أحد أجزائه يؤثر بشكل كبير في

بقية الأجزاء ويحدث تغييرات جوهرية في البناء ككل، وتعتبر العملية التعليمية من أهم الأجزاء في نسق التعليم والتي يتم في إطارها التفاعل المعرفي والاجتماعي والتربوي والثقافي والإنساني بين الأساتذة والمتعلمين، هذا التفاعل الذي يتم ضبطه وفق القيم والمعايير والقواعد التي تضبط السلوك وتلزم العناصر المتفاعلة، وفي هذا الإطار نستطيع القول أن التفاعلات التي تحدث بين الفاعلين الأساسيين في النظام التعليمي هي في حد ذاتها نظام معقد من العلاقات يكون الدور فيها جزءا محوريا كونه يتأثر ويؤثر في البناء بشكل فعال سواء في دعم النسق والنهوض به، أو يكون التأثير سلبي فيؤدي عجزه إلى الوقوع في الخلل.

وفي هذا الإطار ينتظر من دور الأستاذ أن يحقق فعالية في رفع مستوى التعليم الأمر الذي يحسن من مكانة التعليم ومكانته على حد سواء، كما يساهم في تحقيق التوازن المطلوب في البناء من خلال علاقته وتفاعله ببقية الانساق وذلك بما يوفره من مورد بشري مهيئ ومعد من أجل بناء المجتمع وتحقيق أهدافه وتوفير احتياجاته، هذا ما تم طرحه في أساسيات النظرية البنائية الوظيفية التي تقوم على أن البناء الاجتماعي يتكون من أنساق اجتماعية متفاعلة تتساند فيما بينها لتحقق التوازن المطلوب، كما أنه كل يشتمل على مجموعة من الميكنزمات التي تحقق التوازن الداخلي للبناء الاجتماعي وقد دلت البيانات الواردة في الطرح النظري والميداني للدراسة على دور التعليم كنسق متكامل ومتفاعل مع بقية الأساق في تحقيق التوازن والاستقرار داخل البناء الاجتماعي وداخل البيئة التعليمية وأثناء المماسة الفعلية للعملية التعليمية.

كما تشير هذه الدراسة إلى أن أداء الأستاذ هو الوحدة الأساسية في العملية التعليمية وفي النظام التعليمي وهو من الأفعال الاجتماعية التي يقوم على أساسها بناء المجتمعات وتنميتها بل وتحقيق الاستقرار في ضوء تفعيلها، وأي خلل يحدث في هذا الإطار ينعكس سلبا أو إيجابا على البناء الاجتماعي بصفة عامة وعلى نسق التعليم بصفة خاصة وعلى دوره، فالأداء التربوي والتعليمي للأستاذ هو أساس العلاقات والتفاعلات التربوية والاجتماعية التي تحدث داخل وخارج المؤسسة التربوية بحيث يؤثر الأداء الجيد إلى فعالية العملية التعليمية الأمر الذي ينعكس إيجابا على تنمية سلوك التعلم لدى الأجيال الجديدة ما يحقق الاستقرار في المجتمع، كما أن الأداء في ذاته كل متكامل يتكون من مجموعة من الأدوار تتحدد وفق جملة من العمليات الهادفة تتفاعل في إطارها مختلف المكتسبات المعرفية والخبرات السلوكية والمهارات الحسية والفكرية التي يستخدمها الأستاذ أثناء عملية إيصال المعرفة للمتعلم وعليه يصبح الأداء بناء تفاعلي تحدث في إطاره جملة من العمليات بناء على احتياجات وطموحات المتعلم.

أما بالنسبة لتفاعل عناصر الأداء مع التغير في المحيط يذهب تالكوت بارسونز في تحليلاته المقدمة حول الفعل الاجتماعي إلى القول بأن الفعل الاجتماعي هو الوحدة الأساسية في الحياة الاجتماعية ولفهم أي إشكالية يتوجب القيام بمعالجة منظمة لجميع الأدوار ومراكز الفاعلين في مختلف المواقف التي تحدث في

إطار النظم التي تتضمنها، كما يشير بارسونز إلى أن الدور هو بمثابة الوجه الديناميي لمركز الفاعل في بنية العلاقات الاجتماعية التي ترتبط بشكل مباشر بتوقعات الدور الذي يلعبه الفاعل، الأمر الذي يحدد ضرورة تحسين وتفعيل هذا الدور حتى يتماشى ومستوى توقعات الأخرين التي تتحدد في إطار اجتماعي متغير، وتشير نتائج الدراسة وطرحها النظري إلى أن الأداء التربوي والتعليمي للأستاذ من أهم الأفعال الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بمختلف المستجدات سواء من حيث البنية المعرفية أو من حيث البنية الاجتماعية والثقافية، كما أنه عملية متكاملة يسعى من خلالها الأستاذ إلى تحقيق مستويات عليا من مخرجات التعليم الموجهة لسوق العمل النشط وذات الطابع التنافسي الأمر الذي يتطلب من الأساتذة أن يكونوا ديناميكيين مع جميع المستجدات والمتغيرات حتى يتم التكيف مع الوضع وتحقيق الاستقرار اللازم سواء في البيئة التربوية أو العملية التعليمية أو التنظيم الاجتماعي بصفة عامة.

وتعد حركية وفعالية الأداء من أهم الأليات التي يتم اعتمادها في تحقيق التوازن بين عناصر النظام التربوي والتعليمي والارتقاء به، وبذلك يرتبط أداء الأستاذ بمختلف العناصر المكونة للبناء الاجتماعي العام وللنسق التربوي والتعليمي من خلال التفاعلات التي تحدث نتيجة العلاقات التي تجعل منه جزء لا يتجزأ من النظام، وعليه يمكن القول أن الأداء في ظل هذه النظرية أداء تفاعلي ديناميكي يعكس نمط معين من االفعل الاجتماعي الذي يكون من عدة عناصر وشروط ومنطلقات تساهم في استقراره وثباته وتجديده حتى يكتسب الحركية اللازمة من أجل تحقيق الاستقرار والاستمرارية، كما أنه يتأثر ويؤثر من خلال تفاعله مع جميع عناصر النسق التعليمي ومختلف أجزاء المجتمع من أجل تحقيق غاية أساسية وهي زيادة مستوى مخرجات التعليم والرفع من مهاراتها لتكون مهيأة لقيادة المستقبل في ظل عالم متفاعل وشديد التغير ليحقق بذلك الاستقرار البنائي والوظيفي للمجتمع ويحافظ على رأسماله البشري من الركود أو الهجرة إلى المجتمعات الأكثر تقدما والمهيأة لاستقطاب الموارد البشرية والاستثمار فيها.

عالجت هذه الدراسة مسألة زيادة فعالية أداء الأستاذ من أجل بناء المجتمع على أسس وقواعد علمية ومعرفية تسمح له بمواجهة مختلف التغيرات والتطورات التي تحدث في مجتمع المعرفة، وفي هذا الإطار أكد أغلب أفراد مجتمع البحث أنهم يسعون في تنمية قدراتهم وزيادة إمكانياتهم ومهاراتهم التربوية والتعليمية للتكيف مع مختلف المستجدات التي فرضها مجتمع المعرفة، وبالتالي يولي المبحوثون أهمية كبيرة لهذا المؤشر المتعلق بمسألة الإعداد والتكوين الموجهة لتنمية الأستاذ وتجديد خبراته المعرفية، وهذه النتيجة ترتبط بشكل كبير بما تم طرحه في نظرية الرأس مال البشري والاستثمار فيه، والتي ركز فيها شولتز على أن الاستثمار لا يكمن في المادة وإنما في الإنسان الذي يعتبر أساس الإنتاج سواء المادي أو المعرفي، وفي هذا الطرح ركزنا على أن قوة الأداء وفعاليته ترتبط بالاستثمار في الأستاذ وإعداده وتكوينه من أجل رفع كفاءته

والارتقاء بمستويات أدائه حيث غير مفهوم الاستثمار في الرأسمال البشري الذي أصبح يعد أرضية كل استثمار وأساسه خاصة في ظل التوجه نحو مجتمع المعرفة الذي ينص على توظيف مختلف المعارف والمعلومات لتنمية البنية المعرفية الخاصة بالأفراد والنظرة إلى الإنسان، كما أصبح الأستاذ في ظلها ألية ووسيلة في عملية التنمية وهو أيضا هدفها، وبالتالي يمكن اعتباره رأسمال المجتمع الذي يجب الاستثمار فيه لبناء الأجيال.

أما في عصر المعرفة لم يعد الأستاذ يؤدي أدواره بنمط واحد بل أصبح في تفاعل مستمر مع المستجدات التي طرحت على المشهد الدولي، كما وضح بيتر دركر الذي أشار إلى الثورة المعلوماتية وتأثيرها على مختلف فروع الحياة كما وضح قيمة المعلومات التي تحمل هدفا واضحا وملموسا في بناء الفرد والمجتمع ضف إلى ذلك تأثيراتها الواضحة في تجديد الحياة الاجتماعية انطلاقا من البنية الفكرية وبنية العلاقات، فالمعرفة حسب دراسات دركر هي الأساس الذي يقود عملية الإنتاج والبناء خاصة وأن التداخل الذي حدث بين عالم الاتصالات وثورة المعلومات غير المفاهيم بشكل جذري ما أدى إلى توجيه مساعي الاستثمار والجهود لتنمية قدرات الأستاذ وخبراته حتى يكون هو مصدر الاستثمار الذي ترتكز عليه الدولة والمجتمع في بناء مستقبل أجيالها، وفي هذ السياق تشير الدراسة الميدانية إلى أن الأساتذة يسعون باستمرار لزيادة مهاراتهم وتنمية أدائهم والاستثمار فيه كونه الأساس المعتمد عليه اجتماعيا في تنمية المتعلم، وهو الأمر الذي توصلت إليه نتائج الدراسة التي تشير إلى أهمية الاستثمار في المورد البشري وفي المعرفة وبذلك يصبح الأستاذ أساس الاستثمار من خلال استثماره في الأجيال بتعليميهم وتربيتهم وتعديل سلوكاتهم وتوجيهها نحو التفاعل الإيجابي والبناء، وصقل مهاراتهم ومن حيث الاستثمار في المعرفة بتعليم المتعلمين مداخلها ومصادرها وتوجيههم وتدريبهم ومن حيث نقلها وتفعيلها وإنتاجها وإعادة إنتاجها والاستثمار فيها وتوظيفها لصالح الفرد والمجتمع.

2: نتائج الدراسة في ضوء تساؤلاتها.

في هذا الإطار سنحاول استخلاص نتائج الدراسة والوقوف على العلاقة بينها وبين المعرفة النظرية المتعلقة بمحتوى الطرح العام لمشكلة البحث وذلك بتقديم قراءة علمية لمختلف النقاط المستخلصة ولبيان وصياغة نتائج الدراسة ضمن أبعادها النظرية التي تحدد شكلها المعرفي وتحديد منطلقاتها الفكرية، وبناء على ما سبق توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج توضح العلاقة بين متغيراتها بحيث كانت الانطلاقة من تساؤل رئيسي والذي نتج عنه مجموعة من الأسئلة الفرعية وفي إطارها وفي محاولة لتفسير النتائج في ظل التساؤلات المطروحة سنحاول الإجابة عنها على النحو التالي:

فيما يتعلق بالسؤال المطروح حول الواقع الفعلي لأداء أساتذة التعليم الثانوي وفي ظل ممارسة العملية التعليمية فقد أكدت الدراسة الميدانية بأن واقع أداء الأستاذ أثناء ممارسته للعملية التعليمية هو واقع متغير يتأثر سلبا وإيجابا بمختلف المؤشرات المكونة للبيئة الداخلية للمؤسسة التربوية والتعليمية والبيئة الخارجية سواء كانت محلية أو عالمية فكل الدلالات تشير إلى أن الأداء يتفاعل ويتغير ويرتبط بشكل مباشر بالعناصر المكونة للبيئة الاجتماعية، غير أن درجة التفاعل والتأثير تختلف من أستاذ لأخر وفق نظرته لمهنة التعليم في حد ذاتها وإمكانياته واستعداداته وقدراته، وحول رضاه ومدى مواكبته للتغيرات المطروحة وسعيه في الرفع من مستويات أدائه في ظل التغيرات الراهنة، وبذلك تشير جميع المؤشرات إلى أن أداء الأستاذ هو أداء تفاعلي يتأثر ويؤثر ويتغير ويغير في الواقع الاجتماعي، ويستند ذلك إلى كل المؤشرات التي تشير إلى تأثر الأداء بالإصلاحات التربوية كما هو موضح في الجداول 20،19،11 المتعلقة بسعي الأستاذ لتحسين إمكانياته لتتماشى مع الإصلاحات ومحاولات الأساتذة في رفع مهاراتهم وكذلك تأثرهم بمختلف التغيرات التربوية والمعرفية والتكنولوجية التي ساهمت بشكل أو بأخر في سعي الأستاذ لرفع مستواه التعليمي.

كما أشارت الدراسة الميدانية حول كيفية تأثير التغييرات التربوية والإصلاحات التي مست القطاع التربوي والتعليمي في الجزائر على أداء الأستاذ التربوي والتعليمي إلى أن مؤشرات المتعلقة بالتغيرات التربوية وإصلاح المنظومة التربوية والتعليمية أكدت أن أداء الأستاذ يتأثر بمختلف التغيرات التي تحدث في الإطار العام للتربية والتعليم كالأهداف وفلسفة التربية وسياسات التعليم وأيضا يتأثر بمختلف التغييرات التي مست القطاع انطلاقا من تغيير المناهج والأساليب التعليمية والطرق ومحتويات المواد المدرسة واستخدام الوسائط التعليمية المختلفة، أن أغلبية المبحوثون أقروا على أن أداءهم يتأثر بالأوضاع التربوية سواء كان ذلك بالسلب أو بالإيجاب وما يحدث في إطارها من تغيرات كما يتفاعل مع مختلف المستجدات والتغيرات التي مست القطاع والاحتياجات من الإصلاح، وبذلك توضح المؤشرات المطروحة في الجداول المتعلقة بمحور الإصلاحات وتأثيراتها على أداء الأساتذة أن الأداء يتأثر بمختلف التغيرات التي مست المنظومة أما الاختلاف في التأثير يرجع إلى موقف كل أستاذ منها أثناء ممارسته للعملية التعليمة.

وأكدت الدراسة الميدانية حول كيفية تأثير التحولات التكنولوجية والمعرفية على أداء الأستاذ التربوي والتعليمي أن كل المؤشرات المطروحة في الجداول التي تتعلق بكيفية تأثير التحولات المعرفية والتكنولوجية واستخدامها من قبل الأساتذة على أداءهم، كما أكدت نسبة 65،3% من المبحوثين أنهم استخدموا التكنولوجيا الحديثة في تطوير الأداء، وأكدت نسبة68،4% استفادوا من تكوين في التكنولوجيات الحديثة ليتماشوا مع التغيرات في الجانب التقني، تغيرات، وعليه فقد أثر التدفق المعرفي واستخدام التكنولوجيات الحديثة وأنظمة المعلومات على العملية التعليمية كما انعكس على أداء الأستاذ الأمر الذي دفع بغالبية

الأساتذة إلى إعادة النظر في إمكاناتهم واستعداداتهم مما ساهم في سعيهم ومحاولاتهم لرفع مستوياتهم لتتماشى مع التغيرات التي تحدث نتيجة الانفتاح على الخبرات الأخرى في مجال العلم والمعرفة والتكنولوجيا وعليه تؤثر هذه التغيرات في أداء الأستاذ من خلال ما توفره من معارف وإمكانيات وطرق وأساليب ومناهج جديدة في نقل المعرفة العلمية للمتعلم، كما أنها ساهمت في تغيير أدوارهم نتيجة التدفق غير المشروط للثقافات المتعددة ذات الطابع العالمي سريع التغير، ومنه تغيرت نظرة الأستاذ لأدواره التي أثرت على الأبعاد الشخصية والسلوكية للمتعلم الأمر الذي جعله يصبح موجها ومحافظ على القيم والمعايير الاجتماعية والأخلاقية والتربوية والمهنية في إطار التغيرات التي مست المجالات الثقافية، نتيجة تغير القواعد الأساسية في بنية البيئة الاجتماعية والثقافية للمجتمعات.

تؤكد المعطيات الموجودة في الجداول التي تتعلق بأن الظروف التي يعيشها الأستاذ تنعكس على أدائه، والمتعلقة بمحددات الوضع العام الذي يعيشه الأستاذ على أن هناك علاقة تأثير بين الواقع الذي يعيشه وبين أدائه حيث تدل هذه المؤشرات على أبعاد الواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي يعيشه الأستاذ كما تشري إلى كيفية تأثير ذلك على مستوى أدائه، حيث أكدت كل الشواهد على أن الوضع العام الذي يعيشه الأستاذ ينعكس بالسلب أو الإيجاب على أدائه من خلال ما يخلفه من ضغوط وتوترات وإجهاد سواء من حيث الأمور المادية ووضعيته المعاشية والاجتماعية أو من حيث بنية العلاقات والتفاعلات التي يعيش ضمنها، وبذلك تنعكس هذه الظروف على أدائه حسب ما يتعلق بشخصيته وطاقاته وقدرته على التحمل أثناء ممارسته للعملية التعليمية، وبذلك تشير الدراسة الميدانية إلى أن وضع الأستاذ داخل وخارج المؤسسة التعليمية ينعكس على أدائه بالسلب والإيجاب حسب الظروف التي يعيشها فهناك ما يدعم أداءه وهناك ما ينعكس سلبا على ممارسته للعملية التعليمية فالوضع العام له الدور الكبير في تحديد فعالية الأداء.

أما بالنسبة لتأثير أهمية التعليم في المجتمع على فعالية أداء الأستاذ التربوي والتعليمي حسب ما تم توضيحه في الدراسة الميدانية فإن ذلك يشير إلى أن هناك اهتمام كبير بتغيير وتفعيل قطاع التربية والتعليم حتى يتسنى للأجيال أن تتكيف وتتماشي مع المستجدات العلمية والمعرفية خاصة في تغيير مفهوم التربية والتعليم الذي يرتكز على أهمية التعليم في بناء المجتمع وبناء الأجيال وإعدادهم ليكونوا بالقدرة الملائمة لمواجهة التحديات المطروحة وتفعيل الأفاق والمقومات المتاحة في المجتمع الأمر الذي زاد في مسؤولية الأستاذ اتجاه المجتمع والأجيال، فأداءه الفعال أساس بناء المجتمع وأساس بناء السلوك الاجتماعي الإيجابي والفاعل والمنتج لمقومات المعرفة والقادر على إبداع عناصر تحول داخلية تتكيف مع التغيرات والتطورات على المستوى المحلي والعالمي، وفي هذا الإطار تشير الدراسة الميدانية إلى أن نسبة 57,9% من المبحوثين أكدون أن الإصلاحات ساهمت في تطوير المنظومة، كما أكدت نسبة 57,9%من المبحوثين على

أن هذه الإصلاحات تماشت مع التطورات والتغيرات العلمية والمعرفية أي ما يدل على سعي الدولة على الارتقاء بالتعليم حتى يتكيف مع جميع الظروف المحيطة به، وقد بين جدول رقم 11 بأن الإصلاحات شملت مختلف العناصر التي تتعلق بالعملية التعليمية من مناهج وطرق وأساليب وتكوين وإعداد الأساتذة ومقررات وذلك بهدف إعدادها وتهيئتها لمختلف المستجدات العلمية والمعرفية حتى يتسنى للأستاذ من زيادة مهاراته وإمكانياته ليرفع من مستوى أدائه وفعاليته.

وقد أكدت نسبة 57,8%من المبحوثين على أن الإصلاحات ساهمت في رفع مستويات أدائهم ومهاراتهم التعليمية كما أكدت نسبة 58,4% من المبحوثين على أنهم سعو لتحسين إمكانياتهم من أجل أن تتماشى مع التطورات المعرفية وذلك من خلال زيادة خبراتهم والاستفادة من التكنولوجيات الحديثة والمعارف والمعلومات المختلفة حول المادة المدرسة، لمواجهة ما فرضته المسؤوليات الجديدة التي ألقت على عاتق الأستاذ في ظل التطورات والتغيرات المتتالية وهو ما يشير بشكل واضح إلى أن هناك اهتمام بضرورة تغيير المنظومة وتفعيل أداء الأستاذ لمواجهة التحديات ويكون بقدر المسؤوليات والطموحات.

3: نتائج الدراسة في ضوء فروضها.

في هذا الإطار توضح النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية التي تبحث في العلاقة بين متغيرات الدراسة المتعلقة بفروضها، أن الفرضية الأولى التي تبحث في العلاقة القائمة بين دور الأستاذ والتغيرات التي تحدث على مستوى المنظومة التربوية والتعليمية والتي تتحدد في" **يتحدد دور الأستاذ سلبا أو إيجابا تبعا للتغيرات التي تطرأ على المنظومة التربوية والتعليمية**" قد أشارت مختلف المؤشرات التي تم اختبارها والمتعلقة بجملة الإصلاحات التي مست قطاع التربية والتعليم إلى أن نسبة 60% من المبحوثين تأثروا بجملة الإصلاحات التي مست المنظومة من حيث المناهج والطرق والأساليب ومن حيث تكوين وإعداد الأساتذة وتبني فكرة المتعلم محور العملية التعليمية، وتؤكد مجموعة من المبحوثين بأن الإصلاحات التي مست المنظومة والتغيرات التي عرفها قطاع التربية والتعليم انعكس سلبا على أداء الأساتذة وذلك بنسبة 29,6% في حين تؤكد نسبة 8,3 %على أنهم استفادوا من هذه الإصلاحات في عملية تجديد المعلومات والأساليب التربوية، ونسبة 8,2%من المبحوثين استفادوا من تغيير منهجية الممارسة التعليمية حتى تتماشى مع المستجدات العالمية في عمليات التعليم ونسبة8,1% أكدوا بأنهم استفادوا من استخدام العديد من الوسائل والتقنيات الحديثة في إيصال المعلومات للمتعلمين، ونسبة 6,2% استفادوا من استخدام الاجهزة والتقنيات الحديثة التي استخدمت لتطوير قطاع التربية والتعليم، كما تشير النتائج إلى أن الإصلاحات التي عرفتها المنظومة التربوية والتعليمية أثرت على زيادة احتياجات الأساتذة وذلك بنسبة 57,8% من المبحوثين أكدوا بأن هذه التغييرات انعكست على احتياجاتهم الأمر الذي أثر على أدوارهم التربوية والتعليمية.

وتؤكد النتائج المتعلقة بمكانة التعليم وأهميته في المجتمع على أن نسبة 60% من المبحوثين أقروا بأن مكانة التعليم في المجتمع تنعكس على أدائهم لأدوارهم التربوية والتعليمية حيث تؤكد نسبة 17,8%من المبحوثين على أن الأستاذ رأسمال المجتمع، في حين تؤكد نسبة 10,3% على أن اهتمام السياسات العامة بالتعليم والنهوض به وتنميته يرتقي بأداء الأستاذ أدواره التربوية والتعليمية، وتؤكد نسبة 6,7 %على أن التعليم قاعدة لبناء المجتمع وتطويره وتنميته، كما تؤكد نسبة 7,3%من المبحوثين على أن اهتمام المجتمع ببناء الأجيال ينعكس على أداء الأستاذ لأدواره التربوية والتعليمية لأن نجاعة التعليم وفعالية أداء الأستاذ والمنظومة التربوية والتعليمية هي الألية الأولى في بناء رأسمال بشري مهيئ لبناء المستقبل وليس فقط ذلك بل هو ألية للحفاظ عليه والاستفادة منه لمواكبة التغيرات والتطورات وتغطية احتياجات المجتمع من المورد البشري، وتشير أيضا المعطيات إلى أن التعليم ذو أهمية كبيرة في المجتمع وتتوقف بذلك فعالية أداء الأستاذ لأدواره وفق المكانة والأهمية التي يحتلها التعليم في المجتمع، هذا الأمر يعكسه أيضا المفهوم المعتمد للتعليم في إطاره الاجتماعي، فكلما كانت نظرة المجتمع للأجيال على أنهم رأسمال بشري وكلما اعتمد المجتمع على فكرة أن التعليم والأستاذ هما رأسمال اجتماعي وقاعدة أساسية للشروع في عملية التنمية والتطوير زاد ذلك من مسؤوليات الأستاذ والتزاماته اتجاه أدائه لأدواره بصورة تسمع بالارتقاء الفعلي بسلوك المتعلم نحو زيادة خبراته، التي تساعد على امتلاك خصائص المرونة الازمة في عملية التطوير والتنمية، وبذلك تنعكس أهمية ومكانة التعليم والأستاذ على حد سواء على الأدوار التي يؤديها الأستاذ سواء في بيئته التربوية أو الاجتماعية، لأن الدور لم يعد منحصر في عمليتي التربية والتعليم كما أنه لم يعد منحصر في البيئة التعليمية بل أصبح دوره الاجتماعي والتنموي بنفس مستوى أهمية الأدوار التربوية والتعليمية وبذلك تنعكس هذه المتغيرات والمؤشرات بالسلب أو الإيجاب على أداء الأستاذ لأدواره.

كما تشير الدراسة الميدانية إلى أن نسبة 21,9%من الأساتذة اختاروا مهنة التعليم كونها أساس بناء المجتمع والأجيال، أما نسبة 19,5%من المبحوثين اختاروا مهنة التعليم حبا فيها في حين تؤكد نسبة 13,5%على أنهم اختاروا مهنة التعليم كونهم يعتبرونها رسالة مقدسة، وتذهب نسبة 10,9%من المبحوثين على أن التعليم يلائم تخصصهم الأمر الذي ينعكس على أدائهم لأدوارهم التربوية والتعليمية لأن ذلك يؤثر على استعداداتهم وطموحاتهم ومساعيهم في زيادة كفاءاتهم ومسؤولياتهم، في حين تؤكد نسبة 19,1% من المبحوثين على أنهم اختاروا مهنة التعليم كسبا للرزق والعيش وتؤكد نسبة 15,2%من المبحوثين على أنهم توجهوا لمهنة التعليم لقلة فرص العمل المطروحة في سوق الشغل هذا الأمر ينعكس بالضرورة على أدائهم لأدوارهم وعلى تحملهم للمسؤولية لأن حب المهنة وانتقائها يجعل من الأستاذ يسعى جاهدا في البحث الدائم والمتواصل عن السبل التي تساهم في تحسين وتفعيل أدائه لأدواره في المجتمع، وبذلك تتأثر أدواره نتيجة

اختياراته والأسباب التي دفعته إلى انتقاء هذه المهنة خاصة من حيث دافعية الإنجاز والشعور بالرضا اتجاه ما يقدمه أثناء ممارسته لأدواره التربوية والتعليمية ومدى حرصه على إيصال الرسالة في تنمية الأجيال والارتقاء بهم من أجل بناء المجتمع والنهوض به والحفاظ على رأسماله البشري من الاستنزاف وبذلك تتحدد سلبية أو إيجابية أداء الأستاذ لأدواره سواء في بيئته الاجتماعية أو التربوية نتيجة التغيرات التي تحدث على المنظومة التربوية والتعليمية سواء كانت مقصودة كالإصلاحات الموجهة لتنمية القطاع حتى يتماشى مع التغيرات الراهنة، أو تغيرات مفروضة كالثورة المعرفية والتكنولوجية التي تدفع إلى إعادة النظر في المستجدات العلمية والمعرفية والتربوية بالإضافة إلى أن أهمية ومكانة التعليم والأستاذ في المجتمع ومدى سعي الدولة في بناء استراتيجيات محكمة في تكوينه وإعداده وفي تحسين ظروف العمل التي يحتاجها لأدائه مما سبق يتحدد دور الأستاذ سلبا أو إيجابا تبعا للتغيرات التي تطرأ على المنظومة التربوية والتعليمية وعلى مكانة وأهمية التعليم في المجتمع في ظل التغيرات الراهنة وهو ما يشير إلى تحقيق الفرضية الأولى .

وفي نفس السياق توصلت نتائج الدراسة في إطار بحث العلاقة المطروحة بين أداء الأستاذ والأوضاع العامة للمجتمع والتي تتعلق بالفرضية الثانية ومفادها." **يتحدد دور الأستاذ سلبا أو إيجابا تبعا للتغيرات التي تطرأ على مكانة التعليم وأهميته في المجتمع**" إلى أنه تم اختبار عدة مؤشرات تتعلق بتأثر دور الأستاذ في المجتمع بالسلب والإيجاب انطلاقا من التغيرات التي تطرأ على مكانة التعليم وأهميته في المجتمع، حيث تشير البيانات المتعلقة بالمكانة الاجتماعية للأساتذة والتي تعكس بدورها أهمية دوره في المجتمع ومدى اهتمام المجتمع بمسألة تعليم الأجيال والارتقاء بأداء الأستاذ وبناء قاعدة تربوية تعمل على الحفاظ على رأسمالها البشري من الهجرة برفع مستويات إنجازه وتحسين أوضاعه والاهتمام بمختلف القضايا التي تتعلق بتنميته وإعداده وتحديد أدواره في ظل التغيرات المتسارعة والمتتالية في التقنيات والمعرفة واستخداماتها في تنمية سلوك التعلم لدى المتعلم إلى أن نسبة 31,6%من المبحوثين أكدوا بأن مكانة التعليم مكانة حساسة في المجتمع لأهميته وحيويته، كما ترى نسبة 23,3 % من المبحوثين بأن مكانة التعليم مكانة هامة في المجتمع لكونه من المهن الفاعلة في بناءه وتسييره وتوجيهه نحو التقدم، أما نسبة 21,7 % من المبحوثين يؤكدون بأن مكانة الأستاذ محترمة ومقدسة لأن أدواره ترتبط بشكل مباشر بتربية الأجيال واعداهم للمستقبل وهو الأمر الذي يزيد في مسؤولياتهم أمام المجتمع وأمام الأجيال أما نسبة 17%من المبحوثين أقروا بأن مكانة الأساتذة متدنية نتيجة تدني مستوى التعليم وتدني المنظومة بصفة عامة الأمر الذي ينعكس بالسلب على ممارساتهم لمهنة التعليم وعلى أدوارهم والتزاماتهم أمام المجتمع والمتعلمين، وتؤكد نسبة 6,3% من المبحوثين على أن مكانة الأساتذة سيئة في المجتمع الأمر الذي انعكس بالسلب على نفسيتهم وعلى أدائهم لأدوارهم التربوية والتعليمية والاجتماعية والتنموية.

وتشير نسبة 60%من المبحوثين إلى أن المكانة الاجتماعية التي يحتلونها تنعكس على أدائهم لأدوارهم التربوية والتعليمية، حيث تؤكد نسبة 12,5% على أن تأثير مكانتهم الاجتماعية على مستويات أدائهم وأدوارهم تأثير إيجابي في حين تؤكد نسبة 17,7%من المبحوثين على أن المكانة الاجتماعية للأستاذ من أهم الدوافع التي تساعدهم على زيادة انجازاتهم وتحسين مستواهم في أدائهم لأدوارهم، وتؤكد نسبة 16,9% على أن مكانة الأستاذ في المجتمع تنعكس بالسلب على أدائهم ويرجع الأمر إلى تراجع التعليم وتدهور الأوضاع في البيئة التربوية والتعليمية مما أدى الى زيادة الضغط وفقدان الثقة بين الأولياء وفئة الأساتذة الأمر الذي زاد في حدة التوتر والإحباط بشكل عام، وتؤكد نسبة 12,8 %على أن مكانة الأستاذ تؤثر بشكل نسبي على أدائهم لأدوارهم كونها تنعكس على نفسيته بالإحباط والتوتر الأمر الذي يدفع به إلى زيادة مجهودات في إيصال المعلومة، وبذلك تأثيرها السلبي يدفعه إلى السعي الدائم والمستمر للرفع من مهاراته وزيادة كفاءاته حتى يرتقي بأدائه وأدواره التربوية والتعليمية والتنموية والاجتماعية كونه أهم فاعل في بناء القاعدة البشرية في المجتمع، كما تتم مكانة الأستاذ عن مكانة التعليم في المجتمع ومدى اهتمام الدولة والمجتمع بتنمية القطاع والنهوض به كونه قطاع استراتيجي يرتبط بشكل مباشر بمخططات الدولة في التنمية فالمورد البشري وحده كفيل بتفعيل مسار التنمية والحفاظ على منطلقاته والتعليم هو وسيلة الدولة والمجتمع لتحقيق ذلك، وعليه يعتبر الاهتمام بالتعليم استثمار حقيق في الطاقات البشرية هذا ما ينعكس على أداء الأستاذ لأنه الفاعل الأول في بناء المورد البشري والحفاظ عليه من الاستنزاف والجمود، وفي هذا السياق ووفق هذا الطرح يتأثر أداء الأستاذ بالسلب أو الإيجاب نتيجة للمكانة الاجتماعية التي يحتلها الأستاذ والتعليم على حد سواء كما يرتبط بأهمية التعليم في المجتمع ومدى اهتمام الدولة بالارتقاء به والاستثمار فيه ونظرة المجتمع إليه وعليه يشير هذا الأمر إلى تحقق الفرضية الثانية.

كما تشير هذه الدراسة في إطار بحثنا عن العلاقة القائمة بين فعالية أداء الأساتذة وبين سعيهم لمواكبة المستجدات المعرفية والعلمية والتكنولوجية الموضحة في الفرضية الجزئية الثالثة المبينة كالاتي" **تتحدد فعالية أداء أساتذة التعليم الثانوي بسعيهم الدائم في التكيف مع المستجدات المعرفية والعلمية والتكنولوجية على الصعيدين المحلي والعالمي**" إلى أن المؤشرات المتعلقة بتأثير التغيرات المعرفية والتكنولوجية على فعالية أداء الأستاذ أكدت بأن نسبة54،1% من المبحوثين أقروا بمواكبة أدائهم للمستجدات المصاحبة للعولمة سواء المعرفية أو من حيث الأبحاث العلمية واستخدام التكنولوجيات أثناء ممارسة العملية التعليمية، كما أكدت نسبة 51.9% من المبحوثين على تأثر نشاطهم العملي بالمستجدات التي طرحتها العولمة، وأكدت البيانات المتعلقة بتغير أدوار الأساتذة في مواكبة تدفق المعلومات المصاحبة للتطور التكنولوجي واستخدام المعلوماتية بالإضافة إلى البيانات المتعلقة بتأثير مواكبة الأستاذ لتدفق المعلومات على

أدائه التربوي والتعليمي، على أنه يتفاعل مع مختلف المستجدات التي مست الأبعاد المعرفية والتكنولوجية المصاحبة لظاهرة العولمة، والتي انعكست بشكل واضح على أدواره حيث أدت إلى التركيز على جملة من الأدوار أكثر من غيرها من أجل زيادة فعالية الأداء التربوي والتعليمي في ظل التغيرات والمستجدات المستمرة في الأبعاد العلمية والمعرفية، ومن حيث استخدام التقنيات الحديثة في التعليم واتساع مجال الأبحاث العلمية والمعرفية التي زادت في ديناميكية الأداء، ومن حيث التجديد واكتساب عناصر المرونة والتحديث والشروط اللازمة لمواكبة التغيرات المعرفية والعلمية والتكنولوجية والتغيرات التي مست مفاهيم التعليم واستخداماته وأهميته وموازينه، ومن تغير النظرة إلى الإنسان الذي أصبح رأسمال بشري تقاس به نسبة تقدم المجتمعات وتطورها بالإضافة إلى زيادة الاهتمام بسياسات التعليم وفلسفته، لما لها من أهمية في إعادة تشكيل الأهداف الاجتماعية العامة وأهداف القطاع الخاصة في بناء الأجيال واعداهم لقيادة مسيرة التنمية والتطوير وذلك من خلال زيادة المعرفة واستخدام طرق وأساليب حديثة في نقلها وتعدد مصادر المعلومة وسهولة الوصول إليها، زد على ذلك تسهيل العملية التعليمية من خلال الاطلاع على المشكلات والانتقادات الموجهة للمنظومة التربوية والتعليمية، والتي تسمح بالتعرف على الواقع الذي تعايشه مما يؤدي لسعي الأستاذ في تحسين مستويات أدائه ومعرفة مواطن الضعف ومواطن القوة، من أجل تخطيط استراتيجيات تهدف إلى إخراج المنظومة من الوضع الذي تعانيه والارتقاء بالتعليم بصفة عامة وبالأداء بصفة خاصة.

وفي نفس الإطار أكدت نسبة 53,6%من المبحوثين على أنهم يستخدمون الأنترنت لزيادة مهاراتهم التعليمية، وتؤكد نسبة 67,8 % على أنهم يستخدمون المعلوماتية في ممارستهم للعملية التعليمية وذلك لمواكبة المستجدات المطروحة على الساحة التربوية خاصة ما أتاحه استخدام التقنيات الحديثة في العملية التعليمية من زيادة في المعرفة وحفظ المعلومات وتحليل البيانات وتداولها، كما تشير نسبة 38,2%من المبحوثين إلى أن أداءهم تحسن نتيجة استخدامهم للمعلوماتية لما وفرته من معرفة وزيادة في المعلومات ومرونة في إيصالها ومن حيث التفاعل الإيجابي، وتوفير الوقت الكافي لزيادة الأنشطة العلمية المتعلقة بمادة الدراسة وبالتالي ساهمت بشكل فعال في زيادة فعالية الأداء التربوي والتعليمي،

وتؤكد نسبة 71% من المبحوثين على أن أداءهم متفاعل مع مختلف التغيرات المعرفية وذلك لزيادة فعالية في ظل التغيرات المتسارعة في عالم المعرفة، وتشير البيانات المتعلقة بانعكاس الثورة المعلوماتية والمعرفية على أداء الأستاذ إلى أن ذلك ساهم في تحسين مستويات المعلومة المقدمة للمتعلم بالإضافة الى زيادة عملية التفاعل في البيئة التعليمية وتحسين الوسائل البيداغوجية والتعرف على الاستراتيجيات الجديدة التي تساهم في تفعيل التعليم في المجتمع، هذه المعطيات دفعت بالمجتمع إلى الرغبة في الإصلاح التربوي والاجتماعي، بالإضافة إلى الإصلاحات المتتالية التي شهدتها المنظومة والسياسات التعليمية، بحيث تشير

هذه المؤشرات إلى فعالية أداء الأساتذة التربوي والتعليمي في ظل الاستجابة لمختلف التغيرات والمستجدات العلمية والمعرفية والتقنية، حتى يتسنى للمجتمع أن يشرع في إعادة بناء فلسفته الإصلاحية وبناء مخططات ذات طابع استراتيجي تهدف إلى تحسين مخرجات التعليم وزيادة التحصيل العلمي عند المتعلمين، وبهذا تشير هذه المعطيات إلى أن أداء الأستاذ في تحسن مستمر كما أن الأساتذة يسعون باستمرار لرفع مستويات أدائهم وزيادة فعاليته في ظل التوجه نحو عالم المعرفة وعليه نستطيع القول أن هذه المعطيات تشير إلى أن الفرضية الثالثة قد تم تحقيقها.

كما توصلت هذه الدراسة في إطار بحثنا في العلاقة القائمة بين الظروف التي يعيشها الأستاذ وأداءه التربوي والتعليمي والتي تم توضيحها في الفرضية الجزئية الرابعة "**تؤثر الظروف الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والصحية التي يعيشها أساتذة التعليم الثانوي على أدائهم التعليمي وعلى أدوارهم التربوية**" إلى أن هناك جملة من المؤشرات توضح تأثيرات الأوضاع التي يعيشها الأستاذ سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو النفسية والصحية على أدائه التربوي والتعليمي، حيث أكدت نسبة 68,9 % من المبحوثين على أن الوضع المادي الذي يعيشه الأستاذ له تأثير كبير على أدائه، وتؤكد نسبة 51,5% من المبحوثين على أن جهودهم المبذولة أثناء ممارستهم للعملية التعليمية لا تتماشى مع الأجر والحوافز التي يتحصلون عليها الأمر الذي ينعكس على أدائهم وقد تم توضيح ذلك في المعطيات التي تشير إلى كيفية انعكاس عدم تماشي الأجر والحوافز التي يتقاضاها الأستاذ أثناء مسيرته المهنية مع جهوده المبذولة، حيث أقروا بأن عدم كفاية الأجر تنعكس بالسلب على أداء الأستاذ وهذا ما تؤكده نسبة 4% كما تؤكد نسبة 6,4% من المبحوثين على أن الوضع المالي السيء ينتج نوع من التشويش وعدم الراحة أثناء أداء الأدوار التربوية والتعليمية، في حين تشير نسبة 14,9% من المبحوثين على أن تدني مستويات المعيشة هي أساس المشكلات التي يعاني منها الأستاذ أثناء ممارسته لدواره التربوي والتعليمي وتذهب نسبة 3,4% من المبحوثين على أن المشكلات المادية التي يعاني منها الأستاذ تحد من قدراته التعليمية، وبذلك تشير هذه المؤشرات إلى أن الوضع المالي السيء ينعكس بصورة سلبية على أداء الأستاذ مما يزيد في شعوره بالتوتر والإحباط وبعدم الرضا عن وضعه وعن أدائه، كما تشير المعطيات في نفس السياق إلى أن الأمن المالي يدعم الأداء ويرفع مستويات الإنجاز وهو من أهم الأسباب التي تدفع بالأستاذ للرفع من مستويات أدائه، بالإضافة إلى تأثيره على استقرار الأستاذ أثناء أدائه لأدواره ومن جهة أخرى يؤثر الوضع المالي على الأداء بالإيجاب من خلال ما توجه إليه المبحوثون حيث أكدت نسبة 7,4% على أن الوضع المالي الجيد يصبح من أهم الحوافز والدوافع للإنجاز.

وفي نفس الإطار تشير المؤشرات المتعلقة بتأثير قرب السكن من مكان العمل على أداء الأستاذ إلى أن نسبة 28,4%من المبحوثين أقروا بأن أداءهم تأثر نتيجة بعدهم عن مكان العمل وذلك من خلال تأثيره

على العديد من الجوانب التي تنعكس بالسلب على أداء الأستاذ، وهو ما تم توضيحه في المؤشرات المتعلقة بتأثير مكان العمل على الأداء والتي تشير إلى أن القرب من مكان العمل ينعكس على الأداء من خلال مساهمة ذلك في الوصول في الوقت المناسب ودون إجهاد، كما أن الوصول متأخرا إلى المؤسسة التعليمية يؤثر على صحة الأستاذ الجسدية والنفسية ويؤدي إلى شعوره بالإحباط، كما أن الظروف السيئة التي تحدث للأستاذ نتيجة بعده عن مقر عمله تحد من فعالية أدائه وتنعكس سلبا على ممارسته للعملية التعليمية وبذلك يتأثر الأستاذ بشكل كبير بمختلف الظروف المحيطة به.

وفي نفس السياق يتأثر الأداء التربوي والتعليمي للأستاذ نتيجة العلاقات داخل العمل، حيث تشير الدراسة الميدانية إلى أن نسبة 62,5%من الأساتذة يتأثر أداءهم بالعلاقات داخل العمل، كما تشير المؤشرات المتعلقة بأهم العلاقات التي تنعكس على أداء الأستاذ إلى أن نسبة 19,2% من المبحوثين أقروا بتأثر أدائهم بشكل كبير بعلاقاتهم مع المتعلمين كونهم يشكلون محور العملية التعليمية لذلك فإن أي تغير يحدث على مستوى هذه العلاقة ينعكس على أداء الأستاذ، كما أشارت المؤشرات المتعلقة باتصال الأساتذة بالأولياء والمؤشرات المتعلقة بطبيعة علاقة الأساتذة بالأولياء، والمؤشرات المتعلقة بكيفية تأثير علاقة الأساتذة بأولياء المتعلمين على أدوارهم التربوية والتعليمية، إلى أن الأستاذ يتأثر بمختلف التغيرات والمستجدات التي تطرأ على هذه العلاقات والتفاعلات مع أولياء المتعلمين لما لذلك من دور في سير وتيرة العملية التعليمية سواء بالسلب أو الإيجاب، كما أنها من أهم العوامل التي تزيد في دافعية الأستاذ للإنجاز ورفع مستويات أدائه نتيجة المعلومات التي يتم توفيرها من قبل الأولياء من أجل مساعدة الأستاذ في التعرف على طبيعة سلوك المتعلمين واستعداداتهم للتعلم.

كما أشارت الدراسة الميدانية إلى أن أداء الأستاذ يتأثر أداء بطبيعة المرحلة التي يدرسها حيث أكدت نسبة 61,7% من المبحوثين على أن المادة التعليمية التي يدرسونها تنعكس على أدائهم لأدوارهم التعليمية والتربوية، وتشير نسبة 59,4 % على أن الطور الذي يدرسونه له تأثير على أدوارهم لاعتباره أهم المراحل والمحطات التعليمية التي يمر بها الفرد في مساره التعليمي، كما أن أهمية هذه المرحلة تكمن في كونها نقطة الانعطاف بين مرحلتين هامتين في حياة المتعلم وهي قاعدة للانطلاق نحو التعليم الأكاديمي أو التوجه إلى الحياة المهنية، وبذلك تعد من أهم العوامل التي تحدد مسار المستقبل الذي يسعى المتعلم لبلوغه، مما يزيد في مسؤولية الأستاذ اتجاه زيادة مهاراته وإمكانياته المعرفية والنفسية والاجتماعية والتنموية، الأمر الذي دفعه إلى السعي الدائم في تحسين أدائه، هذا ما أكدته أغلب المؤشرات في الدراسة الميدانية والتي تشير إلى سعي الأستاذ لزيادة مهاراته المعرفية والتكنولوجية والعلمية وأيضا مهاراته النفسية والاجتماعية وكل ما يتعلق

بتحسين أدواره حتى يتسنى للمتعلم تحديد استراتيجياته وخططه نحو إدارة المستقبل الخاص به وبالمجتمع كونه أهم مورد موجه لسوق العمل.

كما أكدت الدراسة الميدانية المتعلقة بأسئلة المقابلة الموجهة للمدرين إلى أن المؤشرات المرتبطة بتأثير الأوضاع التي يعيشها الأستاذ على أدائه التربوي والتعليمي أكدت أن نسبة 32% أقروا بأن الأوضاع التي يعيشها الأستاذ تنعكس على أدائه بالسلب وذلك من خلال تراجع مستويات الأداء وفعاليته كما أقرت نسبة 32% من المبحوثين بأن الأوضاع التي يعيشها الأستاذ تؤدي إلى الإجهاد وهو الأمر الذي يدفعه إلى التوجه نحو التقاعد المبكر خاصة الأبعاد الصحية والنفسية التي لها أثر كبير على الأداء وفعاليته، في حين تشير نسبة 36% من المبحوثين إلى أنه كلما تحسنت أوضاع الأستاذ والظروف التي يعيش فيها كلما زادت معنوياته ما ويزيد في فعاليته.

وفي نفس السياق تؤكد المؤشرات المتعلقة بتأثير البيئة التنظيمية والتربوية على أداء الأساتذة أن نسبة 36% من المبحوثين أقروا بأن كثرة المشاكل في البيئة التنظيمية والتربوية تنعكس سلبا على أداء الأساتذة لما لها من تأثيرات على مجهوداته المبذولة وعلى شعوره بالراحة وعلى توفر الوسائل اللازمة للعملية التعليمية وتوفير التفاعل الإيجابي داخل المؤسسة المبنية على أساس العلاقات التربوية الفعالة والموجهة لتنمية المتعلم وخدمته وتلبية احتياجاته، وتشير نسبة 23% إلى أن توفر التجهيزات اللازمة في البيئة التعليمية والتربوية تنعكس بالإيجاب على أداء الأساتذة وذلك من خلال توفير مختلف المستلزمات والوسائل والتجهيزات التي يحتاجها لتسهيل عملية نقل المعرفة للمتعلم، في حين تذهب نسبة 32 %إلى أن التنظيم الجيد للمناخ التنظيمي يساهم في رفع مستويات الأداء وذلك من خلال ما يتم توفيره من قواعد تنظيميه تضبط حركة العلاقات داخل المحيط التربوي ومن ما يتم تحديده من لوائح وقوانين تضبط الواجبات والحقوق في المؤسسة وتتحدد وفقها طبيعة العلاقات والأنشطة والمسؤوليات، الأمر الذي يساعد الأستاذ في أدائه لواجباته ويزيد في التزاماته اتجاه المتعلمين واتجاه المجتمع وبذلك يؤثر المناخ التنظيمي بمختلف مكوناته على أداء الأستاذ بالسلب أو الإيجاب حسب طبيعته في كل مؤسسة وحسب مرونته وحسب تقبل الأستاذ لذلك الوضع ومدى رضاه.

كما تشير الدراسة الميدانية إلى أن الظروف المحيطة بالأستاذ تشكل أهم التحديات التي تواجه أداءه وبالرغم من الاختلاف في المشاكل وتعددها إلا أن تأثيرها يبقى واحد فهي تنعكس على فعالية الأداء وعلى دافعية الأستاذ للإنجاز، مما يؤدي إلى شعوره بالإحباط وعليه تشير جميع هذه المؤشرات التي تم اختبارها إلى أن الأوضاع العامة التي يعيشها الأستاذ لها تأثيرات كبيرة، وبالرغم من تفاوتها فإنها تشترط بأن يكون

الأداء فعال ومرن وذو ديناميكية كبيرة تسمح بالتماشي مع مختلف المستجدات سواء المعرفية أو التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وبذلك تشير هذه المعطيات إلى أن الفرضية الجزئية الرابعة تحققت

ومن خلال ما سبق ذكره نستطيع القول أن الفرضية الرئيسة المتمثلة في "**هناك انعكاس للتغيرات الاجتماعية الاقتصادية التي يمر بها المجتمع على أداء أساتذة التعليم الثانوي**" تم تحققها بناء على اختبار الفرضيات الجزئية في الدراسة والتي تشير إلى أن هناك علاقة بين مختلف التغيرات التي تحدث في المجتمع سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو كانت ذات طبيعة علمية معرفية، أو داخلية وخارجية، حيث مختلف هاته التغيرات في أداء الأستاذ وفي فعاليته لاعتبار أنه الفاعل الأساسي في تنمية الأجيال وإعدادها لقيادة مسيرة التنمية، لذلك فقد أشارت كل معطيات الدراسة إلى أداء الأستاذ يتأثر بمختلف عناصر المجتمع وظروفه في ظل ديناميكية التغيرات الاجتماعية الاقتصادية التي تتحكم في حركته وحركة الأجيال نحو المستقبل.

4: نتائج الدراسة في ضوء أهدافها.

تتمحور الدراسة حول جملة من الأهداف التي نسعى من خلالها إلى فهم العلاقة بين التغيرات الاجتماعية الاقتصادية وأداء أساتذة التعليم الثانوي لاعتبار أنها أهم مرحلة يمر بها الجيل في بناء أبعاده الفكرية والشخصية والنفسية والسلوكية والانفعالية، ومحاولة فهم انعكاسات هذه التغيرات على أداء الأستاذ أثناء ممارسته للعملية التعليمية، وذلك بغية الوصول إلى تحليل واضح للنتائج المتحصل عليها وأيضا التحقق من الأهداف والغايات المسطرة من إجراء هذا البحث، والتي تحوي أهداف أساسية ومحورية ترتبط بضرورة تجسيد البحث العلمي في القضايا المجتمعية ذات الأبعاد البنائية التي يسعى من خلالها المجتمع إلى إعادة تجديد قوته الداخلية وإعادة ضبط مساره نحو عملية الانضمام لعالم تسوده المنافسة العلمية والفكرية بالإضافة إلى التركيز على نشر الوعي بضرورة ترسيخ مفاهيم البحث العلمي من أجل بناء التفكير الإبداعي في طرح القضايا الاجتماعية الراهنة، والبحث عن أهم الظروف والأوضاع التي نشأت ضمنها وأهم الأسباب التي ساهمت فيها من أجل تحليل طبيعتها وأسلوبها في الحراك داخل بيئتها الاجتماعية، بالإضافة إلى تعميق الفهم حول الدراسة والتعرف على أهم التفاعلات التي حدثت ضمنها وذلك لإدراكها إدراكا صحيحا يسمح بإعادة النظر في واقع تجسدها في البيئة الاجتماعية من أجل إعادة تشكيل المفاهيم الأساسية التي تتمحور عليها وذلك بهدف السيطرة على حركتها وضبطها وإعادة توجيه مساراتها واتجاهاتها وفهم طبيعة تأثيراتها لكي يتم التنبؤ بالمستقبل وتحرك المجتمع إليه.

هذا كله بهدف الوصول إلى إعادة صياغة محتواها وتجديده بما يحتويه من عناصر وشروط تسمح بالتطور الذاتي والداخلي للتربية من أجل الارتقاء بها وبالمجتمع، وفي هذا السياق وفي إطار هذا الطرح قمنا

باستخدام مختلف خطوات البحث العلمي انطلاقا من بحث المشكلة وطرحها بالصورة العلمية التي تسمح بتطبيق مختلف مراحل وخطوات البحث العلمي من أجل فهم طبيعتها وتحديد الأسباب فيها

وبذلك ترتبط هذه الدراسة بهدف أساسي يتمثل في محاولة فهم أهمية الأدوار التي يقوم بها الأستاذ في المجتمع أثناء ممارسته للعملية التعليمية ومعرفة كل ما يتحكم في أدائه وأهم الأسباب والظروف التي تؤثر فيه وتنعكس عليه في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع كونه من أهم الأليات التي تقوم على أساسها نهضة المجتمعات وأي تأثير يحدث في إطاره سواء بالسلب أو الإيجاب ينعكس على مسيرة بناء الأجيال وتنمية الرأسمال البشري والفكري والحفاظ عليه والاستثمار فيه لتنمية المجتمع والارتقاء به، وبالتالي التأثير على المجتمع ككل وعلى جميع قطاعاته لاعتبار التعليم أكبر القطاعات الاستراتيجية والحيوية في المجتمع وهو أساس بناء مستقبله، كما أنه أهم ميكنزمات التغيير وعناصر التجديد الذاتي التي تمكن الأستاذ من تجسيد عملية التغيير بصورة فعلية أثناء تلقين المعرفة وبناء الأجيال، وعليه يعتبر التركيز على عملية تفعيل اداء الأستاذ التربوي والتعليمي من أهم أليات نهضة المجتمع وتجسيد التغيير الفعلي في البنية الفكرية والسلوكية والعملية للفرد في المجتمع.

هذا ما ورد في طرحنا النظري لمشكلة الدراسة وفي محولتنا لفهم الوضع الحقيقي الذي يتجسد فيه أداء الأستاذ في بيئتنا التربوية والتعليمية من خلال الأسئلة المفصلة حول ظروفه وكيفية تأثيرها على أدائه أثناء ممارسته للعملية التعليمية، وبذلك نستطيع القول أن الهدف من الدراسة قد جسد في مختلف الأسئلة المتعلقة بالوضع التربوي والاجتماعي والاقتصادي الذي يعرفه المجتمع بصفة عامة، وبجملة التغيرات التي مرت بها التربية وكيفية تأثيرها على أداء الأستاذ، فكل أسئلة الاستمارة والبيانات المتعلقة بها ارتبطت بالهدف الأساسي من البحث وأثبتت أن أداء الأستاذ يتغير ويتأثر بالسلب والإيجاب وفق التغيرات والتحولات التي تحدث داخل المجتمع وداخل البيئة التربوية سواء كانت هذه التغيرات على المستوى العالمي أو المستوى المحلي، غير أن الاختلاف في درجة التأثير ترتبط بشخص الأستاذ واستعداداته وكفاءاته وأسباب اختياره لمهنة التعليم ونظرته للتعليم في حد ذاته سواء بالنسبة له كفاعل في العملية التعليمية أو بالنسبة للمجتمع الذي تقوم نهضته وتتجسد مخططاته التنموية وفق فعاليته وقوته ومكانته في المجتمع ومدى وقوف الدولة على تأهيله.

أما الأهداف الجزئية التي ارتبطت بالدراسة وسعينا للوصول إليها في إطار هذا البحث فتتعلق ب:

التعرف على الواقع الفعلي لأداء أساتذة التعليم الثانوي، وفي هذا السياق حاولنا في هذه الدراسة التحقق الفعلي من واقع الأداء التربوي والتعليمي لأساتذة التعليم الثانوي، حيث بينت الدراسة الميدانية حول المؤشرات المتعلقة بنظرة الأساتذة للتعليم وبالأسباب التي دفعتهم للالتحاق بهذه المهنة، ومن المؤشرات

المتعلقة بمساهمة الوضع الاجتماعي العام في تغيير النظام التربوي والسياسة التعليمية في المجتمع الجزائري وكيفية انعكاس ذلك على أداء الأستاذ، وأيضا ما يتعلق بأسئلة تفاعل المنظومة التربوية والتعليمية مع التحولات والتغيرات الخارجية، وتأثير التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها المجتمع على المنظومة وعلى أداء الأستاذ بالإضافة إلى المؤشرات المتعلقة بمساهمة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في مواكبة العملية التعليمية لعصر العولمة ودور الأستاذ في مواكبة التدفق الهائل لتطور المعرفة وتماشي أدائه مع تحديات المعلوماتية وكيفية تأثير الثورة المعلوماتية على العملية التعليمية في الجزائر وموقف الأستاذ من التغيرات التي مست المنظومة التربوية والتعليمية في الجزائر، فقد خصصت هذه الأسئلة لمعرفة واقع الأداء وكيفية تفاعله مع مختلف التغيرات التي ترتبط بالبيئة التعليمية، حيث يتحدد واقعه انطلاقا من فهم الأسباب التي دفعت بالأساتذة لامتهان مهنة التعليم ومدى إيمانهم بدورها اتجاه الأفراد والمجتمعات، أيضا تفاعل المنظومة وكيفية تماشيها مع الوضع الاجتماعي بمختلف متغيراته وكيفية النظر إلى مستقبلها في سياق ما تعرضت له من تأثيرات ومتغيرات، فقد وقفت هذه المؤشرات على أن أغلب المبحوثين أكدوا بأن أداءهم يتفاعل ويتماشى مع التغيرات التي تحدث في المجتمع التربوي والمجتمع المحلي وأيضا التغيرات في المستويات الخارجية بالإضافة إلى أن أغلبهم أكدوا بأن سبب التحاقهم بمهنة التعليم يرجع لمدى أهميتها في المجتمع، بالضافة إلى أن التعليم من القطاعات الحساسة في بناء المجتمعات وبناء رأسمالها البشري والفكري كما أنه الأساس في توفير البيئة الحاضنة للاستثمار فيهم والاستفادة منهم، وزد على ذلك توفير البيئة المناسبة التي تهدف إلى الحفاظ على رأسمالها في خضم التنافس على امتلاك واستقطاب الموارد البشرية ومبادلتها في السوق العالمية للشغل.

كما سعت هذه الدراسة لمحاولة التعرف على موقف الأساتذة من أدائهم في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي مست المجتمع وكيفية تفاعلهم ومسايرتهم للتغيرات التربوية التي مست قطاع التربية والتعليم في الجزائر، وفي هذا السياق أوضحت الدراسة الميدانية أن التغييرات والإصلاحات التي مست قطاع التربية والتعليم أثرت على أداء الأستاذ مما دفع أغلبهم إلى إعادة النظر في مستواهم ومحاولة زيادة مهاراتهم وإمكانياتهم المعرفية والتقنية والفكرية وأيضا النفسية والاجتماعية، حتى يتسنى لهم التماشي مع التغيرات التي تحدث على مستوى القطاع وهو ما تم توضيحه من خلال المؤشرات المتعلقة بأداء الأساتذة في ظل الإصلاحات التربوية والتعليمية، حيث أكد المبحوثون على أن الإصلاحات أمر مقبول وذلك بنسبة26,7% وتؤكد نسبة 15,9% على أن الإصلاحات إيجابية وقد ساهمت في تفعيل أدائهم من خلال محاولاتهم للارتقاء بإمكانياتهم وزيادة كفاءاتهم التعليمية والتربوية، كما أكدت نسبة 29,6%على أن أداءهم حسن في ظل الإصلاحات التربوية، وأكدت نسبة 25,4% على أن أداءهم جيد، وذهبت نسبة 15,9% إلى

التأكيد بأن أداءهم في تطور مستمر، كما أكدت نسبة 58,4% من المبحوثين بأنهم سعوا إلى تحسين إمكانياتهم لتتماشى مع إصلاحات القطاع، وأقرت نسبة 13,2% من المبحوثين على استفادتهم من وسائل الأعلام والاتصال في تحسين مستواهم، ونسبة 11,4% استفادوا من مستجدات البحث العلمي أما بقية الأساتذة استفادوا من تبادل الخبرات بنسبة 9,1%، ونسبة 8,6 % أقروا بالتطوير المستمر في الجوانب المعرفية والبيداغوجية، وذلك من أجل تحسين قدراتهم وإمكانياتهم لتتماشى مع التغيرات والإصلاحات على مستوى قطاع التربية والتعليم، كما أكدت نسبة 57,8% على أن الإصلاحات رفعت من مهاراتهم في الأداء التربوي والتعليمي، وعليه تدل هذه المؤشرات على أن أداء الأستاذ في تفاعل مستمر مع التغيرات التي تحدث في القطاع كما أن أغلبهم يعتبرون الإصلاحات من أهم الدوافع التي ساهمت في سعيهم من أجل رفع مستويات أدائهم وزيادة فعاليتهم أثناء ممارستهم للعملية التعليمية كونها تشكل القاعدة الأساسية في تجديد الفكر التربوي العام وفي تغيير النظرة للأستاذ وأدواه وفي إعادة توجيه الرؤية العامة للأجيال باعتبارهم رأسمال يجيب الاستثمار فيه لبناء المستقبل.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم التغيرات التي انعكست على أداء الأستاذ في ظل الوضع الاجتماعي الراهن على الصعيدين المحلي والخارجي، أي الوقوف على مختلف التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتغيرات العلمية والمعرفية التي عرفها المجتمع وساهمت في التأثير على البيئة التربوية والتعليمية ومنه على مستويات أداء الأستاذ، وفي هذا السياق أكدت الدراسة الميدانية بأن التعليم يمتد إلى عمق الواقع الاجتماعي بمختلف تغيراته فهو يتأثر بمختلف ظروفه وأوضاعه كما أن المنظومة التعليمية تنشأ ضمن بيئتها الاجتماعية وتحدد أهدافها وفق الاحتياجات الفردية والجماعية وتوجه نشاطها لتحقيق الطموحات والغايات المسطرة والمرجوة، من حيث بناء الفكر الإنساني والبنية البشرية، كما أنها تستمد قراراتها وقوانينها وقواعدها وقيمها ومقوماتها من البيئة الاجتماعية التي تتضمنها، لذلك يتأثر أداء الأستاذ بمختلف المعطيات الموجودة في البيئة الاجتماعية ذات الطابع المتغير والمتحول، وقد أكدت الدراسة الميدانية على أن أداء الأستاذ يتأثر بمختلف التغيرات ويتفاعل معها من خلال محاولات تغيير الأساليب وتطوير الإمكانيات لتتماشى معها خاصة وأن إدراك الواقع الاجتماعي المتغير بصورة دقيقة يمكن أن يكون أهم الأسباب التي يعتمدها المجتمع والمسؤولون في تنمية وتفعيل الأداء والارتقاء بالأجيال لمواجهة تحديات المستقبل وتقلباته.

كما أكدت الدراسة الميدانية على أن الأساتذة طوروا من إمكانياتهم وخبراتهم حيث أصبحت تمتلك طابع المرونة اللازمة في مواجهة التحديات المطروحة على الساحة الاجتماعية فقد أكدت نسبة 60%من المبحوثون على أن أداءهم يتأثر بالمكانة الاجتماعية التي يحتلونها، حيث تعتبرها فنسبة 17,7% على

أنها دافع للإنجاز وزيادة الرغبة في رفع مستويات الأداء، وترى نسبة 12,5%من المبحوثين على أن تأثيرها إيجابي، كما يؤكد المبحوثون على أن أداءهم لا يتوقف عند حدود البيئة التعليمية وإنما يمتد إلى الوسط الاجتماعي، ويؤكدون على أنهم يمارسون أدوارهم كأساتذة خارج إطار المؤسسة، إلا أن الأدوار تختلف وتتنوع حسب شخصية الأستاذ وحسب نظرته للمجتمع واحتياجات الآخرين له، كما أن الأدوار تتغير وتتبدل وفق الظروف المطروحة وحاجة الأفراد ومنظور الأساتذة للواقع واحتياجاته، وتقر نسبة 59,9%من المبحوثين بأن أدوارهم تتغير وفق التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وبنفس النسبة أكد المبحوثون أن المراكز الاجتماعية التي يحتلونها تؤثر على أدائهم التربوي والتعليمي، أما نسبة 60% تؤكد على أن مكانة التعليم في المجتمع تؤثر على أدائهم أما نسبة 72,8%من المبحوثين أقروا بأن المنظومة القيمية السائدة في المجتمع تؤثر على أدائهم التربوي والتعليمي، وتؤكد نسبة 72,1% أن المنظومة التربوية والتعليمية في الجزائر تتماشى مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وأكدت نسبة 60,9% على أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية انعكست على أدائهم وذلك من خلال ما فرضته من تجديد في محتوى المقررات التعليمية وإجراء سلسلة من الإصلاحات في المنظومة التربوية، وتغيير المناهج والطرق التعليمية، وارتباط السياسات العامة بالسياسات التربوية، بالإضافة إلى تغيير أدوار الأستاذ لتتماشى مع التغيرات المحلية.

كما تشير الدراسة الميدانية المتعلقة بأسئلة المقابلة الموجهة للمديرين إلى اعتبار أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية من أهم التحديات المفروضة على أداء الأستاذ والتي تتحكم في مجرياته وفي مدى فعاليته باعتبارها تطرح أنماط متجددة من الطموحات والمشكلات التي تشكل في غالبية الأحيان حواجز وعراقيل تنعكس على الأستاذ من حيث أدائه، كما تؤكد أن هناك ارتباط وثيق بين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية العامة وأداء الأستاذ ولأدواره.

كما ركزت هذه الدراسة على محاولة فهم طبيعة تفاعل أداء الأستاذ مع التطورات المعرفية في ظل التحولات العلمية والتكنولوجية، حيث أكدت بأن أداء الأستاذ يتفاعل مع مختلف التغيرات التي حدثت على مستوى البنية المعرفية والعلمية ومختلف التغيرات في الجانب التكنولوجي الذي أدى إلى إعادة تشكيل شروط الواقع الاجتماعي، الأمر الذي ألزم الأستاذ على تفعيل أدائه مع مختلف التغيرات التي مست المجتمع والبيئة التربوية في ظل الانفجار المعرفي، كما أن استخدام التكنولوجيات الحديثة كان لها الأثر الواضح على البنية الفكرية والسلوكية وأيضا على بنية العلاقات الاجتماعية والتربوية وعلى نمط وطبيعة التفاعلات سواء على الصعيد الاجتماعي أو على الصعيد التربوي، كما أن أهمية الأداء التربوي والتعليمي للأستاذ من شأنه أن يساهم في تقدم المجتمع وتطوره لأنه أفضل استثمار للمستقبل في ظل التوجه نحو

تطبيق شروط العصرنة والتكيف مع الوضع العالمي، خاصة إذا أحسن الاهتمام به وتطوير إمكانياته بما يتوافق مع متطلبات العصر ومستجداته.

كما تجدر الإشارة إلى أن نسبة 54,1% من المبحوثين أكدوا على أن أداءهم يواكب مستجدات عصر العولمة، وأكدت نسبة 51,9 % على أن أداءهم تأثر نتيجة المستجدات التي فرضتها العولمة والتي ساهمت في التأثير على ممارستهم الفعلية للعملية التعليمية وذلك نتيجة التغيرات التي حدثت على مستوى المناهج والأساليب التعليمية لتتماشى مع التغيرات التكنولوجية والمعرفية، الأمر الذي تم تأكيده من قبل 53,9% من المبحوثين كما أكدوا أن أدوارهم تغيرت في إطار سعيهم للتماشي مع التغيرات والمستجدات العلمية والتكنولوجية، وأكدت نسبة 21 % بأنهم يقومون بالبحث المتواصل عن أنجع السبل في نقل المعرفة وإيصالها للمتعلمين، وتؤكد نسبة 18,2% على أنهم واكبوا مختلف المستجدات في مجال المادة التي يدرسونها، وتؤكد نسبة 17,1%على أنهم يساهمون في البحث العلمي في إطار التدفق الهائل للمعرفة والتكنولوجيا، كما أن تفاعل الأساتذة مع تغيرات عصر المعرفة والتكنولوجيا لم تقف عند ذلك الحد بل أن أغلبهم استفادوا من ذلك بصورة إيجابية من حيث زيادة مهاراتهم التعليمية ورفع مستويات أداءهم فأكدت نسبة 53,6% من المبحوثين أنهم قاموا بالاستفادة من الأنترنت في تنمية مهاراتهم، كما وضحت النتائج المحصلة من المقابلة أن التغيرات التكنولوجية والمعلوماتية والمعرفية تنعكس على أداء الأستاذ من خلال ما طرحته من تحديات فتحت الأداء على أفاق جديدة تستدعي من الأستاذ أن يكون قادرا على مواكبتها وذلك من خلال التدريب والتأهيل والتكوين حتى تتماشى مع متطلبات العصر وبذلك هناك تفاعل واضح من قبل الأساتذة اتجاه التغيرات المعرفية والتكنولوجية.

كما تهدف الدراسة إلى معرفة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها الأستاذ والتعرف على تأثيرها في أدائه، وفي هذا الإطار أشارت الدراسة الميدانية إلى انعكاس هذه الظروف على أدائه وعلى طبيعة أدواره التعلمية والتربوية، فهو جزء من المجتمع وأي تغير يحدث في البيئة العامة أو البيئة المهنية ينعكس على وضعه وعلى أدائه سواء كان ذلك بالسلب أو بالإيجاب، ويبقى التأثير نسبي حسب استجابة الأساتذة وحسب قدراتهم واستعداداتهم النفسية والجسدية والفكرية وحتى المادية، وبذلك تختلف نسبة التأثير ولكن المؤكد من الأمر أن أداء الأستاذ يتفاعل ويتأثر بالأوضاع العامة للمجتمع كما يتأثر بمختلف الظروف التي ترتبط بعلاقة مباشرة أو غير مباشرة بممارسته للعملية التعليمية، وفي هذا الإطار تؤكد نسبة 68,9% من المبحوثين على أن وضعهم المادي يؤثر في أدائهم بالسلب أو الإيجاب، كما تؤكد نسبة 28,4% على أن بعد سكنهم عن مكان العمل يؤثر في أدائهم لأدوارهم كونه ينعكس بشكل كبير على استعداداتهم وإمكانياتهم ومجهوداتهم المبذولة أثناء ممارستهم للعملية التعليمة ولأدوارهم التربوية، وتؤكد نسبة

59,4% على أن الطور الذي يدرسونه يؤثر بشكل كبير على أدائهم لأنه يحتاج إلى دافعية أكبر للعمل وإلى استعدادات تكون بحجم مسؤولياتهم اتجاه بناء الأجيال، ويرى المبحوثون على أن من أكبر العلاقات التي تعيق أداءهم وتؤثر فيه هي علاقتهم مع المتعلمين في إطار البيئة التربوية وذلك بنسبة 19,2% وبذلك يتأثر أداء الأستاذ بمختلف الظروف المحيطة سواء كانت من الجانب المادي أو من حيث أبعاد السلوكية وطبيعة العلاقات ونمط التفاعلات.

كما تهدف الدراسة إلى معرفة كيفية تفاعل أداء الأستاذ مع التغيرات الداخلية والخارجية، وفي هذا السياق تشير الدراسة الميدانية إلى أن هناك علاقة تفاعلية بين أداء الأستاذ وبين التغيرات الداخلية والخارجية، كما وضحت أهم المؤشرات في البيئة الاجتماعية والتربوية والمتغيرات المرتبطة بالمشهد العالمي ذات الدلالة على التطور المعرفي والتكنولوجي أن هناك علاقة تفاعل دائمة ومستمرة في أداء الأستاذ مع مختلف الظروف المحيطة وهذا يثبت بدوره ديناميكيته وتفاعله في حركته نحو التطور.

فالأداء عملية حيوية واستراتيجية ترتبط بشكل مباشر بجميع المعطيات والمؤشرات سواء على صعيد البيئة التعليمية أو البيئة الاجتماعية، أما من حيث التأثر فيكون نسبي ومرتبط بشخصية الأستاذ واستعداداته وقدراته ومهاراته ودرجة مرونته في مواجهة التحديات المطروحة على الساحة التربوية الاجتماعية وعلى المشهد العالمي، خاصة من حيث الأبعاد العلمية والمعرفية وليس فقط في هذا الموقف بل الأكثر من ذلك طرح مختلف التحديات في إطار جديد يكون نقطة الانطلاقة نحو التجديد وذلك بتغيير وجهة النظر حول المعيقات والتحديات والاستثمار فيها وتبنيها كأفاق يسعى الأستاذ لبلوغها من أجل الارتقاء بالأداء وإنتاج عناصر القوة التي تنبع من عمق المنظومة وتكسب بذلك طابع المرونة للعملية التعليمية حتى يتسنى من خلالها تحقيق التوازن بين متغيرات المجتمع وثوابته وتعزيز التعليم والارتقاء به لإعادة بعثه بالصورة التي تسمح له بمواجهة التحديات وتحقيق أمال وطموحات الشعب، وتأسيس ركن قوي يرتكز عليه الأجيال في بناء كفاءتهم، وفي هذا الإطار يستدعي الأمر ضرورة إعداد الأستاذ بشكل يسمح له بتبني فكرة التجديد في التعليم والممارسة الفعلية حتى يكون قادر على مواجهة المستجدات العالمية وتحدياتها الكامنة خاصة التطورات المعرفية والتكنولوجية، والجدير بالذكر في هذه الحالة أن الإعداد الجيد للأستاذ من حيث مستواه التعليمي ومستوياته النفسية والاجتماعية أصبح مطلوب بشكل كبير في عملية التوظيف والاختيار، خاصة وأن التحديات المعاصرة فرضت أنماط جديدة من معايير الانتقاء التي وجدت من أجل الاستمرار واختيار الأفضل، ولأن التخطيط الاستراتيجي في انتقاء الكفاءات المتوفرة في سوق العمل يحتاج إلى تضافر الجهود من أجل الوصول إلى ما يصبوا إليه المجتمع من إمكانات بشرية قادرة على التأهيل في المعرفة وفي بناء

الأجيال، فإنه يعكس وبشكل واضح أهمية قطاع التعليم وأدوار الأستاذ في تحقق الأهداف المسطرة وتجسيد كل طموحات المرجوة.

رابعا: النتائج العامة للدراسة.

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والمتمثلة في:

- مرور التعليم في الجزائر بعدة مراحل أدى إلى تغيير أسسه بصورة تدريجية من خلال مسار نمو الدولة منذ الاستقلال، حيث تغيرت طبيعة التعليم في المجتمع الذي اتخذ منطلقات جديدة ترتكز على أهميته مدى الحياة، كما انطلق من فكرة نقل المعرفة ومحو الأمية إلى التعليم متعدد الأبعاد والتعليم مسؤولية اجتماعية، والتعليم فن وعلم، بالإضافة إلى تم الاهتمام بالكفاءة والجودة والنوعية والأساليب الجيدة كأليات لتفعيل التعليم، وإشراك المتعلمين في العملية التعليمية التعليم والاستثمار فيهم والحفاظ عليهم وتهيئتهم لقيادة المستقبل.
- تأثير التغيرات الاجتماعية والاقتصادية على أداء الأستاذ التربوي والتعليمي الأمر الذي أدى إلى إعادة النظر في كفاءته، كما ساهمت في اطلاعه على الأفاق الجديدة المرتبطة بالتحديات والمعطيات المطروحة على الساحة المحلية والدولية، بالإضافة إلى إعادة تهيئة الظروف والبيئة التربوية والتعليمية ذات الطابع الديناميكي من أجل رفع مستوى الأداء والارتقاء به في ظل التحديات التي فرضها الواقع الاجتماعي المعاش، والمعطيات المستجدة التي أتاحها التقارب الحضاري والاحتكاك الثقافي في إطار الانفتاح على الأخر.
- زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم أدى إلى التركيز على الاستثمار في فئة الأساتذة واعتبارهم رأسمال اجتماعي ينبغي تكوينه وإعداده بصورة تسمح بامتلاكه للقدرة اللازمة على التكيف مع مستجدات الأوضاع المحلية والعالمية ومتغيرات المعرفة وأهميتها واستخداماتها في تنمية المجتمع بالإضافة إلى اعتماد فكرة أن الخيارات التعليمية هي خيارات اجتماعية كونها تنتج من حاجة المجتمع ومن طموحات الأجيال، حتى يستطيع الأستاذ أن يكيف أداءه مع مستجدات الطموح والحاجة الاجتماعية وإنتاج عناصر التجديد الذاتي أثنا ممارسته للعملية التعليمية.
- يتأثر الأداء التربوي والتعليمي ويتغير إلى حد كبير نتيجة تأثره بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والصحية التي يعيشها الأستاذ، كما تؤثر المكانة الاجتماعية التي يحتلها في المجتمع على شعوره بالرضا اتجاه أدائه لاعتباره رأسمال المجتمع وأليته في التنمية، الأمر الذي ينعكس على دافعيته للعمل وبالتالي التأثير على فعالية المنظومة التربوية والتعليمية بصفة عامة.

- أن وعي الأستاذ وإدراكه لدور المستجدات التكنولوجية والتغيرات المعرفية الواسع في تفعيل أدائه التربوي وفي ممارسته للعملية التعليمية يستوجب القيام بعمليات التطوير المستمر لكفاءاته وقدراته التعليمية وخبراته ومهاراته التدريسية، وتوجيهها للرفع من مستواه في ظل الانفجار المعرفي وكل ما وفره من إمكانيات وموارد ومفاهيم وأفكار وأساليب وتقنيات جديدة والانفتاح على العالم واعتباره ضرورة من ضروريات العصر، بل الأكثر من ذلك أصبح حاجة ملحة في المجتمع كونه أساس تطور العلم وألية التغيير والتكيف بالنسبة للمجتمعات.
- يرتبط تفعيل الأداء التربوي والتعليمي للأستاذ بأهمية وحجم الإصلاحات التربوية والتعليمية وبمساهمة الأساتذة في اتخاذ القرارات اللازمة أثناء إعداد نماذج الإصلاح التربوي والبرامج التكوينية والتدريبية، كونه أساس العملية التعليمية كما أنه محور بناء المجتمع والألية التي تجمع بين إمكانيات وموارد المجتمع وبين الاحتياجات اللازمة لاستشراف مستقبل التعليم حتى يكون بالقدرة اللازمة لمواجهة التغيرات والتحديات الناتجة عن الاحتياجات والطموحات الفردية والمجتمعية .
- تحتاج عملية الارتقاء بالأداء التربوي والتعليمي للأستاذ إلى إعادة إنتاج علاقة جديدة بين سياسة التربية والتعليم والسياسات التنمية، وضرورة تطوير كفاءات ومهارات الأساتذة حتى تكون بحجم مشروع الإصلاحات التربوية والتعليمية ومشروع التنمية، مع التركيز على مرحلة التعليم الثانوي وإعادة مراجعة دورها لاعتبارها مرحلة حيوية في تحديد مؤشرات المستقبل التعليمي للأجيال وتحسين قيمة التعلم، وربط كل مراحله باستعدادات المتعلمين وقدراتهم وطاقاتهم في الاستيعاب وضبط المعرفة العلمية اللازمة لكل مرحلة حتى يكون المتعلم والأستاذ في جاهزية تامة لتداول المعرفة والاستثمار فيها وربطها بالواقع المعاش وبمختلف متغيرات الوضع العالمي سواء التربوي أو المعرفي أو الاجتماعي والثقافي .
- يقوم تعزيز المنظومة التربوية والتعليمية والسعي الدائم والمتواصل في النهوض بها على تنمية أداء الأساتذة وتطويره كونه قاعدة في بناء المجتمع والفرد، كما أنه رصيد للمجتمع لا يمكن تحت أي ظرف من الظروف أن يترك أمر تطويره وإعداده عرضة لما تفرضه المستجدات والتغيرات المستمرة في الواقع المعاش وفي البنية المعرفية من انعكاسات وتأثيرات قد تؤثر فيه بشكل سلبي.
- تعتبر تنمية وتطوير أداء الأساتذة ضرورة ملحة كما أن تجديد مهاراتهم أصبحت واجب يرتبط بالدرجة الأولى بتنظيم حياتهم المهنية التي ترتبط وتتفاعل بشكل مباشر مع جميع متغيرات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لأنها الأساس في تحديد وضبط اتجاهاتهم نحو بناء المستقبل وقيادة التغيير والحفاظ على الأجيال من خلال تنميتهم والاستثمار فيهم وتهيئة بيئة تربوية وتعليمية تساهم في البناء وتحوي أليات واستراتيجيات لحماية المورد البشري وتوجيهه للبناء والتشييد.

- إن أداء الأستاذ بالرغم من أنه في ظاهره ممارسة فردية تخص كل أستاذ وتمييزه عن غيره إلا أنه في الواقع نتاج عن تفاعل العديد من الخبرات والعلاقات بين الأساتذة وغيرهم من الفاعلين التربويين وبينهم وبين الفاعلين الاجتماعيين، لأنه نتاج تفاعل دائم ومستمر بين العديد من المتغيرات سواء في البيئة الاجتماعية أو البيئة التربوية والبيئة المحلية والعالمية.
- بالرغم من تفاوت تأثيرات الأوضاع العامة التي يعيشها الأستاذ إلا أنه لابد على الدولة أن تحسن أوضاعه وظروفه المعيشية لما لها من انعكاسات على شعوره بالرضا اتجاه أدائه وعلى كفاءته المهنية وقدراته التعليمية، وعليه ينبغي إعادة الاعتبار لظروفه المعيشية حتى يتسنى له تكييف نفسه مع متطلبات التدريس لأنه الفاعل الأول في بناء قاعدة الموارد البشرية التي يحتاجها المجتمع في قيادة مستقبل الدولة.
- الربط بين الأهداف العامة للمنظومة التربوية والتعليمية مع الأهداف الجزئية المسطرة من قبل الأستاذ بناء على احتياجات المتعلمين وطموحاتهم وذلك أثناء ممارسته للعملية التعليمة لما له من تأثير على أدائه، وعليه ينبغي تحديد الأهداف مسبقا كما يجب تحديد البدائل التربوية والتعليمية في الممارسات والأساليب والوسائط التعليمية التي يستطيع من خلالها الأستاذ أن يحقق الأهداف المسطرة، كما يجب أن تنطلق ممارسته من الفلسفة التربوية والتعليمية العامة التي تنشأ ضمنها الأهداف وتتحدد وفقها الخطط التربوية والتعليمية التي تهدف إلى تطوير المتعلم والارتقاء به في المجتمع الذي أصبح فيه المتعلم رأسمال منتج.
- رفع المستوى الاجتماعي للأستاذ وذلك لما له من تأثيرات كبيرة على مستويات أدائه ويتم ذلك من خلال إعادة النظر في الأستاذ وأدائه واعتباره الفاعل الأول في نقل الموروث الثقافي وانتقاده وإعادة إنتاجه في صورة تجمع بين رواسخ الثقافة وبين العناصر الثقافية والقيمية التي ينبغي تجديدها لتعطي طابع الحداثة، وبذلك يتم إنشاء المتعلم على المرونة والتجديد وفق ما تفرضه الحداثة من معطيات.
- ترتبط فعالية المنظومة التربوية والتعليمية بأداء الأستاذ وفعاليته في بناء الأجيال والقدرة على التحكم في البيئة التربوية والتعليمية وقدرته على إعادة إنتاج المعرفة وفق الشروط والمعايير المستجدة والتي تستند لمعايير الجودة العالمية في ممارسة مهنة التعليم وإعداد الأجيال وتنمية سلوكاتهم واستعداداتهم وفق متغيرات العالم واحتياجات المجتمع وطموحات الأفراد ووفق شروط النهضة والتقدم.

التوصيات والاقتراحات:

- ✓ رصد مختلف التغيرات التي تحدث في المنظومة التربوية على الصعيد العالمي والمحلي والوقوف على تأثيرها على مستويات الأداء التربوي والتعليمي للأستاذ، وعلى مستوى المناهج والأساليب والمفاهيم والطرق المعتمدة في ممارسة العملية التعليمية.
- ✓ إعادة النظر في نظام الإصلاح التربوي بصفة دقيقة وذلك ببناء فلسفة إصلاحية جديدة تعتمد على تحديث السياسات التعليمية وإعادة بناء المشروع التعليمي وفق احتياجات المجتمع ومتغيرات العصر وأفاق المستقبل، وإدماج الأستاذ في مختلف الاستراتيجيات المعدة لترقية التعليم والأداء.
- ✓ تأسيس نظام تعليمي يقوم على فكرة تنمية الأجيال وإعدادهم لبناء المستقبل وإحداث التغيير المرغوب والمسطر في مشاريع التنمية.
- ✓ إعادة النظر في أهمية الأستاذ ودوره والاستثمار فيه كونه الفاعل الأساسي في إعداد الأجيال ومواجهة تحديات المستقبل المطروحة على الساحة الدولية والمحلية.
- ✓ تطوير مفهوم التعليم والأداء التربوي والتعليمي ليتماشى مع احتياجات المتعلمين وقدراتهم ومستوياتهم التعليمية المختلفة.
- ✓ الارتقاء بالأداء وفق متغيرات المناهج والمقررات التعليمية التي ينبغي تغييرها وتطويرها حتى تتماشى مع طموحات المتعلم ومتطلبات المرحلة التعليمية ومع المخططات التنموية في المجتمع.
- ✓ الوقوف على أهم التحديات التي تواجه الأستاذ أثناء أدائه وبحث أهم المشكلات التي تواجهه في بيئته التعليمية والاجتماعية بصفة عامة، وذلك بإعادة إنتاج بيئة ملائمة لعصر العولمة التي أحدثت تغييرات شاملة في مستويات عدة خاصة منها مفهوم التعليم ومسار العملية التعليمية.
- ✓ بناء استراتيجيات ومخططات وطنية لتطوير العملية التعليمية والاستثمار فيها باستخدام التكنولوجيات الحديثة في مجال التعليم وإدخال التقنيات في تطوير المنظومة التعليمية، والاستفادة منها في تطوير الأداء إلى مستويات تسمح له بالتكيف مع التغيرات التكنولوجية.
- ✓ التوفيق بين متطلبات الأداء والتطورات التقنية والمعلوماتية، ببناء استراتيجيات تدريبية وتكوينه تراعي احتياجات الأستاذ وقدراته وتطلعاته.
- ✓ إتاحة نوعية التعليم الملائمة لبناء المستقبل بربط الأداء بالبنية التحتية التي تعتمد على تسطير الأهداف التعليمية والتربوية، وربطها بالأهداف الاجتماعية والتنموية وإدماجها في ممارسات الأستاذ.

- ✓ تحسين الظروف المعيشية للأستاذ والاهتمام به ورفع مكانته الاجتماعية بإدراك المجتمع لقيمته ومجهوداته المبذولة في تنمية الطاقات البشرية ونقل الموروث الثقافي والحفاظ على القيم الاجتماعية والتأقلم والتكيف مع تغيرات العصر والتصدي لمختلف الأزمات الفكرية والاجتماعية وحتى الاقتصادية من خلال تنمية الفرد على قاعدة تهدف إلى بناء المجتمع.

أهم القضايا والموضوعات التي تثيرها الدراسة في مجال البحث:

تثير هذه الدراسة العديد من الأفاق في مجال البحث، كما أنها تثير العديد من القضايا والمشكلات والمواضيع التي تفتح المجال أمام الباحثين في تقصي الأوضاع العامة التي تتحكم في أداء الأستاذ وتحدد منطلقاته وتوجه حركته، فبالرغم من أنه تم توجيهها لبحث الانعكاسات والتأثيرات التي أحدثتها التغيرات الاجتماعية الاقتصادية على أداء الأستاذ، ورغم محاولتنا الكبيرة في الإلمام بمختلف أدبيات الموضوع النظرية والمنهجية والتطبيقية التي تم في إطارها بحث وضبط متغيراته والعلاقات القائمة بينها حتى يتم تقديم تشخيص لمختلف الأوضاع التي يتحرك ضمنها الأداء ومختلف التغيرات التي أثرت فيه وانعكست على فعاليته في البيئة الاجتماعية والتربوية التي ينتمي إليها، وبالرغم من كل التحليلات التي تم تقديمها في هذا الإطار إلا أن هذه المساهمة وهذا الطرح يبقى محدودا في عرض الموضوع وعليه يستدعي الأمر إجراء العديد من الدراسات للوقوف على التغيرات التي تتحكم في الأداء ومن هنا تتيح الدراسة الراهنة العديد من التساؤلات التي تستدعي فتح مجالات البحث والدراسة ونذكر منها:

1- كيف تؤثر الأوضاع الاجتماعية المصاحبة لظاهرة العولمة على أداء الأستاذ.
2- ماهي أهم التحديات التي تواجه أداء الأستاذ في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة.
3- ما هو مستقبل أداء الأستاذ في ظل الإصلاحات التي مست قطاع التربية والتعليم.
4- كيف أثرت التغيرات التربوية المعاصرة على أداء الأستاذ.
5- ماهي الأليات المعتمدة من قبل الدولة في ترقية أداء الأستاذ في ظل تحديات العصر.
6- إلى أي مدى تساهم الإصلاحات التربوية في تنمية أداء الأستاذ.
7- إلى أي مدى تساهم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة في فعالية أداء الأستاذ.

خاتمة:

اهتمت هذه الدراسة بمعالجة الموضوع المتعلق بانعكاسات التغيرات الاجتماعية الاقتصادية على أداء أساتذة التعليم الثانوي في الجزائر والذي يعتبر ذو أهمية بالغة في المجتمع حيث تكمن أهميته في ما يمتلكه من تأثيرات على الفرد والمجتمع بصفة عامة ومستقبل الأجيال بصفة خاصة، ويرجع ذلك لما يفرضه التغير الاجتماعي من شروط تعمل على ضبط محددات الممارسة التعليمية وفعالية الأداء التعليمي للأستاذ الذي يرتبط بالضرورة بعمليات بناء شخصية الفرد وبناء القاعدة الفكرية للأجيال وتنمية الرأسمال البشري الذي بدوره يعكس مدى اهتمام المجتمع بالنهوض، ويعكس الخلفية الفكرية والنظرة المستقبلية للواقع المراد بلوغه بالإضافة إلى أنه ينطلق أيضا في أهميته من الإمكانيات الفكرية التي تعتمد أسلوب التحليل والبحث عن العوامل الأكثر فعالية في بناء قاعدة بشرية فعالة وفهم الواقع المستحدث في إعدادها لتكون الأساس في عملية التغيير والتشييد في إطار ما يفرضه الواقع الاجتماعي العام من تغيرات وتطورات تشكل أساسا وحدودا منظمة ومنضبطة في ترتيب الأولويات الفكرية والاجتماعية في بناء السلوك الإنساني الفاعل في ظل التغيرات الاجتماعية الراهنة ذات الطابع الإجباري.

إن هذا الوضع بصفة عامة يشير إلى أن الموضوع بالغ التعقيد من حيث الطرح والفهم والمعالجة وليس بالأمر السهل أن نمتلك الاستطاعة على تقديم فهم واضح ومعمق حول الحركة الاجتماعية لأداء الأستاذ في ظل عالم شديد التغير والتطور خاصة في أبعاده المعرفية والتعليمية، والتي باتت تشكل بالفعل أحد أهم الاستراتيجيات التي يراهن عليها المجتمع كأساس للاستثمار في المورد البشري، كما أنه يعكس التطلعات الفكرية للمستقبل والتخطيط والإعداد له، غير أن الإشكال الذي تجلى لنا خلال مجريات هذا البحث يتمحور حول بحث الأبعاد المنهجية التي تشكل الانطلاقة الأولى في البناء والتي تستدعي التشخيص الفعلي لجميع الأفكار التي يتم وفقها إرساء البنية القاعدية لأداء الأستاذ في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المتواصلة، ويرجع ذلك بالضرورة إلى صعوبة تحليل ظاهرة التغير الاجتماعي التي تدفعنا في هذه الدراسة إلى محاولة فهم وتشخيص مختلف التحولات التي طرأت على أداء الأستاذ في إطار محيطه الاجتماعي بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية والنفسية والاجتماعية، وفي إطار التفاعلات التي تحدث بشكل مستمر وديناميكي في المحيط التربوي الذي ينتج في تفاعله مجموعة من الظروف التي تسمح للأستاذ بأن يكون شخص فاعل ومرن يستطيع أن يقوم بأدواره في ظل هذه التغيرات نتيجة ما تحدثه من علاقات واتصالات ومواجهات وضغوط وتأثيرات، وللوصول إلى المعرفة بدقة وكفاءة توجب تتبع تأثيرات التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية على أداء الأستاذ كما أن إدراك المجتمع لحقيقة الأدوار التي يؤديها في إطار عالم شديد التغير تساهم بشكل عام في الوقوف على أهمية الأداء الفعال والبناء، خاصة في المرحلة الثانوية

لاعتبارها من أهم المحطات التي ينمو خلالها السلوك الإنساني وتتحدد وفقها المظاهر العامة لفعالية الجيل الجديد في بناء مستقبل المجتمع والوقوف على المبادئ العامة التي تساهم في عودة السلوك الاجتماعي العام إلى الفعل الحضاري، الذي يتطلب تقديم قراءة نقدية لجميع جوانب الحياة الاجتماعية في حركتها نحو التقدم ومن حيث حالة الثبات التي تسود مقوماتها متخذين في ذلك درجة الاعتماد على الذات في بناء عناصر داخلية تثري حركة التحول والتغير نحو الأمام، والمطالبة بتحقيق الفعل التربوي القائم على المساواة في التنمية الشخصية وفي واستخدام كل العناصر الداخلية والوسائل المتاحة نتيجة التطورات العلمية والمعرفية في إخضاع التحديات التي تفرضها هذه الثقافة والحياة الاجتماعية إلى منطلقات أنية وذاتية في عملية التجديد والاستمرارية، وما يهم الأن في هذا الموقف كله هو مستقبل النشاط التربوي والتعليمي للأستاذ الذي يعتبر ألية واستراتيجية فعالة في بناء المجتمع واستمراريته في إطار عالم متميز بالتنافسية اللامحدودة.

كما نرصد من خلال محاولتنا العلمية إلى فهم وبيان كيفية تأثير التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتغيرات الداخلية والخارجية على أداء أستاذ التعليم الثانوي وممارساته للعملية التعلمية منذ الاستقلال إلى غاية الأن وما مر به المجتمع الجزائري من تغيرات ومحاولات للإصلاح، الأمر الذي يساعدنا على فهم واقع الأداء وكيفيات تغيره في ظل الوضع الاجتماعي العام والذي نشأ فيه وتطور ضمن متغيراته، ذلك لأن البحث في المحيط التربوي لا يمكن أبدا أن يقدم لنا سبل لفهم وتشخيص واقع ممارسة الأستاذ لأدواره وأدائه التربوي والتعليمي على النحو المرغوب لأن متغيرات الوضع كثيرة وابعاده معقدة لا يمكن النظر فيه دون التعمق في المحيط الاجتماعي الذي نشأ فيه والمعد لبناء أجياله، لذلك تطلب الموقف إعادة النظر في طريقة الطرح عندما حان الوقت لاقتراح مسارات جديدة في بحث هذه المسالة ومع ذلك لا يزال البحث الأساسي يتطلب الوقوف على الكثير من الحقائق التي يتم استخدامها في التعرف على تطور وجهات النظر المتداولة حاليا في هذا الشأن، لمراقبة الفعل التربوي والأداء داخل المؤسسة التعليمية التي من الممكن أن نستدل بها في محاولات فهم حركة العملية التعليمية وأداء الأستاذ في المؤسسة ويتم على أثرها تحديد مصادر التنمية والتطوير لكفاءات الأستاذ حتى يكون أكثر إطلاع على إغراءات التدفق المعرفي والتطور التقني والتغيرات المتلاحقة في الواقع الاجتماعي الذي يستدعي إرساء معالم البنية التعليمية التي توفر وسيلة لفهم الأليات والميكنزمات المتحكمة في عملية تحديد الأولويات في بناء القاعدة التعليمية والتربوية بصورة ذاتية تنطلق من عمق الظروف الاجتماعية المتاحة.

وفي هذا السياق توصلت الدراسة إلى أن الأساتذة مدركين وبصورة واعية أن الأداء التربوي والتعليمي يتغير وفق الظروف المحيطة وحسب درجة التغير واستعداداتهم ومدى تهيئتهم لمواجهة التحديات المحلية المتلاحقة، والتي أصبحت تعتمد على التغيير المستمر كضرورة ملحة للتكيف مع مختلف التغيرات والتحولات

المصاحبة لعمليات الإصلاح والتحديث وللحركة الطبيعية في تقدم المجتمع والمنظومة التعليمية، والتي أصبحت أهم ألية في بناء الفرد والمجتمع وقاعدة لقياس التقدم الحضاري.

وفي هذا الإطار نستطيع القول بأن أداء الأستاذ هو عملية متكاملة العناصر تهدف إلى تطوير مجموعة مترابطة ومتفاعلة من الوسائل والجوانب البيداغوجية قصد الوصول إلى الجودة والنوعية في التعليم المبنية أساسا على قدرات واستعدادات الأستاذ، باعتباره رأسمال بشري يفرض نفسه في المجتمع الحديث كرهان استراتيجي وفاعل حيوي وعامل حاسم لما يمتلكه من رصيد معرفي وخبرات مكتسبة وقدرات على إعادة توجيه مسار المجتمع بناء على إعادة ضبط وإنتاج عناصر التجديد التربوي الذي يتحكم في تقدم الفرد والمجتمع، وهو بذلك يشكل فاعل حاسم في تحقيق طموحات الأجيال وتلبية احتياجات المجتمع في عملية التنمية، كما أنه رهان تحقيق التنافسية والاستمرارية والتكيف الحضاري الذي يستدعي مواجهة العناصر الثقافية الدخيلة من خلال إنتاج عناصر التجديد والقوة في العناصر المحلية.

وعليه يخضع كل من أداء الأستاذ والعملية التعليمية بصفة عامة في حركتهما وتطورهما لمبدأ التغير كونه الأساس الذي يقوم عليه سلوك الإنسان وتوجهاته وأفكاره، وعليه ينطلق الفعل التربوي وأداء الأستاذ لأدواره التعليمية والتربوية من حقيقة أن التغير عملية ضمنية تكمن في حقائق البنى سواء كانت بنى اجتماعية أو فكرية أو سلوكية، أي ينبغي بناء مخططات العمل انطلاقا من واقع اجتماعي وتربوي وسلوكي وفكري متغير ذلك لأن الأداء في حد ذاته أكثر من عملية تلقين فهو سلسلة من الاستراتيجيات المنظمة والموجهة إلى تنمية سلوك المتعلم وقدراته الفكرية والعقلية والعلمية وبناء مهاراته الإدراكية وصقل مواهبه وضبط اتجاهاته ومداركه واستعداداته نحو المستقبل وتحديد أولوياته وتوسيع بدائله وأساليبه في بناء مستقبله، وعليه يمكن أن يعتبر أداء الأستاذ في هذا الإطار فعل استثنائي والتزام كبير ومسؤولية يؤديها اتجاه الفرد والمجتمع، وفق ما يدركه المجتمع المتغير الذي يستدعي إعداد صيغة جديدة للتدريس والأداء تكون بعيدة عن النماذج التقليدية التي اتضح قصورها بشكل جلي أمام التحديات التي تفرضها حركة التغير داخل المجتمع، والتي أدت إلى ظهور فجوة تعليمية بين ما هو كائن وما يجب أن يكون فبالرغم من التطورات المتلاحقة في عالم المعرفة وفي الأساليب التعليمية والتربوية نتيجة الإصلاحات المتتالية والتغيرات التربوية والتكنولوجية التي ساهم فيها الانفتاح على العالم والتوجه نحو التحديث تظل الحقيقة في العديد من الجوانب التعليمية والتربوية تسير نحو اتجاهين متعاكسين مشيرة بذلك إلى واقع يترجم حرفيا تراجع وتدني مستويات التعليم ومخرجاته مقابل استثمارات موسعة في البنية التعليمية والتربوية والإصلاحات المتواصلة في المناهج واستخدام الإمكانيات التربوية والتعليمية الحديثة.

كما تلعب التفاعلات التربوية والاجتماعية ذات التغير المستمر دورا بارزا في إعادة توجيه مستويات الإدراك نحو مفهوم الأداء الذي يؤديه الأستاذ أثناء ممارسته للعملية التعليمية، والذي يمكن اعتباره وفق هذه القراءة على أنه فعل نشط يضم العديد من الممارسات المنظمة والهادفة والمخطط لها ذات الطرح العملي والأبعاد التفاعلية الديناميكية، وذات البناء المتغير والعناصر المرنة الساعية إلى التشاركية أثناء الممارسة الفعلية التي تهدف إلى بناء الأليات التطورية والتجديد الفعال للفرد والمجتمع وبذلك يصبح عملية تحمل في ذاتها عناصر تطورها وتجددها التي تسمح بإدراج فكرة التحول من الأبعاد التقليدية للممارسة التعليمية إلى البعد التنموي المتطور والفعال، وبذلك يسمح الأمر بالخروج من الحالات العادية وحالة الجمود إلى حالة التغيير والبناء الفعال المواكب لشروط العصر ومتغيراته، وعليه يطرح الأداء التربوي والتعليمي في هذا الإطار في صيغة هي أكثر أهمية من أي عملية اجتماعية أخرى ويصبح بذلك التركيز على تدريب الأساتذة ضرورة ملحة في المجتمع حتى يمتلكوا القدرة في التغلب على أوجه القصور في التعليم التقليدي والارتقاء به إلى تعليم أكثر فعالية ويكونوا في هذا الإطار مستعدين للخروج من الفجوة التي أحدثتها التغيرات الاجتماعية والتطورات المعرفية والعلمية، وعليه يخرج المجتمع الجزائري من دائرة الفعاليات التعليمية المشكوك فيها والموضوعة محل للمساءلة المجتمعية، والتوجه نحو الطروحات الأكثر عقلانية في بناء أداء الأساتذة والنظام التربوي والتعليمي بشكل يسمح بملاءمته مع التغيرات والتحولات الراهنة ومع ديناميكية المنظومة الاجتماعية والتربوية وتفاعلاتها مع العالم الخارجي ومع أبعادها الداخلية.

وعليه وفي إطار هذا الطرح نستطيع مما سبق ذكره أن نصل إلى حقيقة مفادها أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي مر بها المجتمع الجزائري في مختلف المحطات التاريخية التي عقبت الاستقلال إلى يومنا هذا، أدت إلى التأثير بشكل كبير على البنية التربوية وعلى العملية التعليمية بصفة عامة، كما أنها أحدثت تحولات كبيرة في مستويات أداء الأساتذة خاصة أساتذة التعليم الثانوي الذين يعتبرون من أهم الفاعلين في بناء الشخصية الفردية والاجتماعية للأجيال، وفي هذا الإطار وأمام التطورات والتغيرات المصاحبة للمجتمع الحديث أصبح من الضروري إعادة النظر في مفهوم الأداء ومقوماته كما أصبح من الضروري إعادة إدراك هذا المفهوم وفق سياق جديد يندرج ضمنه ألية التفعيل الذاتي للمقومات البنائية الداخلية حتى يستطيع المجتمع بذلك امتلاك القدرة على التكيف مع الواقع الديناميكي للمجتمع وللنظام التربوي والتعليمي، للخروج من حالات التوتر التي يعانيها التعليم في الجزائر والارتقاء به من خلال عمليات التجديد الذاتي، وعليه ينبغي التركيز على بحث وتحليل الواقع المتغير وحركة التغير التي أثرت على النظام التعليمي وعلى الأداء التربوي ومختلف أدوار الأستاذ للعمل على تنمية إمكانياته وقدراته والارتقاء به حتى يتمكن من مواجهة التحديات المفروضة على الفرد والمجتمع لاعتبار أن التعليم رهان الدولة والمجتمع في

عمليات التقدم والبناء وبذلك يكون الأداء التربوي والتعليمي هو ألية إرساء قواعد التنمية والتشييد في ظل واقع اجتماعي شديد التغير والتطور.

قائمة المراجع

أولا: المعاجم والقواميس

1. ابن منظور: "**لسان العرب**"، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1993.
2. أحمد زكي بدوي : "**معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية (قاموس انجليزي فرنسي عربي)**"، دار الكتاب المصرية، القاهرة مصر،1987.
3. أحمد زكي بدوي:"**معجم المصطلحات الاجتماعية** "، مكتبة لبنان للنشر والتوزيع، لبنان، 1992.
4. احمد زكي بدوي، محمد كامل مصطفى: "**معجم المصطلحات القوى العاملة**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1984.
5. عدنان أبو مصلح: "**معجم علم الاجتماع**"، دار أسامة للنشر والتوزيع ،الأردن ،2010.

ثانيا: الكتب باللغة العربية

1. "**دليل الاستثمار في الجزائر، نوفمبر 2006**"، دار حسناوي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
2. إبراهيم العيسوي: "**التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها منتدى العالم الثالث**"، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2003.
3. إبراهيم ناصر: "**التربية وثقافة المجتمع، تربية المجتمعات**"، دار الفرقان للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 1983.
4. أحمد أبو زيد: "**البناء الاجتماعي مدخل لدراسة المجتمع المفهومات**"، الهيئة المصرية للكتاب، ط8، سنة.
5. أحمد التكلاوي: "**التغير في البناء الاجتماعي**"، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، مصر، 1968.
6. أحمد بن نعمان: "**الهوية الوطنية**"، دار الأمة، الجزائر، 1996.
7. أحمد زايد، إعتماد علام: "**التغير الاجتماعي**"، مكتبة الأنجلو المصرية للنشر والتوزيع، ط2 مصر، 2000.
8. أحمد صقر عاشور: "**السلوك الإنساني في المنظمات**"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر، 1985.
9. أحمد مصطفى خاطر: "**التنمية الاجتماعية، المفهومات الأساسية نماذج ممارسة**"، المكتب الجامعي الحديث، المزاريطة، الإسكندرية، مصر، 2002.
10. إسماعيل العربي: "**التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب**"، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2 الجزائر، 1980.
11. إسماعيل قيرة وأخرون: "**مستقبل الديمقراطية في الجزائر**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2002.

12. إمنويل كانط: "**تأملات في التربية**"، ت: محمود بن جماعة، دار محمد علي الحامي، تونس 2005.
13. اوليفي ربول: "**فلسفة التربية**"، ت: جهاد نعمان، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1978.
14. ايدجار فور: "**تعلم لتكون**"، ت: حنفي بن عيسى، اليونسكو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.
15. ايرينا بوكوفا: "**إعادة التفكير في التربية والتعليم نحو صالح مشترك عالمي**"، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اليونسكو، فرنسا، 2015.
16. بشاينية سعد: "**تنظيم القوى العاملة في المؤسسات الصناعية الجزائرية، استقلالية المؤسسات**" منشورات جامعة قسنطينة، الجزائر، 2002.
17. بشير التجاني: "**التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
18. بلقاسم سلاطنية، سامية حميدي: "**العنف والفقر في المجتمع الجزائري**"، دار الفجر، بسكرى الجزائر، 2008.
19. بلقاسم سلاطنية، غربي علي، قيرة إسماعيل: "**المجتمع العربي، التحديات الراهنة وأفاق المستقبل**"، منشورات جامعة منتوري، ط2، قسنطينة، 2000.
20. بهاء الدين حسين كامل: "**التعليم والمستقبل**"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر 1990.
21. بوعزة الطيب: "**نقد اللبرالية**"، ردمك للنشر والتوزيع، الرياض، 2009.
22. بوفلجة غيات: "**التربية والتعليم بالجزائر**"، دار الغرب للنشر والتوزيع، ط2، وهران، الجزائر 2006.
23. بيتر بروكر: "**الحداثة وما بعد الحداثة**"، ترجمة عبد الوهاب علوب، منشورات المجمع الثقافي ط1، الإمارات العربية المتحدة، 1995.
24. البيلاوي حسن، سلامة حسين: "**إدارة المعرفة في التعليم**"، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر 2007.
25. تركي الحمد: **الثقافة العربية في عصر العولمة**، دار الساقي، بيروت، لبنان، 1999.
26. تركي رابح: "**أصول التربية والتعليم**"، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط2، الجزائر، 1990.
27. توفيق أحمد مرعي، محمد محمود الحيلة: "**المناهج التربوية الحديثة، مفاهيمها وعناصرها وأسسها وعملياتها**"، دار المسيرة، ط02، عمان، الأردن، 2001.
28. ثروت مكي: "**النخبة السياسية والتغير الاجتماعي**"، عالم الكتب، مصر، 2005.
29. ثريا التيجاني: "**القيم الاجتماعية والتليفزيون في المجتمع الجزائري**"، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، 2011.

30. جابر حمد جابر وأخرون: "**مهارات التدريس**"، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1982.

31. جان ميشال بريتلر: "**بناء علم الاجتماع**"، ت: جورجيت الحداد، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، لبنان، 1999.

32. حافظ الجمالي: "**بين التخلف والحضارة**"، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سورية، 1978.

33. حامد عمار: "**الإصلاح المجتمعي إضاءات ثقافية واقتضاءات تربوية، دراسات في التربية والثقافة**"، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، مصر، 2006.

34. حامد عمار: "**دراسات في التربية والثقافة**"، الدار العربية للكتاب، القاهرة، 2006.

35. حبيب جمال وآخرون: "**الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب والمجال المدرسي من منظور الممارسة العامة**"، مركز النشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، مصر، 2005.

36. حجازي مصطفى: "**علم النفس والعولمة: رؤى مستقبلية في التربية والتنمية**"، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، 2001.

37. حسن عماد مكاوي، ليلي حسن السيد: "**الاتصال ونظرياته المعاصرة**"، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، مصر، 1998.

38. حسن كامل بهاء الدين: "**الوطنية في عالم بلا هوية-تحديات العولمة**"، دار المعارف مصر.

39. حسين خريف: "**المدخل إلى الاتصال والتكيف الاجتماعي**"، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005.

40. حسين عبد الحميد أحمد رشوان: "**التربية والمجتمع، دراسة في علم اجتماع التربية**"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2002.

41. حسين عبد الحميد أحمد رشوان: "**العلم والتعليم والمعلمين، منظور علم الاجتماع**"، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 2007.

42. حسين عبد الحميد أحمد رشوان: "**تطور النظم الاجتماعية وأثرها في حياة الفرد**"، المكتب الجماعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1993.

43. حمد لبيب النجيحي: "**الاسس الاجتماعية للتربية**"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط8، 1998.

44. حمدوش رشيد: "**مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة امتدد أم قطيعة**"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

45. حميد خروف: "**العولمة والنسق القيمي، الجزائر والعولمة**"، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة 2001.

46. حميد خروف: "**سياسة التنمية في الجزائر رؤية سوسيولوجية**"، جامعة قسنطينة، مركب الطباعة، الجزائر، 1986.

47. حواس محمود: "**الثقافة والأخلاق والتحدي التكنولوجي**"، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2002.

48. خدوسي رابح: "**المدرسة والإصلاح**"، دار الحضارة، ط1، بئر طرارية، الجزائر، 2002.

49. خليل صقور: "**الهجرة الداخلية، أشكالها ودوافعها وأثارها**"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.

50. داريوش شايغان: "**أوهام الهوية**"، ت: محمد علي مقلد، دار الساقي، بيروت، لبنان، 1993.

51. الدسوقي عبده إبراهيم: "**التغير الاجتماعي والوعي الطبقي، تحليل نظري**"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.

52. رابح تركي: "**أصول التربية والتعليم**"، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط2، الجزائر، 1990.

53. راتب قاسم عاشور، عبد الرحيم عوض: "**المنهج بين النظرية والتطبيق**"، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2004.

54. راوية حسن: "**إدارة الموارد البشرية رؤيا مستقبلية**"، الدار الجامعية، مصر، 2003.

55. راوية حسن: "**مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية**"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2002.

56. رائدة خليل سالم: "**المدرسة ومجتمع**"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

57. رشيد ايت عبد السلام: "**لماذا المقاربة بالكفاءات وبيداغوجيا المشروع**"، دار الشهاب، الجزائر، 2005.

58. رشيد بن يوب: "**الدليل السياسي في الجزائر**"، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1999.

59. رمضان محمد القذافي: "**التعليم الثانوي في البلاد العربية**"، إدارة البحوث التربوية، تونس، 1982.

60. ريتشارد مينشن: "**الأمة والمواطنة في عصر العولمة، من رابط وهويات قومية إلى أخرى متحولة**"، ت: عباس عباس، الهيئة العامة السورية للكتاب، سورية، 2009.

61. سالم القمودي: "**التغير**"، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، لبنان، 2004.

62. سامية الساعاتي: "**الشباب العربي والتميز الاجتماعي**"، الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003.

63. سعد البازعي: "**شرفات للرؤية العولمة والهوية والتفاعل الثقافي**"، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2005.

64. سعد الدين إبراهيم وآخرون: "**المجتمع والدولة في الوطن العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1988.

65. سمير التنير: "**الفقر والفساد في العالم العربي**"، دار الساقي، بيروت، لبنان، 2009.

66. سمير أمين وأخرون: "**المجتمع والاقتصاد أمام العولمة**"، سلسلة كتب المستقبل العربي 33، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2004.

67. سمير خطاب: "**التنشئة السياسية والقيم**"، ايتراك للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2004.

68. سناء الخولي: "**التغير الاجتماعي والتحديث**"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

69. سناء الخولي: "**مدخل إلى علم الاجتماع**"، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، الإسكندرية، 2003.

70. سهيلة محمد عباس: "**إدارة الموارد البشرية، مدخل استراتيجي**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2003.

71. السيد الحسني: "**التنمية والتخلف، دراسات استراتيجية بنائية**"، دار المعارف الجامعية، القاهرة، مصر، ط2 ، 1980.

72. السيد الحسني: "**المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري**"، دار المعارف، ط2، القاهرة، مصر، 1981.

73. سيد سالم عرفة: "**اتجاهات حديثة في إدارة التغير**"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

74. شبل بدران: "**التربية المدنية، التعليم والمواطنة وحقوق الإنسان آفاق تربوية متجددة**"، الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008.

75. صبحي محمد قنوص: "**علم دراسة المجتمع**"، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع، مصراتة، ليبيا، 1989.

76. صلاح الدين عبد الباقي: "**الموارد البشرية من الناحية العلمية والعملية**"، الدار الجامعية، مصر، 2005.

77. الطاهر زرهوني: "**تنظيم وتسيير مؤسسة التربية والتعليم**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

78. الطاهر زرهوني:" **التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال**"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الرغاية، الجزائر، 1994.

79. طلعت مصطفي السروجي: "**السياسات الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة**"، دار الفكر العربي، مصر، 2004.

80. عاشور أحمد صقر: "**السلوك الإنساني في المنظمات**"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005.

81. عاطف وصفي: "**الأنثروبولوجيا الاجتماعية**"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1990.

82. عبد الباسط حسن: "**التغير الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي**"، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، مصر، 1964.

83. عبد الباسط دردور: "**العنف السياسي في الجزائر وأزمة التحول الديمقراطي**"، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996.

84. عبد الباسط عبد المعطي: "**اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، سلسلة كتب عالم المعرفة**"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998.

85. عبد الباسط عبد المعطي: "**العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي**"، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، ط2، 2005.

86. عبد الباسط عبد المعطي، عادل مختار الهواري: "**في النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1986.

87. عبد الحليم رضا عبد العال: "**التغيير الاجتماعي وهيكلة المجتمعات المعاصرة**"، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2005.

88. عبد الرزاق الفارس: "**الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001.

89. عبد الرؤوف عبادة، عبد الغفار غطاس: "**أثر تذبذبات سعر النفط في الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية من سنة 1970 إلى 2008**"، منشورات جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2008.

90. عبد العالي دبلة: "**الدولة الجزائرية الحديثة، الاقتصاد والمجتمع والسياسة**"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

91. عبد العزيز رأس المال: "**كيف يتحرك المجتمع**"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، بن عكنون، الجزائر، 1999.

92. عبد القادر القصير: "**الهجرة من الريف إلى المدن**"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1992.

93. عبد القادر جغلول: "**تاريخ الجزائر، دراسة سوسيولوجية**"، ترجمة فيصل عباس، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، ط 2، بيروت، لبنان، 1982.

94. عبد اللطيف بن أشنهو: "**الهجرة الريفية في الجزائر**"، ترجمة عبد الحميد الأتاسي، المؤسسة الوطنية للمطبعة التجارية، الجزائر.

95. عبد اللطيف حسين فرج: "**التعليم الثانوي رؤية جديدة**"، دار الحمد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008.

96. عبد الله بدعيدة: "**التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، بحوث الندوة الفكرية التي عقدت بالجزائر حول الإصلاحات الاقتصادية والسياسية الخوصصة في البلدان العربية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

97. عبد المجيد سيد أحمد منصور، زكريا أحمد الشربيني: "**الشباب بين صراع الأجيال المعاصر والهدي الإسلامي، المشكلات، القضايا، مهارات الحياة**"، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2005.

98. عبد المحسن صالح: "**الإنسان الحائر بين العلم والخرافة**"، سلسلة كتب عالم المعرفة، إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 235، ط 02، 1998.

99. عبد الهادي والي: "**الانفتاح الاقتصادي بين النظرية والتطبيق**"، دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1989.

100. عبيد وليم، مجدي عزيز إبراهيم: "**تنظيمات معاصرة للمناهج، رؤى تربوية للقرن الحادي والعشرين**"، مكتبة الأنجلو المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1999.

101. عدلي أبو طاحون: "**في التغير الاجتماعي**"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1997.

102. عدنان السيد حسن: "**متطلبات الأمن الثقافي العربي، دراسة في الاستراتيجيات والسياسات، الثقافة**" العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2003.

103. العشيري حسن درويش: "**التنمية الاقتصادية**"، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1979.

104. على سموك: "**إشكالية العنف في المجتمع الجزائري من أجل مقاربة سوسيولوجية**"، مخبر التربية والانحراف والجريمة في المجتمع، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2006.

105. علي عيد راغب: "**مشكلات اجتماعية معاصرة، نماذج مجتمعات عربية معاصرة**"، مجموعة دلتا للنشر والتوزيع، ط2، الكويت، 1994.

106. علي غربي: "**واقع التنمية في الجزائر، دراسة سوسيولوجية للصراع الصناعي، الخلفيات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية**"، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، لبنان، 1999.

107. عمر التومي الشيباني: "**التربية وتنمية المجتمع العربي**"، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985.

108. العياشي عنصر: "**سوسيولوجيا الديمقراطية في الجزائر**"، مركز البحوث العربية، القاهرة، مصر، 1999.

109. العياشي عنصر: "**سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر**"، دار الأمير، القاهرة، مصر، 1999.

110. العياشي عنصر: "**نحو علم اجتماع نقدي، دراسات نظرية وتطبيقية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 03، الجزائر، 2003.

111. غريب سيد أحمد وآخرون: "**المدخل في علم الاجتماع المعاصر**"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.

112. غريب عبد السميع غريب: "**علم الاجتماع، مفهومات- موضوعات- دراسات**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009.

113. غسان منير سنو، علي أحمد الطراح: "**العولمة والدولة- الوطن والمجتمع العالمي، دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية**"، دار النهضة العربية، لبنان، 2002.

114. غوستاف لوبون: "**روح التربية**"، ت: عادل رعينر، دار إحياء الكتب العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1949.

115. فادية عمر الجولاني: "**التغير الاجتماعي، مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير**"، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993.

116. فاروق العادلي، سعد جمعة: "**الانثروبولوجيا، مدخل اجتماعي و ثقافي**"، دار بل برينت للطباعة، القاهرة، مصر، 2000.

117. فايز مراد دندس، "**اتجاهات جديدة في المناهج وطرق التدريس**"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003.

118. الفتلاوي سهيلة، محسن كاظم: "**كفايات التدريس (المفهوم، التدريس، الأداء) سلسلة طرائق التدريس**"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2003.

119. فهمي خلفة الفهداوي: "**السياسة العامة**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

120. فؤاد إسحاق الخوري: "**الذهنية العربية، العنف سيد الأحكام**"، دار الساقي، لبنان، 1993.

121. فورست باركي، بيفرلي جاغد كاستل ستانفورد: "**مهنة التعليم: المؤثرات على حياة المعلمين المهنية**"، ت: ميسون يونس عبد الله، دار الكتاب الجامعي، غزة، فلسطين، 2005.

122. كوثر حسين كوجك: "**اتجاهات حديثة في المناهج وطرق التدريس**"، عالم الكتب للنشر والطباعة، ط2، القاهرة، 2001.

123. اللقاني أحمد حسن: "**تطوير مناهج التعليم**"، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1995.

124. ماجد الغرباوي: "**قضايا إسلامية معاصرة: إشكاليات التجديد**"، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، العراق، 2000.

125. مارتين هانس، بيتر شومان هارولد: "**فخ العولمة**"، ت: عدنان عباس علي، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1998.

126. مارسيل مازواوبيل، رينيه ديمون: "**التجارب الاشتراكية مشاكل التنمية**"، ت: رشيد حسن وحسين قبسي، دار الحقيق، بيروت، لبنان، 1975.

127. مالك بن نبي: "**العفن مذكرات مالك بن نبي**"، ترجمة نور الدين خندودي، دار الأمة، برج الكيفان، الجزائر، 2007.

128. مالك بن نبي: "**مشكلات الحضارة، القضايا الكبرى**"، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، 1990.

129. مالك بن نبي:" **مشكلات الحضارة بين الرشاد والتيه**،" دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، 2002.

130. مايكل ج ساندل: "**اللبرالية وحدود العدالة**"، ت: محمد هناد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009.

131. مجدي أحمد بيومي، محمد السيد لطفي: "**الكفاءة التنظيمية والسلوك الإنتاجي، مدخل في علم الاجتماع الصناعي**"، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009.

132. مجدي عزيز إبراهيم: "**الأصول التربوية لعملية التدريس**"، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3، القاهرة، مصر، 2000.

133. محمد إبراهيم المبروك وآخرون: "**الإسلام والعولمة**"، الدار القومية العربية، القاهرة، مصر، 1999.

134. محمد أحمد سعفان، سعيد طه محمود: "**الاتجاهات الحديثة في مناهج البحث في علم النفس التربوي، إعداد وتدريب المعلم**"، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2007.

135. محمد الدقس: "**التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**"، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1987.

136. محمد السويدي: "**مقدمة في دراسة المجتمع الجزائر تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.

137. محمد بلقاسم بهلول:" **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، تشريح وضعية**"، مطبوعات دحلب، الجزائر، 1993.

138. محمد بلقاسم، حسن بهلول: "**سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

139. محمد بن يوسف التمران العطيات: "**إدارة التغير والتحديات العصرية للمدير، رؤية معاصرة لمدير القرن الحادي والعشرين**"، دار الحامد، عمان، الأردن، 2006.

140. محمد بوعلاق: "**مدخل لمقاربة التعليم بالكفاءات**"، قصر الكتاب، البليدة، الجزائر، 2004.

141. محمد جلوب الفرحان: "**الخطاب الفلسفي الغربي**"، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 1999.

142. محمد سعيد، أنور سلطان: "**السلوك التنظيمي**"، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003.

143. محمد شفيق: "**البحث العلمي، خطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية**"، المكتب الجامعي، القاهرة، مصر، 1985.

144. محمد شفيق: "**التنمية الاجتماعية، الدراسات في قضايا التنمية ومشكلة المجتمع**"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1993.

145. محمد صلاح الدين مجاور: "**المنهج المدرسي، أسسه وتطبيقاته**"، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، 1977.

146. محمد عابد الجابري: "**العولمة والهوية الثقافية، المستقبل العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 228، فبراير 1998.

147. محمد عابد الجابري: "**مسألة الهوية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1995.

148. محمد عبد الرزاق إبراهيم: "**منظومة تكوين العلم في ضوء معايير الجودة الشاملة**"، دار الفكر، ط2، عمان، الأردن، 2007.

149. محمد عبد المولى الدسوقي: "**التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2005

150. محمد عبده محجوب: "**البترول والسكان والتغير الاجتماعي دارسة أنثروبولوجية**"، دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2008.

151. محمد علي محمد وآخرون: "**دراسات في التغير الاجتماعي**"، دار الكتيب الجامعية، الإسكندرية، مصر ، 1974.

152. محمد محفوظ : "**العولمة و تحولات العالم إشكالية التنمية في زمن العولمة وصراع الثقافات**"، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2003.

153. محمد منير مرسي: "**فلسفة التربية اتجاهات ها ومدارسها**"، عالم الكتب، القاهرة، 1992.

154. محمود السيد سلطان: "**مقدمة في التربية**"، دار الشروق للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، 1983.

155. محمود شعال حسين: "**المجتمع المنجز دراسات في علم النفس الاجتماعي**"، دراسة لتهيئة المجتمع العربي للإنجاز، دار الافاق العربية، القاهرة، 2006.

156. محمود عودة: "**أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي**"، دار المعرفة الجامعية، عين شمس، مصر، 1996.

157. محمود فؤاد حجازي: "**البناء الاجتماعي**"، دار غريب للطباعة، القاهرة، مصر، 1979.

158. مدحت محمد أبو الناصر: "**إدارة وتنمية الموارد البشرية، الاتجاهات المعاصرة**"، مجموعة النيل العربية، مصر.

159. مريم أحمد مصطفي وأخرون: "**التغير ودراسة المستقبل**"، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2002.

160. مصطفى زايد: "**التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر(1962_198) مدخل سوسيولوجي جديد الدراسة والتنمية في المجتمعات السائرة في طريق النمو**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

161. مصطفى عمر التير: "**اتجاهات التحضر في المجتمع العربي**"، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2005.

162. مصطفى محسن: "**الخطاب الإصلاحي التربوي**"، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، 1999.

163. معن خليل عمر: "**البناء الاجتماعي أنساقه ونظمه**"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط3، 1999.

164. معن خليل عمر: "**التغير الاجتماعي**"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

165. معن خليل عمر: "**علم المشكلات الاجتماعية**"، دار الشرق الادني، الأردن، 1998.

166. مغنية الأزرق: "**نشوء الطبقات الاجتماعية في الجزائر، دراسة في الاستعمار والتغير السياسي**"، ت: سمير كرم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1980.

167. منعم عمار: "**الجزائر التعددية المكلفة، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1999.

168. منير شفيق: "**في نظريات التغيير**"، الدار العربية للعلوم، ط2، بيروت، لبنان، 2005.

169. مهدي التميمي: "**مهارات التعليم: دراسة في الفكر والأداء التدريسي**"، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

170. موران إدغار: "**تربية المستقبل، المعارف السبع الضرورية لتربية المستقبل**"، ت: عزيز لزرق، منير الحجوجي، اليونسكو، دار توبقال للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، 2002.

171. نبيل السمالوطي: "**التنظيم المدرسي والتحديث التربوي**"، دار الشروق للنشر، السعودية، 1980.

172. نعمان عبد الرزاق السمراني: "**دراسة في المعرفة الثقافية (القيم–المجتمع)**"، دار الحكمة، لندن، 2000.

173. نواف أحمد سمارة، عبد السلام موسى العديلي: "**مفاهيم مصطلحات في العلوم التربوية**"، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009.

174. نور الدين زمام: "**السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري (1962– 1998)**"، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2002.

175. هانس بيتر مارتين، هارولد شومان: "**فخ العولمة:**، ت: عدنان عباس على، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998.

176. وهيب سمعان رشيد لبيب: "**دراسات في المناهج**"، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، ط7، 1982.

177. ياسر قنصوه: "**اللبرالية إشكالية مفهوم**"، دار قباء، القاهرة، مصر، 2004.

178. يعلي محمد الصغير: "**تنظيم القطاع العام في الجزائر، استقلالية المؤسسات**"، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.

ثالثا: الدوريات والمجلات

1. الاتحاد العام التونسي للشغل: "**متطلبات استراتيجية التربية في إعداد المعلم العربي**"، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1980.

2. أحمد زايد: "**الدولة ونمط التنمية في العالم الثالث، تحليل سوسيولوجي للدور الاقتصادي للدولة**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 133، مارس 1996.

3. إدريس بلكعيبات: "**تجربة الجزائر في التنمية، قراءة في الانتقال من نموذج إلى نموذج مضاد**"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 17 جوان 2002، قسنطينة، الجزائر.

4. بن ناصر عيسى:" **الأثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر**"، مجلة العلوم الإنسانية، باتنة، عدد 7، ديسمبر 2002.

5. بومدين طاشمة: "**الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**" مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة عنابة، العدد 26 جوان 2010.

6. التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع: "**الأزمة الخفية، النزاعات المسلحة والتعليم**"، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، منشورات اليونسكو، دار الكتب، بيروت، لبنان، 2011.

7. ثريا التركي، هدى زريق: "**تغير القيم في العائلة العربية**"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 200، أكتوبر، 1945.

8. الداوي الشيخ: "**الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العام**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلة 25، العدد الثاني، دمشق، 2009.

9. الداوي الشيخ: **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009.

10. زوزي محمد: "**استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية**"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010.

11. السعيد بومعزة: "**التضليل الإعلامي وأفول السلطة الرابعة**"، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 18، الجزائر، 2004.

12. سعيدة رحامنية: "**العولمة وانعكاساتها على الهوية الثقافية العربية**"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 4، ديسمبر 2012، خنشلة، الجزائر، 2012.

13. سليمان عدنان: "**مقاربة أولية لتداعيات العولمة على المجتمع الجزائري**"، مجلة الفكر العربي، العدد 9، بيروت، 1990.

14. شهرزاد زغيب، الجبوري عبد القادر:" **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.. معالمها**"، مجلة التواصل، جامعة عنابة، عدد 10، ديسمبر، عنابة، الجزائر، 2002.

15. صغيري احمد: "**السياسة التعليمية في الجزائر (1972/1923)**"، مجلة منتدى الأستاذ، المدرسة العليا للأساتذة، قسنطينة، الجزائر، العدد 02 ماي 2006.

16. الطاهر أجغيم: "**التربية والتعليم في العالم الثالث**"، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة منتوري، قسنطينة، 02 سبتمبر، الجزائر، 1999.

17. الطاهر الإبراهيمي: "**نحو علم اجتماع لما بعد التعددية السياسية في الجزائر، في الدواعي والإمكان رؤية تحليلية**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد العاشر، نوفمبر 2006.

18. عبد الحميد مهري: "**الأزمة الجزائرية: الواقع والأفاق**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 226، ديسمبر 1997.

19. عبد الرحيم محمد عدس: "**دور المعلم طبيعته وماهيته**"، مجلة التربية، الجنة الوطنية القطرية للنشر والتوزيع، العدد 43 نوفمبر 1980.

20. عزت السيد أحمد: "**القيم بين التغير والتغير، المفاهيم والخصائص والآليات**"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد الثاني، 2011.

21. العقبي الأزهر: "**المراكز والأدوار الاجتماعية ومحدداتها الثقافية في النظام الأسري العربي**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2012.

22. علي سموك: "**المشروع التربوي الجزائري بين معوقات الأزمة وواقع العولمة مقاربة سوسيولوجية**"، مجلة العلوم الإنسانية، محمد خيضر، بسكرة، فيفري 2005.

23. عماد أبو الرب، عيسى قدادة: "**تقويم جودة أداء أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي**"، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، المجلد الأول، العدد 1، الأردن، 2008.

24. عمار عماري: "**الاقتصاد الجزائري: الماضي القريب واستشراف المستقبل**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، عدد 14، ديسمبر 2000.

25. عماري عمار: "**بعض الملاحظات على التنمية البشرية في الجزائر و سبل النهوض بها**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد07، 2007.

26. العياشي عنصر: "**الدولة وعلاقات العمل في اقتصاد السوق**"، مجلة إنسانيات الجزائرية، في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، الجزائر، العدد 04جانفي 1998.

27. العياشي عنصر: "**سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 91، جانفي 1995.

28. فاروق محمد العاولي: "**الرعاية اجتماعية العمالية ومشكلاتها في الوطن العربي**"، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد الرابع، قطر، 1981.

29. كبار عبد الله: "**الجامعة الجزائرية ومسيرة البحث العلمي، تحديات وآفاق**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد16، سبتمبر، 2014.

30. كوثر فادن: "**مناهج التعليم في ظل العولمة ومتغيرات أخرى**"، مجلة منتدى الأستاذ، المدرسة العليا للأساتذة، قسنطينة، الجزائر، العدد 01، 2005.

31. لطيفة طبال: "**التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم الاجتماعية**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثامن، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، جوان 2012.

32. المؤسسة الأوروبية للتدريب المهني: "**الاستثمار في التعليم والتوظيف والأداء الاقتصادي في سورية**"، 2005.

33. المجلس الأعلى للتربية: "**المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة وإصلاح التعليم الأساسي**"، ملخص الوثيقة القاعدية، الجزائر، مارس، 1998.

34. محمد بالقاسم، حسن بهلول: "**مميزات التنمية المستقلة في الجزائر**"، مجلة المجاهد، العدد 1300، الجزائر، 1985.

35. محمد خليل الرفاعي: "**دور الإعلام في العصر الرقمي في تشكيل قيم الأسرة العربية دارسة تحليلية**"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 7، العدد الأول والثاني، 2011.

36. محمد عابد الجابري: "**التربية ومستقبل التحولات الاجتماعية في الوطن العربي**"، المجلة العربية للتربية، تونس، المجلد السابع عشر، العدد الأول، جوان 1997.

37. محمد عابد الجابري: "**المسالة الديمقراطية والأوضاع الراهنة في الوطن العربي**"، مجلة المستقبل العربية، العدد 157، 1993.

38. محمد مسعي: "**سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر واثرها على النمو**"، مجلة الباحث، عدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.

39. مديرية التقويم، التوجيه، والاتصال: "**المنشور الوزاري رقم 2160 المؤرخ في 10 ماي 2005 والمتعلق بتنصيب السنة الأولى من التعليم الثانوي العام والتكنولوجي**، وزارة التربية الوطنية، الجزائر، 2005.

40. مرسوم رئاسي رقم 101–2000 مؤرخ في 05 صفر عام 1421 الموافق 09 ماي 2000، يتضمن أحداث اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية.

41. مركز دراسات الوحدة العربية: "**الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**"، ط2، بيروت، لبنان، 1999.

42. مصطفى عوفي، زينب عمراني: "**الهوية الوطنية في ظل تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة**"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، ورقلة، الجزائر، العدد 04، ديسمبر 2012.

43. المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم: "**النظام التربوية والمناهج التعليمية**"، وزارة التربية الوطنية، الجزائر، 2004.

44. من خطاب السيد رئيس الجمهورية، بمناسبة تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، نادي الصنوبر، الجزائر، 13 ماي 2000.

45. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: "**تحديث برامج التعليم الثانوي العام والثانوي المهني والفني وتكاملهما وربطهما باحتياجات التنمية في الأقطار العربية**"، إدارة برامج التربية، تونس، 1999.

46. ميلود سفاري: "**الصراع بين الدين والإيديولوجيات في الجزائر غداة الاستقلال**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد 01،الجزائر، جوان 1990.

47. ناصر يوسف: "**الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الجزائري**"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد 23، العدد 1، 1995.

48. نافذة على التربية، نشرة إعلامية، المصدر الوطني للوثائق التربوية، العدد 53 جوان، وزارة التربية الجزائرية، 2003.

49. هادي نعمان الهيشي: "**الوعي بالعلم ضرورة ثقافية**"، مجلة العربي الكويتية، إصدارات وزارة الإعلام، الكويت، العدد 580، مارس 2017.

50. وزارة التربية الوطنية: "**اصلاح المنظومة التربوية النصوص التنظيمية**"، المديرية الفرعية للتوثيق والنشر، ط2، 2009.

51. وزارة التربية الوطنية: "**الأنظمة التربوية**"، 2008.

52. وزارة التربية الوطنية: "**النظام التربوي والمناهج التعليمية**"، المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم، سند تكويني لفائدة مديري المدارس الابتدائية، الحراش، الجزائر، 2004.

53. وزارة التربية الوطنية: "**مخطط العمل لتنفيذ إصلاح المنظومة التربوية**"، أكتوبر 2003.

54. وزارة التربية الوطنية: "**مشروع إعادة تنظيم التعليم والتكوين ما بعد الإلزامي**"، فبراير، 2005.

55. وزارة التربية الوطنية: المعهد الوطني للبحث في التربية، "**التقييم المستمر لمردودية المنظومة التربوية، نتائج تقويم برامج وكتب مدرسة التعليم الأساسي والثانوي**"، الجزائر، 2000.

56. يوسف قاسمي : "**الهوية المغاربية وتحدي العولمة بين النفي والتأكيد**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد خاص حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيو ثقافية في المجتمع الجزائري، جامعة قسنطينة، الجزائر.

رابعا: الرسائل والأطروحات

1. إبراهيمي الطاهر: "**منظومة التشريع المدرسي والمردود التربوي للمدرسة الجزائرية: مؤسسة التعليم الثانوي نموذجا**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2003–2004.

2. تريكي حسان: "**التحولات في نسق القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري دراسة سوسيولوجية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2013–2014.

3. عبد الفتاح أشرف، السيد العربي: "**دراسة لأسباب وانعكاسات الوضع الحالي للتنمية البشرية في مصر وإمكانية تطويره مع التركيز على التعليم**"، رسالة موجهة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعوم السياسية، جامعة القاهرة، 1997.

4. علي جدور: "**أثر التعليم في الحراك الاجتماعي بالمجتمع الليبي**"، دراسة ميدانية على بعض ذوي المهن المتخصصة بمدينة الزاوية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2005.

5. علي عبد الله: "**أثر البيئة على أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية حالة الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1999.

6. فهد بن عباس العتيبي: "**إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم الإدارة التربوية جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1425هـ.

7. كمال بوناح: "**السياسيات الزراعية في الجزائر وعلاقتها بهجرة اليد العاملة الفلاحية**"، رسالة موجهة لنيل شهادة دكتوراه، قسم علم الاجتماع جامعة قسنطينة، الجزائر، 2001.

8. محمد بن احمد بن محمد الفزاري: "**أثر الثورة التكنولوجية المعاصرة على تقييم برامج وسياسات إدارة الموارد البشري، نموذج وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في إدارة الأعمال، عمان، 2009.

9. محمد بوقشور: "**النظام التعليمي والتنمية في الجزائر**"، دراسة سوسيولوجية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009–2010.

10. محمد فريد عزي: "**الأجيال والقيم مقاربة للتغير الاجتماعي والسياسي في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه دولة، علم الاجتماع السياسي، جامعة وهران، 2008.

11. نبيل حميدشة: "**الواقع الاجتماعي للمعلم ومكانته الاجتماعية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع التنمية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009–2010.

12. نور الدين زمام: "**السلطة وإشكالية التنمية في البلدان النامية الجزائر كحالة من (1962–1998)**"، رسالة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001/2000.

13. هاني بن سعيد بن مبارك الغيثي: "**معايير إدارة الجودة الشاملة في تطوير الأداء المدرسي في سلطنة عمان**" نموذج مفتوح، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التربية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 2011–2012.

14. إبراهيم هياق: "**اتجاهات أساتذة التعليم المتوسط نحو الإصلاح التربوي في الجزائر أساتذة متوسطات أولاد جلال وسيدي خالد نموذجا**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التربية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010–2011.

15. بن دومية رزيقة: "**الرضا المهني للمدرسين عن مهنة التدريس، دراسة ميدانية للأوضاع الاقتصادية والمهنية عند أساتذة التعليم الثانوي واثرها على عملهم التربوي**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع التربوي، جامعة الجزائر، 2000–2001.

16. حسين عبد القادر: "**الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011.

17. سهيل أحمد الهندي: "**دور المعلم في تنمية بعض القيم الاجتماعية لدى طلبة الصف الثاني عشر بمحافظات غزة من وجهة نظرهم**"، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في أصول التربية، جامعة غزة، 2001.

18. فوزية بودريوة: "**واقع الاتصال بالمؤسسة التربوية الجزائرية**"، دراسة ميدانية بثانوية ابن تيمية قسنطينة، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في تنمية الموارد البشرية، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007.

خامسا: ملتقيات ومؤتمرات

1. أديب نعمة: "**تحول عالمنا، أفكار في مفهوم التنمية والتنمية الاجتماعية**"، المؤتمر الدولي التنمية الاجتماعية بين المزايا والاستدامة، الجمعية الاقتصادية العمانية، مسقط في 18–19 أكتوبر، 2015.

2. إيمان محمد رمضان: "**معايير لتقويم أداء معلم التربية الرياضية في ضوء متطلبات الجودة والاعتماد في التعليم**"، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم الثانوي، 2012.

3. بدر عبد الله الصالح: "**المنظور الشامل للإصلاح المدرسي**"، مؤتمر الإصلاح التربوي، تحديات وطموحات، جامعة الإمارات العربية المتحدة، دبي، 17–2007/04/19.

4. عبد العالي دبلة ، خيننش دليلة، خليل نزيهة: "**المناهج التربوية العربية بين متطلبات التطوير ومتطلبات التغيير**"، مقالة مقدم في فعاليات الملتقى الدولي حول العولمة والنظام التربوي في الجزائر وباقي الدول العربية، مخبر المسالة التربوية، جامعة بسكرة.

5. دحماني أدريوش، بوطالب قويدر: "**فعالية نظام التعليم والتكوين في الجزائر وانعكاسه على معدلات البطالة**"، المؤتمر الدولي حول ازمة البطالة في الدولة العربية، المعهد العربي للتخطيط، القاهرة، مصر، 17–18 مارس 2008.

6. عبد السلام مصطفى عبد السلام: "**تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة**"، المؤتمر العلمي الأول لكلية التربية النوعية، جامعة المنصورة، 12–13 أبريل 2006.

7. عبد الله بدعيدة: "**التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية**"، بحوث الندوة الفكرية التي عقدت بالجزائر حول الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1999.

8. عمراني كربوسة، نور الصباح عنكو: "**مظاهر التحول الديمقراطي خلال حكم الرئيس بوتفليقة**"، أعمال الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر، محمد خيضر، بسكرة.

9. العياشي عنصر: "**لماذا فشل علم الاجتماع في التنبؤ بالربيع العربي**"، بحث مقدم للملتقى الدولي علماء الاجتماع العرب أمام أسئلة التحولات الراهنة، تنظيم المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية والجمعية العربية لعلم الاجتماع، وهران، الجزائر، فبراير، 20/18، 2014.

10. العياشي عنصر: "**التعددية السياسية في الجزائر: واقع وأفاق**"، ندوة حول الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية، عمان الأردن يومي 18–19 ماي 1999.

11. فاطمة بودية، بن زيدان فاطمة الزهراء: "**دور الاستثمار العام في قطاع التعليم العلي في تحقيق النمو الاقتصادي (دراسة قياسية لكل من الجزائر، السعودية، الأردن باستخدام معطيات بانيل)**"، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة وانتكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2014/2001 كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 13/11 مارس 2013.

12. ليلى جباري: "**المدرسة الجزائرية في ضوء المقاربة بالكفاءات**"، أبحاث مؤتمر التربية في عالم متغير، الجامعة الهامية، الأردن، يومي 07–2010/04/08.

13. محمد سيد أبو السعود جمعة: "**تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة**"، المؤتمر الدولي الأول للتعلم الإلكتروني والتعلم عن بعد، صناعة التعليم للمستقبل، الرياض، مارس 2009.

14. نادية بوشلالق: "**استراتيجيات إصلاح المنظومة التربوية في ظل تحديات العولمة**"، أعمال الملتقى الدولي حول العولمة والنظام التربوي في الجزائر وباقي دول العالم، مخبر المسالة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

سادسا: مراجع باللغات الأجنبية

1. Akoune André et AnsarPierre t: **Dictionnaire de sociologe**, edition le nobert /seuil,paris
2. Anisbet Robert: «**Social change and history**», Oxford University Press, Landon, 1969.
3. Auguste Louis, De Bonald Viconte: «**Théorie de l'éducation sociale, théorie du pouvoir politique et religieux**», union générale d'éditons, 1965.
4. Bali Hamid **: Inflation et développement en Algérie**, Alger, OPU, 93.
5. Benamrame Djalali **: Agricul en Algérie**, SNSD, Alger, 1980.
6. Bourdieu Pierre **: «Sciologie de l'Algérie»,** édition Quadrige puf, Paris, 2010.
7. Boutefnouchet Mostafa **: La société Algérienne en transition, op.cit.**, Alger, 2004.
8. Brand Philippe : «**Sociologie politique**», casbah édition, Alger, 2004.
9. Cantheaume Françoise, Welou Christophe: «**La souffrance des enseignants, une sociologie pragmatique du travail enseignant**», presses universitaires de France, Paris, 2008.
10. Comeau Yvan : « **Apports et limites de l'éducation à l'économie sociale** », Nouveau cahiers de la recherche en éducation, vol. 5, n°3, 1998 http://id.erudit.org/iderudit/1017130ar
11. Dandurand Pierre : «**Essai sur l'éducation et le pouvoir**», un article publie dans la revue sociologie et sociétés, vol 3, 02 novembre 1971, Montréal.
12. Desbiens Jean-Paul : «**D'éducation et de patrimoine**», un article publie dans le journal le devoir Montréal édition du mardi 5septembre 2006, idees.
13. Desbiens Jean-Paul : «**L'éducation et les medias**», un article publie dons L'ouvrage sous la direction de Robert Cameau et Luc Desrochers, le devoir, un journal inde pendant (1910-1995) Montréal, les presses de l'université du Québec, Mars 1995.

14. Gauthier Clermont, Dembélé Martial : «**Qualité de l'enseignement et qualité de l'éducation, revue des résultats de recherche**», Document préparé pour EFA Global Monitoring Report, UNESCO, Avril 2004.
15. GNES rapport national sur le développement humain 2000, 2001 et 2008
16. Ladouceur Jean : «**Profil de gérance d une école et capacité de changement**», revue des sciences de l'éducation, vol 1, n1, Montréal, 1975.
17. Le rôle crucial des enseignants: «**Attirer, former et retenir des enseignants de qualité**», publications de L'OCDE Paris, France, 2005. http://www.oecd.org/edu/teacherpolicy
18. Ouahdi Mohamed Et Autres : «**Plan nationale stategique de lutte contre l'IST VIH SIDA 2008-2012 avec la collaboration d'onusida**», ALGER, 2008.
19. Pichette Michel : «**La société d'information et l'éducation du citoyen**», la société de l'information et l'éducation des adultes, l'éducation des adultes (ICEA) avril 2003.
20. Roche Guy r: «**Le changement social, Introduction à la sociologie générale**», EDHMH, Paris, 1968.
21. Rocher Guy : «**Education et révolution culturelle**», un article publie dans école et société au Québec, le Québec en mutation édition H.M.H, Montréal, 1973.
22. Sauve Lucie: «**L'approche critique en éducation relative a l'environnement, origines théoriques et application a fonction des enseignant**», revue des sciences l'éducation vol 23, n1, 1997.
23. Thevenin André : «**Enseigner les différences, la pédagogie des cultures étrangères**», études vivantes, Paris, Montréal 1980.

سابعا: مواقع الأنترنت

1. "**التغيرات الاجتماعية لعائلات الأحياء القصديرية بعد إسكانها**"، 20-12-2009، مأخوذ من www.sidiamer.com/t15238-topic
2. "**النظرية البنائية**" 5 ديسمبر 2014، مأخوذة من موقع www.alialzubidg.blogspot.com
3. http://rcenter.net/phpbb2/viewtopic.php!t
4. www.knouledgeoman.com/en/arabic/newsdetails.php?id=154
5. www.moqatel.com/wfprog/cseturl.ex?!D...2
6. آثار التكنولوجيا على التعليم: 2011، مأخوذ من www.technologyaffect.bloogspot.com/search?updated_mim
7. أحمد الشريفي: "**تجربة التنمية المحلية في الجزائر**"، http://www.ushared.dz
8. الإصلاح التربوي في الجزائر: 2013. مأخوذ من www.educapsy.com/plog/devleppement-competence-raisonmement-deficient-montal380
9. إصلاح المنظوم التربوية في الجزائر: مأخوذ من www.olomtec.blogspot.com/2016/04/blog-post-39html

10. إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر: مأخوذ من
www.ouarsenis.com/vb/shouthread.php?s=4c8fbf26f5080073f8f3dbb8058842b6=T=83075

11. أمجد قاسم: "**أسس التربية، التربية والثقافة، أفاق علمية وتربوية**"، مأخوذ عن
www.aloloom.com/author=1

12. باسكرفيل ستيف وآخرون: "**التعليم العالي في المملكة المتحدة والشراكة مع الجامعات في الخارج وحدة أوروبا والشؤون الدولية للتعليم العالي بالمملكة المتحدة**"، سلسلة البحوث، بريطانيا، 2011، مأخوذ من www.alukah.nct/social/weghotnazar.com/article_details.asp?id

13. بن محمد نعيم: "**إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر**"، الأمل المفقود، 2008
www.hoggar.org/index.php?optin=comcontont=view=article/id=487catid=130benmohammde-naim=ltamid=36

14. البنك العالمي: "**تقرير التنمية في دول العالم العربي، حالة الجزائر**"، 2008، ص 24،
http://www.worldbank.org/ieg/arab يوم 2013/02/14.

15. بوبكر جيلالي: "**الفلسفة والتربية**"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، مأخوذ من
www.wata.cc/fourms/member.php?39355=a24b7afb8687bf1d5dd3422979790dd51

16. تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: "**الطريق غير المسلوك، إصلاح التعليم في منظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**"، البنك الدولي، واشنطن، ما خوذ من
www.worldbank.org

17. جابر نصر الدين، بن سماعين رحيمة: "**جودة التعليم داخل المنظومة التربوية في ظل معوقات تحقيق أهداف الإصلاح ومتطلباته**"، جامعة بسكرة، الجزائر، www.dspace.univ-biskra/8080/jspui/bitstream/123456789/5471/122

18. جاك ديلور: "**التعليم: ذلك الكنز المكنون**"، تقرير مقدم للجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الواحد والعشرين، اليونسكو، أفريل 1996، مأخوذ من www.unesco.org/new/ar/unesco/

19. حمدي عبد الحميد احمد مصطفى: "**الفعل الاجتماعي تالكوت بارسونز (1902/1979)**"، 11 نوفمبر 2010، مأخوذ من موقع www.hamdisocio.blogcpot.com/2010/11/1902-1979.html

20. حمدي عبد الحميد أحمد مصطفى: "**النظريات المعاصرة والمفسرة للتغير الاجتماعي والثقافي**"، 2010-25-10، مأخوذ من موقع http://hamdisocio.blogspot.com

21. رشيد التلواتي: "**نظريات التعلم، النظرية البنائية**"، مأخوذة من موقع،
www.neweduc.com/theories-dapprenttissage-le-constrectivisme

22. رياض مشرف: "**نظرية رأس المال البشري لشولتز**"، مأخوذ من موقع،
https://hrdiscussion.com/members/2035.html

23.السعيد بن يمينة: "التغيرات الاجتماعي وأثره على سلوك الشباب في المجتمع العربي"، جامعة المسيلة، الجزائر، 2010، مأخوذ من
http://sites.google.com/site/socioalger1/lm_alajtma/mwady_amte

24.سكينة بوشلوح: "**التربية والحضارة**"، مأخوذ من
www.aljazeera.net/programs/books/pages

25.صليحة الطالب: "**المنهج وعلاقته بالتغير الاجتماعي**"، مأخوذ من
www.edutrapedia.illaf.net/arabic/membership-details.thtml?u-id=57

26.عبد الحفيظ بوالصوف: "**المنظومة التربوية الجزائرية**"، 2008. مأخوذ من
https://www.geniusdisplay.com/a/display.php?stamat=j7%cb7pjo-ojlmtng6j1ecpjlonohectnq6p1eaonp75x.ed

27.عبد الرحيم بن صهايل السلمي: "**اللبرالية نشأتها ومجالاتها**"، www.pdffactory.com

28.عبد الرزاق بلعقروز: "**فلسفة التربية وصناعة الإنسان**"، أبحاث ودراسات فضاء قسنطينة، مأخوذ من www.cirtaspace.net/andex.php/2010-10-22-17-32-57

29.العياشي عنصر: "**نحو سوسيولوجيا نقدية**"، مأخوذ من
www.academia.edu/attachments/40228923/downloadfile?st=mt.q5mzq2mtc3niwxotcumte2ljlwxot.cumte2Ljlw.ns4xnzm/3%Ds=swp_splach-paper-cover

30.غني ناصر حسين القريشي: "**المداخل البنائية الوظيفية في دراسة التنظيم، تالكوت بارسونز، التنظيم بوصفه نسق اجتماعي**"، مأخوذ من
www.ubabylon,eduiq/uobcoleges/lecture.asp?fid=8&depid=3&lcid=45980

31.**كل طفل بحاجة إلى معلم، ردم الفجوة في نقص المعلمين المؤهلين، الحملة العالمية للتعليم** والمنظمة الدولية للتعليم، مأخوذ www.campaignforeducatuon.Org.2012

32.محمد الدريج: "**تطوير المناهج الدراسية والتحولات في المشهد التربوي المعاصر**"، مأخوذ من
www.anfasse.org/2010/12-30-16-04-13/2010-12-05-17-19-19/3143-07-11-12-4077

33. محمد الصدوقي: "**النظريات الحديثة في علم الاجتماع التربوي (التفاعلية الرمزية والنظرية المعرفية)**"، مأخوذ من موقع www.sadoukimoha.maktooblog.com.21/09/2007

34.محمد القضاة: "**العلاقة بين العولمة والتربية**"، مأخوذ من
www.almualem.net/saboora/showthread.php?t=2282

35.محمد صايل نصر الله: "**تأثير العولمة على الثقافة العربية**"، http://www.arabthouht.org ، 2013/12/12.

36.محمد مصدق يوسفي: "**الإصلاح التربوي**"، ملف الجزائر، http://www.azzaman-com/azzarticles/20/01/html يوم 2013/06/18.

37. محمد وديع عدنان: "**برامج تدريبية على الأنترانت، سوق العمل وتخطيط القوى العاملة**"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، www.arab-api.org

38.مراحل تطور النظام التربوي في الجزائر، 2015. مأخوذ من www.fpemsila.arabepro.com/t425-topic=508

39. مزهورة شكنون: "**مدخل إلى علوم التربية، مفهوم التربية** "، مأخوذ من https://fr.scribd.com/docb11730361/

40.مصدق الجليدي: "**فلسفة النظام التربوي المنشود**"، 31 مارس 1915، تونس، مأخوذ عن www.thewhatnews.net/post-page.php?post_alias=2

41.المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم: "**وحدة النظام التربوي**"، سند تكويني لفائدة مديري مؤسسات التعليم الثانوي والإكمالي، الحراش، الجزائر، 2005. http://www.infpe.edu.dz

42.مفهوم الفلسفة بشكل عام ثم الفلسفة التربوية، مأخوذ من http://alagw50.wordpress/com

43.منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: "**تعزيز التعليم من أجل عالم العمل**"، النشرة رقم 23، 2013، unevoc.bulletin@unesco.org

44.منظمة الأمم المتحدة: "**إعادة التفكير في التربية والتعليم، نحو صالح مشترك عالمي**"، منشورات اليونسكو، فرنسا، 2015 ص 54. مأخوذ من http://www.unesco.org/opem-access/terms-use-ccbya-ar

45.منظمة الصحة العالمية ،:الاستثمار في صحة الفقراء ، الإستراتيجية الإقليمية لتنمية الصحة المضمونة www.emro.who.int

46.نادية بعيبع: "**الإصلاح التربوي في الجزائر اختيار أم حتمية؟**"، 2008. مأخوذ من www.assps.yourforumlive.com/t12-topic=14

47.نادية بوشلالق: "**استراتيجيات إصلاح المنظومة التربوية في ظل تحديات العولمة**"، أعمال الملتقى الدولي حول العولمة والنظام التربوي في الجزائر وباقي دول العالم، مخبر المسالة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، جامعة محمد خيضر، بسكرة. www.dspace.univ-biskra.dz/8080/jspui/bitstrean/1123456789/5383/1/12pdf

48.النظام التربوي في الجزائر: 2010، مأخوذ من www.wadilarab.com/t8297-topic=50104

49.نور الدين ثنيو: "**الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية**"، مأخوذ من www.aljazeera.net/specialfiles/pages/3a09df28-0aac

الملاحق

الجمهوريـــــة الجزائرية الديمقراطية الشعبيـــة

وزارة التعـليــم الــعــالي والبحــث العـــلـمي

جــامــعــة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: علم الاجتماع

تخصص: أفراد- جماعات- مجتمعات

استمـــارة بحــــث حول:

التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وانعكاساتها على أداء أساتذة التعليم الثانوي في الجزائر

من إعداد الطالبة:

بركان مريم

تحت إشراف:

أ.د/ إبراهيم بلعادي

ملاحظة:

- إن هذه الاستمارة لا تستعمل إلا لأغراض علمية.
- الرجاء وضع علامة X في المكان الذي يتوافق مع اجابتكم ولكم ان تختاروا اكثر من خانة.

وشكرا لتعاونكم معنا

السنة الجامعية

2019-2018

الاستمارة

المحور الأول: البيانات الشخصية.

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- السن: أقل من 30 سنة ☐ من 30-40 سنة ☐ من41-50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة ☐

3- المستوى الدراسي: ليسانس ☐ ماستر ☐ مدرسة عليا ☐

4- ما هو التخصص الذي تدرسه :

....

5- عدد سنوات الاقدمية:

....

6- الحالة العائلية: أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

7- نوع السكن: ريفي ☐ حضري ☐ شبه حضري ☐

المحور الثاني: الأداء في ظل الاصلاحات التربوية والتعليمية .

8- لماذا اخترت مهنة التعليم ؟ ....

9- كيف تم التحاقك بالوظيفة ؟ تعيين ☐ مسابقة ☐ توصية ☐

10- منذ التحاقك بسلك التعليم ما هي الإصلاحات التي عرفها القطاع ؟

على مستوى المناهج ☐ على مستوى البرامج ☐

على مستوى هيكلة المنظومة ☐ مستوى الوضعية الاجتماعية الاقتصادية للأستاذ ☐

11- هل ساهمت هذه الإصلاحات في تطوير منظومة التدريس ؟

نعم ☐ ☐

12- إذا كانت الإجابة بنعم في رأيك ما هي أهم الجوانب التي تم الاهتمام بها ؟

تكوين الأساتذة ☐ الطرق والأساليب ☐ تطوير الامكانيات التدريسية ☐

تحسين وضعية الأساتذة ☐

13- هل تماشت هذه الإصلاحات مع التطورات والتغيرات في الجوانب المعرفية والعلمية ؟

نعم ☐ لا ☐

14- في حالة الإجابة بنعم وضح كيف ذلك؟

....

15- في حالة الإجابة بلا كيف توضح ذلك؟

....

16- هل استهدفت هذه الإصلاحات الرفع من مهاراتك التدريسية ؟

نعم ☐ لا ☐

17- هل استهدفت هذه الإصلاحات احتياجاتك المهنية ؟

نعم ☐ لا ☐

18- هل هناك انعكاس لهذه الإصلاحات على مستوى أدائك ؟

نعم ☐ لا ☐

19- كيف أثرت هذه الإصلاحات على أدائك ؟

....

20- هل سعيت لتحسين امكانياتك لتتماشى مع الإصلاحات المتتالية في القطاع التربوي ؟

نعم ☐ لا ☐

21- إذا كانت الإجابة نعم كيف توضح ذلك؟..................................

....

22- ما هو موقفك من هذه الإصلاحات؟

....

....

23- كيف تقيم أدائك في ظل هذه الإصلاحات؟

....

....

المحور الثالث: العلاقة بين التغيرات الاقتصادية الاجتماعية وأداء الأستاذ

24- هل واكبت الإصلاحات التربوية التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي مست المجتمع الجزائري خلال الآونة الاخيرة ؟

نعم ☐ لا ☐

25- في حالة الإجابة بنعم كيف ذلك؟

....

....

26- في رأيك هل النظام التربوي يستجيب للتحولات والتغيرات الداخلية والخارجية بصورة ديناميكية ؟

نعم ☐ لا ☐

27- إذا كانت الإجابة نعم كيف ذلك ؟

مواكبة التكنولوجيا ☐ تطوير المنظومة ☐

تحسين أداء المعلمين ☐ الانفتاح على المعارف الاخرى ☐

أخرى أذكرها ....

28- كيف أثرت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية على المنظومة التربوية في الجزائر ؟

أثراء المنظومة التعليمية ☐ التغير في المستوى القيمي ☐ تغير المناهج ☐

تراجع المنظومة ☐

29- هل أثر ذلك على أدوارك ؟ نعم ☐ لا ☐

30- هل تتماشى المنظومة التربوية مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية؟

نعم ☐ لا ☐

31- هل انعكست هذه التغيرات على أدائك ؟

نعم ☐ لا ☐

32- إذا كانت الإجابة بنعم كيف توضح ذلك؟

....

....

33- إذا كانت الإجابة بلا كيف ذلك؟

....

....

34- هل واكب أداءك تغير المنظومة التعليمية في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية ؟

نعم ☐ لا ☐

35- حسب رأيك كيف اثرت عولمة العلم والمعرفة والتكنولوجيات الحديثة في أساليب التعليم داخل قطاع التربية والتعليم في الجزائر؟

....

....

36- هل يواكب أداؤك المستجدات التي صاحبت العولمة ؟

نعم ☐ لا ☐

37- وهل أثرت العولمة على نشاطك العملي؟

نعم ☐ لا ☐

38- هل ترى أن هناك تماشي بين التقدم التكنولوجي والمناهج التي تقوم بتدريسها ؟

نعم ☐ لا ☐

39- إذا كانت الإجابة نعم كيف ذلك ؟

....

....

.

40- إذا كانت الإجابة لا كيف ذلك؟

....

....

41- ما هو دورك كأستاذ في مواكبة هذا التدفق المصاحب لتطور المعرفة ومعطياتها المنهجية ؟

....

....

42- وكيف أثر ذلك على أدائك التدريسي والتربوي؟...

....

43-كيف ينعكس ذلك على المنظومة التعليمية حسب رأيك؟

بصورة إيجابية ☐ تأثير نسبي ☐ بصورة سلبية ☐

المحور الرابع : تأثير التحولات التكنولوجية والمعلوماتية على الأداء التربوي والتعليمي للأستاذ

44-هل استخدمت أنظمة المعلومات الجديدة في تنمية قدراتك التعليمية ؟

نعم ☐ لا ☐

45-وهل تستخدم المعلوماتية في ممارساتك للعملية التعليمية ؟ نعم ☐ ☐

46-إذا كانت الإجابة نعم هل هذا الاستخدام ساهم في تحسين أدائك ؟ نعم ☐ ☐

47- وكيف انعكس ذلك على مهامك التربوية والتعليمية ؟

....

....

48- هل أثر التطور التكنولوجي في زيادة مهاراتك التعليمية ؟ نعم ☐ لا ☐

49- هل يتطلب أدائك التعليمي توفير وسائل تكنولوجية عصرية ؟

نعم ☐ لا ☐

50- إذا كانت الإجابة نعم كيف تستفيد من ذلك في عملك ؟

زيادة في المعلومات ☐ ترقية الاداء ☐ التجديد في الأساليب التدريسية ☐

أخرى أذكرها ....

51-هل استفدت من التكوين في هذا المجال ؟ نعم ☐ لا ☐

52- هل استخدام التقنيات الحديثة كفيل بتطوير أدائك التعليمي ؟

نعم ☐ لا ☐

53- إذا كانت الإجابة بنعم كيف ذلك؟

……………………………………………………………………………………

……………………………………………………………………………………

54- إذا كانت الإجابة بلا وضح ذلك ؟

……………………………………………………………………………………

……………………………………………………………………………………

55-هل تعتبر المعلوماتية تحديا امام أدائك ؟ نعم ☐ لا ☐

56-أمام تحديات المعلوماتية هل تغيرت أدوارك التربوية الاساسية ؟ نعم ☐ لا ☐

57-إذا كانت الإجابة نعم أذكر مستويات التغير ؟

……………………………………………………………………………………

……………………………………………………………………………………

58-هل يتماشى أداؤك مع تحديات المعلوماتية ؟ نعم ☐ لا ☐

59-كيف تنظر إلى أدائك في ظل التغيرات التكنولوجية المعاصرة ؟

……………………………………………………………………………………

……………………………………………………………………………………

60-هل تتفاعل مع التغيرات المعرفية المحيطة بك ؟ نعم ☐ لا ☐

61- إذا كانت الإجابة نعم كيف يؤثر ذلك على عملك؟

……………………………………………………………………………………

……………………………………………………………………………………

….

62- كيف تغيرت أدوار المعلم في ظل التغيرات والمستجدات المعرفية ؟

مرشد لمصادر المعرفة ☐ موجه للمعرفة ☐

منسق لعمليات التعليم ☐ مصحح للأخطاء ☐

مقوم للنتائج ☐ موجه للمتعلم ☐

63-كيف أثرت الثورة المعلوماتية على العملية التعليمية في الجزائر؟

....

....

64- كيف انعكس ذلك على الأداء التدريسي والتربوي في الجزائر ؟

....

....

محور الخامس :الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأستاذ وانعكاساتها على الآداء

65- هل تضمن لك مهنة التدريس مرتبا شهريا محترما نعم ☐ لا ☐

66-" هل تستفيد من حوافز أخرى خارج الأجر نعم ☐ لا ☐

67- إذا كانت الإجابة بنعم ما نوع هذه الاستفادة؟

سكن وظيفي ☐ الحصول على سيارة بالتقسيط ☐ سلفة ☐

خدمات اجتماعية ☐

أخرى أذكرها...

68- إذا كانت الإجابة لا كيف تنظر للأمر؟

....

....

69-هل تقوم بتقدم الدروس الخصوصية ؟ نعم ☐ لا ☐

70- إذا كانت الإجابة نعم ماهي الأسباب التي دفعتك إلى القيام بذلك؟

زيادة الدخل ☐ زيادة مستوى المتعلمين ☐

أخرى أذكرها

....

71- كيف يؤثر ذلك على مكانة التعليم والمعلم في المجتمع ؟

....

....

72- كيف أثر انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية على أدائك ؟

....

....

73- ماهي الضغوط التي تعاني منها أثناء العمل ؟

نفسية ☐ اجتماعية ☐ مادية ☐ أسرية ☐

صحية ☐ إدارية ☐ مشاكل مع المتعلمين ☐

أخرى أذكرها..

74- كيف تنعكس هذه الضغوط على أدائك كأستاذ ؟

....

....

75-هل تؤثر المرحلة التي تقوم بتدريسها على أدائك ؟

نعم ☐ لا ☐

76- إذا كانت الإجابة نعم كيف يؤثر ذلك على أدائك التربوي والتعليمي؟

....

....

77- هل يؤثر التخصص الذي تدرسه على أدائك؟

نعم ☐ لا ☐

78-إذا كانت الإجابة نعم كيف ذلك؟...

79-هل يتأثر اداؤك بعلاقاتك داخل العمل ؟ نعم ☐ لا ☐

80- إذا كانت الإجابة نعم ما هي أهم العلاقات التي تؤثر على أدائك ؟

مع الزملاء ☐ أولياء التلاميذ ☐ الإدارة ☐

مع التلاميذ ☐

81-هل هناك اتصال بينك وبين أولياء التلاميذ؟ نعم ☐ لا ☐

82- إذا كانت الإجابة بنعم كيف تصف علاقتك مع أولياء التلاميذ ؟

جيدة ☐ عادية ☐ سيئة ☐

83- كيف تؤثر علاقتك مع أولياء التلاميذ على أدائك لأدوارك التعليمية والتربوية؟

………………………………………………………………………………………

………………………………………………………………………………………

84- ما هي طبيعة علاقتك مع التلاميذ ؟…………………………………

85- كيف تؤثر طبيعة علاقتك مع التلاميذ على أدائك؟

………………………………………………………………………………………

…………………………………………………………………………………

86- كيف تنظر الى مهنة التدريس؟

………………………………………………………………………………………

………………………………………………………………………………………

87-هل أنت راضي عن أدائك ؟ نعم ☐ لا ☐

88-إذا كانت الاجابة لا ما هي اهم الاسباب التي دفعتك الى عدم الرضا ؟

ظروف العمل ☐ المشاكل مع الإدارة ☐

مشاكل مع أولياء التلاميذ ☐ مشاكل صحية ☐ مشاكل مادية ☐

أخرى أذكرها…………………………………………………………………

89-كيف تنظر إلى مهنة التدريس؟

………………………………………………………………………………………

………………………………………………………………………………………

90- كيف تنظر إلى مكانة التعليم في المجتمع ؟

………………………………………………………………………………………

………………………………………………………………………………………

91- هل ينعكس ذلك على أدائك؟ نعم ☐ لا ☐

92-كيف تنظر إلى التغيرات التي أصابت المنظومة التعليمية في الجزائر؟

………………………………………………………………………………………

……………………………………………………………………………………

93- وهل أثر ذلك على أدائك ؟ نعم ☐ لا ☐

94-كيف تنظر إلى مستقبل المنظومة التربوية والتعليمية في الجزائر في ظل التغيرات العلمية والتقنية؟

………………………………………………………………………………………

………………………………………………………………………………………

95- وما هي الأدوار التنموية التي يقدمها الأستاذ للمجتمع الجزائري ؟

………………………………………………………………………………………

………………………………………………………………………………………

دليـــل مقـــــابلة :

1_ هل أثرت الإصلاحات على مستوى قطاع التربية والتعليم على تغيير أداء الأستاذ؟ وكيف ذلك ؟

....

....

....

2_حسب رأيك كيف تؤثر الظروف الاجتماعية والاقتصادية والنفسية على أداء الأستاذ التربوي والتعليمي؟

....

....

3_ حسب رأيك ماهي أهم التحديات التي تواجه أداء الأستاذ في ظل التغيرات الاجتماعية الاقتصادية التي عرفها المجتمع؟...

....

4_ كيف تنعكس التحولات التكنولوجية والمعلوماتية على أداء الأستاذ التربوي والتعليمي ؟

....

....

5_كيف يتأثر الأداء التربوي والتعليمي للأستاذ في ظل التطورات العلمية والمعرفية ؟

....

....

6–كيف تنظر لأداء الأستاذ في ظل الإصلاحات التي مست قطاع التربية والتعليم؟

....

....

7_ كيف يؤثر البيئة التنظيمية للمؤسسة على أداء الاستاذ؟

....

....

8_كيف تقيمون أداء الاستاذ؟

....

....

9_ حسب رأيك ماهي المشاكل التي أثرت على الأداء التربوي والتعليمي للأستاذ؟

....

....

جدول تطور عدد الاساتذة وجزارة القطاع منذ 1962

السنوات		التعليم	التقني	التعليم	العام		المجموع			تطور	الجزارة	ونسبة	الاساتذة			
	لغات اجنبية	عربية	المجموع	لغات اجنبية	عربية	المجموع	لغات اجنبية	عربية	المجموع	نسبة النساء	الاستاذات	نسبة الجزارة	اجانب	جزائريون	المجموع	
1963_1962									1216			43.75	684	532	1216	
1964_1963									1614			42.94	921	693	1614	
1965_1964									1574			41.99	913	661	1574	
1966_1965									2121			37.01	1336	785	2121	
1967_1966									2610			30.61	1811	799	2610	
1968_1967									2830			35.44	1827	1003	2830	
1969_1968									2975			34.62	1945	1030	2975	
1970_1969									3121			32.98	2093	1030	3121	
1971_1970									4048			31.84	2759	1289	4048	
1972_1971									3881			28.58	2772	1109	3881	

		4140	1201	2939	29.01			4140									1973_1972
		4439	977	3462	22.01			4439									1974_1973
		4718	2077	2641	44.02			4718									1975_1974
		5310	2284	3026	43.01			5310									1976_1975
		5960	2593	3367	43.51			5960									1977_1976
		7042	3286	3756	46.66			7042			6938			104			1978_1977
		7932	4136	3796	52.14			7932			7484			448			1979_1978
		9365	4994	4371	53.33			9365									1980_1979
		10498	6324	4174	60.24			10498			9947			551			1981_1980
		13136	8895	4241	67.71			13136	6666	6470	12428	6608	5820	708	58	650	1982_1981
		14292	10168	4124	71.14	2905	20.33	14292	8023	6269	13425	7957	5468	867	66	801	1983_1982
		16892	12597	4295	74.57	3789	22.43	16892	9704	7188	15778	9479	6299	1114	225	889	1984_1983
		18418	14502	3916	78.74	4475	24.30	18418	10521	7897	16931	10149	6782	1487	372	1115	1985_1984

		21555	17644	3911	81.86	5762	26.73	21555	12772	8783	19392	11981	7411	2163	791	1372	1986_1985
		26238	22411	3827	85.41	7102	27.07	26238	17125	9113	23057	15861	7196	3181	1264	1917	1987_1986
		31057	28066	2991	90.37	8917	28.71	31057	23534	7523	26707	19934	6773	4350	3600	750	1988_1987
		37023	34591	2432	93.43	10941	29.55	37023	30052	6971	31710	24816	6894	5313	5236	77	1989_1988
		40939	38686	2253	94.50	12283	30.00	40939	33894	7045	35056	28011	7045	5883	5883		1990_1989
		44283	42509	1774	95.99	14035	31.69	44283	36749	7534	37965	30431	7534	6318	6318		1991_1990
		44622	43705	917	97.94	14721	32.99	44622	36941	7681	39081	31400	7681	5541	5541		1992_1991
		45711	45332	379	99.17	16531	36.16	45711	37932	7779	40394	32615	7779	5317	5317		1993_1992
		49647	49268	379	99.24	18846	37.96	49647	40953	8694	43461	34767	8694	6186	6186		1994_1993
		50328	50014	314	99.38	18941	37.64	50328	41657	8671	43749	35078	8671	6579	6579		1995_1994
		52210	51962	248	99.52	20480	39.23	52210	43012	9198	45411	36213	9198	6799	6799		1996_1995
		52944	52745	199	99.62	21628	40.85	52944	43473	9471	46156	36685	9471	6788	6788		1997_1996
		53343	53150	193	99.64	22301	41.81	53343	43708	9635	47090	37455	9635	6253	6253		1998_1997
		54033	53886	147	99.73	22764	42.13	54033	44240	9793	47583	37790	9793	6450	6450		1999_1998

	54761	54634	127	99.77	23501	42.92	54761	44722	10039	48283	38244	10039	6478	6478		2000_1999
	55588	55470	118	99.79	24264	43.65	55588	45335	102253	48951	38698	10253	6637	6637		2001_2000
	57274	57163	111	99.81	25753	44.96	57274	46559	10715	50590	39875	10715	6684	6684		2002_2001
	57747	57657	90	99.84	26598	46.06	57747	46915	10832	51027	40195	10832	6720	6720		2003_2002
	59177	59094	83	99.86	27925	47.19	59177	47988	11189	52288	41099	11189	6889	6889		2004_2003
	60185	60110	75	99.88	28772	47.81	60185	48719	11466	53242	41776	11466	6943	6943		2005_2004
	62330	62281	49	99.92	30514	48.96	62330	50475	11855	55459	43604	11855	6871	6871		2006_2005
	62642	62595	47	99.92	31039	49.55	62642	50609	12033	55861	43828	12033	6781	6781		2007_2006
	64459	64416	43	99.93	32734	50.78	64459	51761	12698	57816	45118	12698	6643	6643		2008_2007
	65598	65561	37	99.94	33727	51.41	65598	52559	13039	65598	52559	13039				2009_2008
	69549	69516	33	99.95	36528	52.52	69549	55517	14032	69549	55517	14032				2010_2009

المصدر : المديرية الفرعية للاحصائيات ،وزارة التربية الوطنية لولاية سوق أهراس

الملخص:

مر المجتمع الجزائري منذ الوهلة الأولى للاستقلال بتحولات كبيرة في إطار ما شهده السياق الاجتماعي العالمي من تغيرات في المشهدين المادي والفكري ومن حيث التقارب الثقافي سواء في أبعاده العالمية أو المحلية، ما طرح نمط جديد من التحديات والفرص أمام المجتمع، غير أن الوضع اتخذ مجرى آخر مقتربا إلى حالة الصراع الإيديولوجي الذي خلف جملة من الاختلالات والتناقضات على جميع الأصعدة بسبب المرجعيات الفكرية والمنهجية المتبعة في بناء المجتمع، ما أدى إلى غياب الاستقرار الاجتماعي الذي اتخذ في طبيعته شكل التصالح مع الذات في بعض الأحيان والتعثر في الكثير من الحالات في طريقه لخوض معركة التكامل والتفاعل الحضاري سعيا منه لتحقيق ضرورة الفعالية الحضارية، التي أعاد وضع العالم صياغتها في ظل الحراك العالمي نحو العولمة، فتتشكل في ظلها البيئة الاجتماعية والتربوية لتمهد إلى دخول مرحلة جديدة من التحولات ذات الطابع الفكري والروحي لتأسس لجملة الإدراكات التي تحتاج إلى تبرير للمفاهيم الشائعة ثم العمل على تخريبها حتى تكون القاعدة في إنتاج منهج سلوكي جديد ذو طبيعة فكرية ومعرفية عميقة يدفع من خلالها المجتمع حركة التنمية نحو التجديد والبناء الاجتماعي.

وفي هذا الإطار الذي تميز إلى حد ما بالتناقضات على مستوى المرجعيات التي ساهمت أثناء تفاعلها بتحديد معالم المنظومة التربوية والتعليمية، التي يستمد منها الأداء التربوي والتعليمي للأستاذ فعاليته خاصة في إعادة تغيير الاتجاهات والأفكار الموجهة للأجيال وفي تغيير زاوية الرؤية إلى المجتمع والتربية في حد ذاتها من أجل تحقيق التنمية العامة بدخول المجتمع العالمي مرحلة تاريخية جديدة تختلف فيها التحديات والآفاق عن سابقتها، حيث يفتح الوضع المجتمع على حدود جديدة من الترابط والتقارب بين الثقافات كما سمحت بتشكل بيئة اجتماعية مختلفة مهدت لميلاد مستويات جديدة من التوترات والتعقيد والتعصب، أضفت نمط آخر من المنافسة في طرق الحياة، إن هذا الطرح يهدف إلى حد بعيد إلى تحديد أهمية موضوع التربية والتعليم فلكل منظومة تربوية هويتها الفكرية والحضارية عندما تصيغ معادلتها الاجتماعية التي تعكس إلى حد كبير قدرة المجتمع على الحراك نحو تحقيق كيانه الحضاري.

كما تكتسي دراسة أداء الأستاذ أهمية بالغة من النواحي العلمية والعملية كونه يرتبط بشكل مباشر بمستويات بناء شخصية الفرد وبناء مقومات المجتمع في الأبعاد المعرفية وعليه تكمن أهمية هذه الدراسة في إعادة إدراج أداء الأساتذة في سياقات جديدة تتخذ منه أهم محور في بناء الفرد والمجتمع.

وعليه تتحدد عملية التغير الاجتماعي في إيقاعها ومقصدها ومضامينها وتوجهاتها بما لدى الإنسان والمجتمع والحضارات من قدرة على العمل المنتج خاصة الفعل التربوي، وكل ما يوجه الإطار العام للسلوك من قيم وما يحدد من أهداف وغايات، كما أن التحديات التي تواجهه تكتسب طابعا أكثر عمقا وقسوة خاصة وأن مظاهر التحول والتبديل عملية شاملة تطال مختلف جوانب البناء الاجتماعي والفكري والسلوكي هذا ما زاد في ضرورة الطرح العلمي لموضوع الأداء التربوي والتعليمي للأستاذ خاصة وأن عملية التنمية التي تصبو إليها الدولة الجزائري لن تصل إلى غاياتها دون فهم معمق للأسباب التي تتحكم وتؤثر على أداء الأستاذ ومدى فعاليته في تنمية الأجيال والارتقاء بالمجتمع.

وانطلاقا مما سبق تهدف دراستنا إلى الوقوف على الانعكاسات التي أحدثتها التغيرات الاجتماعية الاقتصادية على أداء الأستاذ وعلى فعاليته في تنمية الأجيال.

وقد توصلنا في دراستنا إلى النتائج التالية:

- توصلت الدراسة إلى أن أداء الأستاذ في حركة مستمرة يتغير وفق ديناميكية المجتمع نحو التقدم.
- كما توصلت إلى أن الأداء يتأثر بكل التغيرات التي تحدث على مستوى البيئة الاجتماعية.
- توصلت الدراسة إلى أن أداء الأستاذ يتغير بتغير الأبعاد التقنية والتكنولوجية التي تتحكم في مدى قدرته على مواجهة التحديات المفروضة.
- توصلت الدراسة إلى أن أداء الأستاذ يتأثر بكل الظروف التي ينشأ ضمنها في إطار البيئة الاجتماعية الاقتصادية السياسية.
- كما توصلت الدراسة إلى أن أداء الأستاذ يتأثر بمختلف التغيرات سواء على الصعيد العالمي أو الصعيد المحلي وعليه تبقى فعالية أداء الأستاذ مرهونة بمدى مرونته وحركته في اتجاه مواكبة التغيرات الاجتماعية الاقتصادية والتغيرات المعرفية والتكنولوجية سواء على الصعيد المحلي أو العالمي.
- كما توصلت الدراسة إلى أن أداء الأستاذ يتأثر بالسلب أو الإيجاب نتيجة ما تفرضه الظروف الاجتماعية والاقتصادية من انعكاسات وبذلك يعتبر أداء الأستاذ أحد أهم المقومات التي ينطلق منها بناء المجتمع والفرد وبذلك فهو معرض لمختلف التأثيرات والتحديات.

Résumé:

La société algérienne a subi de grands changements depuis le premier moment de son indépendance dans le contexte de l'évolution social mondial en termes d'expériences matérielles et intellectuelles et en termes de rapprochement culturel, tant dans ses dimensions mondiales que locales.

Ce qui a introduit un nouveau modèle de défis et d'opportunités pour la société. Cependant, la situation a pris une autre tournure proche de l'état de conflit idéologique, qui a laissé un certain nombre de déséquilibres et de contradictions à tous les niveaux en raison des références intellectuelles et de la méthodologie utilisées pour construire la société, ce qui a conduit à l'absence de stabilité sociale, et qui a pris dans sa nature la forme d'une auto réconciliation dans certains cas, et qui a trébuché dans beaucoup d'autres cas pour un combat de l'intégration et de l'interaction civilisationnelle dans le but de réaliser un besoin d'efficacité culturelle, qui a reformulé le monde à la lumière du mouvement mondial en faveur de la mondialisation, là où se crée un Environnement social et éducatif pour préparer une nouvelle phase de transformation intellectuelle et spirituelle Pour Établir une gamme de perceptions qui doivent justifier des concepts communs, puis les saboter, de manière à constituer la base de la production d'une nouvelle approche comportementale de nature intellectuelle et cognitive profonde, à travers laquelle la communauté dirige le mouvement de développement vers le renouveau et la construction sociale.

Dans ce contexte caractérisé dans une certaine mesure par des contradictions au niveau des références qui, lors de ses interactions, ont contribué à définir le système éducatif, qui est une performance éducative et pédagogique du professeur dépendant de son efficacité, en particulier pour changer les attitudes et les idées adressées aux générations et pour changer l'angle de vision de la société et de l'éducation en soi, afin de parvenir à un développement général en entrant dans une nouvelle phase historique dans laquelle les défis et les horizons diffèrent des précédents, là où la situation ouvre la société à de nouvelles frontières d'interdépendance et de convergence des cultures et permet la formation d'un environnement social différent, ouvrant la voie à la création de nouveaux niveaux de tension, de complexité et d'intolérance, ajoutant un autre modèle de concurrence dans les modes de vie, cette thèse vise à déterminer l'importance du sujet de l'éducation et de l'enseignement pour chaque système éducatif, ainsi que de l'identité intellectuelle et de la civilisation lors de la formulation de l'équivalent social, ce qui reflète dans une large mesure la capacité de la communauté à progresser vers sa civilisation.

L'étude des performances du professeur revêt une grande importance sur les plans scientifique et pratique car elle est directement liée aux niveaux de construction de la personnalité de l'individu et des éléments de la société dans les dimensions cognitives, raison pour laquelle la réintégration des performances des enseignants dans de nouveaux contextes est primordiale.

Par conséquent, le processus de changement social est déterminé par son rythme, son objectif, son contenu et ses orientations en termes de capacité de l'homme, de la société et des civilisations à être productif, en particulier l'acte éducatif, Et tout ce qui dirige le cadre général du comportement des valeurs et l'ensemble des buts et objectifs, les défis auxquels il est confronté acquièrent un caractère plus profond et plus cruel, d'autant plus que les manifestations de transformation et du commutateur sont un processus global qui touche à divers aspects de la construction sociale, intellectuelle et comportementale, ce qui a accru la nécessité de présenter de manière scientifique les performances éducatives du professeur, en particulier le processus du développement que l'État algérien aspire à atteindre. Compréhension approfondie des raisons qui contrôlent et affectent la performance du professeur et son efficacité dans le développement des générations et le progrès de la société.

Sur la base de ce qui précède, notre étude vise à identifier les implications des changements socio-économiques sur la performance du professeur et son efficacité dans le développement des générations.

Dans notre étude, nous nous sommes arrivés les résultats suivants:

- L'étude a révélé que la performance du professeur dans un mouvement continu change en fonction de la dynamique de la société vers le progrès.
- Il a été également constaté que la performance est affectée par tous les changements qui se produisent au niveau de l'environnement social.
- L'étude a révélé que les performances du professeur évoluent en fonction des dimensions techniques et technologiques qui contrôlent sa capacité à relever les défis imposés.
- L'étude a montré que la performance du professeur est influencée par toutes les circonstances qui se présentent au sein de son l'environnement politique socio-économique.
- L'étude a également révélé que la performance du professeur est influencée par divers changements, tant au niveau mondial que local. Par conséquent, l'efficacité de la performance du professeur dépend de sa flexibilité et de son évolution en fonction des changements socio-économiques et des changements de connaissances et de technologies, aux niveaux local et mondial.
- L'étude a également révélé que la performance du professeur est affectée négativement ou positivement en raison des conditions sociales et économiques des répercussions et que la performance du professeur est donc l'un des éléments les plus importants à partir duquel l'édification de la société et de l'individu est exposée à divers impacts et défis.

Abstract:

Algerian society has undergone great changes since the first moment of independence in the context of the changes in the social and intellectual context, and in terms of cultural rapprochement, both in its global and local dimensions, which presented a new pattern of challenges and opportunities for society. To the state of ideological conflict that bring a number of imbalances and contradictions at all levels because of the intellectual references and methodology used in building society, which bring the absence of social stability, which took the form of reconciliation with the self in some cases and stumbling in many cases In the process of integration and civilization interaction in order to achieve the necessity of cultural effectiveness, which re-developed the world in the form of global mobility towards globalization, which forms the social environment and educational pave the way to enter a new stage of transformations of intellectual and spiritual to establish the basis of perceptions that need to justify the common concepts and then to sabotage them, to be the rule of production of a new behavioral approach the deep intellectual and cognitive nature through which the community drives the development movement towards renewal and social construction.

In this context, which was characterized to some extent by contradictions at the level of references which contributed during its interaction to identify the features of the educational system, from which the educational performance of the professor derives its effectiveness, especially in re-changing trends and ideas for generations and changing the angle of vision to society and education for achieving general development to the entry of the world community into a new historical stage in which the challenges and horizons differ from the previous one. The situation opens the society to a new borders of interrelationship and interculturalization, it also allowed for the formation of a different social environment that paved the way for the birth of serious levels and other forms of competition in the ways of life. This proposal is largely intended to determine the importance of the subject of education, each educational system has its intellectual and cultural identity when formulating its social equation, which largely reflects the society's ability to move towards achieving its entity of civilization.

The study of the professor's performance has a great importance from the scientific and practical aspects because it is directly related to the levels of building the personality of the individual and building the components of the society in the cognitive dimensions. Therefore, the importance of this study is evident in the re-integrating teachers performance in a new contexts, from which important axis in building the individual and society.

Therefore, the process of social change is determined in its rhythm, its purpose, its contents and its directions, in terms of the ability of the human being, society and civilizations to be able to work productive, especially the educational act, and all that directs the general framework of behavior from the values and the set goals and goals, and it facing challenges acquire a more profound and cruelty, especially the phenomenon of transformation is a comprehensive process that touches upon various aspects of social, intellectual and behavioral construction. This has increased the need for the scientific presentation of the educational performance of the professor, especially since the development process that the Algerian state aspires will not achieve its goals without an in-depth understanding of the reasons that it

affects the performance of the professor and its effectiveness in the development of generations and the advancement of society.

Based on the above, our study aims to identify the implications of socio-economic changes on the performance of the professor and its effectiveness in the development of generations.

In our study, we found the following results:

- The study found that the performance of the professor in a continuous movement changes according to the dynamics of the community towards progress.

- It also found that performance is affected by all the changes that occur at the level of the social environment.

- The study found that the professor's performance changes according to the technological dimensions that control his ability to meet the challenges imposed.

- The study found that the performance of the professor is affected by all the circumstances that arise within the socio-economic political environment.

- The study also found that the performance of the professor is influenced by various changes both at the global and local levels. Therefore, the performance of the professor remains dependent on his flexibility and movement in keeping with socio-economic changes and changes in knowledge and technology, both locally and globally.

- The study also found that the performance of the professor is affected negatively or positively as a result of the social and economic conditions of the repercussions and thus the performance of the professor is one of the most important components of the building of the community and the individual and thus it is exposed to various impacts and challenges.